معهد التخطيط القومي

تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد
وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

إبراهيم العيسوي

مارس 2018

تجديد الفكر الاقتصادي

نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد

وعرض وتقييم لبعض مقاربات تطويره

إبراهيم العيسوي

مارس 2018

Renewal of Economic Thought

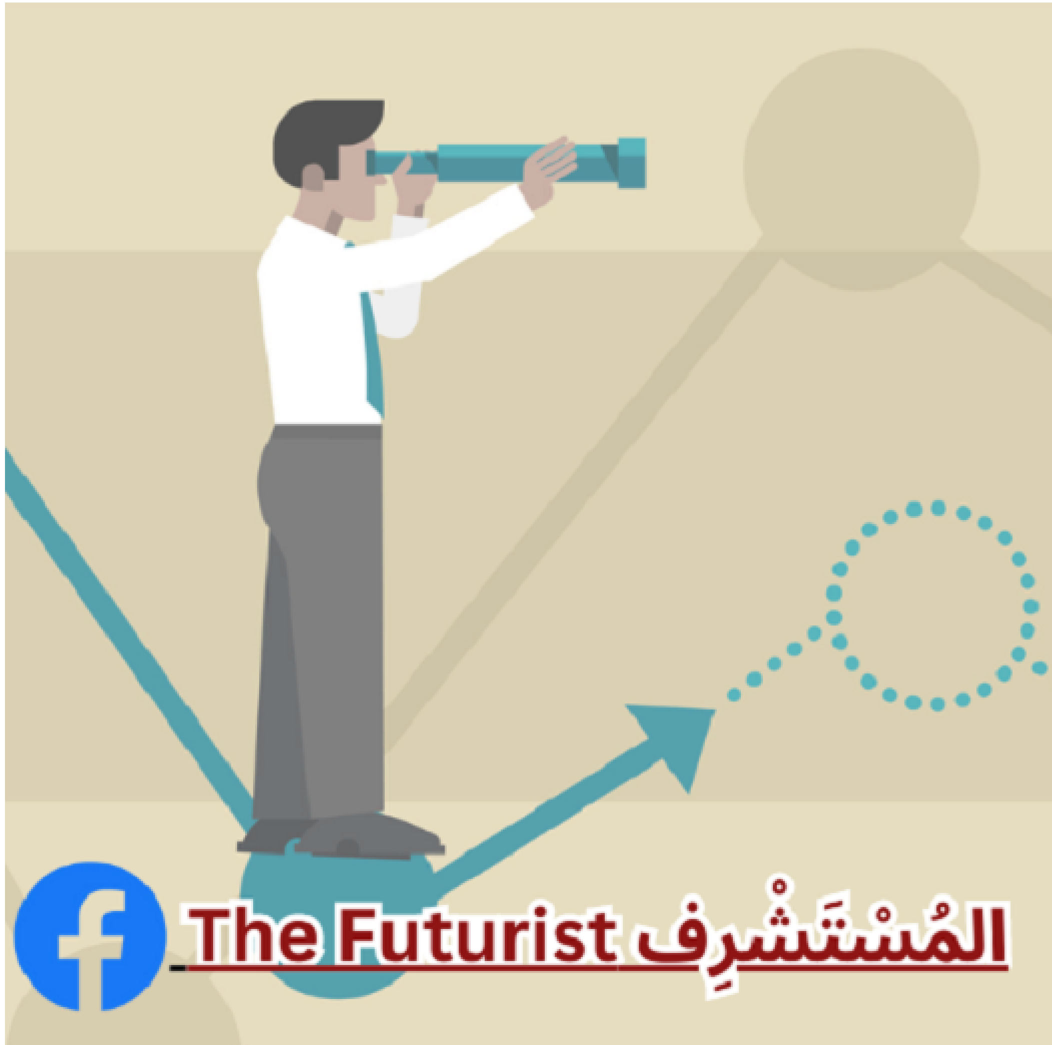
A critique of mainstream economic thought and a presentation and appraisal of some approaches to renovating economics

Ibrahim El-Issawy

March 2018

المحتويات

الجزء الأول
في نقد الفكر الاقتصادي السائد


The Futurist المُسْتَشْرِف

ملخص الكتاب

1- صيحات متجددة من أجل التغيير

لم يمض وقت طويل على نشأة علم الاقتصاد حتى توالى ظهور التحفظات على فرض أو أكثر من فروضه، وبروز الاعتراضات على بعض مقولاته ونظرياته. وكثيراً ما كان ظهور هذه التحفظات والاعتراضات يواكب ما يتعرض له الاقتصاد الرأسمالي من أزمات. وفي بعض الأحوال كانت تلك التحفظات والاعتراضات مدخلاً للتجديد في النظريات الاقتصادية بإدماج افتراضات أو مقولات أو نظريات معدلة في التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد، مثلما حدث مع النظرية الكينزية وفرض التوقعات الرشيدة. ولكن هذه التجديدات لا تلبث أن تتعرض بدورها للنقد أو الرفض؛ فتتعدل أو تظهر لها بدائل، وهلم جرا. وفي أحوال أخرى بقيت بعض التحفظات والاعتراضات وما تولد عنها من مقاربات بديلة تعيش على ضفاف التيار الرئيسي أو على هوامشه دون أن تندمج فيه، وربما يتألف حول البعض منها فرع متخصص من فروع علم الاقتصاد كالاقتصاد المؤسسي أو الاقتصاد النسوي، بينما يبقى البعض الآخر محل اهتمام تاريخي من قبل دارسي تطور الفكر الاقتصادي. وثمة طائفة من التحفظات والاعتراضات الراديكالية أسفرت عن ظهور علم اقتصاد بديل منقطع الصلات بالتيار الرئيسي، كما هو الحال مع الاقتصاد الماركسي.

وفي كل الأحوال كان مصدر الاحتجاج والاعتراض حتى وقت قريب هو أهل العلم من الأساتذة والممارسين الاقتصاديين الذين قدموا أفكاراً مغايرة بدرجة أو بأخرى لأفكار التيار الرئيسي. ولما كانت أفكار هؤلاء لا تجد طريقها للنشر في المجلات العلمية للتيار الرئيسي ذات الطابع المحافظ عادةً، فقد راحوا ينشئون مجلات خاصة بهم ويؤسسون جمعيات ويعقدون مؤتمرات للتحاور حول الأفكار الجديدة. ولكن منذ مطلع الألفية الثالثة ومروراً بأزمة 2008 تغير الوضع بظهور طائفة جديدة من المحتجين والمعارضين للتيار الرئيسي، ألا وهم الطلاب الذين يتلقون مقررات في الاقتصاد في عدد من جامعات أوروبا وبريطانيا والولايات المتحدة، ولا يجدون فيها ما يساعدهم على فهم ما يجري في الاقتصادات الواقعية، ولا يرونها ذات نفع كبير لصناع السياسات خاصةً في أوقات الأزمات. وقد تعززت الحركات الاحتجاجية للطلاب بجهود نفر من الأساتذة والممارسين الذين صاروا يعرفون بالاقتصاديين الخوارج. وقد تولدت عن موجات التمرد على التيار الرئيسي قوة ضغط على الجامعات والحكومات من أجل تطوير علم الاقتصاد وتحديث برامج تدريسه. وتأسست جمعيات وشبكات ومؤتمرات ومجلات جديدة لطرح مقاربات جديدة للقضايا الاقتصادية والتحاور حولها،خاصةً تلك المقاربات التي تنتج عن التفاعل بين الاقتصاديين والمتخصصين في باقي العلوم الاجتماعية وبعض العلوم الطبيعية. كما أسفرت مساعي التجديد عن إعادة طرح بعض المقاربات غير التقليدية التي قدمت في الماضي، والتي لم تلق إلا التجاهل أو الإهمال من جانب رعاة التيار الرئيسي.

2- أبرز أوجه القصور في الفكر السائد وسر صموده

تمهيداً لعرض أبرز ما يوجه من انتقادات إلى الفكر الاقتصادي السائد، قدمنا تَذكِرةً بأساسيات هذا الفكر كما تعرضها الكتب الأكثر رواجاً في تدريس الاقتصاد. ومنها فكرة المقايضات (كالمقايضة بين الكفاءة والعدالة، والمقايضة بين البطالة والتضخم)، ومبدأ الرشادة القائمة على التحليل الحدي، ودور الحوافز(الأسعار) والمنافسة في تشكيل السلوك الاقتصادي، وأفضلية حرية التجارة، والتفوق المفترض لآلية السوق كمنظم للنشاط الاقتصادي، ومن ثم النفور من تدخل الحكومات إلا في حالات استثنائية محدودة، وحتمية التوازن. كما عرضنا بعض الأسباب التي تساعد في تفسير قدرة النيوكلاسيكية على الصمود بالرغم مما يوجه إليها من سهام النقد. ومنها نزعة المحافظة ومقاومة التغيير، وعدم قدرة الناقدين على إحلال

نظرية متكاملة الأركان يمكن أن تحل محل النظرية السائدة،والوظيفة الاجتماعية أو الأيديولوجية للفكر النيوكلاسيكي في الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن القوى المهيمنة على مجرياته.

وقد توزعت الانتقادات الرئيسية للفكر الاقتصادي السائد على ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى تخص عدداً من الفروض الأساسية التي يقوم عليها هذا الفكر، والتي تنطوي على درجة عالية من تبسيط الواقع وتجريده. منها فرض الرشادة أو الإنسان الاقتصادي، وما يتصل به من افتراضات مثل فرض العلم الكامل، وفرض التفضيلات مسبقة التحديد، وفرض استقلالية سلوك الفرد وعدم تأثره بسلوك الغير. ومنها فرض التوقعات الرشيدة الذي يذهب إلى أن المتعاملين في الأسواق على علم كامل بالنموذج الصحيح للاقتصاد، وأنهم يفهمون جيداً كيف يعمل؛ ولذا فإنهم يستطيعون أن يتوقعوا النتائج المستقبلية لما يتخذونه من قرارات في أي وقت بقدر عال من الدقة. ومنها فرض السوق الكفء الكفيل بتصحيح انحرافاته عن التوازن أولاً بأول. وعادةً ما ترتكز النيوليبرالية على فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء في رفض تدخل الدولة في الاقتصاد- إذ لا لزوم له ولا جدوى منه من منظورها. وفي مقابل هذه الفروض المتشددة قدمت فروض أقرب إلى الواقع، لاسيما من جانب الخوارج. من أبرزها فرض الرشادة المقيدة وفرض ابتغاء الرضا- وكلاهما يقوم على فرض العلم غير التام وغير المتماثل. كما بينت البحوث التجريبية وجود دوافع اجتماعية أو أخلاقية لدى البشر تحد في بعض الأحوال من اندفاعهم وراء مصالحهم الذاتية، وأظهرت ميل الفرد للتأثر بسلوك غيره من الأفراد. كما دحضت دراسات متعددة فرض التوازن وفرض اليد الخفية، وذلك انطلاقاً من ملاحظة ميل الأسواق للابتعاد عن التوازن بفعل آليات مثل التغذية المرتدة الإيجابية، والعلية الدائرية والتراكمية.

وتشتمل المجموعة الثانية على أربع مقولات مثار نقد شديد. الأولى تذهب إلى أن النماذج المبسطة تقدر على التعامل مع الظواهر الاقتصادية المعقدة. والحق إن ما يميز الفكر السائد من إفراط في التبسيط والتجريد يتسبب في الكثير من أوجه قصوره، وفي عجزه سواء في التفسير أم في التنبؤ. ولذا فثمة حاجة لإفادة الاقتصاد من نظرية التعقد ومما يبنى عليها من نماذج. والثانية هي المقولة التي تزعم اتصاف علم الاقتصاد بالعلمية والموضعية وتنفي عنه التأثر بالقيم. وقد بين الفحص الدقيق للكثير من الفروض والنظريات الاقتصادية أنها تخفي تحيزات قيمية من نوع أو آخر، وأن الحقيقة المزدوجة بأن الاقتصاد نشاط إنساني وبأن علم الاقتصاد علم اجتماعي تجعل هذا العلم عرضة للتأثر بالميول السياسية والعقائدية وبالمصالح الطبقية، وتجعل نظرياته لا تقتصر على التفسير، بل تمتد إلى التبرير. و طبقاً للمقولة الثالثة فإن علم الاقتصاد محايد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي ويتعامل مع الأسرة كوحدة خالية من الصراع. ولكن هذه المقولة مردود عليها بأن علم الاقتصاد محمل بالتحيزات الذكورية، ليس لأنه تأسس على أيدى رجال فحسب، بل ولأن الصفات التي تنسب لشخصيته الرئيسية(الإنسان الاقتصادي) كالعقلانية والتجرد من العواطف هي صفات تنسب في العادة للرجال. وفي مقابل فرض الأسرة المتناغمة الذي يتجاهل عدم التكافؤ في المراكز والقدرة التنافسية بين الذكور والإناث قدم الفرض الأكثر واقعية وهو فرض الصراع التعاوني داخل الأسرة. أما المقولة الرابعة فهي تمثل أحد مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي، ومفادها أن مستوى معيشة أي بلد رهن بما ينتجه من سلع وخدمات. وهي مقولة صحيحة جزئياً، وذلك لتضييقها مفهوم مستوى المعيشة، ومن ثم تضييقها نطاق سياسات الارتقاء به تضييقاً شديداً، من جهة، ولأنها تتجاهل أن مستوى معيشة غير قليل من الدول المتقدمة قد ارتبط بقدرتها على استغلال ونهب ثروات غيرها من الدول من خلال الاستعمار بصوره القديمة والحديثة، من جهة أخرى.

أما المجموعة الثالثة فقد تناولت الانتقادات التي توجه لثلاث من النظريات الاقتصادية الرئيسية. الأولى هي نظرية التوزيع. ويؤخذ على هذه النظرية التي تربط عائد كل عنصر من عناصر الإنتاج بإنتاجيته الحدية مشكلات فنية متعددة، أبرزها صعوبة قياس الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج، ومشكلة تداخل حساب رأس المال ومعدل الربح. إذ يتطلب القياس النقدي لرأس المال معرفة مسبقة بالأسعار التوازنية، وهو ما يتطلب معرفة المعدل التوازني للربح، وهو ما لا يمكن معرفته إلا بعد قياس رأس المال. فقيمة رصيد رأس

المال لا تتحدد بمعزل عن توزيع الدخل بين الأجور والأرباح. ولكن هذا التوزيع لا يتحدد عملياً إلا في سياق علاقات تتجاهلها النظرية النيوكلاسيكية، وهي علاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وما يجرى من صراع اجتماعي بشأن اقتسام الدخل الكلي بين الطبقات.

والنظرية الثانية هي نظرية التجارة الدولية. إن الصيغة الشائعة لهذه النظرية والتي يطلق عليها نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تقوم على مجموعة من الافتراضات التعسفية مثل افتراض ثبات عوامل الإنتاج كماً وكيفاً في جميع الدول واستغلالها بالكامل وعدم تنقلها بين الدول، وافتراض ثبات تكنولوجيا الإنتاج في كل الدزول، وافتراض ثبات أذواق المستهلكين وسيادة المستهلك، وافتراض حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل كل دولة مع سريان المنافسة وغياب المخاطر واللايقين، وافتراض غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وافتراض توازن الموازين التجارية للدول وقدرة اقتصاداتها على التكيف بيسر مع التغيرات في الأسعار الدولية، وافتراض أن مكاسب أي دولة من التجارة الدولية تعود إلى مواطنيها دون غيرهم. وجلي أن هذه الشروط مجافية للواقع. ولذا لم يكن من الغريب أن يكون الفشل من نصيب استنتاجات وتنبؤات هذه النظرية،ومنها ميل أسعار عناصر الإنتاج وكذا أسعار المنتجات للتساوى في مختلف الدول.

وفيما يتعلق بالنظرية الثالثة وهي نظرية التنمية، يلاحظ أن النظرية السائدة تقوم على أفكار النيوليبرالية أو ما يعرف بتوافق واشنطون. ومن أبرز هذه الأفكار الثقة المفرطة في اقتصاد السوق الحركآلية لتخصيص الموارد وتشكيل مسار التنمية، واعتبار القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي ركيزة الاقتصاد والتنمية. وطالما أن الأساس هو القطاع الخاص وحرية السوق، فإن دور الحكومة يجب أن ينكمش– من خلال خصخصة المشروعات العامة وانسحاب الدولة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، بل وتقليص دورها الاجتماعي لصالح فتح المجالات الاجتماعية أو توسيعها أمام القطاع الخاص – كما أن دور التخطيط يجب أن يتقلص. ومن الأفكار الأساسية لهذا التوجه تحرير التجارة الخارجية والاعتقاد بالقدرة التلقائية للنمو على تحسين توزيع الدخل. وتبين خبرات تطبيق النيوليبرالية/توافق واشنطون عجز السياسات المرتبطة بهذه النظرية عن انجاز تنمية حقيقية. كما تفتقر هذه النظرية إلى الاتساق مع الخبرات التنموية الناجحة للدول الصناعية القديمة والحديثة.

وفي سياق البحث عن أسباب صمود الفكر السائد بالرغم من كثرة ما وجه إليه من انتقادات، تبين أن هذا الصمود قد يعود إلى قوة الميل لمقاومة التغيير، وإلى جاذبية الفكر السائد من حيث ظهوره بمظهر قريب من مظهر العلوم الطبيعية، وإلى العائد المادي والمعنوي الذي يتحصل عليه من يتبنون هذا الفكر ويوظفونه لخدمة مصالح الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، وذلك فضلاً على أن المقاربات البديلة لم تسفر عن نموذج فكري جديد اونظرية كبرى يمكن أن تنسخ البنية النظرية النيوكلاسيكية وتحل محلها.

3- مقاربات تجديد الفكر الاقتصادي

أسفرت الانتقادات التي وجهت لعلم الاقتصاد عن تبلور مقاربات متنوعة لفهم الظواهر الاقتصادية، وبالتالي لإرشاد صناع السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية. وفي الواقع أن هذه المقاربات ليست كلها مقاربات حديثة تماماً، بل أن بعضها قديم أو بالأحرى له جذور قديمة كالمقاربات المرتبطة بمنهجية الاقتصاد السياسي، سواء في صورها الليبرالية أم في صورها الماركسية، والمقاربة التطورية أو الاقتصاد التطوري. ولكن بعض المقاربات البديلة حديثة نسبياً، حيث يعود معظمها إلى النصف الثاني من القرن العشرين مثل الاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التجريبي، والاقتصاد العصبي، واقتصاد التعقد، والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد. وقد توزعت المقاربات المعروضة في هذا الكتاب على خمس مجموعات، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى

وهي تشتمل على ست مقاربات، وهي: المقاربات التاريخية والتطورية والمؤسسية والاجتماعية والماركسية والأخلاقية.

من أبرز سمات المقاربة التاريخية سمتان. الأولى هي تبني المنهج الاستقرائي كأداة للتوصل إلى القوانين الاقتصادية. والثانية هي العناية بالنظرة الكلية الشمولية والهيكلية للاقتصاد بما يمكن من التوصل إلى فهم دقيق لتطوره. ومن أبرز مقولات هذه المقاربة مقولة النسبية التاريخية للقوانين والسياسات الاقتصادية، ومقولة مرحلية النظم الاقتصادية وقابليتها للتطور، ومقولة التدمير الخلاق كمدخل للتغيير،ومقولة ضرورة حماية الصناعة من المنافسة الأجنبية في المراحل الأولى للتنمية. وثمة فريق من أنصار المقاربة التاريخية يدعو إلى تنظيم الاقتصاد وفق ثلاثة مبادئ، وهي: المصالح الخاصة للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع والنوازع الخيرة- وهو ما يربط المقاربة التاريخية بكل من المقاربتين الأخلاقية والاجتماعية. وقد شكلت المقاربة التاريخية منطلقاً للنظر إلى علم الاقتصاد كمجال معرفي واسع تندمج فيه المعارف الاقتصادية مع المعارف الاجتماعية(الاقتصاد الاجتماعي). كما أنها شكلت صيحة مهمة لتدارك تهميش التاريخ في تدريس الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالمقاربة التطورية (الاقتصاد التطوري) فإنها تنظر إلى النظم الاقتصادية على أنها تخضع لمبادئ التطور الداروينية. وفي الحقيقة أن المقاربة التطورية ليست بعيدة عن مقاربة التعقد، حيث ينظر الاثنان للاقتصاد على أنه نظام معقد قابل للتكيف. وتدعو المقاربة التطورية لتوسيع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا ينحصر في مسألة تخصيص الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة، بل ليشمل أيضاً البحث في تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد وما يترتب عليه من تغيرات في السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات. وهاهنا صلة قربى قوية بين المقاربة التطورية والمقاربة المؤسسية. ومن أبرز ما ركزت عليه المقاربة التطورية عملية التدمير الخلاق ودور المنظم في الابتكار وتجديد أساليب الإنتاج والتنظيم والإدارة. وهذا النوع من التحليل هو ما قاد مفكر غير ماركسي كبير مثل شومبيتر للتنبؤ بفناء الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. ويلاحظ أن ثمة دراسات حديثة قد استندت إلى المقاربة التطورية في بلورة نظرية جديدة لسلوك المستهلك ولسلوك المنشأة، وكذلك في التأسيس للعلاقة بين الاقتصاد والمعرفة(اقتصاد المعرفة).

وقد ظهرت المقاربة المؤسسية في النصف الأول من القرن العشرين كرد فعل لتجاهل النيوكلاسيكية للطبيعة الاجتماعية للسلوك الاقتصادي، ولكيفية إنجاز المعاملات في الواقع. وكان من رأي المؤسسيين أن الإجابة النيوكلاسيكية بأن السوق يتكفل بكل شيئ هي إجابة غير مقنعة. ولذا فإنهم اعتبروا أن القضية المركزية لعلم الاقتصاد هي فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد، والإحاطه بما يشتمل عليه من قواعد حاكمة(مؤسسات) للسلوك الاقتصادي، وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات ـ لاحظ الارتباط بالمقاربة التطورية. كما أنهم اعتقدوا أن التناول العلمي الصحيح لهذه القضية يتطلب تحليلاً تكاملياً يشمل القيم والتكنولوجيا وهياكل الحوكمة العامة والخاصة. ولذا فإن المقاربة المؤسسية تنطوي على دمج علم الاقتصاد مع القانون وعلوم الإدارة والسياسة والاجتماع. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين ظهر تيار مؤسسي جديد يقوم على الجمع بين صيغة جديدة لكل من المؤسسية والنيوكلاسيكية. فتمسك المؤسسيين الجدد اقترن بالابتعاد عن المؤسسية القديمة التي بالغت في دور المؤسسات دون تقديم نظرية لتفسير نشوء المؤسسات وبقائها وتطورها. وتمسكهم بالنيوكلاسيكية اقترن بالابتعاد عن النيوكلاسيكية التقليدية التي غلبت الفرد على المؤسسات في تفسيرها للسلوك الاقتصادي واختزلت كل شيئ في دور كل من الرشادة التامة واسعار السوق. ولذا فقد عنيت المؤسسية الجديدة بظواهر ومتغيرات لم تكن تدرج في النظريات النيوكلاسيكية كالثقة وحقوق الملكية والسلوك الانتهازي وكلفة المعاملات وتأثير علاقات القوة الاقتصادية

والنفوذ السياسي في إنجاز المعاملات. وبالرغم من المساهمات المهمة للمقاربة المؤسسية، إلا أن هناك الكثير الذي لم يزل مجهولاً بشأن المؤسسات وحوكمتها، وأن دوران هذه المقاربة في فلك الرأسمالية يصيبها بتحيزات (فيما يتعلق بأشكال ملكية وسائل الإنتاج مثلاً) قد تكون غير مواتية من المنظور التنموي.

تمخضت المقاربة الاجتماعية عن مجالين معرفيين. أولهما يعرف بالاقتصاد الاجتماعي أو علم الاجتماع الاقتصادي. وهو يوسع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا يغطي الظواهر الاقتصادية وحدها، بل يغطي أيضاً الظواهر غير الاقتصادية التي تؤثر في الاقتصاد، وكذلك الظواهر غير الاقتصادية التي تتأثر بالظواهر الاقتصادية. وقد أولى هذا المجال لعدد من المفاهيم والقضايا التي يتجاهلها الاقتصاد النيوكلاسيكي مثل مفهوم الفائض الاقتصادي ودوره في تطور النظام الرأسمالي، ومفهوم انفصال الاقتصاد عن المجتمع وهيمنته على المؤسسات السياسية والاقتصادية، والدور التاريخي للدولة التنموية وأهميتها المعاصرة للخروج من التخلف، وفكرة تزايد الطلب الاجتماعي على الحماية من الضغوط الاجتماعية والاتجاهات التدميرية للرأسمالية- وبخاصة في حقبة العولمة. والمجال الثاني هو مجال الاجتصاد الذي يركز على فكرة المزاج الاجتماعي، أي الحالة الذهنية المشتركة الناتجة عن التفاعلات الاجتماعية بين الناس والتي قد تتميز بالإيجابية أو السلبية، وما ينسب له من دور حاسم في تحديد التصرفات والأحداث الاقتصادية والتنبؤ بها. وربما يكون مجال الاجتصاد قد بالغ في أثر المتغيرات الاجتماعية عموماً وأثر المزاج الاجتماعي خصوصاً في الاقتصاد، كما يعاب عليه أسلوب قياس المزاج الاجتماعي. وفي الغالب أن كفة الاقتصاد الاجتماعي ترجح كفة الاجتصاد من منظور التأسيس العلمي والانفتاح على مقاربات أخرى متعددة، وكذلك من خلال احلال مفهوم الإنسان الاقتصادي الاجتماعي محل المفهوم النيوكلاسيكي للإنسان الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالمقاربة الماركسية فإنها من المقاربات التي تواجه عادةً بالرفض والمقاطعة من جانب القائمين على تصميم برامج الدراسات الاقتصادية في الجامعات الغربية وجامعات الجنوب، وإن كان قد يتم تناولها على سبيل الاستثناء في المقررات الاختيارية غالباً لتاريخ الفكر الاقتصادي. ومن أبرز سمات هذه المقاربة أنها مقاربة كلية جامعة يندمج فيها الاقتصاد بالاجتماع والتاريخ والفلسفة والسياسة بغرض التوصل إلى تفسير تطور النظم الاقتصادية الاجتماعية عموماً، وفهم تطور النظام الرأسمالي وأسلوب عمله خصوصاً. وتؤكد المقاربة الماركسية على الأبعاد التاريخية والتطورية للمجتمعات، وعلى أهمية النظر للعلاقات الاقتصادية التي تنشأ في سياق الإنتاج على أنها علاقات اجتماعية بالأساس تقوم بين الناس الذين يتوزعون على طبقات اجتماعية. ولذا يعتبر التحليل المادي التاريخي (المادية التاريخية) والتحليل الطبقي والصراع الطبقي من المرتكزات الأساسية للمقاربة الماركسية. وبفضل هذه المرتكزات وغيرها كان للماركسية قصب السبق في تناول ظواهر طال إغفالها من جانب الفكر الاقتصادي السائد كظاهرة الابتكار التكنولوجي ودوره في تطور قوى الإنتاج، وميل الرأسمالية للاحتكار والتركز في الإنتاج والتركز في توزيع الدخل والثروة، والطابع العولمي للرأسمالية وإتصاله بالاستعمار وهيمنة الشمال الرأسمالي على الجنوب – ومن ثم دوره في تخلف الأخير وتبعيته. وبالرغم مما قد يكون لدى المنصفين من الاقتصاديين غير الماركسيين من تحفظات أو اعتراضات على بعض جوانب التحليل الماركسي واستنتاجاته، إلا أنهم يرون أن له مساهمات قيمة لا يجوز إهمالها في أي مسعى جاد لفهم كيف تعمل الرأسمالية وإلى أين تتجه. ومن أبرز هذه المساهمات شمول التحليل لمختلف مكونات النظام الاجتماعي والعلاقات بينها(وهو ما صار يطلق عليه التحليل المنظومي)، والتحليل الطبقي القائم على فكرة التناقضات والصراع ومن ثم التطور، والكشف المبكر عن الكثير من الآثار

الاجتماعية السلبية للنظام الرأسمالي وعن دورها في تحديد مستقبله، وبيان الارتباط الوثيق للفكر الاقتصادي السائد بمصالح الطبقة المهيمنة.

وسادس مقاربات المجموعة الأولي هي المقاربة الأخلاقية . وهي مقاربة ذات جذور تاريخية عميقة، ارتبطت بردود الفعل الغاضبة على نوازع الجشع والتكالب على جمع الثروة، وعلى انعدام العدالة وتفشي المظالم في نظم اجتماعية شتى على العموم، وفي النظام الرأسمالي على الخصوص. وثمة توجهات متعددة داخل المقاربة الأخلاقية. أولها لا يرى مثالب أخلاقية في الرأسمالية، بل يرى أن الأسواق أخلاقية بالفعل، وأن ثمة أساساً بيولوجياً وعصبياً يدفع الناس للتصرف على نحو أخلاقي (هرمون الأوكسي توسين). كما أن السياسات العامة تساعد على السير في هذا الاتجاه. وثمة توجه آخر يري أن الأسواق لا يمكن أن تعمل في الواقع ما لم تستند إلى أساس أخلاقي، وأن الأسواق ذاتها يمكن أن تسهم في بناء هذا الأساس. ولذا فإن انحرافات السلوك الفعلي عن السلوك الأخلاقي قد لا تكون كبيرة ويسهل تصويبها باستدعاء الواعز الديني والمثل العليا وحث الأفراد والشركت على أن تتحلي تصرفاتهم الاقتصادية بالمسئولية الاجتماعية. ولكن مزاعم هذين التوجهين تصطدم مع حقائق الرأسمالية ومع ما تتعرض له من أزمات اقتصادية وفضائح مالية تكشف عن نزعات لا أخلاقية قوية في مجمل السلوك الاقتصادي. وإذا كان هذان التوجهان ينطلقان من قبول مبدئي للرأسمالية، فثمة اتجاهان آخران لا يقران بأخلاقية السلوك الاقتصادي في الرأسمالية، ويدعوان لإحلال نظام بديل كالاشتراكية الأخلاقية أو ما يعرف بالطريق الثالث، أو نظام وسطي للجمع بين محاسن الرأسمالية والاشتراكية ولتجنب مساوئهما مثلما ظهر في الدعوة إلى الاقتصاد الغاندي. ولكن التطبيق العملي للسياسات الاقتصادية لم ينتصر لهذه الدعوات الأخلاقية. والواقع إن إدماج الأخلاق في الاقتصاد يثير مشاكل عويصة حتى إذا أمكن الفصل في علم الاقتصاد بين شق تفسيري أو موضوعي وبين شق استهدافي أو أخلاقي يتعلق بالسياسات. إذ يظل الشق الأخير بحاجة إلى نظرية في الأخلاق، بينما تتعدد النظريات الأخلاقية وليس من اليسير اختيار واحدة منها تحظى بالقبول العام في مجتمعات طبقية بالأساس.

المجموعة الثانية

تشتمل هذه المجموعة على أربع مقاربات، وهي: المقاربات التجريبية والسلوكية والنفسية والعصبية.

تقوم المقاربة التجريبية على مراقبة سلوك الأفراد في سياق تجارب معملية محكمة. وقد تستهدف التجارب غرضاً أو أكثر من الأغراض التالية: اختبار نظرية ما - التمييز بين النظريات البديلة من حيث القوة- البحث في أسباب فشل نظرية ما - الإفادة من معلومات التجربة في صياغة نظرية جديدة- مقارنة البيئات أو المؤسسات التي تقع فيها الظاهرة موضع البحث - تقييم الافتراضات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والمساعدة في تحسين تصميم المؤسسات. وقد ركزت غالبية التجارب في أول الأمر على قضايا الاقتصاد الجزئي، لاسيما نظرية السعر واختبار فرض الرشادة في صنع القرار على المستوى الفردي، وبخاصة في ظروف التعرض للمخاطر واللايقين. ولكنها توسعت فيما بعد لتشمل بعض قضايا الاقتصاد الكلي. وقد أسفرت المقاربة التجريبية عن بلورة بعض المسلمات والافتراضات المختلفة عن المسلمات والفروض التقليدية، لاسيما المسلمة الخاصة بامتلاك الأفراد لتفضيلات دقيقة ومعروفة لهم مسبقاً، والمسلمة الخاصة بالاتساق المنطقي للتفضيلات ، والمسلمة الخاصة بتعظيم المصلحة الذاتية. ومن أبرز نتائج الاقتصاد التجريبي التشكيك في فرض الرشادة التقليدى، وتقديم الفرض البديل بأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضعيفة، وأنهم يتصرفون عادةً وفق الحدس والسليقة. كما أظهرت البحوث التجريبية في

مجال السلع العامة أن الأفراد لا يلجأون دائما للسلوك الانتهازي (كالركوب المجاني) وأنهم قد يتعاونون في إنتاج السلع العامة؛ وهو ما فُسر بالتفضيلات الاجتماعية كالإيثار وكراهة التفاوت. وثمة انتقادات متعددة للمقاربة التجريبية، منها صعوبة تعميم ما تتوصل إليه التجارب من نتائج، فضلاً على صعوبة التسليم بدقة بعض هذه النتائج أصلاً. فلو أن الميل للإيثار وكراهة التفاوت في التوزيع سمات عامة لسلوك الأفراد ما كان للفوارق في توزيع الدخول والثروات أن تصل إلى الحدود الخطيرة التي نلحظها اليوم داخل معظم دول العالم وفيما بينها. ومنها أن الظروف الاصطناعية التي يجد الفرد نفسه مطالباً فيها باتخاذ قرار ما قد تبتعد كثيراً عن ظروف العالم الواقعي بكل ما فيه من ضغوط اقتصادية ومحددات اجتماعية ومؤثرات ثقافية. ومنها أن الفرد قد لا يتاح له اتخاذ القرار في التجربة سوى مرة واحدة، مما يستبعد فرص التعلم واكتساب الخبرة التي تتاح مع تكرار اتخاذ القرار في الحياة العملية. ومنها أن كثيراً من التجارب يكون المشتركون فيها كمتخذي قرارات طلاباً جامعيين، أي أنهم أفراد يحوزون على مستوى تعليمي فوق المتوسط، بينما تتخذ القرارات الاقتصادية في الواقع من جانب أفراد ذوى مستويات تعليمية شديدة التباين، بل ومن جانب قطاع واسع من غير المتعلمين. ولكن هذه الانتقادات يجب ألا تؤول على أنها دعوة للإقلاع عن أسلوب التجارب في الاقتصاد، وإنما يجب فهمها على أنها دعوة للمزيد من التحسين في تصميم التجارب والمزيد من التدقيق في استنتاج نتائج قابلة للتعميم منها.

وتركز<u>المقاربة النفسية</u> (علم النفس الاقتصادي) على فهم مسألتين: العوامل النفسية التي تحدد السلوك الاقتصادي للأفراد (كالدوافع والمدركات والتعلم والمعتقدات المسبقة والنزعات النفسية كالتفاؤل والتشاؤم والميل لمحاكاة الآخرين)، والآثار النفسية للأحداث أو التصرفات الاقتصادية. وقد بينت المقاربة النفسية أن الناس لا يجرون حسابات دقيقة تحيط بكل جوانب الموضوع وبكل النتائج التي قد تترتب على قراراتهم، وذلك لأن مثل هذه الحسابات فوق طاقة البشر الذهنية . كما أن تفضيلات الأفراد متغيرة ومعلوماتهم ناقصة. وعموماً فإن التجارب تبين أن الفرد يتصرف بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ليس فقط لاختلاف الدافع أو العائد المتوقع ، ولكن لأنه قد يستخدم قواعد مختلفة للتصرف في الحالات المختلفة. وقد قدم علم النفس الاقتصادي دعماً كبيراً لفرض "الرشادة المقيدة" التي تراعي محدودية قدرة العقل البشري على معالجة البيانات، وبخاصة عندما يتضخم حجمها. واستنتج من ذلك أن المستهلك لا يسعى لتعظيم المنفعة أو الكسب، وإنما يبتغي الرضا، وأن الهدف الأساسي للمنشأة ليس تعظيم الربح وإنما تحقيق وحجم مبيعات معين وهامش ربح مرض. وتؤكد التجارب النفسية ميل أغلب الناس لتجنب الخسائر خاصة عندما يتصرفون في ظروف التعرض للمخاطر أو غياب اليقين ، وأن من أسباب الفشل في توقع الأزمات المالية هو عدم إدراك أن الشائع في أجزاء كثيرة من سوق المال هو اللا يقين، لا المخاطر. وحتى في أحوال التعرض للمخاطر أكدت بحوث علم النفس الاقتصادي ما ظهر أيضاً من المقاربة الفيزيائية للاقتصاد من أن التوزيع الفعلي للمخاطر مغاير للتوزيع الطبيعي المعتاد افتراضه في النظرية النيوكلاسيكية ، حيث يمتلك ما يطلق عليه "الذيل السميك".

ومن الموضوعات المثيرة التي قدمها رواد المقاربة النفسية موضوع <u>النوازع أو الغرائز الحيوانية، وموضوع الهوية.</u> وقد كان كان اللورد كينز من أوائل من نبهوا إلى أهمية الموضوع الأول، ولكن أكرلوف وشيللر قد وسعا مفهوم النوازع الحيوانية ليشمل إلى جانب الشعور بالثقة فيما بين الأفراد الإحساس بالعدالة في المعاملات الاقتصادية، والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعياً وسوء النوايا، والقصص والروايات التي يتداولها الناس، ووهم النقود، ومن ثم فقد وسعوا من دورها في تشكيل الظواهر الاقتصادية. ولا شك في أن إغفال النظرية الاقتصادية للعوامل النفسية عموماً ولما يطلق عليه الغرائز أو النوازع الحيوانية خصوصاً هو أمر غير مقبول. ولكن اعتبار هذه العوامل المحرك الرئيسي للاقتصاد والسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية والمفسر لقضايا معقدة كالبطالة والأجوروالادخاروأسواق المال والعقارات ينطوي على مبالغة غير مقبولة. وعموماً فإن ثمة حاجة للمزيد من التدقيق في مفهوم النوازع الحيوانية وفي مصادرها وفي

طريقة قياسها، وكذلك في أسلوب دمجها في التحليل الاقتصادي على نحو يتيح الجمع بينها وبين الدوافع الاقتصادية بنسب مختلفة في الظروف المختلفة التي تواجه متخذي القرارات. أما موضوع الهوية الذي طرحه أكرلوف وكرانتون فهو يدور حول دوافع السلوك الاقتصادي المتصلة بشعورنا أو فهمنا أو وعينا بمن نحن ومن نكون، وبوجه خاص إلام ننتمي وأي ثقافة نعتنق وأي قيم نتمسك بها. وهي بذلك تشكل مفهوم الشخص لذاته ولعلاقته بالآخرين. وترتبط بالهوية معايير، أي قيم أو مستويات مستهدفه توجه التصرفات ويحكم على التصرفات العملية بالقياس عليها. ويقال أنه عندما تدرج الهوية الاجتماعية للفرد في دالة المنفعة يمكن تفسير ظواهر متعددة لا يستطيع النموذج التقليدي تفسيرها، كظواهر تقسيم العمل والتمييز ضد الإناث في مواطن الشغل والفقر والاستبعاد الاقتصادي، وكذلك تفسير السلوك الذي يبدو مناقضاً للمصلحة الذاتية أو السلوك الذي ينطوي على أخطار جسيمة للفرد. ومن استنتاجات بحوث اقتصاديات الهوية أن أثر الهوية وما يرتبط بها من معايير في السلوك الاقتصادي قد يفوق أثر الحوافز النقدية، وأن عامل الهوية قد يشكل حياتنا الاقتصادية أكثر من أي عامل آخر. وهاهنا مبالغة لا تقل في ضخامتها عن مبالغة أكرلوف وشيللر بشأن دور النوازع الحيوانية في الاقتصاد. وهذه المبالغة يجب ألا تدفعنا إلى تجاهل دورالهوية الاجتماعية- وكذلك دور الهوية الشخصية التي لم تحظ باهتمامهما- في تحديد السلوك الاقتصادي للناس. فلا شك في أن هذا الدور مهم، ولكن يتعين الحذر من اختزال محددات السلوك الاقتصادي في معايير الهوية.

ننتقل الآن إلى <u>المقاربة السلوكية</u> للظواهر الاقتصادية التي تسعى لنمذجة السلوك الاقتصادي كما يتجلى في الواقع، وتستخدم العوامل الاجتماعية والإدراكية والعاطفية في فهم القرارات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات وصناع السياسات العامة، وكذلك في فهم تأثير هذه القرارات على أسعار السوق وعوائد الأسهم، وعلى تخصيص الموارد بوجه عام . وتتوصل المقاربة السلوكية إلى نماذج للسلوك مبنية على بعض الأفكار المستمدة من علم النفس والنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، حتى وإن عدلت في بعض افتراضات أو نتائج تلك النظرية، مثلاً بإحلال الرشادة المقيدة محل الرشادة التامة. وتعتمد المقاربة السلوكية على المسوح ودراسات الحالة وتحليل بيانات العينات والسلاسل الزمنية، كما قد تلجأ لأسلوب التجارب. ومن أبرز النظريات السلوكية نظرية أفق الاختيار التي طورها كانيمان وتفيرسكي التي ركزت على ميل الناس لتجنب أو كراهة الخسارة وعلى تفسير أسبابه، وأظهرت أهمية سياق أو ظروف اتخاذ القرار في تشكيل السلوك الاقتصادي للأفراد، وكذلك أهمية الصياغة الخاصة بالقرار. وقد أظهرت تطبيقات المقاربة السلوكية ميل الافراد لاتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات غير مكتملة وحسابات تقريبية، وبينت أن للعادة تأثير مهم في التصرفات، كما سلوك الفرد يتأثر بسلوك الآخرين. وقد انتقل بعض رواد الاقتصاد من مرحلة تفسير السلوك إلى مرحلة اقتراح إجراءات لتصحيح السلوك. وفي مقدمة هؤلاء ريتشارد ثالر ورفيقه ك. سن شتاين. وقد وجهت للاقتصاد السلوكي انتقادات مناظرة لما يوجه إلى الاقتصاد التجريبي، وذلك فيما يتعلق بتصميم التجارب وقابلية نتائجها للتعميم. كما عاب عليها بعض النقاد التركيز على سلوك الأفراد وعدم الاعتداد بما يكمن وراءه من مشاعر وأحاسيس وغرائز. ومع ذلك فلا يمكن إنكار مساهمة المقاربة السلوكية في التوصل إلى نتائج أكثر واقعية مما يقدمه الفكر السائد. كما أنه يمكن توقع المزيد منها في هذا الاتجاه إذا ما نجحت في التعامل مع ما يوجه لها من انتقادات.

وأحدث مقاربات المجموعة الثانية هى <u>المقاربة العصبية</u> التي تعنى بدراسة صنع القرارات عن طريق المزج بين ثلاثة علوم، وهي: علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب. وقد ركزت هذه المقاربة على فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي إلى سلوك معين أو صنع قرار ما. وهكذا فإن الاقتصاد العصبي يبحث عند مستوى مادي في كيفية توصل المخ إلى قرار أو اختيار ما عن طريق دراسة هندسة الحسابات فيه. وقد بينت بحوث الاقتصاد العصبي أن نظام صنع القرار في المخ هو نظام مزدوج، بمعنى أنه يتألف من جزأين. الجزء الأول يختص بنظام التقييم ، وهو يتكون من مناطق في قشـــرة المخ الأمامية(وهو الجزء المختص بالتحكم في النبضات /الومضات العصبية وفي الاتجاهات العدوانية)، وفي العقد القاعدية الموجودة في قاعدة المخ الأمامي (وهي مختصـــة بوظائف متعددة كالتحكم في الحركات الإرادية والتعلم والســـلوك

الروتيني أو العادات). أما الجزء الثاني فإنه يختص بنظام الاختيار، وهو يتألف من مجموعة من الدوائر العصبية التي تتلقى مخرجات الجزء الأول (التقديرات أو التقييمات) وتحدد أو تقرر الاختيار بناءً عليها. ثم تقوم بتمرير هذا القرار إلى ما يطلق عليه قسم المحرك للتنفيذ. ويقول الاقتصاديون العصبيون أنهم يعنون ببعض المسائل التي يعتبرها علم الاقتصاد خارج نطاقه باعتبارها عوامل داخلية تحرك السلوك. ولكن فهم هذه العوامل - كالثقة مثلاً- مهم في نظرهم للتوصل إلى السلوك التوازني والتنبؤ بما يقرره الناس . فالناس تدفع الضرائب للحكومة ليس بمقتضى التشريع والخوف من العقوبة عند مخالفته فحسب، بل وبناء على الثقة في الحكومة المتضمنة في العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين. والثقة من الأمور التي يمكن اخضاعها لدراسات وتجارب الاقتصاد العصبي. وقد تبين أن لهرمون الأوكسي توسين دوراً مهماً في تفسير ميل الأفراد للثقة بالآخرين أو نفورهم منهم، وأنه يمكن تعديل سلوك الأفراد بالتحكم في مستوى هذا الهرمون.

وقد تعرض الاقتصاد العصبي لانتقادات متعددة، أبرزها أن العبرة بالسلوك المشاهد وليس بكيفية توصل المخ إلى قرار ما، وأن هناك مآخذ متعددة على تصميم التجارب العصبية وعلى حجية ما يستخرج منها من نتائج وعلى ما يستخدم في هذا الشأن من تحليلات إحصائية نادراً ما يكشف عن تفاصيلها. وهذه الانتقادات ليست مستغربة على مجال معرفي حديث النشأة مثل الاقتصاد العصبي. بل إن هذه الانتقادات قد تحفز على تطويره وعلى نجاحه في الكشف عما وراء القرارات الاقتصادية من أسرار في الطبيعة البشرية ذات شأن في اتخاذ هذه القرارات.

المجموعة الثالثة

تشتمل هذه المجموعة على مقاربتين رئيسيتين: المقاربة المعلوماتية ومقاربة النظم المعقدة.ويتفرع عن كل من هاتين المقاربتين عدد من المقاربات الفرعية التي نلقي الضوء على أبرز خصائصها فيما يلي.

تعالج المقاربة المعلوماتية قضايا نقص المعلومات، وعدم التكافؤ في حيازتها، وقضية كلفة المعلومات. وكان مقال "سوق الليمون" لجورج أكرلوف من المقالات الرائدة في بيان ما لعدم تماثل معلومات كل من المشترين والبائعين من آثار على أداء السوق تناقض المقولة النيوكلاسيكية بشأن كفاءة الأسواق. وقد خص جوزيف استجلتز ظاهرة نقص المعلومات وعدم تماثلها لدى المتعاملين في الأسواق باهتمام كبير. وبين أن هذه الظاهرة شائعة في كثير من الأسواق على خلاف الانطباع الذي يتولد من الاقتصاد النيوكلاسيكي، وأشار إلى وسائل متنوعة تتبعها الشركات للتغلب على عدم كمال المعلومات واقترح المزيد منها. كما أعاد صياغة نظرية المنشأة من منظور المعلومات بالارتكاز على نظرية للتمويل وأخرى لحوكمة الشركات وثالثة لهيكلة المنشآت من ناحية المركزية واللامركزية. وشدد استجلتز على أهمية عدم اختزال المعلومات في الأسعار كما تفعل النيوكلاسيكية، وأن للمعلومات أبعاداً كثيرة بخلاف ندرتها. كما نبه إلى دور مهم يجب أن تضطلع به الحكومات في توفير المعلومات من أجل تحسين أداء الأسواق.

ومن المساهمات المهمة في المقاربة المعلوماتية مساهمة مايكل اسبنس المعروفة بالتأشير أو التأشير والفرز. ويقصد بالتأشيرأي نشاط أو تصرف من طرف في علاقة ما يكون الغرض منه التأثير في إدراك الطرف الآخر في العلاقة، ومن ثم التأثير في قراره أو سلوكه. وتتمثل فائدة الإشارة في تضييق فجوة المعلومات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات لدى طرفي العلاقة. وتسعى أدبيات التأشير والفرز لبناء نماذج دقيقة واستكشاف حالة التوازن وبيان مواصفاتها، وذلك باستخدام نظرية الألعاب، والتعرف على أثر التأشير على أداء السوق وعلى تخصيص الفرد لموارده، والقياس الكمي لأثر التأشير، وبيان ما يترتب على التأشير من نتائج بالنسبة للسياسات مثل السياسات المتعلقة بتنقلية العمالة وكفاءة التعليم والبرامج التدريبية.

وأخيراً نشير إلى أحدث المقاربات المعلوماتية وهي مقاربة المعرفة الناقصة التي صاغها فردمان وجولدبرج ، وذلك انطلاقاً من رفضهما لكل من فرض التوقعات الرشيدة والنظرية السلوكية في أسواق الأصول المالية لتجاهلهما أمرين:أن التصرفات الاقتصادية تجري عادةً في ظروف نقص المعلومات عن الحاضر والمستقبل، أي في ظروف اللايقين، وأهمية ما يمتلكه الناس من قدرة على الابتكار والإبداع، وكذلك أهمية التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها وهذا ما يفسر في رأيهما فشل هذه النماذج في التنبؤ بحركة الأسواق. وفي رأيهما أنه يجب على الاقتصاديين الكف عن السعي للحصول على تنبؤات دقيقة ، ويتوجب عليهم الاكتفاء ببناء نماذج رياضية مرنة ومفتوحة لتوليد ما يعتقدان أنه النوع الممكن من التنبؤات ، ألا وهي التنبؤات الكيفية بالتغيرات الاقتصادية. وقد قدمت مقاربة المعرفة الناقصة سنداً قوياً لرفض مقولات أصحاب فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء بشأن عدم جدوى التدخل الحكومي في أسواق الأصول المالية . فالتدخل الحكومي ضروري من منظور هذه المقاربة للحد من التقلبات العنيفة في الأسعار في هذه الأسواق. كما قدمت هذه المقاربة إرشادات مهمة لعمل أجهزة مراقبة وضبط الأسواق المالية- مثلاً عن طريق وضع شروط خاصة برؤوس الأموال أو بالملاءة المالية، أو وضع قيود على هوامش الربح. غير أن مقاربة المعرفة الناقصة لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من النضج. فقد طبقت على سوق بعينها وهي سوق العملات وتقلبات أسعار الصرف فيها. وإذا كانت قد استطاعت أن تلقي أضواء مهمة على خصائص مهمة للسجل التاريخي لتقلبات أسعار الصرف، فإن قابليتها للتطبيق في أسواق أخرى لم تثبت بعد.

وإدراكا لتعقد الظواهر الاقتصادية وعجز النماذج النيوكلاسيكية عن التعبير الدقيق عنها، بذلت محاولات متعددة للاستفادة من علم التعقد في صياغة نماذج اقتصادية أكثر اقتراباً من الواقع. ومن أبرز سمات مقاربة النظم المعقدة التي تجعلها مغايرة بشكل جذري للمقاربة الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد: التفاعل بين أفراد غير متجانسين ذوي تفضيلات غير معلومة مسبقاً ويتخذون قراراتهم بناء على معلومات ناقصة، والتغذية المرتدة الموجبة أو الميل للتواؤم مع الغير، وغياب متحكم عام ضابط لحركة الأسواق أو النظام الاقتصادي، ولا خطية العلاقات الاقتصادية، وسطوة الماضي، وتراتبية التنظيم وتداخل علاقاته، وانبثاق الاقتصاد الكلي من الاقتصاد الجزئي بصورة عضوية، وتطورية النظم ولا توازنها. وعادة ما يحتاج حل النظم المعقدة إلى أساليب المحاكاة الكمبيوترية.

وثمة مقاربات متعددة للنظم المعقدة. أولها مقاربة نظرية الفوضى التي تسعى لاكتشاف النظام الكامن فيما يبدو أنه فوضى. وتختص نظرية الفوضى بالنظر في النظم الديناميكية غير الخطية التي تتسم بخاصية شدة الحساسية للشروط الابتدائية أو للمعطيات الأولية. وهذه الحساسية الشديدة للتغيرات الطفيفة في الأوضاع الأولية للنظام تجعل التنبؤ الممكن الوثوق فيه بحالة النظام في المستقبل هو التنبؤ لأجل قصير نسبياً. وتحتاج نمذجة الظواهر التي تتصف بخاصية الفوضى إلى استخدام رياضيات أعقد من تلك الشائع استخدامها في علم الاقتصاد التقليدي (رياضيات التفاضل والتكامل)، حيث يزداد الاعتماد على المعادلات التفاضلية غير الخطية، وحيث يستعان بالمحاكاة الكمبيوترية في إجراء عدد ضخم من الحسابات لتغيير الشروط الابتدائية تغييراً طفيفاً في كل مرة ومراقبة النتائج. وتطبيق نظرية الفوضى في الاقتصاد ليس بالأمر اليسير. إذ تعترضه عقبات شتى أمكن التعامل مع بعضها بابتداع أساليب واختبارات جديدة. ولكن بعض العقبات صعب تذليلها كتلك الناتجة عن قلة البيانات المتاحة (صغر حجم العينة)، لاسيما فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية- وذلك على خلاف البيانات الخاصة بأسواق المال التي تتوفر بأحجام كبيرة والتي هيأت مجالاً خصباً لتطبيق نظرية الفوضى. ويضاف إلى ذلك صعوبة التحقق من وجود حركة فوضوية في السلاسل الزمنية الاقتصادية- وهو أمر ضروري لتطبيق نماذج الفوضى.

وثاني مقاربات النظم المعقدة تلك المقاربة التي تقوم على نظرية الكارثة التي تختص بدراسة التغير النوعي الذي يحدث فجأة في سلوك النظام نتيجة تغير طفيف في معلماته أي في خصائصه. وغرض النظرية هو بيان كيف تنشأ التغيرات الكيفية من تغيرات كمية بسيطة أو بطيئة. وقد طبقت نماذج الكارثة على أسواق المال، وعلى حالات الاحتكار، وعلى الدورات الاقتصادية، وعلى المضاربات في سعر الصرف، وعلى انهيار النظام الاشتراكي. وعموماً فإن النمذجة وفق نظرية الكارثة هي عملية صعبة. كما أن التنبؤ بالظواهر التي تخضع لديناميكيات الكارثة أصعب كثيراً من التنبؤ بالظواهر التي تخضع لتغيرات منتظمة بشكل سلس. وتشير تقييمات استخدام نظرية الكارثة في الاقتصاد إلى أن الحماس لهذه النظرية من جانب بعض الاقتصاديين كان شديداً جداً في سبعينيات القرن الماضي، ولكنه تراجع بشدة فيما بعد، إما لإساءة استخدام النظرية بتطبيقها تعسفياً على حالات غير مناسبة، وإما بسبب الصعوبات الرياضية في تطبيقها، حيث يتطلب التطبيق مستوىً عالياً من الرياضيات مع إحاطة كافية بنظريتي التفرع والتفرد، وإما لتبين أن النظرية ليست ذات قيمة كبيرة كأداة تحليلية، وأنها في أحسن الأحوال أداة استرشادية أو استكشافية لدراسة مشكلات لا تتوافر معلومات كافية عن الديناميكيات المولدة لها. غير أن هذا لا يعني أن نظرية الكارثة عديمة القيمة في المجال الاقتصادي. إذ أنها يمكن أن تكون ذات فائدة ولو كأداة مساعدة في صياغة بعض الافتراضات الجديرة بالاختبار، أو في التمهيد لنوع أو آخر من النمذجة عن طريق ما تقدمه من وصف لظواهر معقدة.

وثمة مقاربة ثالثة للنظم المعقدة تعرف بالمقاربة الفيزيائية للاقتصاد. ولهذه المقاربة صيغتان. الأولي هي الفيزياء الاقتصادية التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين لدراسة الأسواق المالية التي تتصف بدرجة عالية من اللايقين وتتعرض لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وذلك باستخدام منهجيات الفيزياء الاحصائية والنماذج الديناميكية غير الخطية. وقد أسفرت هذه الدراسات عن ظهور مجال معرفي جديد، وهو مجال التمويل الإحصائي. وبالرغم من الحداثة النسبية للفيزياء الاقتصادية، فإنها قد شهدت من التطورات ما يمكن من التمييز بين مرحلة أولي وهي الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية، ومرحلة ثانية وهي الفيزياء الاقتصادية الحديثة. والفرق بين هاتين المرحلتين يعود إلى أنه في المرحلة الأولي هيمنت الرياضيات على سياق الربط بين الفيزياء والاقتصاد، بينما كان السياق أرحب كثيراً في المرحلة الثانية حيث اشتمل على معارف مستمدة من الاقتصاد والاجتماع ومن التطور الكبير في مجال النظم المعقدة – إلى جانب الرياضيات بالطبع. وبينما ركزت تطبيقات الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية على موضوعات القيمة والتقلبات والدورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي باستخدام أساليب الميكانيكا العقلانية وعلم الطاقة، فإن تطبيقات الفيزياء الاقتصادية الحديثة قد ركزت على الديناميكيات غير الخطية للسلاسل الزمنية، وعلى التوزيعات الملتوية كتوزيعات الدخل والثروة، وعلى التفاعلات الاجتماعية بين فاعلين غير متجانسين، وعلى دراسة الهيكل الشبكي المميز لكثير من البيانات الاقتصادية.

أما الصيغة الثانية للمقاربة الفيزيائية فهي المقاربة الحرارية (الاقتصاد الحراري أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي أو الاقتصاد الحيوي). وهذه المقاربة تقوم على استخدام قوانين الديناميكا الحرارية لفهم الظواهر الاقتصادية. وكان من الطبيعي أن يحدث تقارب بين المقاربة الحرارية وكل من المقاربة الحيوية والمقاربة الإيكولوجية نظراً لأن الهم المشترك لهذه المقاربات هو الإحساس المتزايد بالمخاطر التي تهدد الكوكب جراء الاستنفاد المتسارع للطاقات والموارد غير المتجددة الناتج عن النمو الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك المفرط لاسيما في الشطر الغني من العالم. وما يميز الاقتصاد الحراري هو تركيزه على الدور المحوري للطاقة في النظام الاقتصادي، ومن ثم عنايته بدور قوانين الديناميكا الحرارية في عمل هذا النظام.

فهذه القوانين تصف خواص انتقال الحرارة وإنتاج الشُغل، وتسعى للتعرف على الطاقة المتاحة للاستخدام في أي نظام فيزيائي، وكذلك الطاقة التي يفقدها النظام في شكل حرارة عندما يتعرض لأي عملية، ومن ثم تصبح طاقة غير متاحة للاستخدام، أي غير متاحة لإنتاج شغل- ويطلق عليها "انتروبيا". والمسألة المهمة هنا هي أن الزيادة في الإنتروبيا ذات اتجاه واحد، أي أنها غير قابلة للانعكاس أو الرجوع. فعندما يحرق البنزين نحصل على ثاني أكسيد الكربون وماء وحرارة وضغط- وهي جميعاً مواد عالية الإنتروبيا. غير أننا لا نستطيع إعادة تركيب هذه المواد مرة أخرى لكي تصبح بنزيناً- وهو مادة ذات انتروبيا أقل. وهذا بالطبع قيد على ما نستطيع فعله في الحياة. بعبارة أخرى فإن تحولات الطاقة لا تتم بكفاءة 100%، حيث يُفقَدُ أو "يتبدد"جزء من الطاقة الابتدائية في صورة حرارة.

وفي نمذجة النظام الإنتاجي على غرار نظم الديناميكا الحرارية، يوصف هذا النظام بأنه نظام مبدد للطاقة. ومن النتائج الجوهرية للاقتصاد الحراري أن استخدام الوقود الأحفوري المحدود الحجم هو طريق ذو اتجاه واحد، حيث لا يمكن إعادة تجميع منتجات المحروقات وتحويلها إلى نفط مرة أخرى. ولما كان مخزون الوقود الأحفوري آخذ في النفاد، ولما كان إحلال مصادر طاقة متجددة محله يستغرق وقتاً غير قصير، فمن الضروري التحرك مبكراً واستخدام مصادر الطاقة الحالية في بناء الجيل التالي من الطاقة، وعدم الركون إلى الاعتقاد النيوكلاسيكي بأن آلية السوق سوف تحل المشكلة دونما حاجة لتدخل الحكومات. ومن النتائج المهمة أيضاً أن إغفال الطاقة كعامل من عوامل الإنتاج في تقدير دوال الإنتاج، وما يترتب على ذلك من تجاهل مفعول القانون الثاني للديناميكا الحرارية، وكذلك مساواة مرونة إنتاج كل عامل بنصيبه النسبي في تكلفة الإنتاج قد أدى إلى تقديرات مضللة لمرونات الإنتاج ومن ثم للقدرة الإنتاجية للعوامل. وفيما يتعلق بنمذجة بعض الظواهر الاقتصادية كالأسعار والنقود وتوازن السوق على غرار نماذج الديناميكا الحرارية، يلاحظ أنها تقوم أساساً على التماثل الشكلي(أي التشابه في الشكل) بين بعض المعادلات المستخدمة في الاقتصاد والمعادلات الخاصة بالديناميكا الحرارية. وهذا الاستناد إلى الشكل كان مصدراً لكثير من اللبس حول دور الديناميكا الحرارية في الاقتصاد، ويبدو أنه لم يسفر عن نتائج اقتصادية ذات وزن يعتد به في التنبؤ أو في صنع السياسات.

وفي ختام هذا الإيجاز لمقاربات النظم المعقدة نذكر مقاربة اللاتوازن التي تصدت لما يعرف بالتسليم القبلي أو المسبق بفكرة التوازن في النظرية النيوكلاسيكية. ولهذه المقاربة ارتباطات قوية بمقاربات أخرى سبق تناولها كالمقاربة المؤسسية والمقاربة التطورية ومقاربة الديناميكا الحرارية. وأحد مداخل فهم اللاتوازن هو النظر إلى النظم الاقتصادية على أنها أقرب إلى الكائنات الحية التي تخضع للتغير والتطور باستمرار. ومن ثم فعندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة ما ، فإنه يملك القدرة ليس فقط على الدوران حول وضع ثابت (الوضع التوازنى)، وإنما على القفز إلى وضع مختلف كلية ، وأنه قد لا يستقر طويلاً عند هذا الوضع. ومن أهم مقاربات اللاتوازن تلك المقاربةالتي انطلقت من مبدأ العلية الدائرية والتراكمية. وهي مقاربة ذات أهمية كبيرة لنظريات ومقاربات النمو والتنمية. ومن أبرز مرتكزات مبدأ العلية الدائرية والتراكمية ظاهرة العائد المتزايد للسعة أو للحجم الكبير، وظاهرة التغذية المرتدة الموجبة- وهما من الظواهر التي جرى تنحيتهما من جانب الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، وذلك لما يترتب على إدماجهما في النماذج النيوكلاسيكية من صعوبات جمة في إثبات وجود التوازن سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أم على المستوى الكلي (نموذج التوازن العام).

ويلاحظ أنه بعد طول تجاهل من جانب الفكر الاقتصادي السائد للعائد المتزايد للسعة، بدأ إدراجه خلال العقود القليلة الماضية في بعض النماذج التي حافظت على الإطار النيوكلاسيكي. وكانت البداية بالعمل الرائد لديكست واستجلتز في مجال التنظيم الصناعي الذي أدخل العائد المتزايد للسعة في إطار للتوازن

العام. وقد كان هذا العمل منطلقاً لأعمال أخرى أدمجت تزايد عائد السعة فيما وضعته من نماذج، مثل نظرية النمو الداخلي، و نظرية التجارة الاستراتيجية، والجغرافيا الاقتصادية الجديدة.وبالرغم من أن هذه المعالجات تشكل تقدماً ملحوظاً من جانب أصحاب الفكر السائد، إلا أنها لم تنج من النقد، وذلك لأن انحصارها في الإطار الضيق للفروض النيوكلاسيكية لا يسمح بمجال كاف لظهوركل ما يترتب على العائد المتزايد للسعة وغيرها من العناصر التي تقوم عليها العلية الدائرية والتراكمية من نتائج.

والظاهر أن الاقتراب من السلوك الاقتصادي الواقعي بما ينطوي عليه من تعقيدات أغفلها الفكر النيوكلاسيكي هو أمر محمود بلا شك. غير أنه يبدو أننا ما زلنا في بدايات الطريق إلى مثل هذا الاقتراب. ولم يزل أمام علم الاقتصاد شوط طويل يتعين قطعه من أجل التوصل إلى تعامل فعال مع تعقيدات السلوك الاقتصادي الفعلي.

المجموعة الرابعة

تشتمل هذه المجموعة على مقاربتين تستهدفان توسيع منظور علم الاقتصاد وهما المقاربة النسوية ومقاربة السعادة. ويلي ذلك عرض عدد من المقاربات التي سارت في الاتجاه ذاته بمحاولة بناء علم اقتصاد متكامل مع مجالات معرفية شتى.

تنطلق المقاربة النسوية (مقاربة الاقتصاد النسوي) من نقد إهمال الفكر الاقتصادي السائد أو تهميشه لبعد النوع الاجتماعي، وكذلك نقد نوعية التعامل مع هذا البعد من جانب من قلة من النيوكلاسيكيين الذين خصوه ببعض الاهتمام. وتسعى هذه المقاربة لبناء علم اقتصاد جديد يستوعب بعد النوع الاجتماعي في نظرياته وتحليلاته ومقاييسه للنشاط الاقتصادي. وقد تجسدت المقاربة النسوية في عشرة مبادئ تتفق مع ما أوردناه من انتقادات للنيوكلاسيكية في الجزء الأول من الكتاب فيما عدا التشديد على ضرورة مراعاة الحساب الاقتصادي للنشاط الاقتصادي والعمل غير المأجور في نطاق الأسرة. وهذه من القضايا التي يحتدم الجدل بشأنها بسبب صعوبة التقييم النقدي لهذه الأنشطة وتباين التقديرات مع تعدد طرق التقييم، من جهة، وبسبب ما ينطوي عليه القياس النقدي لأعمال الزوجات والأمهات من التسليم بالتوجه الرأسمالي لتسليع كل شيئ، وكذلك تجاهل الجانب الفطري والعاطفي والإنساني لهذه الأعمال، من جهة أخرى.وعمهما يكن من أمر فإن قياس المساهمة الاقتصادية للعمل غير المأجور للنساء ليس هو العامل الحاسم في تعزيز مكانتهم الاجتماعية.

وتتصل مقاربة السعادة بقضية اختيار المعيار أو المعايير المناسبة للحكم على نتائج السياسات الاقتصادية، بل وللحكم على مختلف السياسات العامة. وأساس هذه المقاربة هو عدم الرضا عن استخدام الناتج القومي الإجمالي ومشتقاته معياراً لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وللحكم على أثرها في حياة الناس. وقد ظهرت هذه المقاربة استجابة للدعوة التي أطلقها ملك بوتان في 1972 لإحلال مقياس السعادة القومية الإجمالية(س.ق.إ.) GNH محل مقياس الناتج القومي الإجمالي (ن.ق.إ). وقد بدأت عملية قياسه في هذه المملكة الصغيرة في 2008 وينطلق س.ق.أ.من مفهوم متعدد الأبعاد للسعادة، ومن مفهوم كلي شامل للتقدم واستدامة التنمية. ولذا فهو يقاس بمؤشرات ذاتية وموضوعية متعددة تستهدف الإحاطة بالقضايا الأربع التالية: الحوكمة الجيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والحفاظ على الهوية الثقافية، وصيانة البيئة. وتتوزع هذه القضايا على تسعة مجالات يجري قياسها بدلالة 33 مؤشراً. وفي يوليو 2011 أصدرت الأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفاً للسياسات العامة، ولقياس سعادة شعوبها، ولاستخدام مقياس السعادة في توجيه السياسات العامة. كما دعت إلى ارتكاز السياسات الوطنية على مفاهيم العيش الطيب والسعادة، وإلى تضمين هذه السياسات في أهداف ما بعد 2015 للتنمية المستدامة، وقررت الاحتفال باليوم العالمي للسعادة في 20 مارس من كل عام. ومنذ 2012 تصدر شبكة حلول التنمية المستدامة تقريراً عن السعادة في العالم. ويمكن النظر إلى هذا التقرير على أنه يتكامل مع تقرير التنمية البشرية، حيث يعتمد الأول على التقييم الذاتي للحياة،بينما يعتمد الثاني على التقييم وفق مؤشرات موضوعية. وبالرغم من

الاهتمام المتزايد بالسعادة كمقياس للتقدم الاجتماعي، فثمة تحفظات كثيرة بشأنه. وعموماً لم يكن مقياس س.ق.إ أول ولا آخر محاولة لتجاوز قصور ن.ق.إ. في قياس التقدم أو طيب العيش أو التنمية. فقد سبقته محاولات كثيرة، كما استمرت المحاولات بعد ظهوره، لاسيما في أعقاب أزمة 2008 حيث اقترح- مثلاً- مقياس متعدد الأبعاد يقوم على مؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية ضمن ما عرف بتقرير ساركوزي.

وتعتبر المقاربة التكاملية (الاقتصاد التكاملي) من أبرز محاولات توسيع منظور علم الاقتصاد وتوسيع نطاقه من خلال المزاوجة بينه وبين مجالات معرفية ركزت على جوانب شتى للطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية. ولهذه المقاربة سوابق تاريخية متعددة تقوم على رفض النظرة التجزيئية للعلوم الاجتماعية التي تضع حدوداً فاصلة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والثقافة والفلسفة وغيرها من المعارف، وتدعو إلى تبني منظور شمولي تاريخي جامع لهذه الحقول المعرفية. وقد توالت المحاولات منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين من أجل بناء علم اقتصاد تكاملي. ومن هذه المحاولات ما انطلق من النظرية التكاملية للفيلسوف الأمريكي كِنْ وِلْبَرْ ومنها ما تأسس على تقسيم رباعي للحكمة أو المعرفة الاقتصادية.

لقد تواصلت جهود ولبر في بلورة النظرية التكاملية وتطبيقها على امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود، طبق فيها نظريته على مجالات معرفية متعددة كالأنثربولوجيا الثقافية والفلسفة وعلم اجتماع الأديان والفيزياء والرعاية الصحية. كما اسفر تطبيقها من جانب آخرين عن ظهور مجالات معرفية جديدة مثل الفن التكاملي وعلم النفس التكاملي والإيكولوجيا التكاملية وعلم السياسة التكاملي وعلم الاقتصاد التكاملي. والمقصود بالتكاملية وفقاً لولبر هو النظر إلى أي شيء (كائن حي أو غير حي أو مفهوم..الخ) على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت نفسه جزء من كل أكبر، وان هذا الكل هو الآخر كيان قائم بذاته وهو في الوقت نفس جزء من كل أكبر، وهلم جرا. كما يقصد بها الشمول لوجهات نظر مختلفة تنتمي إلى حقول معرفية متعددة، والاعتماد على أكبر عدد ممكن من المناظير والمنهجيات، والربط والدمج بينها في إطار متماسك يطلق عليه "نموذج أكوال" AQAL .

وأساس هذا النموذج هو ما يمكن تسميته "رباعية ولبر" التي تنتج عن المقابلة أو المزاوجة بين أوجه أو مظاهر مختلفة للحقيقة أو الوجود، وتحديداً المقابلة بين ما هو فردي وما هو جمعي، وبين ما هو داخلي أو باطني وما هو خارجي من هذه الأوجه أو المظاهر، والمزاوجة بينها. إن كل ربع في نموذج أكوال- وما يتضمنه من منهجية أو منهجيات- يوفر وجهة نظر أو نموذجاً فكرياً يسمح برؤية جزء من الحقيقة أو الواقع . وهذه الوجهات للنظر ليست متعارضة بالضرورة، بل إنها متكاملة ويمكن أن يثري بعضها بعضاً. وعندما يتم توظيفها سوياً فإنها تقدم تفسيراً أشمل وأكمل للحقيقة أو الواقع. ولذا يقرر ولبر أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه البشرية هو التركيز الشديد على الجانب الأيمن من رباعيته، أي النظر إلى الأمور من حيث الوظائف والسلوك وغير ذلك من المظاهر الخارجية القابلة للقياس، وإهمال أو تهميش الجانب الأيسر من الرباعية الذي يتصل بالأبعاد الداخلية أو الباطنية وما يندرج فيها من مشاعر وقيم وقدرات إدراكية وثقافة ونظرات كلية إلى الوجود وما وراء الطبيعة. وبالرغم من هذا التعدد في المناظير والمنهجيات، ثمة نقد لادعاء ولبر بأن نظريته هي "نظرية كل شئ" بأنه ادعاء لا أساس له، وذلك بالنظر إلى ضعف استيعاب النظرية للعلوم الطبيعية ، لاسيما الفيزياء والأحياء.

وانطلاقاً من نظرية ولبر التكاملية ظهرت محاولتان لتقديم علم اقتصاد تكاملي. الأولي هي محاولة أرنسبرجر التى يطلق عليها "علم اقتصاد الطيف الكامل" الذي يعنى باستخراج كل ما تنطوي عليه رباعية ولبر بجانبيها الأيمن والأيسر، وبما تحتويه من مناظير ومنهجيات متعددة، وبما تتضمنه من خطوط ومستويات للتطور- وهو ما يشكل مرحلة أكثر تقدماً من علم اقتصاد الخوارج بالرغم من أن منجزاته تؤهله لأن يمثل حالة خاصة- جزئية ومبتورة على حد تعبير أرنسبرجر- من علم الاقتصاد التكاملي. ولا تقف تكاملية

علم الاقتصاد عند استخدام نموذج أكوال، بل إن الأمر يقتضي توظيف نماذج إضافية كنماذج الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي(اقتصاد الخوارج)، وذلك كي يتبين للفاعلين الاقتصاديين ليس فقط كيف يعمل الاقتصاد، ولكن ليتضح لهم أيضاً مدى ابتعاد الاقتصاد القائم عن إطلاق ما يكمن فيهم من طاقات يمكن أن توصلهم إلى مستوى أعلى للاقتصاد، ومن ثم إلى مستوى أرقي للحياة. والظاهر من مساهمة أرنسبرج أنه قدم إطاراً فلسفياً ومنهجياً لعلم اقتصاد تكاملي، إلا أن مهمة بناء علم الاقتصاد التكاملي نفسه ، وبخاصة صياغة ما يمكن أن يشتمل عليه من نظريات اقتصادية تكاملية، ما زالت مهمة تنتظر الإنجاز.

أما المحاولة الثانية فهي تلك التي قدمها بومان باسم "<u>الاقتصاد السياسي التكاملي</u>". فقد **استند إلى نموذج ولبر لبيان نقاط التركيز لدى أصحاب الأيديولوجيات الاقتصادية الرئيسية الذين قسمهم إلى محافظين (وهم أنصار اقتصاد السوق الحر)، وليبراليين (وهم الإصلاحيون المحبذون لمعالجة عيوب السوق بالتدخلات الحكومية)، وراديكاليين(وهم الرافضون للرأسمالية والداعون للاشتراكية)، ولتوكيد أن كل فريق منهم لا يرى سوى جزء من الحقيقة أو الواقع الاقتصادي القائم، وأن هذا الاجتزاء يصيب الجدل الاقتصادي بالاستقطاب والعقم. واستخدم بومان نموذج ولبر أيضاً في إعادة صياغة نموذج سولو للنمو الاقتصادي بتقسيم رأس المال إلى أربعة أنواع. فهناك رأس المال المتمثل في الوعي (ومكانه الربع الداخلي-الفردي/الربع الأعلى الأيسر)، ورأس المال السلوكي (ومكانه الربع الخارجي- الفردي/الربع الأعلى الأيسر). وهذان النوعان من رأس المال يشكلان رأس المال البشري، أى قوة العمل بمعناها المعتاد مضافاً إليه مستوى وعي العامل وإدراكه وقدراته ومهاراته ومستوى تدريبه وصحته وقدرته على التصرف السليم. وهناك رأس المال الثقافي (ومكانه الربع الداخلي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيسر)، ورأس المال الاجتماعي – وهو مفهوم مختلف عن المفهوم الشائع لرأس المال الاجتماعي، والمقصود به حقاً هو رأس المال المادي (ومكانه الربع الخارجي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيمن). وطبقاً لهذا النموذج فإن الاقتصادات تنجح وتنمو باطراد إذا كان هناك تراكم في هذه الأنواع الأربعة من رأس المال، وإذا كان الاقتصاد يعمل بقطاع عام (أي حكومي) وقطاع خاص يتمتعان بالسلامة. وحينئذ لا نكون أمام نظام رأسمالي، وإنما أمام ما يطلق عليه بومان رأسمالية عريضة. والظاهر من هذه المحاولة انه قد غلب عليها الولع بالتصنيف وإعادة التصنيف وابتكار مصطلحات جديدة، وهو ما قد يثير شيئاً غير قليل من الالتباس، ويشير إلى أن الوصول إلى علم اقتصاد تكاملي لم يزل هدفاً عزيز المنال.**

وثمة محاولة أخرى لبناء <u>علم اقتصاد تكاملي</u> قدمها ليسم وشيفر انطلاقاً من نموذجهما للعوالم الأربعة. وأساس هذا النموذج جغرافي وثقافي، يستمد مادته من الثقافات المتنوعة- القديمة والحديثة- في مختلف مناطق العالم، ويقوم على افتراض أن الحكمة أو المعرفة الاقتصادية تتوزع على أربع مناطق أو مسارات متكاملة ولا يجوز استبعاد أي منها. وهذه المسارات هي: مسارالعقلانية الشمالي الذي يركز على العقل والعلم والتكنولوجيا، ويتجسد في نمط اقتصادي- اجتماعي يتمحور حول القطاع العام، ومسارالبرجماتية الغربي الذي يركز على التمويل والإدارة والمبادرات الخاصة، ويتجسد في الاقتصاد القائم على القطاع الخاص الذي يعلي من ثقافة التقدم المادي والتوسع الكمي، والمسار الكلياتي الشرقي الذي يركز على التجدد والسيرورة وعلى الثقافة والروحانيات والوعي، ويتجسد في نمط الاقتصاد التنموي المتمحور حول القطاع المدني، والمسار الإنساني الجنوبي الذي يركز على الطبيعة والمجتمعات المحلية، ويتجسد في اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي يتمحور حول القطاع البيئي. والتكامل معناه الجمع بين المسارات الأربعة حيث لا يغني أي مسار منها عن بقية المسارات، ومعناه البناء على "تعددية ثقافات الحكمة الاقتصادية" التي يمكن أن تؤدي إلى "تعددية تكاملية للعوالم الاقتصادية" تحل محل ما يعتبر ليسم وشيفر- ويعتبره أرنسبرجر أيضاً- نهجاً عقيماً لليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي لا يرى من عناصر الحكمة الاقتصادية سوى النمو والكفاءة. ولبيان الثراء الثقافي غير المستغل بدرجة كافية في العوالم المختلفة يعرض ليسم وشيفر عدداً من النماذج العملية لمشروعات

مختلفة تجسد فكرة الاقتصاد التكاملي، وتظهر أن ثمة إمكانات حقيقية لتطبيقه على أرض الواقع بالاعتماد على الأصول الثقافية للمجتمع الذي ينفذ فيه المشروع مع الجمع بينها وبين عناصر من ثقافات العوالم الأخرى. ومن هذه المشروعات بنك جرامين (بنك الفقراء) في بنجلاديش، ومجموعة موندراجون التعاونية في أسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر. ومما يسترعي الانتباه أن ليسم وشيفر قد انتقلا مباشرة من الإطار التكاملي الفلسفي الذي اقترحاه إلى تطبيقات للتنمية التكاملية، وذلك دون أن يقدما أي نظريات بديلة للنظريات الاقتصادية المعروفة.

ويبدو من عرضنا للمساهمات الرامية إلى بناء علم اقتصاد تكاملي أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في صياغة هذه المساهمات، إلا أنها لم تنجح بعد في صياغة علم اقتصاد بديل وأنها أقرب إلى محاولة وضع أحجار أساس لمثل هذا العلم البديل. وإلى أن يحدث ذلك – إن كان قابلاً للحدوث- ربما يكمن الأمل في تقدم علم الاقتصاد على الجمع بين مقاربات مختلفة وعلى الاستفادة من أكثر من نظرية، وعلى التأثير المتبادل بين بعض النظريات.

المجموعة الخامسة

في مقابل الادعاء النيوليبرالي بأن اقتصاد السوق الحر المفتوح والمندمج في النظام الرأسمالي العالمي صار هو الخيار الوحيد الواجب أن تتبناه الدول النامية الساعية لإنجاز تنمية مستدامه، بل وسائر دول العالم ، تتضمن هذه المجموعة عدداً من المقاربات التنموية التي يتبين منها أن هناك بدائل متعددة للمقاربة النيوليبرالية. وثمة دلائل متعددة على أن مقولة "لا بديل" هي في الحقيقة مقولة أيديولوجية وليست مقولة علمية. وتتراوح البدائل الممكنة بين مقاربات لتجديد الرأسمالية، ومقاربات متمردة على النموذج الغربي للتقدم، ومقاربات تنطوي على تجديد مفهوم التنمية. وكما هو الشأن مع ماسبق عرضه من مقاربات لتجديد الفكر الاقتصادي، فإن المقاربات التنموية البديلة تتضمن مقاربات سبق طرحها أو ممارستها في وقت سابق ولكنها توارت لسبب أو لآخر، بالإضافة إلى مقاربات نتجت عن اجتهادات حديثة نسبياً. ويرجع استدعاء مقاربات قديمة إلى أن الكثير من الأسباب التي استدعت ظهورها لم تزل قائمة في الحاضر، مثل التخلف والفقر واللامساواة والبطالة والتبعية. كما أن هذه المقاربات لم تسنح فرصة لتطبيقها أصلاً، أو ربما تكون محاولات تطبيقها قد أجهضت مبكراً لسبب أو لآخر. ويلاحظ أن بعض المقاربات قد طرحت أصلاً لمواجهة مشكلات اعترضت التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الرأسمالية المتقدمة أو للدول المندرجة فيما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية، ولكنها لم تلبث أن شكلت قوة جذب لا بأس بها لبعض المثقفين والسياسيين في الدول النامية، فراحوا يدعون لتبنيها كحل لمشكلات التخلف.

وتتوزع المقاربات الرامية لتجديد الرأسمالية على مجموعتين. <u>الأولى</u> هي مجموعة البدائل التي استهدفت <u>الموازنة الاجتماعية لقوى السوق</u> والتي تعود أصولها إلى فلسفة الديمقراطية الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، وإن كانت لم تجد طريقها للتطبيق إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وتضم هذه البدائل نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ونموذج الديمقراطية الاجتماعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية ونموذج الطريق الثالث الجديد. وبعدما كانت هذه النماذج تقدم كبديل لتحقيق الاشتراكية بالطريق البرلماني أو الديمقراطي، فإن أهدافها تواضعت وصارت مقصورة على تخفيف الآثار الاجتماعية السيئة الناتجة عن انفلات قوى السوق وتوحش الرأسمالية، والحد من التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل والثروة،وذلك دون المساس بالركائز الأساسية للنظام الرأسمالي. وسرعان ما تراجعت تطبيقات نماذج الموازنة الاجتماعية للسوق في الدول المتقدمة- لاسيما منذ سبعينيات القرن العشرين- كرد فعل لضغوط القوى اليمينية وبخاصة مع انحسار موجة الانتعاش الاقتصادي ودخول النظام الرأسمالي في طور ركود قلص الموارد المتاحة لتمويل الخدمات والمزايا الاجتماعية، ومع الضعف المتزايد للنقابات العمالية،

ثم مع ضغوط العولمة وما وما صاحبها من سياسات لتقليل الأعباء الضريبية على الرأسماليين وتخفيف الضوابط على عمل السوق بدعوى التمكن من الصمود في المنافسة الضارية في الأسواق الدولية. وهكذا أظهرت تداعيات الأحداث أن النماذج المنتسبة للديمقراطية الاجتماعية لا تقدم حلاً مستداماً لا للأزمات الاقتصادية ولا للمثالب الاجتماعية للرأسمالية، وذلك لأن هذه النماذج لم تعالج العيوب الهيكلية للنظام الرأسمالي، وإنما اكتفت بالتعامل مع نتائجها. وقد امتدت موجة التراجع إلى الدول النامية التي سعت لتطبيق إجراءات الديمقراطية الاجتماعية سواء في إطار رأسمالي متخلف أم في إطار عملية "تحول اشتراكي"، وذلك نظراً لضعف قواعدها الإنتاجية ولتعرضها للضغوط الخارجية ، فضلاً على وهن الإدارة وتفشي الفساد.

وتشتمل المجموعة الثانية من مقاربات تجديد الرأسمالية على ثلاثة بدائل لتوافق واشنطون، وهي: نموذج ما بعد توافق واشنطون، والنموذج المستلهم من خبرات الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع، والنموذج الصيني/ توافق بيجين.

المقصود بنموذج "ما بعد توافق واشنطون" هو بروز توافق عام على أن توافق واشنطون قد فشل في تقديم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية في بلدان الجنوب، وعلى أن ثمة حاجة إلى توافق جديد يخلف توافق واشنطون. ويرجع فشل هذا التوافق إلى عيوب جوهرية فيه، أبرزها أنه يختزل الأهداف في النمو والكفاءة، متجاهلاً أهدافاً أخرى كالعدالة والاستدامة وتحسين نوعية الحياة التي يمكن أن يكون لتجاهلها تأثير سلبي على النمو والكفاءة. كما أنه يتسم بضيق نطاق الوسائل والأدوات والسياسات، وبالاستناد إلى بعض الافتراضات الخاطئة للنموذج النيوكلاسيكي كافتراض قدرة الأسواق على تحقيق الكفاءة، ومن ثم التهوين كثيراً من الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به الحكومات، بل وافتراض أن الحكومات فاسدة وفاشلة بالضرورة. ومن أبرز ملامح نموذج ما بعد توافق واشنطون توسيع نطاق الأهداف بحيث تتجاوز النمو إلى تحسين مستويات المعيشة ومراعاة استدامة التنمية وعدالتها، وتوسيع نطاق الوسائل لتشمل سياسات أخرى إلى جانب سياسات مواجهة التضخم وعجز الموازنة، وبخاصة سياسات إصلاح الأسواق المالية، والسياسات الرامية لتحقيق المساواة والديمقراطية وحماية البيئة، وإدراك أهمية الدور التنوي للحكومة، ونبذ فكرة النموذج الصالح للجميع، ومن ثم مراعاة الظروف والخصائص المختلفة لمختلف الدول عند رسم سياسات التنمية. وإذا تركنا جانباً النوايا الطيبة لنموذج ما بعد توافق واشنطون، فإنه لم يختلف جوهرياً في تطبيقه من جانب البنك والصندوق عن نموذج توافق واشنطون. إذ أنه ظل محتفظاً بأساسيات النيوليبرالية، ومن ثم فإنه يعجز - مثل توافق واشنطون- عن الوفاء بتطلعات البلدان النامية إلى تنمية سريعة وعادلة ومستدامة.

وفيما يتعلق بالنموذج المستلهم من الخبرات القديمة والحديثة للتصنيع فإنه يقدم مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة للسياسات النيوليبرالية التي عجزت عن إنجاز التصنيع والتقدم الاجتماعي في الدول النامية. إذ يبين السجل التاريخي للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية القديمة وللتنمية في الدول حديثة التصنيع أن النجاح في تصنيع اقتصاداتها لم يتحقق إلا بفضل الحماية والدعم من خلال سياسة صناعية انتقائية تقوم على تطبيقها دولة تنموية نشيطة، وأن الشركات المملوكة للدولة كان- ولم يزل- لها دور مهم في التنمية، وأن حماية مسيرة التنمية من الصدمات الخارجية يقتضي تقييد تدفقات تحركات رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود،وأنه يلزم ضبط أسواق المال المحلية حتى تكون عوناً للنمو لا عبئاً عليه، وأن سياسات الاقتصاد الكلي – لاسيما سياسات سعر الصرف وأسعار الفائدة وسياسات مكافحة التضخم- يجب أن تصمم على نحو معزز لأهداف النمو والتشغيل والحماية الاجتماعية. وهذه السياسات واعدة فعلاً من المنظور التنموي، ولا يعيبها سوى أنها قدمت في غياب إطار تنموي شامل يمكن أن تندرج فيه بشكل متناسق، وذلك بما يوفر بيئة مناسبة لجني ثمارها.

ويتمثل <u>البديل الصيني</u> في جملة السياسات التي طبقتها الصين في حقبة ما بعد ماو تسي تونج، وبخاصة منذ 1978-1979 والتي مكنتها من تحقيق معدلات مبهرة للنمو الاقتصادي، وانخفاض كبير في نسبة الفقراء، وجعلت توافق بيجين يبرز كبديل لتوافق واشنطون. وبالرغم من اقتران هذه الإيجابيات بسلبيات لا يمكن التهوين من خطرها كازدياد التفاوتات في توزيع الدخل وتدهور أوضاع البيئة وغياب الحريات والخلل في التركيبة السكانية جراء تطبيق سياسة الطفل لواحد، فإن النموذج الصيني قد أثار غيرة الكثير من الدول النامية التي لم تزل حبيسة الدائرة الخبيثة للتخلف وجعلها تتطلع إلى تطبيقه. ومن أبرز ملامح النموذج الصيني: التدرج أو التغيير التدريجي،و التجريب المستمر والتعلم والتجديد والابتكار، ورأسمالية الدولة التنموية، و نظام سياسي سلطوي، و النمو المدفوع بالتصديرفي ظل انفتاح منضبط على السوق العالمي، والتحكم في النمو السكاني. ومن الواضح من هذه الملامح أنها تجمع بين نقاط تشابه(مثل التوجه الرأسمالي والنمو المدفوع بالتصدير) ونقاط اختلاف (مثل الدور الكبير للدولة والسياسة الصناعية) مع توافق واشنطون. ومع ذلك ثمة توقعات بأن توافق بيجين قد يؤول مستقبلاً إلى توافق واشنطون. ومما لا شك فيه أن النموذج الصيني يقدم دروساً مهمة للدول النامية، ولكن سيكون من الخطأ الجسيم محاولة استنساخ هذا النموذج بحذافيره. ذلك أن ما وقع في الصين كان محصلة ظروف خاصة بها، وكان مرتبطاً بتحولات في النظام الرأسمالي العالمي. كما أن سلطوية النظام السياسي لم تعد تتوافق مع روح العصر.

وتضم المجموعة الثانية من المقاربات التنموية <u>ثلاثة بدائل سمتها الرئيسية هي التمرد على النموذج الغربي للتقدم</u>. أولها ما يعرف بنموذج <u>ما بعد التنمية</u>. والفكرة الأساسية لهذا النموذج هي أن الغرب (الرأسمالي) استخدم "خطاب التنمية" من أجل ترويج نموذجه للتقدم ومن أجل مواصلة سيطرته على الدول النامية واستغلالها لصالحه، وأن إقحام للنموذج الغربي للتقدم وما يرتبط به من قيم قد جاء على حساب تدمير الثقافات والقيم المحلية التي كان من الممكن توظيفها في إبداع نماذج بديلة للتنمية في الدول النامية. ويرى **مفكرو ما بعد التنمية أن برنامج النقطة الرابعة لمعونات التنمية الذي طرحه الرئيس الأمريكي ترومان في يناير 1949 - وما تلاه من برامج لتقديم المعونات من جانب دول متقدمة أخرى ومن مؤسسات مالية دولية تتحكم في إدارتها دول المركز الرأسمالي – وما يتضمنه من مشروطيات كان الوسيلة التي استخدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة لفرض النموذج الغربي للتقدم وترويج فكرة اللحاق بالغرب، وذلك للهيمنة على الدول النامية وضمان تبعيتها لها، أي لفرض نوع جديد من الاستعمار أو الإمبريالية. ومطلب "ما بعد التنمية" هو التخلص من مفهوم التنمية السائد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وما صحبه من توجهات وبرامج عجزت عن تحقيق أي تنمية حقيقية للدول النامية، ووقف اتخاذ التنمية من جانب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً ذريعة للهيمنة على الدول النامية.**

ويدعو أنصار ما بعد التنمية لمقاربة جديدة للتنمية تقوم على الانطلاق من الثقافات والقيم المحلية، وعلى المزج بين المعارف المحلية والمعارف الحديثة ، وعلى استهداف إنشاء مجتمعات واقتصادات متحررة من هيمنة السوق ومن مركزية السلطة. ومن العناصر الأساسية لهذا البديل تشجيع الحركات الاجتماعية المحلية أو الشعبية، وإقامة العلاقات الاقتصادية على أساس التضامن والتبادلية أو العون المتبادل والاستدامة البيئية - وبخاصة من خلال أنماط للحياة تتجنب الإسراف والتبذير- مع تسيير المجتمعات المحلية على أساس الديمقراطية المباشرة. وهذه توجهات محمودة، ولكنها لا تكفي لتشكيل بديل تنموي متكامل. وهذا ما لا ينكره أنصار ما بعد التنمية. فهم يعترفون بأن مساهمتهم في تقديم البديل إنما تتمثل في أفكار أو توجهات يمكن أن تشكل لبنات لبناء نموذج بديل.

وثاني المقاربات المتمردة على النموذج الغربي للتقدم هي <u>مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس</u> التي تشترك مع مقاربة ما بعد التنمية في الكثير من المنطلقات والمستهدفات كرفض الحضارة الغربية أو حضارة الحداثة، والدعوة إلى حضارة ما بعد المركزية الأوروبية- الأمريكية، وكذلك رفض تنمية البلدان النامية على

غرار النموذج الذي طبقته البلدان الصناعية القديمة. كما أن المقاربتين على صلة وثيقة بنظرية التبعية. وهما يشتركان أيضاً في نقد النيوليبرالية وممارسات الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها تجاه الدول النامية. وثمة سمات مشتركة بين ما تطرحه المقاربتان من بدائل، لاسيما التركيز على المجتمعات المحلية وتحبيذ تنميتها من خلال مشروعات صغيرة، والتشديد على استثمار التقاليد والقيم وأنماط الحياة المحلية. وفي الواقع أن الاختلافات بين المقاربتين تنصب على بعض التفاصيل أكثر مما تنصب على الجوهر وعلى المستهدف بخطابهما؛حيث تتوجه مقاربة مابعد التنمية بخطابها إلى الدول النامية في المقام الأول، بينما تستهدف مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس بناء اقتصاد جديد يقوم على الأسس ذاتها في كل من الدول النامية والدول المتقدمة، ومن أبرزها المزج بين المنظور الإيكولوجي ومنظور تنمية المجتمعات المحلية كأساس لتنظيم الاقتصاد والعناية بالبيئة في آن معاً بالارتكاز على مفاهيم التضامن والتعاون والاستدامة. وتلتقي أفكار التنمية المتمركزة حول الناس مع أفكار مثل الحضارة الإيكولوجية وحضارة الموجة الثالثة و"الصغير جميل"، وكذلك مع فلسفة غاندي والمقاربات الأخلاقية والنسوية.

وإذا كانت مقاربة التنمية المتمحورة حول الناس قد أصابت- شأنها شأن مقاربة ما بعد التنمية- في إعادة صياغة المنظور العام للتنمية(التمحور حول الناس والسعى للارتقاء بنوعية حياتهم، وألا يكون التقدم الاقتصادي على حساب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ولا على حساب اتساع الفوارق بين الطبقات، مع ضرورة إفساح المجال لمشاركة الناس في صنع القرارات التي تمس حياتهم في إطار من الديمقراطية الحقيقية) إلا أنه قد جانبهما الصواب في اختيار الوسائل والسياسات، لاسيما التعويل المبالغ فيه على دور المشروعات الصغيرة التي تقام في المجتمعات المحلية، وميلها لاستبعاد التصنيع والمشروعات الكبيرة، وكذلك المبالغة في شأن القيم والثقافات المحلية (فليست كلها بالضرورة مما يدعم التنمية). كما تفتقر هذه المقاربة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية محددة يمكن أن تحقق أهدافها.

وثالث المقاربات المتمردة على نموذج التقدم الغربي هي <u>مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني</u> التي تدعو لإقامة كيانات تنظيمية للإنتاج والتسويق والتمويل والخدمات التعليمية والصحية تكون الأولوية فيها للاعتبارات الاجتماعية والبيئية، بحيث تتقدم على اعتبارات الربحية والمصالح الخاصة الضيقة، ويكون غرضها الأساسي إشباع الحاجات الإنسانية وبناء القدرة على مقاومة ضغوط السوق وعلى سرعة التعافي من الأزمات الاقتصادية. وتعمل هذه الكيانات وفق مبادئ الطوعية والعمل الجماعي وخدمة المجتمع، والتضامن والتعاون والعدل الاجتماعي، والإدارة والرقابة الديمقراطية، والاستدامة البيئية. وهذه المقاربة على صلة قوية بالمقاربة الأخلاقية للاقتصاد. وهي تمثل نوعاً من الرد على توحش الرأسمالية ومظالم العولمة والعدوان على البيئة. وعموماً ينظر إلى حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على أنها بمثابة بديل لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. وبالرغم من وجود نماذج ناجحة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مثل مؤسسة موندراجون التعاونية الأسبانية وبعض منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي، إلا أن تنامي هذا النوع من الاقتصاد وصموده في وجه المنافسة العاتية من جانب الشركات الكبرى متعدية الجنسيات، وتعزيز دوره في تحويل وجهة المجتمعات نحو أنماط للتنمية الإنسانية المستدامة، لم يزل مرهوناً باتخاذ سياسات عامة داعمة وتنقية البيئة المؤسسية من العراقيل التي تحد من انطلاقها وإنشاء مؤسسات للتمويل المناسب لطبيعة منظماتها. واحتمال تحقق ذلك ضئيل جداً في النظم الرأسمالية. وفي الواقع ان منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تشكل نظاماً اقتصادياً متكاملاً في أي من الدول التي تتواجد فيها، وهي مجرد قطاع ثالث يعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والقطاع العام. وبالرغم من سعي هذه المنظمات للمزاوجة بين هدفي الربح وخدمة المجتمع، فإن عملها في إطار نظام رأسمالي أساساً يجعلها عرضة لضغوط المنافسة مع المشروعات الرأسمالية الكبيرة، وهو ما قد يضطرها في صراعها من أجل البقاء إلى التركيز على البعد الربحي والتخلي بعض الشيء عن البعد الاجتماعي.

وناتي الآن للمجموعة الثالثة من المقاربات التنموية التي ارتبطت بمحاولات متعددة لتجديد مفهوم التنمية عبر ما يزيد على نصف قرن. من هذه المقاربات مقاربة الحاجات الأساسية ومقاربة التنمية المغايرة. فمنذ أواسط السبعينيات تركز الاهتمام على هدف إشباع الحاجات الأساسية الذي صار يدرج ضمن استراتيجيات ومقاربات متعددة للتنمية، لاسيما ضمن ما عرف بعقود الأمم المتحدة للتنمية. كما ظهرت دعوات إلى تركيز التنمية على البشر مع توسيع مفهوم الحاجات الأساسية ليشمل العمل والحريات والمشاركة، وإلى فك ارتباط الدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي، وإلى تنمية داعمة للاستقلال الوطني. وقد هوجمت هذه الأفكار بشراسة من جانب دول المركز الرأسمالي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة. ومع ذلك فقد استمرت الحاجات الأساسية موضع اهتمام بعد سبعينيات القرن الماضي بوقت طويل، جنباً إلى جنب مع مبدأ الاعتماد على الذات.

وقد أكدت مقاربة التنمية المغايرة على مبدأ إشباع الحاجات الأساسية وأضافت إليها أربعة مبادئ أخرى، وهي أن التنمية يجب أن تنبع من قلب كل مجتمع وأن تتوافق مع قيمه وهويته الثقافية ورؤيته للمستقبل - وهذا هو المبدأ الذي ركزت عليه مقاربة ما بعد التنمية- وأن تنمية أي مجتمع يجب أن تعتمد أساساً على القوى الذاتية البشرية والمادية والثقافية لهذا المجتمع، وأن التنمية يجب أن تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وأن تراعي حدود الأعباء التي قد يفرضها الجيل الحالي على أجيال المستقبل، وأن التنمية تستوجب إصلاحات هيكلية من أجل تأمين الشروط اللازمة للإدارة الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرارات من جانب كل من يتأثرون بها. وإلى جانب هذه المبادئ الخمسة تضمنت مقاربة التنمية المغايرة توكيد قيمة الإنصاف، والتشديد على الحاجة نظام اقتصادي عالمي جديد من أجل التصدي للفجوة المتزايدة الاتساع بين الشمال والجنوب. وبالرغم من أن الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي أطلقتها مقاربة التنمية المغايرة قد دخلت الخطاب التنموي المعاصر- كالاستدامة والمشاركة والإنصاف، إلا أنها لم تترجم بعد إلى ممارسات على أرض الواقع.

ومن المقاربات التي استندت إلى تجديد مفهوم التنمية مقاربة التنمية المستدامة ومقاربة التنمية البشرية ، اللتين اندمجتا فيما بعد في مقاربة مشتركة للتنمية البشرية المستدامة على النحو الظاهر في صياغة الأهداف الإنمائية لما بعد 2015: أجندة 2030 للتنمية المستدامة. وقد انعكس اتساع مفهوم التنمية ومفهوم الاستدامة بجلاء في تعدد أهداف هذه الأجندة تعدداً كبيراً لتصل إلى 17 هدفاً تتصل بقضايا الفقر والجوع والصحة والتعليم والمرأة والمياة والطاقة والنمو الاقتصادي والتشغيل والتصنيع والمساواة والمشاركة وغيرها من القضايا التي تشغل دول العالم على اختلاف حظوظها من التقدم أومن الثراء. ومن الأمور الجديرة بالتأمل في مسيرة مقاربة التنمية البشرية إحلال المفهوم الأوسع لتوسيع الحريات محل توسيع الخيارات(وهو يشمل المشاركة النشطة في تشكيل النمو على نحو منصف وقابل للاستدامة)، وامتزاج التمية البشرية بالتنمية المستدامة(فالتقدم المحرز في التنمية البشرية مهدد بالتلاشي ما لم تتخذ خطوات عالمية لتقليل المخاطر البيئية واللامساواة).

ويلاحظ أن تقرير التنمية البشرية ينفي وجود طريق وحيد للتنمية البشرية المستدامة، وهو ما يرجع إلى طبيعة الإطار الفكري للتنمية البشرية من حيث انطباقه على كل الدول، الغني منها والفقير، وعلى كل الناس. ومع ذلك فإن ثمة انحيازاً مضمراً لآلية السوق التي يشك في قدرتها على انجاز تنمية بشرية أو مستدامة. ومن المفارقات اللافتة للنظر ان افكار التنمية البشرية والتنمية المستدامة قد انتعشت وتطورت حتى اندمجت في فكرة واحدة وهي التنمية البشرية المستدامة، وذلك في الوقت الذي راجت فيه السياسات النيوليبرالية، وانتشر تطبيق ما يعرف بتوافق واشنطون، لاسيما في الدول النامية. وهي سياسات لا يمكن وصفها بأنها معززة للتنمية البشرية أو داعمة للاستدامة. وهو ما يظهر أننا نعيش في مجتمع دولي يعاني انفصاماً في الشخصية: فهو يتشدق بكلام جميل عن تنمية الإنسان وتعزيز كل ما هو خير فيه وحماية البيئة

التي يعيش فيها، ولكنه يمارس سياسات تعجز عن استئصال الفقر وتزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً، وتكرس في البشر نوازع التنافس الشرس على جني الأرباح ومراكمة الثروات، فضلاً على إلحاقها مخاطر بيئية جسيمة بالعالم.

ومما لا شك فيه أن الامتزاج بين "البشرية" و "الاستدامة" على مستوى المفهوم ينم عن تطور منطقي محمود في مقاربة التنية. ففي الحقيقة أن التنمية البشرية لا تكون تنمية بشرية حقاً – أي إنسانية- إذا كانت تنمية مؤقتة أو عابرة ومفتقرة للعناصر التي تكفل لها القدرة على التجدد الذاتي، إما لاعتمادها الكبيرعلى عوامل خارجية مواتية لا يعول على استمرارها، وإما لاستنزافها الثروات الطبيعية غير المتجددة. كما أنه لا معنى للاستدامة إذا كانت لا تغطي كل أبعاد التنمية البشرية، وتقتصر على بعدها البيئي. غير أن ثمة مشكلة في تعميم مفهوم التنمية- سواء أكانت بشرية أم مستدامة أم بشرية مستدامة- بحيث أنه صار مفهوماً يخص جميع الدول على اختلاف مراحل تقدمها. كما صار لفظ **Development** يستخدم بمعنى "التطور"- وهو مفهوم واسع يمكن تطبيقه على كل الدول، بينما كان المعنى المتعارف عليه لوقت طويل هو التنمية- باعتبار الأخيرمفهوما يخص الخروج الإرادي من أوضاع التخلف والتبعية. إن هذا النهج يؤدي إلى "تمييع" قضية التنمية، كقضية تخص دول الجنوب- وذلك دون إغفال دورالشمال في صنع هذه المشكلة ودون إغفال الدور الواجب قيامه به لمساعدة الجنوب في الخلاص من تخلفه. ولذا فإن التصدي لمشكلات التخلف والتبعية في الجنوب لا يستدعي هجر المفهوم الواسع والمتكامل للتنمية كتنمية بشرية مستدامة، وإنما يقتضي الاستناد إلي هذا المفهوم في صياغة مقاربة قابلة للتطبيق على دول الجنوب تنبني على إدراك عميق للأسباب التاريخية للتخلف والعوامل المؤدية لاستمراره. وهو ما يقتضي عدة أمور أبرزها إضافة مبدأ الاعتماد على الذات ومبدأ الدولة التنموية والتخطيط الشامل كمبادئ حاكمة لعملية التنمية. كما أنه يقتضي تفادي غموض أو عمومية وسائل التطبيق بتحديد السياسات العامة اللازمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ومعتمدة على الذات في آن معاً. وهذا ما تحققه مقاربة التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات.

وتقوم مقاربة التنمية المستقلة على ست ركائز، وهي: الاعتماد على الذات بالنهوض بالقدرات البشرية للسكان وبالرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي- الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل- المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة- انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج- التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات تحقيقاً لمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات- مراعاة متطلبات الاستدامة بالمعنى الواسع. وبالرغم من أن نموذج التنمية المستقلة على درجة عالية من الجاذبية، إلا أن تطبيقه ليس بالأمر اليسير. ولذا فمن المهم إدراك ما قد يعترض تطبيقه من صعوبات، والإنتباه أيضاً إلى الشروط الواجب توافرها لحسن تطبيقه. ومهما يكن من أمر فإن ما يواجه تطبيق نموذج التنمية المستقلة من تحديات وصعوبات لهو أهون كثيراً وأقل كلفةً مما يصاحب تطبيق النموذج النيوليبرالي من اضطرابات اقتصادية ومظالم اجتماعية وأضرار بيئية وعلاقات تبعية.

4- استخلاصات وملاحظات ختامية

اشتملت خاتمة الكتاب على بعض الاستخلاصات المبنية على نتائج المقاربات البديلة والتي يعتقد أنها ذات فائدة للبحث الاقتصادي وصنع السيات. وهي تتعلق بثلاثة أمور. أولها: فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية. وثانيها: أدوار كل من السوق والتخطيط والدولة والعلاقات بينها. وثالثها:المنج المناسب للتنمية.

كما تضمنت الخاتمة تساؤلاً بشأن ما إذا كانت جملة الانتقادات والمقاربات البديلة قد أسفرت عن تجديد فعلي لعلم الاقتصاد. وقد ظهر أنه بالرغم مما وفرته المقاربات البديلة من لبنات لبناء علم اقتصاد جديد، فإن عملية البناء لم تكتمل بعد. واقترحت مجموعة من الأسس الواجب مراعاتها للتسريع بعملية البناء.

وأخيراً طرحت الخاتمة قضية دور الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد. وقد تبين أن هذا الدور محدود جداً، ويكاد ينحصر في فرع التنمية وفرع التكامل الاقتصادي. كما تبين أن زيادة الإسهام العربي في تجدبد علم الاقتصاد مرهونة بمعالجة أسباب ضعف هذا الإسهام، وفي مقدمتها ضعف نظم التعليم وركود بيئة البحث العلمي، والتبعية العلمية والثقافية، وغياب الديمقراطية.

Abstract
Renewal of Economic Thought

The first decade of the current millennium witnessed two waves of protests against mainstream economics. One was waged by scholars and students of economics in different parts of the world to express their dissatisfaction with the content of the economics taught at Western universities as well as at universities of the South.The second wave broke out in the wake of the global financial and economic crisis of 2008 which called into question the validity and relevance of the core of mainstream economics, namely neoclassical–cum-neoliberal thought. Both waves underscored the importance of earlier critiques which demonstrated that mainstream economics generates a distorted view of the way real-world economies work due to its excessive simplifications and abstractions of reality, and its built-in ideological bias.

This study focussed on three sets of criticism of mainstream economics. The first set relates to fundamental assumptions and concepts such as rationality and homoeconomicus, full information, consumer sovereignty, the invisible hand, rational expectations and efficient markets, the representative agent, the inevitability of equilibrium, and the mechanical shift from micro to macro analysis. The second set deals with a number of common beliefs in mainstream economics, e.g. that simple models could adequately handle complex economic phenomena, that economics is a value-free discipline, that economic theory is gender-neutral, and that a country's standard of living is solely determined by its productive capacity. The third set encompasses critiques of three basic neoclassical economic theories, namely income distribution theory, international trade theory, and development theory.

The present work suggests that the dominant paradigm of economics should be replaced by a new paradigm that enables economists to gain a better understanding of economic realities. An excellent starting point towards this objective is that economists should tap into the rich reservoir of nonconventional concepts and theories and heterodox contributions which have been developed over an extended period of time, but unfortunately were either overlooked or marginalized by mainstream economics. Out of the large variety of old and new non-traditional approaches, five sets which could assist in

revolutionizing economics were selected. They are outlined and evaluated in chapters 6-10 of this volume. They include:

1) **Approaches based on opening up economics to other social sciences, and benefitting from their insights into the nature of human behaviour and social development. This set is comprised of six approaches:**
    - **The historical approach**
    - **The evolutionary approach**
    - **The institutional approach**
    - **The social approach**
    - **The Marxist approach**
    - **The ethical approach**
2) **Approaches which build upon the findings of:**
    - **Experimental research**
    - **Psychology**
    - **Behaviorism**
    - **Neuroscience**
3) **Approaches which attempt to represent the truly complex nature of economic systems. One set of these approaches jettisons the unrealistic assumption of perfect information and replaces it with the down-to-earth assumption of imperfect and assymetric information. Another set adopts the concept of adaptive complex systems and emulates the modelling procedures followed by physicists. The latter are based on the theories of chaos, catastrophe and thermodynamics.**
4) **Approaches which seek to broaden the scope of economics and to develop an integrative perspective which merges economic knowledge with the knowledge and wisdom derived from a great variety of disciplines. They include:**
    - **The fememinist approach**
    - **The happiness approach**
    - **The integral approach**
5) **Approaches which defy Thatcher's dictum: TINA, i.e. there is no alternative to capitalism and neoliberalism as a road to progress and development. This set focusses on development approaches which are meant to replace the neoliberal-Washington consensus approach. It includes approaches aiming at renewing capitalism, approaches which reject the Western conception of progress, and approaches based on reconstructing a concept of development that is more consistent with the conditions and needs of developing countries.**

Our survey of critiques of mainstream economics and of alternative approaches is concluded with three groups of observations. The first group includes some guidelines for economists and policymakers regarding the understsnding and modelling of economic behaviour, the roles and interrelations of market, planning and the state, and the appropriate approach to handling the challenge of development. The second group outlines a number of prerequisites for moving towards an economic science which is more relevant to understanding how real-world economies work and develop. The third group of observations relates to the generally meagre input of Arab economists in the generation of economic theories, and indicates what is needed to enhance their contribution to the renewal of economics.

مقدمة

تعرض علم الاقتصـــاد للكثير من الحركات الاحتجاجية والحملات النقدية منذ أوائل القرن الواحد والعشرين. وكما سيتبين لاحقاً فإن بعض الانتقادات المثارة قديم، وكان يعاد طرحها كلما اشتد الشعور باتساع الفجوة بين النظريات وما تنطوي عليه من توقعات وبين الحقائق الاقتصـــادية، وخاصـــةً إبان تعرض النظام الاقتصـــادي الرأسـمالي للركود أو لخطر الانهيار. ولكن البحث العلمي- في الاقتصـــاد وفي غيره من حقول المعرفة- لا يكف عن الكشــف عن حقائق جديدة بشــأن السـلوك الاقتصـــادي وبشــأن قوانين حركة النظام الاقتصـادي. ومن هذه الحقائق ما يُظهر مواطن جديدة للضـعف في النظريات الاقتصـادية التي تشـكل التيار السـائد في الفكر الاقتصـادي، ويقدم أسـباباً جديدة لعدم الرضـا عن الوضـع الراهن لعلم الاقتصـاد. ومنها ما يساعد في صياغة مقاربات جديدة للتوصل إلى فهم أفضل للوقائع الاقتصادية.

مع تكاثر الانتقادات للفكر الاقتصـادي السـائد و للنمط الشـائع في تدريس الاقتصـاد وفي طرق بحث المشكلات الاقتصادية، تعرض علم الاقتصاد لموجة جديدة من الانتقادات في مستهل الألفية الثالثة. وسرعان ما تلتها موجة ثانية كرد فعل للأزمة المالية والاقتصـــادية العالمية التي اندلعت في2008. وقد تميزت الموجة الثانية بازدياد حدة النقد وبتكاثر المبادرات الرامية إلى مراجعة الفكر الاقتصـــادي الســـائد والنظر في ســـبل تطويره. كما كان من الملامح البارزة لهاتين الموجتين اضـطلاع طلاب الاقتصـاد بدور مهم في الاحتجاج على ما تقدمه لهم الجامعات من فكر اقتصـــادي غير قادر في نظرهم على تفســير ما يجري في الحياة الاقتصادية الواقعية من أحداث، وعاجز عن التنبؤ بحركة المتغيرات الاقتصادية وتوجهات النظام الاقتصادي.

وقد دفعتني هذه التطورات إلى القيام برحلة فكرية لتأمل الوضـع الراهن لعلم الاقتصـاد وما يثيره من مشكلات في تعامله مع الظواهر الاقتصادية، وللوقوف على أهم المقاربات المطروحة لتطوير هذا العلم وردم الفجوة العميقة التي تفصـــل بين فروضـــه ونظرياته من جهة وبين الواقع المعيش من جهة أخرى. وقد تمثل حصـــاد هذه الرحلة في هذا الكتاب الذي يشــتمل على عشـــرة فصـــول، فضـــلاً على هذه المقدمة و الخاتمة (استخلاصات وملاحظات ختامية).

يقدم الفصل الأول عرضاً للاحتجاجات المتنوعة على محتوى علم الاقتصاد وطريقة تدريسه، ويربط بين الأزمة الاقتصـــادية العالمية وبين تصـــاعد المطالبات بتجديد الفكر الاقتصـــادي. ثم يقدم تصـــنيفاً عاماً للانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصـــاد، وذلك دون الخوض في التفصـــيلات المتعلقة بنقد فرض بعينه أو نظرية بذاتها. ويلى ذلك الجزء الأول من الكتاب الذي يضـــم أربعة فصـــول (من الثاني إلى الخامس) الذي خصـص لنقد الفكر الاقتصـادي السـائد. ففي الفصـل الثاني تمهيد لنقد علم الاقتصـاد،عرضـت فيه أهم مبادئ الاقتصـاد النيوكلاسيكي الذي يمثل الفكر الاقتصـادي السـائد، كما بينت أسـباب صـمود هذا الفكر في مواجهة الانتقادات والأزمات.وتلى ذلك ثلاثة فصـول تناولت في أولها(الفصـل الثالث) بعض الفروض الأكثر تعرضـاً للنقد، ثم عالجت في ثانيها (الفصـــل الرابع) بعض المقولات التي أثارت - ولم تزل- غير قليل من الجدل، وخصـصـت ثالثها (الفصـل الخامس) لتقييم ثلاث نظريات اقتصـادية ذات أهمية خاصـة من المنظور التنموي، وهي نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية ونظرية التنمية.

وبعد ذلك قُدمَت في الجزء الثاني من الكتاب الذي يشـمل الفصـول من السـادس إلى العاشـر خمس مجموعات من المقاربات التي يمكن أن تفيد في تطوير الفكر الاقتصـادي والتنموي السـائد. وقد اسـتهدفت هذه

الفصول التعريف بكل مقاربة وبيان خصائصها وأغراضها، و تقييم ما فيها من نقاط للقوة ونقاط للضعف. فقد تناول الفصل السادس مجموعة من المقاربات التي تقوم على مزج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق. وفي الفصل السابع قدمت مجموعة مقاربات يمتزج فيها الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب. وتناول الفصل الثامن بعض المقاربات التي تقوم على افتراضات وتصورات أكثر تعقداً للسلوك الاقتصادي من الافتراضات والتصورات النيوكلاسيكية المفرطة في التبسيط والتجريد. وعرضت في الفصل التاسع مجموعة من المقاربات التي تسعى لتوسيع مجال النظر للظواهر الاقتصادية وتستهدف التكامل بين علم الاقتصاد وطائفة واسعة من العلوم والمعارف الأخرى. أما الفصل العاشر فقد خصصته للبحث في عدد من المقاربات التي تركز على الهم الأكبر لبلادنا، وهو إنجاز التنمية الشاملة.

وسوف يلحظ القارئ أن ثمة ترابطاً وتداخلاً بين جزئي الكتاب. وهذا أمر طبييعي لأن الانتقادات المذكورة في الجزء الأول كثيراً ما مهدت للتجديدات المذكورة في الجزء الثاني. كما أن عرض التجديدات في الجزء الثاني قد يستدعي التذكير ببعض ما تم رصده من انتقادات في الجزء الأول. ويختتم الكتاب بمجموعة من الاستخلاصات والملاحظات بشان بعض الدروس المهمة للاقتصاديين وصناع السياسات، وبشان ما إذا كان علم اقتصاد جديد قد ولد فعلاً، وما إذا كان للاقتصاديين العرب دور يعتد به في هذه الولادة أو في المخاض الذي قد يؤدي إليها.

والكتاب الذي بين يدي القارئ هو تطوير لدراسة سابقة نشرت في سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التي يصدرها معهد التخطيط القومي. وكانت مادة تلك الدراسة قد أعدت خلال أجل محدود في إطار بحث جماعي عن تطوير إستراتيجية التنمية في مصر. وقد صدرت نواتج هذا البحث الذي أشرفت على إعداده الزميلة أ.د. سهير أبو العينين في عددين من سلسلة قضايا التخطيط والتنمية بتاريخ يونيو 2012 ، وهما العدد 231، تأليف إبراهيم العيسوي، وعنوانه:***"تجديد علم الاقتصاد- نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره"***، والعدد 232 تأليف سهير أبو العينين وآخرون، وعنوانه: ***"مقتضيات واتجاهات تطوير إستراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية"*** . ولما كان العمل إطار ذلك البحث الجماعي لم يتح لي فرصة كافية لتناول موسع ومعمق لانتقادات الفكر السائد وللمقاربات المطروحة لتطويره أو لتجاوزه، فقد ظلت تراودني فكرة أن المادة التي قدمتها حول تجديد علم الاقتصاد يمكن أن تشكل منطلقاً لدراسة أوسع وأعمق يتعين إنجازها عندما تتاح الفرصة لذلك.

وقد جاءت الفرصة عندما تقرر أن تتضمن خطة بحوث معهد التخطيط القومي للعام 2015/14 عدداً من الكتب المرجعية التي يمكن الإفادة منها من جانب الباحثين والمتدربين وطلاب الدراسات العليا بالمعهد ، وكذلك من جانب سائر المعنيين بالقضايا الاقتصادية والتنموية سواء من زاوية البحث والتدريس أم من زاوية صنع السياسات الاقتصادية والتنموية. فقد أدرج مشروع إعداد الكتاب الحالي ضمن خطة الكتب المرجعية التي تقرر تنفيذها ابتداءً من ذلك العام. وقد استهدف هذا المشروع تحديث دراستي السابقة عن تجديد علم الاقتصاد بتوسيع نطاقها وتعميق تناول ما قدمته من موضوعات ومقاربات لتطوير علم الاقتصاد، مع تقديم بعض الانتقادات والمقاربات الإضافية، ومع التوسع في تقييم المقاربات المطروحة. وبالرغم من توسيع نطاق الدراسة على هذا النحو، فمن المهم ملاحظة أن هذا الكتاب ليس "دائرة معارف"، وليس "دليل مستخدم" لمقاربات تجديد علم الاقتصاد. وإنما هو مجرد "مدخل" للتعريف بالمقاربات المختلفة وإلقاء الضوء على ما قد يكون لها من مزايا وعلى ما قد يشوبها من عيوب. ولا يرجع ذلك إلى أن إعداد "دائرة معارف" أو "دليل مستخدم" يتطلب مضاعفة عدد صفحات هذا الكتاب أضعافاً كثيرة وحسب، بل إنه يرجع أيضاً إلى أن كتابة أي منهما تتجاوز

طاقة الكاتب العلمية، لاسيما أن المعالجة التفصيلية للكثير من المقاربات تقتضي المزاوجة بين المعرفة الاقتصادية وبين معارف أخري لا تتوفر للكاتب الإحاطة الكافية بها.

وأرجو أن يســـهم هذا الكتاب في تبصـــير الاقتصـــاديين في الوطن العربي بما يجري خارجه من محاولات لتطوير الفكر الاقتصادي وإخراجه من النطاق الضيق للنيوكلاسيكية والليبرالية الاقتصادية الجديدة – اختصاراً النيوليبرالية- إلى الآفاق الواسعة التي يستفيد فيها التنظير الاقتصادي من إنجازات علوم اجتماعية وطبيعية شـتى، فضـلاً على اسـتفادته من الدروس التي أسـفرت عنها الخبرات الدولية في تطبيق السـياسـات الاقتصادية التقليدية وغير التقليدية. فإذا كان العلم وما يتمخض عنه من إبداعات معرفية وابتكارات تكنولوجية ومؤســـسـية من أهم ركائز التقدم المنشـود لبلادنا، فإن من ألزم الأمور أن نسـعى إلى امتلاك ناصـية العلوم والإحاطة بما أحرزته من تجدد وارتقاء، وأن نبذل أقصـــى المجهود كي نتحول من مســـتهلكين للمعرفة إلى منتجين لها، ومن الاعتماد على الغير علمياً وتكنولوجياً إلى الاعتماد على الذات. وما من شـك في أول خطوة على هذا الطريق الذي آمل أن نتحرك عليه بخطى ســراع هو الإحاطة الوافية بحركة التجديد التي لا تهدأ في مختلف العلوم في الشطر المتقدم من العالم، واستيعاب ما أسفرت عنه من منجزات معرفية استيعاباً دقيقاً. وقد كانت هذه الفكرة من بواعث بحثي عن اتجاهات التجديد في مجال تخصصي وهو علم الاقتصاد، والسعي لفهم هذه الاتجاهات وتقييمها، ثم تقديم هذه الحصيلة المعرفية في كتاب كهذا.

وكان غرضـــي الذي صــرفت في ســبيله عمراً عزيزاً في وقت يســرع فيه قطار العمر نحو محطته الأخيرة، والذي تحملت في الســـعي لتحقيقه عناءً طويلاً، أن يفتح هذا الكتاب باباً ولو صـــغيراً لمشـــاركة الاقتصـاديين العرب في جهود تطوير علم الاقتصـاد، ولاجتهادهم في تقديم مسـاهمات فكرية مبتكرة وصـياغة سياسات اقتصادية وتنموية جديدة تعين الوطن العربي على مواجهة التحديات المزمنة للتخلف والتبعية، وعلى الاسـتجابة لما طالبت الشـعوب العربية بتحقيقه في ثوراتها في مطلع العقد الحالي من تقدم اقتصـادي وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. ومما يساعد في تحقيق هذا الغرض أمران. أولهما أن تحفز مادة هذا الكتاب المعنيين بتصـميم البرامج التعليمية وتطوير المناهج في جامعاتنا- وبخاصـة في مرحلة الدراسـات العليا- على إعادة النظر في أسلوب أدائهما لهذه المهام بما يضمن إزالة الجدران العازلة بين التخصـصـات المختلفة ويفتح آفاقاً رحبة لتقديم برامج تتميز بتعددية التخصـصـات والتفاعل العميق بينها. وثانيهما أن يشـجع الكتاب بعض شـباب الاقتصـاديين - سـواء أكانوا في مرحلة الدراسـات العليا أم في المراحل الأولي للسـلك الأكاديمي بعد الحصــول على الدكتوراه – على الخروج من الدائرة شــبه المغلقة لموضــوعات يتكرر بحثها كثيراً بلا قيمة علمية مضـــافة تذكرإلى الدراســـة التفصـــيلية لمقاربة من مقاربات تجديد الفكر الاقتصـــادي، وذلك تمهيداً للتخصص فيها.

وليس لي من رجاء بعد كل ما تقدم سـوى أن يكون في هذا الكتاب ما يسـهم في تقدم العلم، ومن ثم في رفعة الوطن.

إبراهيم العيسوي

القاهرة في مارس 2018

الفصل الأول

موجتان جديدتان لنقد علم الاقتصاد

شهد العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين موجتين جديدتين من الموجات المتكررة على مر الزمان لنقد علم الاقتصاد. وقد تجسدت الموجة الأولى في حركات احتجاجية شارك فيها طلاب وأساتذة الاقتصاد في جامعات عدد من الدول الغربية، تعبيراً عن عدم الرضي عن حالة علم الاقتصاد على العموم وعلى طرق تدريسه على الخصوص. بينما جاءت الموجة الثانية كردة فعل للصدمة الفكرية التي أحدثتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في 2008 والتي لم يبرأ العالم بعد من آثارها السلبية.

1

احتجاجات على محتوى علم الاقتصاد

وعلى الطريقة الشائعة في تدريسه

بدأت الموجة الأولي لنقد علم الاقتصاد في يونيو 2000 في فرنسا عندما أصدر عدد من طلاب الاقتصاد في جامعة باريس (1) نداءً لإصلاح مقررات الاقتصاد. فقد رؤى أن ثمة بوناً شاسعاً بين محتوى هذه المقررات الأقرب إلى عالم الخيال وبين الوقائع الاقتصادية في العالم الحقيقي. وطالب أصحاب النداء بإخراج هذه المقررات من الدائرة الضيقة التي انحشرت فيها، وهي دائرة الاقتصاد النيوكلاسيكي التي تشكل ما يعرف بالفكر الاقتصادي السائد أو الغالب[1]، إلى الفضاء الرحب الحافل بالكثير من المقاربات غير التقليدية لفهم الوقائع الاقتصادية، والتي لا يجدون لها صدىً في المقررات الجاري تدريسها. وسرعان ما تجاوب طلاب الاقتصاد في سائر الجامعات الفرنسية مع هذا النداء. كما تجاوب عدد متزايد من الاقتصاديين الفرنسيين مع حركة الطلاب وأصدروا نداءً خاصاً بهم. ولم يمض وقت طويل حتى استجابت الحكومة الفرنسية لنداء الطلاب والأساتذة والممارسين، وذلك بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لبحث شكواهم والنظر في مطالبهم.[2]

---

[1]) نستخدم عبارة "الفكر الاقتصادي السائد أو الغالب" للإشارة إلى ما يطلق عليه في الأدبيات: " التيار التقليدي" في علم الاقتصاد Orthodox Economics أو "التيار الرئيسي": Mainstream Economics. المتمثل في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي. وسوف تكون لنا وقفة مع المبادئ الرئيسية لهذا الفكر وأسباب صموده في وجه الانتقادات العنيفة التي توجه إليه، وذلك في الفصل الثاني.

لاحظ أنه نظراً لاشتمال الكتاب على الكثير من المصطلحات الأجنبية التي قد لا يتيسر للقارئ العثور على مقابلات عربية لها في الأدبيات الاقتصادية العربية، فقد تضمن الكتاب دليلاً بهذه المصطلحات ومقابلاتها العربية، وهذا فضلاً على الإشارة إلى هذه المصطلحات في الهوامش في أول مرة تذكر فيها.

[2]) يعتمد معظم عرضنا للحركات الاحتجاجية ضد الفكر الاقتصادي السائد في هذا االقسم على ما جاء في:

Post- Autistic Economics Network(PAE), A brief history of the Post- Autistic Economics Movement, at www.paecon.net/History/PAE.htm,,

and Wikipedia, Post – Autistic Economics, at www.en.wikipedia.org/wiki/Post-Autistic_ Economics.

وفي يونيو 2001، أي بعد عام واحد من بدء حركة الطلاب في فرنسا، أصدر 27 طالباً من طلبة الدكتوراه في الاقتصاد بجامعة كمبردج بانجلترا بياناً يطالبون فيه بإنهاء انغلاق علم الاقتصاد على المقاربة النيوكلاسيكية، وبضرورة انفتاحه على المقاربات الأخرى الجاري تجاهلها. وفي أغسطس 2001 وجه جمع من طلاب الاقتصاد الذين يدرسون بالولايات المتحدة الأمريكية، والذين ينتمون إلى 17 دولة، خطاباً مفتوحاً إلى أقسام الاقتصاد في مختلف دول العالم يطالبون فيه بإصلاح تعليم الاقتصاد وبحوثه عن طريق تبني "مقاربة ذات نطاق عريض".[3]ففي رأيهم أن هذه المقاربة يجب أن تحل محل المفهوم الضيق للإنسان الاقتصادي الذي يتصرف بأمثلية تحقيقاً للرشادة مفهوماً أوسع وأقرب إلى السلوك الاقتصادي الواقعي الذي يتأثر بالغرائز والعادات والقيم والجنس والعرق وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والنفسية. كما تضمن الخطاب نداءً بضرورة مراعاة البيئة الثقافية التي يعمل فيها الاقتصاد وما تذخر به من قيم وأعراف ومؤسسات من أجل التوصل إلى فهم أفضل للظواهر الاقتصادية. كما شدد الخطاب على ضرورة الاهتمام بالتاريخ الذي يبرز ما تتعرض له الحياة الاقتصادية من تغيرات عبر الزمن، وعلى وجوب توجيه عناية أكبر لدور القيم والأخلاق والعوامل الذاتية في الدراسات الاقتصادية، وذلك بدلاً من إسدال الستار عليها بدعوى حصر الاهتمام فيما هو موضوعي. ودعا الخطاب إلى تنويع مناهج البحث الاقتصادي وأدواته بحيث تشمل البحوث التشاركية ودراسات الحالة وتحليل الخطاب وما إلى ذلك، جنباً إلى جنب مع تحليل البيانات بأدوات الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي شريطة تجنب الإسراف والشطط في استعمال هذه الأدوات. كما تضمن الخطاب دعوة إلى حوار تفاعلي بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، بما ينهي عزلة الاقتصاديين عن ما يجري في هذه العلوم ويمكن أن يكون له أثر حميد في طريقة تفكيرهم ومناهج بحوثهم.

وفي مارس 2003 أصدر طلاب الاقتصاد بجامعة هارفارد نداءً إلى قسم الاقتصاد بضرورة إصلاح مقرر مبادئ الاقتصاد على نحو يتاح معه تغطية أوسع وأكثر توازناً للمقاربات المختلفة لقراءة الواقع الاقتصادي وتفسير الظواهر الاقتصادية. وتوالت حملات طلاب الاقتصاد والاقتصاديين في بقاع مختلفة من العالم من أجل إصلاح تدريس الاقتصاد ومناهج البحث الاقتصادي. وهو ما أسفر عن بلورة الدعوة إلى بناء "علم اقتصاد ما بعد الشفاء من مرض التوحد".[4] كما طالبت هذه الحملات بأن يجمع علم الاقتصاد بين "سلامة العقل والإنسانية والعلم".[5]

وكانت تلك الحملات نقطة الانطلاق لتكوين "شبكة علم اقتصاد ما بعد الشفاء من مرض التوحد" PAE التي دعت إلى فتح علم الاقتصاد أمام البحث العلمي الحر، وجعله أكثر اتصالاً بالعالم الحقيقي. ومنذ مارس 2008 أصبح لشبكة PAE مجلة علمية كانت تحمل اسم The Post-Autistic Economics Review ، ولكن تعدل هذا الاسم فيما بعد إلى The Real-World Economics Review، وذلك استجابةً للاعتراضات التي أثيرت على الاسم الأول لما له من ارتباط بوصف قديم للاقتصاد الاشتراكي في كتابات لودفيج مايزيس- أحد رواد المدرسة النمساوية في الاقتصاد ، ولما له من ارتباط أيضاً بمرض التوحد، حيث اعتبر أن استخدامه ينطوي على إساءة أو إهانة للمصابين بهذا المرض.[6] وقد قاد عملية إنشاء هذه الشبكة برنارد جوريان من جامعة

---

[3]) مقاربة ذات نطاق عريض:Broadband approach

[4])علم اقتصاد ما بعد الشفاء من مرض التوحد:Post- Autistic Economics. وهي عبارة تنطوي على تشبيه حالة التيار السائد في علم الاقتصاد بحالة المصاب بمرض التوحد أو الذاتوية (Autism). وهو مرض ناتج عن اضطراب في النمو العصبي للفرد مما يجعله متمحوراً حول ذاته بصورة متطرفة، يؤثر العزلة و يتسم بضعف التفاعل الاجتماعي والتواصل اللفظي، وبأنماط سلوك محدودة ومتكررة برتابة. ومن الأعراض الأخرى لهذا المرض الانغلاق الذهني والميل للعيش في الخيال والأوهام. أنظر في ذلك:

Wikipedia, Autism, at www.en.wikipedia.org/wiki/autism

[5]) سلامة العقل والإنسانية والعلم:Sanity, humanity , and science

[6]) حول تعديل اسم المجلة وبعض التعليقات على شبكة PAE أنظر:

Wikipedia, Post-Autistic Economics, ***op. cit.***, and G. Dunkley, "Book Review: The Crisis in Economics- The Post-Autistic Economics Movement- The First 600 Days, edited by Edward Fullbrook", ***Journal of Economics and Social Policy***, vol. 10, issue 2, 2006, at http;//epubs.scu.edu/jesp….

باريس، وشاركت فيها مجموعات ذات توجهات مختلفة كأنصار الاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي والاقتصاد العصبي والاقتصاد الأخلاقي واقتصاد السعادة والاقتصاد النسوي والاقتصاد الأخضر والفيزياء الاقتصادية[7]، وغيرهم ممن يطلق عليهم الاقتصاديون الخوارج.[8] وقد استخدمت لفظ الخوارج للدلالة على معارضة ما هو سائد، وذلك على سبيل الاستعارة من التراث الإسلامي، حيث الخوارج – بحسب الرأي الراجح- هم تلك الطائفة التي خرجت على- أي عارضت- على بن أبي طالب لقبوله التحكيم في معركة صفين.[9]

الاقتصاديون الخوارج إذن هم الاقتصاديون الذين ينتمون إلى ما صار يعرف في الأدبيات الغربية بعلم الاقتصاد غير التقليدي، أو علم اقتصاد الخوارج[10]. وينتمي هؤلاء إلى جماعات متعددة. منها ما هو قديم كأصحاب المقاربة التاريخية والمقاربة المؤسسية اللتين ظهرتا في منتصف القرن التاسع عشر. ومنها ما هو حديث نسبياً كأصحاب المقاربة التجريبية التي تعود إلى خمسينيات القرن العشرين وأصحاب المقاربة ما بعد الكينزية التي ظهرت في سبعينيات ذلك القرن. ومنها ما هو أحدث من ذلك كالمقاربة النسوية. وتتفق هذه الجماعات في الاعتراض على مجمل المقاربة التقليدية/ النيوكلاسيكية (وأحياناً على المقاربة الكلاسيكية كما هو الحال مع أنصارالمقاربة التاريخية) أو على بعض افتراضاتها أو نظرياتها أو منهجية التحليل المميزة لها. ولكن ثمة اختلافات بين هذه الجماعات في المنطلقات وفي نقاط التركيز وفي رسم حدود علم الاقتصاد وفي اختيار المنهجية المناسبة للبحث الاقتصادي، وفيما يطرح من بدائل لبعض عناصر الفكر التقليدي/السائد.

ومن ابرز النقاط التي تركز عليها المدارس والجماعات المختلفة لاقتصاد الخوارج ما يلي[11]:

أ- إدماج المؤسسات في التحليل الاقتصادي كفاعل أساسي في الحياة الاقتصادية.

ب- مراعاة البعد التاريخي للظواهر الاقتصادية، وفهم محركات التطور الاقتصادي، والعناية بالدراسات المقارنة.

---

[7]) الاقتصاد التجريبي: Experimental Economics
الاقتصاد السلوكي: Behavioural Economics
الاقتصاد العصبي: Neuroeconomics
الاقتصاد الأخلاقي: Ethonomics or Ethical Economics
اقتصاد السعادة: Economics of Happiness
الاقتصاد النسوي: Feminist Economics
الاقتصاد الأخضر: Green Economics
الفيزياء الاقتصادية Econo-Physics

ومن أبرز العناصر القيادية في شبكة PAE، بالإضافة إلى مؤسسها Bernard Guerrien:
James K. Galbraith, Robert l. Heilbronner, Emmanuelle Benicourt, Bruce Caldwell, Ha-Joon Chang, Herman Daly, Richard D. Wolf, Paul Ormerod, and Steve Keen.

[8])الاقتصاديون الخوارج : Heterodox Economists
[9]) أنظر: www.islamhistory.com
[10])ومن المجلات العلمية التي تمثل منابر بارزة لاقتصاد الخوارج Heterodox Economics بالمعنى الواسع:
The Journal of Evolutionary Economics, Evolutionary and Institutional Economics Review, Capital and Society, Journal of Economic Issues, Economic Systems Research, Feminist Economics, Forum for Social Economics, International Journal of Pluralism and Economic Education, Monthly Review, The Socialist Register, and International Socialist Review.

[11]) هذه النقاط مستخرجة من أقوال عدد من رموز اقتصاد الخوارج التي وردت في الدليل التالي:
Tae-Hee Jo (compiler and editor), ***Heterodox Economics Directory***, at http://heterodoxnews.com/hed

ت- اعتبار التغير واللا توازن من السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي، ومن ثم العناية بتحليل ديناميكيات النظم الاقتصادية.

ث- مراعاة السياق الاجتماعي والسياق الثقافي الذي يتخذ فيه الأفراد والمنظمات والحكومات قراراتهم الاقتصادية.

ج- فهم مصادر علاقات القوة غير المتكافئة في الاقتصاد وعوامل تجددها؛ وهو ما يقتضي في نظر بعض الخوارج اهتمام التحليل الاقتصادي بالطبقات الاجتماعية وبما ينشأ بينها من علاقات قد تؤدي في مرحلة ما إلى تحول جوهري في طبيعة النظام الاقتصادي.

ح- الجمع بين مقاربات ومنهجيات متعددة كإدماج الاقتصاديات الإيكولوجية والاجتماعية والتضامنية مع الاقتصاد السياسي، وكالسعي للتكامل بين المنهجيات التاريخية والتطورية والمؤسسية والنفسية، والإفادة من نتائج مختلف الحقول المعرفية .

خ- توسيع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا يتوقف عند مسألة تخصيص الموارد النادرة على الاستخدامات البديلة المتعددة ليشمل قضايا الإنتاج والنمو والتوزيع والاستهلاك والتبادل، وكذلك قضية الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وبصفة عامة، فإن غالبية الاقتصاديين الخوارج لا يرفضون النظام الرأسمالي من حيث المبدأ ، وإنما يميلون إلى تبني صيغة أو أخرى من صيغ الرأسمالية مثل "دولة الرعاية الاجتماعية " الشائع الإشارة إليها بدولة الرفاه ، أو "اقتصاد السوق الاجتماعي".[12] وهذا ما يميز هذا الفريق من الخوارج عن الاقتصاديين اليساريين أو الماركسيين الذين يرفضون النظام الرأسمالي ويدعون إلى إقامة نظام اشتراكي . غير أن بعض التصانيف يدرج الأخيرين ضمن الخوارج انطلاقاً من مفهوم أوسع لاقتصاد الخوارج، وذلك تمشياً مع معيار الافتقار إلى مشروعية الاندراج في الفكر الاقتصادي التقليدي من جانب أنصار هذا الفكر.[13] ومع ذلك فإن الحكم بعدم مشروعية الانضمام إلى الفكر التقليدي ليس حكماً أبدياً. إذ أن بعض ما يطرحه الخوارج من أفكار قد يجد طريقه للاستيعاب في الفكر الاقتصادي السائد بعد مدة قد تقصر أو تطول. وفي الواقع أن الاحتجاجات من جانب الطلاب والحركات الإصلاحية من جانب بعض أساتذة الاقتصاد لم تتوقف عند القليل الذي عرضناه منها. فما أكثر هذه الاحتجاجات التي تواصلت واستمدت زخماً جديداً عندما وقعت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008.

---

[12])دولة الرعاية الاجتماعية: Welfare state . اقتصاد السوق الاجتماعي: Social Market Economy

[13]) وهذا هو معيار التصنيف الذي يطلق عليه بالإنجليزية revealed illegitimacy حسبما جاء في كتاب:
H. Landreth and D. Colander, ***History of Economic Thought,*** 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, p. 321.

2

الأزمة العالمية تستدعي المقاربات غير التقليدية

ارتبطت الموجة الثانية لنقد علم الاقتصاد بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تفجرت في منتصف سبتمبر 2008. إذ كانت لهذه الأزمة تداعيات مهمة، ليس فقط على المستوي الاقتصادي والاجتماعي، بل وعلى المستوي الفكري أيضاً. فقد أثارت الأزمة انتقادات حادة للكثير من الفروض والنظريات القائمة في الفكر الاقتصادي السائد، وطرحت تساؤلات مهمة حول الحالة الراهنة لعلم الاقتصاد وحول الفكر الاقتصادي السائد الذي يقدم في مقررات الاقتصاد بالمدارس والجامعات، والذي قد يسترشد به صناع السياسات الاقتصادية. كما أن حدث الأزمة قد جعل عدداً متزايداً من الاقتصاديين أكثر انفتاحاً على الكتابات الناقدة للفكر الاقتصادي السائد، وأكثر استعداداً للنظر فيما يطرح من نظريات وأفكار بديلة للنظريات والأفكار التي تشكل التيار الرئيسي لعلم الاقتصاد الحديث .

وكما ذكرت في مقدمة هذا الكتاب، فإن عملية نقد الفكر الاقتصـــادي الســـائد وتفنيد نظرياته هي في الحقيقة عملية مستمرة، وتكاد تكون مصاحبة لعلم الاقتصاد منذ نشأته .أى أن عدم الارتياح لجانب أو آخر من جوانب هذا الفكر ليس بالظاهرة الجديدة .فعلى مر السنين، وجهت سهام النقد إلى مسلمات وافتراضات ونظريات أساسية في علم الاقتصاد. وكان هذا النقد يثير الشك في السلامة المنطقية لعلم الاقتصاد وفي جدواه لصناع السياسات الاقتصادية، ويدفع إلى بلورة افتراضات أو نظريات بديلة. ومع ذلك، لم تفلح الاتجاهات الناقدة أو المضـــادة للفكر الاقتصـــادي الســـائد في إزاحة هذا الفكر من العرش الذي تربع عليه، ومن مواقع السيطرة التي يتمتع بها في المؤسسات التعليمية ودوائر صنع السياسات الاقتصادية، ومراكز تقديم النصح والمشـــورة لمتخذي القرارات الاقتصـــادية .ومن هنا تبرز أهمية فترات الأزمات . إذ أنها لا تؤدى إلى إنعاش حركة النقد وإحياء الأفكار والنظريات البديلة فحســـب، بل إنها قد تدفع بعض "المحافظين " إلى شـــيء من المراجعة لأفكارهم، وتشجعهم على النظر في بعض الأفكار البديلة بقدر من الموضوعية قد لا تساعد الفترات الخالية من الأزمات على توفيره. و هذا ما لوحظ وقوعه في أعقاب الأزمة المالية التي اندلعت في خريف 2008 في الولايات المتحدة وسائر دول المركز الرأسمالي، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية، من جهة، وإلى أزمة اقتصادية زلزلت أركان الاقتصاد "الحقيقي" أو "العيني"، من جهة أخرى .

وقد طرحت هذه الأزمة ثلاثة أسئلة مهمة تشكل في مجموعها حافزاً قوياً لمراجعة الفكر الاقتصـــادي السائد والبحث في المقاربات المطروحة لتطويره:

أولها سـؤال يدور حول فشــل الفكر الاقتصـــادي الســـائد في التنبؤ بموعد وقوع الأزمة وحجمها، بينما كانت التحذيرات تتوالى ، ليس فقط من جانب الاقتصاديين اليساريين ، وإنما من جانب "الخوارج" بالمفهوم الضيق على بعض جوانب هذا الفكر بدرجة أو بأخرى أيضاً ، بأن الأزمة صارت قاب قوسين أو أدنى.

وثانيها سؤال عن مسئولية الفكر الاقتصادي السائد عن إنتاج الأزمة . فثمة اعتقاد لدى نفر من الاقتصـــاديين بأن المسلمات والمفاهيم والنظريات الشائعة في علم الاقتصاد قد خلقت مناخاً مواتياً لوقوع الأزمة بما شجعت على اتخاذه من ســـياســـات من جانب متخذي القرارات، وبما دفعت إلى اتخاذه من تصـــرفات من جانب المتعاملين في الأســـواق. وكما يقول بول كروجمان فإن المشـــكلة لم تكن في عجز معظم الاقتصـــاديين عن ملاحظة أمارات الأزمة وتوقع قدومها. فلعل هذا أقل الأمور خطورة. وإنما كانت المشكلة الكبرى هي تجاهل

المهنة (يقصد علم الاقتصاد) لإمكانية وقوع فشل كارثي في اقتصاد السوق. وهذا التجاهل مرتبط في رأيه بتصور الاقتصاديين أن الاقتصاد يعمل على النحو الذي تظهره النماذج النظرية والرياضية التي تفترض رشادة المتعاملين وكمال الأسواق. ولكن تلك النماذج التي تفنن الاقتصاديون في صياغتها على نحو لا يخلو من جمال وجاذبية لم تكن لها صلة بما تموج به الحياة الاقتصادية الواقعية من اضطراب في عمل الأسواق والمؤسسات ومن قلة المعلومات ومن نقص في الرشادة.[14]

أما السؤال الثالث من أسئلة الأزمة فهو يتعلق بعجز الفكر الاقتصادي السائد عن تقديم حلول ناجعة للمشكلات الاقتصادية، وذلك بما يحول دون وقوع الأزمات في الدول المتقدمة، من ناحية، وبما يوفر للدول النامية فرص التنمية المستدامة، من ناحية أخرى . ومما يذكر في هذا الصدد أنه قد راجت قبل وقوع الأزمة أفكار مؤداها أن الأزمات صارت شيئاً من الماضي بمعنى أنها صارت تاريخاً لا عودة له، وأن احتمال تعرض الاقتصاد الرأسمالي لكساد كبير صار غير وارد، حيث أنه أصبح في مستطاع السلطات النقدية والمالية السيطرة على المسار الاقتصادي بدرجة تحول دون وقوع الأزمات الكبرى. ولكن الأزمة الأخيرة قد أظهرت بما لا يدع مجالا للشك زيف هذا الاعتقاد. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن الدول النامية التي سعت للخروج من التخلف بتنفيذ "الروشتة " التي يكتبها أنصار الفكر الاقتصادي السائد (توافق واشنطون أو الليبرالية الاقتصادية الجديدة) مازالت تراوح مكانها، وذلك بالرغم من مواظبتها على تعاطي "الدواء" التقليدي لفترة طويلة .وهو ما دعا إلى البحث عن "روشتة" مختلفة و"دواء " جديد حتى من قبل وقوع الأزمة الأخيرة . غير أن هذه الأزمة أثارت مخاوف الدول النامية من جهتين:

الأولى هي الخوف من تعطل التنمية في هذه الدول جراء تعرضها لأزمات من داخلها على غرار الأزمة الأخيرة التي كانت من صنع الدول المتقدمة، وذلك بحكم أنها تحاول بناء اقتصادات رأسمالية، وبحكم أن الأزمات باتت من السمات الأساسية والأمراض المزمنة للنظام الرأسمالي.

والثانية هي الخوف من أن معالجة تداعيات الأزمة في الدول النامية بالتركيز على حفز النمو الاقتصادي لاستعادة معدلات النمو في الفترة السابقة على وقوع الأزمة – والتي لم تكن مرتفعة كثيراً على كل حال – قد يصرف النظر عن علاج مشكلات أخرى لا تقل أهميةً كالتصنيع والبطالة والفقر وسوء توزيع الدخل والثروة وتدهور التعليم وضعف نظم الرعاية الصحية وغياب العوامل الضرورية لاستدامة التنمية.

وقد زودت الأزمة الحركات الاحتجاجية ضد الفكر الاقتصادي السائد والمشروعات الساعية إلى تطويره بقوة دفع جديدة. ففي أكتوبر 2009 أنشئ في نيويورك معهد الفكر الاقتصادي الجديد INET بهدف استثارة أفكار ونظريات اقتصادية جديدة تتصف باتساع مجال الرؤية، وتسريع عملية تطوير الفكر الاقتصادي بما يتلاءم وتحديات القرن الواحد والعشرين، ولدعم بناء جيل جديد من الاقتصاديين ذوي المنظور الواسع المتحررين من إسار نظريات عفا عليها الزمن. وقد أنشئ هذا المعهد بتمويل ضخم(50 مليون دولار) قدمه الملياردير والمضارب الشهير جورج سورس. واندرج في عضويته عدد من مشاهير الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل أمارتيا سن وجورج أكرلوف وجوزيف استجلتز. ويمول المعهد مشروعات بحثية لتطوير الفكر الاقتصادي وطرق تدريسه. كما يعقد المعهد مؤتمرات ويقدم مقررات دراسية عن طريق الإنترنت، ويدخل في شراكات متنوعة مع المؤسسات المعنية بمجالات اهتمامه.[15]

---

[14]) أنظر مقال كروجمان:
Paul Krugman, "How did economists get it so wrong", ***New York Times***, 2 Sept. 2009, at www.nytimes.com

[15]) حول معهد الفكر الاقتصادي الجديد Institute for New Economic Thinking ، أنظر موقعه الإلكتروني:
www.ineteconomics.org

وفي نوفمبر 2011 انسـحب الطلاب بجامعة هارفارد من محاضـرة كان يلقيها ضـمن مقرر مبادئ الاقتصـاد جريجوري مان- كِيُو[16] أستاذ الاقتصـاد الشـهير ورئيس مجلس المستشـارين الاقتصـاديين للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وصـاحب أحد كتب مبادئ الاقتصـاد الأكثر اسـتعمالاً داخل الولايات المتحدة وخارجها. وقد جاء انسـحاب الطلاب احتجاجاً على ما اعتبروه تحيزاً وضـيق أفق في المقرر الذي اقتصـر على وجهة النظر النيوكلاسـيكية، وبسـبب اسـتبعاده ليس فقط لوجهات النظر الأخرى في فهم الاقتصـادات الواقعية، بل ولانعزاله أيضاً عما يدور في الحقول المعرفية ذات الصلة القوية بالاقتصاد كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسـفة وغيرها. كما رؤي أن هذا النهج في تدريس الاقتصـاد له نتائج سـلبية من منظور التعليم الصـحيح، لأنه لا يتيح للطلاب فرصـة تنمية مهارات مهمة يمكن أن تفيدهم في حياتهم العملية كما تفيد مجتمعاتهم، ألا وهي مهارات التفكير النقدي الذي عادةً ما يمهد للتفكير الإبداعي.[17]

وفي فبراير 2012 عقد مؤتمر لمناقشة تدريس علم الاقتصاد في ضوء الأزمة العالمية، وذلك بمبادرة مشـتركة من بنك انجلترا(البنك المركزي) والقسـم الاقتصـادي بحكومة المملكة المتحدة[18]. وأعقبت ذلك مبادرات من جانب جهات متعددة، منها جمعية الاقتصاد الملكية RES وعدد من الجهات التي توظف خريجي أقسـام الاقتصـاد، اعترض فيها على المنظور الضـيق والاختزالية في تدريس الاقتصـاد، ودعي إلى توسـيع المنظور بعرض وجهات نظر أخرى إلى جانب وجهة النظر النيوكلاسـيكية وتوجيه اهتمام أكبر للجوانب المؤسسية وللتاريخ الاقتصادي.[19]

وفي ديسمبر 2012، أسس طلاب الاقتصاد بجامعة مانشستر بانجلترا جمعية أطلقوا عليها: "جمعية اقتصـاديات ما بعد الانهيار" PCE. وقد أصـدرت هذه الجمعية بمعاونة عدد من الأسـاتذة المتعاطفين مع قضيتها تقريراً ينتقد تعليم الاقتصاد في جامعة مانشستر. وقد أبرز التقرير أوجه القصور في تدريس الاقتصاد بتلك الجامعة- مع التذكير بشـيوعها في معظم الجامعات البريطانية وغير البريطانية. وقدم التقرير مقترحات بمبادئ محددة لإعادة هيكلة تدريس الاقتصـاد بما يسـاعد في تنويع معارف الطلاب بشـتي المقاربات لفهم الوقائع الاقتصـادية، ويقوي قدراتهم على النقد والإبداع. [20] ولم يمض وقت طويل حتى صـار لجمعية اقتصـاديات ما بعد الانهيار نظائر في عشـر جامعات بريطانية، منها جامعات مرموقة مثل جامعات لندن وجلاسجو وشفيلد وإسكس.

ولم يكن من اللائق أن تقف بعض المؤسـسـات المالية الدولية التي تشـكل معاقل حصـينة للفكر النيوكلاسـيكي كصـندوق النقد الدولي والبنك الدولي موقف اللامبالاة مما شـهده العالم من حركات احتجاجية ضد الفكر الاقتصادي السائد ومن المبادرات الساعية لتطويره.، وخاصة بعد وقوع أزمة 2008. فالظاهر من مقال لاثنين من أسـاتذة الاقتصـاد بجامعة بوسـطن، أن صـندوق النقد الدولي قد تحرر إلى حد ما من مواقفه الدوجماتية من بعض القضـايا، وصـار يبدي بعض المرونة بشـأنها، كالموافقة علي تقييد حركة رأس المال عبر الحدود في بعض الحالات، وتأييد التوسع في الإنفاق الحكومي على الاستثمارات العامة وشبكات الأمان

---

(16) Gregory Mankiw

(17) ورد خبر الانسحاب ضمن المقال التالي:

M. Alberti," For U.S. Universities, a failing grade in economics", ***Remapping Debate***, 8 Feb. 2012, at www.remappingdebate.org/sites/all/files...

(18) القسم الاقتصادي بحكومة المملكة المتحدة: The (U.K.) Government Economic Service

(19) أنظر في ذلك:

D. Coyle, "What's the use of economics?", ***Newsletter of the Royal Economic Society***, 1 Oct. 2012, at wwww.res.org.uk/view/art1 Oct 12 Features.html

(20) جمعية اقتصاديات ما بعد الانهيار: PCE: Post- Crash Economic Society. أنظر تقرير الجمعية :

PCE, ***Economics, Education, and Unlearning: Economics Education at The University of Mancheste***r,2014, at www.postcrasheconomics.com

لإنعاش الاقتصاد في حالات بعينها، بينما يستمر في النصح بسياسات للتقشف الشديد في حالات أخري، كما حدث في اليونان وأســبانيا. وبالرغم من الكلام الجديد للصـــندوق عن مكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية أو الإنصاف فإنه لم يزل يدور في الدائرة المحدودة للدعم الاستهدافي عن طريق التحويلات النقدية المشروطة ، مع عدم الممانعة في زيادة محدودة للتصاعدية في الضرائب على الدخل.[21] كما زادت وتيرة انتقاد الصندوق للبنوك العالمية حيث صـــار يرى أن لها دوراً كبيراً في نشـــر المخاطر المنظومية[22]. ولكن هذه التغيرات في مواقف الصندوق – بحسب صاحبي المقال ووفق متابعتي لما يصدر عن مسئولي الصندوق من تصريحات وبيانات- كانت بطيئة ومتدرجة وغير منتظمة، فضـــلاً عن كونها لا تمس جوهر فكره قبل وقوع الأزمة، بل إنها لا تساير بعض ما تتوصل إليه بحوث السياسات في الصندوق من نتائج.[23]

ويمكن أن نلحظ تطوراً مشـــابهاً من جانب البنك الدولي بفحص تقريره للعام 2015 عن التنمية في العالم.[24] فقد أيد البنك بعض مقولات المقاربات غير التقليدية التي تمخضت عنها البحوث السلوكية والنفسية والاجتماعية والتجريبية بأن الناس قد لا يكونون متســقين وبعيدي النظر وســاعين لتحقيق منعتهم الخاصـــة فحسب، وأنهم في بعض الأحيان لا يستهدفون تعظيم مصلحتهم الذاتية، ويتصفون بالكرم نحو الآخرين. كما أيد التقرير بعض ما ذهب إليه الاقتصـــاديون الخوارج من مقولات، مثل أن الأفراد كثيراً ما يتخذون قراراتهم بصـــورة أوتوماتيكية، وأنهم يتأثرون ببيئاتهم الاجتماعية ويتصـــرفون وفق النماذج الذهنية المســـتقرة في مجتمعاتهم. وصـرح معدو التقرير بأن هذه النتائج تساعد في التوصل إلى تشخيص أفضل القيود النفسية والاجتماعية على مسيرة التنمية، ومن ثم في تقديم معالجات أفضل لها.

وبالرغم مما أبداه معدو تقرير البنك الدولي من تجاوب مع بعض المقاربات المضادة للنيوكلاسيكية، فإنهم حرصوا على تذكير القارئ بأمرين:

أولهما أن انحراف السلوك الاقتصادي عن السلوك الرشيد بالمعنى النيوكلاسيكي هو أمر عارض، بمعنى أنه قد يحدث في بعض الأحيان. وكما ســـنرى لاحقاً فإن هذا التوجه مخالف لما انتهى إليه رواد المقاربة النفســية (مثل دانيال كانيمان) والمقاربة التجريبية (مثل فيرنون ســميث) من أن الأفراد يتصـــرفون بانتظام وعلى نحو متكرر بصورة مختلفة عما افترضه النيوكلاسيكيون.

وثانيهما أن تقبل التقرير للأدوات الجديدة المؤسسة على مراعاة العوامل الإنسانية / النفسية والاجتماعية لا يعني اســتبعاد المقاربات الحالية للســياســات التي تقوم على افتراض أن الناس يتحركون بتأثير الحوافز التي تعزز مصالحهم الخاصة، بل إنها تعتبر مكملة لهذه المقاربات التقليدية. وقرر مؤلفو التقرير بوضوح أن تأثير المقاربات الجديدة لا يتعدى إدخال بعض التعديلات البسيطة على تصميم السياسات أو على أسلوب تنفيذها مثل تعديل توقيت إجراء معين أو تبسيط خطوات الحصول على خدمة ما أو مساندة سياسة ما بتنشيط عرف اجتماعي كامن أو خامل.[25] والرســـالة المقصـــودة من هذه التحفظات هى أن البنك الدولي ما زال يتمســـك

---

21) أنظر:

Cornel Ban and Kevin Gallagher, "The IMF's Perestroika Moment", ***The Washington Post***, 17 Dec. 2014, at www.washingtonpost.com

22)مخاطر منظومية: Systemic risks ، ويقصد بها المخاطر التي تنشأ عن خلل النظام الاقتصادي وتنذر بتعرضه لكوارث فظيعة تهدد بانهياره.

23) ***المرجع نفسه***. أنظر أيضاً- على سبيل المثال- النتائج المثيرة التي توصلت إليها دراسة حديثة لمجموعة من أعضاء قسم البحوث بالصندوق بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين اللامساواة في توزيع الدخل:

J. D. Ostry et al., Redistribution, Inequality, and Growth, ***IMF Staff Note***, SDN/14/02, April 2014, at www.imf.org

وسوف تكون لنا عودة إليها في الفصل الخامس.

24) أنظر: World Bank, ***World Development Report 2.15, Mind, Society, and Behavio***r, Washington, D.C.,2014.

25) ***المرجع نفسه***، ص 3.

بالثوابت النيوكلاسيكية وبمواقفه التقليدية، مثل تقديم هدف النمو على غيره من الأهداف لاسيما هدف تقليص الفروق المتزايدة الاتساع في توزيع الدخل والثروة، وذلك بالرغم من الشواهد المتزايدة على أن ازدياد اللامساواة يهدد بالفشل جهود تخفيض الفقر، بل والجهود الرامية للنمو المستدام.

وقد كان لما جرى من احتجاجات على التيار السائد في علم الاقتصاد من حيث المحتوى وطريقة التدريس ومناهج البحث بعض الأصداء المحدودة على الصعيد العربي. منها دراستي حول تجديد علم الاقتصاد المشار إليها في مقدمة هذا الكتاب. ومنها مقال د. على عبد القادر على حول تدريس علم الاقتصاد الذي تضمن عرضاً لبعض المساهمات المهمة في نقد كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، والذي انتهى فيه إلى اقتراح باتخاذ مجال اقتصاديات التنمية مدخلاً لتدريس علم الاقتصاد في الجامعات العربية، لاسيما في مرحلة الدراسات العليا، من دون أن يعني ذلك عدم تدريس المكونات التقليدية لهذا العلم، وذلك استناداً إلى أن هذا المدخل ييسر تحقيق هدف تكامل مناهج العلوم الاجتماعية وهدف المنهج العابر للتخصصات.[26] ومنها كتاب د. جلال أمين عن فلسفة علم الاقتصاد. فبالرغم من أن المؤلف لم يربط هذا الكتاب بالحركة الاحتجاجية التي كانت على أشدها وقت صدوره، إلا أن ما حفل به الكتاب من انتقادات لعلم الاقتصاد يسوغ اعتباره مساهمة مهمة في هذه الحركة الاحتجاجية.[27]

ومع أن ما تقدم ليس حصراً شاملاً لكل حركات الاحتجاج على التيار السائد في علم الاقتصاد وطرق تدريسه وبحوثه، ولا لكل المبادرات التي استهدفت تقويمه وتطويره بدرجة قد تقل أو تكبر، ولا لكل ردود الفعل لهذه الحركات والمبادرات، فإنني أحسب أنه يكفي لبيان مظاهر الأزمة التي يتعرض لها الفكر الاقتصادي السائد، ولإظهار شدة احتياجه إلى التطوير والتجديد.

3

حالة علم الاقتصاد وأنواع مختلفة من نقده

بالرغم من مرور نحو 235 سنة منذ أن وضع آدم سميث أسس علم الاقتصاد الحديث في كتابة "**ثروة الأمم**"، فإن هذا العلم مازال يتسم بدرجة عالية من الهشاشة وغياب النضج، الأمر الذي يدفع البعض إلى التشكك في أحقيته بالتمتع بصفة "العلم" . وآية ذلك أنه يندر أن توجد قضية من القضايا الاقتصادية لا تتعدد بشأنها آراء الاقتصاديين ونظرياتهم . كما أنه من النادر أيضاً أن يتفق الاقتصاديون على العلاج المناسب لمشكلة من المشكلات الاقتصادية .

ولم يتغير هذا الوضع كثيراً مع التوسع في استخدام الاقتصاديين للرياضيات في التعبير عن نظرياتهم ونماذجهم، ومع ما شهده الاقتصاد القياسي وتطبيقاته من نمو عظيم عبر ما يقرب من سبعين سنة . إذ من الشائع أن تنتهي الدراسات الكمية والاختبارات الإحصائية إلى نتائج غير حاسمة تحتمل تأويلات شتى . ومن المعتاد أن تتعرض مثل هذه الدراسات للنقد من زوايا متعددة بما يبعث على الشك في مصداقيتها . فبالإضافة إلى القصور الكامن في النظريات التي تبنى عليها النماذج الكمية، عادة ما تُطرح مشكلات مثل استبعاد بعض المتغيرات أو ضعف البيانات أو عدم واقعية الافتراضات التي تقوم عليها أساليب القياس والاختبار، أو كل هذه المشكلات سوياً. ومن ثم ينفتح باب الجدل، وتبرز نظريات بديلة قد تثرى الفكر، وربما تقدم أفكاراً

[26]) على عبد القادر علي، "ملاحظات حول تدريس علم الاقتصاد من واقع الخبرة الأكاديمية"، ***عمران***، المجلد الأول، العدد 2، خريف 2.12، ص ص 152-143.

[27]) جلال أمين، **فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، 2008.

واعدة، ولكنها تظل بمنأي عن الوصـــول بالجدل القائم إلى نتيجة قاطعة أو قرار حاســـم . كما تظل قدرة النظريات والنماذج الاقتصـــادية على التنبؤ ضـــعيفة إلى حد كبير، مع صـــعوبة نسـبة تفوق ملحوظ في التنبؤ لنظرية على أخرى أو لنموذج على آخر . ومع تعذر الحســـم، لا يتبقى أمام الاقتصـــادي لترجيح نظرية على أخرى أو لتفضـيل نموذج على آخر سـوى اللجوء إلى الأحكام القيمية والميول الذاتية، والتي لا تخلو في كثير من الأحيان من تحيزات من نوع أو آخر.

وإذا كان من الطبيعي أن تتواجد مثل هذه الســـمات في فترة نشـــوء أي علم من العلوم، إلا أنه من الملاحظ أن النواقص المشار إليها أعلاه قد صاحبت علم الاقتصاد طوال مسيرته، وهو ما يجعل هذه المسيرة أقرب إلى مرحلة "مراهقة فكرية" طالت أكثر مما ينبغي، وذلك بكل ما تعنيه المراهقة من ميل إلى الشـــطط في الرأي ونزوع إلى التقلب في المواقف، ومن تشبث بتصورات لا تمت إلى الواقع بصلة .

وليس معنى هذا أن الصـــورة قاتمة تماماً، وأنه ليس في المعرفة الاقتصـــادية الراهنة ما يفيد. فهناك جزئيات كثيرة تساعد الاقتصـاديين على بلورة مواقف من المشـكلات المختلفة وصـياغة سـياسـات لمواجهتها .وبالرغم من أن اختلافات الاقتصـــاديين في هذا الشـــأن قد تثير البلبلة لدى متخذي القرارات، إلا أن ثمة جانباً إيجابياً في الصورة، ألا وهو تقديم خيارات مختلفة إلى متخذي القرارات يمكنهم المفاضلة بينها وترجيح واحد منها، وذلك في ضـوء ما قد يكون لديهم من معلومات وتصـورات عن الأوضـاع الاجتماعية والسـياسـية، وفي ضوء الغايات الأبعد لمتخذي القرارات والتي غالباً ما تتجاوز الغايات الاقتصادية بالمعنى الضيق .ومما يبشر بالأمل في خروج علم الاقتصـــاد من عباءة النيوكلاسـيكية تلك المحاولات القديمة والمسـتحدثة للتطوير التي سـنعرض لها في الجزء الثاني، وإن كانت لم تدمج بعد في التدريس والبحث الاقتصـــادي بالجامعات ومراكز البحوث إلا فيما ندر.

إن الانتقادات التي توجه إلى التيار السائد في علم الاقتصاد كثيرة ومتنوعة. ويمكن تقسيم هذه الانتقادات إلى نوعين رئيسـيين.أولهما نقد من داخل النظام، أي في إطار الحفاظ على النظام الرأسـمالي، وثانيهما نقد من خارج النظام، وهو النقد الذي يستهدف جوهر النظام الرأسمالي، ويعارض بصـورة جذرية منطلقات أسـاسية لعلم الاقتصاد الحالي.

- النقد من داخل النظام

يقصـــد بهذا النوع من النقد الاعتراض على مســـلمة أو أخرى من مســـلمات علم الاقتصـــاد، أو على افتراض من افتراضاته، وذلك بما يؤدى إلى تغيير نظرية أو أخرى من نظرياته من دون المساس بالتوجه العام للنظرية الاقتصـــادية الســـائدة، وخاصـــة فيما يخص علاقتها باقتصـــاد الســـوق وأســـاســـيات النظام الرأسـمالي . ذلك أن الناقدين للنظرية الاقتصـادية على هذا النحو لا يتصـورون أن ثمة بديلاً ممكناً للنظام الرأسـمالي، ومن ثم فإنهم لا يرون موضـوعاً لعلم الاقتصـــاد غير النظام الرأسـمالي . ويمكن النظر إلى النقاد الذين يمارسون هذا النوع من نقد علم الاقتصاد على أنهم يتألفون من فئتين، وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى: لا تتحدى الكثير مـن المسلمات الأساسية لعلم الاقتصـاد، ولكنها ترى أن في وسعها أن تستخدم نفس الأدوات الرئيسية لعلم الاقتصاد للتوصل إلى نظريات جديدة يمكن أن تفسر على نحو أفضل ظاهرة ما من الظواهر الاقتصادية، ويمكن أن تفيد بدرجة أكبر في صنع السياسات الاقتصادية . ويندرج في هذه الفئة مثلاً نقد كينز للنظرية الكلاسـيكية. فبالرغم من أن كينز قد أحدث ما تعارف الاقتصـــاديون على وصـفه بالثورة في علم الاقتصـاد، إلا أن ثورته كانت أقرب إلى "ثورة من داخل القصـر". ذلك أن كينز لم يرفض مثلاً مسـلمات الرشـادة والرجل الاقتصـادي رفضـاً مطلقاً، وإن كان قد اعتبر أن السـلوك

العملي للفاعلين الاقتصـاديين قد يخرج عن هذه المسلمات في بعض الحالات، كما في سلوك المضـاربين في البورصـات. ومن هنا كان حديثه عن النوازع أو الغرائز الحيوانية في السلوك البشـري. وقد ضـرب مثلاً لهذه النوازع بالميل التلقائي للتفاؤل وللفعل بدلاً من القعود عن الفعل، والذي يدفع الأفراد إلى التصـــرف غلى نحو مغاير لما تمليه اعتبارات الرشـــادة المطلقة التي اعتبر أنها تتطلب حســـابات دقيقة للتوقعات الرياضـــية يندر توافر أســس كافية لإجرائها. ومع ذلك فقد حذر كينز من تصـــور أن كل شــيئ مرهون بالنوبات النفسية غير الرشيدة للأفراد، حيث يظل للحساب الاقتصـادي دوره في اتخاذ القرارات على المدى الطويل.[28] كما أنه لم يرفض مقولة التوازن وميل النظام الاقتصـادي الرأسمالي للوصول إلى وضــع توازني . فجوهر رســالته في "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" هو أن الوضــع التوازني يمكن أن يكون مصـــحوباً ببطالة واســـعة النطاق ، وأنه لا يوجد ما يحتم أن يكون التوازن مصـــحوباً بالتوظف الكامل كما زعم الاقتصـــاديون الكلاسـيكيون . وعلى ذلك فإن كينز قد اعتبر الحالة الكلاسـيكية هي مجرد حالة خاصة من حالة أعم يتحقق فيها التوازن، لكن مع نقص التشغيل.[(29)]

أما الفئة الثانية من النقاد من داخل النظام، فإنها تضـــم الناقدين الذين ذهبوا إلى مدى أبعد في نقد مسـلمات علم الاقتصـــاد وافتراضـــاته ونظرياته . فمنهم من رفض فرض الرشـــادة والتوقعات الرشـيدة . ومنهم من رفض مقولة التوازن . ومنهم من رفض مقولة حرية التجارة وحرية الســـوق وأبدى اســـتعداداً لتقبل دور أكبر للحكومات ولتقبل الحماية في ظروف معينة . وفي هذه الفئة ثمة اقتصـــــاديون قدماء مثل جونار ميردال وجون روبنســـون وجون كينيث جالبريث ، وثمة اقتصـــــاديون محدثون مثل جوزيف اســـتجلتز وداني رودريك وبول كروجمان وهايمان منســكي وألان كيرمان وبول أورميرود . ويدخل في هذه الفئة أيضاً المشتغلون بالفروع الجديدة في علم الاقتصاد كالاقتصاد التجريبي ، والاقتصاد السلوكي ، والاقتصـاد العصبي ، والاقتصـاد الأخلاقي ، وما إلى ذلك من حقول البحث الاقتصـادي التي تندرج تحت ما أطلقنا عليه: علم اقتصاد الخوارج ، وكذلك الاقتصاديون المشاركين في جمعيات ومعاهد جديدة للبحث كمعهد الفكر الاقتصادي الجديد الذي أشرت إليه فيما سلف.

- النقد من خارج النظام

ينطلق هذا النوع من النقد من النظر إلى النظام الرأسـمالي على أنه نظام غير أبدى، وأنه قابل للتطور والتحول إلى نظام آخر، وذلك بفعل ما ينطوي عليه من تناقضـــات . كما أن الاقتصـــاديين الذين يمارســـون هذا النوع من النقد ينظرون إلى علم الاقتصاد على أنه علم الاقتصاد السياسي، لا علم الاقتصاد البحت . وهو ما يعنى ضـرورة إفساح مجال واسع للعوامل الاقتصـادية والاجتماعية في التحليل الاقتصـادي، على نحو ما كان يفعل الاقتصاديون القدماء مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس – وهو النهج الذي تخلى عنه علم الاقتصاد عندما أصبحت الغلبة للمدرسة النيوكلاسيكية . كما أنه يعنى ضـرورة النظر إلى العوامل الاقتصـــادية والســـياســـية كمتغيرات، لا كمعطيات أو ثوابت، وضـــرورة توجيه عناية خاصـــة

---

[28]) النوازع أو الغرائز الحيوانية:animal spirits، وهي عوامل غير اقتصادية تحرك الفاعلين الاقتصاديين بعيداً عن النهج المحكوم بمبدأ الرشادة الاقتصادية. أنظر عرض كينز لهذه الفكرة في:

J. M. Keynes, ***The General Theory of Employment, Interest, and Money***, Macmillan, 1961, pp. 161-163.

وهذه هي الفكرة التي أعاد أكرلوف وشيللر تسليط الضوء عليها في كتابهما:

G. Akerlof and R. Shiller, ***Animal Spirits: How Human Psychology Drives The Economy*** **and Why It Matters for Global Capitalism**, Princeton University Press, 2009.

وقد قدم على عبد القادر، ***مرجع سابق***، ص ص 149- .15 عرضاً موجزاً لتطوير المؤلفين لفكرة كينز. وسوف نعود إلى هذا الموضوع عند عرض المجموعة الثانية من مقاربات تطوير علم الاقتصاد في الفصل السابع.

[29])يذكر كينز في مقدمة النظرية العامة (J.M .Keynes, ***op. cit.***, p.VII) أن عمله قد انتهى إلى:"نظرية عامة تشتمل على النظرية الكلاسيكية المألوفة كحالة خاصة".

.

للطبقات كوحدات للتحليل، وللتناقضات بين مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة كمحرك أساسي للنظام الاقتصادي وكمحدد رئيسي لاتجاهات تطوره . ولا تجد المقولات التقليدية الخاصة بالرشادة والإنسان الاقتصادي والتوازن مكاناً لها في المعرفة الاقتصادية المرتبطة بهذا النوع من نقد علم الاقتصاد والمترتبة عليه. ومن أبرز ممثلي هذا التيار في الفكر الاقتصادي كارل ماركس وفردريك انجلز وأوسكار لانجه وبول باران وبول سويزي من القدماء، وسمير أمين وايمانويل فالرشتين وأندريه جوندر فرانك من المحدثين. وهم ينتمون إلى الفكر اليساري بتنويعاته المختلفة.

كثيرة إذن هي الانتقادات التي توجه إلى علم الاقتصاد أو بالأحرى إلى التيار الفكري المهيمن على تدريسه وبحوثه، سواء أكانت ممن يتمسكون بالنظام الرأسمالي كما لو كان يمثل نهاية التاريخ الاقتصادي وأفضل ما توصل إليه التقدم العلمي، أم ممن يرفضون اعتبار الرأسمالية نظاماً أبدياً ويدعون إلى تغييره. ولكن هذه الانتقادات تشكل دافعاً قوياً لإعادة بناء علم الاقتصاد على أسس جديدة. ولا شك في أن المقاربات غير التقليدية التي يتضمنها الجزء الثاني تقدم لبنات مهمة لتشييد البناء الجديد لعلم الاقتصاد. ولكن الحاجة لم تزل قائمة إلى جهد إبداعي ضخم للتأليف بين المقاربات المختلفة ودمجها في إطار نظري متكامل.

الجزء الأول

في نقد الفكر الاقتصادي السائد

تمهيد

لا يسمح الوقت والجهد المخصص لهذا الكتاب بالتعرض لكل الانتقادات التي توجه إلى الفكر الاقتصادي السائد. ولذا لم يكن هناك مفر من انتقاء عدد من الفروض والمقولات والنظريات التي دار حولها الكثير من الجدل وطعن في صحتها، وتولدت عنها مقاربات بديلة ذات شأن. وقد روعي في الفروض والمقولات التي وقع الاختيار عليها أن ينتمي بعضها إلى فرع الاقتصاد الجزئي، وأن ينتمي بعضها الآخر إلى فرع الاقتصاد الكلي. كما روعي تناول فرض له أهمية خاصة في انتقال معالجة القضايا الاقتصادية من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي للتحليل الاقتصادي. واختيرت ثلاث نظريات للتقييم بالنظر إلى أهميتها من المنظور التنموي، فضلاً عن كونها من المكونات الرئيسية للفكر الاقتصادي السائد. وقد توزعت الفروض والمقولات والنظريات المختارة على ثلاث مجموعات، وذلك على النحو التالي :

المجموعة الأولى: وهي تضم خمسة فروض شائعة في الفكر الاقتصادي السائد، وهي:

1. فرض الرشادة، وفرض التوقعات الرشيدة
2. فرض سيادة المستهلك
3. فرض اليد الخفية وتناغم المصالح في المجتمع
4. فرض التوازن ومشكلة الأزمات المتصلة به
5. فرض الفاعل أو المتصرف الممثل، ومشكلة الانتقال من الجزئي إلى الكلى

المجموعة الثانية: وهي تتضمن أربع مقولات شائعة في الفكر الاقتصادي السائد:

1. مقولة النماذج المبسطة تساعد في فهم الظواهر الاقتصادية المعقدة
2. مقولة "علمية " علم الاقتصاد وتحرره من القيم
3. مقولة حيادية علم الاقتصاد بشأن النوع الاجتماعي وغياب الصراع داخل الأسرة
4. مقولة اعتماد مستوى معيشة أي بلد على ما ينتجه من سلع وخدمات

المجموعة الثالثة: وهي تشتمل على ثلاث نظريات رؤى التركيز عليها بالنظر إلى دورها المركزي في الفكر الاقتصادي السائد، ولأهميتها من المنظور التنموي:

1. نظرية التوزيع
2. نظرية التجارة الدولية
3. نظرية التنمية

وقد رأيت أنه ربما يكون من المفيد قبل تناول ما تثيره هذه المجموعات الثلاث من قضايا تذكير القارئ بأهم مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي وبيان أسباب صموده بالرغم مما وجه إليه من نقد عنيف وبالرغم من توالي الأزمات على الاقتصاد الرأسمالي الذي يتخذ من هذه المبادئ وما يقوم عليها من نظريات سلاحاً للدفاع عن نفسه .

الفصل الثاني
مبادئ الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي
و سر صموده

1
لمحة تاريخية

لقد تبلور الفكر النيوكلاسيكي في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر بالارتكاز على مفاهيم الرشادة والأمثلية والمنافسة التامة والتوازن، واستخدام التحليل الحدي في بناء نظريات بشأن سلوك الوحدات الاقتصادية الصغرى(المستهلك والمنتج) التي تتفاعل في أسواق لمختلف السلع والخدمات يفترض نزوعها إلى حالة من التوازن بين العرض والطلب، ثم تجميع سلوكيات الوحدات الصغرى في إطار أوسع للاقتصاد في مجموعه، وهو ما عرف بنموذج التوازن العام. وقد تطور هذا الفكر وأحكمت صياغة نظرياته بفضل استخدام الرياضيات، وأصبح يشار إليه بعلم الاقتصاد (Economics) كبديل للاسم الذي استخدمه الاقتصاديون الأقدمون /الكلاسيكيون وهو الاقتصاد السياسي (Political Economy) .

وكان هذا التغيير في الاسم انعكاساً لما طرأ على حقل الدراسات الاقتصادية من تغيير في النطاق والمنهجية. فقد ضاق النطاق ليصبح موضوع الدراسة الاقتصادية أقرب إلى موضوع فني للبحث في قضايا تخصيص الموارد ، أي في كيفية التوفيق بين محدودية (ندرة) الموارد وبين لا محدودية (لا نهائية) الرغبات أو الحاجات، والتوصل من خلال الأسواق إلى اختيارات أو استخدامات مثلى للموارد المحدودة. ويتجلى ضيق النطاق في استبعاد الموضوعات التي كانت أثيرة لدى رواد الاقتصاد السياسي (البورجوازيون والماركسيون على السواء)، وهي موضوعات النمو الاقتصادي وعلاقات الإنتاج وتوزيع الدخل. كما طال التغيير منهجية الدراسات الاقتصادية، وذلك في سياق التشبه بالعلوم الطبيعية واستهداف أن يكون علم الاقتصاد علماً وضعياً. فتم التخلي عن دراسة الجوانب التاريخية للظواهر الاقتصادية، وعن البحث في السياقات الاجتماعية والسياسية والقيمية التي يتوصل فيها الناس إلى قراراتهم. وبذلك فإن الاهتمامات التاريخية والاجتماعية والثقافية قد خرجت من نطاق علم الاقتصاد الحديث الذي قطع علاقاته بالتاريخ وبعلوم السياسة والاجتماع وعلم النفس وما إليها. وصارت هذه الاهتمامات من نصيب الخوارج وما كونوه من حقول فرعية متخصصة.

وقد انعكست هذه التطورات على تدريس علم الاقتصاد، حيث استبعدت مقررات التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي في كثير من الجامعات، وحلت محلها مقررات مساندة للتوجه النيوكلاسيكي كالاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي . وقد تتسامح بعض الجامعات مع بعض الحقول المعرفية التي طورها الخوارج كالاقتصاد المؤسسي أو الاقتصاد البيئي، فتجيزها كمقررات اختيارية تأكيداً لكونها غير ضرورية أو هامشية لمن يريد التخصص في الاقتصاد.

وقد كانت أزمة الكساد العظيم في أواخر العشرينيات ومطلع الثلاثينيات من القرن العشرين من أبرز الأحداث الكاشفة عن عيوب الفكر النيوكلاسيكي وعن سقوط ادعاءاته بميل نظام اقتصاد السوق الرأسمالي إلى

التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وبأن التناسق والانسجام هو السمة الأصيلة لهذا النظام.[1] كما كشفت هذه الأزمة عن فشل السياسات التي أوصى بها أنصار هذا الفكر في إخراج الاقتصادات الرأسمالية من أزمتها. وبالرغم من تصدي كينز للمفاهيم التقليدية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية) بشأن حرية الأسواق ودور الحكومات وتوصيته بسياسات مغايرة لما أوصى به التقليديون، فإن التجديد المتضمن فيما عرف بالثورة الكينزية لم يصل إلى هدم فكرة حتمية التوازن. فكما سبق ذكره في الفصل الأول، حافظ كينز على مفهوم التوازن وإن تخلي عن فكرة حتمية اقترانه بالتوظف الكامل. ولكن هذا التجديد كان له فضل اعتراف الكثيرين من النيوكلاسيكيين بضرورة تدخل الحكومات لإنقاذ الاقتصاد عندما تضربه الأزمات. وبالرغم من تفاوت آرائهم بشأن مدى التدخل من جانب الحكومات، إلا أن الاعتقاد الغالب هو أن هذا التدخل يجب أن يكون في أضيق الحدود. كما كان للتجديد الكينزي فضل عودة الاهتمام إلى قضايا نمو الإنتاج والتشغيل والتقلبات الدورية وما إلى ذلك من الموضوعات التي كان الكلاسيكيون ينشغلون بها. فقد صار مجمل هذه الموضوعات يشكل فرع الاقتصاد الكلي النيوكلاسيكي المحكوم بفرض جوهري، ألا وهو أن نظام اقتصاد السوق الرأسمالي مُعطىً غير قابل للتغيير في هيكله وأساسياته.

2

مبادئ الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي

يعتمد العرض التالي لأبرز مبادئ الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي بصفة أساسية على ما أورده أحد أقطابها وهو جريجوري مان- كِيُو في كتابه: مبادئ علم الاقتصاد.[2] فهو يقدم عشرة مبادئ موزعة على ثلاث مجموعات. تتضمن المجموعة الأولي أربعة مبادئ توضح كيف يتخذ الناس قراراتهم الاقتصادية. وتشتمل المجموعة الثانية على ثلاثة مبادئ تبين كيف يتفاعل الناس مع بعضهم البعض من خلال الأسواق وتعرض موقفاً محدداً بشأن تدخل الحكومات في الاقتصاد. اما المجموعة الثالثة فهي تختص بالمبادئ التي تحكم عمل الاقتصاد في مجموعه. وفيما يلي عرض لهذه المبادئ العشرة مع بعض التعليقات الموجزة عليها التي تهدف إلى إيضاح مغزى هذه المبادئ أو الإشارة إلى بعض ما يرتبط بها من نظريات وما يترتب عليها من نتائج، مع إرجاء التعليقات الأكثر تفصيلاً على بعض هذه المبادئ إلى المباحث التالية في هذا الفصل. وسوف يختتم هذا العرض بتسليط الضوء على مبدأين آخرين للفكر النيوكلاسيكي لم يحظيا بإبراز كاف من جانب مان- كِيُو.

أولاً- محددات القرارات الاقتصادية

المبدأ الأول الحاكم لكيفية اتخاذ الناس لقراراتهم الاقتصادية هو أنه **يتعين على الناس إجراء مقايضات**[3]**، وأنه لا شئ يمكن الحصول عليه بلا ثمن**. فالحصول على شيء يقتضي التضحية بشيء آخر. واتخاذ القرارات يعني مقايضة هدف بهدف آخر. فعندما يقرر الفرد إنفاق جنيه إضافي من دخله (الذي يفترض ثباته) على القهوة، فإن هذا يستوجب تخفيض إنفاقه بمقدار جنيه على سلعة أخري كعصير البرتقال. وعندما تضع الحكومة سياستها الاقتصادية، فإنه يتعين عليها المقايضة بين الوصول بالإنتاج المتحقق من إنفاق معين إلى أقصى حد

---

[1]) التناسق والانسجام: Harmony

[2]) أنظر الصفحات من 3 إلى 15 من:

G. Mankiw, ***Principles of Economics***, 6Th ed., South- Western College Publishers, 2011, at www.edventure.ntu.ed.sg.....pdf.

[3]) مقايضات: Tradeoff s

(الكفاءة) وبين توزيع هذا الإنتاج على أكبر عدد من الناس (العدالة). ويقرر مان- كِيُو أن هدفي الكفاءة والعدالة متعارضان، وأنه لا سبيل للجمع بينهما؛ ومن ثم فإن على الحكومة أن تختار بينهما. وعلى ذلك إذا قررت الحكومة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء (بزيادة الضرائب عليهم) لصالح الفقراء(بتقديم إعانات ومزيد من الخدمات العامة)، فإنها تكون قد حققت العدالة، ولكن على حساب الكفاءة، حيث أن الضرائب الأعلى على الأغنياء ستحد من ميلهم للاستثمار والإنتاج، بما يؤدي إلى نقصان ما يتاح للمجتمع من سلع وخدمات. وهكذا فإن تحقيق العدالة يضر بالنمو والكفاءة طبقاً للرؤية النيوكلاسيكية. وسوف نرى فيما بعد (الفصل الخامس) أن هذه الاستنتاجات غير مبررة.

والمبدأ الثاني الذي يحدد كيفية اتخاذ الأفراد للقرارات الاقتصادية هو أن **كلفة أي شيء يحصل عليه الفرد هي قيمة ما يتنازل عنه من شيء أو أشياء أخري من أجل الحصول على هذا الشيء**. وهو ما يطلق عليه: نفقة الفرصة البديلة.[4] فالكلفة الحقيقية لالتحاق شاب بالجامعة ليست ما يدفعه من مصروفات دراسية ونفقات للإقامة والتغذية وشراء الكتب، وما إلى ذلك. إذ أن بعض هذه المصروفات كان سيتحملها الشاب أو أسرته سواء التحق بالجامعة أم يلتحق. كما أن الدراسة بالجامعة تنطوي على التضحية بالمال الذي كان يمكن للطالب الحصول عليه فيما لو التحق بوظيفة ما، أو إذا ما احترف الرياضة لو كان من المتفوقين في لعبة من الألعاب.

أما المبدأ الثالث فيما يتعلق باتخاذ القرارات فهو **أن الإنسان الرشيد يستخدم التحليل الحدي في الوصول إلى قراراته**.[5] وطبقاً لهذا المبدأ فإن الحساب الاقتصادي الرشيد يعتمد على مقارنة ما للتعديلات الطفيفة بالزيادة أو النقصان في السلوك الحالي من منافع وتكاليف؛ وهي ما يطلق عليها المنافع الحدية والتكاليف الحدية. ومن الواضح من هذا التعريف أن هذه الطريقة الحدية في اتخاذ القرارات لا تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغيرات الكبرى في السلوك، كقرار تغيير الوظيفة بالنسبة للفرد أو القرارات الخاصة بالتنمية كإحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد. بل إنه قد ثبت من البحوث التي أجريت وفق المقاربة العصبية التي سنعرض أهم ملامحها في الفصل السابع أن أغلب الناس لا يقيمون وزناً كبيراً للفروق الضئيلة في الكسب، كالفرق مثلاً بين كسب خمسين جنيهاً وبين كسب 49.75 جنيهاً، ولكنهم يعتدون بالفروق الكبيرة كالفرق بين كسب خمسين جنيهاً وبين كسب ستين جنيهاً. لاحظ أيضاً الفرض المتضمن في هذا المبدأ وهو اتصاف الناس بالرشد أو العقلانية، وهو ما قد لا يكون فرضاً واقعياً في كل الأحوال على ما سنرى في الفصل الثالث.

وآخر المبادئ الحاكمة للسلوك الاقتصادي بحسب عرض مان- كِيُو لمبادئ الفكر النيوكلاسيكي هو **أن الناس تستجيب للحوافز**. أي أن ما يجعل الفرد يتخذ هذا القرار أو ذاك هو العائد أو الكلفة، أو- بكلمة موجزة- الثمن. فارتفاع سعر البنزين نتيجة لقيام الحكومة بزيادة الضريبة عليه، قد يدفع الناس لقيادة سيارات أصغر باعتبارها أقل استهلاكاً للبنزين، كما أنه قد يشجعهم على استعمال المواصلات العامة للذهاب للعمل أو للتسوق بدلاً من ركوب سياراتهم الخاصة. والأمر الواضح من هذا المثال هو أن الحافز الذي يستجيب له الناس هو حافز مادي صرف. ويزداد هذا الأمر وضوحاً من مثال آخر ضربه مان- كِيُو، ألا وهو مثال بطل كرة السلة الأمريكي الذي قرر ترك الدراسة الجامعية واحتراف هذه اللعبة وكسب من وراء هذا السلوك عشرة ملايين دولار في أربع سنوات. وهكذا فإن النظرة النيوكلاسيكية قد ضيقت مفهوم الحوافز التي يستجيب لها الناس بما يستبعد الحوافز غير المادية. فالكثيرون من الناس يستمرون في شراء البنزين بالسعر الأعلى مقابل التمتع بما توفره لهم قيادة سياراتهم الخاصة من خصوصية ومن بعد عن زحام المواصلات العامة، وكذلك من باب الحفاظ على الوجاهة الاجتماعية. وغير قليل من المتفوقين في لعبة من الألعاب قد يفضلون استكمال دراساتهم الجامعية

---

[4]) تعود فكرة نفقة الفرصة البديلة إلى فردريك فون فايزر أحد رواد المدرسة النمساوية في القرن التاسع عشر. أنظر:
Britannica Online Encyclopedia, Austrian School, at www.britannica.com

[5]) تأسس التحليل الحدي الذي شكل ما عرف بالثورة الحدية The marginalist revolution في القرن التاسع عشر على أيدي ثلاثة من الاقتصاديين وهم: النمساوي كارل منجر والإنجليزي ستانلي جيفونز والفرنسي ليون فالراس (.*ibid*)

بالرغم مما قد يدره عليهم احتراف اللعبة من مال وفير، وذلك لما يرتبط بالدراسة الجامعية من ارتقاء بمستواهم العلمي والثقافي، ولما يرتبط بحيازة الشهادة الجامعية من مكانة اجتماعية عالية.

لاحظ أنه يمكن أن يضاف إلى أربعة المبادئ السابق ذكرها بعض الافتراضات والمقولات الراسخة في الفكر الاقتصادي السائد. منها أن **تفضيلات الأفراد ثابتة ومعطاة**. ومنها أن **تفضيلات أي فرد (ومن ثم دالة منفعته) مستقلة عن تفضيلات (ودوال منفعة) غيره من الأفراد** ، وكأن هؤلاء الأفراد لا يجمعهم مجتمع واحد ولا يتأثرون ببعضهم البعض في السياق الاجتماعي القائم. وهذا الفرض هو ما يمكن من جمع هذه الدوال، ويمكن بالتالي من الوصول إلى دالة تفضيل اجتماعي (أي للمجتمع كله). ومنها أنه **لا شأن للنظرية الاقتصادية بكيفية توصل الأفراد إلى هذه التفضيلات**. ومنها أن **في استطاعة الفرد ترتيب جميع تفضيلاته بالنسبة لآلاف السلع والخدمات ترتيباً واضحاً على خريطة منحنيات السواء**، وأن لديه قدرة فائقة على إجراء عدد ضخم من الحسابات الاقتصادية المتعلقة بهذه التفضيلات.[6] ومنها أن **المستهلك هو السيد (أو الملك) الذي يتعين على المنتجين الامتثال لتفضيلاته** كما يعبر عنها في السوق. وسوف تكون لنا أكثر من وقفة مع هذه الافتراضات في الفصول التالية من هذا الجزء من الكتاب.

ثانياً- تفاعلات متخذي القرارات في الأسواق

أول مبدأ متعلق بالتفاعلات التي تجري بين الناس من خلال الأسواق هو **أن التجارة تجعل الجميع أفضل حالاً**. فالتجارة تمكن كل فرد وكل بلد من التخصص فيما يجيده من أنشطة، ومبادلة ما لديه من منتجات بما لدي الآخرين من منتجات يجيدون صنعها. فذلك أفضل لطرفي المبادلة بدلاً من أن يقوم كل منهما بإنتاج كل ما يحتاجه بنفسه، وحيث لا يتيسر لكل فرد إجادة صنع كل شيء. وجلي أن هذا المبدأ متصل بمبادئ وفروض أخرى كمبدأ التخصص وتقسيم العمل ومبدأ المزايا النسبية ومبدأ حرية التجارة وفرض إجراء المبادلات في ظروف المنافسة التامة. وعندما تغيب هذه المبادئ والفروض جزئياً أو كلياً فإن التجارة قد تجعل بعض أطرافها أفضل حالاً وتجعل البعض الآخر أسوأ حالاً. والحاصل أن هناك أوضاعاً كثيرة للتجارة أبعد ما تكون عن التبادل المتكافئ بين أطرافها، كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للكثير من الدول النامية التي فرض عليها التخصص في انتاج سلعة واحدة من السلع الأولية. وسوف نعود إلى مناقشة مبدأ إفادة التجارة الحرة للجميع عند تقديم الانتقادات الخاصة بنظرية التجارة الدولية التي يتبناها التيار السائد في علم الاقتصاد، وذلك في الفصل الخامس.

أما المبدأ الثاني الذي يقدمه مان- كِيُو بشأن التفاعل بين الناس من خلال الأسواق فهو أن **الأسواق في العادة أداة جيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي**. وغالباً ما يقصد بالأسواق هنا الأسواق الحرة التي تسودها المنافسة التامة، والتي يندر وجودها في هذا الزمان. كما أنه غالباً ما يفسر التنظيم الاقتصادي الجيد في هذا المبدأ على أنه لا يعني التخصيص الكفء للموارد استجابةً لتفضيلات المستهلكين (مبدأ سيادة المستهلك) فحسب، بل على أنه يعني أيضاً إيصال المجتمع إلى أعلى مستوى للرفاه أو العيش الطيب. وقدرة الأسواق على التنظيم الجيد للنشاط الاقتصادي بهذه المعاني إنما ترجع إلى **مفعول اليد الخفية** التي صاغ فكرتها آدم سميث وجعل لها القدرة على التنسيق بين القرارات الفردية التي تستهدف تعظيم المصالح الذاتية من خلال الاستجابة لتحركات الأسعار(آلية الأسعار أو جهاز الثمن)، وذلك بما يؤدي- دون وعي من الأفراد- إلى تحقيق الخير العام للمجتمع كله. ومن الأفكار وثيقة الصلة بمبدأ نجاعة الأسواق فكرة أن **توزيع الدخل الذي تنتجه الأسواق الحرة التنافسية هو التوزيع الصحيح لأنه يكافئ كل فرد بحسب إنتاجيته**. وكما سنرى لاحقاً فإن هذا المبدأ ترد عليه تحفظات كثيرة تكاد تنسفه نسفاً. فليس من النادر مثلاً أن يكافئ السوق الناس حسب النوع (الجنس) أو حسب انتمائهم العرقي

---

[6]) خريطة منحنيات السواء indifference map

أو الديني، دونما اعتبار لمساهمتهم الفعلية في الإنتاج. وسوف تتعرض معظم تداعيات المبدأ الثاني للتفنيد في أكثر من فصل لاحق. وحسبي أن أذكر الآن أن الفكر النيوكلاسيكي عادة ما يقدم هدفي النمو والكفاءة على هدف العدالة، وأنه يعتبر أن تدخل الحكومة بغرض تحقيق العدالة يؤدي إلى **"تشوهات"** في الوضع المثالي الذي تنتجه الأسواق الحرة، وهو ما يعني أنه يؤدي إلى إهدار للموارد النادرة. كما أن أنصار هذا الفكر لا يرون ما يدعو إلى إدراج الطبقات الاجتماعية في التحليل الاقتصادي على النحو الذي جرى على يد ماركس وشومبيتر مثلاً- وإن بمفاهيم وطرق تحليل متباينة- وذلك لأنهم يعتقدون أن نتائج الأسواق الحرة لا تتصف بالكفاءة فحسب، بل إنها عادلة وديمقراطية.

وطبقاً لتفسير مان- كِيُو للنظرة النيوكلاسيكية للأسواق، فإن من الدروس المستفادة من مهارة اليد الخفية في توجيه النشاط الاقتصادي أن الحكومات التي تمنع الأسعار من التكيف لظروف العرض والطلب إنما تعرقل عمل اليد الخفية في التنسيق بين قرارات الأفراد والمنشآت، وتعوق بالتالي وصول الأسواق إلى حالة التوازن التي تنزع إليها بالضرورة. وطبقاً لهذا التصور ينظر إلى الضرائب مثلاً على أنها تضر بالتخصيص الكفء للموارد، باعتبار أن الضرائب "تشوه" الأسعار ، أي تحرفها عن مسارها الطبيعي. ولذا فإن ثمة ضرراً محققاً من السياسات الحكومية لتحديد الأسعار كالتحديد الإداري للإيجارات.وطبقاً لهذا التفسير فإن فشل الدول الاشتراكية التي مارست التخطيط إنما يرجع إلى أنها عطلت مفعول اليد الخفية.

ولا يخفى أن ثمة مبالغة كبرى في دور الأسواق حتى في الاقتصادات الحديثة. ذلك أن جانباً غير يسير من الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية يمارس خارج نطاق الأسواق، وبخاصة في نطاق الأسرة[7] والجمعيات غير الهادفة للربح والحكومات المحلية والمركزية. كما أن قدراً ضخماً من المعاملات يتم داخل الشركات الكبرى كمبادلات بين فروعها وتوابعها المختلفة دون المرور بالأسواق. ومما يذكر في هذا الشأن أن رائد المقاربتين السلوكية والنفسية هربرت سايمون قدر أن نسبة الأنشطة الاقتصادية التي تنظم عن طريق الأسواق في الولايات المتحدة قد لا تزيد على 20% من جملة ما يجري فيها من أنشطة اقتصادية، حيث أن غالبية التصرفات الاقتصادية صارت تقع في إطار منظمات مثل المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال، لا سيما الشركات الكبرى، وكذلك النقابات والمنظمات الدولية. وفي مجال التجارة الدولية ، ثمة تقديرات بأن ما بين 30 % و50% من التجارة الدولية في المصنوعات تتم في نطاق المنظمات الكبري لاسيما الشركات متعددة ومتعدية الجنسيات. ولذا يري سايمون أن ما أصبح سائداً منذ عقود متعددة ليس "اقتصاد السوق" ، وإنما "اقتصاد المنظمة".[8]

ويتعلق المبدأ الثالث في شأن التفاعلات بين الناس من خلال استجاباتهم لتحركات الأسعار في الأسواق بالموقف من تدخل الحكومة في الاقتصاد. ومضمون هذا المبدأ هو أن **التدخل الحكومي وإن كان معطلاً لليد الخفية، إلا أنه قد يكون مفيداً في تحسين نتائج عمل الأسواق من ناحية الكفاءة أو من ناحية العدالة في بعض الأحيان**. والمنطق وراء هذا المبدأ هو أن هناك حالات استثنائية تعجز فيها السوق الحرة عن التخصيص الكفء للموارد. ويطلق على هذه الحالات **فشل السوق**. ومنها حالات تسبب النشاط الاقتصادي الخاص في وقوع آثار

---

[7]) كان استبعاد النشاط الاقتصادي داخل الأسرة من نطاق النظرية النيوكلاسيكية أحد المنطلقات الرئيسية للنقد النسوي لهذه النظرية، كما سيأتي ذكره عند عرض المقاربة النسوية في الفصل التاسع.

[8]) راجع في ذلك:

Ha- Joon Chang, ***Economics- The User's Guide,*** A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014, pp.140-141 and pp. 176-177.

وكذلك حوار تشانج حول كتابه مع سيونج- يون لي في:

The World Post, 'Ha-Joon Chang: Economics is a political argument', posted 4 Sept. and updated 18 Dec. 2014, at http://www.huffingtonpost.com/world

خارجية (خارجيات) ضارة كالتلوث التي يمكن للحكومة معالجتها بالضرائب والإجراءات الرقابية، وحالات الاحتكار حيث تستطيع شركة كبري أو قلة من الشركات الكبيرة التحكم في أسعار السوق، وهو ما قد تسعى الحكومة إلى مواجهتها بسياسة المنافسة أو الإجراءات المضادة للاحتكار.

والحق أن ما افترض في سياق المبدأ الثالث أنه من قبيل الحالات الاستثنائية للتدخل الحكومي في اقتصاد السوق هو حالات واسعة الانتشار في الاقتصادات المعاصرة. كما أن الخارجيات والاحتكارات ليست وحدها الحالات التي تستدعي تدخل الحكومات. والتاريخ الاقتصادي للأمم قديماً وحديثاً حافل بالتدخلات الحكومية التي استهدفت حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (حماية الصناعات الوليدة) ولدفع اتجاهات النمو الاقتصادي في اتجاهات بعينها، ولتوفير قدر من الحماية الاجتماعية لبعض الفئات. وبالرغم من كثرة وقوع الحالات التي تبرر التدخل الحكومي في الاقتصاد على نحو أكثر تكراراً وعلى نطاق أكثر اتساعاً مما توحي به صياغة المبدأ الثالث، فإن التحيز المتأصل في وجهة النظر النيوكلاسيكية ضد التدخل الحكومي في الاقتصاد يميل إلى حصر هذا التدخل في أضيق الحدود. كما أن حماس النيوكلاسيكيين لهذا التدخل قد يشتد أو يفتر بحسب الطبقة أو الشريحة الاجتماعية التي يستهدف هذا التدخل خدمتها. فهم غالباً ما يبدون حماساً أعظم للتدخلات التي تخدم مصالح الرأسماليين بالقياس إلى التدخلات التي تهدف لحماية الطبقة العاملة وغيرها من الفئات الأضعف في المجتمع. والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية في 2008 خير شاهد على هذا الرأي.

ثالثاً- مبادئ عمل الاقتصاد الكلي

أول مبدأ يتصل بعمل الاقتصاد في مجموعه هو أن **مستوى معيشة أي بلد يعتد على قدرته على إنتاج السلع والخدمات.** والمقياس الذي يتبناه مان- كِيُو لمستوى المعيشة في سياق هذا المبدأ هو مقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه ينسب الاختلافات في مستوى المعيشة بين الدول إلى الاختلافات في إنتاجية كل منها مقيساً بمقدار السلع أو الخدمات التي تنتجها في كل ساعة عمل. وعلى ذلك فإن السبيل لرفع مستوى المعيشة في أي بلد هو السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية، لاسيما من خلال التعليم والتدريب والاستثمار في أدوات إنتاجية أفضل وتكنولوجيا أكثر تقدماً. وإذا كان هذا المبدأ لا يخلو من الصحة، فإنه ترد عليه ثلاثة تحفظات سوف نعرضها في الفصل الرابع.

والمبدأ الثاني فيما يخص عمل الاقتصاد في مجمله هو أن **الأسعار تتجه للارتفاع عندما تفرط الحكومة في طبع النقود.** وهذه هي نظرية كمية النقود التي يثار الكثير من الجدل حول صحتها، حتى فيما بين النقوديين أنفسهم.[9] فثمة جدل حول ما إذا كانت سرعة تداول النقود ثابتة أو متغيرة، وحول كيفية توزع أثر التغير في عرض النقود(وهو متغير متعدد التعريفات) ما بين تغير الناتج الحقيقي وبين تغير في المستوى العام للأسعار. وبالطبع فإن صياغة مان- كِيُو لهذا المبدأ تجعل أثر التغير في عرض النقود محصوراً في التغير في المستوى العام للأسعار؛ وهو ما يعني أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة تعالج بالسياسة النقدية. وهذا على خلاف الأمر عند الكينزيين الذين يرون أن الاستقرار النقدي يتحقق بالتآزر والتنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وعموماً فإن أثر زيادة كمية النقود على الأسعار يتوقف على حالة الاقتصاد عند اتخاذ قرار بهذه الزيادة. فإذا كان الاقتصاد يحتوي على طاقة عاطلة، فإن زيادة المعروض النقدي يمكن أن تنشيطها دون تضخم. أما إذا كان الاقتصاد في حالة توظيف كامل للموارد فإن أثر زيادة المعروض النقدي سيكون أثراً تضخمياً خالصاً.

[9]) ، ومن أبرز النقوديين ميلتون فريدمان رائد مدرسة شيكاغو.

أما المبدأ الثالث للاقتصاد الكلي عند مان- كِيُو فهو أن **المجتمع يواجه في الأجل القصير مقايضة بين التضخم والبطالة.** وهذا هو ما يعبر عنه منحنى فيليبس الذي يشير إلى علاقة عكسية بين التضخم (زيادة الأجور في الصياغة الأصلية للعلاقة) وبين البطالة. ومن تجليات هذه العلاقة أنه عندما تتخذ الحكومة سياسات انكماشية لتخفيض معدل التضخم، فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى زيادة مؤقتة في معدل البطالة. ولا يبدو اعتبار مان- كِيُو هذه الفكرة من قبيل المبادئ الأساسية للاقتصاد متسقاً مع إقراره بأن منحني فيليبس لم يزل موضع جدل بين الاقتصاديين، وأن المقايضة بين البطالة والتضخم التي يصفها بالمؤقتة قد تستمر لعدد من السنين.
وفي الحقيقة أن المشاهدات العملية تشير إلى أن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم ليست العلاقة الوحيدة بين هذين المتغيرين، وأنه قد وجدت في بعض الأوقات علاقة طردية بينهما، حيث يكون التضخم مصحوباً بازدياد البطالة، وهي الحالة المعروفة بالركود التضخمي. كما لوحظت أيضاً حالات كان فيها مستوى التضخم منخفضاً مع غياب البطالة أو اتجاهها للانخفاض. وهكذا فإن العلاقة بين التضخم والبطالة أعقد مما يوحي به المبدأ محل النقاش. وجلي أن تعقد هذه العلاقة هو ما يفضي إلى خلافات جوهرية بشأن السياسة الواجب تطبيقها من جانب الحكومة إزاء مشكلتي التضخم والبطالة. وسوف تكون لنا عودة إلى هذه المسألة في الفصل الثالث عند تناول نظرية التوقعات الرشيدة، وكذلك في الفصل الرابع في سياق نقد فكرة أن النماذج البسيطة تيسر فهم الظواهر الاقتصادية المعقدة.

وبالنظر إلى أن دائرة الخلاف حول المبدأين الأخيرين شديدة الاتساع، فإنه ليس من السائغ اعتبارهما من المبادئ الراسخة في الفكر الاقتصادي السائد. وربما يكون من المنطقي إحلال مبدأين آخرين محلهما لم يعيرهما مان- كِيُو ما يستحقانه من الاهتمام، ألا وهما مبدأ التوازن ومبدأ الاستنباط.

إن **مبدأ التوازن** يتمتع بمكانةً مركزيةً في الاقتصاد النيوكلاسيكي. فالموضوع الرئيسي الذي شغل النيوكلاسيكيين هو البحث في شروط التوازن العام. ولا يعني هذا إهمالهم قضية النمو الاقتصادي التي أولاها الكلاسيكيون عناية كبرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما حظيت باهتمام عظيم من جانب أصحاب المقاربة التطورية في القرن العشرين. ولكن قضية النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيكيين - كما يقول الاقتصادي التطوري نيلسون- تكاد تكون مجرد إضافة أو ملحق للبحث في قضية سلوك الأفراد والمنشآت والأسعار والكميات في أوضاع التوازن. كما أن أدوات نحليل النمو الاقتصادي عندهم هي أساساً أدوات تحليل التوازن الجزئي التي يسمح فيها بإضافة إمكانية التغير التكنولوجي- وأعمال سولو مثلاً خير شاهد على ذلك، حيث أُضيف التقدم التكنولوجي إلى دالة الإنتاج التقليدية.[10]

صحيح أن هناك بعض الحالات التي أقر فيها هذا الفكر بإمكانية خروج بعض الأسواق على هذا المبدأ كالحالات التي جاءت بها نظرية بيت العنكبوت[11] ، حيث يبتعد السوق بشكل مطرد عن التوازن أو حيث يظل يدور حول وضع التوازن دون أن يتمكن من الوصول إليه . ولكن النيوكلاسيكيين اعتبروا هذه الحالات مجرد حالات استثنائية تخص أسواقاً بعينها، ومن ثم فإنها يجب ألا تصرف النظر عن القاعدة النيوكلاسيكية العامة وهي حتمية توازن أسواق السلع والخدمات وكذا توازن اقتصاد السوق في مجموعه بفعل ضغوط المنافسة المفترضة. فاقتصاد السوق الكلي المتوازن هو جماع تفاعلات الأسواق على المستوى الجزئي بما يؤدي إلى توازنها جميعاً، وذلك على النحو الذي يبينه نموذج التوازن العام. وسوف نعود إلى مناقشة هذه الفكرة في الفصل الثالث.

---

[10]) للمزيد، أنظر:

R. Nelson, "Where are we now on evolutionary theory of economics and where should we be going?", Center on Capitalism and Society(CCS) Working Paper no. 3, Feb. 2005, at www.capitalism.colombia.edu/files/ccs....

[11])نظرية بيت العنكبوت: Cobweb Theorem

ومن السمات المميزة للفكر النيوكلاسيكي استخدام **أسلوب الاستنباط** في اشتقاق القواعد (أو القوانين) الحاكمة للسلوك الاقتصادي من مسلمات وافتراضات معينة، وافتراض أن الأفراد يستخدمون هذا الأسلوب في التوصل إلى قراراتهم.[12] صحيح أنه هذه القواعد صارت تخضع للاختبار الإحصائي، خاصة مع التطور الكبير في تقنيات الاقتصاد القياسي، ولكن المشكلة هي أن هذه الاختبارات الإحصائية نادراً ما تحسم الأمور لصالح قاعدة/نظرية أو أخرى. ومن ثم يستمر الجدل ويحتدم التنافس بين النظريات؛ وهو ما يثير حيرة شديدة عند تصميم السياسات الاقتصادية. وفي سياق استنباط القواعد الاقتصادية من الشائع لدى النيوكلاسيكيين افتراض أن سلوك الأفراد متجانس، وأنهم يملكون معلومات كاملة حول الحاضر والمستقبل، وأنهم يقدرون على إجراء الكثير من الحسابات الاستنباطية العسيرة، وأنهم لا يرتكبون أخطاء؛ ومن ثم فإنهم في غنى عن التعلم والتكيف. وهذه الخصائص تقع على النقيض مما تذهب إليه الاتجاهات الحديثة (بل والتوجه الكلاسيكي في رأي بعض الاقتصاديين[13]) التي تفترض أن الأفراد يستخدمون قواعد عرفية استقرائية في التوصل إلى قراراتهم في إطار ما يملكونه من معلومات ناقصة في غالبية الأحوال، وأنهم لذلك عرضة للوقوع في أخطاء وتحيزات، ومن ثم فإنهم يتعلمون من خبراتهم ويكيفون تصرفاتهم تبعاً لذلك. وهو ما يذهب إليه أصحاب مقاربة التعقد الذين يتعاملون مع الاقتصاد على أنه نظام معقد قابل للتكيف، وذلك على ما سنري في الفصل الثامن.

3
أسباب الصمود أمام الانتقادات والأزمات

لماذا يصمد الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وتستمر له الهيمنة على تدريس الاقتصاد بالرغم مما وجه إليه في الماضي– ولم يزل يوجه إليه في الحاضر- من انتقادات خطيرة، وبالرغم من تكرار تعرض النظام الرأسمالي الذي يدافع عنه هذا الفكر لأزمات طاحنة؟ ثمة خمسة اسباب مترابطة لهذا الصمود، ولمواصلة هيمنة وجهة النظر النيوكلاسيكية على مقررات الاقتصاد في الجامعات في غالبية دول العالم.

السبب الأول هو قوة الميل لمقاومة التغيير والتمسك بما هو قائم. فكما يقول جالبريث: : "(ف)قلائل هم الاقتصاديون الذين يرغبون في رفض ما كان مقبولاً عندما تعلموا المهنة في وقت سابق، ثم بعد ذلك دافعوا عنه وتوسعوا أيضاً فيه عندما قاموا بتعليم المهنة وصياغتها في كتاباتهم والخطاب المتعلق بها. فالتخلي عما تعلموه وعلموه هو اعتراف بأنهم كانوا على خطأ، وذلك أمر نقاومه كلنا".[14] كما أن الاعتراف بالعيوب في الفكر السائد والاعتراف بالمقاربات والأفكار الجديدة - وخاصة النظر إلى الاقتصاد كشبكة أو كنسق من الشبكات أو كنظام مركب أو معقد يتسع للخيال والتعلم والابتكار- هو أمر كفيل بهدم البناء الأنيق للنظرية

---

[12]) الاستنباط : Deduction

[13]) في مقارنة سمسون بين الفكر الكلاسيكي والفكر السائد الذي تسيطر عليه فكرة التوازن، رأى أن الكلاسيكيين قد ركزوا على التغيير والنمو في سياق نظم مفتوحة وديناميكية بعيدة عن التوازن في الغالب الأعم من الحالات، وذلك على خلاف النيوكلاسيكيين الذين ركزوا على تحليل الأسعار في إطار نظم مغلقة وساكنة يفترض أنها دائما ما تكون في حالة توازن. ولذا فإنه قد اعتبر أن أصحاب مقاربة النظم المعقدة (االتي نتناولها في الفصل الثامن) هم الورثة الطبيعيون للكلاسيكيين. أنظر :

D. Simpson, "The rediscovery of classical economics", ***Newsletter of the Royal Economic Society***, 1 July 2013, at www.res.org.uk/views

ولكن هذا التوصيف للفكر الكلاسيكي مغاير لتوصيف المدرستين التاريخية والتطورية له والتي تبنت استقراء induction الوقائع التاريخية منهجاً للبحث الاقتصادي، وذلك على ما سيأتي بيانه في الفصل السادس.

[14]) جون كينيث جالبريث، ***تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000،ص 315. والكتاب صادر أصلاً في 1987 عن دار نشر Hamesh Hamilton بعنوان:

A History of Economics- The Past as the Present.

الاقتصـــادية الســـائدة. وهذه تضـحية عظيمة لا يســهل على الكثيرين تقبلها.[15] اضـف إلى ذلك أن بعض هذه المقاربات الجديدة يتطلب معرفة جيدة بالرياضـــيات وبمبادئ علوم كالفيزياء والأحياء والإيكولوجيا. ونظراً لأنه من الصـعب على الكثيرين من الاقتصـاديين اكتسـاب هذه المعرفة، فإن رد فعلهم الأرجح هو النفور من المقاربات الجديدة وتجاهلها. بيد أن ثمة عوامل أخرى تدفع إلى مقاومة التغيير، مثل نظرة غير قليل من الاقتصاديين إلى علم الاقتصاد على النحو الذي سنوضحه عند تناول السبب الثاني، ومثل المصالح الاقتصادية التي يحميها الفكر السائد، وكذلك المصالح المكتسبة لأهل المهنة- وهو ما سنتناوله ضمن السبب الرابع.

السبب الثاني هو الميل لمقاومة مواءمة الفكر مع الواقع المتغير بسـبب الرغبة في اعتبار الاقتصـاد علم كالعلوم الطبيعية التي تتوصل إلى معارف لا تلبث أن تتحول إلى قوانين ثابتة وحقائق دائمة. ومن هنا يستمر الالتزام بفرض كالمنافســـة التامة في الســـوق بالرغم من تناقضـــه مع الواقع. وبدلاً من مواكبة الفكر للواقع تتحول الممارسة العلمية للاقتصاديين إلى "ممارسة مغلقة" منبتة الصلة بما يجري في الحياة الاقتصادية.[16]

السبب الثالث هو أن نقد الفكر النيوكلاسيكي والكشف عن أوجه القصـور في نظرياته، وإن كان أمراً ذا أهمية كبرى، إلا أنه لا يكفي للإطاحة بهذه النظريات طالما أنه لم يصـــطحب بنظريات بديلة مكتملة البناء. وهذا هو الشــائع فعلاً. إذ عادةً ما يقدم الخوارج من الاقتصـــاديين انتقادات هامة وأفكاراً ثاقبة يمكن أن تســهم في بناء إطار فكري جديد ونظريات بديلة. ولكنهم غالباً ما يتوقفون عند هذه المرحلة ولا يشيدون البناء الجديد ذاته بصـــورة متكاملة. ولذا يظل البناء النظري القديم محتلاً لموقع الصــدارة، وإن تزايدت الشــكوك بشـــأن صـــلاحيته. فالنظرية القائمة لا تنســـخ إلا بنظرية بديلة والنظام الفكري القائم لا يزول إلا إذا تآلفت الأفكار الجديدة في نظام فكري جديد.[17] ومع ذلك فإنه إذا كان تقديم نظرية بديلة شـــرطاً جوهرياً لاســـتبعاد النظرية القائمة ، إلا أنه قد لا يكفي لإنجاز هذه المهمة، وذلك على ما سيأتي بيانه حالاً.

أما الســـبب الرابع لطول بقاء الفكر النيوكلاســـيكيي فهو الوظيفة الاجتماعية لهذا الفكر، أي ارتباط هذا الفكر بمصالح كبري لقوى مهيمنة اقتصادياً وسياسياً كالكيانات الضخمة في مجتمع المال والأعمال، وبخاصة الشـركات العملاقة متعدية الجنسـيات، وتسـخير هذا الفكر في الدفاع عن هذه المصـالح. أضـف إلى ذلك تبني الفكر النيوكلاسيكي من جانب مؤسـسـات مالية دولية تمارس دوراً خطيراً في الاقتصـاد العالمي وتؤثر تأثيراً ملحوظاً في سـياسـات الدول،لاسـيما النامية منها، ومن جانب مؤسـسـات علمية ومراكز بحثية تحظى بتمويل وفير من الشـــركات الكبرى ومن دول المركز الرأســـمالي، وتعمل على نشـــر هذا الفكر من خلال برامجها التعليمية والبحثية وخدماتها الاستشـارية. فقد قدم النموذج النيوكلاسيكي خدمة أيديولوجية كبرى للاقتصـادات الرأسمالية، وصـار مكوناً رئيسياً من مكونات البنية الفوقية للمجتمعات الرأسمالية، وذلك بعدما اتخذته الطبقة الرأســمالية ســلاحاً للدفاع عن مصـــالحها في الصــراع مع الطبقة العاملة وبعض شــرائح الطبقة الوســطى المتضررة من هيمنتها الاقتصادية والسياسية.

وهاهنا يتداخل صـراع المصـالح مع صـراع النظريات، ويحل الصـراع الأيديولوجي محل الصـراع العلمي. وكما يقول جوزيف استجلتز، كان النصر حتى الآن من نصيب الأيديولوجيا. ففي رأيه أن استمرار الفكر التقليدي لا يمكن أن يفسـر بفائدته في فهم بعض الظواهر الاقتصـادية، وإنما يفسـر بارتباط نظرياته وما ينبثق عنها من سـياسـات بخدمة مصـالح معينة.[18] وقد شـدد على هذا المعني أيضـاً بول كروجمان في سـياق

---

[15]) أنظر: J. Foster, From Simplistic to Complex Systems in Economics. Discussion Paper no. 335, Oct. 2004, School of Economics, University of Queensland, Australia. Downloadable from www2.econ.iastate.edu

[16]) ***المرجع السابق***، ص ص 315- 316.

[17]) أنظر: Landreth and Colander, ***History of Economic Thought,*** 3 rd. ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, p322

[18]) هذا المعنى مقتبس من المحاضرة التي ألقاها استجلتز بمناسبة فوزه بجائزة نوبل في 2001 في:

تفســيره لصــمود الفكر النيوكلاســيكي بالرغم من أن الأزمة العالمية الأخيرة كان يجب أن تطيح بالكثير من نظرياته، وذلك بقوله: إن الأزمة قد علمتنا درساً عن الصـراع بين القوة والفكر، أي بين قوة رأس المال وبين الحقائق غير المريحة لرأس المال. فعندما يحدث صــدام بين أيديولوجية تسـندها ثروة عظيمة ونفوذ ضــخم، وبين أفكار غير مريحة لرأس المال، تنهزم الأفكار. [(19)]

والحق أن النظريات النيوكلاســيكية بوجه عام ونظرية التوازن العام بوجه خاص التي ترســم عالماً منقطع الصلة بعالم الاقتصاد الحقيقي، ما كان لها أن تستمر في التمتع بالسيادة لما يزيد على قرنين من الزمان لولا دورها الأيديولوجي. فقد تكون عبر الزمن ارتباط وثيق بين الأيديولوجيا الســائدة التي تروج لاقتصـــاد الســوق الحر وبين نموذج التوازن العام الذي يزعم أن هذا النوع من الاقتصـــاد يؤدي إلى أكفأ تخصـــيص للموارد وأفضـــل توزيع للدخل. وفي ذلك يقول بول أورميرود أن الأيديولوجية الرأســمالية قد اعتبرت هذا النموذج الصـــورة النظرية المثالية لكيفية عمل الاقتصـــادات الرأســمالية. ومن جهة أخري فإن ما حققته الرأســمالية من نجاح في تطوير قوى الإنتاج وفي مجال النمو الاقتصـــادي قد اســتخدم لتعضــيد المقولات النيوكلاسيكية بشأن ضرورة كفالة الحرية للأسواق وللفاعلين الاقتصاديين، ومن ثم ضرورة ابتعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد من أجل تحقيق التخصيص الكفء للموارد.[20] وبالرغم من عدم مشروعية هذا الربط بين الاقتصـــاد الرأســمالي والنظريات النيوكلاســيكية بالنظر إلى الاختلاف الكبير بين عالم المنافســة الكاملة المفترض في هذه النظريات و عالم الاحتكارات الكبرى القائم فعلاً، إلا أن هذا الربط لم يزل شــائعاً بفعل التحالف القائم بين الشركات العملاقة والمؤسسات المالية الدولية وما يساندها من دول رأسمالية كبرى، وبين جامعات ومراكز بحوث تقوم بتوفير الدعم أو الغطاء " العلمي" للأيديولوجية الرأسمالية السائدة.

ونأتي الآن إلى السبب الخامس ، ألا وهو أن قدرة الفكر النيوكلاسيكي (والكلاسيكي أيضـاً حسب رؤية جالبريث) على البقاء تعود إلى أنه "يحل مشـكلة السـلطة في الاقتصـاد والسـياسـة". ويشـرح جالبريث هذه الفكرة بالإشـارة إلى أن المنشـآت الاقتصـادية الحديثة - أي الشـركات الكبرى – باتت تهيمن على الأوضـاع الاقتصـادية للدول، حيث تمارس السلطة بدرجة أو بأخرى على عمالها وتتحكم في تحديد الأجور والأسـعار، وتسيطر على أذواق المستهلكين من خلال الإعلانات، وأن التراث الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يساعدها على ممارسـة هذه السـلطة "على ضـوء خافت إلى حد كبير". ففي مواجهة الاتهام بسـوء اسـتخدام هذه الشـركات للسـلطة، ثمة رد جاهز وبسـيط، ألا وهو أن نزاعكم الحقيقي ليس معنا وإنما مع السـوق. فالسـوق طبقاً للفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي هي التي تحدد الأجور وأسعار السلع وأسعار الفائدة. وهكذا يوظف هذا الفكر في تبرئة الشـركات الكبرى من الاتهام بالسـيطرة على الاقتصـاد، ويظهرها بمظهر الطرف الضـعيف الخاضـع لقوى السوق. [21]

وهكذا تتعدد الأسـباب التي تفسـر قدرة الفكر النيوكلاسـيكي على البقاء والاسـتمرار. ولكن هذه القدرة وإن طال العهد بها موقوتة. فالأفكار الجديدة لا تكف عن الظهور، وتتكاثر معها التحديات للفكر القائم.

---

[19]) أنظر :

Wikipedia, Criticism of Neoclassical Economics, at www.en.wikipedia.org/wiki/ Criticism….

P. Krugman , "When Zombies Win", *The New York Times* . ,Dec 19,2010

وزومبى هو الإله الثعبان فى دنيا الشعوذة والسحر . والمقصود بالزومبيين من يتمسكون بالخرافات والأباطيل.

[20] (P. Ormerod, *The Death of Economics*, Faber and Faber , London , 1994, pp. 46-48 and p. 66

[21]) جالبريث، **مرجع سبق ذكره،** ص 317.

والتراكم الكمي للأفكار الجديدة لن يلبث في لحظة معينة أن يفضـــي إلى تغير كيفي في منظومة الأفكار النيوكلاسيكية.

الفصل الثالث

بعض الفروض الأكثر تعرضاً للنقد

يتناول هذا الفصل – على سبيل المثال- خمس فروض من الفروض الاقتصادية الأكثر تعرضاً للنقد، وهي:

- فرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة.
- فرض سيادة المستهلك.
- فرض اليد الخفية وتناغم المصالح الخاصة والعامة.
- فرض التوازن ومشكلة الأزمات.
- فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من الأجزاء إلى الكل.

1

فرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة[(1)]

الرشادة أو العقلانية تعنى تحكيم العقل في التصرفات وتنحية العواطف والمشاعر، ومن ثم السير وفق قواعد دقيقة وصارمة للوصول إلى غاية محددة أو وضع محدد، عادةً ما ينظر إليه كوضع أمثل . والإنسان الرشيد هو أيضاً الإنسان الذي يتصرف على نحو يعظم مصلحته الذاتية ، والذي يملك المقدرة على إصدار قرارات تحقق هذه الغاية. وهذا هو ما يطلق عليه الفكر الاقتصادي السائد **الإنسان الاقتصادي**[(2)].

لاحظ أن الرشادة في السياق الاقتصادي لا صلة لها بالرشادة بالمعنى الأخلاقي أو الاجتماعي. فحسب الفكر الاقتصادي التقليدي لا تحكم السلوك الاقتصادي للفرد قواعد الرشادة فقط، بل ويحكمه أيضاً دافع الرغبة في الثراء واقتناء أكبر قدر من السلع والخدمات، أي أن دوافع السلوك الاقتصادي اقتصادية فقط.[3] ولذا فإنه يتفرع عن فرض الإنسان الاقتصادي عدد من الفروض، لعل أهمها ما يلي:[(4)]

---

[1]) يشار في الأدبيات الإنجليزية إلى هذين الفرضين عندما يجتمعان كفرض مشترك بالاختصار RARE، وهى تتشكل من الحرفين الأول والثاني من كل من عبارة المتصرف الرشيد Rational Agent، وعبارة التوقعات الرشيدة Rational Expectations

[2]) الإنسان الاقتصادي: Homo Economicus or Economic Human، وهو ما يشار إليه أيضاً بالرجل الاقتصادي: Economic Man. ويعود صك هذا المصطلح إلى جون ستيوارت ميل فى القرن 19، وإن كان آدم سميث وريكاردو قد استخدما المفهوم المتضمن في هذا المصطلح في القرن 18، وإن لم يستخدما المصطلح ذاته. أنظر:

www. wikipedia.org/ wiki/ Homo…

[3]) أنظر في ذلك:

Stanford Encyclopedia of Philosophy, Philosophy of Economics, Stanford University Center for the Study of Language and Information, at www.plato.stanford.edu/entries/economics

[4]) توجد صياغات متعددة لهذه الافتراضات . على سبيل المثال أنظر:

S. Schneider, Homo Economicus – or more the like Homer Simpson? , Deutsche Bank Research, ***Current Issues*****.** June 29, 2010 , www.dbres arch.com

أ – أن المحرك الأساسي للسلوك الاقتصادي هو المصلحة الذاتية للفرد (الأنانية)، وأن الفرد يسعى لتعظيم هذه المصلحة (أي تعظيم دالة المنفعة) ، ولا مجال لأي اعتبارات أخرى كالاعتبارات الاجتماعية أو السياسية أو الأخلاقية للتأثير في قراراته.
ب – أن للفرد تفضيلات محددة (ثابتة أو مستقرة)، ومعلومة، وأنها تخضع لقواعد صارمة ، مثل قاعدة الانتقال أو الاتساق المنطقى ، بمعنى أنه إذا كان الفرد يفضل س على ص ، ويفضل ص على ل ، فلابد وأن يفضل س على ل.
ت – أن أمام الفرد خيارات كثيرة، وأنها معلومة لديه.
ث – أن الفرد على علم كامل في كل الأوقات بكل ما يتصل بسلوكه الاقتصادي، ومن ثم يفترض غياب اللايقين وكلفة المعلومات.
ج – أن الفرد يتخذ قراراته مستقلاً، ولا مجال لتأثره بقرارات غيره من الناس.

والفروض السابقة تنطبق على المتصرف أو المتعامل الاقتصادي سواء أكان من الأشخاص الطبيعيين أم من الأشخاص الاعتباريين .

وفيما يتعلق بفرض **التوقعات الرشيدة**، فإنه قد تبلور على يد اثنين من اقتصاديي مدرسة شيكاغو في سبعينيات القرن الماضي ، وهما روبرت لوكاس وتوماس سارجنت . وبمقتضى هذا الفرض ، ينظر إلى النظام الاقتصادي كنظام ميكانيكي – تماماً كالنظم الفيزيائية – أي نظام يخضع لقوانين اقتصادية معروفة بوضوح وثابتة ومعلومة ومفهومة من الجميع [5] . ويتفرع عن هذا الفرض فرض آخر ، ألا وهو أن المتصرفين الاقتصاديين يستطيعون أن يقدروا النتائج المستقبلية لما يتخذونه من قرارات في أي وقت .ومن ثم فإن تصرفاتهم رشيدة وتوقعاتهم رشيدة أيضاً . وإذا كانت هذه التوقعات لا تصدق في كل مرة ، فإنها تصدق في المتوسط أو في الأجل الطويل ، إذ يفترض أن أي انحراف للتوقع عن الواقع ، هو مجرد انحراف أو خطأ عشوائي بسيط ، ليس إلا ، حيث لا مجال للانحرافات الضخمة أو الأخطاء الجسيمة **طالما أن المتصرفين على علم كامل بالنموذج الصحيح للاقتصاد ، ويفهمون جيداً كيف يعمل** [6]. وجدير بالملاحظة أن فرض التوقعات الرشيدة على صلة قوية بفرض آخر سنتناوله فيما بعد، وهو **فرض السوق الكفء** ؛ إذ يشكل هذان الفرضان ركيزتين قويتين لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

وعموماً فإن فرض التوقعات الرشيدة صار يدرج ضمن فروض التيار المعروف **بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد**، وهو التيار الذي عمل على إحياء الأفكار الكلاسيكية بشأن اقتصاد السوق الحر وعدم ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد، بل وعدم جدواه، وبخاصة عدم جدوى السياسات الكينزية في خفض مستوى البطالة.[7] فعند هذا التيار أن أى جهد تقوم به الحكومة لزيادة النشاط الاقتصادي مآله الفشل، وذلك نتيجة لردود الفعل المعاكسة من جانب الأفراد. فعندما تتخذ الحكومة سياسة لإنعاش الاقتصاد، فإن الأفراد (الذين يفترض أن توقعاتهم رشيدة ، كما يفترض أنهم يتعلمون بسرعة من الخبرة كيف يتوقعون آثار التصرفات الحكومية)

---

[5]) حسب وصف كاليتسكى فى مقاله:
A. Kaletsky, "Goodbye Homo Economicus", ***Prospect Magazine***, March 26, 2009, www. countercurrents. org.
[6]) أنظر :

P. Ormerod," Economic Psychology and the Financial Crisis'', March 2010, www. paulormerod. com/ papers

[7]) الاقتصاد الكلاسيكي الجديد: New Classical Economics. وهذا التيار يشتمل على مقاربة التوقعات الرشيدة والمقاربة النقودية Monetarism التي أحيت الفكرة الكلاسيكية بأن كمية النقود تؤثر في الأسعار ولكن لا تأثير لها في مستوى الإنتاج أو التشغيل، ومقاربة اقتصاديات جانب العرض Supply-Side Economics التي ترفض سياسة إدارة الطلب الكينزية، وترى أن السبيل لإنعاش الاقتصاد هو تفكيك الضوابط الحكومية على عمل الأسواق وتخفيض الضرائب وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. أنظر في ذلك:
Barry Clark***, Political Economy- A Comparative Approach***, Praeger, 2nd ed.,1998. P. 51-52 and p.135.

ســوف يتوقعون ارتفاع معدل التضــخم وســوف يســعون للحفاظ على مســتوى دخولهم في مواجهة التضــخم المتوقع عن طريق تصــعيد مطالباتهم بزيادة الأجور؛ وهو ما يجعل أصــحاب الأعمال يصــرفون النظر عن زيادة عدد المشتغلين لديهم. وعلى ذلك يستنتج أصحاب فرض التوقعات الرشيدة أنه ليس في وسع الحكومة خفض مستوى البطالة، بل إن عليها أن تقلع عن محاولة ذلك أصلاً.[8]

ومن الاستنتاجات الغريبة لأصحاب التوقعات الرشيدة (ولأصحاب الاقتصادي الكلاسيكي الجديد) أن معظم البطالة هي بطالة اختيارية، وذلك لأن أسواق العمل تتكيف بسرعة بعد أي اختلال يطرأ عليها ، وأن الأجور تتغير بما يضمن التوازن بين العرض والطلب على العمل، وأن البطالة تزيد أساساً بسبب أن الأفراد يكفون عن البحث عن فرص عمل أفضل، وليس لأنهم لا يجدون فرصاً للعمل.[9] وفضلاً على ذلك فطالما أن في مقدور المنشآت أن تقوم بتوقعات رشيدة (استناداً إلى افتراض أنها تعرف النموذج الصحيح لسوق العمل) فإنها لن تحدد أجوراً مختلفة عما تتوقع أنه لازم لجذب العدد المطلوب من العمال. وإذا تصرفت كل المنشآت على هذا النحو، فإن كمية العمل المطلوبة ستساوى الكمية المعروضة ، ومن ثم يتحقق التشغيل الكامل.[10]

ثمة اعتراضات وجيهة على فرض الإنسان الاقتصادي وفرض التوقعات الرشيدة، نعرضها فيما بعد.[11] وسوف نشير في سياق عرضها إلى ما يناسب التعامل الأفضل مع كل منها من المقاربات المقدمة في الجزء الثاني من الكتاب.

أ- **المصلحة الذاتية**

إن القول بأن ما يحرك السلوك الاقتصادي هو المصلحة الذاتية وحدها مردود عليه بأن الأشخاص ليسوا آلات حاسبة لا تعترف إلا بالمنافع المادية، وذلك حسبما أظهرت دراسات متعددة للسلوك الاقتصادي مـــن جانب الباحثين في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأنسنة [(12)]والاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي وغيرها من العلوم . فقد ثبت أن المصلحة الذاتية ليست هي المحدد الوحيد لتصرفات الأشخاص، وأن لديهم ميلاً للتعاون وتشـارك المنافع مع الآخرين، وأنهم قد يغلبون الإيثار على الأثرة في بعض الحالات . ومن هنا ظهرت مفاهيم بديلة لمفهوم الإنسان الاقتصادي كمفهوم **الإنسان التبادلي** [(13)] ، ومفهوم **الإنسان الاجتماعي** . إذ يبرز المفهوم الأول استعداد الأشخاص للتعاون وتبادل المنافع . بينما يبرز المفهوم الثاني سعى الأشخاص للقيام بأدوار أو وظائف اجتماعية معينة وذلك بغض النظر عن العائد المادي ، ويســلط الضــوء على تأثر السلوك الاقتصادي بالبيئة الاجتماعية المحيطة بهم .

وهناك من ذهب إلى عدم الرفض الكامل لفرض الرشادة، وفرص المصلحة الذاتية ، ولكنه اعتبر أن ثمة قيوداً ترد على الرشـادة وعلى سـعى الفرد لتحقيق مصـلحته الخاصـة . ومن هنا ظهر مفهوم **الرشـادة المقيدة** في سياق كل من المقاربة المؤسسية والمقاربة التجريبية كبديل عن مفهوم الرشادة التامة.[(14)] وأحد

---

[8] (***ibid***., p. 51.

[9] (أنظر: .P. Samuelson and W. Nordhaus***, Economics,*** McGraw- Hill, 18th ed., 2005, p.701

[10] (أنظر: -K. Case, R. Fair, and S. Oster***, Principles of Economics***, Pearson Education Inc., New Jersey, 2009, p. 688
689.

[11]) لاحظ أن الاعتراض على فرض الرشادة لا يأتي من جانب المعنيين بالاقتصاد أياً كانت تخصصاتهم الأصلية، بل إن لهذا الاعتراض أصداء لدى غيرهم من العلماء والأدباء. انظر مثلاً رواية وليام جولدنج: ***سقوط حر***(William Golding, ***Free Fall***, Penguin Books, 1963) حيث يقول بطل الرواية: إن قراراتنا ليست منطقية، بل إنها عاطفية. ونحن نملك العقل، ولكن تصرفاتنا غير عقلانية (غير رشيدة).

[12]) علم الأنسنة (الأنثروبولوجي): Anthropology

[13]) الإنسان التبادلي: Homo Reciprocans . وسوف نصادف مفهوم الإنسان الاجتماعي عند عرض المقاربة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية في الفصل السادس .

[14]) الرشادة المقيدة : Bounded Rationality . وقد صاغ هذا الفرض هربرت سيمون وكذلك فيرنون سميث، أنظر محاضرة الأخير التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل :

أسباب هذا التصرف هو أن الرشادة التامة تستوجب توافر كم ضخم من المعلومات ، وهو عادة غير متوافر ، ودراسته مجهدة ، فضلاً عن كونه مكلف . ولذا يكتفي الناس عادة بالتصرف بناء على معلومات غير كاملة في أحوال يغيب فيها اليقين،وباستخدام قواعد أقل تشدداً من قواعد السلوك الرشيد. كما ظهر مفهوم الإنسان الاقتصادي- الاجتماعي الذي يكون سلوكه الاقتصادي مدفوعاً بعوامل اقتصادية واجتماعية معاً، ومفهوم الرشادة المقيدة بقيود أخلاقية كما في بعض المقاربات الأخلاقية التي سنناقشها في الفصل السادس.

وهناك رصيد ضخم من الدراسات السلوكية والتجارب السيكولوجية التي توضح أن الأشخاص لا يسعون دائماً إلى تعظيم المنفعة الخاصة، وأنهم قد يقنعون ببلوغ درجة ما من الرضا. (15) وكما سيأتي ذكره عند تناول المقاربة المؤسسية في الفصل السادس وكذلك المقاربة التجريبية في الفصل السابع، ربما يكون الافتراض الأكثر واقعية من افتراض الرشادة التامة هو افتراض **الرشادة الإجرائية**، حيث يلجأ الفرد لوسائل أو إجراءات متعددة للوصول إلى الحل المرضي مثل القواعد العرفية والتقريبية والعادات والخرائط الذهنية والتعلم من الخبرات السابقة. ويتوافق هذا الفهم للسلوك مع فرض الرشادة المقيدة، حيث يفترض أن الفرد عندما يفاضل بين أنواع مختلفة من السيارات مثلاً، فإنه لا يقارن بينها من جميع النواحي، وإنما يكتفي بعدد محدود من المعايير الرئيسية للاختيار، ويتخذ قراره وفقاً لها، مع أن قراره هذا قد لا يؤدى إلى الاختيار الأمثل نظرياً . وقد لوحظ من المشاهدات العملية والتجارب أن الشخص يشعر بالإهانة عندما يفعل شيئاً طيباً للآخرين، ويصرون على دفع مقابل مادي له. فالحصول على المال في هذه الحالة ينتقص من الشعور بالرضا الذي يتولد لدى المرء عند مساعدة الآخرين .

ويذكر أيضاً أن هناك مواقف يتمتع فيها المرء بموقف تفاوضي قوى يمكنه من الاستئثار بمبلغ كبير من المال، ومع ذلك فإنه قد يفضل اقتسام المبلغ مع الغير ، انطلاقاً من شعور دفين بالعدالة. (16) ومن الأمثلة على ذلك إعطاء شخص مبلغ معين يطلب منه أن يقرر كيف يقتسمه مع شخص آخر، مع إتاحة الفرصة للأخير أن يقبل أو يرفض المبلغ المقدم . ولكنه إذا رفض ما يعرض عليه ، لن يحصل أي من الشخصين على أي مبلغ . وحسب النظرية التقليدية يتعين على الشخص الأول أن يقدم أقل مبلغ للشخص الثاني ، وعلى الشخص الثاني أن يقبل لأن هذا التصرف ينطوي على تعظيم المبلغ الذي يحصل عليه كل منهما . لكن التجارب أظهرت أن معظم من يعتبرون في وضع الشخص الأول يميلون إلى تقديم نحو نصف المبلغ إلى الشخص الثاني ، وأن معظم من هم في وضع الشخص الثاني يرفضون المبالغ الأقل من نصف المبلغ الأصلي. وهنا تفوق دافع التشارك على دافع تعظيم المنافع الخاصة. (17)

V. Smith, "Constructive and Ecological Rationality in Economics", Nobel Prize lecture, Dec. 8, 2002, www. nobelprize. org.

[15]) ويطلق على هذا السلوك ابتغاءالرضا: Satisficing في مقابل سلوك تعظيم maximizing المنفعة . وتعود صياغة مفهوم ابتغاءالرضا إلى هربرت سيمون .

[16]) للمزيد، أنظر:

NEF (The New Economics Foundation), Behavioral Economics: Seven Principles for policy Makers, ***Theoretical New Economics,*** no.1, July 2005 (www.neweconomics.org)

[17]) أنظر: Powell, k., "Economy of the Mind", PLos,www.biology.plosjournals.org

أنظر أيضاً نتائج تجارب مشابهة فى :

www. Huppi.com/…/L- homoeconomicus.htm (Myth: Homo Economicus is a valid assumption of human behavior).

أضف إلى ما تقدم ما ذكره جورج أكرلوف من أن قيمة العدالة قد تتدخل لتقييد السعي المحموم وراء المصالح الخاصة، وأنه ليس صحيحاً أن الأسعار تتحدد دائماً بالعرض والطلب. فقيمة العدالة قد تتدخل لدى بعض المشترين عندما يزداد العرض فيشترون كميات أكبر للحد من انخفاض السعر، وذلك من أجل معاونة البائع وقت الشدة. كما أن بعض البائعين قد يحجمون عن خفض السعر عندما يقل الطلب على منتجاتهم، وذلك لاعتقادهم أن منتجاتهم تستحق سعراً أعلى وأنه ليس من العدالة خفضها. وقد لا يقوم بعض البائعين برفع السعر عند حدوث عجز في إنتاج السلعة أو زيادة كبيرة في الطلب في أوقات الكوارث الطبيعية لاعتقادهم أن هذا السلوك يتعارض مع اعتبارات العدالة. وقد استخدم أكرلوف هذا المنطق لتفسير سبب وجود البطالة باستمرار في الاقتصاد. والتفسير الذي قدمه هو أن الأجر لا ينخفض دائماً إلى المستوى الذي يساوي بين عرض العمل والطلب عليه، وذلك لأن أصحاب الأعمال يأخذون في الاعتبار الأثر السلبي الذي قد يحدثه انخفاض الأجر على الحالة المعنوية للعمال وعلى كفاءتهم الإنتاجية. وعلى ذلك فإنهم يستمرون في دفع أجر أعلى من أجر التوازن بين عرض العمل والطلب عليه. وقد أطلق على هذا الأجر: **أجر الكفاءة**، وذلك لإبراز فكرة أن الأجر الأعلى يحفز العمال على توخي المزيد من الكفاءة في عملهم. ومؤدى سيادة أجر الكفاءة هو عدم امتصاص السوق للعمالة المعروضة وبقاء نسبة من الأيدي العاملة في حالة بطالة.[18] ولكن هذا التفسير يبدو متسقاً مع السعي لتعظيم المصلحة الخاصة لرجال الأعمال. فالأجر الأعلى من أجر التوازن سيرفع من تكلفة العمل ولكنه سيزيد أيضاً من انتاجية العمل، ومن ثم فإن الأثر الصافي هو أثر إيجابي لصالح صاحب العمل.

إن النتائج التي تقدم ذكرها تنزع صفة "الإطلاق" عن مفهوم الرشادة الاقتصادية وعن السعي لتحقيق المصلحة الشخصية. وهي تفيد أن المتصرف الاقتصادي قد يقبل بعض القيود الأخلاقية أو الاجتماعية على سلوكه في السوق في بعض الأحوال، حيث تصبح تصرفاته محصلة مزيج من الدوافع الاقتصادية والدوافع الأخلاقية أو الاجتماعية. ولكن كما سيتضح في سياق عرض المقاربات التي ارتكزت على نتائج بعض الدراسات السلوكية والبيولوجية والعصبية (في الفصل السابع) يبقى السؤال مطروحاً بشأن مدى تأثير القيود الأخلاقية أو الاجتماعية على السلوك الاقتصادي، وبشأن تحديد الأحوال التي قد تطغي- أو تضعف- فيها الدوافع الأنانية، وبشأن قابلية نتائج الدراسات المشار إليها للتعميم على جمهور المتعاملين في الأسواق، وكذلك بشأن تفسير أزمات النظام الرأسمالي والفضائح المالية المتكررة إذا كان للدوافع الأخلاقية ما يزعمه البعض من تأثير كبير على السلوك الاقتصادي.

ب- <u>التفضيلات والخيارات والمعلومات</u>

ثبت من التجارب أن الأذواق والتفضيلات ليست معطاة أو معلومة تماماً حتى للمستهلكين أنفسهم. ويتضح هذا الأمر عندما يواجه المستهلك بمنتج جديد ، حيث يتعين عليه أن يحدد موقفة منه سواء بدراسة خصائص المنتج – وهذا أمر ليس باليسير – أم تأثراً بآراء الآخرين وتصرفاتهم إزاء هذا المنتج الجديد – وهذا هو التصرف الأيسر والأرجح . ومن الواضح أن المسلك الأرجح ينفي فرضاً من الفروض التقليدية ، ألا وهو استقلال قرارات الفرد عن قرارات الآخرين . ومن الملاحظ أيضاً أن تفضيلات الأفراد لا تتسم دائما بالاتساق . فالفرد الذي فضل الخيار س على الخيار ص ، وفضل الخيار ص على الخيار ل ، قد لا يفضل بالضرورة الخيار س على الخيار ل . ولا يرجع ذلك بالضرورة إلى ضعف الذاكرة ، وإن كان هذا غير

---

[18]) وردت مقولات أكرلوف في المقال التالي:

P. Loungani, “The human face of economics”, ***Finance and Development***, vol. 48, no. 2, June 2011.

وسوف تكون لنا عودة إلى أفكار أكرلوف في الفصل السابع.

مســتبعد ، ولكنه قد يرجع إلى ظهور عوامل جديدة أدت إلى تغيير الفرد لتفضــيلاته عبر الزمن ، أو إلى تأثر الفرد بالآخرين .

كما أنه ليس صحيحاً أن الفرد ينظر دائما في الخيارات الكثيرة المتاحة له ، وأنه يجمع كل المعلومات المتصـلة بهذه الخيارات . فهذا الوضـع شـديد الإجهاد للذهن ، كما أنه ينطوى على كلفة عالية للحصـول على المعلومات . والمعتاد ألا يضــع الناس أنفســهم في وضــع شــديد الصــعوبة كهذا . بل أنهم يعمدون إلى تخفيف العبء الذهنى الواقع عليهم ، وذلك بتضـييق نطاق الخيارات الجديرة بالدراســة ، وبتركيزهم على المعلومات الأكثر أهمية بشأن هذه الخيارات . كما أنه مما ييسر عملية التوصل إلى قرار استبعاد الخيارات المحاطة بقدر مرتفع من اللايقين أو المخاطر ، وكذلك النظر فيما يفعله الآخرون.

ويقدم **نموذج النمل** مثالاً جيداً على فكرة عدم استقرار التفضيلات وعلى السلوك التفاعلى، حيث يتأثر المسلك الذي يتخذه الفرد بمسلك الآخرين . وقد استرشد بهذا النموذج في بناء نماذج للسلوك الاقتصادي قائمة على التفاعل بين متخذي القرارات.[19] ويستند نموذج النمل إلى التجارب التي أجراها باحث في علم الحشرات في أواسط الثمانينات من القرن العشرين . فقد وضع كومين من الطعام على هيئة حبوب على مسافة متساوية من مســـتعمرة للنمل ، وكان يحافظ على الكمية المتاحة من الطعام في كل كوم ؛ فكلما أخذت نملة حبة من الطعام من كوم ، أضـــاف الباحث حبة بدلاً منها . وكان الســـؤال المطروح هو : كيف ســـيتوزع النمل بين الكومين ؟ إن الإجابة التقليدية هي أن النمل سـيتوزع بالتسـاوي بين الكومين. لكن اتضـح من التجارب أن هذا ليس إلا احتمالاً من احتمالات كثيرة لسلوك النمل. والاحتمال الغالب هو تركز النمل على كوم من الكومين، وهو الكوم الذي اتجهت إليه أول نملة في البداية .

فالنملة التي خرجت من الجحر إلى الكوم (أ) وعادت إليه بالطعام، ستجد أن بعض النمل يحذو حذوها ويسير نحو الكوم نفسه - وذلك بفضل ما تفرزه النملة من مادة كيماوية في أثناء سيرها. ولما كان حجم الكوم يظل ثابتاً، فإن فرصة الحصول على الطعام من الكوم (أ) تبقى مضمونة للنمل الذي يتبع غيره في السير نحو الكوم نفسه . وعندما يعود بالطعام، سيغرى غيره بالسير إلى الكوم نفسه . ومن ثم فإن الأثر الأولى لتصرف النملة التي ذهبت إلى الكوم (أ) قد تضخم، نتيجة لما يطلق عليه **التغذية المرتدة الايجابية.**[20] وإذا كانت النملة الأولى أو العدد القليل من النمل قد تصرف في البداية بشكل عشوائي عندما قصد الكوم (أ)، إلا أن باقي النمل لم يتصــرف بعشــوائية. بل إنه حذا حذو من ســبقه من النمل في التعرف على الكوم (أ)، أي أن قراراتهم قد تأثرت بقرارات غيرهم وحاكتها .

وهذا التصرف من جانب النمل – والذي ظهر أن البشر يتصرفون على غراره – مخالف للنظم التي يفترضــها الفكر الاقتصــادي الســائد الذي يرجح **التغذية المرتدة الســلبية** [21] ، حيث يميل الأثر الأولى إلى التضاؤل نتيجة لافتراض استقلالية قرارات الأفراد عن بعضهم البعض ، ولافتراض الميل للتوازن . وبمجرد اجتماع النمل على كوم من الكومين، تبقى النتيجة مســـتقرة ، أي يبقى توزيع النمل بين الكومين ثابتاً لفترة

---

[19]) نموذج النمل مشروح بوضوح في الفصل الأول من :

Ormerod , P., ***Butterfly Economics : A New General Theory of Social and Economic Behaviour,*** Faber and Faber, London 1998.

ويعتبر ألان كيرمان رائداً في مجال بناء نماذج لاتخاذ القرار على غرار نموذج النمل . ولهذه النماذج صلة أيضاً بفرض المتصرف الممثل وفرض التوازن في النماذج الاقتصادية التقليدية .

[20]) التغذية المرتدة الإيجابية: Positive feedback

[21]) التغذية المرتدة السلبية: Negative feedback

طويلة . ومع ذلك لوحظ أن النمل قد يتحول فجأة وبكميات كبيرة إلى الكوم الآخر ، دليلاً على تعرض التفضيلات للتقلب.[22]

وكما سبق ذكره، فإن الناس تتجنب الإجهاد الذهني الناتج عن كثرة الخيارات، باستبعاد بعضها، لاسيما الخطر منها حتى لو كان مقترناً بعائد أو نفع أكبر من الخيارات الأكثر أماناً . وعموماً فإن الناس يميلون إلى تجنب الخسائر. افرض أن عليك أن تدفع مصاريف مدرسة ابنك البالغة 20 ألف جنيه، وأن أمامك خياران للحصول على هذا المبلغ . الخيار (أ) هو أن تبيع 50 سهماً مما في حوزتك (100 سهم) من أسهم الشركة س التي تتجه أسعار أسهما للارتفاع، حيث كان سعر شراء السهم 200 جنيه، وأصبح الآن 400 جنيه (50×400 = 20000جنيه) . والخيار (ب) هو أن تبيع ما لديك من أسهم في الشركة المتعثرة ص والتي اشتريتها بمبلغ 40 ألف جنيه، ولكن قيمتها هبطت الآن إلى 20 ألف جنيه. لقد لوحظ أن معظم الناس تفضل الخيار (أ)، وتستمر في الاحتفاظ بأسهم الشركة ص، على أمل أن يرتفع سعر أسهمها مستقبلاً . وهم بذلك يسعون لتجنب الخسارة، لا إلى تعظيم المكسب- وهذا المسلك يتعارض مع مبدأ الرشادة التامة، أي الرشادة غير المقيدة.[23]

ومن الغريب أن يصر بعض كبار الاقتصاديين على تجاهل مثل هذه النتائج لبحوث الاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي، ويظلون متمسكين بفرض الأنانية وتعظيم المنفعة، استناداً إلى حجة غريبة كتلك التي أطلقها ميلتون فريدمان. فقد نصح الاقتصاديين بغض البصر عن مثل هذه النتائج التطبيقية، وأن يستمروا في التنظير انطلاقاً من افتراض أن الناس يتصرفون "كما لو كانوا" معنيين فقط بمصالحهم الخاصة ويسعون لتعظيم المنفعة الشخصية.[24]

ت- <u>التوقعات الرشيدة والسوق الكفء</u>

يربط عدد من المعلقين على الأزمة العالمية الأخيرة بين وقوع تلك الأزمة وبين هذين الفرضين لأنهما كانا وراء الثقة المفرطة في الأسواق (وهو ما صار يشار إليه بظاهرة **أصولية السوق**)، وفي الشطط الذي أصاب المؤسسات المالية وجعلها تقدم قروضاً عقارية بكامل قيمة العقار أو تصل بنسبة الرفع المالي إلى حدود بالغة الخطورة؛ وهو ما أدى إلى انفجار الأزمة في النهاية.[25] فهذان الفرضان يكرسان أفكاراً ثبت خطؤها، مثل أن احتمال وقوع انهيار كامل في أسعار المساكن مستبعد، وأن السوق بها من عوامل الكفاءة ما يحول دون تعرضها لفشل ذريع، وذلك لأنها قادرة على توفير أفضل المعلومات الممكنة وعلى توليد الحوافز المناسبة لإدارة المخاطر بنجاح .

---

[22]) وتأسيساً على هذه التجارب، رأى ألان كيرمان أن الخيارات بالنسبة لأى متخذ قرار هي التمسك بقرار سبق اتخاذه (أن تعود النملة إلى الكوم الذي زارته من قبل)، أو تغيير القرار نتيجة الوقوع تحت تأثير الآخرين (أن تغريها نملة عائدة من الكوم الآخر بالذهاب إليه)، أو اتخاذ قرار بديل بمحض إرادة متخذ القرار (أن تذهب النملة إلى الكوم الآخر بمحض إرادتها) .
أنظر: **المرجع نفسه** .

[23]) تجنب الخسارة: Loss aversion . المثال المذكور أعلاه مأخوذ من :

Charmer, M., "The prospects for Homo economicus", ***Scientific American,*** www.scientificamerican.com .

[24]) قول فريدمان مقتبس من كتابه ***The Methodology of Positive Economics*** ، في المقال التالي الذي يؤكد وجود دوافع أخرى بخلاف المصلحة الخاصة كالشعور الواجب وحب الآخرين والرغبة في تجنب الشعور بالذنب ، والرغبة في الحصول على رضى المجتمع المحيط به :
E. Anderson, "Beyond Homo Economicus: New Developments in Theories of Social Norms", ***Philosophy and Public Affairs,*** vol. 29, no.2, 2000.

[25]) نسبة الرفع المالي: Leverage ratio ، وهى نسبة الديون إلى حقوق الملكية: Debt to equity ratio.

والقاسم المشترك بين فرض السوق الكفء وفرض التوقعات الرشيدة هو القول بأن الأسواق – لاسيما الأسواق المالية – تسير وفق نموذج واضح المعالم ، وأن هذا النموذج معلوم تماماً للمتعاملين في هذه الأسواق . ولكن فرص السوق الكفء (حسب صيغته القوية) يضيف أن المتعاملين يتصفون بالرشد ، وأنهم يتنافسون فيما بينهم ، وأن ما يجرى بينهم من تفاعلات في سياق المنافسة ينتج أسعاراً للأصول المالية تعكس كل المعلومات المتاحة عن السوق بدقة تامة. وعلى ذلك فإن المعلومات التي تعبر عنها الأسعار ويفترض أن تكون متاحة لجميع المتعاملين، سوف تتجاوز ما قد يحوزه أي متعامل منفرداً من معلومات . ومن ثم فلن يستطيع أي متعامل أن يلتف حول السوق وينفرد بالكسب طويلاً على حساب الغير . كما أنه لن يكون في وسع أي مراقب أو ضابط للسوق[26] أن يحسن في ما ينتجه السوق من إشارات سعرية استناداً إلى تقديراته الخاصة . ولذلك ، فإن هذين الفرضين قد قدما السند الأيديولوجي لاستبعاد التدخل من جانب الحكومات والبنوك المركزية لضبط الأسواق بدعوى أن هذا التدخل قد يزيد الأمور سوءاً ، وأن مآله الفشل.[27]

ومما يؤخذ على فرض التوقعات الرشيدة ليس فقط افتراض أن الناس يعرفون النموذج الصحيح أو الحقيقي لعمل الأسواق- وهو أمر عسير المنال لما يتطلبه من حجم هائل من المعلومات ولما يستوجبه جمع مثل هذه المعلومات من وقت وكلفة. **ولكن يؤخذ عليه أيضاً تصور أن هناك نموذجاً وحيداً لعمل الأسواق يتعين معرفته، بينما قد تتعدد النماذج االتي يقدمها الاقتصاديون بشأن كيفية عمل الأسواق**. كما أن الشواهد كثيرة على فشل فرض السوق الكفء وفرض التوقعات الرشيدة . ومن أبرز هذه الشواهد التقلبات العنيفة في أسعار الأصول المالية على نحو لا صلة له بالتقلبات في عوائد هذه الأصول أو بالتغيرات في الحقائق الاقتصادية الأساسية للشركات ذات الصلة بهذه الأصول . ومنها أيضاً تكرر الأزمات المالية والاقتصادية بوتيرة سريعة؛ وهو ما يكشف عن خلل جوهري في أسلوب عمل الأسواق المالية، وعن عدم صحة ما وراء فرض التوقعات الرشيدة من افتراضات بأن الأفراد يمتلكون معلومات كاملة وصحيحة، ومن ثم فإن معلوماتهم متطابقة، ولا وجود للنقص في المعلومات ولا لتباين ما يحوزه الأفراد منها.

ومن الشواهد على لا معقولية فرض التوقعات الرشيدة ما قاله أنصارها عندما لاحظوا أن مستويات عالية للتضخم قد اقترنت بمستويات عالية للبطالة في المدة من أواخر ستينيات القرن العشرين إلى آخر سبعينياته. فقد وجدوا في هذا الاقتران فرصة للهجوم على القائلين بقدرة الحكومات على الاختيار بين التضخم والبطالة، وللسخرية من السياسات الكينزية الرامية للتحكم في مستوى البطالة. وقالوا إن الناس- المتصفين بالرشادة بالطبع- قد لاحظوا وجود التضخم في معظم سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهم تعلموا تدريجياً ليس فقط توقع أن يستمر التضخم في المستقبل، بل إنهم عرفوا أنه إذا بدأت البطالة في الانخفاض فإن التضخم سوف يتزايد(منحني فيليبس). وعلى أساس هذه المعرفة فإن سلوكهم قد أخذ في التغير. فبمجرد أن بدأت البطالة في الانخفاض، توقعوا أن التضخم سوف يرتفع في نهاية المطاف. وبدلاً من انتظار وقوع الارتفاع في المستوى العام للأسعار كما كانوا يفعلون في الماضي، فإنهم استبقوا هذا الارتفاع بطلب زيادة في أجورهم؛ وهو ما دفع بالأسعار إلى الارتفاع واستبقى البطالة عند مستوى مرتفع. ومن هنا ظهرت العلاقة الطردية بين التضخم والبطالة (أي أن منحني فيليبس لم يعد قائماً). كما أدرك الناس – طبقاً لفرض التوقعات الرشيدة- أن السياسات الكينزية للتحكم في الإنتاج والتشغيل من خلال الضرائب والإنفاق العام التي نجحت في الخمسينيات والستينيات سوف تؤدي إلى التضخم؛ ومن ثم فإنهم صاروا يدركون أنه لا داعي لهذا النوع من السياسات.[28]

---

[26]) مراقب أو ضابط السوق: Market regulator

[27]) أنظر فى ذلك:

A. Kaletsky, **op. cit**., P.Ormerod, Butterfly Economics, **op. cit.,** Ch. 2, and J. Stiglitz, "The current economic crisis and lessons for economic theory ", ***Eastern Economic Journal***, 35, 2009 (www. gsb. columbia.ed/ faculty/ jstiglitz)

[28]) أنظر عرضاً ومناقشةً لهذا المنطق في: Ormerod, The Death of Economics*, op. cit.*, p. 122.

ولكن إذا كان فيليبس قد أثبت وجود المنحني المسمى باسمه بناء على بيانات تغطي 52 سنة من 1861 حتى 1913، كما أن هناك من البيانات الأحدث ما أكد وجود هذا المنحنى، أليس من الغريب أن يتأخر اكتشاف الناس طويلاً لمنحني فيليبس، وأن يتواكب إدراكهم لتقادمه مع وقوع الاقتران بين التضخم والبطالة. ولكن هل اختفى منحني فيليبس في الزمن الحديث كما أدعى أنصار التوقعات الرشيدة؟ سوف نرى عند مناقشة القول بأن النماذج البسيطة تيسر فهم الظواهر الاقتصادية المعقدة في الفصل الرابع أن منحني فيليبس لم يسقط، وإنما جاء هذا الاعتقاد من افتراض أن الاقتصاد يتحرك على منحني فيليبس وحيد فحسب، بينما هناك شواهد على أنه بالإضافة إلى هذا التحرك في وقت ما، فإن الاقتصاد يتحرك أيضاً من وقت لآخر من منحني فيليبس إلى منحنى فيليبس آخر؛ وأن عدم إدراك وجود هذين النوعين من التحركات في البيانات هو ما أعطى الانطباع بالعلاقة الطردية بين البطالة والتضخم.

ويدحض ما تقدم ذكره المسلمات المرتبطة بفرضي السوق الكفء والتوقعات الرشيدة، لاسيما مسلمة رشادة المتعاملين في الأسواق، ومسلمة حيازتهم للمعلومات الكاملة بشأن ما يدور فيها، ومسلمة أن تقلبات أسعار الأصول ليست إلا تقلبات عشوائية متوافقة مع التوزيع الطبيعي (توزيع جاوس) . وكما سيأتي ذكره في الفصل الرابع فإن هذه النتائج تقتضي التحول من النماذج البسيطة إلى النماذج المعقدة في وصف الأسواق المالية والنظم الاقتصادية، واستدعاء الأفكار المستمدة من مقاربات نظريات الفوضى والكارثة والمعلومات الناقصة واللاتوازن في نمذجة هذه النظم (وهذه الموضوعات سوف تكون محل اهتمامنا في الفصل الثامن) . كما أن هذه النتائج تدعو إلى نبذ الاعتقاد بقدرة الأسواق على التصحيح الذاتي، ومن ثم ضرورة إفساح المجال أمام الحكومات كي تتدخل لضبط الأسواق .

ث- الرشادة والمعلومات والتوقعات

ونختتم هذا النقد لفرض الرشادة وفرض التوقعات الرشيدة بالإشارة مجدداً إلى قضية عدم كمال المعلومات وكلفة الحصول عليها، خاصة المعلومات المتعلقة بالمستقبل . وهنا نسترجع قول كينز: **ما دام المستقبل غير معلوم على وجه اليقين، فلا يمكن للناس أن يتصرفوا برشادة تامة**. فالمعلومات اللازمة لحساب عائد استثمار ما بعد عشر سنوات من الآن تكاد تكون معدومة . ولذا فلو أن قرارات الاستثمار تتخذ بناء على حسابات رشيدة تماماً، ما قدر للكثير منها أن يتخذ . ويرجع كينز الفضل فيما يتم من استثمارات إلى ما يطلق عليه **"التفاؤل غير الرشيد"** المنطلق من اعتقاد لدى المستثمر بأن لديه فكرة جيدة عما هو قابل للنجاح. (29)

وثمة مشكلة مناظرة بالنسبة للمنتج . فالشركات – لاسيما الشركات الكبرى التي تنتج آلاف المنتجات في مواقع متعددة عبر العالم وتوزع منتجاتها في دول شتى، ليس من اليسير عليها إجراء مقارنات دقيقة بين الكلفة الحدية لكل منتج والسعر المتوقع من المستهلكين قبوله لهذا المنتج . ولهذا فإن قرارات تسعير الشركات لمنتجاتها عادة ما تتجاهل نظرية سلوك المنتج، وتتأسس على قواعد عرفية تتوصل إليها بالتجربة والخطأ، مثل قاعدة التسعير بإضافة هامش ربح عرفي للتكلفة (30)، مع تعديل الهامش في ضوء رد فعل السوق وحالة المنافسة . وفي هذا الشأن فإن وضع المنتج لا يختلف كثيراً عن وضع المستهلك الذي تضطره ظروف نقص المعلومات وارتفاع كلفتها وصعوبة التوقعات إلى العمل بقواعد تقريبية قد لا تتفق بالضرورة مع قاعدة تعظيم المنفعة المتوقعة من أي تصرف . وهنا يمكن أن يجد الاقتصادي ضالته في مقاربة المعلومات الناقصة التي

---

29) قول كينز مقتبس فى مقال أورميرود: Ormerod, "Economic psychology ….", **op. cit.**

30) التسعير بإضافة هامش ربح عرفي للتكلفة: Cost- plus or mark-up pricing

سنقدمها في الفصل الثامن، وذلك عوضاً عن التمسك بالفرض غير الواقعي لتوفر العلم الكامل لدى متخذي القرارات الاقتصادية. كما قد يتمثل المخرج في المقاربة المؤسسية التي نعرض لها في الفصل السادس والتي ترى أن المتعامل في الأسواق لا يقوم فقط بدور متخذ القرار في لحظة معينة ثم يخلد للراحة في انتظار نتائج قراره، بل إنه يقوم بدور إضافي، ألا وهو دور "القوة الضاغطة". ويقصد بذلك استعمال الفرد وسائل مختلفة للتأثير في البيئة الاقتصادية وفي توقعات الأفراد الآخرين وفي التشريعات، وذلك من أجل أن يعزز فرص تحقق النتيجة المستهدفة من قراره.

2

فرض سيادة المستهلك

من الافتراضات الشائعة في كتب الاقتصاد المدرسية أن "المستهلك ملك"، وأنه يتمتع بالسيادة في السوق، وأنه يملى على المنتجين ما يتعين عليهم إنتاجه من سلع وخدمات . ومعنى ذلك أن الأولوية في السوق هي لتفضيلات المستهلك، أي لجانب الطلب . ولكن هذا الفرض يناقض الواقع، حيث تقوم الشركات المنتجة – ومعها شركات التسويق والإعلانات – بدور رئيسى في تشكيل أذواق المستهلكين، ومن ثم في تحديد الطلب . والكثير من المنتجات المستحدثة، كمنتجات الاتصال والمعلومات، لم يدر بخلد غالبية المستهلكين أصلاً، ومن ثم لم يبادروا بالتعبير عن حاجتهم إليها وطلبها . فهي تطلب بعد أن تطرح في السوق، مصحوبة بحملات إعلانية القصد منها خلق الإحساس بالحاجة إلى هذه المنتجات، وبيان كم هي ضرورية ولا سبيل للاستغناء عنها، فضلاً عن تغذية الشعور بالمكانة والتفوق لمن سيبادر باقتنائها .

ولا يخفي أن الإعلانات أصبحت صناعة بالمعنى الدقيق تنفق عليها مبالغ ضخمة يدفعها المستهلك في النهاية، وأن وراء هذه الصناعة جيش ضخم من الباحثين في علم النفس وعلوم التسويق والترويج، وأن المهمة الأساسية لهذا الجيش هي فهم نفسية المستهلكين واستكشاف سبل التأثير على قراراتهم، وطرق استمالتهم لهذا المنتج أو ذاك . وهو ما يشير إلى أن العرض في غير قليل من الحالات يخلق الطلب، لا العكس.

وفرض سيادة المستهلك مبنى على فرض آخر، آلا وهو إمكانية وصول المستهلك إلى كل المعلومات ذات الصلة بقراره، وقدرته على معالجة هذه المعلومات بطريقة صحيحة، واختيار ما هو أفضل بناء على ذلك . ولكننا كثيراً ما نلاحظ أن المستهلك عبد للعادة، كما في حالة التدخين الذي لم يعد هناك أدنى شك في أنه يسبب أمراضاً قاتلة للإنسان . وكثيراً ما يلاحظ أن معظم الناس يقعون فريسة للإعلانات، ويميلون إلى تقليد الآخرين . ويعزز هذه التصرفات المنافية لفرض سيادة المستهلك – وكذلك لفرض تعظيم المنفعة – ما يلاحظ من استمرار وجود منتجات وتكنولوجيات رديئة أو ضارة في السوق، كأكياس وزجاجات البلاستيك المستخدمة في حفظ وتداول الأطعمة والمشروبات، والمبيدات الكيماوية للحشرات، والمنتجات الغذائية المحتوية على ألوان ومكسبات طعم صناعية.

3

فرض اليد الخفية وتناغم المصالح في المجتمع

ترتبط الثقة في السوق الحر، وفي اقتصاد السوق عموماً، بالاعتقاد بأن السوق الحر تعمل كما لو كانت هناك يد خفية تتدخل في شئونها للتوفيق بين المصالح الخاصة المتضاربة، ولإحداث نوع من التناغم يكفل أن تؤدى تصرفات الأفراد في مجموعها إلى ما فيه مصلحة المجتمع ككل . بعبارة أخرى ثمة افتراض بأن اقتصاد السوق القائم على المشروع الخاص هو اقتصاد لمجتمع في حالة تناغم، وليس في حالة صراع[31]. وتكمن هذه الافتراضات وراء تحبيذ ابتعاد الدولة عن التدخل في عمل الاقتصاد، بدعوى أن السوق قادرة على تصحيح نفسها بنفسها . كما أن هذه الافتراضات ليست بعيدة عن فكرة ميل النظام الاقتصادي للتوازن التي ستعالج في القسم التالي.

وتعود فكرة اليد الخفية إلى آدم سميث . وهي فكرة مرتبطة بتصوره عن الطبيعة البشرية الذي ورد في كتابه: **نظرية المشاعر الأخلاقية**. ولكن هذا التصور جرى تجاهله في تعامل النيوكلاسيكيين مع هذه الفكرة وفي الكتابات الشائعة عنها. فالتوافق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة مرده عند سميث أن في الطبيعة البشرية جانباً خيراً يحد من اندفاع الأفراد نحو تعظيم مصالحهم الخاصة، ويجعلهم يراعون مصالح الآخرين . ويصف آدم سميث هذا السلوك بأنه سعى مستنير لتحقيق المصلحة الخاصة، بمعنى أن هذا السعي مقيد بمراعاة مصالح الآخرين ومحكوم بالتطلع لنيل رضاهم. اي أن السلوك المفترض هو سلوك تختلط فيه الأثرة بالإيثار.[32] **وهذا التصوير للطبيعة البشرية متفق مع ما أوضحته بعض بحوث الاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي، ولكنه غير كاف للتوصل إلى استنتاج عام بأن اقتصاد السوق الحر يعمل بسلاسة ويمحو التناقضات في المصالح الخاصة ويزيل الصراعات بشأنها . كما أن الشواهد العملية لا تؤيد هذا الاستنتاج** .

وإذا كانت الطبيعة الخيرة تظهر في بعض سلوك عامة الناس، فإن هذه الطبيعة قلما تظهر في سلوك مديري البنوك والشركات التي تقبض على الكثير من مقاليد الاقتصادات الرأسمالية التي لا تكف عن التعرض للتقلبات العنيفة والأزمات الطاحنة. ولذا فقد سخر استجلتز من فرض اليد الخفية بقوله أن الأزمة العالمية الأخيرة تعزز الاعتقاد بأن **اليد الخفية خفية لأنه لا وجود لها أصلاً**، وبأن سعى البنوك لتحقيق مصالحها الخاصة كان في الحقيقة يكشف عن جشع لم يخدم رفاه المجتمع، بل إنه لم يخدم مصالح المساهمين وحاملي السندات ولا مصالح ملاك المساكن الذين فقدوا مساكنهم، ولا مصالح العمال الذين فقدوا وظائفهم، ولا مصالح المتقاعدين الذين انهارت صناديق معاشاتهم، ولا مصالح دافعي الضرائب الذين تحملوا مليارات الدولارات لإنقاذ البنوك المتعثرة.[33]

وإذا كانت النوازع الخيرة تحد من شطط البشر وتهذب من سلوكياتهم بعض الشئ في بعض المواقف، فإنها لا تنفي حقيقة الصراع القائم على تضارب المصالح كقاعدة حاكمة لمعظم التصرفات الاقتصادية . وهذا الصراع الذي يحتل موقعاً مركزياً في التفسير الماركسي لحركة الاقتصاد الرأسمالي، هو ما يؤدى إلى

---

[31]) أنظر:

J. Robinson and J. Eatwell, ***An Introduction to Economics***, McGraw – Hill, London, Revised edition, 1974, p. 192 .

[32]) الأساس الفلسفي لفكرة اليد الخفية مبين في: Ormerod, The Death of Economics, ***op. cit.***, pp 12-13.

[33]) ورد هذا الكلام لاستجلتز على الموقع التالي: www.blogpost. com/... . وفي مقاله بالجارديان:

J. Stiglitz, "There is no invisible hand", ***The Guardian***, 2. Dec. 2002, at www.theguardian.com/education

التقلبات والأزمات في الاقتصـــادات الراســـمالية، ويدعو إلى تدخل الحكومات كي تحد من عواقب انفلات الأسـواق وكي تخفف من وطأة العواقب السـيئة لتناقض المصــالح مثل سـوء توزيع الدخول والفقر والبطالة، وذلك وفق العلاج الليبرالي، ويدعو إلى نبذ الطريق الرأســمـالي والتحول إلى الاشــتراكيـة وفق العلاج الماركســي.[34] ولعل الاعتقاد بأن اليد الخفية مغلولة أو غير موجودة أصــلاً هو ما دفع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لإصدار كتاب بعنوان **أياد مرئية**، في إشارة إلى ضرورة تدخل الحكومة في شئون الاقتصاد والتنمية.[35]

4

فرض التوازن ومشكلة الأزمات

سبقت الإشارة إلى وقوع الاقتصاديين أسرى لفيزياء القرن التاسع عشر التي كرست مفهوم التوازن . فقد تغلغل فرض الميل للتوازن في معالجة الاقتصـاديين لكل الظواهر الاقتصـادية كسلوك المسـتهلك وسلوك المنتج وسلوك السوق، بل وسلوك الاقتصاد في مجموعه. وطبقاً للفكر السائد، فإن الآلية التي تضمن الوصول إلى التوازن واستقراره هي آلية المنافسة المعززة بسعي الفاعلين الاقتصاديين لتحقيق مصالحهم الذاتية . ومن أبرز النظريات في هذا الصـــدد **نظرية التوازن العام**، ومن أبرز النماذج المعبرة عن فكر التوازن: **النموذج العشوائي الديناميكي للتوازن العام.** [36]

وقد شكل إثبات وجود التوازن العام مشكلة ضخمة في علم الاقتصاد، ولم يتم التوصل إلى حل لها إلا في أواخر الستينات من القرن العشرين. [37] وقد اتضح أن هناك حاجة إلى افتراض وجود كمية ضخمة من المعلومات من أجل إثبات أن مجموعة ما من الأسعار ستتكفل بتصفية السوق وإحداث المساواة بين العرض والطلب . وهو افتراض يصـــطدم بحقيقة أن المعلومات عادة ناقصـــة، وأن توفيرها حتى بشـــكل غير كامل مكلف، وأن بعض المتعاملين في الأسواق قد يحوزون من المعلومات أكثر أو أقل من المعلومات التي يحوزها غيرهم . وهذا هو ما دعا أكرلوف وفردمان وجولدبرج وغيرهم إلى بلورة مقاربات جديدة مثل **مقاربة عدم التكافؤ بين المتعاملين في حيازة المعلومات ومقاربة المعلومات الناقصـــة**، وذلك على ما ســـيأتي بيانه في الفصل الثامن.

وتعتمد النمـاذج العشـــوائيـة الـديـنـاميكيـة للتوازن العـام، على فكرة خيـاليـة، وهي فكرة **الفـاعـل أو المتصرف الممثل** التي سنتعرض لها في القسم التالي . وهذه النماذج تحاول بناء السلوك الجمعي في الاقتصاد انطلاقاً من سـلوك هذا المتصـرف الممثل . ولا مكان في هذه النماذج للنقود والائتمان، أو على الأقل ليس لها دور مباشـر في سلوك النموذج . كذلك تسـتبعد هذه النماذج أن يكون للأسـواق المالية تأثير على الاقتصـاد في

---

[34]) حول فكرة أن العيب في النظام الرأسمالي ذاته وليس في أسلوب إدارته، أنظر :

R. McCheney and J. Bellamy Foster, "Capitalism, the absurd system***", Monthly Review,*** vol.62, no.2, June 2010, pp.1-16.

[35]) أنظر:

UNRISD, ***Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development*,** UNRISD, Geneva,2000..

[36]) النموذج العشوائي الديناميكي للتوازن العام: DSGE Model = Dynamic Stochastic General Equilibrium Model

[37]) المقصود بهذا الإثبات هو التعرف على شروط وجود مجموعة من الأسعار تضمن أن العرض يساوى الطلب في كل الأسواق، وأن الاقتصاد كله فى حالة توازن . أنظر: P. Ormerod, "21st Century Economics", 2008, www.paulormerod.com/papers

الأجل الطويل . كما يفترض في هذه النماذج أن المتعاملين يكونون توقعاتهم للمســتقبل على نحو رشــيد[38]. ولذا فإن هذه النماذج تقوم على درجة عالية من التجريد الذي يباعد كثيراً بينها وبين الواقع المعقد .

وحتى لو سلنا جدلاً بفرض التوازن، فإن الفكر الاقتصادي السائد يترك كثيراً من الأسئلة المهمة بلا أجوبة . منها سـؤال يتعلق بكيفية انتقال الاقتصــاد من وضــع توازني إلى وضــع توازني آخر ،وما هو طبيعة المســار الذي ســيتبعه في الانتقال من هذا الوضــع إلى ذاك ؟ ومنها ســؤال آخر يتعلق بالمدى الزمني اللازم لتحول الاقتصــاد من وضــع توازني اعتراه اضــطراب ما إلى وضــع توازني آخر . لقد بحث الأســتاذ توني أتكنســون في هذه المســألة في إطار نظرية النمو الاقتصــادي، ووجد أن الوقت اللازم قد يزيد على مائة ســنة يكون الاقتصـــاد خلالها في حالة غياب للتوازن – وهو ما يعنى أن الاقتصـــاد في حالة غياب للتوازن معظم الوقت.[39]

ولم يخل الفكر الاقتصـــادي من محاولات لبناء نماذج لا تقوم على مفهوم التوازن . منها **نظرية بيت العنكبوت** التي تعتبر عودة الســوق للتوازن مجرد حالة من ثلاث حالات، حيث يتجه الســوق في الحالتين الأخريين إما إلى ابتعاد متزايد عن وضـــع التوازن، وإما إلى الدوران حول وضـــع التوازن دون أية فرصـــة للوصــــول إليه . والاقتراب من التوازن أو الابتعاد عنه مرهون بمرونة منحنى الطلب مقارنةً بمرونة منحنى العرض.ولكن هذه الفكرة كانت مقصورة على أسواق جزئية ولم تعمم على اقتصاد السوق في مجمله؛ أي أنها كانت بمثابة استثناء من القاعدة النيوكلاسيكية العامة وهي حتمية التوازن.

ومن هذه المحاولات الفكرة التي بلورها جونار ميردال بشـــأن ميل اقتصـــاد الســـوق للابتعاد عن التوازن، حيث يتصــف هذا الســوق بنوع من تراكم الآثار ودورانها في حركة لولبية متصــاعدة . فالانحراف يقود إلى مزيد من الانحراف، ودوائر الاختلال المحدودة ســرعان ما تتحول إلى دوائر واســعة، حيث يتحول الســبب إلى نتيجة، وتعود النتيجة لتقوم بدور الســبب، وهلم جرا . وهذه هي الظاهرة التي أطلق عليها ميردال **"العلية الدائرية والتراكمية"**، والتي سنعود إليها إليها في الفصل الثامن سياق تناول مقاربة اللاتوازن. [40]

ومن هذه النماذج نموذج مينسكى للأسواق المالية، وهو ما يطلق عليه **فرض عدم الاستقرار المالي ،** الذي كثر الحديث عنه في معرض تفســير الأزمة العالمية الأخيرة. [41] وطبقاً لهذا النموذج فإنه عندما يخرج الاقتصــاد من حالة كســاد ، تميل المؤســســات المالية إلى المحافظة والحرص الشــديد في عمليات الإقراض ، وتبتعد عن العمليات المالية الخطيرة ، ويحرص المقترضون على سداد القروض في مواعيدها ، وتبدأ أحوال الاقتصـــاد في التحســن. ولكن هذا التحســـن لا يلبث أن يغرى بالمزيد من التحســـن والنجاح. وهنا يتشـــجع المقرضـــون والمقترضـــون على الدخول في عمليات ذات مخاطر أكبر من أجل تحقيق المزيد من الأرباح . ومع إهمال الناس لاحتمال الفشــل ، تشــيع حالة من التفاؤل بشــأن الأوضـــاع الاقتصـــادية ، يغذيها ظهور مقترضـــين في الأســـواق أكثر إقداماً وأكثر اســتعداداً لتحمل مخاطر بالغة الارتفاع ، مع أن دخلهم قد يكفي لتغطية فوائد القروض بالكاد ، وقد لا يستطيعون سداد أصل القرض إلا من خلال المزيد من الاقتراض . وهنا تدخل الأسواق في طور المغامرة أو المقامرة ، ويتحول الاقتصاد من حالة المحافظة التي حالة انفلات سمتها الرئيسـية الإفراط في الإقراض والاقتراض . ولكن بمجرد أن يصــل الاقتصـــاد إلى هذا الوضـــع ، فإن فشــل

---

[38]) أنظر: P. Ormerod, "The state of macro-economic modeling",2009, www.paulormerod.com/papers

[39]) وردت هذه المعلومة في الفصل الثاني من كتاب أورميرود :
P. Ormerod, ***Why Most Things Fail,*** Faber and Faber, London, 2005.

[40]) العلية الدائرية والتراكمية: Circular and cumulative causation.أنظر
G. Myrdal, ***Economic Theory and Underdeveloped Regions,*** Methuen, London, 1964.

[41]) فرض مينيسكي بشأن عدم الاستقرار المالي: Minsky's financial instability hypothesis

شـركة صـغيرة أو كشـف فضـيحة مالية يشـيع الخوف في الأسـواق وينشـر الذعر ، بما يؤدى إلى ظهور بيئة معادية للإقراض وللمقترضــين . وهنا يبدأ الانهيار بعجز المقترضــين المغامرين عن الســداد لافتقارهم إلى الائتمان الذي كانوا يعيشون عليه ، بل ويضطر المقترضون غير المغامرين إلى بيع ما لديهم من أصول لسداد ديونهم ، مما يهبط بأسعار الأصول هبوطاً شديداً . وحينئذ تدخل الأسواق في أزمة يتصدع معها قطاع المال والأعمال ، وسرعان ما تنتقل الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي. [42]

وينطوي هذا النموذج على تفسـير للأزمات التي تصـيب الاقتصــاد الرأسـمالي ليس نتيجة لصـدمات خارجية، وإنما نتيجة لتفاعلات داخل النظام ذاته. وقد رأي النقاد اليساريون أن نموذج مينسكى لا يقدم سوى تفســيراً جزئياً للأزمة، لأنه حصــر نشــأة الأزمة في القطاع المالي . ولكن للأزمة جذوراً ضــاربة في عمق الاقتصــاد الحقيقي ، وذلك جراء ما يسـببه عمل النظام الرأسـمالي من توزيع مختل للدخول لصــالح الأرباح ، وعلى حساب كاسبي الأجور . وهـذا الخلل سرعان ما يترجم إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي قـد توصف بأنها أزمة نقص في الاسـتهلاك أو إفراط في الإنتاج ، تفضــي بدورها إلى ميل النظام إلى الركود ، أي اتجاه معدل نمـــو الناتج المحـــلى الإجمالي للانخفاض.[43] وهذا الميل للركود هو ما يفسر تضخم القطاع المالي كإجراء تعويضــي عن انكماش الاقتصــاد الحقيقي ، يطيل عمر النظام الرأسـمالي – وهو ما يطلق عليه **ظاهرة الأمولة أو التمويلية.** [44]

وثمة اتجاه متنام إلى النظر إلى حالات الاختلال ليس على أنها مجرد اســتثناءات محدودة من حالة عامة محكومة بمبدأ التوازن، ولكن على أن الاختلال هو ذاته الحالة العامة للأســواق والاقتصــادات. ويعزز هذا الاعتقاد فكرة شــومبيتر عن **التدمير الخلاق** الذي يؤدى إلى اضـطراب النظام وتجدده باسـتمرار . وهذه فكرة قريبة من فكرة **"انتشار الفشل"** التي بلورها أورميرود في كتابه المشار إليه منذ قليل **"لماذا تفشل معظم الأشياء"** . وهي الفكرة المستوحاة من حقل الأحياء (البيولوجى)، والتي طبقها على حقلي الاقتصاد والاجتماع . وجوهر الفكرة هو أن أنواعاً من الكائنات الطبيعية تفشــل وتندثر ، والماركات التجارية تفشــل وتختفي ، والشركات تفشل وتزول ، والسياسات العامة تفشل أيضاً . ولكن من حسن الحظ – كما يقول أورميرود – أن ليس كل شـئ يفشل في الوقت ذاته ، وأن ما يفشل يحل محله شـئ أفضل، وأن فشل بعض المفردات في نظام ما يزيد من قدرة النظام ككل على الحياة والتجدد ، ومن ثم النجاح . والفشـــل هنا مرادف للخلل والبعد عن التوازن كسمة عامة للنظم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية. [45]

والإقرار بهذه الســمة العامة هو ما يدعو إلى الإفادة من المقاربات الحديثة التي تتعامل مع النظام الاقتصـــادي كنظام تفاعلي معقد وقابل للتكيف والتواؤم ، مثل مقاربة النظم المعقدة والمقاربة التطورية والمقاربة الفيزيائية والمقاربة التجريبية وغيرها مما ســنتعرض له من مقاربات في الجزء الثاني من هذا الكتاب. كما أن الإقرار بهذه الســمة العامة يدعونا أيضـــاً إلى النظر مجدداً في بعض المقاربات التي أهملها

---

[42]) أنظر

H. Minsky, The financial instability hypothesis, The Jerome Levy Economic Institute. of Bard College, working paper 74, 1992.

[43]) نقص الاستهلاك Under –consumption، إفراط في الإنتاج over - production، الركود Stagnation .

[44]) ظاهرة الأمولة أو التمويلية: Financialisation . أنظر :

H. Magdoff and P. Sweezy, "Financial instability – where will it all end?," ***Monthly Review,*** vol.61,No. 11, April 2010, pp.57-61.

والمقال كتب أصلاً في 1981 . وأنظر أيضاً:

T.I. Polley, "The limits of Minsky's financial instability hypothesis as an explanation of the crisis", ***Monthly Review***, vol.61, No. 11, April 2010, pp. 28- 43

[45]) راجع: Ormerod, Why Most Things Fail, ***op.cit.***

الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائد ، مثل المقاربة الماركسية للنظم الاقتصادية والاجتماعية ، وما تقدمه من تفسير للأزمات التي تنتاب الاقتصادات الرأسمالية. [46]

5

فرض الفاعل الممثل ومشكلة الانتقال من الجزئى إلى الكلى

ثمة وسيلة بسيطة ينتقل بها الفكر الاقتصادي السائد من المستوى الجزئي (الميكروى) إلى المستوى الكلى (الماكروى) . وهذه الوسيلة تتمثل في فرض الفاعل أو المتصرف الممثل للمجموع. [47] ويقصد به الشخص المتوسط أو صاحب السلوك المتوسط - والرشيد بالطبع. ويتأسس هذا الفرض على أنه لو كان سلوك بعض الأشخاص متطرف (غير رشيد) في اتجاه ما، فإن سلوك غيره لن يتطرف (أي لن يتبعد عن الرشادة) في الاتجاه ذاته، وإنما سيتطرف في اتجاه معاكس، بحيث أن السلوك يكون في المتوسط سلوكاً رشيداً .

وهذا الافتراض والنماذج التي تبنى على أساسه، مثل النموذج العشوائي الديناميكي للتوازن العام، يتجاهل التنوع الشديد في الفاعلين في الاقتصاد، كما يتجاهل ما يحدث بينهم من تفاعلات – أي علاقات تأثير وتأثر، حيث يفترض أن كل شخص يتصرف في عزلة عن الآخرين، وأن الأشخاص لا يؤثرون في بعضهم البعض بشكل مباشر ، وإنما تتأثر تصرفات الأشخاص بغيرهم فقط بشكل غير مباشر من خلال جهاز الأثمان، أي من خلال السوق ، وذلك على ما سبق بيانه .

وتقدم المقاربات الأحدث مخرجاً من مأزق الفاعل الممثل، وذلك بالسماح باختلاف الفاعلين، والسماح بالتفاعلات فيما بينهم من خلال شبكات التفاعل، وتحليل ما يجرى عبر هذه الشبكات(التحليل الشبكي). [48] كما أنها تتيح إمكانية بناء النماذج الاقتصادية كنظم معقدة تحاكى النظم البيولوجية (نموذج النمل مثلاً) والنظم الفيزيائية المتطورة ، وتستلهم نتائج التجارب السلوكية والنفسية والعصبية وغيرها مما تزخر به ساحة اقتصاد الخوارج من نماذج وخبرات.

---

46) أنظر في ذلك: إبراهيم العيسوى، **أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري**، كتاب الأهالي رقم 81، مؤسسة الأهالي، القاهرة، ديسمبر 2008 .

47) الفاعل الممثل : Representative agent

48) التحليل الشبكي: Network analysis

الفصل الرابع
بعض المقولات الأكثر تعرضاً للنقد

يتناول هذا الفصل- على سبيل المثال- أربع مقولات شائعة في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكين ويعرض أهم ما يوجه لها من انتقادات. وهذه المقولات هي:

- النماذج المبسطة تقدر على تناول المشكلات الاقتصادية المعقدة.
- علم الاقتصاد علم موضوعي متحرر من القيم.
- علم الاقتصاد محايد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والعلاقات داخل الأسرة.
- يعتمد مستوى معيشة أي بلد على قدرته على إنتاج السلع والخدمات.

1

مقولة النماذج المبسطة تساعد في فهم الظواهر الاقتصادية المعقدة

دافع ستيفين لاندسبيرج مؤلف "***فيلسوف الاقتصاد***"عن استخدام النماذج المبسطة لفهم الظواهر الاقتصادية، "بأننا لا نفكر بطريقة النماذج لأنها واقعية، وإنما لأن ذلك يعد تمرين إحماء نستعد به للتفكير في عالمنا الذي نعيش فيه". وقد ضرب المثال التالي على النماذج المبسطة: "إذا كان الهدف هو معرفة لماذا يزيد سعر صودا البرتقال عن سعر البنزين، فقد نبدأ بتخيل عالم لا يبتاع فيه الناس سوى صودا البرتقال والبنزين".[1]

ولا جدال في أن قدراً من التجريد والتبسيط ضروري للتوصل إلى نظريات تفسر الظواهر الاقتصادية. ولكن ثمة مشكلتان على الأقل قد تعوقان التوصل إلى تفسيرات مفيدة لهذه الظواهر باستخدام النماذج المبسطة. الأولى هي الإفراط في التجريد والتبسيط على النحو الذي يتجلي في مثال لاندسبيرج. فهاهنا تستبعد متغيرات ذات شأن في تفسير الظاهرة موضع الاهتمام (كالسلع البديلة والسلع المكملة لكل من صودا البرتقال والبنزين) ويستعان بافتراضات خيالية (كتحديد أسعار كل من هاتين السلعتين في أسواق تنافسية، بينما قد يخضع سعر البنزين لتدخلات إدارية)؛ وهو ما قد يوسع الشقة كثيراً بين عالم النموذج والعالم الحقيقي، ويؤدي بالتالي إلى استنتاجات خاطئة. والثانية هي أن اقتصاديي التيار السائد كثيراً ما يتوقفون عند مرحلة "تمرين الإحماء" ولا يتجاوزونها بإضافة ما تم استبعاده من النموذج من متغيرات ومحددات للسلوك بغية جعل تفسيراتهم أكثر واقعية. فالنظريات الاقتصادية عادة ما تصاغ باستخدام عدد محدود من المتغيرات، مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها.[2] و نادراً ما تعاد صياغة هذه النظريات بتنشيط المتغيرات التي افترض ثباتها وتعقب آثارها على النتائج المتحصل عليها في إطار فرض الثبات.

---

[1]) ستيفين لاندسبيرج، ***فيلسوف الاقتصاد- الاقتصاد والحياة اليومية***،
S. Landsburg, ***The Armchair Economist- Economics and Everyday Life***.
ترجمة رشا سعد زكي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008. والاقتباسان من ص 8.

[2]) فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها: The ceteris paribus assumption

ولا جدال أيضاً في أن بناء النماذج الاقتصادية باستخدام الرياضيات قد ساعد على الحد بعض الشيء من الميل للإفراط في التجريد والتبسيط، حيث يمكن إدراج عدد أكبر من المتغيرات والعلاقات التي تنشأ بينها والتحكم في شكل هذه العلاقات. ولكن المشكلة هي أن هذه النماذج تظل في العادة أسيرة للافتراضات التعسفية للنظرية النيوكلاسيكية التي تم التوصل إليها بما يشبه "تمارين الإحماء"، مثل افتراض تناقص المنفعة الحدية في الاستهلاك وتناقص عائد السعة في الإنتاج والمنافسة التامة...الخ. وهذا ما حدث عند تعميم النظرية الاقتصادية للتوازن على المستوى الجزئي إلى التوازن على المستوى الكلي عن طريق نموذج للتوازن العام يشمل على عدد كبير من السلع والأسواق والفاعلين، ويقوم على فرضية الفاعل الممثل. إذ بقيت الصلة واهية بين العالم الذي يصوره النموذج وعالم الاقتصاد الحقيقي الذي تشيع فيه المنافسة غير التامة والمنشآت الكبيرة التي تحقق عوائد متزايدة للسعة (وفورات الحجم الكبير) . لاحظ أيضاً أن النماذج الرياضية تستبعد كل ما لا يقبل القياس، ومن ثم فإنها تستبعد أثر الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية في السلوك الاقتصادي؛ وهي عوامل ذات أهمية كبيرة حسبما أظهرت المقاربات غير التقليدية.

وفي الحقيقة أن الظواهر الاقتصادية غالباً ما تكون على درجة عالية من التعقيد قد لا يتيسر للنماذج المبسطة الإحاطة بها . ومن الأمثلة على ذلك العلاقة بين التضخم والبطالة التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق. فالنموذج المبسط هو ما توصل إليه فيليبس بالربط المباشر بين التغيرات في الأجور النقدية (بحسبانها السبب الرئيسي للتضخم) والبطالة في بريطانيا على امتداد نصف قرن تقريباً(1861-1913). وهو ما أظهر علاقة عكسية بين التضخم والبطالة يعبر عنها بما يطلق عليه منحنى فيليبس. وبعد ما تمتعت هذه العلاقة بقبول عام بين الاقتصاديين، ظهر ما يشكك فيها في المدة من أواخر الستينيات حني أوائل السبعينيات من القرن العشرين حيث كان التضخم والبطالة عند مستويات مرتفعة، وهما كان يطلق عليه الركود التضخمي. وقد تبين من الفحص الدقيق لشكل الانتشار الخاص بالتضخم والبطالة في الولايات المتحدة على ما يقرب من أربعة عقود(1953-1992) أنه ليست هناك علاقة وحيدة ومستقرة بين هذين المتغيرين، حيث توزعت النقاط على ثلاث مجموعات يعبر كل منها عن علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة خلال عدد من السنوات. بعبارة أخرى، فإنه على خلاف ما قد يظهر لأول وهلة من أن الاقتصاد يتحرك من نقطة إلى أخرى على منحنى فيليبس واحد، فإنه قد جمع بين نوعين من التحركات: تحركات من منحنى لأخر، وتحركات من نقطة لأخرى على كل منحنى. وكان معنى ذلك أن العلاقة الأساسية ليست بين مستوى التضخم ومستوى البطالة، وإنما هي بين التغير في مستوياتهما، وأن الحركة المزدوجة للاقتصاد (من منحنى لآخر وعلى كل منحني) تعني أن معدل التضخم المصاحب لمستوى معين من البطالة لا يأخذ قيمة واحدة، بل إنه يمكن أن يأخذ قيماً متعددة.[3] إذن فالصورة أعقد كثيراً مما صوره النموذج الأصلي المبسط لفيليبس.

وقد كانت أوجه القصور الناتجة عن استخدام النماذج المبسطة حتى مع اللجوء إلى الأدوات الرياضية والإحصائية سبباً في تبلور مقاربة النظم المعقدة القابلة للتكيف التي سوف يتناولها الفصل الثامن، والتي تتيح المجال لتفعيل مقاربات أخرى غير تقليدية كمقاربة اللاتوازن والمقاربات السلوكية والتطورية.

2

[3]) هذا المثال مأخوذ من:Ormerod, The Death of Economics, ***op. cit.***, pp 121-134 . وثمة مثال آخر في ص 149 من هذا الكتاب يبرز فكرة عدم التحديد indeterminancy ، ولكنه يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث تبين أن معدلات متعددة للبطالة يمكن أن تتوافق مع مستوى معين للنمو الاقتصادي.

مقولة "علمية " علم الاقتصاد وتحرره من القيم

يرى الكثيرون من الاقتصاديين المنتمين للتيار النيوكلاسيكي الغالب أن الاقتصاد علم وضعي لا أثر فيه للقيم، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية. وفي ذلك يقول ستيفن لاندسبيرج إن "أبسط تعريف لعلم الاقتصاد هو أنه علم متحرر من أية قيم".[4] وفي رأيه أن أية مسألة اقتصادية إنما تحسم بالحساب الاقتصادي المجرد، أي بمقارنة العائد الصافي من استخدام معين للموارد بالعائد الصافي من أفضل استخدام بديل، وذلك دون إقحام الأخلاقيات في هذا الأمر. وهذا ما فعله الاقتصادي النيوكلاسيكي جاري بيكر في تحليله للسلوك داخل الأسرة، حيث أخضع كل تصرف تقوم به الأسرة للحساب الاقتصادي.[5] ولكن الرأي السائد لدى الاقتصاديين الخوارج هو أن الاقتصاد ليس علماً بالمعنى المفهوم عندما نتحدث عن علم الفيزياء أو علم الكيمياء مثلاً، وأن القيم والعواطف الإنسانية والميول السياسية والأيديولوجية لها وزن في حقل الاقتصاد - قد يقل أو يزيد، ولكن لا شك في وجوده. [6] وهو رأي صائب، ويمكن التدليل على صوابه بتفنيد بعض وجهات النظر المعارضة له وبيان ما تستند إليه وجهات النظر التي تؤيده.

فلنبدأ بموقف لاندسبيرج الذي سلفت الإشارة إليه في الفقرة السابقة، ولننظر في قضية من القضايا التي استخدمها لإثبات "علمية" المقولة النيوكلاسيكية بأن الناس يستجيبون للحوافز. إنه يقول أنه عندما كانت الحكومة الأمريكية تحدد سعر البنزين في أواخر سبعينيات القرن الماضي كان الناس ينتظرون وقتاً طويلاً لتزويد سياراتهم بالبنزين. ولكن الطوابير الطويلة اختفت من محطات البنزين عندما تغلب الحل الاقتصادي "العلمي"، وهو ترك سعر البنزين يرتفع، حيث قل إقبال الناس على شرائه.[7] ولكن ما يتجاهله هذا المثال هو القيمة المضمرة في هذا الإجراء الاقتصادي. فهو قد حابى من يملك القدرة على شراء البنزين بالسعر المرتفع على حساب من لا يملك هذه القدرة، أو من لا يملكها إلا إذا استغنى عن شراء أشياء أخرى قد تكون مهمة صحياً أو ثقافياً. فهاهنا ثمة انحياز اجتماعي لشريحة من المجتمع بعينها، وهي شريحة القادرين مادياً، مع ملاحظة أن الكاتب لم يتطرق إلى اقتراح أي إجراء لمعالجة ما قد يتسبب فيه إطلاق قوى السوق من ضرر بغير القادرين.

وثمة قضية أخري ناقشها لاندسبيرج من أجل إبراز علمية ما يقدمه علم الاقتصاد النيوكلاسيكي من حلول للمشكلات. فقد ذكر أن المتحمسين لحماية البيئة قد استشاطوا غضباً من اقتراح أحد خبراء البنك الدولي نقل الصناعات المسببة لمعدلات تلوث عالية من أمريكا إلى الدول النامية. ولكنه رأى أن هذا اقتراح رائع لأنه مفيد للطرفين. فهو يقدم فرصة عظيمة للأمريكيين الراغبين في التضحية بجزء من دخولهم مقابل استنشاق هواء أكثر نقاءً. كما أنه يقدم فرصة رائعة للدول النامية حيث سيسعد الناس فيها بحصولهم على فرص عمل تحسن مستوى معيشتهم، وإن كانوا سيستنشقون هواء أقل نقاءً.[8]

وهاهنا نصادف عدداً من الأمور المتعلقة بالقيم. فمن جهة أولى قد لا تكون تضحية الأمريكيين كبيرة، بل إنها قد تكون منعدمة أصلاً. فافتراض أنهم سيضحون بجزء من دخولهم ربما يقوم على توقع تناقص فرص العمل في الصناعات الملوثة للبيئة وما قد يتبعه من انخفاض للأجور أو الدخول. ولكن فرصاً جديدة للعمل قد

---

[4]) لاندسبيرج، ***مرجع سبق ذكره***، ص 327.

[5]) للمزيد أنظر القسم التالي في هذا الفصل.

[6]) نذكر هنا بالتمييز بين العلوم الطبيعية (مثل علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء)، والعلوم الاجتماعية (مثل علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس)، والإنسانيات (مثل القانون والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والأدب واللغويات)، مع ملاحظة أن بعض ما يصنف ضمن الإنسانيات قد يدرج أحياناً ضمن العلوم الاجتماعية كالتاريخ والجغرافيا واللغويات.

[7]) لاندسبيرج، ***مرجع سابق***، ص 13.

[8]) لاندسبيرج، ***مرجع سابق***، ص 324.

تنشأ في صناعات أخري كصناعة الخدمات المتقدمة الآخذة في التوسع في الدول المتقدمة لتحل محل الفرص التي ضاعت. كما أن نقل الصناعات إلى الدول المتقدمة سيترتب عليه تحويل جانب من أرباحها إلى أمريكا، وسترتب عليه تقليل الإنفاق الأمريكي المخصص لعلاج التلوث. ومن جهة ثانية، ثمة حكم قيمي متضمن في تعريف مستوى معيشة سكان الدول النامية بالدخل وحده، بينما تضمن مستوى معيشة الأمريكيين – إلى جانب الدخل- الهواء الأكثر نقاءً. ومن جهة ثالثة، تغاضى لاندسبيرج عما سيترتب على نقل الصناعات الملوثة إلى البلاد النامية واستنشاق سكانها لهواء أقل نقاءً من أضرار صحية تهبط بعنصر من عناصر مستوى معيشتهم وهو الصحة، وتستدعي زيادة الإنفاق العام والخاص على الصحة وعلى مكافحة التلوث. ومن جهة رابعة، فإن في تحبيذ لاندسبيرج نقل الصناعات الملوثة من أمريكا إلى الدول النامية ما يفيد بأن لحياة المواطنين الأمريكيين قيمة أعلى من قيمة حياة مواطني الدول النامية. فيا له من عالم قاس ذلك الذي يقودنا إليه الحل الاقتصادي "العلمي" والذي يعتبر فيه الاهتمام بحماية البيئة – أو بالأحرى حماية البشر من العيش في بيئة ملوثة- نوعاً من "الهوس الاجتماعي" على حد تعبير لاندسبيرج.[9]

إن أساليب التحليل الاقتصادي كثيراً ما تكتنفها الأحكام القيمية. ومنها أسلوب تحليل الكلفة والمنفعة أو العائد. فعندما يجري الاقتصادي هذا التحليل فإنه يعمل- ولو ضمنياً- وفق إطار قيمي يحدد بمقتضاه ما الذي يعد كلفة وما الذي يعد منفعة. فإذا كان الموضوع هو شق طريق وسط غابة لتقصير المسافة بين مدينتينن فإن الاقتصادي سوف يعتبر كلفته عالية ونفعه قليل إذا كان من أنصار الحفاظ على البيئة، ولكنه سيعتبره ذا منفعة كبيرة وكلفة قليلة إذا كان من "العمليين" محبي اختصار زمن إنجاز أي شيء. وبالطبع فإن النصائح التي يقدمها الاقتصاديون للسياسيين على أنها نصائح اقتصادية خالصة هي في الواقع نصائح ذات بعد قيمي. خذ مثلاً نصائح الاقتصاديين بالنسبة لسياسة الدعم. إذا كان الاقتصادي يحرص على عدم إنفاق مبالغ كبيرة على الدعم بحجة عدم زيادة عجز الموازنة مثلاً، فإنه سيحبذ سياسة الاستهداف حتي لو انطوت على تفويت فرصة حصول بعض المستحقين على الدعم. أما إذا كان من أنصار العدالة الاجتماعية الذين يحرصون على وصول الدعم لكل مستحقيه حتي لو استفاد من الدعم البعض من غير المستحقين، فإنه سينصح بسياسة تعميم الدعم.

وسوف نعرض الآن آراء بعض الاقتصاديين الذين يدركون تدخل المصالح الاقتصادية والاعتبارات الأخلاقية في علم الاقتصاد. ونبدأ برأي جالبريث الذي يتلخص في أن " **النظريات الاقتصادية تجمع بين التفسير والتبرير**"، أي تفسير كيف بعمل النظام الاقتصادي وتبرير ما يؤدي إليه من نتائج، بما في ذلك الدفاع عن نقاط ضعفه كالدفاع عن الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل والتوزيع غير المتكافئ للسلطة في النظام الرأسمالي، حيث الرأسمالي هو الطرف الأقوى والمهيمن وحيث العامل هو الطرف الأضعف. كما يري جالبريث – عن حق- أن **الفكر الاقتصادي لا يوجد منعزلاً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وأنه ليس بعيداً عن مصالح القوى المهيمنة في النظام الاقتصادي**. وهو يصيب كبد الحقيقة عندما يقرر أن "الأفكار الاقتصادية- كما أكد كينز- تعتبر بالفعل هادياً للسياسة. ولكن الأفكار هي أيضاً وليدة السياسة والمصالح التي تخدمها". وهو يدلل على تدخل المصالح الاقتصادية في صياغة النظريات والسياسات الاقتصادية بدعوة آدم سميث لحرية التجارة، وهي دعوة هدفها تحقيق المصلحة الخاصة لبريطانيا، وكذلك بالدعوة المعاكسة لفردريك ليست بحماية الصناعات الناشئة التي استهدفت حماية المصلحة الخاصة لكل من أمريكا وألمانيا. بل إن جالبريث

---

[9]) ثمة مفارقة تسترعي الانتباه في تناول لاندسبيرج لقضية القيم وعلم الاقتصاد. فبينما يصر في ص 327 على تحرر علم الاقتصاد من أية قيم، فإنه يذكر في ص 327-328 أنه "لما كان موضوع علم الاقتصاد هو الاهتمامات الإنسانية المتنوعة، فإن قواعد علم الاقتصاد تعتبر أرضاً صالحة لنمو القيم فيها، مثل قيمتي التسامح والتعايش مع الآخرين".

يرى أن الادعاء بأن الاقتصاد علم كالعلوم الطبيعية " يرجع في الأساس إلى الحاجة إلى الإفلات من اللوم عن المثالب والمظالم المصاحبة للنظام الذي يعنى به الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، أي النظام الرأسمالي.[10]

ويرى جونار ميردال أن جهود إقامة علم اقتصاد متحرر من الأحكام القيمية قد باءت بالفشل، لأنه **من المستحيل العزل التام بين ما هو موضوعي وما هو استهدافي، وإجراء تحليل اقتصادي خال من "الينبغيات"**. فقد أنتج التيار السائد في علم الاقتصاد مقولات تستند إلى أحكام قيمية، وإن بقيت في معظم الأحيان مضمرة ولا يصرح عنها. وفي رأيه أنه نظراً لأن لدى الاقتصاديين اهتماماً بالسياسات- بل وينبغي أن يكون لديهم هذا الاهتمام- فإن ما يختارونه من موضوعات للبحث وما يطرحونه من أسئلة وما يستخدمونه من منهجيات سوف يعكس بالضرورة أحكاماً قيمية. ولذلك فإنه يقول أنه قد توصل إلى اعتقاد جازم بضرورة أن يفصح في تحليلاته الاقتصادية عن ما تستند إليه من افتراضات قيمية.[11]

ومن مظاهر تدخل القيم في الاقتصاد طغيان فكرة أخلاقية على غيرها عند الاقتصاديين النيوكلاسيكيين. من ذلك القول بأن الحرية أهم من العدالة؛ وهو قول لا يراد منه في نهاية المطاف سوي تبرير اقتصاد السوق الحر والدفاع عن الرأسمالية . فهذا ما يراه ميلتون فريدمان ويقيم عليه معارضته لأي تدخل يحد من اللامساواة التي تظهر في اقتصاد السوق الحر. وهذه المعارضة مبنية أيضاً على اعتبار السوق المتحرر من أي قيود على تراكم الثروة لدى بعض الأفراد هو الطريق للرفاه الاجتماعي، أي لتعظيم الثروة الكلية للمجتمع بحسب تعريف الاقتصادي النمساوي لودفيج فون مايزيس وتلميذه فردريك فون هايك. ومن المظاهر الأخرى لتخفي قيم معينة وراء ما يبدو أنه مبدأ علمي مثل "**أمثلية باريتو**" التي تقضي بأن الوضع الأمثل هو الوضع الذي لا يتمكن فيه أي فرد من تحسين وضعه إلا على حساب إلحاق الضرر بغيره. وهو ما يحدث عندما تكون فرص التحسين المزدوج لوضع أي فردين قد استنفدت، حتي إذا كانت هناك فروق ضخمة بينهما في مستوى الدخل.[12] وقد اعترض أمارتيا سن على "أمثلية باريتو" لأنه رأى أن غرضها المضمر هو **استبعاد فكرة الحاجة إلى إعادة التوزيع - حيث أن الغني يتضرر من التنازل عن جزء من دخله لصالح تحسين أحوال الفقراء- بل واستبعاد فكرة العدالة ذاتها**. وقد ذهب بعض النيوكلاسيكيين في هذا الاتجاه ، وبخاصة هايك الذي اعتبر أن **العدالة الاجتماعية مجرد لغو، وأن القول بأن ما ينتجه اقتصاد السوق الحر من توزيع للدخل بأنه عادل أو غير عادل هو قول لا معنى له**. وبالطبع فإن ظاهر هذه المواقف التي تستبعد قضية العدالة من الاقتصاد هو البعد عن الأحكام القيمية، ولكن باطنها هو موقف أخلاقي لا يعتد بفكرة العدالة أصلاً.[13]

وننتقل الآن إلى رأي الاقتصادي المصري جلال أمين الذي عني عناية فائقة بعلاقة علم الاقتصاد بالقيم والميول السياسية لدرجة أنه خصص لها كتاباً كاملاً سبق أن أشرت إليه في القسم الثاني من الفصل الأول،وهو كتاب: **فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**. ففي هذا الكتاب يرى المؤلف أن علم الاقتصاد يقوم على الكثير من الأسس غير العلمية، وأنه ينطلق من مواقف أخلاقية أو قيمية لا تصدر عن ملاحظة الواقع وتحليله وإنما تصدر عن مشاعر أو ميول معينة، و"أن الموقف أو التحيز الأخلاقي كثيراً ما يكون هو المحدد للنظرية، لا العكس". ومن الأمثلة التي يضربها جلال أمين للتدليل

---

[10]) راجع جون كينيث جالبريث ، ***تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000.، الصفحات 108 و129 و 141 و 331.

[11]) أنظر: H. Landreth, and D. Colander, ***History of Economic Thought***, 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, pp. 392-393

[12]) حالة التحسين المتلازم لوضع طرفين: win-win case

[13]) وردت أقوال فريدمان ومايزيس وهايك وسن المذكورة أعلاه في المقال التالي:
A. Sibley, "Is economics concerned with justice?", Jan. 2010, at www.equilibrium-economicum.net

على صحة ما ذهب إليه، مثال تعامل الاقتصاديين مع مشكلة الفقر. فهو يقول إن الطريقة "المفضلة للتعامل مع الفقر هي التي تشجع على تبني تفسير معين (نظرية) لمشكلة الفقر دون غيره. فإذا كنت لا تبالي بفقر الفقراء، أو تفضل أن يتولى الفقراء أمرهم بأنفسهم،وأن تعفي الدولة من أي مسئولية تجاههم، أفلا يكون من المناسب جداً...إلقاء اللوم على الفقراء أنفسهم أو على نظام طبيعي للأمور يستحيل تغييره؟ وإذا كنت .. شديد التعاطف مع الفقراء، آسفاً أشد الأسف على ما هم فيه، وراغباً بشدة في عمل كل ما يمكن عمله من أجلهم، أليس من المناسب أن تفسر الفقر بأسباب يمكن القضاء عليها، كتخلي الدولة عن واجباتها إزاء الفقراء أو وجود نظام اجتماعي فاسد يجب تغييره؟".[14]

ومن الفروض والأفكار الأخري التي يوردها جلال أمين لإبراز ما وراء بعض النظريات والافتراضات الاقتصادية التقليدية من أحكام قيمية أو مواقف سياسية فرض الأنانية كمحرك للسلوك الاقتصادي الذي ينسبه إلى تحيز وأفكار مسبقة اكتسبها الفكر الاقتصادي في فترة صعود الرأسمالية الصناعية "حينما رحبت البورجوازية بأي نوع من الكتابة يعيد رسم العالم فيجعله يتخذ صورة البورجوازي الصاعد نفسه، بكل بواعثه وطموحاته".[15] ومنها فكرة اليد الخفية التي تسوغ سعي الإنسان لتحقيق مصالحه الخاصة باعتباره سيؤدي في الوقت ذاته إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. إذ يرى المؤلف أن هذه الفكرة قد راجت في سياق الرد على محاولات كبح جماح الدوافع الأنانية للرأسماليين، ومن ثم فإنها ليست فكرة "علمية" كما حاول الكلاسيكيون ومن بعدهم النيوكلاسيكيون تصويرها.[16] ولا يتسع المجال لذكر أمثلة أخري كثيرة عرضها المؤلف تعزيزاً لرأيه.[17]

ونواصل عرضنا للآراء التي ترى أن علم الاقتصاد غير متحرر من القيم بالإشارة إلى رأي ها- جون تشانج الذي عبر عنه في كتابه: "**علم الاقتصاد- دليل المستخدم**". يقول تشانج أنه ليس في علم الاقتصاد ما يمكن وصفه بالتحليل العلمي المتجرد من القيم، وأن الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً كالفيزياء أو الكيمياء. فليست هناك حقائق موضوعية في الاقتصاد يمكن تقريرها في استقلال عن المواقف السياسية او الأحكام الأخلاقية. ولذا فهو يقول أن عليك أن تسأل نفسك عندما تواجه حجة اقتصادية: من المستفيد؟ وقد يكون من السهل الكشف عن الطبيعة السياسية لحجة اقتصادية ما كالحجة المتعلقة بأثر التساقط[18]. فهي تستند بالأساس إلى اعتقاد بأنه عندما يحصل الأغنياء على القدر الأكبر من الدخل القومي فإنهم سوف يستخدمونه لزيادة الاستثمار وخلق فرص عمل؛ وهو ما يفيد الفقراء ويحسن أحوالهم. وفي الحقيقة أن هذه الحجة ترتبط باعتقاد راسخ لدى النيوكلاسيكيين بأن الدولة يجب أن تبتعد عن التدخل في الاقتصاد سواء في جانب الإنتاج أم في جانب التوزيع، وبأن أحوال الفقراء ستتحسن تلقائياً إذا ما انتعشت أحوال الأغنياء.

---

[14]) وردت المعاني والاقتباسات المذكورة في هذه الفقرة في: جلال أمين ، **فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص 189 وص 198.

[15]) ***المرجع نفسه***، ص 49.

[16]) أنظر ***المرجع نفسه***، ص 5.-51.

[17]) بالنظر في عدد من هذه الأمثلة، أعتقد أن د.جلال أمين قد توسع كثيراً في مفهوم التحيز في علم الاقتصاد. فهو يرى مثلاً أن وراء اهتمام كينز بجانب الطلب واهتمام الكلاسيكيين بجانب العرض نوعاً من التحيز (***المرجع نفسه***، ص 29-3.). ولا أري في هاتين الحالتين تحيزاً بقدر ما أرى أن كلاً من كينز والكلاسيكيين قد اهتم بمشكلة مهمة ظهرت في زمانه: مشكلة الكساد العظيم في حالة كينز ومشكلة النمو الاقتصادي في حالة الكلاسيكيين. كما أن القول بأن التغير في تعريف عوامل الإنتاج (بإضافة رأس المال في وقت ما ثم إضافة المنظم في وقت لاحق إلى عاملي الأرض والعمل) ينطوي على تحيز من جانب الاقتصاديين (ص 62 من المرجع نفسه) مردود عليه بأن هذا التعديل كان استجابة للتزايد الواضح في أهمية رأس المال ثم في أهمية دور المنظم. فهل كان من المنطقي توقع تقديم تعريف لعوامل الإنتاج يستبق كل مراحل التطور الاقتصادي ويتناسب معها؟

[18]) أثر التساقط: Trickle- down effect

ويعزز تشانج رأيه بغياب الاتفاق بين الاقتصاديين، لا على نطاق علم الاقتصاد ، ولا على الأسئلة الرئيسية التي يجب أن يتناولها، ولا حول إجابات أي منها. فلا توجد نظرية اقتصادية نجحت في نسخ باقي النظريات، وإنما تتعايش نظريات مختلفة جنباً إلى جنب لمدد طويلة. وبالرغم من أن هناك مدرسة اقتصادية مسيطرة على علم الاقتصاد وهي المدرسة النيوكلاسيكية، فإن تشانج يرى أن هناك على الأقل ثماني مدارس أخرى تعيش إلى جانبها، وأن كل مدرسة منها رهينة بتوقيت ومكان ظهورها، ولها نقاط قوة مثلما أن لها نقاط ضعف. ولذا فإن هذه المدارس لا ينفي بعضها البعض، بل إنها قد تتكامل في حدود معينة، ومن ثم يمكن لمن يريد الإحاطة الدقيقة بالظواهر الاقتصادية أن يستهدى بعدد من هذه المدارس.[19] ويوجه تشانج نظرنا إلى نتيجة مهمة تترتب على إدراك البعد القيمي في علم الاقتصاد. وهي أننا عندما ندرك أن النظريات الاقتصادية المختلفة تقول أشياء مختلفة لأنها مؤسسة جزئياً على قيم أخلاقية وسياسية مختلفة، فإننا سنمتلك القدرة على الاشتباك مع النظريات الاقتصادية باعتبار أنها في الحقيقة نوع من الجدل السياسي، وليست نظريات علمية يمكن التمييز فيها بوضوح بين الصواب والخطأ.[20]

وقد أوردت موسوعة ستانفورد للفلسفة طائفة من الاعتبارات التي تدعو للشك في إمكانية التعامل مع علم الاقتصاد على أنه علم وضعي لا دخل فيه للقيم، وأنه معني بوسائل تحقيق ما يحدده السياسيون من أهداف دون تدخله في اختيار هذه الأهداف. منها أن علم الاقتصاد نشاط إنساني، وأنه محكوم بالقيم شأنه في ذلك شأن أي نشاط إنساني آخر. ومنها أن معظم علم الاقتصاد مؤسس على نظرية استهدافية للرشادة، بمعنى أنها رشادة مرتبطة بقيمة تعظيم العائد المادي من التصرفات الاقتصادية. ومنها أن ما يتوصل الناس إليه من أحكام يتأثر بمصالحهم. ولما كانت النظريات الاقتصادية على صلة قوية بمصالح الناس، فلا بد أنه ستكون هناك تحيزات عقائدية في علم الاقتصاد. والجدل الذي يثور دائماً بشأن قضايا الاقتصاد الكلي خير شاهد على تأثير الأيديولوجيا في الاقتصاد. وأخيراً تذكر الموسوعة أنه ليس صحيحاً أن الاقتصاديين بمنأى تام عن الأهداف. إذ أنهم كثيراً ما يتدخلون لتفسير ما يقدمه السياسيون من أهداف للسياسات ولضبط صياغاتها ولتدقيق ما يحيط بتنفيذ السياسات من قيود قد تستدعي مراجعة الأهداف ذاتها.[21]

وثمة شهادة أخرى على تدخل القيم الأخلاقية في علم الاقتصاد قدمها جيروم كيجان. فهو يذكر أن فكرة اليد الخفية هي فكرة لا تستند إلى أي دليل علمي تجريبي، ولا هي استنتاج سليم مترتب على مقدمات منطقية. بل إنها فكرة مفعمة بتحيزات قيمية جوهرية وثيقة الصلة بموقف أخلاقي ساد في انجلترا إبان القرن الثامن عشر، وكان يستمد قوته الأدبية من هيمنة الفلسفة الفردية التنافسية ومن نظرية داروين، حيث أصبحت الثروة

---

[19]) المدارس التسع التي تناولها تشانج هي: المدرسة النمساوية والمدرسة السلوكية والمدرسة الكلاسيكية والمدرسة التنموية والمدرسة المؤسسية والمدرسة الكينزية والمدرسة الماركسية والمدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الشومبيترية. أنظر:

Ha-Joon Chang, Economics- ***The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014. Chapter. 4.

وأنظر أيضاً حواره حول هذا الكتاب:

The World Post, "Ha- Joon Chang: Economics is a political argument", posted 4 Sept. and updated 18 Dec. 2014, at http://www.huffingtonpost.com/world

وعرض وليامز للكتاب في:

Zoe Williams, Economics: "The User's Guide by Ha-Joon Chang- Review", at http://www.theguardian.com/books/2014...

[20]) ***المرجع نفسه***. ص 111 و ص 164.

[21]) Stanford Encyclopedia of Philosophy, Philosophy of Economics ,Stanford University Center for the Study of Language and Information, at www.plato.stanford.edu ., pp. 5-6

هي الطريق لنيل إعجاب المجتمع وتقديره، ومن ثم صار تعظيم المصلحة الاقتصادية الخاصة هو السبيل الأمثل للرقي.[22]

وأخيرا نستشهد بقول الاقتصادي السلوكي روبرت شيللر الحائز على جائزة نوبل في 2013 : إن الاقتصاد وإن كانت له جوانب يمكن إخضاعها للحساب والنمذجة الرياضية، إلا أنه يشتمل بالضرورة على عنصر إنساني لا يمكن تجاهله. وهذا ما يجعل الاقتصاد علماً مختلفاً عن العلوم الطبيعية، ويجعل نماذجه أقل دقة وأقل قابلية للتحقق من صحتها بصورة قطعية.[23]

والخلاصة هي أن الاقتصاد علم اجتماعي، وأنه ـ كسائر العلوم الاجتماعية- "علم" بالمعنى الأكثر ليونة أو نعومة من المعني المستخدم لعلوم كالفيزياء والكيمياء والأحياء. ففي الاقتصاد يستعصى في كثير من الأحيان التوصل إلى نتائج محل اتفاق عام، ناهيك عن أن هناك تعدداً كبيراً في المدارس الاقتصادية. وهو تعدد مصحوب ليس فقط باختلافات في الآراء بشأن الحلول الصحيحة للمشكلات الاقتصادية (حيث يجد كل حزب سياسي من الاقتصاديين من يشهد على جودة ما يقدمه من سياسات اقتصادية)، بل إنه مصحوب أيضاً باختلافات في تعريف علم الاقتصاد ذاته، وفي تحديد نطاقه وأسئلته الرئيسية، وفي منهجية الإجابة عنها. وليس مما ينفي تدخل القيم والمواقف السياسية في الاقتصاد شيوع النماذج الرياضية وقياسها واستخدامها في التحليلات والتنبؤات واختبار النظريات. ففي الحقيقة أن هذه النماذج كثيراً ما تتخذ مظهراً للعلمية، وفي توليد انطباعات بالدقة والثقة لدى الكثيرين من عامة الناس الذين لا يدركون مثالب هذه النماذج، ولدى الشركات الخاصة والهيئات العامة التي تستعين بالمنمذجين الاقتصاديين، بل ولدى قطاع واسع من الاقتصاديين غير الملمين بما وراء هذه النماذج من افتراضات اقتصادية وإحصائية متعسفة. ويكفي أن نذكر أنه عندما تتعدد المتغيرات المحتمل تأثيرها في الظواهر الاقتصادية محل الاهتمام، وعندما تتعدد الطرق الممكنة للتعبير الكمي عنها، وعندما تتعدد طرق تصوير العلاقات فيما بين هذه المتغيرات وفيما بينها وبين المتغير أو المتغيرات المراد تفسير سلوكها، وعندما تتعدد الطرق الإحصائية لتقدير النماذج، وعندما تتعدد الاختبارات الإحصائية الممكن تطبيقها على النماذج المقدرة، فإن دائرة الاختيارات المتاحة تتسع اتساعاً شديداً، وهو ما يفسح المجال لتدخل تفضيلات الباحثين الاقتصاديين القيمية والسياسية في حسم هذه الاختيارات.

وعموماً فإنه ليس في تدخل الأخلاقيات في العلوم الاجتماعية ما يعيبها. فهذا من طبائع الأشياء. ولا يرجع ذلك فقط إلى أن العلوم الاجتماعية لم تزل في مرحلة مبكرة النمو ؛ فعمر علم الاقتصاد لا يتعدى 242 سنة، إذا اعتبرنا لحظة ميلاده هي نشر كتاب "***ثروة الأمم***" لآدم سميث في 1776. وإنما يرجع ذلك أيضاً إلى أن الإنسان ليس مجرد كائن متجرد من العواطف والمشاعر والميول كالذرة أو كالخلية، وأن همه لا ينحصر في الاختيار العقلاني بين بدائل متعددة. وإنما هو مزيج من العقل والعاطفة والأثرة والإيثار. ولكن تدخل القيم والمواقف السياسية في الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية يجعل هذه العلوم مختلفة عن العلوم الطبيعية، حيث لا مجال في الأخيرة لمفاهيم مثل الأخلاق والحرية والعدالة عند دراسة ما تحتويه المواد من طاقة أو عند البحث في عمل الجهاز التنفسي مثلاً. ولا شك في أن التحليل الاقتصادي يكون أكثر صعوبة عندما يدرج القيم الإنسانية كمحدد من محددات السلوك الاقتصادي. ذلك أن قيم الناس في أي مجتمع ليست موحدة، كما أن قيم

---

[22]) جيروم كيجان، ***الثقافات الثلاث- العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة صديق جوهر، عالم المعرفة ، الكويت، العدد 408، يناير 2014 ، ص 221- ص 223 .

[23]) أنظر:

R. Schiller, "Is Economics a Science?", The Guardian Economic Blog, Nov. 2013, at wwww.theguardian.com/business/economics-blog

الفرد وما يصاحبها من عواطف وميول وتفضيلات تتكون عبر حياة الفرد كلها، ومنها ما يختزن في اللا وعي ومن ثم لا يدركه الفرد ذاته؛ فما بالك بالباحث في سلوك هذا الفرد!

وإذا كانت حالة العلوم الاجتماعية لا تجلب للمشتغلين بها تلك المكانة الرفيعة التي يضفيها المجتمع على المشتغلين بالعلوم الطبيعية، إلا أنها لا تستوجب نزع صفة العلم عن حقول المعرفة الاجتماعية، بمعنى السعي لتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من مقدمات وافتراضات معينة، واستخدام أدوات تحليل ومنهجيات بحثية متعددة- بما في ذلك التجارب المعملية- واستخراج الأدلة على صحة النظريات الموضوعة أو عدم صحتها، وذلك مع مراعاة عدد من الأمور الأساسية التي تشكل ما يعرف بأخلاقيات البحث العلمي. ومن أبرز هذه الأمور الكشف عن أي تأثير للقيم أو التحيزات السياسية فيما يقبله الباحثون من مسلمات وفيما يضعونه من فروض وفي غير ذلك من جوانب العملية البحثية. ومنها مراعاة أن العلمية تعني ملاحظة الواقع وتحليله، مع الحرص إلى أقصى درجة على ألا نسمح لقيمنا أو مواقفنا السياسية بأن تشوه رؤيتنا لهذا الواقع فتجعلنا نرى جزءاً من الواقع دون غيره من الأجزاء؛ وهو ما يعني الالتزام الشديد بالأمانة والنزاهة في قراءة الواقع ورصد معالمه. ومنها أن العلمية تستوجب أن يكون في الإمكان إخضاع النظريات للاختبار العلمي، أي للدحض. ولا شك في أن مراعاة هذه الأمور الثلاثة ليست بالأمر اليسير. والأمر المهم هنا هو أن يكون الباحث على وعي بهذه الأمور، وأن يكون لديه إدراك كاف بأهميتها، وأن يستهدي بها في جميع مراحل البحث الاقتصادي أو الاجتماعي.

3

مقولة حيادية علم الاقتصاد بشأن النوع الاجتماعي وغياب الصراع داخل الأسرة

اتخذ الفكر الاقتصادي السائد من قضية النوع الاجتماعي أحد موقفين أو كليهما معا:

الموقف الأول هو تجاهل النوع الاجتماعي وما يرتبط به من قضايا، ومن ثم تجاهل أثر الفروق في النوع الاجتماعي على التفضيلات وعلى سلوك كل من الرجل والمرأة. فالنظرية الاقتصادية لسلوك المستهلك مثلاً تتحدث عن كائن اسمه المستهلك بغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة. كما يتجاهل التحليل الاقتصادي التقليدي العلاقة التبادلية بين فروق النوع الاجتماعي وبين السياسات الاقتصادية. ولا يعني تجاهل النوع الاجتماعي عدم ظهور المرأة والرجل مطلقاً في التحليل الاقتصادي. فالجدل مثلاً حول أسباب الفروق في الأجور بين الرجل والمرأة قديم ، حيث اهتم به عدد من كبار الاقتصاديين أمثال بيجو وهيكس وهارود منذ عشرينيات القرن الماضي. ولكن هذا الجدل كان يجري من منظور ديناميكيات السوق ووجود المنافسة أو غيابها في سوق العمل، ونفقة الفرصة البديلة لبقاء المرأة في المنزل وعدم اشتغالها بعمل مأجور في السوق، وليس من منظور النوع الاجتماعي، أي منظور الفروق في الأدوار التي يعتبرها المجتمع ملائمة لكل من الرجل والمرأة. بعبارة أخرى، كان هذا التحليل يتجاهل أن الأجور لا تتحدد بقوى السوق وحدها، بل تتدخل فيه عوامل أخرى كالقوة النسبية للفاعلين في السوق- والنساء لا يمتلكن الكثير منها- والنظرة الثقافية والاجتماعية لعمل كل من الرجل والمرأة،

حيث يفترض عادةً أن إنتاجية المرأة أدنى من إنتاجية الرجل، وأن في هذا ما يسوغ تقاضيها أجراً أقل من أجر الرجل، كما يفترض تخصص النساء في أعمال لا يليق بالرجال الاشتغال بها.[24]

ويرفض الاقتصاديون النسويون القول بحيادية علم الاقتصاد فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، وذلك استناداً إلى أن فرض الإنسان الاقتصادي – وهو ما يشار إليه عادةً بفرض الرجل الاقتصادي- يعبر عن انحياز ذكوري. وقد نشأ هذا الانحياز ليس فقط بحكم أن من أسسوا علم الاقتصاد كانوا من الرجال، ولكنه نشأ أيضاً لأن الصفات المنسوبة للإنسان الاقتصادي قد ارتبطت تقليدياً بالرجال. فالإنسان الاقتصادي هو الشخص العاقل الرشيد الذي يحسب نفقات وعوائد كل قرار وهو متجرد من العواطف ونزعات الإيثار والترابط مع الآخرين والاهتمام برعايتهم . والصفات الأخيرة عادةً ما تنسب للإناث ويفترض تحرر الذكور منها. وهذا التعريف للإنسان الاقتصادي يخرج الإناث من دائرة التحليل الاقتصادي. بل إنه يخرجهن من نطاق التعامل في الأسواق، وذلك باعتبار أن سلوكهن يتعارض مع الرشادة المفترضة في سلوك المتعاملين في الأسواق.[25]

كما يتبدى الانحياز الذكوري في اتجاه التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي إلى ترسيخ الوضع القائم، أي الوضع المتدني للمرأة بالقياس إلى الرجل. ومما يذكر في هذا الشأن قول رائد اقتصاديات الرفاه بيجو أن المرأة في مقتبل العمر تفضل العمل المنزلي على العمل المأجور، وأنها لذلك لا تكتسب المهارات والتدريب المناسب للأعمال الأعلى أجراً التي يشتغل بها الرجال. ولذا فإن دخول المرأة إلى سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل وبالأجر نفسه يؤدي في نظره إلى خسارة في الكفاءة وفي الرفاه الاقتصادي للمجتمع. ومع أن بيجو كان يقر من حيث المبدأ بوجوب السماح للنساء بالتنافس مع الرجال بحرية على كل أنواع الوظائف في سوق العمل، إلا أنه كان يرى أن إنتاجية النساء لن تمكنهن من الحصول على الوظائف التي يشغلها الرجال إلا على حساب كفاءة الأداء الاقتصادي. ولا يخفى أن هذه الخسارة يمكن أن تتخذ مسوغاً لحرمان النساء من هذه الوظائف. [26]

ويتمثل الموقف الثاني الذي اتخذه الفكر الاقتصادي السائد من قضية النوع الاجتماعي في تطبيق التحليل النيوكلاسيكي في مجال الأسرة. وهو ما ظهر منذ ستينيات القرن العشرين، لاسيما مع تأسيس ما عرف **بالاقتصاد المنزلي الجديد أو اقتصاد الأسرة الجديد** على يد جاري بيكر. فكما سيأتي ذكره عند عرض المقاربة النسوية في الفصل التاسع، طبقت المفاهيم والافتراضات المرتبطة بالأسواق على عمليات الإنتاج وتخصيص الوقت في نطاق الأسرة، مثل تعظيم المنفعة وثبات التفضيلات المحددة بعوامل خارجية وما إليها، وذلك بغرض تفسير تقسيم العمل حسب الجنس واختلاف سلوك أعضاء الأسرة في السوق. وقد توسع نفوذ مدرسة الاقتصاد المنزلي الجديد إبان ظهور كتاب بيكر الموسوم "***رسالة بشأن الأسرة***" في 1981. فقد أخضعت قرارات

---

[24]) للمزيد، أنظر:

Beneria,L., "Towards a greater integration of gender in economics", ***World Development***, vol. 23, no. 11, 1995, at www.hmb.utoronto.ca/HMB3.3....

[25]) أنظر: A. Carvajal, “Feminist Economics: Stripping Homo Economicus of his male gender”, at www.carvajal.ca/documents...,pp. 7-8

[26]) أنظر في ذلك Warnicke, M., and A. Mayo, Feminist Critiques of Neo-Classical Economics,Capitalism , and the Liberal State, at www.patents2012.files.wordpress.com

الأسرة للحساب الاقتصادي الصارم، بما في ذلك القرارات التي لا يمكن تجريدها من المشاعر والعواطف كقرارات اختيار شريك الحياة والطلاق والإنجاب ورعاية الأطفال والمسنين. وكما يقول جيروم كيجان فإن هذا النهج يفترض مثلاً أن قرار إنجاب طفل لا يختلف عن قرار شراء كلب ، باعتبار أنه يتوقع من وراء تنفيذ هذين القرارين تحصيل منفعة وسعادة مستقبلية. "غير أن أغلب الأمهات يقررن إنجاب الأطفال لأنهن يرين في ذلك تحقيقاً لكينونتهن كنساء، وليس هذا هو الاعتبار الذي يكمن وراء شراء الكلاب".[27] وفي الحقيقة أننا لو أخذنا بمنطق بيكر لوجب التوقف عن كثير من أنواع الإنفاق العام والخاص الذي لا يمكن تبريره بمقارنة العائد بالنفقة، وإنما يبرر بالعواطف الإنسانية كالإنفاق على الرعاية الطبية لكبار السن الميؤس من شفائهم بوضعهم لمدد قد تطول على أجهزة التنفس الاصطناعي والإنفاق على رعاية ذوي الإعاقات الدماغية الجسيمة، وما إلى ذلك من تصرفات لا يرجي من ورائها أي عائد مادي.

ومن الفروض المميزة لمدرسة الاقتصاد المنزلي الجديد فرض الأسرة المتناغمة التي لا تعرف تعارض المصالح بين أفرادها، ومن ثم لا محل للصراع فيما بينهم. وقد أظهرت تحليلات الاقتصاديين النسويين التناقض الكامن في الإنسان/ الرجل الاقتصادي، حيث يفترض أنه يتمتع بالأنانية عندما يتعامل في إطار السوق، بينما يفترض أنه يتمتع بالإيثار في نطاق الأسرة المتناغمة.[28] كما أظهرت المقاربات السلوكية والتجريبية والنسوية وغيرها أن سلوك الأفراد يتحدد بعوامل ثقافية وعاطفية جنباً إلى جنب مع العوامل المادية، وأن العوامل الثقافية والعاطفية قد تجب العوامل المادية في غير قليل من الأحيان. كما أظهرت أن الأفراد لا يمكنهم التصرف كما لو كانوا مستقلين تماماً عن الآخرين سواء في نطاق الأسرة أم في نطاق السوق.

ولذا لم يكن غريباً أن تظهر اتجاهات رافضة لفرض الأسرة المتناغمة. وقد كان من أبرزها فرض الأسرة التي تعتمل داخلها عناصر التعاون وعناصر الصراع. وهذا هو الفرض الذي صاغه أمارتيا سن في مقاله عن "الصراع التعاوني" – على ما سيأتي ذكره في الفصل التاسع. وقد تأسس فرض سن على حقيقة عدم تكافؤ القدرة على المساومة داخل الأسرة، لاسيما بين الإناث والذكور؛ وهو ما يؤدي عادةً إلى تقييد تفضيلات المرأة وحريتها في الاختيار. كما كان من أبرز الاتجاهات المعارضة للتعامل النيوكلاسيكي مع قضايا النوع الاجتماعي ذلك الاتجاه الذي أسهم في تكوينه أمارتيا سن ومارثا نوسبوم وآخرون، والذي ارتكز على مفهوم القدرات الإنسانية. إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الحقيقية هي تلك التي توسع هذه القدرات لاسيما عند النساء اللاتي لا يحزن على الكثير منها، وبالتالي توسع الحريات التي يتمتع بها الأفراد، ومنها حرية اتخاذ القرارات التي كثيراً ما تحرم النساء منها بحكم التقاليد والأعراف والثقافة المنحازة للذكور.

4

مقولة اعتماد مستوى معيشة أي بلد على ما ينتجه من سلع وخدمات

كما تقدم ذكره في الفصل الثاني فإن أحد مبادئ علم الاقتصاد التقليدي هو أن مستوى معيشة أي بلد يتوقف على قدرة هذا البلد على إنتاج السلع والخدمات. وبالرغم من صحة هذا المبدأ، إلا أنه ترد عليه ثلاثة تحفظات مهمة:

التحفظ الأول هو أنه يضيق مفهوم مستوى المعيشة تضييقاً شديداً. إذ أنه ينحصر في إنتاج السلع والخدمات، بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الوحيد لمستوى معيشة مواطني أي بلد. والواقع أن الأدبيات الحديثة

[27]) جيروم كيجان، ***مرجع سابق***، ص 231.

[28]) أنظر: A. Carvajal***, op. cit***., pp. 17-18

وما يرتبط بها من محاولات لصياغة مؤشرات لمستوى المعيشة قد تجاوزت هذا المفهوم المحدود إلى مفهوم واسع يشتمل على عناصر اجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، إلى جانب العناصر الاقتصادية أو المادية.[29]

والتحفظ الثاني هو أن المفهوم الضيق لمستوى المعيشة المتضمن في هذا المبدأ يترتب عليه تضييق نطاق السياسات التي يمكن اللجوء إليها للارتقاء بمستوى المعيشة. فحسب هذا المفهوم تكاد تنحصر سياسات رفع مستوى المعيشة في السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية. وهو ما يعني استبعاد سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة التي يعتبرها الأستاذ مان- كِيُو إجراءات مشوهة للحوافز، بما يعني أنها تجعل رجال الأعمال يصرفون النظر عن زيادة استثماراتهم وإنتاجهم، وذلك كما سبق ذكره في الفصل الثاني. كما أن هذا المفهوم الضيق لمستوى المعيشة يستبعد سياسات أخرى لرفع مستوى المعيشة كالسياسات التي تستهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير الأمن والسلامة العامة وتحسين خصائص البيئة الطبيعية وما إليها.

أما التحفظ الثالث فهو ان مستوى معيشة بعض الدول قد اعتمد ليس على قدراتها الذاتية على إنتاج السلع والخدمات فحسب، بل إنه اعتمد أيضاً على قدرة هذه الدول على استغلال ونهب موارد غيرها من الدول. وهذا هو شأن الكثير من الدول الرأسمالية التي أخضعت دولاً كثيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للاستعمار بصوره القديمة والحديثة وأوقعت هذه الدول في أسر التبعية والتخلف.[30] ومن المهم إدراك ما يؤدي إليه تجاهل هذه الحقيقة من إغفال للحق المشروع للدول النامية في استرداد ما سلب من مواردها على أيدي الدول المستعمرة/المتقدمة. فالمعونات التي قد تقدمها هذه الدول للدول النامية ليست صدقةً أو إحساناً، بل هي مستحقات واجبة السداد مقابل النهب الاستعماري الذي أسهم في تقدم المستعمِرين من جهة وفي تخلف المستعمَرين من جهة أخرى.[31]

---

[29]) أنظر في ذلك: إبراهيم العيسوى وآخرون، ***مستوى المعيشة- المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل، دليل قياس مستوى معيشة المصريين***، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2008.

[30]) أنظر في ذلك الكتاب التالي الذي يرصد ما تعرضت له بلدان أمريكا اللاتينية من استنزاف لخيراتها:

Eduardo Galeano, ***Open Veins of Latin America***, Monthly Review Press, 1973, at www.e-reading.link/bookreader php/14a/87/Open-Veins...

[31]) أنظر في تفصيل هذا الرأي مقال المؤلف:

Ibrahim El-Issawy," The aid relationship and self- reliant development in Africa", in A. Adedeji and T. Shaw(eds), ***Economic Crisis in Africa: African Perspectives on Development Problems and Potentials***, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 1985, pp. 131-153.

الفصل الخامس

بعض النظريات الأكثر تعرضاً للنقد

يعرض هذا الفصل أهم الانتقادات التي توجه إلى ثلاث نظريات من النظريات الأساسية في علم الاقتصاد، وهي:

- نظرية التوزيع
- نظرية التجارة الدولية
- نظرية التنمية

وغني عن البيان أن هذه النظريات قد اختيرت على سبيل المثال، فضلاً على ما لها من أهمية كنظريات تتناول قضايا محورية في الشأن الاقتصادي والتنموي.

1

نظرية التوزيع

على العكس من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي- بشقية الرأسمالي والاشتراكي- الذي حظيت فيه قضية توزيع الدخل باهتمام كبير وتحليلات متعمقة، فإن الفكر الاقتصادي السائد(النيوكلاسيكي) يتعامل مع التوزيع كأحد المنتجات الثانوية لنظرية توازن المنتج، ولم يعبأ كثيراً بالانتقادات التي وجهت إلى النظرية الحدية للتوزيع . بل إن ثمة تجاهل لهذه الانتقادات، بحيث أن الدارس للاقتصاد في معظم الجامعات قد لا يعرف شيئاً عنها، ويستمر تعامله مع الاقتصاد في مجموعه كما لو كان مصنعاً كبيراً ينطبق عليه ما ينطبق على أي مصنع صغير .

إن النظرية النيوكلاسيكية للتوزيع تذهب إلى أن سعر كل عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد بإنتاجيته الحدية . فالأجر يتحدد بالإنتاجية الحدية للعمل، ومعدل الربح يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال . وهو ما يفترض أنه من اليسير معرفة الإنتاجية الحدية لكل عنصر وقياسها قياساً دقيقاً . وهذا- كما ذكرنا من قبل- أمر عسير، وبخاصة في المنشآت الإنتاجية الضخمة ذات خطوط الإنتاج المتعددة، والتي تعمل في أسواق متعددة ومتوزعة على مناطق جغرافية كثيرة في العالم . **كما أن هذه النظرية تفترض غياب علاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وما يجرى من صراع طبقي حول اقتسام الدخل الكلى للمجتمع** . فلا مكان في هذه النظرية لمنظمات رجال الأعمال، ومنظمات العمال. ولا اعتراف بالتفاوت الضخم في القوة التفاوضية لهؤلاء وأولئك. بل إن ثمة افتراض مضمر بأن عوامل الإنتاج المختلفة متساوية في القوة التفاوضية.[1] ولا محل في

[1]) وفي ذلك يقول الاقتصادي الإنجليزى الأكثر شهرة بنظريته عن الإمبريالية جون هوبسون (1858-1940) إن الأجر يبقي عند مستوى منخفض بالنظر إلى أن ما يملكه العمال من قوة تفاوضية أقل كثيراً مما يملكه الرأسماليون. أنظر:

H. Landreth, and D. Colander, ***History of Economic Thought***, 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, p. 351.

التحليل النيوكلاسيكى للعلاقة بين الثروة والسلطة، ومن ثم لا محل للانحياز الاجتماعي لرأس المال من جانب السلطة الحاكمة في مجتمع رأسمالي.

وفي هذا النوع من التحليل، يتحدد نصيب الأجور في الناتج بعدد المشتغلين مضروباً في متوسط أجر العامل، الذي يفترض تساويه مع متوسط الإنتاجية الحدية في مختلف القطاعات . وفي الواقع أن النصيب المحدد على هذا النحو قد لا تكون له صلة تذكر بالنصيب الفعلي للعمال في أي مجتمع رأسمالي، والذي يتحدد بالقوة التفاوضية للعمال . وهو ما يتوقف بدوره على قدرتهم على التجمع في نقابات عمالية قوية، من جهة، وعلى مساحة الحرية التي تتيحها السلطة الحاكمة وترسانة تشريعاتها لتكوين النقابات العمالية والاتحادات النقابية، من جهة أخرى .كما أن نصيب الأجور، أو بالأحرى نصيب العمال في الناتج، سوف يتحدد أيضاً بمقدار ما يحصل عليه العمال من مزايا كإعانات البطالة والتأمينات الاجتماعية وما إليها، وكذلك بمدى توافر تشريعات خاصة بالحد الأدنى للأجور، وبقدرة هذه التشريعات، على ضمان حد أدنى إنساني للأجر، وذلك فضلاً على القدرة على وضع هذه التشريعات موضع التنفيذ.

لاحظ أيضاً أنه طبقاً للنظرية الحدية فإن الإنتاجية الحدية لأي عنصر تتجه إن عاجلاً أو آجلاً إلى الانخفاض . وإذا كان التوازن يقتضى التساوي بين الأجر والإنتاجية الحدية، فمعنى ذلك أن الأجر لابد وأن يتجه إن عاجلاً أو آجلاً إلى الانخفاض . ولما كانت هذه النتيجة ستنطبق على أجر العامل أكثر مما تنطبق على أي عنصر آخر لأسباب سوف تظهر حالاً، خاصةً فيما يتعلق برأس المال، فإن هذا يعنى اتجاه نصيب العمال في توزيع الدخل إلى التناقص، ومن ثم حدوث تركز في هذا التوزيع لصالح رأس المال، وازدياد اللامساواة.

وتثير النظرية النيوكلاسيكية في التوزيع مشكلة عويصة فيما يتعلق بسعر رأس المال، أي معدل الربح، ومن ثم نصيب الأرباح في الناتج . وقد طرحت هذه المشكلة منذ الستينيات من القرن العشرين من جانب اثنين من كبار الاقتصاديين في جامعة كمبردج البريطانية، وهما الأستاذ بيرو سرافا والأستاذة جون روبنسون . وكان في الجانب المقابل، أي الجانب المدافع عن النظرية النيوكلاسيكية، اثنان من كبار الاقتصاديين في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كمبردج الأمريكية وهما الأستاذان بول سامولسون وروبرت سولو . وقد أطلق على الجدل الذي ثار حول هذه المشكلة **"جدل رأس المال "**.[2]

وفحوى نقد سرافا هو أن قيمة رصيد رأس المال لا تتحدد بمعزل عن توزيع الدخل بين الأجور والأرباح . فقيمة رأس المال المستثمر، وكذلك قيمة الإنتاج، تعتمد على معدل الربح . وهو ما يجعل القول بأن معدل الربح يتحدد بالإنتاجية الحدية لرأس المال قولاً لا معنى له . وقد أوضح سرافا و روبنسون أن هناك مشكلة جوهرية في تطبيق نظرية التوزيع حسب الإنتاجية الحدية لرأس المال، وذلك لأن الربح الكلى (أي

---

[2]) الجدل بشأن رأس المال: The Capital Controversy . أنظر شرحاً موسعاً لهذا الجدل في :
P. Sraffa, ***Production of Commodities by Means of Commodities***, Cambridge University Press, 1960.

وقد ترجمه إلى العربية أحمد الكواز: **إنتاج السلع بواسطة السلع – مقدمة لنقد النظرية الاقتصادية**، دار الشباب بقبرص ومؤسسة الكميل بالكويت، 1988 . أنظر أيضاً:

J. Robinson and J. Eatwell, ***An Introduction to Economics***, McGraw-Hill, London, Revised edition, 1974,pp. 186-189. and "The Cambridge Capital Controversy", in www. wikipedi.org/…/Cambridge…

عائد التملك أو دخل الرأسمالي) هو حاصل ضرب معدل الربح في كمية رأس المال . ولكن كمية رأس المال هي مجموع أنواع مختلفة من رأس المال (مباني- سيارات- آلات - معدات ... الخ)، وهي أشياء غير متجانسة ولا يمكن إضافتها إلى بعضها البعض، بمعزل عن أسعارها . والحل الذي يقدمه النيوكلاسيكيون لهذه المشكلة هو جمع القيم النقدية لمختلف أنواع رأس المال . وقد أثبت ســرافا أن **هذا القياس النقدي لرأس المال يتحدد بمعدل الربح** . ومن هنا تظهر المشــكلة، حيث تذهب النظرية النيوكلاســيكية إلى أن معدل الربح يتحدد بكمية رأس المال (ومن ثم بإنتاجيتها الحدية)، بينما يذهب النقاد إلى أنه لا يمكن تحديد كمية رأس المال إلا بمعلومية معدل الربح . وهنا يدخل النقاش في دائرية عقيمة، أي لا نهاية لها . وبكلمات جون روبنســون، فإن القياس النقدي لرأس المال يتطلب المعرفة المسبقة بالأسعار التوازنية ، وهو ما يتطلب بدوره معرفة المعدل التوازني للربح ، وهو ما لا يمكن معرفته إلا بعد قياس قيمة رأس المال .

كما أوضح سرافا أن سعر رأس المال (معدل الربح) ليس كسعر أي عنصر إنتاجي آخر ، بمعنى أنه إذا اتجه هذا الســعر للهبوط فإن المســتخدم من رأس المال لا يتجه بالضــرورة إلى التزايد ، بل إن الكمية المســتخدمة من رأس المال قد تنخفض ، وذلك على العكس من تنبؤ النظرية النيوكلاســيكية. وعلى ذلك فإن الاستخدام المتزايد لرأس المال قد يقترن بارتفاع سعر رأس المال وليس بانخفاضه.

ويتصل هـذا الجدل حول قياس رأس المال بمشكلة أخـرى أطلق عليها **مشكلة التجميع.**[3] إذ تفترض النظرية النيوكلاســيكية أنه إذا كانت دوال الإنتاج في المنشــآت هي من نوع دالة كوب – دوجلاس مع ثبات عائد السعة، فإنه يمكن الوصول إلى دالة من النوع نفسه للاقتصاد كله . ولكن الناقدين لهذه النظرية أثبتوا أن هذه النتيجة تشــكل حالة خاصــة جداً، ومن ثم لا يمكن تعميمها . إذ أنها تســتلزم أن تكون معلمات دوال إنتاج المنشآت الفردية موحدة لجميع القطاعات . لاحظ أن هذه المشكلة لا تطرح مشكلة أسعار عوامل الإنتاج كما هو الشــأن مع جدل رأس المال . ولكنها تثير مشــكلة في تحليل توزيع الدخل، والانتقال بهذا التحليل من المستوى الجزئي (المنشآت) إلى المستوى الكلى (الاقتصاد القومي) .

وكما هو معروف فإن ثمة مشــكلة في العلاقة بين الكفاءة الاقتصــادية وتوزيع الدخل في النموذج النيوكلاسيكى للتوازن العام . فأمثلية باريتو مثلاً تنحصر في الكفاءة في تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة، ولكن النموذج لا يقترن بحل وحيد، بل إن ثمة حلولاً متعددة للنموذج يقترن كل منها بشكل معين من أشكال توزيع الدخل في المجتمع .

وحتى لو قبلنا جدلاً القول بأن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على ما يساوى إنتاجيته الحدية، فليس في هذا أي معنى للعدالة بالضرورة . والحاصل أن توزيع الدخل في اقتصاديات السوق الرأسمالي غالباً ما تتصــف بدرجة عالية من التركز لصــالح رأس المال . ولا يحد من هذا التركز إلا تدخل الدولة بإجراءات لإعادة توزيع الدخل من خلال الضــرائب التصــاعدية وإجراءات الحماية الاجتماعية . فحسـب الإحصــاءات الحديثة عن توزيع الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، يحصـل 400 فرد من الأغنياء على نصـيب مماثل لما يحصل عليه 150 مليون أمريكي يشكلون النصف الأفقر من المجتمع الأمريكي . وبالرغم من أن إنتاجية العامل في 2005 قد زادت كثيراً عما كانت عليه في 1975، فإن هذا التطور لم ينعكس لا في مســتوى أجور العمال ولا في نصيب الأجور من الناتج . ويذكر أن نصيب الأجور إلى الناتج في قطاع الصناعات التحويلية قـد انخفض من حوالي 27% في أواخر الســبعينـات إلى 15.5% في 2005 . وهكـذا الحـال في معظم الاقتصادات الرأسمالية.[4]

---

[3]) مشكلة التجميع The aggregation problem:

[4]) وردت هذه البيانات في المقال التالي:

لاحظ أن سوء توزيع الدخل ليس منفصلاً عن الأزمات الدورية التي تتعرض لها هذه الاقتصادات . فقد أدى جمود أو تناقص الأجور واتساع الفروق الدخلية إلى الركود (نقص الطلب أو فائض الإنتاج) . ولذا اتجهت الاقتصادات الرأسمالية إلى حفز الطلب بالإفراط في الإقراض وتوسيع الاقتصاد المالى، وهو ما صار يعرف بظاهرة الأمولة أو التمويلية، وذلك على ما سبق بيانه . لاحظ أيضاً أن التركز في توزيع الدخل يشكل خطورة على قابلية النموذج الرأسمالي للاستدامة، وذلك إذا أخذنا في الحسبان الأثر السلبي للتركز في التوزيع على النمو.[5] ولذا يوصف الوضع القائم في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بأنه وضع يجمع بين الاتجاه إلى الركود الاقتصادي (تباطؤ النمو) ، من جهة ، وتزايد اللامساواه، من جهة أخرى . وثمة ملاحظة مشابهة تنطبق على اقتصاد سريع النمو مثل الاقتصاد الصينى (معدل نمو سنوى 10% أو أكثر). فمثل هذا النمو مهدد بعدم الاستدامة لأجل طويل . ومصدر التهديد هو الاختلالات الكبيرة في توزيع الدخل ، من جهة ، والضغوط المتزايدة على البيئة والموارد الطبيعية ، من جهة أخرى.[6] كما أن التركز في التوزيع يهدد بالخطر المكسب الذي حققته الصين بإخراج أكثر من نصف مليار شخص من دائرة الفقر المدقع ، وهذا مصدر إضافي للقلق بشأن قابلية النموذج الصينى للاستدامة.[7]

والظاهر من الانتقادات الموجهة لنظرية التوزيع هو افتقار الفكر الاقتصادي السائد إلى تحليل دقيق ورصين لعملية توزيع الدخل في المجتمع، وأن ثمة حاجة إلى الاعتراف بالعوامل المؤسسية وعلاقات القوى وما تثيره من صراع اجتماعي تتحدد بمقتضاه طريقة اقتسام الدخل بين الطبقات المختلفة . ولعل الطريق القويم للاعتراف بهذه العوامل وإدماجها في التحليل الاقتصادي هو الإفادة من مقاربات الاقتصاد المؤسسي والاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد الماركسي. كما أن ثمة حاجة للإفادة من النماذج التفاعلية التي تقدمها مقاربات اللاتوازن والتعقد ، والتي يمكن أن تتيح مجالاً أرحب للتفاعل بين عمليات التراكم الرأسمالي والإنتاج وتوزيع الدخل ، من جهة ، وللسماح باختلاف القواعد التي تحكم كلاً من العمل ورأس المال (الأجور والأرباح) ، وذلك انطلاقاً من اختلاف الخصائص المميزة لكل منهما ، من جهة أخرى .

2

نظرية التجارة الدولية

النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية هي **نظرية المزايا النسبية** التي صاغها ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر . وقد كانت هذه النظرية متجاوبة مع ظروف بريطانيا في ذلك الوقت حيث كانت تمتلك تفوقاً هائلاً في إنتاج سلع صناعية وسلع زراعية متعددة، وذلك بفضل الثورة الصناعية وانتشار الميكنة . ولكن تفوقها كان أكبر نسبياً في إنتاج المصنوعات بالقياس إلى غيرها من الدول . ومن هنا دعا ريكاردو إلى الاستفادة من الميزة النسبية الأكبر لبريطانيا في إنتاج المصنوعات وتصديرها، وعارض القوانين التي كانت توفر حماية للإنتاج البريطانى من الحبوب، حيث رأي أنه يمكن استيرادها بكلفة أقل من الدول التي تمتلك ميزة نسبية أكبر في إنتاجها . وفي الوقت الذي دافع فيه ريكاردو عن حرية التجارة في المنتجات، إلا أنه دافع

R. McChesney and J. Bellamy Foster, "Capitalism, the absurd system", *Monthly Review*, vol.62, no.2, June 2010, pp. 4-6.

[5]) أنظر في شأن الأثر السلبي لتركز التوزيع على النمو دراسات متعددة تم استعراض نتائجها فى دراسة Thorbecke and Nassanke المنشورة في :

S. Cornia (ed.), ***Growth and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization***, Oxford University Press for UNU – WIDER, 2004.

[6]) أنظر المقال التالي:

K. Gallagher, "China is too big to fail", ***The Gaurdian***, 2 August, 2010, www.gaurdian.com.

[7]) أنظر مقال Thorbecke and Nassanke في: Cornia, ***op.cit.***, p. 1334 .

عن القيود التي كانت مفروضة على انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى، وذلك تمشياً مع تأسيسه لنظريته على فرض عدم قابلية رأس المال للانتقال بين الدول.

وقد شهدت نظرية التجارة الدولية تطوراً ملحوظاً على يد عدد من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين: إيلي هيكشر وبيرتل أولين في ثلاثينيات القرن العشرين، ومن بعدهم بول سامولسون وجاروسلاف فانك . فظهرت **نظرية المتاح من عوامل الإنتاج** التي أصبحت بمثابة النظرية الأساس للتجارة الدولية في الفكر الاقتصادي السائد. [8] فعلى خلاف النظرية الكلاسيكية التي أسست نشوء التجارة بين بلدين على الاختلاف بينهما في إنتاجية العمل للسلع المختلفة، فإن النظرية النيوكلاسيكية (هيكشر – أولين) قد ربطت نشوء التجارة باختلاف المتاح للدول من عوامل الإنتاج أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة . فهذا الاختلاف يؤدى إلى اختلاف الأسعار النسبية للعوامل بمعنى أن العمل سيكون أرخص نسبياً في الدول ذات الوفرة في العمل، ورأس المال سيكون أرخص نسبياً في الدول ذات الوفرة في رأس المال. ومن ثم فإن الدول التي لديها عمل رخيص ستتمتع بميزة في التكلفة وسعر المنتجات التي يستخدم العمل بكثافة عالية في إنتاجها كالسلع الأولية، ومن ثم فإنها ستركز على إنتاج هذه السلع وتصديرها. وفي المقابل، فإنها سوف تستورد ما تحتاجه من المصنوعات التي يستلزم إنتاجها استخداماً كثيفاً لرأس المال من الدول ذات الوفرة الرأسمالية، لأنها تستطيع إنتاج هذه السلع بأسعار منخفضة نسبياً .

وهكذا فإن هذه النظرية تتنبأ بأن صادرات الدول ذات الوفرة الرأسمالية ستأتي أساساً من الصناعات الكثيفة لرأس المال، وأن صادرات الدول الوفيرة في عنصر العمل ستأتي أساساً من الصناعات الكثيفة للعمل. ومن أهم التنبؤات الأخرى لنظرية هيكشر – أولين أن حرية التجارة والمنافسة سيعملان على تقارب أسعار عناصر الإنتاج، وكذلك أسعار المنتجات التي يجرى تبادلها بين البلدان المختلفة . ويطلق على هذا التنبؤ: نظرية ميل الأسعار للتقارب أو التساوى، أو **قانون السعر الواحد** .

وتقوم النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية على سبعة افتراضات لاقت انتقادات عديدة سواء على المستوى النظري أم على المستوى التطبيقي.[9] وفيما يلي عرض موجز لهذه الافتراضات:

أ- يفترض أن كل الموارد الإنتاجية ثابتة من حيث الكم والجودة في كل الدول ، وأن هذه الموارد مستغلة بالكامل ، وأنه لا مجال بالتالى لانتقال عناصر الإنتاج بين الدول . ويرد على ذلك بأن التغير – لا الثبات – هو السمة الغالبة على عناصر الإنتاج ، ومن ثم فإن الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ، وبالتالى التكلفة النسبية ، ليست من الثوابت ، بل هي في حالة تغير مستمر ، والتجارة نفسها هي أحد أسباب النمو غير المتكافئ في الموارد الإنتاجية للدول المختلفة . وفضلاً على ذلك ، فإن وفرة رأس المال أو ندرته ليست من صنع القدر أو من هبات الطبيعة . فرأس المال يتألف من سلع يجرى صنعها ، كما يجرى استيرادها وتصديرها ، كما أنه يخضع لعملية تراكم بفعل الاستثمارات السابقة. وثمة عملية تراكمية تجعل التجارة تزيد من عدم التكافؤ في العلاقات التجارية بين الدول ، وتجعل توزيع منافع التجارة ينحاز لصالح الأطراف الأقوى ، ومن ثم تؤدى إلى استمرار التخلف في الدول النامية . **وفي الحقيقة أن نتائج النظرية بشأن التقسيم الصحيح للعمل على الصعيد الدولي تعمل على تكريس الوضع القائم ، أي استدامة الفجوة**

---

[8]) المتاح أو المتوافر لكل دولة من عوامل الإنتاج: Factor endowment . أنظر عرضاً للنظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية وأهم الانتقادات الموجهة لها فى :

M. Todaro, ***Economics for a Developing World***, Longman, London, 1977, chapters 19 – 20.

أنظر أيضا المقال التالي:

" Heckscher- Ohlin Model", www.wikipedia.org/.../Heckscher- Ohlin ...

[9]) أنظر عرضاً تفصيلياً لهذه الافتراضات فى المرجعين السابقين .

القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية . كما أن فرض التشغيل الكامل للموارد غير قائم ، حيث تشيع البطالة وتتغير مستويات استغلال الموارد غير البشرية من وقت إلى آخر . وعلى خلاف ما تفترضه النظرية ، فإن العمل ورأس المال يتنقلان بين الدول ، مع التفاوت بينهما في حرية التنقل من وقت إلى آخر ، وحسبما تضعه الحكومات أو تزيله من قيود.

ب- تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات تكنولوجيا الإنتاج في كل الدول، بينما تفترض النظرية النيوكلاسيكية تشابه التكنولوجيات فيما بين الدول المختلفة، كما تفترض إمكانية حصول أي دولة على التكنولوجيا دون تكلفة . والواقع أن التكنولوجيا متركزة في الدول المتقدمة بصفة أساسية، وأنها في تغير مستمر، كما أنها ليست متاحة للجميع بلا ثمن .والمعتاد أن الشركات متعدية الجنسيات تحتكر التكنولوجيا، ولا تتيحها للغير إلا بكلفة لا يستهان بها . وتعمل اتفاقات حماية الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية أو خارجها على تكريس هذا الوضع، لا التخفيف من حدته . وبطبيعة الحال ، فإن لهذا الوضع انعكاسات مهمة على مسارات التجارة الدولية وعلى نمط توزيع منافعها ، مؤداها تفاقم عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية . وليس صحيحاً ما تفترضه النظرية أيضاً من أن انتشار التكنولوجيا يعمل لصالح جميع الدول ؛ فدائماً هناك كاسب وهناك خاسر ، كما هو الحال مثلاً في الابتكارات التي تؤدى إلى حلول سلع جديدة محل السلع الأولية التي تنتجها الدول النامية (الألياف الصناعية والبلاستيك مقابل الألياف الطبيعية مثلاً) .

ت- تفترض النظرية أن أذواق المستهلكين ثابتة، وأنها بمعزل عن أي تأثير للمنتجين . وهذا هو فرض سيادة المستهلك الذي يفترض توافره على الصعيد الدولي . ولسنا في حاجة لمناقشة هذا الفرض الآن، حيث سبق لنا مناقشته وبيان فساده في الفصل الثالث.

ث- يفترض تمتع عناصر الإنتاج بحرية التنقل بين الأنشطة الاقتصادية داخل كل دولة، كما يفترض سيادة المنافسة في أرجاء الاقتصاد كله، مع غياب المخاطر واللايقين . ومن ثم فإن الاقتصادات المختلفة يمكنها التكيف بسهولة مع التغيرات في الأسواق والأسعار العالمية . وهذه الافتراضات تتصادم مع الواقع، لاسيما في الدول النامية، حيث تتصف هياكل الإنتاج بالجمود (وهذا من سمات التخلف بالطبع)، وحيث تحول صعوبات متعددة دون انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر بيسر . كما أن افتراض سيادة المنافسة، ومن ثم غياب الاحتكار، وافتراض غياب المخاطر واللايقين، يرسم عالماً وهميا لا صلة بعالم الواقع.

ج- تفترض النظرية غياب أي دور للحكومات في العلاقات الاقتصادية بين الدول . حيث يفترض أن التجارة حرة، وأنها تجرى بين عدد ضخم من المنتجين الصغار أو متناهي الصغر، ومجهولى الهوية (مثلاً: بلا علامات تجارية تكرس النفوذ في الأسواق) . ومن ثم فإن الأسعار تتحدد بقوى العرض والطلب، ومن ورائها سعى هؤلاء المنتجين لخفض تكاليف إنتاجهم وتعظيم أرباحهم في مناخ تسوده المنافسة الكاملة، وفي إطار تكنولوجيا إنتاج تتصف بثبات أو تناقص عائد السعة (وفورات الحجم الكبير) . وكما هو معروف فإن الحكومات لا تقف متفرجة على هذا العالم الحقيقي للتجارة الدولية، بل أنها فاعل أساسي. كما أن الحكومات الأقوى تستطيع التدخل لصالح أسواقها وشركاتها بصورة أقوى من الحكومات الأضعف . وإذا كانت كثافة التدخلات الحكومية في مسارات التجارة الدولية قد قلت بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، فإنها لم تختف بالطبع؛ وتعثر جولة مفاوضات الدوحة على امتداد عشر سنوات خير مثال على ذلك.

ح- يفترض أن الميزان التجاري لكل دولة في حالة توازن في أي لحظة، وأن كل الاقتصادات يمكنها التكيف مع أي تغيرات تطرأ على الأسعار الدولية دون التعرض لاضطرابات أو صعوبات من أي نوع . وهذا الفرض ليس إلا فرع من أصل في النظرية الاقتصادية السائدة، ألا وهو فرض التوازن أو الميل للتوازن عندما يحدث أي اضطراب للوضع التوازني السابق . ولا حاجة بنا للتوقف أمام الفرع بعدما تعرضنا للأصل في موضع سابق (الفصل الثالث) وتبين لنا مجافاته للواقع . ولكن من المهم الانتباه إلى صلة هذا الفرض بمطلب حرية التجارة . إذ أن مطلب حرية التجارة قائم على افتراض أن الصادرات والواردات سوف تميل إلى التساوي في نهاية المطاف .

خ- يفترض أن المكاسب من التجارة الدولية لأي دولة تعود إلى مواطني هذه الدولة . وهذا الفرض متصل بفرض عدم قابلية عناصر الإنتاج للتنقل بين الدول الذي يتصادم مع حقائق الحياة المعاصرة . ولما كان من الشائع عمل بعض مواطني الدول المتقدمة وشركاتها في الدول النامية وامتلاكهم للأراضي ورأس المال فيها، فليس غريباً أن يعود إلى الدول المتقدمة جزء معتبر من مكاسب التجارة . وبالطبع ثمة عوائد ترد إلى الدول النامية نتيجة لاشتغال بعض مواطنها وشركاتها في الدول المتقدمة . لكن من المرجح أن عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول يجعل الجانب الأكبر من منافع التجارة يعود إلى الدول المتقدمة .

ولما كانت افتراضات نظرية التجارة الدولية معيبة ومجافية للواقع على النحو الذي ظهر لنا فيما سبق، فليس من الغريب أن يكون الفشل من نصيب معظم استنتاجاتها وتنبؤاتها . ومن أبرز هذه الاستنتاجات والتنبؤات مقولة ميل أسعار عناصر الإنتاج، وبالتالي أسعار المنتجات، للتساوي بين الدول . إذ تشير الدراسات التطبيقية إلى غياب هذا الميل لتساوى الأجور أو العائد على رأس المال، أو أسعار المنتجات بين الدول، لاسيما بين الدول المتباينة في مستويات تطورها الاقتصادي . ومن الملاحظ أن الأسعار المحلية للمنتجات عادة ما تكون شديدة الارتباط بمستويات الدخل في الدول المختلفة؛ وهي شديدة التباين على ما هو معروف.

وثمة انتقاد آخر لنظرية التجارة الدولية المعاصرة له صلة بالقضية التي سبق لنا التعرض لها عند مناقشة نظرية التوزيع . وهي القضية التي أثارها سرافا حول طبيعة رأس المال، والعلاقة بين تقييم رأس المال ومعدل الربح . ذلك أن نظرية هيكشر – أولين تتعامل مع رأس المال باعتباره سلعة متجانسة وقابلة للتحول إلى أي شكل عند الضرورة . وهذا الفرض ليس بعيداً عن الواقع فحسب، بل إنه يثير أيضاً المشكلة المنطقية التي سبقت الإشارة إليها بالدائرية العقيمة . فالنظرية تفترض أن معدل الربح يتحدد بوفرة رأس المال أو ندرته . غير أن هذا يستوجب توافر قياس لرأس المال حتى يمكن تحديد معدل الربح في ضوء وفرة رأس المال أو ندرته . ولكن – كما أثبت سرافا – لا يمكن قياس رأس المال إلا بمعلومية معدل الربح، مما يدخلنا في مأزق منطقي لا مخرج منه .

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد . فمن النتائج المثيرة التي توصل إليها سرافا بشأن العلاقة بين سعر رأس المال (معدل الربح) وكثافة استخدام رأس المال تلك النتيجة التي عرفت بمشكلة الانعكاس في استخدام رأس المال . وهي تعنى التنقل بين تكنولوجيات ذات كثافة رأسمالية مختلفة، مع إمكانية العودة إلى أسلوب إنتاج سبق استخدامه تمشياً مع التغير في معدل الربح وأسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً . وهذه النتيجة تعنى أنه لا توجد علاقة بسيطة أو رتيبة (مطردة بانتظام) بين هذين السعرين وبين كثافة استخدام عناصر الإنتاج، لا على المستوى الجزئي ولا على المستوى الكلى . وفي الحقيقة أن وجود إمكانية الانعكاس في استخدام رأس المال يشكل تهديداً كبيراً لمفاهيم مستقرة في الفكر الاقتصادي السائد، مثل مفاهيم الإحلال بين عناصر الإنتاج

ومفاهيم ندرة رأس المال وما إليها من المفاهيم المهمة في نظرية التجارة الخارجية، وفي غيرها من النظريات مثل نظرية الضريبة والعبء الضريبي[10] .

إن كل ما تقدم يستدعى النظر في مقاربات جديدة لتفسير ما يجرى في عالم الواقع من مبادلات تجارية، لاسيما مقاربات اللاتوازن ومقاربات التعقد والمقاربات التطورية والمقاربات النفسية والعصبية .

وفي ختام هذا النقد للنظرية السائدة بشأن التجارة الدولية، ينبغي الانتباه إلى أمرين:

أولهما فرض قلما يشار إليه، ألا وهو **فرض الدولة الصغيرة** أو **الاقتصاد صغير الحجم**. فلم يكن في حسبان ريكاردو أو حتى هيكشر وأولين أن ثمة تجارة بين دول كبيرة الحجم مثل الصين والهند والبرازيل والولايات المتحدة، أو تجارة بين هذه الدول ودول صغيرة كقطر وليبيا وجاميكا . وإنما كان شاغل ريكاردو هو التجارة بين دولته (انجلترا) ودول مثل فرنسا وأسبانيا والبرتغال، وقد كانت جميعاً من الدول صغيرة الحجم في زمنه . وهذا الفرض ترك بصمات قوية على نظرية المزايا النسبية وتطويراتها، مما يتعذر معه تفسير إنتاج دولة كبيرة مثل الصين لكل ما يخطر على البال من سلع، وإحراز تفوق ملحوظ في تصديرها . ولا يخفي أن لهذا الفرض صلة قرابة وثيقة بفرض المنافسة وما يتفرع عنه من افتراض وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين على درجة من صغر الحجم تحول دون تأثير أي منهم في الأسواق والأسعار . فهذا الافتراض مطلوب على المستوى الدولى كما هو مطلوب على المستوى المحلى . ولكنه افتراض بعيد عن الواقع في كلا المستويين .

أما الأمر الثاني فهو يتمثل في عدة ظواهر مثل ظاهرة انتقال الصناعات وظاهرة العولمة والشركات الكبرى متعدية الجنسيات والتحول من مفهوم الميزة النسبية إلى **مفهوم الميزة التنافسية**. فثمة صناعات كانت تتمتع بمزايا نسبية في الدول المتقدمة، ولكنها بدأت في الانتقال إلى الدول النامية، ليس بسبب فقدانها ما كانت تملكه من مزايا نسبية بالمفهوم المعتاد، ولكن بسبب ما صاحبها من تلوث أو رغبةً في التخلص مما يصاحبها من مشكلات عمالية أو غير ذلك مما يدخل في باب التكاليف الاجتماعية، أي التكاليف من منظور المجتمع، لا من منظور المنشأة . ومن تداعيات العولمة انتشار ظاهرة التعهيد.[11] ويقد بها أنه في السياق العولمي لتجزئة العمليات الصناعية الكبرى إلى عمليات أصغر، يعهد بواحدة منها أو أكثر إلى عدد من الدول، ثم يجرى تجميع المنتج النهائي في دولة ما . فلم يعد هناك مصنع ينفرد بمنتج كامل يتولى جميع مراحل تصنيعه، وحل المصنع العالمي المنتشرة أجزاؤه عبر مناطق مختلفة من العالم محل المصنع المتوطن في دولة بعينها أو حتى في إقليم بذاته داخل تلك الدولة . ومع انتشار هذه الظاهرة صار التكييف الاقتصادي لتفوق دولة مثل الصين في التصدير إلى مختلف دول العالم محل نظر . فهل يمكن القول بأن ما تنتجه الصين وتصدره يعود إلى مزايا نسبية مرتبطة بإنتاجية العمل أو بوفرة عناصر الإنتاج، أم أن هذا التفوق يعود ولو بشكل جزئي إلى مزايا مكتسبة أو مستعارة من الدول المتقدمة من خلال الشركات متعدية الجنسيات، وذلك بحكم ما تمتلكه من تكنولوجيا وعلامات تجارية وغير ذلك مما صار يدخل في باب **المزايا التنافسية؟**

ومما يسترعى الانتباه أن النظرية الجديدة للمزايا التنافسية لم تأت من حقل الاقتصاد، بل أنها أتت من حقل الإدارة ومدارس الأعمال.[12] ومن أبرز من أسهم في بلورة هذه النظرية ألفريد تشاندلر ومايكل بورتر .

---

[10]) حول مشكلة الانعكاس فى استخدام رأس المال، أو التنقل بين تكنولوجيات ذات كثافات رأسمالية مختلفة، بمعنى التحول من تكنولوجيا س إلى تكنولوجيا ص، ثم العودة مرة أخرى إلى تكنولوجيا س ، والمعروفة بمصطلح Capital reversing or reswitching. أنظر :
"The Cambridge Capital Controversy", ***op.cit.***, and C. Gerke and C. Lager, "Sraffian Political Economy", in ***Encyclopedia of Political Economy***, Routledge,2000,www.encyclopedia.com.

[11]) التعهيد: Outsourcing

[12]) مدارس أو كليات الأعمال: Business Schools

فقد أوضـــح الأول من خلال دراســته للتطور الاقتصـــادي في بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة في الفترة 1880 – 1950 **أن الميزة التنافســية ليســت هبة من الســماء، ولكنها تخلق خلقاً، وأنها تكتســب ويجرى رعايتها وتنميتها وحمايتها** من أجل اكتسـاب الشـركات مراكز قوة ونفوذ في الأسـواق لفترات طويلة، وذلك على خلاف ما تقضـــي به النظرية التقليدية من أن أي ميزة ســوف تتآكل بمرور الوقت بفعل المنافســة وبفعل قانون تناقص الإنتاجية الحدية وثبات أو تناقص عائد الســعة . فقد بين تشـــاندلر أن الشـــركات تخلق المزايا التنافســية وتحافظ عليها بالاســتثمار في البحوث والابتكارات والاســتثمار في وســائل الإنتاج لتحقيق عائد الســعة(وفورات الحجم الكبير) وعائد التنوع في المنتجات، والاســتثمار في بناء شــبكات تســويق وتوزيع ضـخمة، والاستثمار في البشـر العاملين لديها واجتذاب مديرين من مختلف أقطار العالم قادرين على تشـغيل الشـركة بكفاءة.[13] أما مايكل بورتر فقد نقل النظرية من مستوى الشـركة الذي عنى به تشـاندلر إلى مسـتوى الدول وما يجرى بينها من تجارة.[14] ولعل هذا الإســهام من جانب علم إدارة الأعمال يشـير إلى أهمية انفتاح علم الاقتصـاد على العلوم الأخرى ، وذلك على ما سيظهر عند استعراض الكثير من المقاربات غير التقليدية في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

3

نظرية التنمية

سوف يتم التركيز في هذا القسم على نقد نظرية التنمية التي هيمنت على الفكر الاقتصـادي في العقود الثلاثة الماضـية . والنظرية المقصـودة تسـتمد مكوناتها من فكر النيوليبرالية الذي يتجسـد بوضـوح في توافق واشنطون الذي تديره ثلاثة مؤسسات عالمية كبرى وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومن ورائها حكومات الدول الرأسـمالية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهيئات داعمة أخرى كالمنتدى الاقتصادي العالمي . ويمكن اختزال مضمون هذا التوافق في خمسة عناصر:

(1) الثقة في اقتصاد السوق الحر، حيث ينظر إليه كآلية رئيسية للتخصيص الكفء للموارد وإدارة الاقتصاد، وتوجيه التنمية . فالسوق هي آلية تحديد الأسعار الصحيحة للسلع والخدمات سواء في مجال الإنتاج أم في مجال الاسـتهلاك. ويترتب على هذا المنطق ضـرورة التخلص من القيود التي تفرضـها الحكومات على أسعار المدخلات والمخرجات (الدعم)، وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومن ثم تقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية، وتراجع دور التخطيط.

(2) اعتبار القطاع الخاص المحلى والأجنبي الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي والتنمية . وهو ما يستوجب تهيئة بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص المحلى ومشجعة للاستثمار الأجنبي، مثلاً بتعديل الهيكل الضريبي

---

[13]) عائد تنوع المنتجات: Economies of scope

[14]) أنظر عرضاً لمساهمة تشاندلر فى كتاب أورميرود : Paul Ormerod , ***The Death of Economics ,*** Faber and Faber , London , 1994.pp.56-65. والمصدر الأصلي هو :

A. Chandler, **Scale and Scope: The Dynamics of Industrial Capitalism,** Harvard U.P, 1990

أما مساهمة بورتر ، فقد ظهرت في كتابه :

M. Porter, **The Competitive Advantage of Nations,** Free press, New.York,1990

وقد أصبحت الأفكار الواردة في هذا الكتاب مكوناً رئيسياً من مكونات **تقرير التنافسية العالمية** الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمى (دافوس) .

لصـــالح رأس المال وبتحرير الاســتثمار الأجنبي من القيود، وبفرض التشــريعات التي تكفل حماية قوية للملكية الخاص لوسائل الإنتاج، لاسيما تأمينها ضد المصادرة والتأميم، وحماية حرية انتقال الأموال عبر الحدود الزطنية.

(3) تصـــغير الحكومة . فما دام الأســـاس هو القطاع الخاص وحرية الســـوق، فإن دور الحكومة يجب أن ينكمش– وكذلك دور التخطيط . ومن مقتضيات ذلك خصخصة المشروعات العامة وانسحاب الدولة من مجال الإنتاج والاســتثمار الإنتاجي، بل وتقليص دورها الاجتماعي لصـــالح فتح المجال أو توســيعه أمام القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي في قطاعات التعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها.

(4) فتح الاقتصـــاد، لاســـيما من خلال تحرير التجارة الخارجية بتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء دعم الصـــادرات .. الخ، وإزالة القيود على حركة الأموال عبر الحدود، ومن ثم الاندماج في الاقتصـــاد الرأسمالي العالمي . وينظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها ضـرورية لزيادة الكفاءة الاقتصـادية من خلال المنافســة ونقل التكنولوجيا، وباعتبارها ضـرورية أيضـاً للنمو الاقتصــادي لافتراض أن تشـجيع التجارة الخارجية وتحريرها كفيلان بدفع عجلة النمو الاقتصادي.

(5) النمو الاقتصــادي كفيل بتحسـين الرفاه الاقتصــادي لأكبر عدد من الناس، ولو في المدى الطويل، لاسـيما بمفعول التساقط وانتشار عوائد النمو من الأغنياء إلى الفقراء.[15]

وتنطوى هذه العناصـر على افتراضـات ليس من الصـعب الوقوف على مدى ضـعفها وهشـاشـتها، لاسيما في ضـــوء نتائج تطبيق النظرية الليبرالية للتنمية بوجه عام، ونتائج أحد تداعياتها الرئيســـية، ألا وهي برامج التثبيت الاقتصـــادي والتكيف الهيكلي التي ســـاعدت أزمة الديون الخارجية للدول النامية على اتســـاع نطاق تطبيقها في هذه البلدان عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.(16)

إن الدعوة للاعتماد على آلية الســـوق الحرة في تحقيق التنمية دعوة غير عملية. فهي تتجاهل ما يعتور الأســواق من قصــور أو فشــل حتى في الدول المتقدمة، كما تتجاهل ما تتصــف به أســواق الدول النامية من ضــعف وتجزؤ وصــعوبات في تدفق المعلومات وفي تنقل عناصــر الإنتاج، فضــلاً على غياب المنافســة . ويضاف إلى ما تقدم أن الأسواق – حتى إذا كانت أسواقاً تنافسية – تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق مع معايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعي .إذ يتجه قدر أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية اجتماعية منخفضــة كالســلع الكمالية للأغنياء، بينما يتجه قدر أقل من الاســتثمارات إلى مجالات ذات أولوية متقدمة كالتعليم والصـحة وسـلع الفقراء . وتعجز السـوق عن النهوض بمهمة التنمية لأن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغييرات جوهرية، أي هيكلية، في البنية الاقتصـــادية، في حين أن الســـوق أكثر تأهلاً للتعامل مع التغيرات الحدية أو الهامشية . بعبارة أخرى تعجز السوق عن التعامل مع التغيرات أو الاختلالات الكبيرة في الاقتصــاد كالأزمات الاقتصــادية التي يتعرض لها النظام الرأسـمالي ولا يتسـنى الخروج منها إلا بتدخل قوى من جانب الحكومات . وفضلاً على ذلك فإن لنجاح السوق، حتى في أداء المهمة المحدودة لتخصيص الموارد، شـروطاً ومتطلبات كثيرة لا يتوافر معظمها في الدول النامية، مثل سـيادة القانون والنظام واسـتغلال السـلطة القضائية وإعمال قواعد الرشادة دونما عراقيل من التقاليد والأعراف السائدة، وغياب الاحتكار، والتدفق الحر للمعلومات واستقرار قيمة العملة الوطنية.(17)

---

[15]) أثر التساقط: Trickle-down effect

[16]) عالجت هذه المسائل بالتفصيل في الفصل التاسع من كتابي: **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007 . ولذا سأكتفي هنا بعرض موجز لأهم ما توصلت إليه من نتائج في تلك الدراسة، وبالإشارة إلى بعض الدراسات الأحدث التي تؤيد هذه النتائج .

[17]) أنظر قائمة الشروط التي يعتبرها أنصار اقتصاد السوق الحر لازمة لنجاح الأسواق وتأمين فاعليتها فى الملحق 9 – م-2 من: إبراهيم العيسوى، **المرجع السابق**، ص ص 848 – 849 .

وفيما يتعلق بمطلب الارتكاز على القطاع الخاص وتصـــغير دور الحكومة، فإنه يقوم على افتراض غير واقعي بأن الدول النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة ذات قدرات إدخارية واستثمارية وتنظيمية عالية . وبطبيعة الحال، لو أن هذه الطبقة موجودة بهذه المواصــفات، ما كان للتخلف أن يســتمر، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن إنجاز التغيرات الهيكلية التي تستوجبها التنمية، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفســها عناء التدخل وإقامة المشــاريع الإنتاجية المختلفة. والواقع أن رأســمالية البلدان النامية يغلب عليها الطابع العائلي والريعي والطفيلي، وتميل إلى السير في ركاب الشركات الدولية لأنها – لأسباب تاريخية متصلة بالفترة الاستعمارية، ولظروف استمرار عدم التكافؤ في العلاقات الدولية – لا تملك مشروعاً خاصاً لتنمية بلادها. وهي في الغالب الأعم رأسمالية تعزف عن المخاطرة، وتسرف في الاستهلاك، وتميل إلى التقليد، لا إلى الابتكار. ولا مفر في مثل هذه الظروف من تدخل الدولة بتخطيط محكم إذا كان للدولة النامية أن تخطو خطوات واسعة وسريعة في مضمار التنمية .

أما عن تحرير التجارة ودوره في النمو الاقتصــادي، فليس صـحيحا أن التجارة هي محرك النمو . بل أن الأمر على العكس من ذلك، حيث أن اكتسـاب الاقتصـاد للقدرة على النمو السـريع، وامتلاكه لقدرات تنافسـية عالية، هو ما يفتح أمامه الأسـواق الخارجية ويزيد من المبادلات التجارية. وتؤكد الحقائق التاريخية في الدول الصـناعية القديمة، وكذلك في الدول الصـناعية الجديدة، أن النمو السـريع لم يتحقق في هذه الدول على أساس السـياسـات التي تحبذها النيوليبرالية. بل إن هذه الدول قد أنجزت نموها بالخروج السافر على مبادئ السـوق الحر المفتوح، وبتدخلات قوية ومخططة من جانب حكوماتها للتصـنيع من وراء أسـوار الحماية وسـياسـات الدعم التي سـاعدت الصــناعات الناشــئة على اجتياز المراحل الأولى لنموها دون خوف من المنافســة غير المتكافئة من جانب صـناعات الدول الأكثر تقدماً . وعموماً فإن **التحرير قبل التمكين خطر جسـيم**، بمعنى أن الدول النامية يجب أن تتاح لها الفرصــة- من خلال سـياسـات صـناعية مناسـبة- لتتمكن من تطوير هياكلها وبنياتها المؤسسية، واكتساب قدرات تنافسية تمكن صناعاتها من الصمود في وجه المنافسة من جانب الدول الصــناعية المتقدمة التي رســخت أقدامها في ميدان الصــناعة والتي صــارت تمتلك ناصــية التقدم العلمي والتكنولوجي، بل والصمود أمام منافسة الدول حديثة التصنيع كالنمور الآسيوية والصين.

وكما بينت دراسة مهمة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى عنوانها: **"جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس"**، فإن فحص الخبرات التنموية لدول شتى يشير إلى أن الدول تحرر تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، وليس قبل ذلك، وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي لاحق للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما، بل إن الاندماج قبل إحراز مستوى لائق من النمو والتنمية يصيب الدولة المعنية بأضرار محققة. ولذا فليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مســتوى التطور الذي أحرزته كل منها. بل يجب أن تتناســب هذه القواعد مع مســتوى التطور الاقتصـــادي للدول المختلفة. كما أن ثمة حاجة لتحول النظام التجاري الحالي الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية من التركيز على تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع – أي درجات حرية أكثر- لرسم السياسات الوطنية. ومن ثم فمن الضروري تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف القوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية كي تصوغ سياسات النمو والتنمية انطلاقا من مصالحها الوطنية.(18)

أما القول بأن النمو الاقتصادي يؤدي – ولو في المدى الطويل- إلى تحسين التوزيع من خلال أثر التساقط فهو قول لا يســتند إلى منطق قوي، كما أنه يفتقر إلى أي ســند تاريخي. ومن الثابت أن تحســين توزيع الدخل

---

[18]) أنظر:

UNDP et al., ***Making Global Trade Work for People,*** Earthscan Publications, 2003, www. undp. org.

تحسيناً محسوساً كان مرهوناً دائماً بتدخلات من جانب الدولة. حدث هذا بعد الحرب العالمية الثانية في المملكة المتحدة التي طبقت نظام دولة الرعاية الاجتماعية[19]، وفي الدول الأوروبية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي. وحدث هذا أيضاً في الدول النامية التي نفذت إصلاحات زراعية وضريبية وقدمت أشكالاً متنوعة من الدعم. كما أن الوقائع التاريخية في العقود الأربعة الماضية التي سادت فيها النيوليبرالية تبين اتجاه الفوارق في توزيع الدخل إلى الاتساع داخل معظم دول العالم وكذلك فيما بين الدول. وهذا ما سبق لي رصده في كتابي: ***العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية*** ، ورصده بيكيتي كذلك في دراسته الموسعة: ***رأس المال في القرن الواحد والعشرين***.[20]

وثمة أدلة على فشل التنمية على النمط النيوليبرالي في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي. منها ما ذكره الأستاذ ها- جون تشانج من أن معدلات النمو في تسعينيات القرن العشرين التي شهدت صعود النيوليبرالية كانت أقل مما شهدتة سنوات التدخل الحكومي في الاقتصاد في المدة 1960-1980. كما انخفض معدل نمو متوسط دخل الفرد في الدول الصناعية من 3% في حقبة التدخل الحكومي 1960-1980 إلى 2% في الحقبة النيوليبرالية 1980-2000. وفي الدول النامية كان الهبوط أشد: من 3% في الحقبة الأولى إلى 1.5% في الحقبة الثانية. وكان الوضع أسوأ في الدول الأقل نموا حيث هبط هذا المعدل من 1.9% إلى ما دون الصفر (-0.5%). وقد اقترن الفشل في تحقيق نمو أعلى بازديد اللامساواة في توزيع الدخل داخل الدول وفيما بين الدول، فضلاً عن ازدياد الاضطرابات في الأسواق المالية وفي أسعار صرف العملات.[21]

وقد بين الاقتصادي النرويجي إريك راينرت اتجاه معدل النمو إلى التناقص في الحقبة النيوليبرالية في كل المجموعات الدولية عدا المجموعة الآسيوية وذلك بالمقارنة بين المدتين 1950-1973 و 1973-2001. وهو يرجع عدم انخفاض معدل النمو في المجموعة الآسيوية إلى أنها استمرت في تطبيق السياسات الصناعية، وأنها لم تقبل على تحرير اقتصاداتها بنفس الوتيرة التي شهدتها المجموعات الأخرى. كما يشير راينرت إلى أن عملية التصنيع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد تلقت ضربة قاصمة في الحقبة النيوليبرالية، مما أدى إلى تراجع نمو الصناعات التحويلية؛ وهو ما أدي بالتالي إلى تراجع نمو متوسط الدخول الفردية وازدياد معدلات البطالة والفقر.[22] ويؤكد هذه النتائج السلبية لسياسات التنمية النيوليبرالية والدن بيللو أستاذ علم الاجتماع بجامعة الفلبين والناشط السياسي والاجتماعي بقوله: إن نيوليبرالية توافق واشنطون لم تنجح طبقاً لأي معيار من معايير التنمية، لاسيما النمو المستدام وتخفيض الفقر واللامساواة.[23]

---

[19]) المقصود هو The Welfare State الشائع ترجمتها إلى العربية بدولة الرفاه. وهي ترجمة خاطئة بل ومضللة. فحسب المعاجم الإنجليزية الرصينة مثل The Cambridge English Dictionary و Merriam-Webster Dictionary و The Concise Oxford Dictionary تعرف Welfare State بأنها الدولة التي توفر برامج للتأمينات والمعاشات والرعاية الصحية وبرامج لتمكين الفقراء والمتعطلين ومن إليهم من غير القادرين على إعالة أنفسهم من الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. ويضاف إلى هذا المعني أيضاً الدولة التي تتدخل في الاقتصاد حمايةً للصالح العام للمجتمع.

[20]) راجع: إبراهيم العيسوي، ***العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر و بيروت، 2014. وأنظر أيضاً:

T. Piketty,, ***Capital in the Twenty –First Century***, Translated by Arthur Goldhammer, The Belknap Press of Harvard University Press, 2014.

[21]) المعلومات المذكوره أعلاه من:

Ha-Joon Chan and Ilene Grabel, ***Reclaiming Development***, Zed Books, 2004, ch. 20

[22]) أنظر: Erik Reinert, "Neoclassical economics: A trail of economic destruction since the 1970's", ***Real World Economics Review***, Issue no. 60,2012, at: http://rwer.wordpress.com. See also Reinert's famous book, ***How Rich Countries Got Rich and Why Poor Countries Stay Poor,*** Constable, London, 2007.

[23]) Walden Bello, The Post-Washington Consensus. Sept. 2007, at http://fpif.org

ومن الشـهادات المهمة في شـأن عدم ملاءمة النيوليبراليةمن المنظور التنموي شـهادة السـير ريتشـارد جولي – الاقتصادي الشهير والمدير الأسبق لمعهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس بانجلترا. وفحوى شهادته هو أن النموذج الليبرالي للتنمية قد تم تصـميمه في ضــوء مصــالح وأولويات القوى الاقتصــادية الكبرى في الغرب بهدف توسـيع الأسـواق أمام منتجاتها واسـتثماراتها في العالم، وبغرض توسـيع نفوذها السـياسـي في الدول النامية . وهو يصف توافق واشنطون الذي ارتكزت عليه سياسات هذا النموذج بأنه "يتسم بضيق النظر الشـديد، وبالاقتصــادوية، والاختزالية، والأيديولوجية" . كما يشـير إلى عدد من الدراسـات التي تبين أن هذا التوافق، لاســيما من خلال برامج صـــندوق النقد الدولي التي عبرت عنه، "كانت له آثار وخيمة على النمو والتنمية".[(24)]

وقد وجه عدد من التقارير الدولية للتنمية البشـرية انتقادات شـديدة لسـياسـات توافق واشـنطون عموماً، وبرامج التثبيت والتكيف على الخصـوص . فقد اعتبرها تقرير عام 1990 سـياسـات تتسـم بقصـر النظر من حيث أنها تسعى لإحداث التوازن في الموازنات المالية على حساب إشاعة الخلل والاضطراب في حياة البشر. كما أشـار تقرير 2007/2008 ، أنه حتى قبل وقوع الأزمة العالمية الأخيرة ، تدهور مسـتوى دخل الفرد في 55 دولة طبقت هذه السياسات بالقياس إلى ما كان عليه منذ 10 أو 20 سنة ، بل ولفترة أطول بالنسبة لبعض هذه الدول.[(25)]

وكما أوضــحت دراســة معهد التخطيط القومي عن آفاق النمو الاقتصــادي في مصــر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فإن الأزمة قد سلطت الأضواء على عيوب لم تكن خافية في النموذج الليبرالي للتنمية، واســتدعت إعادة النظر في جدوى التمســك به، ونبهت إلى أهمية البحث عن بدائل له تكفل النمو الســريع والمستدام.[(26)]

ونختتم هذا النقد للمقاربة النيوليبرالية للتنمية بخبرة مصر في تطبيق السياسات النيوليبرالية منذ منتصف سـبعينيات القرن العشـرين. لقد أُطلق على هذه السـياسـات في بداية تطبيقها "الانفتاح الاقتصـادي". ولكن هذا المصـطلح قد توارى تدريجياً تحت تأثير ما أسفرت عنه هذه السـياسـات من آثار اقتصـادية واجتماعية سلبية، وإن استمر العمل بها. ومن أبرز هذه الآثار ما يلي[27]:

(1) نشوء فراغ تنموي جراء تخلي الحكومة عن مسئولية التنمية وتصفية الجزء الأكبر من القطاع العام وإهمال احتياجات ما تبقى منه للاستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد، بينما لم يقدر القطاع الخاص الذي اعتبر أنه ركيزة التنمية على تحمل هذه المسئولية.

---

[24]) للمزيد، راجع:

R. Jolly, "Employment, basic needs and human development: Elements for a new international paradigm in response to crisis", ***Journal of Human Development and Capabilities***, vol.11, issue 1, Feb.2010, pp.11-36.

ومن الدراسات التي أشار إليها جولي ، وتبين أن سياسات توافق واشنطون مضادة للنمو :

J.R. Vreeland, ***The International Monetary Fund: politics of conditional lending***, Routledge, Abingdon, 2007.

[25]) أنظر: UNDP, **Human Development Report**, 1990 and 2007/2008.

[26]) إبراهيم العيسوى وآخرون، **آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2010 .

[27]) عرضت هذه الآثار السلبية - تحت عنوان : سبعة مآزق لليبرالية الاقتصادية في مصر - بالتفصيل في: إبراهيم العيسوي، ***هموم اقتصادية مصرية***، ميريت للنشر والمعلوات، القاهرة، 2004 ، ص ص 73-86. للمزيد راجع الفصل التاسع من كتابي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، ***مرجع سبق ذكره***.

(2) عجزت الســـياســـات النيوليبرالية عن زيادة الادخار المحلي، ولم تســـتطع- مع ضـــعف الادخار والاســـتثمار المحلي، فضـــلاً عن عوامل أخرى- اجتذاب قدر يعتد به من الاســـتثمارات الأجنبية، وبخاصة في قطاع الصناعات التحويلية.

(3) فشلت هذه السياسات في تحقيق أحد أهدافها الكبرى وهو زيادة الصادرات غير البترولية، وهو ما كان يعول عليه كمحرك للنمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه فتحت أبواب الاقتصاد على مصاريعها أمام الواردات، وأمام تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج. وهو ما تسبب في تزايد الخلل في ميزان المدفوعات.

(4) عجزت الحكومة عن تدبير الموارد اللازمة لتمويل الانفاق العام على الرغم من تقليصـــه، وذلك بسبب انحياز السياسات الضريبية للأغنياء والرأسماليين.

(5) على الرغم من التبني شـــكلياً للتنمية البشـــرية وتوالي إصـــدار التقارير الوطنية عنها منذ 1994، استمر الفشل في إصلاح نظم التعليم والصحة وفي مكافحة الفقر واللامساواة.

(6) أعلنت الحكومات المتوالية أن الانفتاح لا يعني التخلي عن التخطيط، ورفعت شـــعار "التخطيط بالمشـــاركة"، ولكن الممارســـة أفصـــحت عن تهميش التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ ما يوضع من خطط.

(7) بقيت "الديمقراطية" مجرد شـــعـار بلا مضـــمون نظراً لتآكل قاعدتها الاجتماعية جراء الفقرواللامساواة؛ وهو ما أدى إلى فتح مجال واسع للتزاوج بين السلطة والثروة، وإلى سيطرة رأس المال على الحكم.

ومن المهم الانتباه إلى أن بعض المؤســســات المالية الدولية ، لاســيما البنك الدولي وصــندوق النقد الدولي، تستند في ترويجها للمقاربة النيوليبرالية للتنمية إلى ما تجريه أقسام البحوث فيها من بحوث علمية تصــفها بالرصــينة وتزعم أنه لا مجال للشــك في صــحة نتائجها. ولكن ثمة دلائل على عدم ســلامة هذه المزاعم، وذلك اســتناداً إلى التقييمات المســتقلة التي أجريت على عينة من هذه البحوث بناء على طلب هذه المؤسسات ذاتها. من هذه التقييمات ذلك التقييم الذي اجرته مجموعة من كبار الاقتصاديين لعينة من البحوث التي أنتجها البنك الدولي خلال المدة 1998-2005. وقد ظهر هذا التقييم في التقرير الصـــادر في 2006 والمعروف بتقرير ديتون نسبة إلى قائد هذه المجموعة. لقد ذكر هذا التقرير أن بعض البحوث التي نسبت إلى النيوليبرالية والعولمة زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر تستند إلى شواهد إحصائية ضـعيفة، وأن هنالك من الدلائل ما يشير إلى لي عنق البيانات من أجل التوصل إلى النتائج المرغوبة من جانب البنك. وعاب التقرير على هذه البحوث الافتقار إلى نظرة متوازنة للأدلة المتاحة وعدم الإفصـــاح عن الشــك المحتمل في حجية بعض الأدلة. كما ذكر التقرير أن البنك يتعمد حجب البحوث التي تتوصــل إلى نتائج مغايرة لمعتقداته.[28] وقد تكررت هذه الاتهامات لبحوث البنك الدولي في الدراســـة التي أجرتها الأســـتاذة روبن برود والمنشـــورة في 2007. فقد وجدت أن في بعض هذه البحوث ممارســـات تجافي البحث العلمي الرصين، وأن البنك يكافئ من ينتج بحوثاً تدعم المقولات النيوليبرالية بالأسبقية في التعيين والترقي والنشر ، بينما يميل البنك إلى تهميش من يتوصل إلى نتائج مخالفة لهذه المقولات أو عدم تعيينهم لديه أصـــلاً. كما لاحظت برود أن البنك لجأ في بعض الحالات إلى الخداع بتجاهل النتائج الواردة في صلب بعض التقارير والتي قد تبعث على الشك في السياسات النيوليبرالية، وعدم ذكرها في الملخصات

[28] World Bank, ***An Evaluation of the World Bank Research, 1998-2005***, downloadable from: (www.siteresources.worldbank.org/DEC/Resources....

التنفيذية والبيانات الصحفية بشأن البحوث، وذلك استناداً إلى أن الكثيرين من القراء قد لا يطلعون إلا على هذه الملخصات والبيانات.[29]

وثمة شواهد إضافية على أن البنك يضيق بالآراء المخالفة لعقيدته النيوليبرالية. منها اضطرار الاقتصادي الشهير جوزيف استجلتز إلى الاستقالة من البنك في ديسمبر 1999 بسبب خلافه مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن معالجة الأزمة المالية الآسيوية التي اندلعت في 1998. ومنها اضطرار الأستاذ رافي كانبور إلى الاستقالة من البنك بسبب عدم رضا البنك عن بعض النتائج التي تضمنها تقرير التنمية في العالم للعام 2001/2000 الذي كان يشرف كانبور على إعداده وكان موضوعه الرئيسي: الفقر. وقد أظهرت هذه الواقعة التأثير الطاغي للولايات المتحدة على البنك، حيث أن خلاف البنك مع كانبور نشأ عن عدم رضا وزير الخزانة الأمريكي لاري سمرز عن مسودة التقرير التي اطلع عليها وطلبه تعديل النتائج بما يزيل شبهة فشل السياسات النيوليبرالية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وفي تخفيض الفقر.[30]

وفيما يتعلق بتقييم بحوث صندوق النقد الدولي، أظهر تقرير التقييم المستقل المعروف بتقرير ميشكن أن في هذه البحوث ما يكشف عن "ضيق أفق ثقافي" و"تحيزات في الإدراك" لدى باحثي الصندوق، وهو ما يجعلهم عاجزين عن التمييز بين ما يرونه وبين ما يريدون رؤيته. كما أكد هذا التقرير ما سبق ملاحظته على سلوك البنك الدولي، وهو أن للشركاء الكبار في الصندوق تأثيراً عظيماً على سياساته ؛ وهو ما يعوق إنتاجه لتقارير بحثية أمينة ودقيقة.[31]

وفي الختام تشير إلى ما يردده النيوليبراليون من أنه "لا بديل" للمقاربة النيوليبرالية أو توافق واشنطون الذي يجسدها. وهو قول غير صحيح كما سيظهر مما سنعرضه في الفصل العاشر من بدائل كثيرة تذخر بها ساحة الفكر الاقتصادي والتنموي غير التقليدي.

---

[29] Robin Broad, "Knowledge Management: A case study of the World Bank's Research Department", ***Development in Practice***, vol. 17, no. 415, August 2007, available at www.american.edu

[30] بشأن استقالة استجلتز أنظر: www.nytimes.com/1999/11/25/business/outspoken-chief-economist-leaving-world-bank.htm، وبشأن استقالة كانبور أنظر: httsp://www.globalpolicy.org

[31] راجع: IMF-IEO, ***IMF Performance in the run- up to the financial and economic crisis***, IMF Surveillance 2004-2007, IMF,2011,at http://www.ieo-imf.org

الجزء الثاني

مقاربات تطوير علم الاقتصاد

تمهيد

من الطبيعي أن تسفر الانتقادات التي وجهت لعلم الاقتصاد عن تبلور مقاربات متنوعة لفهم الظواهر الاقتصادية، وبالتالي لإرشاد صناع السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية. وكما يظهر من العرض السابق للأنواع المختلفة من النقد، فإن المقاربات البديلة التي أسفرت عنها الانتقادات المختلفة للنظرية الاقتصادية ليست كلها مقاربات حديثة تماماً، بل أن بعضها قديم أو بالأحرى له جذور قديمة. ومن أبرز أمثلتها المقاربات المرتبطة بمنهجية الاقتصاد السياسي، سواء في صورها الليبرالية أم في صورها الماركسية، والمقاربة التطورية أو الاقتصاد التطوري[1]. ولكن بعض المقاربات البديلة حديثة نسبياً، حيث يعود معظمها إلى النصف الثاني من القرن العشرين مثل الاقتصاد السلوكي، والاقتصاد التجريبي، والاقتصاد العصبي، واقتصاد التعقد[2]، والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد. [3]

ويمكن تقسيم مقاربات تطوير علم الاقتصاد التي سنعرض في هذا الجزء من الكتاب إلى خمس مجموعات. إذ تركز المجموعة الأولى على التاريخ والتطور والعوامل المؤسسية والاجتماعية والأخلاقية، وتركز المجموعة الثانية على خصائص السلوك الاقتصادي من واقع التجارب المعملية وغير المعملية ، بينما تركز المجموعة الثالثة على طبيعة الأسواق و النظم الاقتصادية وعلى منهجية نمذجتها. وتشتمل المجموعة الرابعة على "مقاربات أخرى" يصعب إدراجها ضمن المجموعات الثلاث السابق ذكرها، وهى المقاربة النسوية ومقاربة السعادة والمقاربة التكاملية. أما المجموعة الخامسة فقد خصصت للمقاربات التنموية البديلة للمقاربة النيوليبرالية السائدة والتي كانت محل انتقادات كثيرة عرضناها في الفصل الخامس.

وكما سيتبين لاحقاً، فإن هذه المجموعات ليست منفصلة تمام الانفصال عن بعضها البعض، بل إن بينها تداخلات مهمة. بل إن هناك محاولات للجمع بين معظم المقاربات في مقاربة واحدة، كما هو الحال مع المقاربة التكاملية التي سنعرض لها في المجموعة الرابعة من المقاربات. وسوف يشتمل تناولنا لكل مقاربة على أبرز ملامحها، وعلى ما تنطوي عليه من نقد للفكر السائد وما تطرحه من بدائل لفرض أو آخر، أو لنظرية أو أخرى، وعلى تقييم عام للمساهمة التي تنطوي عليها كل مقاربة.

وتجدر الإشارة إلى أن المقاربات المعروضة في هذا الجزء من الكتاب لا تمثل كل ما هو معروض في ساحة تجديد علم الاقتصاد من مقاربات. فمع كثرة المعروض كان لا بد من الانتقاء والتركيز على المقاربات التي تنطوي على إسهامات ذات قيمة جوهرية للنظرية الاقتصادية وللفكر التنموي. ولا شك في أنه كان لتفضيلات الكاتب وقدرته على استيعاب مختلف المقاربات دور مهم في عملية الانتقاء. فقد استبعدت بعض ما يظهر كمقاربات جديدة وإن كان في جوهره لا يخرج عن كونه تطبيقات لمبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي بدرجة أو بأخري في مجالات لم تطرق إلا بعد تفجر مشكلات معينة كمشكلات البيئة والطاقة. فهنا برزت

---

[1]) الاقتصاد التطوري: Evolutionary Economics

[2]) اقتصاد التعقد: Complexity Economics

[3]) المقاربة الفيزيائية للاقتصاد : Econophysics

مقاربات تحت عناوين اقتصـــاديات البيئة والاقتصـــاديات الإيكولوجية.[4] وقد تعاملت مع هذه المقاربات على أنها فروع تطبيقية لعلم الاقتصاد شأنها في ذلك شأن اقتصاديات الزراعة واقتصاديات الصناعة وما إليها مما يخرج عن دائرة اهتمام هذا الكتاب. كما اســـتبعدت بعض ما يبدو لأول وهله كمقاربات جديدة بينما هي في الواقع لا تقدم نظرية اقتصادية جديدة وإنما تقدم رؤى لنظم اقتصادية بديلة لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاشـــتراكي. ومن أمثلتها المقاربة الثنائية أوعلم الاقتصـــاد الثنائي، والمقاربة الخضـــراء أو علم الاقتصـــاد الأخضر، والمقاربة الحيوية أو علم الاقتصاد الحيوي.[5]

[4]) اقتصاديات البيئة: Enviromental Economics.
الاقتصديات الإيكولوجية: Ecological Economics

[5]) علم الاقتصاد الثنائي Binary Economics، وهو دعوة لإقامة نظام اقتصادي تتسع فيه قاعدة ملكية رأس المال بحيث يكون لغالبية الناس دخل من العمل ودخل من ملكية رأس المال (وهذه هي الثنائية)، وذلك بدلاً من الوضع الحالي حيث يحصل معظم الناس على دخلهم من العمل؛ وهو ما يؤدي إلى فجوات واسعة في توزيع الدخل والثروة. أنظر في ذلك:

Center for Economic and Social Justice, Q & A's on Binary Economics, at www.cesj.org

وتمثل المقاربة الخضراء او علم الاقتصاد الأخضر Green Economics دعوة لإقامة نظام اقتصادي يركز على القيمة الاستعمالية للأشياء لا على قيمتها التبادلية، وعلى الحاجات الأساسية للبشر، وعلى استخدام الطاقات المتجددة، وعلى محاكاة الاقتصاد للطبيعة التي لا تعرف الضياع أو الهدر، وعلى الاعتماد على النفس والمشاركة الديمقراطية. أنظر:

World Resources Institute, Q & A: What is a "Green Economy"?, April 2011, at www.wri.org

وتقوم المقاربة الحيوية أو علم الاقتصاد الحيوي Bioeconomics على الجمع بين علم الاقتصاد وعلم الأحياء (البيولوجي) بغرض محاكاة الاقتصاد لما يحدث في البيئة الطبيعية والتوجه لكل ما هو حيوي كالوقود الحيوي والتكنولوجيا الحيوية . أنظر:

I. Sundar, Bioeconomics and Sustainable Development, paper presented to the International Conference on Management and Applied Social Sciences, Dubai, March 2012, at www.psrcenter.org

الفصل السادس

المجموعة الأولى من مقاربات التطوير

امتزاج الاقتصاد بالتاريخ والمؤسسات والاجتماع والأخلاق

تشتمل هذه المجموعة على ست مقاربات، وهي: المقاربة التاريخية، والمقاربة التطورية، والمقاربة المؤسسية ،والمقاربة الاجتماعية، والمقاربة الماركسية، والمقاربة الأخلاقية.

1

المقاربة التاريخية

المنطلق الأساسي للمقاربة التاريخية هو أن الحقائق أو الوقائع التاريخية تمثل المصدر الرئيسي للمعرفة بشأن التصرفات والشئون الاقتصادية. ومن ثم فليس من الممكن فهم الوقائع الاقتصادية وتفسيرها بمعزل عن السياق التاريخي وما يصاحبه من محددات ثقافية واجتماعية وسياسية ومؤسسية . ومن أشهر مقولات هذه المقاربة مقولة المحدودية أو النسبية التاريخية.[6] و تتفرع عن هذه المقولة مقولة الخصوصية التاريخية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ومقولة نسبية القوانين/ النظريات الاقتصادية في الزمان والمكان (ومن ثم نفي صلاحيتها العامة أو المطلقة) ، ومقولة الخصوصية التاريخية للسياسات الاقتصادية (حيث أن مزايا أي سياسة اقتصادية تعتمد على مكان وزمان تطبيقها). وقد بدأت هذه المقاربة في الظهور في أواخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر من خلال جهود عدد من الباحثين الألمان الذين شكلوا مدرسة حازت شهرة عظيمة حتى أصبحت تعرف بالمدرسة الألمانية.[7]

وكانت المقولات المنطلقة من المقاربة التاريخية تطرح في مواجهة المقاربة التحليلية أو الاستنباطية[8]، ومقاربة النمذجة، وهما من المقاربات التي تبناها كل من الاقتصاديين الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين. وعموماً، فإن من أبرز سمات المقاربة التاريخية سمتان. الأولى هي تبني المنهج الاستقرائي كأداة للتوصل إلى القوانين

---

[6]) المحدودية أو النسبية التاريخية: Historical specificity or relativity

[7]) بالرغم من أن مدرسة تاريخية للاقتصاد قد ظهرت في بريطانيا، إلا أن حظها من الشهرة والتأثير كان أضعف كثيراً من حظ المدرسة الألمانية. إذ لم يكن لها من الرصانة العلمية ومن التماسك التنظيمي لأنصارها مثلما كان للمدرسة الألمانية التي تمتعت بسطوة علمية في الجامعات الألمانية التي صارت قبلة الأمريكيين الساعين للحصول على درجات عليا في الاقتصاد، والتي انتظم روادها وأتباعها في الكثير من الجمعيات والمنتديات العلمية. ولذا بقيت المقاربة التاريخية على هامش التيار الرئيسي للاقتصاد في بريطانيا الذي كان آخذاً في الظهور في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر على أيدي جون ستيوارت ميل ومن بعده وليم ستانلي جيفونز والفريد مارشال. وبمرور الوقت صار ينظر إلى المدرسة التاريخية البريطانية على أنها مدرسة في التاريخ الاقتصادي لا شأن لها بالنظرية الاقتصادية. أنظر:

K. Tribe, ***Historical Schools of Economics: German and British***, Keele Economic Research Papers, Keele University, Feb. 2002, at www.keele.ac.uk/depts/ec/Kerp

[8]) وفق المنهج الاستنباطي (deductive method) تشتق القوانين الاقتصادية من مسلمات أو افتراضات نظرية باستخدام المنطق أو التحليل الرياضي.

الاقتصــادية.[9] والثانية هي العناية بالنظرة الكلية الشـمولية والهيكلية للاقتصــاد بما يمكن من التوصـل إلى فهم دقيق لتطوره. ولذا فإن لهذه المقاربة صـلات وثيقة ببقية المقاربات التي يتضـمنها هذا الفصـل، وذلك على ما سـيأتي بيانه . ومن الجدير بالذكر أن المدرسـة التاريخية لم تحصـر نفسـها في دراسـة التطور التاريخي للنظم الاقتصادية، بل أن عدداً غير قليل من روادها قد انشغلوا بقضايا السياسة الاقتصادية.

وثمة تنوع كبير داخل المدرســـة التاريخية الألمانية. فقد صـــار من المعتاد التمييز بين ثلاث مدارس تاريخية فرعية تنضـوي تحت مظلة المدرسـة التاريخية الألمانية. [(10)] أولها ما يطلق عليه **المدرسة التاريخية القديمة**، والتي من أبرز أقطابها ولهلم روشر وبرونو هلديبراند وكارل كنيز وفردريك ليست. وكان من رأي هؤلاء أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق في كل الأزمنة وفي كل الثقافات، وأن النتائج التي توصل إليها آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل وإن كانت سليمة في حالة اقتصاد شهد ثورة صناعية، إلا أنها لا تنطبق على ألمانيا التي كانت دولة زراعية في زمانهم. وكان فردريك ليســت رائداً في هذا الشــأن، حيث رفض سياسة "دعه يعمل" التحررية التي دعا إليها الكلاسيكيون واعتبرها غير مناسبة للدول التي كانت أقل تقدماً من انجلترا كألمانيا والولايات المتحدة. فهذه الدول تحتاج إلى حماية صــــناعاتها الناشــــئة وإلى أن تتمسك بفكرة القومية الاقتصادية التي عرضها في كتابه الموسوم: ***النظام القومي للاقتصاد السياسي***. وها هنا درس جدير بالاستيعاب من جانب الدول الساعية للنمو في الوقت الحالي. وقد اشترك ليست مع رواد المدرسة التاريخية القديمة في تقديم نظريات لتطور النظام الاقتصــــادي بناء على فحص كم ضــــخم من المعلومات التاريخية والإحصاءات. وهذا هو النهج الذي اتبعه والت ويتمان روستو في كتابه الشهير عن مراحل التطور الاقتصـادي. فقد كان لدى مؤسسـي هذه المدرسـة اعتقاد راسخ بأن أي نظام اقتصـادي هو نظام مرحلي وليس نظاماً أبدياً. وها هنا تمتزج المقاربة التاريخية مع المقاربة التطورية. وقد ارتبطت نظرة هذه المدرســـة التطورية للنظام الاقتصـادي بنظرتهم إلى القوانين أو النظريات الاقتصـادية من حيث خصـوصـيتها التاريخية، ومن حيث أن المنهجية المناسبة للكشف عنها هي المنهجية الاستقرائية.

ونأتي الآن إلى المدرســـة التاريخية الثانية التي يمكن أن نطلق عليها **المدرســـة الوســـيطة**. لقد قاد هذه المدرســـة شــمولر وناســـي وواجنر. وكان من أبرز مقولاتها أن علم الاقتصــــاد هو بالأســـاس مجال معرفي اسـتهدافي.[11] ومن هذا المنطلق فإنهم اعتقدوا أن على الاقتصــاديين تطوير أدوات يمكن لصــناع السـياسـات الاقتصادية ورجال الأعمال استعمالها في اتخاذ القرارات السليمة. وقد حدد أقطاب هذه المدرسة ثلاثة مبادئ لتنظيم الاقتصاد، وهي: المصالح الخاصة للأفراد، والمصلحة العامة للمجتمع، والنوازع الخيرة.[12] وقد شددوا على أهمية المبدأ الأخير وعولوا عليه في كبح جماح السـعي وراء المصــالح الخاصــة، وهو ما يتطلب التحلي

---

[9]) وفق المنهج الاستقرائي (inductive method) تشتق القوانين الاقتصادية من فحص الوقائع والخبرات التاريخية باستخدام التحليل التاريخي للظواهر الاقتصادية وللنظام الاجتماعي في مجموعه.

[10]) يعتمد العرض التالي للمدارس الثلاث على:

Landreth, H. and D. Colander, ***History of Economic Thought***, 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, pp 324-327.

New World Encyclopedia, Historical School of Economics, at http://www.newworldencyclopedia.org
Britannica Online Encyclopedia, Historical School of Economics, at http://www.britannica.com
www.websters –online -dictionary.org/.../Histo...,www. newworld encyclopedia. org/…/German…,and www.sjsu.edu/faculty/watkins/gerhist.htm.

[11]) استهدافي: normative

[12]) النوازع الخيرة: benevolent impulses

بالأخلاقيات الاقتصادية.[13] بل إنه كان من رأيهم أن تكون الأخلاقيات عنصراً أساسياً من عناصر النظرية الاقتصادية. وها هنا تمتزج المقاربة التاريخية بالمقاربة الأخلاقية. ومن هنا كان تركيز هذه المدرسة على دور الدولة في الإصلاح الاجتماعي، وأنه يجب أن يمتد ليشمل تنمية الحياة الثقافية وحماية الصحة العامة وتنظيم سير الإنتاج وحماية الأطراف الأضعف في المجتمع وعدم إلحاق الضرر بالعمال وتمكينهم من العمل الجماعي الهادف لحماية مصالحهم. وهنا نلحظ امتزاج المقاربة التاريخية بالمقاربة الاجتماعية. وإلى جانب اشتراك المدرسة الوسيطة مع المدرسة القديمة في الهجوم على النظرية الكلاسيكية والتأكيد على نسبية النظريات الاقتصادية زمنيا ومكانياً، فإنها دخلت في جدل حامي الوطيس مع رواد النيوكلاسيكية، وبخاصة مع كارل منجر، حول المنهجية المناسبة لاشتقاق النظريات الاقتصادية.

أما المدرسة الثالثة فهي **المدرسة التاريخية الأحدث** التي ارتبطت بأسماء عدد من الأعلام، أبرزهم سومبارت وماكس فيبر. وقد رأت هذه المدرسة أنه يجب النظر إلى علم الاقتصاد كمجال معرفي واسع يتناول ليس فقط الظواهر الاقتصادية، بل ويتناول أيضاً الظواهر غير الاقتصادية التي قد تؤثر في الاقتصاد، وكذلك الظواهر غير الاقتصادية التي تتأثر بالاقتصاد. وقد أطلق ماكس فيبر على علم الاقتصاد الذي يتسم بهذا الاتساع: **الاقتصاد الاجتماعي**. وها هنا نلحظ مرة أخرى ميل المقاربة التاريخية للامتزاج بالمقاربة الاجتماعية.

ومما يسترعي الانتباه أن المدرسة التاريخية في مجملها كانت ذات تأثير كبير في تبلور المقاربة الاجتماعية للاقتصاد. كما كان لها دور ملحوظ في وضع الأساس النظري والتطبيقي لما عرف لاحقاً بسياسة اقتصاد السوق الاجتماعي أو دولة الرفاه/ الرعاية الاجتماعية التي طبقتها معظم الدول الأوربية عقب الحرب العالمية الثانية- وإن كانت هذه السياسة قد شهدت انحساراً كبيراً منذ سبعينيات القرن العشرين مع بروز الليبرالية الاقتصادية الجديدة. كما كان للمدرسة التاريخية نصيب وفير في تشكيل أفكار جوزيف شومبيتر وبلورة نظرياته بشأن التغير والابتكار والتدمير الخلاق وريادة الأعمال، لدرجة أن شومبيتر نفسه صار يدرج ضمن المنتمين للمدرسة التاريخية، وبخاصة ذلك الفرع منها الذي عني بإدماج التاريخ وعلم الاجتماع في التنظير الاقتصادي.[14] وقد أثرت المدرسة التاريخية تأثيراً كبيراً في تشكيل أفكار أصحاب المقاربة المؤسسية، وفي بلورة الاتجاهات الرامية للجمع بين المقاربة التاريخية وكل من المقاربة المؤسسية والمقاربة الاجتماعية. وقد ظهر ذلك بوجه خاص في أعمال كارل بولانيي الذي انتقد مفهوم الإنسان الاقتصادي باعتباره مفهوما مناقضاً للتاريخ، كما انتقد ما اطلق عليه "مجتمع السوق" المميز للرأسمالية وبين مخاطر إعادة هيكلة العالم على أساس أن " السوق أعلم".[15]

---

[13]) الأخلاقيات الاقتصادية: economic morality

[14]) أنظر في ذلك:

Wikipedia, Joseph Schumpeter, at http://wikipedia.org, and J. B. Foster, "The Political Economy of Joseph Schumpeter- A theory of capitalist development and decline", ***Studies in Political Economy***, vol. 15, Fall 1984, pp. 5-42, also at www.sociology.uoregon.edu/files 12014/04/foster

[15]) مفهوم مناقض للتاريخ: a-historical، ومجتمع السوق: market society ، والسوق أعلم : the market knows best. للمزيد حول بولانيي، أنظر:

Wikipedia, Karl Polanyi, at http://en.wikipedia.org, and E. Ozveren, "Karl Polanyi and return of the "primitive" in institutional economics", ***Journal of Economic Issues***, Sept, 2007, at www.highbeam.com/doc./1g1...

وفي ختام هذا العرض للمقاربة التاريخية لا يسعني إلا التأكيد على أهميتها وعلى أهمية دراسة التاريخ وفهمه فهماً جيداً من جانب الاقتصاديين. وتشتد الحاجة إلى هذا التوكيد بالنظر إلى الاتجاه الملاحظ إلى إهمال تدريس التاريخ الاقتصادي للطلاب بأقسام الاقتصاد في الكثير من الجامعات منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك بعد أن كان يعتبر من المقررات الإجبارية قبل ذلك. ومن المفيد في تعزيز تأكيدنا على أهمية دراسة التاريخ عموماً والتاريخ الاقتصادي خصوصاً من جانب الاقتصاديين النظر فيما قاله الاقتصادي تشانج وعالم النفس كيجان في هذا الشأن.

يقول ها- جون تشانج في كتابه " **علم الاقتصاد- دليل المستخدم**" أن دراسة التاريخ لن تمكننا من تجنب الأخطاء تماماً، ومع ذلك ينبغي أن نبذل أقصى الجهد لاستخلاص دروس التاريخ قبل صياغة سياسات قد تؤثر على حياتنا لآماد طويلة. ويبين تشانج أن فهم التاريخ الاقتصادي مفيد من أكثر من ناحية. فمن ناحية أولى يلاحظ أن التاريخ يؤثر في الحاضر من خلال تأثيره فيما يتخذه الناس من قرارات. ولكن الكثير من السياسات التي يوصى بها أو القرارات التي تتخذ عادة ما تستند إلى ما يعتقد البعض أنه سوابق تاريخية. ولو أمعن الناس في قراءة التاريخ فربما يتبين لهم أن هذه السوابق ليست صحيحة. من ذلك القول مثلاً بأن حرية السوق وحرية التجارة كانا السبب فيما حققته الدول الصناعية القديمة من تقدم. ومن ناحية ثانية فإن مراجعة الوقائع التاريخية سوف تبين أن أي نظرية مهما كانت عظمتها هي بنت زمانها ومكانها. ولذا فمن الضروري أن نعلم جيداً ما هي القوى المؤسسية والتكنولوجية التي تميز الأسواق أو الصناعات أو الدول التي نسعي لتحليل أوضاعها بهذه النظرية أو تلك. كما أن الفهم الجيد للتاريخ قد يكشف عن خطأ بعض ما قد يتعامل معه بعض الناس على أنه مسلمات. ويضرب تشانج مثلاً على ذلك بتصور البعض أن حدود السوق ثابتة لا تتغير عبر الزمن، مع أن هذه الحدود قد تغيرت فعلاً. فبعض ما كان يباع ويشتري في زمن سابق مثل البشر(العبيد) لم يعد من الجائز تداوله في الأسواق. كما صارت تتداول في الأسواق أشياء لم تدر بخلد أحد من قبل كشهادت الكربون (حيث تبيع الشركة التي لم تصل إلى الحد الأقصى المسموح لها من الانبعاثات الكربونية ما لديها من فائض للشركات التي تتجاوز الحد الأقصى المسموح لها به من هذه الانبعاثات الملوثة للبيئة). ومن ناحية ثالثة، يذكر تشانج أن فهم التاريخ مهم لإدراك القدرة التفسيرية المحدودة للنظرية الاقتصادية، ولمعرفة ان هناك أوضاعاً لا يمكن أن تفسرها نظرية واحدة. ومنها مثلاً حالة سنغافورة التي تجمع بين حرية السوق وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، وبين دور كبير للحكومة متمثلاً في ملكية جميع الأراضي وفي توفير نحو 85% من المساكن من خلال شركات مملوكة للدولة، وفي بلوغ نصيب القطاع العام في الناتج القومي 22% مقابل متوسط عالمي في حدود 10% .[16]

أما جيروم كيجان فقد أوجز أهمية المقاربة التاريخية لدارسي العلوم الاجتماعية في كتابه القيم "**الثقافات الثلاث**" بهذه العبارة: "إن أصحاب العلوم الاجتماعية ممن يحاولون التنصل من التاريخ (يقصد تاريخ ثقافاتهم وتاريخ الفرع الذي يدرسونه ودراسة التاريخ عموماً) لأنهم لا يرغبون في النظر إليهم بوصفهم علماء

---

[16]) أنظر:

Ha-Joon Chang, ***Economics- The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2.14, pp.43-44 and pp. 47-49.

إنسانيات تفتقر دراساتهم إلى اليقين العلمي اللازم، إنما يتحاشون تفقد المواضع التي تكمن في أغوارها كنوز وذخائر علمية لا حصر لها".[17]

2

المقاربة التطورية

نشأت المقاربة التطورية (الاقتصاد التطوري) وشهدت انتشاراً واسعاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في تأثر واضح بنظرية داروين فيما يتعلق بتطور الكائنات الحية. إذ قامت هذه المقاربة على النظر إلى النظم الاقتصادية على أنها تخضع لمبادئ التطور التي صاغها داروين، ومن أبرزها النشوء والوراثة والتنوع والتكيف والانتقاء(الانتخاب) والارتقاء. والمقصـــود بالتطور هو التغير التلقائي أو غير المخطط ، ومقابلها بـاللغـة الإنجليزيـة هو evolution، وليس development التي تعني التغيير الإرادي أو المخطط ، أو التطوير،أي التنمية.[18]

إن النظام الاقتصـادي حسـب المقاربة التطورية هو **نظام مركب أو معقد قابل للتكيف**، يتعرض لعمليات اضطراب أو اختلال تؤدى إلى تحول النظام أو تحوره.[19] وتنشأ عمليات الاضطراب أو الاختلال في النظام بحكم اشـتماله على فاعلين كثر مختلفي الطباع والميول، يدخلون في تفاعلات شـتى ويتعلمون مما يمرون به من تجارب. كما تنتج عن العلاقات التي تقوم فيما بينهم تناقضات في المصالح تحول دون استمرار النظام عند وضـع بذاته، وتدفعه إلى التغير بدرجة أو بأخرى. وغالباً ما يتعرض النظام لتغيرات صـغيرة ربما يصـعب ملاحظتها. ولكن مع تراكم هذه التغيرات الصغيرة عبر الزمن تأخذ التغيرات الكمية في النظام في التحول إلى تغير كيفي .

لاحظ أنه يمكن التمييز بين نوعين من المقاربة التطورية. الأولى والتي سيدور الحديث عنها في هذا القسم هي المقاربة التطورية غير الماركسـية. والثانية هي المقاربة التطورية الماركسـية التي سـتظهر في سـياق تناولنا للمقاربة الماركسية في القسم الخامس من الفصل الحالي.

ومن أبرز مؤسسـي المقاربة التطورية ثورشـتاين فبلين (1857- 1929) الذي صـاغ مصـطلح الاقتصـاد التطوري انطلاقاً من أن موضـــوع علم الاقتصـــاد يجب ألا يكون مجرد تخصـــيص الموارد النادرة على الاستخدامات البديلة، وإنما البحث في كيفية تطور الهيكل المؤسسي للاقتصاد. إذ أن التغير في هذا الهيكل هو

---

[17]) جيروم كيجان، ***الثقافات الثلاث- العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة صديق جوهر، عالم المعرفة ، الكويت، العدد 408، يناير 2014، ص 218. والكتاب صادر عن مطبعة جامعة كمبردج بالمملكة المتحدة في 2004 بعنوان:
Jerome Kagan, ***The Three Cultures, Natural Sciences, Social Sciences and The Humanities***.

[18]) لاحظ أن اللغة الألمانية التي كتب بها شومبيتر كتابه نظرية التطور الاقتصادي(Theory of Economic Development) كانت تستخدم كلمة واحدة وهي development للدلالة على مفهوم التطور بمعني التغير التلقائي غير المخطط evolution ومفهوم التطوير / التنمية بمعنى التغيير الإرادي المخطط development. وقد أزيل اللبس الناشئ عن هذا الازدواج في المعنى عندما ظهرت الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب مستخدمة كلمة evolution، وبتراجع شومبيتر نفسه عن استخدام development في كتاباته عن التطور الاقتصادي. أنظر:
E. S. Andersen, ***Schumpeter's Evolutionary Economics***, Anthem Press, London and N. Y., 2009, downloadable from: www.business.aau.dk

[19]) نظام مركب/ معقد قابل للتكيف: Complex adaptive system- اختصاراً: CAS.

ما يؤدي إلى تغير الأهداف والوسائل وتطور السلوك الاقتصادي للإنسان. ولذا يعد فبلين من رواد المقاربة المؤسسية أيضاً. وقد اعترض فبلين على فكرة التناغم أو التوازن في النظرية الاقتصادية التقليدية، ورأى أن الأساس هو التناقض.[20] ولكن على خلاف ماركس الذي ركز على التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج والتناقض بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع، فإن فبلين ركز على التناقض بين الغرائز التي تحرك السلوك الإنساني. ففي نظره أنه تعتمل في نفس الفرد غرائز متعارضة كغريزة الولاء للأسرة أو للقبيلة التي قد تتناقض مع غريزة الولاء للطبقة أو الأمة، وغريزة الإيثار والتضحية التي قد تتناقض مع غريزة الأثرة وحب الاستحواذ. ومن هنا كان رأيه أن التحليل الاقتصادي يجب أن يراعي جانبين متعارضين للسلوك الإنساني، وهما الجانب الذي يعمل على تقوية الحياة الاقتصادية ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي، والجانب الذي يعمل على إعاقة تطور القوى الإنتاجية ويؤثر بالسلب على رفاه البشر.[21]

لاحظ أن المقاربة التطورية قد تحتفظ بفكرة التوازن، وقد ترفضها . وعموماً ثمة علاقات قوية بين هذه المقاربة وبين مقاربة اللاتوازن من جهة، وبينها وبين مقاربة النظم المعقدة من جهة أخرى. ومن خلال هذه العلاقات نشأت تصورات جديدة كتصور النظام الاقتصادي على أنه نظام مركب قابل للتكيف ، وظهرت طرق جديدة لفهمه مثل طريقة طاقة النظام [(22)] ، ومثل طريقة نمذجة التغير الهيكلي في الاقتصاد الذي يتجاهله الفكر الاقتصادي السائد. [(23)] ومن تطبيقات المقاربة التطورية المثيرة للاهتمام البحث في أثر سياسات التكيف الهيكلي والعولمة على التنوع . إذ ذهبت إحدى الدراسات إلى أن هذه السياسات والعولمة المصاحبة لها ، بما تنطوي عليه من توسيع لنطاق الأسواق واحتدام المنافسة وتقليص دور الحكومات ، وبما تدفع إليه من تقليد وتنميط، تؤدى إلى الحد من التنوع في النظم الصناعية والأسواق وتنذر بفشل النظام الاقتصادي القائم على المنافسة.[(24)]

ومن المساهمين الأساسيين في تطوير المقاربة التطورية/ الاقتصاد التطوري جوزيف شومبيتر(1883-1950) الذي استهدف استكمال اقتصاديات التوازن باقتصاديات التطور التي تركز على تحليل التغيرات في النظام الرأسمالي. وقد استخدم في ذلك مفاهيم صارت شائعة التداول مثل مفهوم المنظم ومفهوم التدمير الخلاق.[25] وقد تأثر في صياغته لهذين المفهومين بأفكار رواد المدرسة التاريخية، لاسيما شمولر وسومبارت. وحسب شومبيتر فإن الرأسمالية يجب أن تفهم على أنها عملية تطورية، حيث ينسب التطور إلى العملية المستمرة للاختراع والابتكار والتجديد. ومحرك التطور فيها هو المنظم – وهو ما صار يعرف برائد الأعمال- الذي ليس هو بالضرورة من يوفر رأس المال، ولا هو المخترع لأساليب إنتاج جديدة، ولا هو مجرد

---

[20]) التناغم: harmony – التناقض: conflict/ contradiction

[21]) للمزيد حول تطورية فبلين راجع: Landreth and Colander, ***op. cit.***, pp 332-335

[22]) طريقة طاقة النظام: Method of system potential = MSP . أنظر في شأن CAS وMSP التقرير الصادر عن المؤتمر الثاني بالانترنت حول الاقتصاد التطوري والمقاربة الفيزيائية للاقتصاد :

G.S. Pushnoi, Application of Method of System Potential in Analysis of Economic System Evolution, at: www. Econwpa.repec.org/esp/dev/papers/.5.5.14.pdf

[23]) أنظر على سبيل المثال محاولة محاكاة التطور فى هيكل الاقتصاد الأمريكي نتيجة للتقدم في التكنولوجيا الحيوية، في :

H. Pan, "The evolution of economic structure under biotechnological progress," at www. iemss.org/ iemss 2.4/pdf.koyoto/...

[24]) C. Tidsell, "Diversity and economic evolution : Failures of competitive economic systems", **Contemporary Economic Policy,** vol.17,1999,www.questia.com/googlescholar.qst

[25]) المنظم: Entrepreneur- التدمير الخلاق: Creative destruction

شـخص يدير الأعمال بشـكل روتيني. وإنما المنظم هو العنصـر النشـط في الطبقة الرأسـمالية ومصـدر قوتها الذي يتبنى الأفكار الجديدة بشـأن أسـاليب الإنتاج وطرق التنظيم والإدارة ويتحمل مخاطر تطبيقها. وفي غمار عملية التجديد هذه يتعرض النظام الاقتصـــادي للاضـــطراب، حيث تفقد التكنولوجيا القائمة ووســـائل الإنتاج المرتبطة بها مكانتها في الاقتصـاد، وتحل محلها التكنولوجيات ووسـائل الإنتاج الأحدث، وحيث تختفي بعض الوظائف وتحل محلها وظائف جديدة. وهذه هي عملية التدمير الخلاق التي اعتبرها شــومبيتر مصـــدر التقدم الاقتصـــادي. ولهذه العملية صـــلة قوية بمفهوم المنافســـة عند شـــومبيتر الذي يتجاوز المنافســـة السـعرية إلى المنافســـة - الأهم في رأيه- وهي المنافســـة في تبني الابتكارات وتجديد أســـاليب الإنتاج ووســـائله. كما كان لعمليات الابتكار والتجديد دور مهم في تفسير شومبيتر للدورات الاقتصادية الذي بناه على نظرية كوندراتيف بشأن الدورات الطويلة (كل خمسين سنة- ويمكن أن تتخلل هذه المدة دورات لمدد قصيرة).[26]

وقد توقع شـــومبيتر فناء الرأســـمالية وحلول نوع أرقي من التنظيم الاجتماعي محلها، وهو **الاشـــتراكية**. ولكن توقعه لفناء الرأســـمالية اســـتند إلى حجة مغايرة للحجة الماركســـية (الصـــراع الطبقي)، ألا وهي حلول الاسـترخاء محل التجديد في الشـركات الكبيرة. فبعد أن تكون هذه الشـركات قد نمت في غمار المنافسـة بفعل إدخال الابتكارات التكنولوجية والإدارية، فإنها تتمكن من إزاحة الشـركات الأصـغر والأقل كفاءة والأقل ميلا للمخاطرة من السـوق، وتتحول إلى شـركات احتكارية تدار بطريقة بيروقراطية بواسـطة مديرين مأجورين يكتفون بتحقيق ما يدره الوضـع القائم من ربح للشـركة؛ ومن ثم تفتقر هذه الشـركات إلى المنظمين المجددين. ويؤدي الوضـع الاحتكاري للشـركات الكبيرة وما يترتب عليه من تزايد اللامسـاواة والبطالة إلى اختفاء جزء كبير من الدعم السـياسـي للرأسـمالية، وإلى شـيوع مظاهر السـخط على الطبقة الرأسـمالية، والازدراء للنظام الرأسمالي من جانب الطبقة العمالية والجمهور بصفة عامة. وفي هذا السياق ثمة دور مهم يتوقع شومبيتر قيام جماعات المثقفين الناقدين للرأســـمالية به، ألا وهو تأجيج عمليات التذمر من الاحتكارات والاحتجاج على ما آلت إليه أوضاع الرأسمالية، والترويج لفكرة **الديمقراطية الاجتماعية**، وتشجيع المواطنين على التصويت في الانتخابات النيابية لصـــالح الأحزاب التي تتبنى هذه الفكرة وغيرها من الأفكار التي تســـعي لتحجيم نفوذ الرأســـماليين والرقابة على تصـــرفاتهم وإفســـاح مجال للعمال في إدارة الشـــركات. ومؤدى ذلك كله هو قيام برلمانات ذات أغلبية معادية للرأسمالية، ومحابية للتوجهات الاشتراكية.

وفي الحقيقة أن قدرة الرأســـمالية على البقاء وتجديد نفســـها قد فاقت توقعات شـــومبيتر- وكذا توقعات ماركس.[27] ومع ذلك فإنه يحسـب لتطورية شـومبيتر- مثلما يحسـب للماركسـية- أنها تصـدت لقضـية جوهرية تجنبت النيوكلاسـيكية الخوض فيها، وهي قضـية أصـول الرأسـمالية وتطورها ومآلها. كما يحسـب لتطورية شـومبيتر أنه قد امتزج فيها التحليل الاقتصـادي بالتحليلات المؤسـسـية والتاريخية والسـوسـيولوجية. وهاهنا درسان مهمان للباحثين في تجديد علم الاقتصاد.

---

[26]) يعتمد عرضنا لتطورية شومبيتر في هذه الفقرة وما يليها على:
Landreth and Colander, ***op. cit.***, pp. 373-376, Wikipedia, Joseph Schumpeter, at: http://en.wikipedia.org, P. Schwartz, "The riddle of Joseph Schumpeter"' at www.econlib.org/library/columns, J. B. Foster, "The Political Economy …, ***op. cit.***

[27]) وهذا ما بات بعض الاقتصاديين الماركسيين يدركونه. راجع مثلاً: فؤاد مرسي، ***الرأسمالية تجدد نفسها***، عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، مارس 199..

لاحظ أن للمقاربة التطورية امتدادات في الأدبيات الاقتصـــادية الأحدث. نذكر منها ما ظهر في كتابات نيكولاس جورجيسـكو- رويجن (1906-1994) مؤسـس الاقتصـاد الإيكولوجي، وفي كتابات كينيث بولدنج (1910 -1993) الاقتصـادي والشـاعر صـاحب الإسـهامات الفلسفية والسياسية والسوسيولوجية والنفسية القيمة. وقد شـهدت السـنوات الأخيرة انتعاشـاً ملحوظاً في الدراسـات التطورية، لاسـيما في ألمانيا واليابان والولايات المتحدة. وتسعى هذه الدراسـات إلى تطوير النظرية الاقتصـادية والتوصـل إلى نماذج أكثر واقعية للسلوك البشري في المجال الاقتصادي، لا سيما السلوك الإنتاجي للمنشأة والسلوك الاستهلاكي للأسرة. كما تسعى إلى فهم أدق لتطور النظام الاقتصادي. ويلاحظ أن ثمة تفاعلاً في هذه الدراسات بين المقاربة التطورية وبعض المقاربات الأخرى ، وبخاصـة المقاربة المؤسـسية التي تسـتدعي بعض مكوناتها لإثراء التحليل مثل مفهوم الرشادة المقيدة ودور التعلم في اتخاذ القرارات.[28]

ومع بروز مفهوم اقتصـاد المعرفة، فإن بعض الكتابات الحديثة عن المقاربة التطورية قد سـعت لتأصـيل العلاقة بين الاقتصـاد التطوري واقتصـاد المعرفة، وذلك بالرغم من أن العلاقة بين المعرفة وتطور الاقتصـاد لم تكن مجهولة من قبل، حيث تناولها ماركس وشـومبيتر على ما ظهر فيما تقدم. ومن هذه الكتابات دراسـة الاقتصادي الألماني كيرت دوبفر التي يقول فيها إن التطور الاقتصادي هو في حقيقته تطور في المعرفة، وأن المرء لا يسـتطيع أن يدرك طبيعة الاقتصـاد المعاصـر إلا إذا أدرك مغزى المعرفة وديناميكيتها ودورها في تطور العمليات الاقتصـادية. وهو يميز بين نوعين من البحث الاقتصـادي فيما يتعلق بالمعرفة. أولهما يختص بالبحث في مسـتوى المعرفة اللازم لتطور العمليات الاقتصـادية؛ وهذا هو ما يعنى به الاقتصـاد التطوري. وثانيهما يختص بدراسـة العمليات الاقتصـادية بفرض أن المعرفة معطاة؛ وهذا ما يعنى به الاقتصـاد النيوكلاسيكي.[29] ومن هذه الكتابات أيضاً دراسة بوتس الأستاذ بجامعة كوينزلاند باستراليا حول العلاقة بين نمو المعرفة وبين التقدم الاقتصـادي والنمو في ثروة الأمم قديماً وحديثاً. وهو يؤكد أن المعرفة هي ما يصـنع النظام الاقتصـادي استناداً إلى أن رأس المال معرفة في صـورة قابلة للتشـغيل، وأن العمل معرفة في صـورة نشطة، وأن النقود- من حيث كونها مخزناً للقيمة- تعد طاقة معرفية كامنة لم تأخذ بعد شكلاً محدداً. وعليه فإن المقاربة التطورية للاقتصاد يجب أن تعنى بنمو المعرفة التي هي أصلاً عملية تطورية.[30]

وقد احتدم الجدل بين التطوريين حول كيفية تطور المعرفة، ومن ثم التطور الاقتصـادي، وبخاصـة حول دور كل من القوى التلقائية التراكمية والعوامل الإرادية في صـنع التطور المعرفي والاقتصـادي. فهناك من

[28]) من أمثلة هذه الدراسات ما يلي:

F. Rahmeyer, ***From Routine-Based to Knowledge-Based View: Towards an evolutionary theory of the firm***, Institut fur Volkswirtschaftslehre, Article no. 283, May 2..6, at: www.web.doc.sub.gwdg.de, F. Rahmeyer, ***A Neo- Darwinian Foundation of Evolutionary Economics, with an application to the theory of the firm***, Institut fur Volkswirtschaftslehre, Article no. 309, Feb. 2010, at: www.web.sub.gwdg.de, R. Nelson and D. Consol, "An evolutionary theory of household consumption behavior", ***Journal of Evolutionary Economics***, vol. 2., no. 2, Oct. 2.1., pp. 665-687, and C. Yorioka, ***Evolutionary Economics and Household Behavior***, Institute of Social and Economic Research, Osaka University, Japan, Discussion Paper no. 912, August 2014.

[29]) أنظر:

K. Dopfer, ***Evolutionary Economics, Papers on Economics and Evolution***, no. 130.8, Max Plank Institute of Economics, Germany,2013, http://papers.econ.mpg.de/discussionpapers/2.13-08 pdf

[30]) راجع:

J. Potts, ***Evolutionary Economics- An Introduction to the Foundation of Liberal Economic Philosophy***, April 2003, at www.uq.edu.au/economics/abstracts/324 pdf

يرى أن النظام الاقتصادي القائم على السوق الحرة- بما يحتويه من قوى المنافسة- هو أفضل طريق لإطلاق قوى التقدم التكنولوجي والاقتصادي. ومن هؤلاء الأستاذ بوتس المشار إليه في الفقرة السابقة. وهناك من يرى أهمية كبيرة لدور الوعي والعوامل الإرادية في إحداث التطور، لاسـيما من خلال التدخلات الحكومية على العموم، ومن خلال اسـتهداف توجيه أنشـطة البحث والتطوير على الخصـوص. ومن هؤلاء الاقتصـادي الأمريكي ريتشارد نيلسون(1930 -) الذي كان يعول كثيراً فيما سبق على تلقائية التطور من خلال التراكم المعرفي على المدى الطويل، ولكنه تراجع مؤخراً وصـار يولي اهتماماً كبيراً للبعد الإرادي/ الاسـتهدافي للتطور التكنولوجي والمؤسسي، ومن ثم للتطور الاقتصادي. ففي رأيه أن النظرة التلقائية للتطور الاقتصادي لم تكن سـوى محاكاة للتطور البيولوجي، بينما هناك دور فاعل/عمدي واسـتهدافي للبشـر من أجل تطوير معارفهم ومن ثم تطوير اقتصـاداتهم. كما رأى نيلسـون أنه لم يكن من الصـواب تركيزه في تفسـير النمو الاقتصادي على التطور التكنولوجي وحده؛ إذ أن هناك عوامل أخرى مهمة تسهم في صنع النمو الاقتصادي كالعوامل المؤسـسـية والتشـريعية والتنظيمية والإدارية التي تشـكل في مجملها ما يطلق عليه **"التكنولوجيا الاجتماعية"**- تمييزاً لها عن التكنولوجيا بالمعنى الشـائع والتي يطلق عليها "التكنولوجيا المادية".[31] وها هنا نلحظ أمرين مهمين. أولهما تداخل مفهوم التطور مع مفهوم التطوير/ التنمية. وثانيهما تزايد الوعي بأهمية تفعيل أكثر من مقاربة لفهم حقيقة ما يطرأ على الاقتصاد من تغيرات.

3

المقاربة المؤسسية

طبقاً لدوجلاس نورث (1920 -2015) - الحائز على جائزة نوبل في الاقتصـاد عام 1993 وأحد الرواد في مجـال الاقتصاد المؤسسي- فإن المؤسسات هي "قواعد اللعب" (قواعد السلوك) في المجتمع، أي مجموعة القيود التي ابتكرها البشـر لتحكم سـلوكهم وتضـبط التفاعلات التي تجرى فيما بينهم. بعبارة أخرى، ليس المقصود بالمؤسسات هو المفهوم الدارج لها الذي يعنى المنظمات أو الكيانات المؤسسية، وإنما المقصود هو ما يصـدر عن مثل هذه المنظمات من قواعد وضـوابط وقيود تنظم العلاقات بين الناس. ومن هذه القواعد

---

[31]) ظهر التركيز على تلقائية التطور في كتا ب نيلسون و ونتر:

R. Nelson and S. Winter, ***An Evolutionary Theory of Economic Change***, The Belknap Press of Harvard University Press, 1982, downloadable from: www. Inctpped.ie.ufrj.br

وقد قدم هذا الكتاب نظرية تطورية للمنشأة تستند إلى فكرة الإجراءات التنظيمية (organizational routines) ونظرية داروين للانتخاب الطبيعي، مع تبني مبدأ الرشادة المقيدة كموجه لسلوك المديرين والمتعاملين في الاقتصاد. وتجدر ملاحظة أن هناك دراسات تطورية كثيرة انطلقت من نظرية داروين. أنظر عرضاً لبعض هذه الدراسات في:

C. Cordes, The application of evolutionary concepts in evolutionary economics, ***Papers on Economics and Evolution***, no. 1402, Phillipps University, Marburg, Germany, at http://www.uni-marburg.de

وبشأن مراجعة نيلسون لتفسيره للنمو الاقتصادي، أنظر:

R. Nelson, "Where we are now on an evolutionary theory of economic growth and where should we be going?", Center on Capitalism and Society, W.P. no. 3, Feb. 2005, at www.capitalism.columbia.edu/files/CCS WP3-Nelson.pdf

أنظر أيضاً مقاله المشوق الذي قارن فيه بين النظرية التطورية للنشاط والتغير الاقتصادي وبين النظرية النيوكلاسيكية، وأظهر فيه عجز الأخيرة عن الإحاطة بأساسيات ما يجري في العالم الحقيقي:

R. Nelson, Economic development from the perspective of evolutionary economic theory, GLOBELICS(The Global Network for Economic Learning, Innovation and Competence Building Systems), W.P. no .2007-02, at www.dcsh.xoc.uam.mx/eii/globelicswp/wpg.702.pdf

ما هو نظامي كتلك القواعد التي ترد في الدســـاتير والقوانين والقرارات الرســمية والمواثيق الدولية، والتي تصـــدر عن منظمات محلية كالبرلمان والحكومة والبنك المركزي، أو عن منظمات دولية كصـــندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة. ومنها ما هو غير نظامي كالأعراف والتقاليد والقيم.[32] ولكن مفهوم المؤسسات يتسع أيضاً ليشمل حقوق الملكية - أو ما يشار إليه في الاقتصاد الماركسي بعلاقات الإنتاج، وفي القلب منها علاقات ملكية وسائل الإنتاج.

ويذسب الاهتمام بالمؤسسات إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما ظهرت مجموعة من الاقتصاديين الأمريكيين الذين تمردوا على المدرســتين الكلاســيكية والنيوكلاســيكية جراء تجاهلهما الطبيعة الاجتماعية للأفراد، وتركيزهما فكرة الفرد الرشيد الذي لا يبحث سوى عن مصلحته الذاتية. فقد رأت تلك المجموعة أن هذه الفكرة تتجاهل أن سـلوك الأفراد يتشـكل بالبيئة الاجتماعية التي يتواجدون فيها، ومن ثم فليس من الممكن فهم هذا السلوك إلا بتحليل القواعد الاجتماعية (أي المؤسسات) السائدة في المجتمع. وقد كونت هذه المجموعة تلك المقاربة التي أطلق عليها الاقتصاد المؤسسي، وصارت تعرف فيما بعد بالاقتصاد المؤسسي القديم OIE، وذلك بعدما ظهرت في ثمانينيات القرن العشرين مقاربة مؤسسية مطورة وأشير إليها باسم الاقتصاد المؤسسي الجديد NIE.[33] لاحظ أن هناك طائفة من المفكرين الذين تأثروا بالمدرســـة المؤســـســـية وقبلوا الكثير من مقولاتها، ولكن يصـعب إدراجهم ضـمنها. والسـبب في ذلك هو أنهم أصـحاب فكر مركب ومتعدد الجوانب وأنهم اتصـفوا بشـيء غير قليل من التفرد والميل للخروج على الأنماط الفكرية السـائدة بحيث يكاد كل منهم يشكل مدرسة قائمة بذاتها. فالمؤسسية تتواجد كعنصر مهم في فكرهم جنباً إلى جنب مع عناصر أخرى مهمة أيضاً. ومن هؤلاء جوزيف شومبيتر وجونار ميردال وجون كينيث جالبريث. وقد أطلق عليهم بعض دارسي تاريخ الفكر الاقتصادي: "أشباه المؤسسيين".[34]

ويعتبر ثورشتاين فبلين مؤسس الاقتصاد المؤسسي القديم. وقد شارك في تطوير المقاربة المؤسسية في النصف الأول من القرن العشرين تلميذه ويزلي ميتشيل (1874-1948) وجون كومنز(1862-1945). وتركز المؤسـسـية القديمة على الجانب الوضـعي للاقتصـاد – أي كيف تعمل النظم الاقتصـادية- وكذلك على الجانب الاسـتهدافي- أي كيف يجب أن يعمل النظام الاقتصـادي بما يحقق الأهداف التي يضـعها المجتمع لنفسه. وعموماً فإن الاقتصـاد المؤسـسـي القديم يولي اهتماماً عظيماً لتلك العناصـر من الحياة الاقتصـادية التي يتجاهلها الاقتصـاد النيوكلاسـيكي، مثل كيف تنجز المعاملات وكيف يجري التنسـيق بينها من خلال القواعد

---

[32]) تعريف المؤسسات الواردة فى هذه الفقرة منسوب إلى نورث في كتابه
نقلاًD. North, **Institutions, Institutional Change and Economic Performance**, Cambridge U.P., New York 1991.
عن مقال :
Y. Tsekouras, "Market Functionality and Institutional Reform**", South – Eastern Europe Journal of Economics,** vol. 2, issue 13, 2009, pp.143-160. , www.asecu.gr/seeje/issue13/....

[33]) New Institutional Economics =NIE و Old Institutional Economics =QIE

[34]) أشباه المؤسسيين: Quasi- institutionalists أنظر في ذلك: Landreth and Colander, ***op. cit***., p. 390. على سبيل المثال فإن جونار ميردال تبني الفكرة المؤسسية ولكنه ربطها بفكرتين أساسيتين لديه، وهي فكرة العلية الدائرية circular causation وماينتج عنها من تغيرات تراكمية واعتماد متبادل بين مكونات النظام الاجتماعي، وفكرة المقاربة الكلية أو الكلياتية holistic approach. وعند ميردال أن القاسم المشترك بين الاقتصاديين المؤسسيين هو إدراك أنه عند معالجة أية مشكلة اقتصادية فإن الدراسة العلمية يجب أن تمتد لتشمل النظام الاجتماعي كله. أنظر:
Gunar Myrdal, "The meaning and validity of institutional economics", Ch. 5 of Kurt Dopfer (Ed.), Economics ***in the Future***, Macmillan, London and Basingstoke, 1976.

التي ابتكرها الناس لتنظيم هذه المعاملات.[35] فالإجابة النيوكلاسيكية التي تتلخص في أن السوق يتكفل بكل هذه الأمور تنطوي في نظر المؤسسيين على إغفال الاقتصاد الواقعي وإحلال اقتصاد مثالي أو وهمي محله تتوفر لجميع المتعاملين فيه- الذين يفترض فيهم الرشادة التامة- معلومات كاملة مصدرها الوحيد هو أسعار السوق.

وعلى النقيض من النظرة التجريدية للنيوكلاسيكية عني فبلين بتحليل بيئة الأعمال التي تسيطر فيها الشركات الكبرى على الأسواق وعلى السياسة، وبين كيف توجه هذه الشركات عملية اتخاذ القرارات السياسية لخدمة مصالحها. ومن الأفكار المهمة للمؤسسيين والتي دعتهم للمطالبة باشتمال التحليل الاقتصادي على دراسة القوى المحددة للإطار أو الهيكل المؤسسي للاقتصاد أن الأفراد يحاولون تحسين أوضاعهم الاقتصادية ليس فقط داخل إطار مؤسسي معطى، ولكن بمحاولة تغيير هذا الإطار ذاته.[36] فالمتعاملون في الأسواق- خصوصاً كبار رجال الأعمال وشركاتهم- لا يكتفون بجمع ما يتيسر لهم من المعلومات ويتخذون قرارتهم، ثم يخلدون للراحة انتظاراً لنتائج هذه القرارات. بل إنهم يقومون بدور إضافي لا يمكن تجاهله، وهو دور "الضاغط" (lobbyist) الذي يستخدم وسائل متعددة للتأثير في البيئة الاقتصادية والتشريعات مستهدفاً تعزيز فرص تحقيق النتيجة المستهدفة من قراره. وتمارس الضغوط من خلال عدة دوائر، من أهمها : الحكومة والبرلمان والأحزاب والنقابات والإعلام ومنظمات المجتمع المدني.[37]

وقد اعتبر المؤسسيون أن القضية المركزية لعلم الاقتصاد هي فهم الهيكل المؤسسي الذي تدور فيه التفاعلات الاقتصادية بين الأفراد وفهم ديناميكيات تطور المؤسسات (لاحظ الارتباط بالمقاربة التطورية)، وذلك لما للهيكل المؤسسي من دور حاكم لعمليات اتخاذ القرارات في الاقتصاد وفي المجتمع. كما أنهم اعتقدوا أن التناول العلمي الصحيح لهذه القضية يتطلب تحليلاً تكاملياً يشمل القيم والتكنولوجيا وهياكل الحوكمة العامة والخاصة. ولذا فإن المقاربة المؤسسية تنطوي على دمج علم الاقتصاد مع القانون وعلوم الإدارة والسياسة والاجتماع. ولا ريب في أنه دمج محمود بالنظر إلى ما ينتجه من تحليلات واقعية ورصينة في آن واحد.[38]

وقد تراجعت مكانة المقاربة المؤسسية بعد ستينيات القرن العشرين نتيجة لصعود نجم المقاربة النيوكلاسيكية منذ خمسينيات ذلك القرن من خلال إعادة تقديم نفسها على أنها المقاربة "العلمية" للاقتصاد، لاسيما عن طريق الصياغات الرياضية للقواعد الاقتصادية وبروز نماذج الاقتصاد القياسي وتطبيقاته. ولكن تراجع المؤسسية القديمة يعزى في جانب منه أيضاً إلى أنها لم تقدم نظرية أو نظريات تفسر الآليات المختلفة لنشوء المؤسسات وبقائها وتطورها.[39] وقد أدى هذا الصعود للنيوكلاسيكية إلى ردود فعل في صورة مقاربات

---

[35]) لاحظ أن مفهوم المعاملة/ الصفقة Transaction صار من المفاهيم المركزية في الاقتصاد المؤسسي، لاسيما في الاقتصاد المؤسسي الجديد. وسوف نعود إليه فيما بعد.

[36]) راجع: Landreth and Colander, ***op. cit.***, p. 4.2.

[37]) للمزيد راجع:

G. Marques, "Six core assumptions for a new conceptual framework for economics", ***Real- World Economics Review***, Issue no. 70, 2015, at: www.paecon.net/PAE Review/issue 70

[38]) للمزيد حول سمات المقاربة المؤسسية، أنظر:

J. Groenewegen, A. Spithoven and A. Vanden Berg**,** ***Institutional Economics - An Introduction***, Palgrave-Macmillan, 2010, pp. 13-15,p. 65 and p. 374.

وسوف أشير إلى مؤلفي هذا الكتاب فيما بعد بالاختصار GSV الذي يتألف من الحروف الأولي لأسمائهم العائلية.

[39]) كان غياب النظرية من أبرز انتقادات رونالد كوز للمؤسسية القديمة. وقد اعتبر هذا الغياب سبباً رئيسياً لعدم اكتراث النيوكلاسيكية بإسهامات المؤسسية. وفي رأي كوز أن النيوكلاسيكية ذات ثراء نظري ملحوظ وإن كانت فقيرة من حيث اتصالها بالعالم الحقيقي. أنظر:

R. Coase,"The New Institutional Economics", ***The American Economic Review***, vol. 88, issue 2, May 1998.

بديلة أو مكملة، كان منها المقاربة المؤسسية الجديدة التي أسسها اقتصاديون ذوو توجه نيوكلاسيكي أبرزهم دوجلاس نورث ورونالد كوز(1910-2013) وأوليفر وليامسون(1932-)- وهم جميعاً من الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد. وقد قصد بتسمية هذه المقاربة/ المدرسة بالمؤسسية "الجديدة " التأكيد على الجديد في تناول كل من المؤسسية والنيوكلاسيكية. فتمسك أصحاب هذه المقاربة بالمؤسسية مقرون بالابتعاد عن المؤسسية القديمة التي بالغت في دور المؤسسات دون تقديم نظرية. وتمسكهم بالنيوكلاسيكية مقرون بالابتعاد عن النيوكلاسيكية التقليدية التي غلبت الفرد على المؤسسات في تفسيرها للسلوك الاقتصادي.[40]

وفيما يتعلق بعلاقة ارتباط المؤسسية الجديدة بالنيوكلاسيكية، فإنها علاقة وثيقة لدرجة أن وليامسون قد اعتبرها علاقة تكامل، وذلك استناداً إلى أن المؤسسية الجديدة تخاطب قضايا لم تتعرض لها النيوكلاسيكية، ولكنها تتناولها بذات المنهجية النيوكلاسيكية (تحقيق الأمثلية في ظل قيود محددة، كتدنية التكاليف باختيار دالة للإنتاج ، أو تدنية كلفة المعاملات باختيار إطار للحوكمة). فهي تنطلق من مفهوم الكفاءة النيوكلاسيكي ولا ترفض مبدأ الرشادة كمبدأ حاكم لسلوك المتعاملين في الأسواق، ولكن نظراً لاعتبارها أن الرشادة التامة غير ممكنة فقد أخذت بالمفهوم الأقرب إلى الواقع وهو مفهوم الرشادة المقيدة/ المحدودة الذي صاغه هربرت سايمون، حيث السلوك الرشيد في صنع القرارات- وفق معلومات غيركاملة في معظم الأحوال- هو السلوك المؤدي للرضا.[41] والرشادة المفترضة هنا لا تتحقق من خلال تعريف حلول مثلى بافتراض هدف معين ومجموعة قيود(أي الوصول بالهدف إلى نهاية عظمى أو نهاية دنيا حسب الأحوال)، ولكنها تتحقق من خلال عملية بحث مستمر عن حل صحيح. والحل الصحيح هو الحل الذي يوصل الفرد إلى المستوى المأمول لهدفه والذي يحقق له حالة من الرضا. ولذا فقد أطلق المؤسسيون الجدد علي هذا النوع من الرشادة **"الرشادة الإجرائية"**.[42] إذ أنها تمارس من خلال إجراءات أو خطوات تقريبية يتبعها الفرد في بحثه عن المعلومات وعن العملاء الموثوق بهم، وفي صياغته لقواعد وأعراف مناسبة، وفي الاقتراب من الحل المرضي وفق عملية تصحيح متتابع.[43]

ولكن لماذا لا يقبل المؤسسيون (القدامي و الجدد) فرض الرشادة والسعي للمصلحة الذاتية (الأنانية)؟ ثمة سببان. أولهما هو تجاهل هذا الفرض للمؤسسات القائمة في العالم الحقيقي وثانيهما هو أن الشخص الأناني الذي يتصرف وفق قواعد الرشادة يمكن أن يأتي أفعالاً تلحق الضرر بالآخرين؛ حيث قد يجد هذا الشخص أن من مصلحته عدم الالتزام بعقد (والعقود من ضمن المؤسسات) أبرم بينه وبين طرف آخر. وهذا ما أدى إلى تضمين العقود شروطاً لحماية المتعاقدين من التصرف الأناني لأي من طرفي العقد، مثل ما يعرف بالشروط الجزائية. كذلك قد يستغل أحد المتعاملين معلومات توافرت له ولكنها غير متاحة للآخرين (وهذه هي مشكلة عدم التكافؤ في المعلومات)، أو قد يلجأ إلى الكذب والخداع وإخفاء المعلومات واستغلال

---

[40]) للمزيد أنظر: .Chang, Economics…, ***op. cit***., pp. 151-156
[41]) الرشادة المقيدة/ المحدودة:Bounded Rationality - السلوك المؤدي للرضا: Satisificing Behaviour
[42]) الرشادة الإجرائية: Procedural Rationality
[43]) للمزيد راجع: .GSV, ***op. cit***., PP. 73-75

النفوذ بغية تحقيق كسـب دون بذل أي جهد إنتاجي. ويعرف المؤسـسـيون الجدد هذا السـلوك بالسـلوك الانتهازي؛ وهو سلوك لا مكان له في الاقتصاد النيوكلاسيكي.[44]

وتولي المقاربة المؤسـسـية الجديدة اهتماماً كبيراً لموضـوع المعاملات وكلفة إتمامها. وللمعاملات أنواع متعددة. منها المعاملات السـوقية، وهي تلك المعاملات التي تجرى في السـوق بين مشـترين وبائعين ويترتب عليها نقل لملكية الشيء موضوع التعامل للمشتري ونقل ملكية النقود للبائع. ومن ثم فهي ليست مجرد عملية تبادل للسـلع، ولكنها عملية تنازل عن حقوق ملكية واسـتحواز لحقوق ملكية. ومنها المعاملات الإدارية التي تدور بين المستوى الإداري الأعلى في المنشأة مثلاً وبين العاملين في المستويات الإدارية الأدنى. ومنها المعاملات السـياسـية التي تتمثل في قرارات السـلطة السـياسـية بشـأن توزيع الثروة في المجتمع من خلال الضـرائب والتحويلات. ولا يتحدد إنجاز معاملة ما ولا تتحدد شـروطها بالندرة والمنافسـة فحسب، بل يتدخل في ذلك السـياق المؤسـسـي بقواعده وقوانينه التي تعبر عن توزيع القوة الاقتصـادية والنفوذ السـياسـي في المجتمع. وعموماً فإن المؤسـسـية الجديدة تعتبر "المعاملة" وحدة التحليل الأسـاسـية في الاقتصـاد، وترى أن الهدف هو تدنية كلفة المعاملات، وذلك على خلاف النيوكلاسـيكية التي اعتبرت وحدة التحليل الأسـاسـية هي المستهلك والمنتج (المنشأة)، وأن الهدف هو تعظيم المنفعة للمستهلك وتعظيم الربح للمنتج.

ويلاحظ أن معاملات المنشـآت الكبيرة، وبخاصـة الشـركات متعدية الجنسـية، قد تجري من خلال السـوق أو تنجز في إطار المنشـأة الواحدة (كمعاملات داخلية بين فروع الشـركة وتوابعها- ومن هنا تنشـأ عمليات الاستحواز والاندماج بين الشركات المختلفة)، وذلك حسب الكفاءة النسبية لهذين السبيلين. وهنا يبرز مفهوم كلفة المعاملات. فلكي ينجز الفرد أو المنشـأة معاملة ما فإنه يتحمل نفقات للبحث عن فرص المعاملات المناسـبة وكيف يمكن الوصـول إليها، كما أنه يتحمل نفقة البحث عن معلومات تكشـف له عما قد يصـاحب المعاملة من مخاطر. أضـف إلى ذلك نفقات إبرام العقود ومتابعة تنفيذها ونفقات التصـدى لمحاولات الإفلات من شـروط العقود ، ونفقات التقاضـي من أجل حسم ما قد يثور من منازعات. وهذه جميعاً نفقات تضـاف إلى كلفة الإنتاج لتمثل الكلفة الإجمالية للمعاملة.

وقد قدرت كلفة المعاملات في الاقتصـاد الأمريكي في عام 1970 بنحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي. كما قدرت هذه الكلفة بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في عام 1998. وعلى ذلك فإن كلفة المعاملات تساوى كلفة الإنتاج أو تزيد عليها. وينطوي إعمال القواعد المؤسسية على كلفة نادراً ما يُلتفت إليها. ويضـرب أحد الباحثين مثالاً على ذلك بقواعد التداول في البورصـة الأمريكية التي تهدف إلى تقليل احتمالات الغش من جانب المديرين، وما يفرض من قواعد أو معايير محاسـبية وغيرها من الضـوابط الملزمة للشركات، وعمليات مراقبة التزام الشركات بهذه القواعد من جانب جهات شتى ومحاسبين ومراجعين

[44]) السلوك الانتهازي: Opportunistic rent-seeking behavior – وهو سلوك طفيلي لأنه يقوم على الكسب غير المستند إلى جهد إنتاجي. ويطلق عليه أيضاً في سياق نظرية العقد moral hazard للتعبير عن احتمال تعرض أحد طرفي العقد للخداع والغش والتدليس من الطرف الآخر بغرض تحقيق الأخير لكسب غير مشروع على حساب الأول. ففي عقود التأمين كلما اتسع نطاق التغطية التأمينية لحوادث السيارات مثلاً قد لا يهتم المؤمن عليه بتجنب الحوادث لاطمئنانه أنها ستغطى من شركة التأمين على كل حال. وفي حالات الاقراض والاقتراض غير المسئول يقع moral hazard عندما يتساهل المقرض في تقديم القروض ولا يتحسب لاحتمالات عجز المقترض عن السداد أو عندما يفرط المقترض في الاقتراض ولا يكترث كثيراً لاحتمالات عجزه عن سداد القرض عندما يحين أجل السداد. وفي كل هذه الحالات ثمة سلوك غير مسئول أخلاقياً من جانب طرف أو آخر. للمزيد أنظر:
GSV, ***op. cit.***, pp. 113-114 and p. 374

وقانونيين وما إلى ذلك. وهو يرى أنه لو أخذت كلفة هذه الأعمال في الحسـبان – أي كلفة حوكمة النظام الاقتصادي - لانقلبت نتائج النظرية الاقتصادية السائدة بشـأن الكفاءة رأسـاً على عقب.(45) ولذلك فإن التحليل المؤسسـي الجديد لا ينصب على تدنية كلفة الإنتاج فحسب، بل إنه ينصب أيضاً على تدنية كلفة المعاملات. ويعتبر توافر الثقة من أهم عوامل تدنية كلفة المعاملات، ويقصـد بذلك غياب السـلوك الانتهازي . إذ عندما يغيب هذا النوع من السلوك لا تكون ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات معقدة للوقاية من الغش والخداع والتدليس.[46]

ومن القضايا التي تحظى باهتمام المؤسسية الجديدة قضية حقوق الملكية، حيث يدور البحث حول نظم توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية، وحول كيفية تأثير الأشـكال المختلفة للملكية على قرارات الاسـتثمار واختيار التكنولوجيا وغيرها من القرارات الاقتصادية. كما تحظى قضية العقود باهتمام خاص، وذلك باعتبار أن المعاملات تنجز من خلال نوع أو آخر من العقود. وقد أسفر بحث هذه القضية عن بروز نظريات مختلفة للعقود مثل نظرية الوكالة التي تختص بكيفية إدراج حوافز مناسـبة لضـمان عدم وقوع سـلوك انتهازي من جانب الوكيل تجاه الأصـيل. وهناك أيضـاً نظرية التعاقد الضـمني أو العقود ذاتية التنفيذ التي يلتزم بها المتعاقدين تلقائياً لأن لكل منهما مصـلحة في ذلك، ولأن الإخلال بشـروط العقد يلحق الضـرر بالطرفين.[47] وأخيراً فإن المؤسسية الجديدة تعني بدراسة كيفية تطور المؤسسات عبر الزمن، وتسعي لتفسير الاختلافات في المؤسسات بين الدول.

ولا ريب في أن المقاربة المؤسسية قد أسهمت مساهمة فعالة في تخفيض مستوى التجريد الذي يميز المقاربة النيوكلاسـيكية، ومن ثم تقريب الاقتصـاد موضـع التحليل والتنظير من الاقتصـاد الواقعي. كما أنها تفادت عيباً أساسياً للنيوكلاسيكية، وهو حصر موضوع علم الاقتصاد – حسب التعبير الشهير للأستاذ ليونيل روبنز- في دراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات المتعددة، أي كعلم للاختيارات التي يقوم بها الناس كما لو كانوا بمعزل عما يجري في العالم الحقيقي. ولذا شـبه كوز مسـلك النيوكلاسيكيين بمسـلك من يدرس الدورة الدموية للإنسـان دون إدراك لحقيقة الجسم الذي يحتويها. ومن هنا كان اقتراح كوز بأن يكون موضوع علم الاقتصاد هو دراسة كيف يعمل النظام الاقتصادي الذي يكسب الناس فيه دخولهم وينفقونها؛ وهي دراسـة غير ممكنة دون دراسـة المؤسسـات التي تتحكم في المعاملات وفي أداء الاقتصـاد كله.[48] كما كان من أهم التغيرات التي أحدثتها المؤسسية الجديدة توجيه اهتمام الاقتصـاديين نحو ما يجري داخل المنشـآت، والنظر في هياكل حوكمتها، والبحث في المحددات لعدد المنشـآت وتنظيم معاملاتها بالشراء من السوق أو إنجاز المعاملات في إطار المنشأة الواحدة (الكبيرة بالطبع)، وما يتصل بذلك من قضايا كالتكامل الرأسي والاستحوازات وتنويع المنتجات ومنح حقوق الامتياز وما إليها.

وبالرغم من المساهمات المهمة للمقاربة المؤسسية، يلاحظ أنها لم تتخلص من عيوب النيوكلاسيكية؛ كما هو الحال مع نظرية كلفة المعاملات التي تقوم على افتراضـات مشـابهة لتلك التي تقوم عليها نظرية

---

[45]) S. Skaperdas," Restraining the genuine Homo Economicus : Why the economy cannot be divorced from its governance", **Social Science Research Center,** Berlin ,SP ll 2003-.3 ,May 2003.

[46]) للمزيد حول كلفة المعاملات أنظر GSV, ***op. cit***., pp. 23-24.

[47]) للمزيد راجع: GSV, ***op. cit.***, pp. 106-115

[48]) Coase, ***op. cit.***, pp.73-74

المنشــأة.[49] كما يلاحظ أنه ما زال هناك الكثير المجهول بشــأن المؤسـســات، وأنه لم تظهر بعد نظرية موحدة للمؤسسات. وهو ما يؤدي إلى القبول- الاضطراري- بتعددية النظريات في دراسة المؤسسات، وذلك حسب قول وليامسون أحد أقطاب هذه المقاربة.[50] ويؤكد رودريك وآخرون أنه ما زال أمام الاقتصـاديين الكثير الذي عليهم أن يعلموه بشأن تحسين جودة المؤسسات. إذ أن الدراسات التطبيقية تشير إلى أن حماية حقوق الملكية أمر مهم، ولكن هذه النتيجة لا تفصـــح عن النوعية الأفضـــل لحقوق الملكية ذاتها والتي قد تختلف من بلد لآخر.[51] ويعاب على المقاربة المؤسـسـية- في صــورتيها القديمة والجديدة- أنها تدور في الفلك الرأسـمالي- شــأنها في ذلك شــأن النيوكلاسـيكية. وفي ذلك يقول تشــانج إن الطابع الغالب علي هذه المقاربة هو الانحياز للملكية الخاصـــة لوســائل الإنتاج وتفضـيل الاحتفاظ بقطاع عام أصـغر ما يمكن، ومن ثم تجاهلها لحقيقة أن علاقات الملكية يمكن أن تتحول إلى قيد على تطور قوى الإنتاج ، وهو ما يستدعي إحلال شكل جديد لعلاقات الملكية محل الشـكل المعيق للتطور. وهذا الموقف المنحاز للنمط السـائد من المؤسـسـات في الدول المتقدمة يمكن أن تكون له انعكاسات ضارة على التنمية الاقتصادية.[52]

4

المقاربة الاجتماعية

تُعنَى المقاربة الاجتماعية للاقتصـاد بدراسـة السـلوك الاقتصـادي للأفراد والمجموعات انطلاقاً مما يتولد من خلال تفاعلاتهم في الأســواق من أنماط من الســلوك الاجتماعي، أو العلاقات الاجتماعية . فالســلوك الاقتصـــادي لا يحدث في فراغ اجتماعي، بل يمكن النظر إلى الأســواق باعتبارها كيانات اجتماعية، وأن ما يدور فيها من تفاعلات وثيق الصـلة بما يحوزه المجتمع من رأس مال اجتماعي . كما أن للسـلوك الاقتصـادي تداعيات اجتماعية تؤثر في حياة الناس وفي نوعية الحياة بوجه عام .

ويمكن الحديث عن مجالين معرفيين يتفرعان عن المقاربة الاجتماعية للاقتصـاد . المجال المعرفي الأول هو ما يســمى **"الاقتصـــاد الاجتماعي "**. [(53)] ويعنى هذا المجال بدراســة العلاقة بين الســلوك الاجتماعي والاقتصـــاد، وذلك بالنظر في كيفية تأثير القيم الأخلاقية والثقافية والأعراف الاجتماعية في تشـكيل السـلوك

[49]) للمزيد حول انتقادات نظرية كلفة المعاملات، أنظر:

D. Ankarloo and G. Palermo, " Anti- Williamson: A Marxist critique of new institutional economics", ***Cambridge Journal of Economics***, vol. 38,2004, N. Foss and P. Klein, "Critiques of transaction costs economics: An overview", at www.organizationsandmarkets.files.wordpress.om, and P. Klein, New institutional economics,1999,at www.citeseerx.ist.psu.ed

[50]) أنظر:

O. Williamson, "The new institutional economics: Taking stock, looking ahead***", Journal of Economic Literature***, vol. 38, Sept. 2000, pp. 595-613.

[51]) راجع:

D. Rodrik, A. Subramanian and F. Trebbi, "Institutions rule: The primacy of institutions over geography and integration in economic development", ***NBER W.P.*** no. 9305, Oct. 2002, at www.nber.org/papers/W9305

[52]) للمزيد حول هذه النقطة، أنظر:

Ha- Joon Chang, Understanding the relationship between institutions and economic development- Some key theoretical issues", ***UNU- WIDER , Discussion Paper*** no. 2006//05, 2006.

[53]) الاقتصاد الاجتماعي: Social economics or Socioeconomics.

الاقتصــادي. كما أنه يهتم أيضــاً بتقصــي الآثار الاجتماعية للظواهر الاقتصــادية. وكان ماكس فيبر (1864-1920) أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" ، وذلك في سياق دعوته لتوسيع نطاق علم الاقتصاد بحيث لا يغطي الظواهر الاقتصـــادية وحدها، بل ويغطي أيضـــاً الظواهر غير الاقتصـــادية التي تؤثر في الاقتصـــاد، وكذلك الظواهر غير الاقتصـــادية التي تتأثر بالظواهر الاقتصـــادية.[54] وهو مجال متعدد التخصــصــات، إذ أنه يســتند إلى نظريات وطرق البحث المتبعة في علم الاجتماع وفي علم الاقتصــاد وعلم السياسة وعلوم اجتماعية أخرى . وتتعدد توجهات كتاب الاقتصاد الاجتماعي حسبما يظهر في مجلة جمعية الاقتصاد الاجتماعي ما بين الاجتماع والاقتصاد والمؤسسية والتعاونية وما بعد الماركسية والنسوية والسلوكية والبيئية.[55] ونظراً للتداخل الشــديد بين العوامل الاقتصــادية والعوامل الاجتماعية، فإن هذا المجال يطلق عليه في بعض الدراسات علم **الاجتماع الاقتصادي**.[(56)] ومن أشهر من أسهموا في هذا المجال ثورشتاين فبلين الذي يصــنف أيضــاً على أنه اقتصــادي تطوري واقتصــادي مؤســســي - وهو ما يبرز الصــلات القوية بين المقاربة الاجتماعية والمقاربة التطورية والمقاربة المؤسسية . ومنهم جارى بيكر(1930-2014) الحائز على جائزة نوبل لإســهاماته المتميزة في دراســة مواضــيع تقع في مســاحة التقاطع بين الاقتصــاد والاجتماع كالجريمة والتمييز الاجتماعي والعمل الأســرى. ومنهم جورج أكرلوف (1940-) الذي عني ببحث أثر التفاعلات الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والشــخصــية الاجتماعية على الســلوك الاقتصــادي، وذلك على المســتويين الكلي والجزئي، وإن كان يصـــنف عادة ضـــمن رواد المقاربة المعلوماتية.[(57)] ومنهم أيضـــاً جيمس رونالد ســتانفيلد (1945-) الذي ســنرصــد في الفقرات التالية مســاهمته في تقديم مفاهيم مهمة في مجال الاقتصــاد الاجتماعي.

لقد تغذي فكر ســتانفيلد من روافد فكرية متعددة وكان لعدد من كبار المفكرين تأثير واضــح على كتاباته، أبرزهم ثورشتاين فبلين وكارل بولانيي وجون كينيث جالبريث وبول باران وبول سويزي وتوماس كون. ولذا فإن المفاهيم التي عني ببلورتها وكثير من اســـهاماته في مجال الاقتصـــاد الاجتماعي كانت نتاج التفاعل مع مقاربات متنوعة ومحاولة الجمع بينها من أجل فهم آليات عمل النظام الرأسمالي واتجاهات تطوره. وفيما يلي أبرز المفاهيم والأفكار التي عني بتقديمها وتوظيفها في كتاباته، كما رشحها للمزيد من البحث في المستقبل:[58]

---

[54]) ومما يجدر ذكره أن ماكس فيبر قد صنف نفسه على أنه ينتمي إلى المدرسة التاريخية الألمانية عند تعيينه أستاذاً للعلوم الاقتصادية والمالية بجامعة فرايبيرج، وإن كان قد تجاوز حدود هذه المدرسة في الكثير من أعماله. أنظر:

New World Encyclopedia, Historical School of Economics**,** ***op. cit***.

[55]) من أبرز منابر الاقتصاد الاجتماعي جمعية الاقتصاد الاجتماعي The Association for Social Economics(ASE) . وهي تصدر مجلة The Review of Social Economy منذ أكثر من 65 سنة. وتطرح في هذه المجلة قضايا الفقر وتوزيع الدخل والعدالة والتعاون والمؤسسات الاقتصادية والتنظيمات العمالية والنوع الاجتماعي والبيئة وغيرها؛ وهو ما يشير إلى انفتاح الاقتصاد الاجتماعي على مقاربات أخري كثيرة. أنظر:
www.socialeconomics.org

[56]) علم الاجتماع الاقتصادي: Economic Sociology

[57]) للمزيد، أنظر

www. en. wikipedia. org/wiki/ Socioeconomics, www. ehow. com/ about 5426494 - define-soci..., **Socio-Economic Review**- the journal of the Society for the Advancement of Socio – Economics (SASE), and Wikipedia, George Akerlof, at http://en.wikipedia.org

[58]) اعتمدت في رصد هذه المفاهيم على مقال ستانفيلد:

J. R. Stanfield, “Some social economic concepts for future research”, ***Forum for Social Economics***, vol. 39, 2010, at www.springerlink.com

وعلى مقالين لفيليب أوهارا الذي أولى اهتماماً كبيراً لأفكار ستانفيلد وعني بتوجيه النظر إليها:

- **مفهوم الفائض الاقتصـادي**. لقد اسـتعار سـتانفيلد هذا المفهوم من الفكر الماركسـي.[59] إذ أنه رأى أن لهذا المفهوم مكانة مركزية في أي جهد جاد لفهم الرأسـمالية واتجاهات تطورها. ذلك أن طريقة جمع هذا الفائض وتخصيصه تكشف عن علاقات القوة الأساسية في المجتمع ؛ وهي ما يحدد اتجاه تطوره في نهاية المطاف. ومن يتحكم في الفائض الاقتصادي يستطيع أن يتحكم في مسار النظام الاجتماعي. كما اعتبر ستانفيلد أن الفائض الاقتصادي هو صندوق لتمويل التغير الاجتماعي. وقد أظهرت دراسة سـتانفيلد للفائض الاقتصـادي في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة 1932- 1970 صـحة فرض باران وسويزي بشأن اتجاه الفائض الاقتصادي للتزايد بشكل مطلق وكذلك بشكل نسبي (أي كنسبة من الناتج). ولكنه لم يجد دليلاً كافياً على صـحة فرضـين آخرين من فروضـهما، وهما فرض اتجاه نسـبة الفائض المخصـص للاسـتثمار للتزايد، وفرض أن الوضـع المعتاد للرأسـمالية الاحتكارية هو الميل للركود.[60]
- ***مفهوم الاقتصـاد المنفصـل عن المجتمع***.[61] وهذا المفهوم يعود أصـلاً إلى بولانيي. وكان غرضـه التمييز بين وضـعية النشـاط الاقتصـادي في كل من المجتمعات الرأسـمالية والمجتمعات ما قبل الرأسـمالية. ففي المجتمعات السـابقة للرأسـمالية (أي غير القائمة على الأسـواق) كانت الأنشـطة والمؤسـسـات الاقتصـادية الخالصـة إما غير موجودة وإما هامشـية بالمقارنة بالعلاقات الاجتماعية والسـياسـية. لقد كان الاقتصـاد مسـتغرقاً أو مندمجاً في المجتمع بمعنى أن الهيمنة كانت للعلاقات الاجتماعية والسياسية، وأن الأنشطة الاقتصـادية كانت مدمجة في علاقات القرابة والقبلية وما إليها من العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات الدينية والسياسية.[62] وهذا ما جعل هذه المجتمعات تتطور ببطء وتعيد انتاج نفسـها عبر آلاف السـنين دون أن تصـادف مشـكلات منظومية. ولا يمكن فهم الاقتصـاد في هذه المجتمعات إلا بفحص العلاقات الاجتماعية والسـياسـية والدينية، أي العلاقات غير الاقتصـادية. أما في المجتمعات الرأسـمالية التي يسـميها بولانيي مجتمعات السـوق،حيث يوجد نظام للأسواق يحدد الأسعار، فإن الاقتصاد أصبح يستقل بحياة خاصة،ويتبع منطقاً خاصاً به، وأصبح له كيان منفصـل أو منعزل عن المجتمع. والمقصـود بالانفصـال هنا ليس غياب الروابط بين الاقتصـاد والمجتمع وإنما أن العلاقات الاقتصـادية النقدية والسلعية صـارت تهيمن على المؤسسات السياسية والاجتماعية. وهو ما يضـع ضـغوطاً على البشر وعلى الطبيعة، خاصـةً مع كون الرأسمالية في حالة تحول مسـتمر وتتعرض لظاهرة التدمير الخلاق، وتتطلب من الناس أن يغيروا علاقاتهم وعاداتهم وروابطهم الأسـرية وبيئاتهم الطبيعية. وهو ما يؤدي إلى اضـطرابات منظومية تعرض النظام

P. A. O'Hara, "The economic surplus, disembedded economy, and nurturance gap- The contribution of James Ronald Stanfield to Political Economy", ***Journal of Economic Issues***, vol. XL, no, 2, June 2006, at www.pohara.homestead.com/files/Stanfield, and " Stanfield's concepts of social and political economy: Introduction", ***Forum for Social Economics***, April 2010, at www.springerlink.com

[59]) يعرف الفائض الاقتصادي The Economic Surplus بأنه الفرق بين الإنتاج الممكن/ المحتمل potential output توليده من الاقتصاد في فترة معينة وبين الإنتاج اللازم تحقيقه من أجل إعادة إنتاج النظام الاقتصادي دون تغيير في فترة قادمة. كما يعرف بأنه الفرق بين الإنتاج الممكن (أي الإنتاج الفعلي+ الإنتاج الإضافي الممكن الوصول إليه في حالة التشغيل الكامل) وبين الاستهلاك الضروري Essential Consumption (أي مجموع الاستهلاك الشخصي والرأسمالي والاجتماعي) من أجل إعادة إنتاج المجتمع. وتعود الصياغة الحديثة لمفهوم الفائض الاقتصادي إلى بول باران في كتابه: الاقتصاد السياسي للنمو (1957) وإلى بول باران وبول سويزي في كتابهما: رأس المال الاحتكاري (1966).

[60]) كان الفائض الاقتصادي هو موضوع رسالة الدكتوراة التي أنجزها ستانفيلد، والتي طبعت لاحقاً في الكتاب التالي:

J. R. Stanfield, ***The Economic Surplus and Neo- Marxism***, Lexington Books, 1973.

[61]) الاقتصاد المنفصل عن المجتمع: The disemdedded economy

[62]) الاقتصاد المندمج في المجتمع: The embedded economy

للأزمات بصــفة دورية وتعرقل عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي. وهذا هو المعنى المحدد للاقتصـــاد المنفصـل عن المجتمع الذي تبناه سـتانفيلد كنوع من رد الفعل للمقاربة النيوكلاسـيكية التي بالغت في نزع الصـفة الاجتماعية عن اقتصــاد السـوق الرأسـمالي- وإن كان بعض النقاد يرون أن سـتانفيلد قد تمادي في الاتجاه العكسي بالمبالغة في الطابع الاجتماعي للاقتصاد.[63]

- **دور الدولة**. رأى ســـتانفيلد أن فكرة دولة الحد الأدني، أي تقليص دور الدولة، هي فكرة مفرطة في التبســيط وتقوم على تصــور مثالي عن آلية الســوق وفروض مناقضـــة للواقع مثل فرض الإنســـان الاقتصـــادي وفرض اليد الخفية. وفي المقابل طرح ســـتانفيلد فكرة الدولة التنموية أو الدولة الإيجابية كضـرورة لا غنى عنها للدول النامية والدول المتحولة إلى الرأسـمالية. واسـتدعى التاريخ ليذكر بدور الدولة التنموية في كل الدول حديثة التصــنيع، بل وفي كل الدول التي لحقت بركب التصــنيع متأخراً كالولايات المتحدة واليابان. كما أكد على أن التطور التاريخي للرأســمالية يظهر الحاجة إلى منظومة للضبط والرعاية الاجتماعية لإدارة عملية التراكم الرأسمالي والحد من جموح الرأسماليين ومواجهة التفاوتات الاجتماعية.
- **فكرة الطلب الاجتماعي على الحماية من الاتجاهات التدميرية للرأسمالية**. وهنا يعود ستانفيلد مجدداً إلى بولانيي، دفاعاً عن فكرته بأن التمادي في تطبيق آليات السـوق الرأسـمالية يدفع إلى ظهور طلب اجتماعي للحماية من الضـغوط الاجتماعية والاتجاهات التدميرية للرأسـمالية- بما فيها الاتجاه للتدمير الخلاق وتدمير القيم والدخول والوظائف وما إلى ذلك من عوامل تآكل العلاقات الاجتماعية بل واقتلاعها من جذورها. ويرى سـتانفيلد أن الشـواهد كثيرة على خطأ القول بأن الليبرالية الاقتصــادية الجديدة قد دحضـت حجة بولانيي بشـأن الرأسـمالية. ويشـير في هذا الصـدد إلى التظاهرات المتكررة ضـد مظالم العولمة وانحرافات الرأسـمالية كلما انعقد مؤتمر لمنظمة التجارة العالمية أو للبنك الدولي وصـندوق النقد الدولي. ويرى أن هذه الاحتجاجات لا تحركها في مجملها دوافع أيديولوجية، حيث أن من يقومون بها ينتمون لتوجهات متباينة، ولا يجمعهم ســوى الرغبة في الحماية من الضـــغوط الاجتماعية للرأسـمالية والمظالم المصــاحبة للعولمة، والسـعي لتحجيم النفوذ السـياسـي والاقتصــادي للقوى الرأسمالية.

والمجال المعرفي الثاني المرتبط بالمقاربة الاجتماعية للاقتصـــاد هو ما ســوف أطلق عليه **"مجال الاجتصــاد"**، وذلك لأن اسـمه بالانجليزية يجمع بين لفظي الاقتصــاد والاجتماع، ولكن على نحو مختلف عما صــادفناه في مصـطلح الاقتصــاد الاجتماعي. [64] ويعود ظهور هذا المجال إلى سـبعينيات القرن العشـرين عندما أطلق المحلل المالي ذائع السيط روبرت بريشتر(1949-) إعلانه الأول عن الاجتصاد. ولكن المجال لم يبدأ في جذب الاهتمام الثقافي والأكاديمي إلا في منتصف الثمانينيات عندما نشر بريشتر مقاله عن "الثقافة الشعبية والبورصة". وأخذ نطاق العلم بالاجتصاد يتسع مع صدور عدد من الكتب الشارحة لأفكاره لبريشتر

[63]) ومن هؤلاء النقاد جرانوفيتر Granovetter الذي استخدم عبارة over-socialized economic relationships لوصف مقاربة ستانفيلد وعبارة under-socialized economic relationships لوصف المقاربة النيوكلاسيكية. أنظر في معارضة هذا الرأي والدفاع عن وجهة نظر بولانيي و ستانفيلد-:

N. M. Machado, ”Karl Polanyi and the New Economic Sociology: Notes on the concept of (dis)embeddedness”, ***RCCS Annual Review*** (Portuguese Journal Revista de Ciencias Sociais), Issue no. 3, 2011, at www.poseidono1.ssrn.com

[64]) استخدمت "الاجتصاد" كأقرب تعريب لمصطلح Socionomics الذى صاغه روبرت بريشتر R. Prechter فى 1979.

ومن شـايعوه، وبعد تأسـيس معهد الاجتصـاد، وإصـدار نشـرة شـهرية تعرض المسـاهمات الجديدة في هذا المجال، وتوالي عقد مؤتمر سنوي خاص بالمزاج الاجتماعي، كانت آخر دوراته في أبريل 2016.[65]

ويختص مجال الاجتصاد بدراسة العلاقة بين**المزاج الاجتماعي (أو مزاج المجتمع)** والفعل الاجتماعي أو الأحداث الاجتماعية.[(66)] ويقصد بالمزاج الاجتماعي تلك الحالة الذهنية المشتركة التي تنشأ عن التفاعلات الاجتماعية بين الناس، أو "الحالة العاطفية أو الشـعورية الصـافية" للناس في المجتمع في وقت ما. [67] وهذه الحالة تتسم بالتقلب بين قطبين، أحدهما موجب والآخر سالب. وعلى ذلك يكون المزاج الاجتماعي إيجابياً في بعض الأوقات وسلبياً في بعضها الآخر. ويركز الاجتصاد على دراسة المزاج الاجتماعي وانعكاساته على السـلوك الاجتماعي انطلاقاً من فكرة محورية، وهي أن المزاج الاجتماعي هو المحدد الرئيسـي لكل فكر وسلوك اجتماعي في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها من المجالات. وهو بذلك يسير في اتجاه معاكس للفكرة الأكثر شيوعاً التي تجعل الفعل الاجتماعي محدداً للمزاج الاجتماعي. فالمزاج الاجتماعي طبقاً للمقاربة الاجتصادية هو المتغير المستقل ، بينما الفعل الاجتماعي هو المتغير التابع. وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي يعني بدراسـة الآثار الاجتماعية للتغيرات الاقتصـادية، وبالنظر في التفاعلات بين الظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية وتأثير هذه التفاعلات في الاقتصاد وفي الأوضاع الاقتصادية للناس، فإن الاجتصاد يعنى بتقصي تأثير المزاج الاجتماعي في التصرفات والأحداث الاجتماعية المختلفة. وتؤدي الحالة الإيجابية للمزاج الاجتماعي إلى رواج أسـواق المال وانتعاش سـوق الأفلام والموسـيقى المبهجة، وشـيوع الألوان الزاهية للملابس، كما أنها تؤدي إلى الانسـجام الاجتماعي والسـلام بين الأمم. وعلى العكس من ذلك، ينتج عن الحالة السلبية للمزاج الاجتماعي هبوط أسعار الأصـول في البورصـة، وشيوع الكآبة في الأفلام والموسيقى، وانتشار الملابس ذات الألوان الداكنة، كما ينتج عنها الشقاق الاجتماعي واندلاع الحروب. [68]

ومن خصـائص المزاج الاجتماعي أنه حالة غير واعية (أي أنه ينتمي إلى اللا وعي)، وأنه ذاتي التحديد. فهو يؤثر في الأحداث الاجتماعية ولكنه لا يتأثر بها. ومن الأمثلة التي يضـربها بريشـتر في هذا الشـأن أن رجال الأعمال الحذرين يتسـببون في حدوث الركود (خلافاً للاعتقاد الشـائع بأن الركود يجعل رجال الأعمال حذرين) ، وأن الناس السـعداء هم الذين يجعلون قادتهم يظهرون على أنهم موهوبون (خلافاً للاعتقاد الشـائع بأن القادة الموهوبين يجعلون الناس سعداء). كما أن من خصائص التغيرات في المزاج الاجتماعي أنها ليست عشـوائية. بل إنها تسـير في تسـلسـل طبيعي وفق نمط محدد يمكن التعرف عليه، وهو النمط المعروف بمبدأ الموجه الذي اكتشـفه رالف إيليوت في أواخر عشـرينيات القرن الماضـي من خلال دراسـته لتحركات سـوق المال، واعتبره معبراً عن تقلب سـيكولوجية المتعاملين في هذه السـوق بين التفاؤل(وعندها يتكالبون على

---

[65]) معهد الاجتصاد:The Socionomics Institute – النشرة الشهرية للمعهد: The Socionomist- مؤتمر المزاج الاجتماعي The Social Mood Conference. ومن أشهر كتب بريشتر:

***Socionomics - The Study of History and Social Prediction*-VOL. 1: *The Wave Principle of Human Behavior*,1999** and ***Pioneering Studies in Socionomics*,2003, New Classics Library, Gainesville, GA.**

[66])المزاج الاجتماعي Social mood

[67]) الحالة الذهنية المشتركة: shared mental state– الحالة العاطفية أو الشعورية الصافية: net emotional state

[68]) يعتمد شرح مجال الاجتصاد في هذه الفقرة والفقرات التالية على المصادر التالية:

www . socionomics .net /Whatis/ default. Aspx, http://www.socialmood.net/articles/brief-introduction-to-socionomics, http://www.robertprechter.com/socionomic-theory, http://www.socialmood conference.com, http://www.socionomics-vs-socioeconomics, www.elliottwave.com

الشراء) والتشاؤم(وعندها يندفعون للبيع). وقد وسع بريشتر نطاق تطبيق مبدأ موجة إليوت ليشمل – إلى جانب البورصات- الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهكذا فإن المزاج الاجتماعي يتبدى في أنماط محددة، وإذا أمكن التعرف على النمط المتكرر لحركة الأسعار في البورصة مثلاً، وإذا أمكن تحديد موقع البورصة اليوم على هذا النمط، يصبح في الإمكان التنبؤ باتجاه الأسعار في المستقبل. ومن هنا يوصف الاجتصاد بأنه **العلم الجديد للتنبؤ الاجتماعي**. فحيث أن المزاج الاجتماعي هو ما يحرك الاقتصاد ، وحيث يقترح بريشتر استخدام مؤشر أسعار الأصول في البورصة كمقياس للمزاج الاجتماعي(فهي في حركتها الصاعدة تكشف عن مزاج إيجابي، وفي حركتها الهابطة تكشف عن مزاج سلبي)، وبتبين أي من هاتين الحالتين يكون عليها المزاج الاجتماعي الآن، يمكن التنبؤ بمرور الاقتصاد في المستقبل بحالة رواج أو ركود.[69]

ومن المفاهيم المهمة التي تطرحها المقاربة الاجتماعية للظواهر الاقتصادية **مفهوم الإنسان الاجتماعي**.[(70)] إذ يطرح هذا المفهوم في مقابل مفهوم الإنسان الاقتصادي المترسخ في الفكر الاقتصادي السائد، والذي يتعامل مع الإنسان كما لو كان يعيش في فراغ اجتماعي، ولا ينظر إلا إلى تفضيلاته الذاتية . ولكن طبقاً لمفهوم الإنسان الاجتماعي، فإن تفضيلات الناس أو أذواقهم تتحدد جزئياً أو حتى كلياً بالبيئة الاجتماعية المحيطة، وبما يميز ها من معايير وقيم، وبما تفرضه على الناس أو تتوقعه منهم من أدوار اجتماعية . ومن المرجح أن السلوك الاقتصادي للبشر هو محصلة عوامل شتى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . ومن هنا ظهرت محاولات للتوفيق بين النماذج المختلفة للسلوك الاقتصادي . فالإنسان الاقتصادي يمكن أن يحركه الإيثار ، حتى ولو بالمعنى المحدود الذي يراعى فيه منفعة الآخرين دون أن يسير بالضرورة في اتجاه معاكس لتفضيلاته . كما أن الإنسان الاجتماعي قد لا يهمل تفضيلاته الذاتية بالكامل في سعيه للتوافق مع المعايير الاجتماعية . ومن هنا قول أحد الباحثين أن في داخل كل إنسان اجتماعي يكمن إنسان اقتصادي ، وفي داخل كل إنسان اقتصادي يكمن إنسان اجتماعي ، وأن الحل السليم قد يتمثل في مفهوم جديد يجمع بين هذين المفهومين كمفهوم **الإنسان الاقتصادي الاجتماعي** .[(71)]

وثمة حاجة بالفعل إلى دمج مفهومي الإنسان الاقتصادي ومفهوم الإنسان الاجتماعي في مفهوم واحد يوازن بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. يؤكد ذلك ما ذكرته A. Tolciu الأستاذة بمعهد هامبورج للاقتصاد الدولي من أن مفهوم الإنسان الاقتصادي هو مفهوم "دون اجتماعي" للسلوك الإنساني، حيث لا يعبأ الفرد إلا بمصلحته الخاصة ولا يكترث بتصرفات الآخرين ونظرتهم إليه، ولا يقيم أي وزن للاعتقادات السائدة بشأن السلوك المرغوب فيه اجتماعياً، وذلك بالرغم من أن التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد واقع لا يمكن إنكاره. وفي المقابل فإن مفهوم الإنسان الاجتماعي ينطوي على مفهوم مبالغ فيه اجتماعياً للسلوك

69) يري بريشتر أن هناك مؤشرات أخري يمكن استخدامها لقياس المزاج الاجتماعي، مثل نوع الملابس التي يرتديها الناس، ونوع الموسيقى التي يقبلون على الاستماع إليها ونوع الأفلام التي يفضلون مشاهدتها. ولكن البيانات عن هذه الظواهر قد لا تتوافر بالدقة الكافيةعن فترات طويلة.

70) الإنسان الاجتماعي: Homo Sociologicus

71) الإنسان الاقتصادي الاجتماعي Homo Socioeconomicus . أنظر التعليق التالى :

E.R. Feingold, "Homo Economicus, Homo Sociologicus", www. history. ox.ac.uk /ecohist/ notices/ …/ weale - feingold. pdf.

على مقال :

A.Weale, "Homo Economicus, Homo Sociologicus", in S. Hargraves Heap et al., **The Theory of Choice: A Critical Guide,** 1992. pp.62 – 72 .

الإنساني، حيث يعامل الفرد كوحدة مندمجة اندماجاً عميقاً في شبكات العلاقات الاجتماعية، وأن تصرفاته تتبع الجماعة وتستجيب لما تراه سلوكاً صحيحاً، وذلك بالرغم من أن الوقائع تشير إلى أن الفرد قد لا يتبع الجماعة في كل الحالات، وأنه قد يعمد إلى مخالفة العرف السائد في بعض الحالات. [72]

وفي ختام هذا العرض للمقاربة الاجتماعية بشـــقيها : الاقتصـــاد الاجتماعي والاجتصـــاد، نقدم بعض الملاحظات التقييمة، وذلك على النحو التالي:

- تبدو مقاربة الاقتصـاد الاجتماعي أقوى من المقاربة الاجتصـادية من حيث التأسـيس العلمي ومن حيث القابلية للتوظيف لأغراض التحليل والتفســير، وخاصـــة إذا أخذنا بالتعريف الموســع الذي اقترحه ماكس فيبر للاقتصـــاد الاجتماعي، ولعلم الاقتصـــاد أصـــلاً. فلهذا التعريف (الذي لا يقف عند مجرد دراســة الآثار الاجتماعية للتغيرات الاقتصـــادية، بل يمتد ليشـمل البحث في الظواهر غير الاقتصـادية التي تؤثر في الاقتصـاد، وكذلك النظر في الظواهر غير الاقتصـادية التي تتأثر بالظواهر الاقتصـادية) ميزة كبيرة، ألا وهي أنه يفتح الباب للمزج والتكامل بين مقاربات متعددة. وقد ظهر هذا – مثلاً- في الجمع بين التاريخ والاجتماع والاقتصـاد عند ماكس فيبر، وفي اجتماع المقاربات الاجتماعية والتطورية والمؤسسية والتاريخية عند ثورشتاين فبلين، وفي إفادة ستانفيلد من المقاربات المؤسسية والتطورية والماركسية والاجتماعية.
- وفيما يتعلق بتقييم المقاربة الاجتصـــادية فإنها منتقدة من حيثث أســـاســـها النظري وســـندها الإحصائي. بل بعض النقاد أخذوا عليها غياب منهجية واضحة أصلاً. كما أن تبنيها لفكرة السببية وحيدة الاتجاه (فقط من المزاج الاجتماعي إلى الأحداث الاجتماعية) يبدو مناقضاً لما هو بديهي- وهو ما يعترف به الاجتصـــاديون ويعتبرونه مصـــدراً للافتخار. والقول بأن المزاج الاجتماعي يتحدد بعوامل داخلية وأنه ينتمي إلى اللا وعي يدخلنا في دائرة من الغموض، ويثير التســـاؤل حول العوامل المســـئولة عن تكوين المزاج الاجتماعي، وكيف يمكن نشـــوء مزاج اجتماعي ما بمعزل عن الواقع الاجتماعي والأحداث الاجتماعية. فهل ينشأ المزاج الاجتماعي من فراغ؟ وهل موجات التفاؤل والتشاؤم التي يتقلب بينها لا محرك لها سوى الجزء الأقدم من المخ الذي تطغى عليه الغرائز والذي يدفع في اتجاه ســـلوك القطيع، أم أنها نتاج البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنســان ولو بصــفة جزئية؟ وفيما يتعلق بقياس المزاج الاجتماعي بمؤشــر أسـعار الأصـول في البورصـــة، أمن المنطقي أن يكون هذا المؤشــر مجرد مرآة عاكســة للمزاج الاجتماعي ولا يكون هو ذاته ســبباً لهذا المزاج؟ وماذا عن بعض الاســتنتاجات التي تســتمد من مراقبة أســواق المال والتي تشـير إلى عكس ما يقوله الاجتصـاديون؟ ومنها أن المزاج الاجتماعي يصـبح سـلبياً بعد– وليس قبل- أن يمر السوق بحالة هبوط، وأنه يصبح إيجابياً بعد- وليس قبل- أن يمر السوق بحالة

---

[72]) مفهوم دون اجتماعي: under-socialized . مفهوم مبالغ فيه اجتماعياً: over-socialized. أنظر:

A. Tolciu, "The economics of social interaction: An interdisciplinary ground for social scientists", ***Forum for Social Economics***, vol. 39, 2009, at www.springerlink.com

صـــعود . كما أن هناك دلائل على أن المزاج الاجتماعي كان إيجابياً جداً قبل وقوع أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية في 2007-2008.[73]

- وفيما يتعلق بالتوجه المحمود نحو مفهوم تكاملي للإنســـان الاقتصـــادي الاجتماعي، يلاحظ أن تعميق هذا التوجه يقتضـــي درجة من التقارب والتكامل بين علم الاقتصـــاد وعلم الاجتماع أعلى مما ظهر من خلال مقاربة الاقتصـاد الاجتماعي أو الاجتماع الاقتصـادي. ومن المحقق أن جانباً من المسـئولية عن بلوغ هذه الغاية يقع على عاتق المؤسـسـات التي تتولي تخريج الاقتصـاديين والاجتماعيين بحيث تزيد الجرعة الاقتصادية لطلاب الاجتماع وتزيد الجرعة الاجتماعية لطلاب الاقتصاد.

5
المقاربة الماركسية

يقصد بالمقاربة الماركسية المكون المنهجي للبناء الفكري الضخم الذي شيده كارل ماركس (1818-1883) والذي شـــارك في بلورة بعض مكوناته رفيق عمره ونضـــاله فردريك إنجلز (1820-1895). لقد ظهرت الملامح الأولى لهذا البناء فيما يعرف بالبيان أو المانيفستو الشيوعي (1848)، ثم ظهر البناء مكتملاً إلى حد بعيد في الجزء الأول من كتاب ماركس: رأس المال (1867). وقد كان لهذا البناء امتدادات وإضـافات كثيرة تجلت في الإسهامات المتنوعة – والمتعارضة أحياناً- لعدد ضخم من المفكرين والمناضلين الشيوعيين والماركسـيين والإشـتراكيين. وكان لما واجهه النضـال من أجل الاشـتراكية من نجاح ولما أحرزته التطبيقات الاشتراكية من إنجازات ونجاح وما أصابها من عثرات وإخفاق دور كبير في تواصل محاولات تطوير الفكر الماركسي حتى اليوم.

وفيما يتعلق بالشـق الاقتصـادي من الفكر الماركســي ، فإن غالبية الجامعات في معظم دول الشـمال ودول الجنوب تفرض نوعاً من المقاطعة له وترفض إدراجه ضــمن مقررات علم الاقتصـــاد، وذلك باسـتثناء تقديم فكرة عنه في مقرر تاريخ الفكر الاقتصـــادي الذي جرى تهميشـــه هو الآخر باعتباره مقرراً اختيارياً في كثير من الحالات. ولذا فقد يتخرج الطالب من قسـم الاقتصـــاد دون أن يعلم شـيئاً يذكر عن الفكر الماركســي بوجه عام أو عن الاقتصاد الماركسي بوجه خاص.

والآن ما المقصــود تحديداً بالمقاربة الماركسـية؟ وما هي الفائدة المتوقعة منها في سـياق تطوير علم الاقتصاد؟

---

[73]) أنظر المقال التالي في نقد المقاربة الاجتصادية ورد أنصارها على بعض الانتقادات التي وجهها James Kostohryz – وهو ممن يعملون مثل بريشتر في مجال الاستثمار المالي وتحليل الأسواق المالية-:

M. Almand and M. Lampett," Setting the record straight about socionomics", April 2011, at www.elliottewave.com/wave/socionomics/socionomicsresponse.pdf

أنظر أيضاً عرض وتعليق على كتاب بريشتر "الاجتصاد- دراسة التاريخ والتنبؤ الاجتماعي" المذكور سابقاً في هامش 62:

Virgil, "Socionomics: The science of history and social prediction", Sept. 2003, at www.planetpreterist.com

إن المقاربة الماركسية للاقتصاد ليست مجرد نظرية في الاقتصاد أو الاجتماع أو التاريخ، وإنما هي مقاربة كلية جامعة. فتحليلات ماركس ومن سار على نهجه وطور في نظرياته تتجاوز الاقتصاد البحت لتجمع بين التحليل الاقتصادي وعناصر من الفلسفة والتاريخ وعلم الاجتماع. وهو ما يجعل من الصعب عزل مساهمته الاقتصادية والنظر فيها بمعزل عن باقي مكونات تحليلاته التي استهدفت فهم مراحل تطور النظم الاقتصادية- الاجتماعية والكشف عن قوانين حركة التاريخ بعامة.[74] ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الشأن أن أحد كبار الاقتصاديين الماركسيين – وهو أوسكار لانجه- كان يستخدم "الاقتصاد السياسي" و "الاقتصاد الاجتماعي " كمترادفين.[75]

ويقدم الاقتصاد الماركسي رؤية فكرية ومجموعة نظريات وقوانين مغايرة لكل من الفكر الكلاسيكي- وإن كان ماركس قد استفاد من بعض منجزاته، وبخاصة نظرية العمل للقيمة وأعمال ريكاردو- والفكر النيوكلاسيكي، وتمثل تحدياً ضخماً لهما، لاسيما فيما يتعلق بمآل النظام الرأسمالي.[76] إن الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يتعامل مع النظام الرأسمالي كمعطى من المعطيات، أي كنظام أبدي وثابت لا يقبل التغيير- حتى من قبل أن يطلق فوكوياما مقولة "نهاية التاريخ" في أعقاب انهيار المنظومة الاشتراكية. وعلى النقيض من ذلك، يعتبر الفكر الماركسي النظام الرأسمالي متغيراً، أي كنظام يمثل مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية- الاجتماعية.[77] وفضلاً على ذلك ينتهي التحليل الماركسي إلى أن النظام الرأسمالي مآله الفناء والاندثار. وهي نتيجة مشابهة للنتيجة التي انتهى إليها شومبيتر- كما تقدم ذكره في القسم الثاني من هذا المبحث- وإن تباينت الأسباب التي استند إليها كل منهما في الوصول إلى هذه النتيجة.

وثمة وجه آخر للاختلاف بين الاقتصاد الماركسي وبين الاقتصاد التقليدي لاسيما في صيغته النيوكلاسيكية، ألا وهو الاختلاف في منهج التحليل. فالتحليل منظومي في الأول وتجزيئي في الثاني. إن المقاربة الماركسية للاقتصاد تتسم بنظرة منظومية بمعنى أنها تتعامل مع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمكونات لمنظومة مجتمعية واحدة في ظروف تاريخية محددة على العموم، وأنها تسعى لفهم المنظومة الرأسمالية في كليتهاعلى الخصوص. كما أن من المبادئ الأساسية للمقاربة الماركسية أن الكل ليس مجرد حاصل جمع الأجزاء، وأن الطريقة التي تظهر بها الأشياء لا تصلح أن تكون أساساً لفهم الكل، وذلك لأن العبرة بالمخبر أو الجوهر- لا بالمظهر. فقد يكون ما يفعله الرأسمالي في الأوضاع التنافسية لزيادة أرباحه مفهوماً - مثلاً تخفيض كلفة إنتاجه بما في ذلك تخفيض ما يحتاجه من قوة العمل عند اتباع أساليب تكنولوجية تزيد انتاجية العمل. ولكن المشكلة هي في الاتجاه العام الذي ينشأ عندما يتصرف الرأسماليون كلهم على هذا النحو- حيث يحدث انخفاض عام في الأجور ومن ثم انخفاض في الطلب الكلي – وهو ما يؤدي إلى أزمة ركود. وهكذا فما كان مربحاً للرأسمالي الفرد يصير سبباً لخسارة الجميع عندما يفعلون الشيء نفسه.

---

[74]) أنظر في ذلك: Landreth and Colander, ***op. cit.***. pp. 206-207. أنظر أيضاً:
Ernest Mandel, Marx's Economic Theory, 30 Dec. 203, at www.internationalviewpoint.org/spip php? Article 283

[75]) انظر: Oskar Lange, ***Political Economy***, vol. 1, Pergamon Press, Oxford, 1963.

[76]) أنظر نموذجاً جيداً للمعارضة الماركسية للفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي في:
Marc Linder, ***Anti- Samuelson***, 2 volumes, Urizen Books, New York, 1977.
حيث يقدم هذا الكتاب نقداً تفصيلياً لواحد من أشهر كتب مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي وأوسعها انتشاراً، وهو كتاب بول سامولسون:
Economics – An Introductory Analysis.

[77]) راجع: Oskar Lange, ***op. cit.***

فمجمل تصــرفات الرأســماليين ليس مجرد مجموع جبري لتصــرفاتهم الفردية - وهذا ما أخذه ماركس على الاقتصــاديين الكلاسـيكيين وجعله يصــفهم بالاقتصــاديين المبتذلين.[78] ولهذه النظرة الكلية المنظومية صـلة بمفهوم من المفاهيم المركزية للماركسية وهو مفهوم الطبقة أو الطبقات الاجتماعية. فطبقاً للمقاربة الماركسية لا ينظر إلى الرأسـماليين أو إلى العمال كأفراد فحسـب، وإنما ينظر إليهم أيضـاً- وفي المقام الأول- كمجموع أي كطبقة رأسـمالية وطبقة عاملة على الترتيب. و يسـعى الاقتصـاد الماركسـي إلى فهم ما ينشـأ بين هاتين الطبقتين من تفاعلات وتناقضـــات وصــــراعات (الصــــراع الطبقي) في إطار نمط إنتاج محدد (نمط الإنتاج الرأسمالي) باعتبارها المفتاح لفهم حركة النظام الرأسمالي.

إن النظرية التقليدية تسعى لفهم الاقتصاد كله عن طريق فحص سلوك كل مكون من مكوناته كالأسرة والمنشأة والأسعار والأسواق. فثمة نظرية لسلوك المستهلك وأخرى لسلوك المنشأة وثالثة لسوق أي سلعة ..الخ. والتصــورت الكلية كنموذج التوازن العام لا تخرج عن حاصـــل جمع للســلوك المتماثل للمســتهلكين والسـلوك المتماثل للمنشـآت والسـلوك المتماثل للأسـواق. أما النظرية الماركسـية فتبدأ من المسـتوى الكلي للمجتمع والاقتصاد، وتجعل موضوع التحليل هو ما للمجتمع والاقتصاد ككل من آثار على مكوناتهما. بعبارة أخرى، فإن النظرية التقليدية تجعل علاقة السببية تسير من الأجزاء إلى الكل، بينما تعكس النظرية الماركسية اتجاه هذه العلاقة بحيث يكون مسار التحليل من الكل إلى الأجزاء، ويصبح الكل هو المحدد للأجزاء.[79]

وإذا كان الفكر النيوكلاسـيكي ينظر إلى العلاقات الاقتصــادية على أنها علاقات بين الأشـياء (مبادلة شــيء بشــيء آخر) أو علاقات بين الأفراد والأشـياء (منفعة السـلعة للفرد)، فإن المقاربة الماركسـية تعتبر العلاقات الاقتصـادية علاقات بين الناس أسـاسـاً، وأن أهم هذه العلاقات هي ما ينشـأ بين الناس من علاقات في سـياق إنتاج ما يشـبع حاجاتهم. وهذه هي علاقات الإنتاج الاجتماعية التي سـنوضـح معناها وصـلتها بتطور النظام الاقتصادي- الاجتماعي فيما بعد.

وإذا كان الفكر النيوكلاسـيكي- حســب الشــائع في تدريســه- يعتبر المنافســة هي الســمة العامة للاقتصــادات المعاصــرة وأن الاحتكار مجرد ظاهرة ثانوية أو انحراف عن الســياق العام التنافســي، فإن الاقتصاد الماركسي قد تعامل مع الاحتكارمنذ عقود على أنه يشكل الطابع العام للاقتصاد الرأسمالي، لاسيما في الدول المتقدمة. وكان من الأعمال البارزة في هذا الشأن كتاب باران وسويزي: رأس المال الاحتكاري.[80]

وبينما لم ينشـغل التيار السـائد في علم الاقتصـاد بالعولمة إلا في العقود الثلاثة الأخيرة، كانت هناك كتابات ماركسـية مبكرة عن عالمية الرأسـمالية، لاسـيما من خلال التوسـع الاسـتعماري (الإمبريالي)، ومن خلال انقسام العالم إلى مجموعة دول متقدمة ومجموعة دول متخلفة مع انخراط المجموعتين في شبكة عالمية من العلاقات التجارية والمالية تجعل من غير الســائغ النظر إلى كل منهما بمعزل عن الأخري. وهاهنا تظهر

---

[78]) الاقتصاديون المبتذلون: Vulgar Economists. وعادة ما يطلق على التعامل مع الكل على أنه مجموع الأجزاء المكونة له: خطأ التعميم أو التركيب: The fallacy of composition. أنظر:
Michael Lebowitz**, *Following Marx: Method, Critique, and Crisis,*** Haymarket Books, Chicago, Illinois, 2009, ch..1

[79]) Landreth and Colander**, *op. cit.***, p. 184

[80]) Paul Baran and Paul Sweezy***. Monopoly Capital- An Essay on the American Economic and Social Order***, Monthly Review Press, 1966.

مرة أخري النظرة الكلية والمنظومية للمقاربة الماركسية، حيث ينصب التحليل على مجمل العلاقات والتشابكات في النظام الرأسمالي العالمي.[81]

وكما يقول باران وسويزي فإن الانتقادات الماركسية للنيوكلاسيكية لا تعني إصدار حكم عام عليها بالعقم. فثمة إسهامات مهمة بشأن بعض الجزئيات في آليات عمل الرأسمالية. وإنما ينصب النقد الماركسي على إبراز فشل الفكر النيوكلاسيكي في التوصل إلى فهم دقيق لمجمل أداء النظام الرأسمالي وعجزه عن فهم قوانين حركة هذا النظام وعن إدراك طابعه المرحلي.[82]

وتتلخص المقاربة الماركسية من منظور علم الاقتصاد في المادية التاريخية التي تأسست على المادية الجدلية/ الديالكتيكية، وإن كان بعض المفكرين يرون أن قبول الأولي ليس شرطاً لقبول الثانية.[83] والمادية هي نقيض المثالية. إذ تذهب المثالية إلى أن العقل/الفكر مستقل عن المادة وسابق لها وأن المادة لا وجود لها إلا حيث يوجد عقل يدركه، وأن العقل /الفكر هو المؤثر في غيره وليس وليد البيئة المادية المحيطة به. أما المادية فتذهب إلى أن المادة سابقة على العقل/الفكر وأن لها وجوداً مستقلاً عنه، وأن الأفكار ليست إلا إنعكاسات للبيئة المادية ذاتها. وعلى ذلك فإن أصحاب المنظور المادي يقررون أن النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم في مجتمع ما وفي وقت ما ليس من وحي عقل مطلق أو غيره من القوى الغيبية ، وإنما هو تعبير عن مستوى التطور الذي بلغته قوى الإنتاج في ذلك المجتمع في ذلك الوقت. اما صفة الجدلية فقد استعملت كنقيض للميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة) التي تنسب الوجود المادي إلى قوى غير منظورة فيما وراء العالم المادي، والتي تتعامل مع الأشياء في سكونها لا في حركتها، وعلى أنها تمتلك خصائص ثابتة لا تتغير.أما الجدلية فترى أن كل شيء يمر بعملية مستمرة للتحول والصيرورة أو العدم، وأن كل شيء متغير، وأن القوى المحركة للتغيير يمكن فهمها انطلاقاً من احتواء الأشياء على جوانب متعارضة أو متناقضة، وأن هذا التناقض بين الأضداد هو الذي يؤدي إلى تحول الأشاء وتطورها أو إلى تحللها وفنائها.[84]

وقد وصف إنجلز الجدلية بأنها علم القوانين العامة لحركة وتطور الطبيعة والمجتمع الإنساني والفكر. كما يطلق على المادية الجدلية: قانون التطور. ولكن المادية الجدلية تؤكد في الوقت ذاته على مفهوم آخر ذي أهمية كبرى من منظور المنهج العلمي (إضافة إلى مفهوم التطور)، وهو مفهوم الترابط. ولذا توصف المادية الجدلية بأنها قانون الترابط، أو علم دراسة الترابطات والتفاعلات المتبادلة، حيث ينظر إلى العالم المادي ليس فقط على أنه متطور، بل على أن التطور الذي يصيب الأشياء يحدث في سياق ترابط وصلات وتأثير متبادل بين مختلف الأشياء والظواهر.[85]

---

[81]) من الكتابات الماركسية المبكرة حول الطابع العالمي/ العولمي للرأسمالية، أنظر مثلاً: ف. لينين، ***الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية***، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960، و سمير أمين، ***التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظرية التخلف***، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر،بيروت،1978،يمكن إنزاله من موقع:www.booksstream.com.

[82]) أنظر: P. Baran and P. Sweezy. "Some theoretical implications", ***Monthly Review***, vol. 64, issue 3, July-August 2012, at **www.monthlyreview.com**

[83]) المادية التاريخية: Historical Materialism. المادية الجدلية/ الديالكتيكية: Dialectical Materialism.

[84]) للمزيد حول المادية الجدلية أنظر: إبراهيم العيسوي، "المادية الجدلية"، ***المجلة الاجتماعية القومية***، المجلد 36، العدد الأول، يناير 1989، ص ص 103- 122.

[85]) أنظر: أوسكار لانجه، ***الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول- القضايا العامة***، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، 1966. أنظر أيضاً:

وجدلية المجتمع تتمثل في المادية التاريخية التي تصدت لتفسير تطور النظم الاقتصادية- الاجتماعية عموماً، وبيان آلية عمل النظام الرأسمالي خصوصاً. فالمادية التاريخية نظرية تذهب إلى أن وجود نمط من الانتظام في تطور المجتمعات، وأن هذا التطور هو نتاج ثلاث عمليات جدلية[86] :

- العملية الأولي هي التفاعل بين الإنسان وبيئته المادية في سياق عملية الإنتاج. وهو ما يؤدي إلى تطور القوى الإنتاجية، أي تطور الأدوات والآلات والمهارات والأساليب التكنولوجية التي يستخدمها الناس في إنتاج وسائل إشباع احتياجاتهم.[87] وهذا هو الحافز الأصلي للتطور والذي يتكرر دونما انقطاع. ويطلق على هذه العملية قانون التطور المطرد لقوى الإنتاج.
- والعملية الثانية تدور حول العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، حيث تتجلى هذه العلاقات كعلاقات لملكية وسائل الإنتاج. ففي بداية أية مرحلة تاريخية يكون هنالك توافق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبمرور الوقت تتطور قوى الإنتاج (وفقاً للعملية الأولى) ويبدأ في الظهور عدم تواؤم/ تناقض بين قوى الإنتاج الجديدة وعلاقات الإنتاج القديمة. ويتجلى هذا التناقض في صورة صراع طبقي. و هذا التناقض يعرقل تطور قوى الإنتاج في أول الأمر. ولكنه يزول عندما يبلغ الصراع الطبقي أشده ويسفر عن تغيير علاقات الإنتاج لتصبح متوافقة مع طابع قوى الإنتاج ، أي مع ما بلغته قوى الإنتاج من تطور. ويطلق على هذه العملية قانون التوافق الضروري بين علاقات الإنتاج وطابع قوى الإنتاج. ولكن متي يمكن القول بأن علاقات الإنتاج قد أصبحت عائقاً أمام تطور قوى الإنتاج؟ يجيب على هذا السؤال باران وسويزي بأن ليس من الضروري أن يصل الأمر إلى التوقف التام عن التطور في قوى الإنتاج، ولا لإلى تراجع النمو في الإنتاج ذاته. فالإعاقة لتطور قوى الإنتاج يمكن أن تحدث مع استمرار النمو في الإنتاج. ومعيار الإعاقة عندهما هو إتساع الفجوة بين الإنتاج الفعلي والإنتاج(الأكبر) الممكن بفضل ما وصلت إليه قوى الإنتاج من تطور، والذي يمكن الاستدلال عليها باتساع الفجوة بين الفائض الاقتصادي الفعلي والفائض الاقتصادي الممكن.[88]
- وتدور العملية الثالثة حول العلاقة بين علاقات الإنتاج التي تمثل الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين البنية الفوقية للنظام الاجتماعي التي تتألف من النظام السياسي والتشريعات والثقافة والوعي والقيم وما إلى ذلك. فمع تغير علاقات الإنتاج ينشأ تناقض بين علاقات الإنتاج الجديدة وبين البنية الفوقية القديمة على نحو يعيق عمل الأساس الاقتصادي الجديد. ويزول هذا التناقض عندما تتغير البنية الفوقية على النحو الذي يجعلها تتوافق مع هذا الأساس الجديد. ويطلق على هذه العملية قانون التوافق الضروري بين الأساس الاقتصادي والبنية الفوقية للمجتمع. ولكن هل من الضروري أن تتغير كل مكونات البنية الفوقية للنظام الاجتماعي من أجل حدوث التوافق بينها وبين الأساس الاقتصادي الجديد؟ يرد أوسكار لانجه على هذا السؤال بالنفي. فما ينبغي أن يتغير في البنية الفوقية هو تلك

John Eaton**, *Political Economy***, Lawrence and Wishart, London, 1963,p. 18.

[86]) أنظر: لانجه، ***مرجع سبق ذكره،*** ص ص 60-61.

[87]) يعرف أوسكار لانجه قوى الإنتاج بأنها مركب يتألف من أربعة عناصر: (1) الأساليب الفنية للإنتاج أي تكنولوجيا الإنتاج، و (2) وسائل الإنتاج، وتشمل الموارد الطبيعية والآلات والمعدات والمباني والطرق وما إليها من عناصر البنية التحتية، و (3) الخبرة الإنسانية وقدرات الإنسان على استخدام وسائل الإنتاج، و (4) الناس أنفسهم الذين يمارسون الإنتاج ويكتسبون من خلال هذه المارسة القدرة على استخدام وسائل الإنتاج. أنظر: لانجه، ***مرجع سبق ذكره.***

[88]) راجع: Baran and Sweezy, "Some theoretical…", ***op. cit.***, p. 2. راجع تعريف الفائض الاقتصادي الذي تقدم ذكره عند عرض المقاربة الاجتماعية للاقتصاد عند ستانفيلد.

العلاقات الاجتماعية وتلك العناصر من الوعي الاجتماعي التي تجافي متطلبات الأساس الاقتصادي الجديد للمجتمع.[89] بعبارة أخري ثمة استقلالية نسبية لبعض عناصر البنية الفوقية عن الأساس الاقتصادي بما يجعلها تتعايش مع نظم اقتصادية مختلفة.

وقد استخدم ماركس هذه العمليات/القوانين لوصف النظم الاقتصادية- الاجتماعية التي تعاقبت عبر التاريخ (الشيوعية البدائية- الرق- الإقطاع- الرأسمالية) وتفسير الانتقال من نظام إلى آخر في المجتمع الأوروبي الذي عاش فيه. ومن الأخطاء الشائعة حتى من جانب بعض الماركسيين الادعاء بأن هذا التسلسل التاريخي للنظم الاقتصادية- الاجتماعية ينطبق على كل المجتمعات.[90] كما قام ماركس بتحليل تناقضات النظام الرأسمالي وما ينتج عنها من صراع طبقي وتوصل إلى عدد من النظريات/ القوانين التي تؤدي إلى انهيار الرأسمالية وبروز الاشتراكية. ومن أبرز هذه النظريات/ القوانين نظرية العمل للقيمة وقانون جيش المتعطلين الاحتياطي وقانون اتجاه معدل الربح للتناقص وقانون الدورات والأزمات الاقتصادية وقانون تركز وتمركز رأس المال وقانون الإفقار المتزايد للبروليتاريا. وثمة جدل كبير حول بعض هذه النظريات ليس فقط بين الماركسيين ونقادهم، بل وبين الماركسيين أنفسهم أيضاً. والظاهر من هذا الجدل أن رفض بعض النظريات مثل نظرية العمل للقيمة ليس دليلاً كافياً لنفي ظاهرة الاستغلال ولا لرفض المادية التاريخية. بل إن بعض الدارسين للفكر الماركسي يرون أن الكثير من نظرياته وقوانينه لم تزل تحتفظ بأهمية كبيرة في فهم ظواهر معاصرة في النظام الرأسمالي كظاهرة تركز رأس المال وظاهرة الدورات والأزمات الاقتصادية.[91] كما أن ثمة تجديدات في بعض جوانب الفكر الماركسي كمفهوم الفائض الاقتصادي وتعريف الطبقات تساعد في التوصل إلى فهم لتطورات الرأسمالية أكثر دقة وواقعية مما يقدمه الفكر النيوكلاسيكي.[92]

ولتقييم المقاربة الماركسية سوف أكتفي بإيراد رأي عدد من الكتاب غير الماركسيين بشأن مزاياها، وذلك بالرغم مما يبدونه من تحفظات أو رفض لبعض النظريات أو المقولات الماركسية.وأبدأ برأي المنظر السياسي والاقتصادي والمؤرخ الإنجليزي جورج كول(1889-1959). يقول كول أنه بالرغم من عدم اقتناعه ببعض الأفكار الأساسية لماركس، فإنه يظل متأثراً به إلى درجة كبيرة، وذلك لأنه وجد في بعض مبادئه ضوءاً أكثر سطوعاً من أي مكان آخر يمكنه عن طريقه أن يتوصل إلى فهم جيد لعوامل أساسية في

---

[89]) لانجه، ***مرجع سبق ذكره***، ص 50.

[90]) للمزيد حول هذا الخطأ وغيره من أخطاء التعامل مع الفكر الماركسي أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة- محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، في: مجموعة مؤلفين، ***التنمية المستقلة في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 29.

[91]) أنظر مثلاً: Landreth and Colander***, op. cit***., p. 206

[92]) فيما يتعلق بتعريف الطبقات، قدمت اجتهادات لتجاوز التعريف الثنائي للطبقات في المجتمعات الرأسمالية (طبقة رأسمالية وطبقة عاملة) أو التعريف الثلاثي الذي يضيف طبقة وسطي. من أبرز هذه الاجتهادات إحلال مفهوم المواقع الطبقية محل مفهوم الطبقة، الذي يضيف إلى معيار ملكية وسائل الإنتاج معايير أخري كالهيمنة والخضوع والمشاركة في اتخاذ القرارات وانتزاع الفائض. وهو ما يسمح بتشريح تفصيلي للبنية الطبقية في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ذي مواقع طبقية متعددة. ومن الرواد في هذا الشأن إريك أولين رايت. أنظر:

E. O. Wright, “Varieties of Marxist conceptions of class”, ***Politics and Society***, vol. 9, no., 3, 1980, pp 324-326, and” The American class structure”, ***American Sociological Review***, vol. 47. no. 6, 1982.

وقد قدمت تطويراً لاجتهاد رايت في سياق رسم خريطة طبقية للمجتمع المصري، حيث استعملت ستة معايير لتصنيف المواقع الطبقية، وهي ملكية وسائل الإنتاج والموقف في سوق العمل والعلاقة باتخاذ القرارات الرئيسية وممارسة السلطة داخل النطاق المباشر للإنتاج وممارسة السلطة على مستوى النظام في مجمله وممارسة الاستغلال أو الخضوع. وهو ما أسفر عن اقتراح خريطة طبقية تتضمن 15 موقعاً طبقياً. أنظر: إبراهيم العيسوي، ***نحو خريطة طبقية لمصر***، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989.

تطور المجتمعات البشرية ولمشكلات اقتصادية و سياسية رئيسية معاصرة. ويضيف أن أهم عون يمكن أن نحصل عليه من ماركس سوف نجده في منهجه وطرق التحليل التي ابتدعها.[93]

ويرى المفكر الأمريكي جون كينيث جالبريث أن ماركس قد هون من إمكانات الحد من المشـــاق المصاحبة للرأسمالية بإصلاحات اجتماعية، وأن الرأسمالية قد تغيرت عما كانت عليه في زمن ماركس حيث أصـبحت إدارة الشـركات بيد جماعات محترفة لا بيد ملاكها. ومع ذلك يقر جالبريث بأن الماركسـية قدمت الكثير من الأفكار المهمة. منها القول بحتمية التغيير والتطور مقابل مقولة الفكر الاقتصـــادي التقليدي بميل النظام الاقتصـادي للتوازن والاستقرار. وفي هذ السياق تبرز أهمية التناقضـات والصـراع الطبقي كمحركات للتطور. ومنها تسليط الماركسية للأضـواء على نقاط ضـعف جوهرية في النظام الرأسمالي مثل التوزيع غير المتكافيء للثروة والقوة وارتباطها بظاهرة اسـتغلال الرأسـمالي للعامل، وعلاقة الدولة بالطبقة الرأسـمالية (الدولة هي اللجنة التنفيذية للطبقة الرأســمالية كما جاء في البيان الشـيوعي)، وتعرض النظام الرأســمالي للأزمات والبطالة، الاتجاهات الاحتكارية للرأســمالية،وأن الفكر الاقتصـــادي المقبول/ السـائد في المجتمع الرأسمالي هو الفكر الاقتصادي الذي يتفق مع مصالح الطبقة الرأسمالية المهيمنة.[94]

وفي رأي الدكتور جلال أمين أنه يمكن قبول المادية التاريخية دون قبول المادية الفلســفية/ الجدلية. وبالرغم من بعض المآخذ على المادية التاريخية أو على بعض تأويلاتها من جانب بعض الماركســيين، فإنه ينسب لها ثلاث فضـائل. الأولي هي تأكيدها على أهمية العامل الاقتصـادي في سير التاريخ. والثانية تقليلها من شـأن دور الفرد في سـير التاريخ ومن ثم توجيه الاهتمام الأكبر للظروف والعوامل الموضـوعية. والثالثة أنها حررت العلوم الاجتماعية والتاريخ من التفسيرات الغيبية أو من تصـوير الفكر وكأنه يقدم تاريخاً مستقلاً عن الظروف المادية للمجتمع.[95]

وبعد أن يورد تيد ترينر عدة انتقادات للفكر الماركســي، فإنه يؤكد أن له أهمية كبيرة في فهم العالم اليوم. ويخص بالذكر أهمية التحليل الطبقي في فهم المجتمع الرأسـمالي وفي فهم ظاهرة العولمة. كما يؤكد أن المادية التاريخية (وبخاصــة التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) تسـتطيع تفسـير الكثير من سـلبيات الرأسمالية. فالمجتمع الرأسمالي يمتلك من الإمكانيات الإنتاجية ما يكفل القضـاء على الفقر والجوع في العالم. ولكن ما يحول دون ذلك هو حافز الربح المحدد للإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي.، وأنه ليس من مصلحة من يسـيطرون على رأس المال إنتاج الأشـياء التي يكون المجتمع أشـد احتياجاً لها، وإنما مصـلحتهم في إنتاج الأشـــياء الأكثر إدراراً للربح. ويؤكد ترينر أيضـــاً على قدرة الماركســية عل الكشـف عن الكثير من الآثار

[93] أنظر: G. D. H. Cole, ***The Meaning of Marxism,*** Ann Arbor Paperbacks, The University of Michigan Press, 1948, pp.12-14.

[94] انظر: جالبريث، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 143- 156.

[95] أنظر: جلال أمين، ***الماركسية- عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد***، مكتبة وهبة، القاهرة، 1970.لاحظ أن المادية التاريخية لا تحصر محرك التاريخ في العامل الاقتصادي. وهذا ما نبه إليه أوسكار لانجه حيث يذكر أن العامل الأصلي والحاسم في التطور الاجتماعي ليس هو العلاقات الاقتصادية، بل وليس ذلك الجزء من العلاقات الاقتصادية المتمثل في علاقات الإنتاج. وإنما هو عملية التفاعل الديالكتيكية بين الإنسان وبيئته المادية، أي تطور القوى الإنتاجية الاجتماعية. راجع: لانجه، ***مرجع سبق ذكره***، ص 67.

الاجتماعية السلبية للرأسمالية، لاسيما ظاهرة الإغتراب وظاهرة تدمير القيم غير الاقتصادية وظواهر القلق والاكتئاب والانتحار والإدمان.[96]

ونختتم هذا التقييم للمقاربة الماركسية بما ذهب إليه أستاذ الاقتصاد بجامعة كمبردج ها- جون تشانج من أنه بالرغم من وجود أخطاء جسيمة في النظرية الماركسية (مثل التنبؤ بانهيار الرأسمالية تحت وطأة تناقضاتها، ومثل أن الاشتراكية ظهرت في اقتصادات متخلفة وليس في الاقتصادات الرأسمالية التي بلغت مستوى عالياً من التطور)، إلا أنها تظل مفيدة لأنها تقدم أفكار مهمة لفهم طريقة عمل النظام الرأسمالي. وهو يرى أنه ربما كان ماركس أول اقتصادي فهم جيداً لاهمية الابتكار التكنولوجي لتطور الرأسمالية، حيث كان تطور قوى الإنتاج هو العامل الأساسي في نظريته. كما يرى أن فكرة ماركس عن العمل كانت متميزة عن أفكار الكثيرين من أقرانه، حيث العمل ليس مجرد عبء يتجشمه المرء لكسب عيشه، وإنما هو وسيلة لتحقيق الذات وإطلاق القدرات الإبداعية للإنسان. ومن هنا كان اهتمامة بظاهرة اغتراب العمل عن العملية الإنتاجية. ويعتبر تشانج أن ثمة ميزة كبيرة للماركسية، ألا وهي تمييزها بين مؤسستين في الرأسمالية تعملان بطرق مختلفة، وهما المنشأة ذات البنية التراتبية والتي تعمل وفق عقلانية وتخطيط، والسوق الذي يتسم بالتلقائية – أو بكلمات ماركس: المنشآت الرأسمالية جزر للتخطيط الرشيد وسط بحر من الفوضى وهو السوق.[97]

6

المقاربة الأخلاقية

للمقاربة الأخلاقية تاريخ طويل. فقد ظهرت منذ قرون دعوات كثيرة لإقامة المجتمع الفاضل أو العادل. منها دعوات الأديان السماوية وغير السماوية إلى تحلي الناس بالأخلاق الحميدة والقيم الفاضلة في تعاملاتهم مع بعضهم البعض. ومنها دعوات الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، كدعوة أفلاطون للمدينة الفاضلة في القرن الرابع قبل الميلاد، ودعوة "اليوتوبيا" لتوماس مور في القرن السادس عشر، ودعوات التعاونيين والاشتراكيين الطوباويين لإقامة مجتمعات على أساس من الملكية التعاونية أو الملكية المجتمعية في القرن التاسع عشر. وفي ذلك القرن أيضاً دعا عدد من أصحاب المقاربة التاريخية إلى تفعيل ما أطلقوا عليه الأخلاقيات الاقتصادية، وذلك بغرض السيطرة على ما قد ينتاب الأفراد والمنشآت من جموح في سعيهم وراء مصالحهم الخاصة.[98] كما أنهم استندوا إلى المبدأ الأخلاقي في المطالبة بتوسيع دور الدولة في الشئون الاقتصادية وغير الاقتصادية. وقد عاد مطلب بناء علم اقتصاد أخلاقي للظهور في القرن العشرين.[99] فظهرت الدعوة للاشتراكية الأخلاقية، كما ظهرت مطالبات بإصلاح اقتصادي ذي وجه إنساني، وبتنمية ذات وجه

---

[96]) أنظر Ted Trainer, Marxist Theory- A brief introduction. 2010, at https://socialsciences.arts.unsw.tsw/marx.html

[97]) Chang, Economics…., ***op. cit.***, pp 131-133.

[98]) الأخلاقيات الاقتصادية: Economic Morality. أنظر: New World Encyclopedia, Historical School…, ***op. cit***.

[99]) علم الاقتصاد الأخلاقي: Ethonomics / Ethical Economics

إنسـاني. كما ظهرت أفكار مثل المسـئولية الاجتماعية للشـركات و الاسـتثمار المسـئول اجتماعياً، ومطالبات بضرورة أن يكون للقيم دور ملحوظ في القرارات الاقتصادية والسياسات التنموية.[100]

وقد ظهرت المقاربة الأخلاقية للاقتصاد / علم الاقتصاد الأخلاقي في الزمن الحديث كرد فعل لواحد من الأمرين التاليين أو لكليهما جميعاً:

الأول هو اشتداد الشعور بشيوع الجشع والتكالب على جمع الثروة، و تزايد الاستغلال والفقر والتركز الشديد في توزيع الدخل والثروة، وانهيار قيم التراحم والترابط الأسري، وازدياد مظاهر التفكك الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية. وهو ما عزاه البعض- ولو جزئياً- إلى غياب العنصر الأخلاقي في سلوك الرأسماليين وتنحيتهم للاعتبارات الاجتماعية ولقيم الشرف والشهامة وما إليها. وكما سنرى لاحقاً، ليس كل المنتسبين إلى المقاربة الأخلاقية من هذا الرأي؛ إذ أن منهم من لا يعتبر هذه الصفات من الصفات الأساسية للرأسمالية.

والثاني هو الاعتقاد بأن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تشكل السند الفكري للرأسمالية تشجع على سلوكيات جمع أكبر قدر من الثروة والاستغلال، وذلك انطلاقاً من افتراضاتها ومبادئها الأساسية بشأن تعظيم المنفعة الخاصة للأفراد وتعظيم الربح للمنشآت باعتبارها قوام الرشادة الاقتصادية، وانطلاقاً أيضاً من تنحية هذه النظرية لأية اعتبارات اجتماعية أو أخلاقية بحسبانها خارج نطاق "علم " الاقتصاد. ويرى أصحاب هذا الاعتقاد أن تعليم الاقتصاد على هذا النحو يغري بالمزيد من إغفال الاعتبارات الاجتماعية والقيم الأخلاقية في الواقع. وهذا ما دعا الاقتصادية النسوية جولي نيلسون إلى القول بأن النظرية الاقتصادية السائدة قد "سممت البئر" الذي يستمد منه الناس أفكارهم بشأن العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق.[101]

انطلاقاً من هذا التشخيص لحالة علم الاقتصاد وحالة الاقتصادات الرأسمالية، فإن دعاة المقاربة الأخلاقية لعلم الاقتصاد يتوزعون على أربعة توجهات. وينبع الاختلاف بين هذه التوجهات من أمرين:

أولهما الاختلاف في التقييم الأخلاقي لما ينطوي عليه التيار السائد في علم الاقتصاد من افتراضات بشأن الأسواق التي تشكل العمود الفقري للنظام الرأسمالي وبشأن السلوك الاقتصادي للمتعاملين في الأسواق .

وثانيهما الاختلاف في تقييم التطبيقات العملية للنظام الرأسمالي من المنظور الأخلاقي، ومن ثم قبول هذا النظام بدرجة أو بأخرى أو رفضه والدعوة لنظام بديل.

---

[100]) من أبرز الداعين إلى اقتصـاد أخلاقي الاقتصـادي الإيراني الأصـل كمران مفيد ، وهو أيضـاً مؤسـس مؤتمر GCGI: Globalization for the Common Good Initiative (مؤتمر مبادرة عولمة من أجل الصالح العام). أنظر:

www. ethicaleconomics. org.uk

أنظر أيضاً :

"What is Ethonomics? and " Towards Ethical Economics" in www.ethonomics . org;and M.R.Griffiths and J.R. Lucas, **Ethical Economics,** Tuscany, Oxford and Somerset, June 1995 (www.users.ox.uk/jrlucas/ethecon.html);

راجع بعض الأفكار والمطالبات الخاصة بتزويد الاقتصاد بالقيم الأخلاقية في: سهير أبوالعينين، "دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر"، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*** (عدد خاص بالملتقى الفكري الأول حول مأزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر- الجزء الأول)، المجلد 2، العدد 1، يونيو 2013، ص ص 290- 308.

[101]) أنظر:

J. Nelson, " Poisoning the well, or how economic theory damages moral imagination", ***GDAE (Global Development and Environment Institute) W.P.*** 12- 07, Oct. 2012, at www.ase.tufts.edu/gdae/pubs/wp/12-07

أول هذه التوجهات هو توجه يؤيد نظام اقتصاد السوق الرأسمالي، ويرى أن الأسواق في هذا النظام هي بالفعل أسواق أخلاقية.[102] وينفي هذا التوجه ما ينسبه علم الاقتصاد النيوكلاسيكي للمتعاملين في الأسواق من سلوك يتصف بالأنانية والجشع والنهم للأرباح، ويرى أن السلوك الفعلي يراعي القيم الأخلاقية الفاضلة كقاعدة عامة. والتوجه الثاني يؤيد أيضاً النظام الرأسمالي من المنطلق الأخلاقي، ويذهب إلى أن الأسواق لا يمكن أن تعمل في الواقع ما لم تستند إلى أساس أخلاقي جيد. بل أنه يرى أن الأسواق تعمل أيضاً على إنتاج القيم الأخلاقية الفاضلة. وإذا كانت الأسواق تفتقر إلى الأخلاقيات في بعض الظروف، فإن علاج هذا القصور ميسور، وذلك بالتبصير بما ينبغي أن يكون عليه السلوك الاقتصادي القويم، وبحث الأفراد على التحلي بقيم الإيثار ومراعاة السلوكيات المستحبة اجتماعياً، وتنبيه مسئولي الشركات إلى أن عليهم مسئولية تجاه المجتمع يجب الاضطلاع بها، وكذلك باستدعاء الوازع الديني لتقويم سلوك المتعاملين في الاقتصاد. وفيما يتعلق بالتوجه الثالث، فإنه يرفض النظام الرأسمالي من منطلق أخلاقي، ويرى أن الافتراضات النيوكلاسيكية بشأن سعى المتعاملين في اقتصاد السوق الرأسمالي للمصلحة الخاصة وبشأن السلوك الأناني هي افتراضات واقعية، وأنه لا سبيل لإصلاح الرأسمالية، بل يجب إحلال نظام آخر محلها وهو الاشتراكية الأخلاقية أو الطوباوية، ولو بصفة تدريجية.[103] وثمة توجه رابع يمكن وصفه بالتوجه الوسطي الذي لا يرفض الرأسمالية كلياً ولا يقبل الاشتراكية كلياً، ولكنه يسعى للجمع بين محاسن كل منهما واستبعاد مساوئهما. ولعل أبرز مثال لهذا التوجه هو ما صار يعرف بنموذج الاقتصاد الغاندي نسبة إلى الزعيم الروحي للهند المهاتما غاندي الذي استنكر الفصل بين الاقتصاد والأخلاق ودعا إلى المزج بينهما مزجاً عضوياً. وفيما يلي تفصيل لما أجملناه بشأن كل توجه من هذه التوجهات الأربعة.

- **التوجه الأول**

من أبرز الكتابات المعبرة عن هذا التوجه كتاب **"الأسواق الأخلاقية"** الذي حرره وشارك في تأليفه الاقتصادي العصبي بول زاك.[104] إن هذا الكتاب يعترض على القول الشائع بان الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية تسير بآليات المنافسة الشرسة المدفوعة بنوازع الطمع والجشع والأنانية المفرطة. كما أنه يتحدى مقولة الإنسان الاقتصادي ومنطق الرشادة المميزين للاقتصاد النيوكلاسيكي. ويقدم الكتاب وجهة نظر يستند فيها إلى بعض النتائج المستمدة من دراسات علم الأحياء وعلم الأعصاب - وهو ما يشير إلى تداخل المقاربة الأخلاقية مع كل من المقاربة البيولوجية والمقاربة العصبية. وتفيد وجهة النظر التي قدمها الكتاب أن الأسواق الحديثة تعمل فقط لأن معظم الناس يتصرفون على نحو أخلاقي ووفق قيم فاضلة معظم الوقت؛ ومن ثم فإن تصرفاتهم تتسم بمراعاة المسئولية الاجتماعية كقاعدة عامة. ولا يدعي الكتاب خلو

---

[102]) أسواق أخلاقية: Moral Markets

[103]) الاشتراكية الأخلاقية: Ethical socialism- الاشتراكية الطوباوية: Utopian socialism

[104]) اقتصادي عصبي: neuroeconomist. وكتاب "الأسواق الأخلاقية" هو:

P. Zak (ed.), ***Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy***, Princeton University Press, 2008.

وسوف اعتمد في عرض أهم مقولات هذا الكتاب على مقدمته التي كتبها محرره بول زاك :

P. Zak, Moral Markets- Introduction, downloadable from http://ssrn.com/abstract = 927474

لاحظ أن زاك نشر كتاباً آخر في 2012 يواصل فيه دفاعه عن "قدرة الديمقراطية الليبرالية والأسواق الحرة على إنتاج نظم اجتماعية تدفع الناس للتفاعل في سياق متوالية: هرمون الثقة- مراعاة الآخرين- الأخلاقيات- الثقة- الرخاء، وذلك انطلاقاً من دراسته لهرمون الأوكسي توسين. وهذا الكتاب هو: ***The Moral Molecule: The Source of Love and Prosperity,*** Dutton, 2012

وهناك كتابات أخرى تذهب إلى ما ذهب إليه زاك ورفاقه، نذكر منها ورقة توم بالمر:

T. G. Palmer, Twenty Myths about Markets", a paper delivered at the Conference on the Institutional Framework for Freedom in Africa, Regional Meeting , Feb. 2007, downloadable from www.tompalmer.com

الاقتصاد من المنافسة ومن السعي لرعاية المصالح الذاتية، ولكنه يرى أن هذين العنصرين لا يقدمان وصفاً كاملاً لاقتصاد السوق الرأسمالي ولا لخصائص السلوك الاقتصادي للمتعاملين فيه، وذلك لأن القواعد التي تحكم المعاملات السوقية قد تطورت في اتجاه تعزيز السلوك الأخلاقي لأطرافها، وأن ما يجري في الأسواق من عمليات تبادل لا يشترط الأخلاق الفاضلة فحسب، ***بل إنه يجعل المتعاملين أكثر ميلاً للفضيلة أيضاً***.

والفكرة الأساسية للتوجه الأول كما يعبر عنه كتاب "الأسواق الأخلاقية" هي أن عمليات التبادل في الأسواق **الحديثة** غير متصورة- أي لا يمكن أن تقوم لها قائمة- إذا افتقر أطرافها إلى قيم أخلاقية طيبة. أي أن الأخلاق الحميدة شرط مسبق لعمل الأسواق.[105] ويقر زاك بأن هذه الفكرة ليست بالفكرة الجديدة، حيث أن لها جذوراً في فكر أرسطو وآدم سميث (سوف نعود إلى ما قاله آدم سميث في هذا الشأن عند شرح التوجه الثاني). ولكن الجديد في الأمر- فيما يرى زاك- هو إحياء هذه الفكرة وتقديم أدلة على صحتها من نتائج الدراسات البيولوجية والعصبية. فمن المنظور البيولوجي، يمكن الوقوف على سلوكيات الإنسان من فحص سلوكيات الكائنات القريبة منه كالقردة. فما البشر إلا قردة عليا- أي ذوي خصائص اجتماعية متميزة. وتشير الدراسات البيولوجية إلى أن سلوك القردة والنسانيس غير أناني وأنه يتسم بالإيثار، حيث أن لديها استعداد لتحمل بعض التكاليف أو التضحيات من أجل مساعدة الغير. بعبارة أخرى: يريد زاك اقناعنا بأن دوافع البشر للتعاون قديمة ومترسخة في الجزء القديم من المخ الذي ورثناه عن أسلافنا القردة. كما يشير كتاب الأسواق الأخلاقية إلى هرمون بذاته في جسم الإنسان يشجع على التصرفات الفاضلة، ألا وهو **هرمون أوكسي توسين**، والذي يطلق عليه أيضاً هرمون الحب وهرمون الثقة وهرمون البركة والجزيء الأخلاقي.[106] ويضيف الكتاب إلى هذا الأساس البيولوجي للقيم الأخلاقية، عنصراً آخر يحفز الناس للتصرف بطريقة أخلاقية، ألا وهو التشريعات والسياسات العامة المطبقة في الدول الرأسمالية. فلا بأس لدى زاك ورفاقه بقدر معتدل من ضبط الأسواق من خلال التشريعات والسياسات من أجل تقليل الغش في الأسواق دون تحميل المعاملات بكلفة باهظة.

ولم يغب عن زاك السؤال الذي توقع أن يطرحه الكثيرون من القراء عن سبب وقوع فضائح مالية كبرى في اقتصاد السوق الرأسمالي بالرغم من الالتزام المفترض- طبقاً لزاك- من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد بالقيم الأخلاقية الطيبة.[107] ومن هذه الفضائح فضيحة شركة إنرنون للطاقة وشركة أندرسون للمراجعة والمحاسبة التي وقعت في الولايات المتحدة في 2001 عقب اكتشاف إخفاء قيادات الشركة لمديونية ضخمة مرتبطة بعدد من المشروعات الفاشلة التي قامت بها، وتضليلها مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة من خلال التواطؤ مع شركة أندرسون – مقابل أتعاب ضخمة- على التلاعب في حسابات الشركة ليس فقط لإخفاء الخسائر، بل ولإظهار تقدير مغالي فيه للأرباح خلال السنوات 1997-2000. وكان من نتائج هذه الفضيحة هبوط سعر سهم شركة إنرون من 90 دولار في منتصف 2000 إلى أقل من دولار في نهاية نوفمبر

---

[105]) عندما يتحدث زاك عن الأسواق الحديثة، فهل يعني ذلك الإقرار بأن القيم الأخلاقية الحميدة لم تكن هي السائدة في الأسواق في المراحل السابقة للرأسمالية ؟ لقد شهدت تلك المراحل استعباد البشر من خلال تجارة العبيد، واستعمار أجزاء كبيرة من العالم، والاستغلال البشع للعمال الذي صورته أعمال ديكينز وغيره من الكتاب. وهي من المعالم التي يقال أن آدم سميث أبدى عدم ارتياحه بشأنها، وذلك على ما سيأتي ذكره عند تناول التوجه الثاني.

[106]) أوكسي توسين oxytocin هو هرمون يصنع في المخ وينقل إلى غدة مخصوصة تقع في قاع المخ ، وهي الغدة النخامية التي تتولى إفرازه. ويقال أن لهذا الهرمون تأثير طيب على السلوك الإنساني، وخاصة دوره في الحب، كما أن له تأثيراً على الوظائف المتصلة بالتناسل لدى المرأة كالحمل والرضاعة. وهو هرمون من منظور علم الأحياء ، ولكنه يعد ناقلاً عصبياً من منظور علم الأعصاب. أنظر:
www.medicalnewstoday.com

[107]) لم يناقش زاك أزمة 2008 لأنها وقعت عقب الانتهاء من كتابة - أو نشر- الكتاب.

2001، وإشهار إفلاس الشركة ، وإلغاء ترخيص شركة أندرسون جراء تزويرها للحسابات واتلافها وثائق مهمة لتحقيقات لجنة مراقبة سوق المال.[108] والجواب الذي يقدمه زاك حول وقوع هذه الفضيحة هو أن الثقافة الخاصة بالشركة والحالة الفسيولوجية لموظفيها قد عطلت نشاط هرمون الأوكسي توسين الذي يساعد على مراعاة مصالح الغير. وهو ما أتاح المجال لطغيان النوازع الشريرة على الإحساس الدفين بالقيم الأخلاقية عند القائمين على أمور الشركة. ويا له من تفسير متهافت بالنظر إلى ما سبق الجزم به من سيادة السلوكيات الأخلاقية في النظام الرأسمالي .

ومن الملاحظ أن أصحاب "الأسواق الأخلاقية" لا يكتفون بالدفاع عن الاقتصاد الرأسمالي وأسواقه، بل إنهم يتخذون من هذا الدفاع منطلقاً للهجوم على الاقتصادات والمجتمعات الاشتراكية التي افتقرت إلى هذه الأسواق، وافتقرت بالتالي- في رأيهم- إلى ما تفرزه من أخلاق فاضلة. كما أنهم يتخذون من هذا الدفاع سنداً لنصح الدول النامية بتبني اقتصاد السوق الرأسمالي، حيث أن القيم اللازمة لعمله متوفرة لشعوب هذه الدول باعتبارها قيماً عالمية كامنة في البشر جميعاً بحكم تكوينهم البيولوجي.

وفي الحقيقة أن الدفاع الذي يقدمه كتاب "الأسواق الأخلاقية" عن حسن سير وسلوك المتعاملين في اقتصاد السوق الرأسمالي ليس سوي تبرير ضعيف لا يصمد أمام النقد الجاد المبني على الحقائق الصادمة بشأن عمل هذا النوع من الاقتصاد في الواقع، وذلك بالرغم من استناد الكتاب إلى نتائج بعض البحوث البيولوجية والعصبية. فالنتائج المستخرجة من ملاحظة سلوك أسلاف البشر من القردة والنسانيس، وتلك المتحصل عليها من علم الأحياء وعلم الأعصاب يجري تعميمها دون استيثاق مقنع بشأن قابليتها للتعميم على "معظم الناس" في "معظم الأوقات" كما يزعم زاك وشركاؤه في ذلك الكتاب. فلو كانت هذه النتائج قابلة للتعميم حقاً على هذا النحو المزعوم ما تكرر تعرض الرأسمالية لأزمات ضخمة تنذر بانهيارها ، وما تورط المتعاملون في أسواقها في فضائح مالية كبري- كاشفة بذلك عن خلل أخلاقي جسيم. ولذا فإن مقولات الكتاب تكشف عن نوع من التفكير أقرب ما يكون إلى ما يطلق عليه "تفكير المتمني" أو "التفكير المعبر عن الأماني".[109]

ومن الانتقادات الجادة التي وجهت إلى كتاب "الأسواق الأخلاقية" ذلك النقد الذي كتبه رونالد كولومبو أستاذ القانون بجامعة هوفسترا بنيويورك.[110] فهو يرى أن نتائج الدراسات البيولوجية والعصبية التي استند إليها زاك وصحبه يمكن أن توصلنا إلى استنتاجات أكثر قابلية للتصديق مما توصلوا إليه. فما تتعرض له الرأسمالية من أزمات وفضائح يبين أن الأسواق الحرة تفتقر إلى كتلة حرجة من المتعاملين ذوي القيم الأخلاقية الطيبة، وأن ثمة عيباً أخلاقياً واضحاً في المتعاملين في هذه الأسواق، ألا وهو غياب الإيمان بالمعايير الأخلاقية الطيبة وطغيان ثقافة أولوية الأرباح على المباديء الأخلاقية. وفي مقابل تفسير زاك

---

[108]) حول فضيحة شركة إنرون وشركة أندرسون، أنظر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Enron_ scandal,, and The Economist, "Enron- The real scandal", ***The Economist***, 17 Jan. 2002, at www. Economist.com

[109]) التفكير المعبر عن الأماني: Wishful Thinking

[110]) ورد نقد كولومبو في المقال التالي:
Colombo, R.J., "Book review : Exposing the myth of homo economicus" – A review of P. Zak, ***Moral Markets : The Critical Role of Values in The Economy,*** Princeton University Press, 2008, ***Harvard Journal of Law and Public Policy***, vol. 32, no. 2, Spring 2009, pp. 737-766 (www. harvard – jlpp. com).

لفضيحة إنرون بحدوث إعاقة لمفعول الأوكسي توسين، يقترح كولومبو التفسير التالي:ان كل ما في البشر من قيم طيبة ذات أساس بيولوجي- متمثلاً في هرمون الأوكسي توسين- لا قيمة له عندما يعملون في اقتصاد يولد بانتظام عوامل تكبت مفعول هذا الهرمون. وفي تقديري أن تركيز زاك على ربط سلوكيات الإنسان بتفعيل وظيفة هرمون الأوكسي توسين أو تعطيلها هو تركيز معيب لأنه يكاد يختزل الإنسان إلى كائن تحركه مكوناته البيولوجية دونما نظر إلى مكوناته العقلية وما اكتسبه من معارف وما تجمع لديه من خبرات حياتية من خلال تفاعلاته مع الآخرين ومع عناصر البيئة الاجتماعية المحيطة به. وعلى خلاف ما ذهب إليه زاك ورفاقه من أن الأسواق الحرة تساعد في إنتاج الفضيلة، فإن كولومبو يرى أن الكثير من الممارسات في هذه الأسواق يستهلك ما قد يمتلكه الأفراد أصلاً من فضائل- مثلاً من خلال الإعلانات التي توهم الناس بأن لديهم حاجات غير مشبعة أو تروج لسلع غير ضرورية، ومن ثم تدفع الناس إلى التكالب على جمع المال وتجعلهم يضعون قيمة الثروة فوق أي قيمة أخرى.[111]

وثمة أمر يجب الانتباه له عند قراءة كتاب "الأسواق الأخلاقية"، ألا وهو أن هذا الكتاب هو نتاج مشروع بحثي عن القيم والمشروع الحر رعاه معهد جروتر للقانون والبحوث السلوكية في كاليفورنيا . وكما يبدو من منتجات وأنشطة أخرى لهذا المعهد فإن من أغراضه تجميل الرأسمالية وتقبيح الاشتراكية.[112] وفي الحقيقة إن هذا الكتاب ينتمي إلى نوعية الكتب التي كانت تكتب في فترة الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي. فهذه الكتب تنطلق من انحياز مسبق للرأسمالية وتستهدف شن حرب على الاشتراكية والهجوم على ما كان يعرف بالمعسكر الشيوعي، وذلك باستغلال بعض نتائج التجارب المعملية محدودة التطبيق ، أو بتوظيف نتائج نماذج اقتصادية مبنية على افتراضات غير واقعية للسلوك الاقتصادي. فكتاب "الأسواق الأخلاقية" لا يكتفي بتمجيد الرأسمالية، بل إنه ينتهز كل فرصة للتعريض بالاشتراكية والادعاء بأن النظام الاشتراكي ضد طبائع البشر، ولتسفيه آراء من يدعون إلى نظام بديل للرأسمالية.

- **التوجه الثاني**

يشترك هذا التوجه مع التوجه الأول في الانطلاق من وجهة نظر مؤيدة للنظام الرأسمالي، وفي الاعتقاد بأن الأسواق لا يمكن أن تعمل ما لم تستند إلى أساس أخلاقي طيب، وأن الأسواق ذاتها يمكن أن تساعد في إنتاج قيم أخلاقية فاضلة. ولكن هذا التوجه يتميز بميل أقوى للاعتراف بما قد يعتري المتعاملين في الأسواق من قصور أخلاقي. ومن ثم فإنه يفتح مجالاً أوسع للإيصاء بالسمو الأخلاقي، أي حض الأفراد والمنشآت على التمسك بالأخلاق الحميدة ومراعاتهم للغير في تصرفاتهم الاقتصادية، مع التوسل إلى ذلك بالدين أو بالمثل العليا.

---

[111])أنظر: *ibid*. , pp. 737-738, pp.751 and p. 755. ومن الكتابات الأخرى الناقدة لكتاب "الأسواق الأخلاقية" والتي تضمنت انتقادات مشابهة لانتقادات كولومبو، أنظر مقال توماس ويلز :

T. Wells, Review of Paul Zak's Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy, at http://www.academia.edu

[112]) أنظر موقع المعهد: www.gruterinstitute.org. وثمة معاهد أخري تشترك مع معهد جروتر في هدف تجميل الرأسمالية وتقبيح الاشتراكية، نذكر منها معهد كاتو في واشنطون المخصص- بحسب تعريفه الذاتي على موقعه www.cato.org- للدفاع عن مباديء الحرية الفردية والحكومة المحدودة والأسواق الحرة والسلام. أنظر مقال توم بالمر(Palmer, ***op. cit.***, p.3) الزميل الأقدم بالمعهد ومدير جامعة كاتو، حيث يزعم – في سياق دفاعه عن أخلاقية السوق الرأسمالي- أن بعض المتعاملين في الأسواق مثل جورج سورس وبيل جيتس إنما ينمون ثرواتهم من أجل التمكن من مساعدة الغير من خلال الأعمال الخيرية، وكأن هذا هو الهدف الأساسي لانخراطهم في عالم المال والأعمال!

وكما تقدم ذكره عند عرض التوجه الأول، فإن للتوجهين الأول والثاني علاقة نسب قوية بتراث آدم سميث، وبخاصة كتابه الأقل شهرة: "نظرية المشاعر الأخلاقية" الذي قدم سنداً أخلاقياً لكتابه الأكثر شهرة: "ثروة الأمم"، وبخاصة لما ورد فيه بشأن "اليد الخفية. وكما سبق بيانه في القسم الثالث من الفصل الثالث، فإن اعتقاد آدم سميث بقدرة اليد الخفية على التنسيق بين تصرفات الأفراد بما يمكن من تحقيق الصالح العام في سياق السعي لتحقيق المصالح الخاصة مرتبط برؤيته للطبيعة البشرية (في نظريته عن المشاعر الأخلاقية) على أنها تتضمن ميلاً طبيعياً نحو الخير ومراعاة الغير والسعي لنيل رضا المجتمع. فهذا الميل الطبيعي هو ما يحد من غلواء السعي وراء المصالح الخاصة ومن الأنانية المفرطة، ويجعل السعي وراء المصلحة الذاتية "سعياً مستنيراً" - بكلمات سميث- بمعني مراعاته لمصالح الآخرين أو عدم تجاهلها.

وطبقاً لقراءة جديدة لكتاب "ثروة الأمم" قدمها توماس ويلز، فإن آدم سميث قد رأى أن عمل الأسواق- وما تسمح به من تقسيم للعمل- إنما يعتمد على قيمتي العدل والحرية، وأن الأسواق لا تنتج الرخاء فحسب، بل إنها تنتج هاتين القيمتين أيضاً. وهذا ما دعا ويلز إلى القول بأن علم الاقتصاد كما ورد في "ثروة الأمم" إنما يناقش ويبرر السوق الرأسمالي بدلالة القيم الأخلاقية، وأن آدم سميث اعتبر المجتمع الرأسمالي - الذي كان يطلق عليه: "المجتمع التجاري"- مشروعاً أخلاقياً يستلزم نجاحه التزاماً سياسياً بقيم العدل والحرية، وليس مجرد فهم القواعد الاقتصادية.[113] وهذا المنطلق الأخلاقي هو ما جعل سميث- حسب قراءة ويلز- ينفر من خطايا المرحلة المبكرة للرأسمالية، لاسيما التوسع الاستعماري وتجارة العبيد. كما جعله يحض على العدالة في توزيع الدخل وعلى التمسك بالحرية، بمعنى التحرر من القيود والعراقيل التي تحول بين الناس وبين تحسين أحوالهم، والتحرر من هيمنة القلة على الكثرة التي كانت من السمات البارزة للنظامين العبودي والإقطاعي. وفيما يرى سميث فإن الرأسمالية قد تفوقت على هذين النظامين في مضمار الحرية. فقد أحلت محل علاقات التبعية (تبعية العبد لمالكه وتبعية القن للاقطاعي) علاقات السوق التي تقوم في نظره على الاعتماد المتبادل بين أعداد كبيرة من الناس التي تنتج وتسوق منتجاتها، والتي تكفل للعامل بيع قوة عمله بحرية ؛ فإذا وجد أن ظروف العمل في مجال معين تنطوي على ظلم أو قهر، فله أن ينتقل بعمله إلى مجال آخر. وفضلاً على ذلك فإن الناس- حسب قراءة ويلز لسميث- تتعامل في السوق بمساواة نسبية، حيث أن علاقات السوق تعني نشوء التزامات متبادلة بين الناس. كما أن الأسواق يمكن أن تكون مدارس يتعلم الناس فيها فضائل معينة؛ فالذين يعملون لحسابهم يصبحون أكثر حكمة واعتدالاً في مزاجهم، والذين يتفاعلون مع غيرهم يصبحون أميل إلى الأمانة. ومع ذلك فإن المنافع المحتملة من المجتمع الرأسمالي لم تكن أمراً مفروغاً منه عند سميث وفقاً لهذه القراءة الجديدة لعلم الاقتصاد في "ثروة الأمم". بل إنها كانت مرهونة بالنضال من أجل تحقيقها، ومن أجل جعل النظام الرأسمالي أفضل مما هو عليه في الواقع بشأن تحقيق الرخاء والعدل والحرية.[114]

والحق أن هذه القراءة لآدم سميث المفعمة بالأبعاد الأخلاقية ليست بعيدة عن التصديق، وذلك بحسبان ما كان له من رصيد كبير في مجال فلسفة الأخلاق. غير أن هذه المقاربة الأخلاقية للاقتصاد تظل عرضة لانتقادات مماثلة لتلك التي سبق ذكرها فيما يتعلق بالتوجه الأول. فهي تبالغ أشد المبالغة في تمجيد اقتصاد

---

[113]) المجتمع التجاري: Commercial Society

[114]) تلخص هذه الفقرة الجوانب الأخلاقية التي وقف عليها ويلز في قراءته الجديدة لكتاب " ثروة الأمم". أنظر:

T. Wells, “Recovering Adam Smith’s ethical economics”, ***Real World Economics Review***, Issue no. 68, 2014, downloadable from www.paecon.net

السوق الرأسمالي، وتضفي على الأسواق سمات قلما نلاحظها في الواقع مثل تعامل الناس فيها بمساواة نسبية في إطار من الالتزامات المتكافئة، ومثل كفالة العدل والحرية لأطراف التعاملات السوقية. فلو كانت النوازع الخيرة متوافرة لدى الناس بالقدر الكافي، ما وقعت الرأسمالية في الأزمة تلو الأزمة وما توالت عليها الفضائح المالية، وما وصلت الفوارق في توزيع الدخل والثروة إلى الحدود المفزعة التي صارت مصدر قلق كبير على مصير النظام الرأسمالي من جانب عدد متزايد من أنصاره.[115]

ومن الثابت تاريخياً أن حث الأفراد على مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية في تعاملاتهم في الأسواق، وأن وضع مدونات للسلوك الأخلاقي وحث الشركات على اتباعها ، قد لا يكون له – في أحسن الحالات- سوى تأثير هامشي على السلوك الفعلي للأفراد والشركات، وأنه بالقطع لا يقدر على تغيير آليات عمل الرأسمالية وجعلها تعمل وفق القيم الأخلاقية السامية. والسبب في ذلك هو أن السلوك المعتاد في اقتصاد السوق الرأسمالي ليس ناتجاً عن مجرد انحراف أو فساد أخلاقي، ولكنه مرتبط بالخصائص المميزة لعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي. كما أن اللا مساواة والقهر والأزمات والفضائح المالية الملاحظة في الرأسمالية هي نتائج لما يفرزه النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي من تناقضات. وفي كل الأحوال ، فإن الأخلاق لا توجد في فراغ اقتصادي أو اجتماعي، بل إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنوعية النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم. وليس من الواقعي تصور وقوع تغير كبير في أخلاقيات الناس في غياب تغير ملموس في واقعهم الاجتماعي. والشاهد على ذلك أن الإصلاحات المحدودة التي طرأت على الرأسمالية في إطار دولة الرعاية الاجتماعية أو اقتصاد السوق الاجتماعي - والتى لم يقدر لها الدوام- لم تكن نتيجة لتغير مفاجيء في الأخلاقيات، وإنما كانت نتيجة لما تبنته الحكومات من تغيرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية استجابة لظروف موضوعية ولضغوط شعبية.[116]

ومن المهم ملاحظة أن الدعوة لتصحيح مثالب الرأسمالية باللجوء إلى أفكار مثل المسئولية الاجتماعية للشركات لا تلقى قبولاً عاماً من الاقتصاديين. فمن الاقتصاديين من يرفض هذه الفكرة ويعتبرها من قبيل الدعوات التخريبية التي يمكن أن تدمر الرأسمالية. ومن هؤلاء ميلتون فريدمان الذي أبدى انزعاجاً شديداً من محاولات ترويج فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات، ورأى أن قبول مسئولي الشركات لهذه الفكرة يمكن أن يدمر أساس "مجتمعنا الحر". وقال إنه ليس على مديري الشركات من مسئولية اجتماعية سوى مسئولية جمع أكبر قدر ممكن من الأرباح لصالح المساهمين في شركاتهم.[117]

ومن المهم التوقف قليلاً عند مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات وعلاقتها بالدوافع الأخلاقية. فثمة نوعان لهذه المسئولية الاجتماعية ينبغي التمييز بينهما. النوع الأول يتمثل في الهبات والوقفيات التي تخصص للأعمال الخيرية أو للنهوض بالأوضاع التعليمية أوالصحية لبعض الفئات الفقيرة أو لدعم الجامعات وما إليها. وهذه

---

[115])أنظر بعض الحقائق بشأن انعدام العدالة في توزيع الدخل قطرياً وإقليمياً وعالمياً في: إبراهيم العيسوي، ، ***العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها،*** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر و بيروت، 2014، ص ص 346-366. وأنظر الدراسة الموسعة لتوماس بيكيتي:
Thomas Piketty, ***Capital in the Twenty –First Century***, Translated by Arthur Goldhammer, The Belknap Press of Harvard University Press, 2014.

[116]) انظر تقييمي لنوذج دولة الرعاية الاجتماعية وما إلىه من نماذج الديمقراطية الاجتماعية في: إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية....، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 192-198.

[117]) أقوال فريدمان مقتبسة في مقال نيلسون (Nelson, Poisoning the well…, ***op. cit.***, p.4) نقلاً عن كتاب:
Milton Friedman, ***Capitalism and Freedom***, University of Chicago Press, 1982, p. 133.

تصرفات اختيارية من جانب الشركات، وقد تكون وراءها دوافع أخلاقية خيرة، ولكنها لا تتعارض مع سعي الشركات لجني أعلى الأرباح. بل إنها قد تكون مدفوعة أيضاً باعتبارات تنمية المصالح الذاتية للشركات، وذلك بمساهمة مثل هذه الأعمال في تحسين الصورة الذهنية للشركات لدى الجمهور. وفي بعض الحالات قد يكون اضطلاع شركة ما بهذا النوع من المسئولية الاجتماعية مجرد ستار لترويج منتجاتها أو لصرف النظر ما تقوم به أنشطة ضارة بالصحة أو البيئة، أو لإضعاف المقاومة التي قد تبديها بعض منظمات المجتمع المدني تجاه هذه الأنشطة. ويتمثل النوع الثاني للمسئولية الاجتماعية للشركات في امتناعها عن الإضرار بالمجتمع عن طريق تلويث البيئة أو الاستخدام الجائر للموارد القابلة للنفاد أو الافتئات على حقوق العمال أو غش المستهلكين أو إنتاج منتجات ضارة بالصحة وما إلى ذلك. وغالبية ما يندرج تحت هذا النوع من المسئولية الاجتماعية قد يتصادم مع رغبة الشركات في تعظيم أرباحها. ولذا ربما لا يتوفر لدى الشركات من الدوافع الأخلاقية ما يكفي للاضطلاع به. ولا سبيل لمواجهة ضعف أو غياب الدوافع الأخلاقية لنهوض الشركات بهذا النوع من المسئولية الاجتماعية سوى استدعاء الدولة للتدخل بالتشريعات والقرارات الملزمة للشركات، مثلاً بتحميل الشركات كلفة معالجة ما تتسبب فيه من تلوث أو لإلزامها بحد أدني للأجور أو بتوفير الضمانات التي تحمي المستهلك من الغش وإلزام الشركات المتسببة فيه بتعويض المضرور.

ويلاحظ أن أنصـــار هذه المقاربة الأخلاقية المؤيدين للنظام الرأســمالي يرون أن الرأســمالية تحقق الكفاءة، ولكنها تقسو على من يخسرون في الأسواق التنافسية وعلى المتعطلين والفقراء والمحرومين . ولكن علاج هذا الأمر ميسور في نظرهم بإضافة قيم التراحم والكرم والتعاون ومراعاة المصلحة العامة والمسئولية الاجتماعية إلى النظام الرأســمالي، ليس من خلال التدخل الحكومي كقاعدة عامة، ولكن من خلال المبادرات الخاصـــة والاتفاقات الطوعية بين رجال العمال على مراعاة هذه القيم وعلى احترام مدونات للســلوك الأخلاقي.[118] وذلك لأنهم يرون أن إهمال الجانب الأخلاقي هو السـبب في الأزمات الاقتصــادية وفيما يلحق بالبيئة من دمار وفيما يصيب العلاقات الإنسانية من شروخ؛ ومن ثم فالعلاج لا بد وأن يكون أخلاقياً.

وتجدر ملاحظة أن الدعوة إلى اقتصاد أخلاقي لها ما يناظرها لدى دعاة الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإســلامي . فالدعوة الأخيرة مبنية على فرض مقابل لفرض الإنســان الاقتصــادي، ألا وهو فرض **الإنســان الإســلامي** الذي يعمل وفق القيم الإســلامية ووفق مبدأ الإيثار(لا الأثرة).[(119)] وهنا يقدم نموذج الاقتصـــاد الإسلامي على أنه النموذج الصحيح للاقتصاد الأخلاقي. فهذا النموذج ينطوي في تصور أصحابه على ربط وثيق بين الاقتصــاد والأخلاق الفاضــلة التي يحض عليها القرآن والســنة كالصــدق والأمانة واجتناب الغش والاحتكار وعدم الاستثمار فيما يعود على الناس بالضرر،والتراحم والتحلي بالمسئولية الاجتماعية من خلال الزكاة والصدقات والوقف وما إلى ذلك. وقد أدرجت نموذج الاقتصـاد الإسـلامي ضـمن التوجه الثاني المؤيد للرأسـمالية لأن قراءة معالم هذا النموذج تكشـف عن توافقه مع المباديء الحاكمة للنظام الرأسـمالي.ومن أبرز هذه المعالم قيام الاقتصاد على المشروع الخاص وآلية السوق الحر، مع محدودية دور الحكومة، ومع الإقرار

[118]) أنظر مثلاً: Griffiths and Lucas, ***op. cit.***

[119]) الإنسان الإسلامي Homo Islamicus

بالطبقية، وكذلك التمسك ببعض التطبيقات العتيقة للرأسمالية كرفض التسعير ورفض اضراب العمال عن العمل والتركيز على التجارة باعتبارها أكثر فروع النشاط الاقتصادي إدراراً للربح.[120]

وقد ناقش الاقتصادي الهندي محمد عمر فاروق مدى انطباق فرض الإنسان الإسلامي في ممارسات المؤسسات المالية. وانتهي فاروق إلى أن الإنسان الإسلامي مفهوم أخلاقي لا يصف السلوك الفعلي للناس ، بمعنى أنه يتصل بما ينبغي أن يكون ، لا بما هو كائن ، وأن الإنسان الإسلامي يتصرف في مجال التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية كما يتصرف الإنسان الاقتصادي. وإذا كانت المؤسسات المالية والإسلامية ترفض الاعتراف بالقيمة الزمنية للنقود، ومن ثم ترفض التعامل بالفائدة، فإنها لم تستطع تجنب القيمة الزمنية للنقود، حيث تختلف كلفة التمويل قصير الأجل عن كلفة التمويل طويل الأجل في هذه المؤسسات. كما أنه من الملاحظ أن نصيب صيغ المشاركة والمضاربة في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية قد تضاءل بمرور الوقت لصالح صيغة المرابحة التي تنطوي على نوع من التمويل بهامش فوق التكلفة.[121] وعموماً ، لما كان الالتزام بالقيم في تعاملات الإنسان المسلم أمر متروك لضميره في ضوء العلاقة بينه وبين الله ، وفي ضوء موازنته بين النجاح الاقتصادي الدنيوي وبين الثواب أو العقاب الأخروي، ولما كان من غير اليسير فرض هذه القيم قسراً على الإنسان ، فإن الفجوة ستبقى قائمة بين السلوك الإسلامي المفترض وبين السلوك الفعلي للمسلمين. [122]

- **التوجه الثالث**

يتميز هذا التوجه عن التوجهين السابقين برفضه للرأسمالية من منظور أخلاقي، وبعدم تعويله على إصلاح هذا النظام. ومن ثم فإن أصحاب هذا التوجه يدعون لإقامة نظام بديل، وهو نظام اشتراكي يقوم على تصور مجتمع مثالي تتحقق فيه قيم العدالة والتعاون ومبادئ كتلك التي طالبت بها الثورة الفرنسية (1789-1799): الحرية والإخاء والمساواة. وقد دعا إلى هذا النظام البديل في النصف الأول من القرن التاسع عشر عدد من المفكرين والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، بل وعدد من رجال الأعمال ذوي الضمير الحي. ومن أبرز هؤلاء هنري دي سان سيمون(1760-1825)، وروبرت أوين (1771-1858)، وشارل فورييه (1772-1837). وقد وصف ماركس وإنجلز الاشتراكية التي دعا إليها هذا الفريق- وعمل بعضهم على تطبيق نماذج لها في قلب المجتمع الرأسمالي القائم- بالاشتراكية الطوباوية، وذلك تمييزاً لها عن الاشتراكية التي توقعا ظهورها عقب انهيار الرأسمالية والتي أطلقا عليها الاشتراكية العلمية.[123]

---

[120]) انظر تحليلي للنموذج الإسلامي ونسخته التركية في: أبراهيم العيسوي ، ***العدالة الاجتماعية....، مرجع سبق ذكره***، ص ص 208-229.

[121]) التمويل بهامش فوق التكلفة: Cost – plus – financing

[122]) M. O. Farooq, "Self - interest , Homo Islamicus and Some Behavioral Assumptions in Islamic Economics & Finance ", Sept . 2006 , www. global webpost. com/ farooq/ islamic.

[123]) الاشتراكية الطوباوية: Utopian Socialism -الاشتراكية العلمية: Scientific Socialism . حول أصول الاشتراكية الطوباوية ودعاتها، أنظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Utopian_Socialism

ويقال أن فكرة الاشتراكية الطوباوية قد طرحت قبل قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، أي في العهد الإقطاعي، وذلك من أجل تخليص الفلاحين من الظلم الواقع عليهم من جانب الإقطاعيين، أنظر:

A. Walker,” Utopian Socialism”, ***The Socialist Standard***, no. 1134, Feb. 1999, at www.worldsocialism.org

ولا يعود الاختلاف بين الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية إلى انطلاق الأولى من مقاربة أخلاقية وانطلاق الثانية من مقاربة مادية تاريخية فحسب، بل إنه يعود أيضاً إلى الاختلاف في تصور كيفية قيام النظام الاشتراكي. فأصحاب الاشتراكية الطوباوية كانوا يرون إمكانية بناء الاشتراكية تدريجياً بإقامة نماذج تجريبية لمجتمعات اشتراكية محدودة داخل النظام الرأسمالي، وذلك بأمل اقناع الناس بصلاحية الاشتراكية وتفوقها على الرأسمالية. وقد فشلت هذه النماذج في بلوغ هذا الهدف، فضلاً عن أن هذه النماذج لم يقدر لها الذيوع والانتشار أو أصابها الانهيار لأسباب متنوعة. أما أصحاب الاشتراكية العلمية فكان من رأيهم- كما سبق ذكره في القسم الخامس من هذا الفصل- أن الاشتراكية لا تقوم إلا عقب انهيار الرأسمالية بفعل الضغوط المتزايدة لتناقضاتها واشتداد حدة الصراع الطبقي بما يؤدي إلى اندلاع ثورة اشتراكية.

وقد عادت الاشتراكية الطوباوية للظهور في القرن العشرين باسم جديد وهو **الاشتراكية الأخلاقية**.[124] فقد دعت مجموعة من المفكرين إلى بديل للرأسمالية يرتكز على اقتصاد أخلاقي يحل مبادئ الخدمة والتعاون والعدالة محل مبادئ الفردية وحب التملك المميزين للرأسمالية. ولهذه النوعية من الاشتراكية صلات قربى قوية بما يعرف بالاشتراكية الليبرالية والاشتراكية المسيحية والاشتراكية الفابية التي شكلت الأساس الفلسفي لحزب العمال البريطاني وما إليها من الاشتراكيات ذات النهج الإصلاحي المتدرج. وقد عمل توني بلير رئيس وزراء بريطانيا في الفترة 1997-2007 على إحياء الاشتراكية الإخلاقية وقدمها كفلسفة جديدة لحزب العمال في صيغة الطريق الثالث التي بلورها عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيدنز وأستاذ علم السياسة في الولايات المتحدة هربرت كيتشليت. وقد تبنى هذه الصيغة- إلى جانب بلير في بريطانيا- بيل كينتون في الولايات المتحدة وجيرهارد شرودر في ألمانيا وفرناندو كاردوسو في البرازيل.

وفي الحقيقة أن تطبيق الاشتراكية الأخلاقية/الطريق الثالث لم يسفر عن مسار اقتصادي - اجتماعي مختلف عن ذلك الذي ظهر في إدارة ريجان وحكومة ثاتشر. ولذا فقد وصف الطريق الثالث في بريطانيا بأنه لا يعدو أن يكون ثاتشرية جديدة، أي أن مضمونه هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة ليس غير. وليس هذا الوصف بمستغرب عندما نعلم أن أنتوني جيدنز نفسه هو من قال إننا نعيش اليوم في عالم لم يعد يملك فيه أي شخص بديلاً للرأسمالية.وهوالمعنى ذاته الذي حملته العبارة الشهير لثاتشر: لا بديل (للرأسمالية) ، و الذي صار يعرف بالاختصار TINA. ومن هنا فإن نموذج الاشتراكية الأخلاقية وإن رفض الرأسمالية على المستوى النظري ، إلا أنه لم يسفر عن رفضها في التطبيق. وهو ما يجعل الفرق بين التوجه الثاني والتوجه الثالث للمقاربة الأخلاقية يتقلص كثيراً بالقياس إلى ما يظهر لأول وهلة.

- **<u>التوجه الرابع</u>**

في خضم نضاله ضد الاستعمار البريطاني للهند وضد الظلم والاستغلال الواقع على قطاع واسع من الهنود من جانب كبار ملاك الأراضي وأصحاب الأعمال، قدم المهاتما غاندي (1869- 1948) مجموعة من الأفكار حول النظام الاقتصادي- الاجتماعي التي صار يشار إليها في الأدبيات الاقتصادية بالاقتصاد

---

[124]) الاشتراكية الأخلاقية: Ethical Socialism. ويقال أن هذه التسمية تعود إلى الاقتصادية الماركسية روزا لوكسمبورج، وأنها أطلقتها في سياق نقدها للتوجهات الإصلاحية لإدوارد بيرنشتاين ورفاقه من الاشتراكيين في بريطانيا. أنظر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Ethical_Socialism

الغاندي أو النموذج الاقتصادي الغاندي.[125] ومن السمات المميزة لهذا النموذج الإعلاء من شأن القيم الأخلاقية ومن أهمية توجيهها للسياسة الاقتصادية ولسلوك أصحاب الأعمال، والمزج بين الاقتصاد والأخلاق لدرجة يصعب معها التمييز بينهما. ويتجاوز الاقتصاد الغاندي المفهوم التقليدي للاقتصاد الذي يزعم تحرره من القيم، ويتبنى ميثاقاً أخلاقياً لتنظيم الموارد الانتاجية للمجتمع.

وعند غاندي أن الاقتصاد الصحيح لا يتعارض مع أعلى المعايير الأخلاقية، كما أن الأخلاق القويمة لا تتعارض مع الاقتصاد الجيد الذي يقف إلى جانب العدل الاجتماعي والخير العام للجميع على قدم المساواة. كما أن التخطيط الاقتصادي لا جدوى منه إذا لم يستهدف الارتقاء بنوعية حياة البشر وتحريرهم من الاستغلال والظلم وامتهان الكرامة الإنسانية، وبخاصة إذا لم يركز على الارتقاء بمستوى حياة الشرائح الاجتماعية الضعيفة والأكثر تعرضاً للفقر والشقاء. فالأولوية في النظام الاقتصادي الغاندي يجب أن تكون للإنسان، لا للمال. كما أن قيمة النشاط الاقتصادي لا تقدر بما يدره من عوائد مالية لاصحاب رأس المال، وإنما تقدر بما لهذا النشاط من آثار على أجساد المشتغلين بهذا النشاط وأرواحهم. ولذا فإن المقياس الصحيح للأداء الاقتصادي عند غاندي ليس هو مستوى المعيشة (standard of living) الذي يقيس إشباع حاجات الناس المادية كالغذاء والكساء والسكن، وإنما هو مستوى الحياة (standard of life) الذي يقاس بمدى تشرب الناس للفيم الثقافية والروحية، فضلاً عن إشباع حاجاتهم المادية. فالتنمية ليست مجرد تنمية للجانب المادي للحياة فحسب، بل إنها تنمية بالأساس للجانب الروحي والثقافي للإنسان. وتمشياً مع مبادئ غاندي بشأن المقاومة السلمية والعصيان المدني السلمي، فإن السبيل للتنمية- كما هو السبيل للتحرر من الاستعمار ونيل الاستقلال- يجب أن يكون سبيلاً سلمياً لا مجال فيه للعنف.

وقد أولى غاندي اهتماماً كبيراً بتنمية الريف، ولم يتحمس للتصنيع - ولا للتكنولوجيا المتقدمة- الذي ارتبط عنده بالاستغلال والظلم ، والذي يتنافى مع دعوته للحياة البسيطة البعيدة عن الإسراف والتهالك على الشهوات. وكما قال لأحد المراسلين تعليقاً على تمسك نهرو (أول رئيس وزراء للهند بعد استقلالها) بالتصنيع: إن نهرو يريد التصنيع لاعتقاده أنه لو نفذ في الإطار الاشتراكي فإنه سيكون متحرراً من شرور التصنيع الرأسمالي، ولكن هذه الشرور كامنة في التصنيع ذاته، ولن تستطيع الاشتراكية أن تقضي عليها. وكانت دعوة غاندي لتطوير الريف أقرب في الواقع إلى ما ظهر لاحقاً من أفكار كفكرة التكنولوجيا الموائمة وفكرة الاعتماد على الذات، وإن كان قد تمادى في دعوته للاعتماد على الذات في تطوير الريف إلى حد جعله أقرب إلى الاكتفاء الذاتي.

والنظام الاقتصادي المفضل من جانب غاندي هو نظام تستمد عناصره من النظامين الرئيسيين، أي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. فمن ناحية كان غاندي ضد تأميم الملكية الخاصة أو مصادرتها، كما رفض فكرة الصراع الطبقي؛ وهو ما يشي بميله للرأسمالية ورفضه للاشتراكية. ولكنه – من ناحية أخرى- كان يمقت أيضاً ما في الرأسمالية من جشع وجري وراء الربح وميل للاستغلال والتناحر بين العمال

---

[125]) يعتمد العرض التالي للنموذج الاقتصادي الغاندي على المصادر التالية:
O. K. Nokoro, "Gandhian economic model: A viable option for the new world order",2009(?), at http://academia.edu, D. M. Nachane, "Gandian economic thought and its influence on economic policymaking in India", at www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files, and Wikipedia, Gandhian Economics, at http://en.wikipedia.org/Wiki/ Gandhian_Economics

وأصحاب الأعمال، ويدعو إلى أن يكون النظام الاقتصادي محكوماً بالضرورة (الاحتياجات) الاجتماعية، ومستهدفاً للعدالة والمساواة؛ وهو ما يشي بميله للاشتراكية. ومن هنا وصف تصور غاندي للنظام الاقتصادي بالبراجماتية. والحق أن سمات النظام الاقتصادي الغاندي مرتبطة بدعوته إلى مبدأ التوسط أو الوسطية، ومبدأ اللاعنف، ومبدأ نبذ الصراع والتناحر، كما أنها مرتبطة بدعوته للتآلف والتحاب.

والظاهر أن تصور غاندي للنظام الاقتصادي ينطلق أيضاً من فكرة فلسفية، اجتماعية وأخلاقية، يمكن أن نطلق عليها بالعربية: **الاستئمان** (trusteeship). ومضمون هذه الفكرة هو النظر إلى الأغنياء الحائزين للثروة كمجرد أمناء أو أوصياء مستأمنين على هذه الثروة، وأن على الفرد أن يعتبر أن ذلك الجزء من ثروته الذي يفيض عن حاجاته مجرد "أمانة" أو "وقف" عليه أن يوظفه لما فيه الخير للناس أجمعين. ويبدو لي أن هذه الفكرة مماثلة لفكرة "**الاستخلاف** " في الإسلام التي تذهب إلى أن المال مال الله، وأن الإنسان مكلف بالتصرف في المال الزائد عن حاجته وحاجة من يعول فيما يعود على المجتمع بالنفع. فالإسلام ينفي عن الإنسان صفة التملك الحقيقي للمال، ويعتبره وكيلاً ومستخلفاً على المال الذي يحوزه، ويوجب عليه اعتبار هذا المال مجرد وديعة استأمنه الله على التصرف فيها لصالح الناس. كما أن الاستخلاف في الأرض يعني في المفهوم الإسلامي تكليف المرء بعمارة الأرض، أي إدارة مواردها لما فيه نفع الناس. ومن هنا فإن الاستخلاف يجعل التكافل الاجتماعي واجباً شرعياً على كل من الفرد والمجتمع.[126] وقد ربط بعض الباحثين فكرة الاستئمان الغاندية بالفكرة الحديثة بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات، باعتبار أن الأخيرة تؤدي الغرض الذي رمى إليه غاندي وهو العدالة الاجتماعية.

والاستئمان عند غاندي يجب أن يمارس طوعياً. ومن هنا كان رفض غاندي لنزع ملكية وسائل الإنتاج من أصحابها، ودعوته إياهم للتطوع بالتنازل عن الأموال التي تفيض عن حاجتهم إلى الدولة، أو استمرارهم في الاحتفاظ بها كوديعة توظف للنفع العام للمجتمع. وهذا هو الأسلوب الذي تصوره لتفادي الصراع الطبقي ولإنهاء التنازع بين العمال والرأسماليين حول حصة كل منهم من الناتج سلمياً. فالاستئمان على هذا النحوهو الوسيلة الوحيدة عند غاندي لإعادة التوزيع المستمر للثروة، فضلاً عن كونه الضمان لحسن استخدامها.

وقد بدت هذه الأفكار للكثيرين مغرقة في المثالية أو الطوباوية.وعلى الرغم من أن غاندي كان ناقداً لاقتصاد السوق الرأسمالي الحر، إلا أن احترامه للملكية الخاصة جعله أقرب إلى النظام الرأسمالي. ومما يؤكد ذلك أنه لم يبد حماساً للاشتراكية الديمقراطية التي تبناها نهرو عقب استقلال الهند، وذلك بالرغم من محاولة نهرو استيعاب بعض أفكار غاندي بشأن العناية بتنمية الريف والحرف التقليدية والصناعات الريفية، وبشأن الحد من الاستهلاك بفرض قيود على الواردات من الكماليات، وبفرض معدلات عالية للضرائب التصاعدية على الدخل.

ويلاحظ أن الكثير من أفكار غاندي قد تحولت إلى مجرد شعارات بعد اغتياله، وصار ينظر إليها على أنها دعوة لمجتمع مثالي لا محل له على أرض الواقع. وعملياً سارت مساعي التنمية في الهند في اتجاهات

---

[126]) حول مفهوم الاستخلاف في الإسلام رجعت إلى: مركز صالح عبد الله كامل، ***القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي***، مرمز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 1990(?)، الباب الأول، و

www.achamel.info/Lyceens/cours...., and www.al-sahbany.com

مخالفة لما دعا إليه. بيد أن بعض الأفكار التي قدمها غاندي قد وجدت طريقها في مقاربات "التنمية البديلة"، لاسيما فكرة الأولوية للإنسان وفكرة الاعتماد على الذات.

- **المقاربة الأخلاقية في الميزان**

لعله قد تبين مما تقدم أن المقاربة الأخلاقية للاقتصاد قد تراوحت بين نهجين: **نهج التبرير، ونهج الإيصاء**. والمقصود بالتبرير هو إضفاء مشروعية أخلاقية على اقتصاد السوق الرأسمالي، وزعم أن الأسواق أخلاقية بالفعل، بل إنها تساعد في إنتاج قيم فاضلة. وهذا النهج يظهر بقوة في التوجه الأول، وبدرجة أقل قليلاً في التوجه الثاني. وقد تمثل التبرير في تقديم تفسير مختلف للسلوك الاقتصادي. وهو تفسير لا يصمد أمام الحقائق الصادمة في الواقع المعيش للرأسمالية المعاصرة، حيث لا يسهل تعميمه على معظم الناس في معظم الأوقات. وما يقع في الأسواق الرأسمالية من أزمات وفضائح متكررة يكشف عن افتقار هذه الأسواق إلى أغلبية من المتعاملين ذوي الحس الأخلاقي الطيب. أما الإيصاء فالمقصود به السعي لاستكمال المشروعية الأخلاقية المنقوصة لاقتصاد السوق الرأسمالي بتوصيات بشأن ضرورة مراعاة المسئولية الاجتماعية من جانب الشركات وضرورة مراعاة الغير في السلوك الاقتصادي للأفراد. وهذا هو المعنى المرتبط بالتوجه الثاني وكذلك بالتوجه الرابع. ولكن الإيصاء قد يذهب إلى مدى أبعد، وذلك بالرفض الأخلاقي للرأسمالية والدعوة إلى نظام بديل كالاقتصاد الإسلامي أو الاشتراكية الأخلاقية ، وذلك على ما رأينا في التوجه الثاني والتوجه الثالث على الترتيب.

ويتصل بالنهج الإيصائي للمقاربة الأخلاقية فكرة ضرورة الربط بين علم الاقتصاد والأخلاق، بمعنى أن الرشادة الاقتصادية يجب ألا تكون مطلقة وأنها ينبغي أن تستند إلى أسباب وحجج أخلاقية. فالقرارات الاقتصادية يجب أن تستند إلى مزيج من **الرشادة الاقتصادية** و**الرشادة الأخلاقية**. بل إن البعض يزعم أن هذا ما يحدث في الواقع فعلاً. [127] ولكن الحديث عن مزيج من هذين النوعين من الرشادة يستدعي التساؤل عن النصيب النسبي لكل منهما في المزيج، وكيف تختلف نسب الامتزاج من حالة إلى أخرى، وما هي العوامل التي قد تجعل الغلبة لأحد نوعي الرشادة، وهل هناك مجال للحديث عن مزيج أمثل وفي أي الظروف يمكن أن يتحقق؟

وإذا كان لعلم الاقتصاد أن يتسع لقبول قيود أخلاقية على التصرفات الاقتصادية، فسوف تصادفنا مشكلة أنه ليس من اليسير التوافق على ماهية الأسباب الأخلاقية التي يمكن الاستناد إليها في تبرير تصرف اقتصادي بعينه. وعموماً فإن فكرة المزج بين الدوافع/الرشادة الاقتصادية والدوافع/الرشادة الأخلاقية تجعلنا نستدعي فكرة سبق تناولها، وهي فكرة **الرشادة المقيدة** التي اقترحها هربرت سايمون، ولكن مع تعديلها بحيث تأتي القيود من منطلق أخلاقي، وليس من المنطلق السلوكي/المعلوماتي الذي انطلق منه سايمون. فالتقييد هنا لا ينتج عن قلة المعلومات أو صعوبة استيعاب ما هو متاح منها، وإنما ينتج عن الحاجة لضبط السلوك الاقتصادي

---

[127]) أنظر في ذلك:
J.D. Rendtorff, “After the financial crisis: The ethics and economics debate revisited”, ***Iceland E-Journal of Nordic and Mediterranean Studi***es, vol. 5, no. 1, 2010, at http://nome.unak.is/nm-marzo-2012, p. 18.

بقواعد أخلاقية. ومن هنا الإيصاء بقيود على سلوك الشركات للحد من من نهمها للربح من خلال ترويج مدونات للسلوك الأخلاقي ونصح الشركات باتباعها عند اتخاذها للقرارات.

ومما يزيد الأمور تعقيداً بشأن العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق هو أنه إذا كان للأخلاق أن تحتل مساحة ما في علم الاقتصاد، فكيف ستنظم العلاقة بين الشق الأخلاقي و الشق الاقتصادي؟ وأيهما يسبق الآخر؟ وفي كل الأحوال، هل يمكن إنجاز الشق الأخلاقي دون تسلح الاقتصادي بنظرية في الأخلاق؟ لقد تناول جون بروم – أستاذ الاقتصاد بجامعة أكسفورد- بعض هذه التساؤلات. وقد انتهى إلى أن جانباً من علم الاقتصاد هو علم بحت، وهو ذلك الجانب المتعلق بتفسير سلوك الناس والمنشآت في المجال الاقتصادي، بينما هنالك جانب آخر وهو المتصل بالتطبيقات العملية للاقتصاد واختيار السياسات الاقتصادية. وهو يعتبر أن هذا الجانب الثاني لعلم الاقتصاد هو في الحقيقة فرع من علم الأخلاق، وذلك لأنه جانب استهدافي يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه الأشياء. ولما كانت المقولات الاستهدافية ذات بعد أخلاقي بالضرورة ، وأنها تستدعي المفاضلة بين كسب للبعض وخسارة للبعض الآخر، أو المفاضلة بين مكسب عاجل وآخر آجل، فلا يكفي لحسم هذه المسائل أن يكون لدى الاقتصادي **حس أخلاقي**، بل إنه يحتاج إلى **نظرية أخلاقية** تساعده في اختيار ما يوصي به من سياسات.[128] ولكن من المرجح أن التوصل إلى نظرية أخلاقية تحظى بتوافق الاقتصاديين على اختلاف ميولهم العقائدية وتوجهاتهم السياسية أمر عسير المنال. ولذا فقد يكون الإجراء العملي الأيسر هو أن نطلب من الاقتصادي عندما يقدم توصية بسياسة ما أن يضع أمام متخذ القرار بياناً واضحاً عن الكاسبين والخاسرين المتوقعين، وعن حجم المكسب والخسارة، وعن إمكانية تعويض الخاسرين. وفضلاً على ذلك فإن على الاقتصادي أن يوضح لمتخذ القرار أن ثمة سياسات بديلة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة ، وأن يعرض أبرز هذه البدائل ويبين ما يرتبط بكل منها من توقعات لتوزيع للمكسب والخسارة، ولمقدار كل منهما وأجله.

[128]) راجع مقال بروم :
John Broome, "Why economics needs ethical theory". A talk at the British Association for the Advancement of Science,London,2000, downloadable from www.users.ox.ac.uk

الفصل السابع

المجموعة الثانية من مقاربات التطوير

امتزاج الاقتصاد بالتجريب وعلوم السلوك والنفس والأعصاب

تشتمل هذه المجموعة على أربع مقاربات : المقاربة التجريبية، والمقاربة السلوكية، والمقاربة النفسية (السيكولوجية) ، والمقاربة العصبية. وهذه المقاربات ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل إن بينها وشائج شتي وتداخلات متعددة. وهذا أمر طبيعي بحكم أن هذه المقاربات تسعى جميعاً لفهم عملية الاختيار بين بدائل مختلفة وصنع القرار الاقتصادي، وكذلك بحكم أن العامل المشترك بينها هو علم النفس وامتزاجه بصورة أو بأخرى مع علم الاقتصاد. كما أن بعض هذه المقاربات تشترك في أسلوب البحث، لاسيما أسلوب التجارب، وقد تشترك أيضاً في بعض النتائج.

إن المقاربة النفسية أوعلم النفس الاقتصادي هي محصلة المزج بين علم الاقتصاد (وبحوث الأعمال) من جهة وبين علم النفس الإدراكي وعلم النفس الاجتماعي من جهة أخرى.[1] والمقاربة السلوكية أو الاقتصاد السلوكي أو الاقتصاد السلوكي تقوم على الجمع بين علم الاقتصاد وعلم النفس أيضاً. ومما يؤكد الصلة بين المقاربة النفسية والمقاربة السلوكية أن العنوان الفرعي لمجلة علم النفس الاقتصادي هو:"بحوث في علم النفس الاقتصادي والاقتصاد السلوكي".[2] وثمة رابطة قوية بين المقاربة السلوكية والمقاربة التجريبية وعلم النفس يوضحها رائد الاقتصاد العصبي بول جليمشر على النحو التالي: إن المقاربة السلوكية تقوم على افتراض أن إدماج <u>مبادئ</u> علم النفس يحسن التحليل الاقتصادي، بينما تقوم المقاربة التجريبية على افتراض أن إدماج <u>منهجية</u> علم النفس- وهي التجارب- يحسن القدرة على اختبار النظريات الاقتصادية. ومن هنا فإنه يرى أن ظهور المقاربة العصبية أو الاقتصاد العصبي الذي يجمع بين علم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الأعصاب كان بمثابة انتقال طبيعي إلى مستوى جديد في بحث السلوك الاقتصادي بعد كل ما أنجز على مستوى كل من الاقتصاد السلوكي والاقتصاد التجريبي.[3] فقد انطلق الاقتصاد العصبي من النظر إلى ما قدمه الاقتصاد السلوكي من نظريات على أنها خوارزميات تتعلق بكيفية معالجة المعلومات.[4] ولما كانت معالجة البيانات هي نوع من النشاط

---

[1]) علم النفس الاقتصادي: Economic Psychology. علم النفس الإدراكي: Cognitive Psychology. علم النفس الاجتماعي: Social Psychology.

[2]) المجلة المقصودة هي:Journal of Economic Psychology- Research in Economic Psychology and Behavioral Economics
وحسب المعلن عن هذه المجلة فإن هدفها هو تقديم البحوث التي تساعد في تحسين فهم الجوانب السلوكية – وخاصة الجوانب النفسية- للظواهر والعمليات الاقتصادية ؛ وهكذا فإن الجوانب النفسية جزء من الجوانب السلوكية. وتصدر المجلة عن الجمعية الدولية لبحوث علم النفس الاقتصادي التي تأسست سنة 1982:
International Association for Research in Economic Psychology (www.1arep.org)

[3]) المقاربة العصبية أو الاقتصاد العصبي: Neuroeconomics. علم الأعصاب: Neuroscience.

[4]) خوارزميات: Algorithms. وهو مصطلح مشتق من اسم عالم الرياضيات والفلك والجغرافيا الفارسي: الخوارزمي، ويشير إلى مجموعة عمليات مرتبة ومتتابعة منطقياً بحيث يؤدي تطبيقها إلى حساب شيء ما أو معالجة للبيانات أو حل مسائل منطقية.

العصبي الذي يجري في المخ، يصبح من الجائز استخدام المقاييس العصبية التي يتحصل عليها من التجارب العصبية (أي بمقاربة تجريبية) – جنباً إلى جنب مع مقاييس أخرى – في اختبار نظريات السلوك الاقتصادي.[5]

ونظراً للتداخلات القوية بين المقاربات الأربع التي سنعرضها في الأقسام التالية من هذا الفصل، فإنه يجب النظر إلى التصنيف الرباعي للمقاربات على أنه تصنيف تقريبي بمعنى أن بعض المواد التي أُدرجت ضمن مقاربة ما كان من الجائز إدراجها ضمن مقاربة أخرى.

1

المقاربة التجريبية

المقصود بالمقاربة التجريبية هو تطبيق أسلوب التجارب المعملية المحكمة في دراسة القضايا الاقتصادية واختبار ما يتوفر بشأنها من نظريات، وذلك على غرار ما هو مألوف في العلوم الطبيعية وفي بعض العلوم الاجتماعية كعلم النفس. والمقصود بالإحكام في التجارب هو التحكم في بيئة التجربة التي تدرس فيها الظاهرة موضع الاهتمام بحيث يسمح بالتغير في قيم العامل المراد اختبار تأثيره في الظاهرة مع تثبيت قيم باقي العوامل. إي أن الإحكام هو نظير شرط "بقاء الأشياء الأخري على حالها" المتعارف عليه في النظريات الاقتصادية. وقد طبق هذا الأسلوب على مواضيع اقتصادية متعددة مثل المتاجرة في السلع الخاصة، والتعاون أو غيابه في توفيرالسلع العامة، والضرائب، ومشكلات التنسيق والمساومة، واتخاذ القرارات من جانب الأفراد خاصة في ظروف المخاطر وعدم اليقين، لاسيما في أسواق المال. ولم يقتصر تطبيق المقاربة التجريبية على قضايا الاقتصاد الجزئي بل إنه امتد إلى قضايا الاقتصاد الكلي.

والتجربة في الاقتصاد أقرب إلى "مباراة" أو " لعبة". ولذا فثمة صلة وثيقة بين المقاربة التجريبية في الاقتصاد ونظرية المباريات أو الألعاب. ومن أمثلة المباريات مباراة التنسيق التي تستهدف البحث في إمكانية قيام الأفراد بالتنسيق فيما بينهم من أجل بلوغ وضع من أوضاع التوازن المتعددة، ومباراة السوق التي تستهدف اختبار اقتراب الأسعار والكميات في التجارب من القيم التوازنية المحددة نظرياً في حالة المنافسة التامة. والتجارب قد تجرى معملياً ، أو عن طريق طرح أسئلة وخيارات مختلفة على المشاركين فيها من خلال استبيان، أو باستخدام برامج المحاكاة الكمبيوترية .

وقد بدأ التجريب في الاقتصاد على نحو محدود منذ 85 سنة عندما قام ثرستون Thurstone بدراسة تجريبية بغرض تحديد منحنيات السواء للأفراد. ونظراً للاعتقاد الذي كان راسخاً في ذلك الوقت بأن علم الاقتصاد لا يمكن أن يكون علماً تجريبياً كعلمي الكيمياء والأحياء، وأنه علم يقوم على المشاهدات مثل علمي الفلك والأرصاد الجوية، فلم تجد تلك الدراسة فرصة للنشر في مجلة من المجلات الاقتصادية، وإنما نشرت في مجلة مختصة بعلم النفس الاجتماعي. ولما كانت هذه المحاولة الأولى ساذجة بعض الشيء، فقد ووجهت

[5]) أنظر توضيح جليمشر للروابط بين المقاربة السلوكية والمقاربة التجريبية وعلم النفس و علاقتها بنشأة المقاربة العصبية في:
P. Glimcher et al.(eds), ***Neuroeconomics- Decision- Making and the Brain***, ch.1, Academic Press, Elsevier, 2009, downloadable from: www.hse.ru/data/2011...Neuroeconomics.pdf.

بانتقادات عنيفة من جانب الاقتصـــاديين. وفي 1948 نشـر تشـامبرلين دراسـته التجريبية عن الأسـواق غير الكاملة التي اتخذ منها وسـيلة لدعم نظريته عن المنافسـة الاحتكارية. وفي أوائل خمسـينيات القرن العشـرين أنجز روسو و هارت دراسة تجريبية سعيا فيها إلى سد الثغرات في تجربة ثرستون. وفي هذه المرة وجدت الدراسة طريقها للنشر في مجلة اقتصادية رصينة وهي Journal of Political Economy.[6]

وتتابعت بعد ذلك البحوث التجريبية في الاقتصـــاد ولكن على نحو غير منتظم وبأعداد قليلة. ومن أبرز هذه البحوث في خمسـينيات وسـتينيات القرن الماضـي بحوث هربرت سـايمون (صـاحب نظرية الرشـادة المقيدة) وبحوث سـيدني سـيجيل. وابتداءً من سـبعينيات القرن العشـرين شـهد حقل الاقتصـاد التجريبي نمواً ملحوظاً ومنتظماً إلى حد كبير. وعلى امتداد العقود الخمســـة الماضـــية زاد عدد التجارب كما زاد عدد الدراســـات التجريبية المنشورة في مجلات اقتصادية مرموقة زيادة عظيمة. وفي 1998 ظهرت مجلة متخصصة في هذا الحقل المعرفي وهي مجلة Experimental Economics. وكان حصول اثنين من رواد الاقتصاد التجريبي وهما فيرنون سـميث ودانيال كانيمان على جائزة نوبل للعلوم الاقتصـادية في 2002 بمثابة صـك الاعتراف الرسـمي بمشـروعية إجراء التجارب في الاقتصـاد، وببلوغ هذا الحقل مرحلة لا بأس بها من النضـج.[7] ومن مؤشـــرات انتشـــار التجريب في الاقتصـــاد أنه في 2010 كانت هناك حوالي 150 جامعة في العالم يعمل بها اقتصاديون تجريبيون وتشتمل على معامل لإجراء التجارب.

ولكن لماذا يقوم الاقتصـــاديون بتصـــميم التجارب وتنفيذها؟ لقد أجاب فيرنون سـميث عن هذا السـؤال بذكر سبعة أسباب، وهي:

- اختبار نظرية ما ، وذلك بمقارنة تنبؤات النظرية بنتائج التجربة، والتمييز بين النظريات من حيث القوة.
- البحث في أسـباب فشـل نظرية ما، وذلك بإعادة فحص تصـميم التجربة عدة مرات للاسـتيثاق من أن عدم تحقق نتائج النظرية يعود إلى خطأ ما في النظرية ذاتها.
- توفير قدر من المعلومات قد يمكن من صياغة نظرية جديدة.
- مقارنة البيئات التي تقع فيها الظاهرة موضـــع البحث للتعرف على مدى قوة المؤســـســـات، أي القواعد الحاكمة لتبادل المعلومات وإنفاذ العقود ، وذلك بمقارنة أثر تغيير الشـــروط الابتدائية والتفضيلات والتكاليف ذات الصلة بعملية التبادل مع تثبيت المؤسسات.
- مقارنة المؤسسات للتحقق من خصائصها المقارنة، وذلك بتغيير القواعد الحاكمة لعمليات التبادل مع تثبيت البيئة.

---

[6]) للمزيد حول تاريخ الاقتصاد التجريبي الذي تقدم هذه الفقرة والفقرة التالية نبذة عنه، أنظر:
A. Fiore, "Experimental Economics: Some Methodological Notes", ***MPRA Paper*** no. 12498, Jan. 2009,pp. 3-5, at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12498, and S. Chakravarty et al., "Experimental Economics: A Survey", ***Economic and Political Weekly***, vol. XLVI ,no. 35, August 2011,pp. 39-42, at
www.faculty.som.yale.edu/shyamsunder/Research..

[7]) من أبرز أعمال سميث وكانيمان :
V. Smith, " Constructive and ecological rationality in economics", ***American Economic Review*** , vol. 93, 2003, and D.Kahneman, " Maps of bounded rationality , Psychology for behavioral economics", ***American Economic Review,*** vol. 93 , 2004.

- تقييم الافتراضات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.
- المساعدة في تحسين تصميم المؤسسات، وذلك باستخدام التجارب لفحص خصائص أداء أشكال وقواعد جديدة للتبادل مثلاً.[8]

ويلاحظ أن البحوث التجريبية في الاقتصاد قد زودت الاقتصاديين بمصادر جديدة للبيانات، وأنها وسعت دائرة المقولات الاقتصادية التي يمكن التحقق من صحتها من عدمه.

وبشأن مجالات التجارب الاقتصادية، يلاحظ أن غالبية التجارب قد ركزت في أول الأمر على قضايا الاقتصاد الجزئي، لاسيما نظرية السعر واختبار فرض الرشادة في صنع القرار على المستوى الفردي، وبخاصة في ظروف التعرض للمخاطر واللايقين. وعادة ما كانت التجارب تجرى بتكوين ما يطلق عليه "سوق قاعة الدرس"، حيث تتم المتاجرة بين عدد من الطلاب الجامعيين بعد تزويدهم بمعلومات عن السوق وقواعد التبادل. وقد ركزت دراسات كثيرة على اختبار فرض الرشادة المقيدة أو الإجرائية (حيث يكون اهتمام متخذ القرار مقصوراً على مجموعة جزئية من المتغيرات المؤثرة في القرار)، واختبار مدى انحراف السلوك المشاهد في التجربة عن السلوك الرشيد – أي السلوك المدفوع بتعظيم المصلحة الشخصية- وكذلك دراسة مواقف الأفراد تجاه المخاطر(حب المخاطرة أو كراهتها) ومدى تأثيرها على السلوك الاقتصادي.[9]

وقد تحولت مجالات تركيز الاقتصاديين التجريبيين منذ سبعينيات القرن المنصرم من تجارب السلع الخاصة إلى تجارب السلع العامة، ومن قواعد المتاجرة إلى خصائص المؤسسات، ومن المعلومات المتاحة للجميع والحوافز العامة إلى المعلومات الخاصة وهيكل الحوافز. ومؤخراً حدث تحول في البحوث التجريبية من الرغبة في اختبار النظريات إلى الرغبة في فهم السلوك والعوامل المتحكمة فيه. وقد اقتضى هذا التحول تعاوناً كبيراً بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجي وعلم النفس الإدراكي وعلم البيولوجيا التطورية. ومنذ تسعينيات القرن العشرين، توسعت مجالات اهتمام الاقتصاد التجريبي لتشمل قضايا الاقتصاد الكلي، وهو ما كان أمراً مستبعداً من قبل. وقد ساعد على انتشار هذا النوع من التجارب التوجه لبناء نماذج اقتصاد كلي على أسس اقتصادية جزئية. وهذه النماذج عادة ما تدرس كيفية تأثير المتغيرات الخارجية في القرارات على مستوى الأسرة أو على مستوى المنشأة، ثم تقوم بتكبير هذه القرارات لتفسير سلوك الاقتصاد في مجموعه. ولا يهم حينئذ عدد الأفراد المشاركين في التجربة، وذلك لافتراض القائمين بهذه التجارب أن السلوك على المستوى الكلي هو مجرد صورة مكبرة للسلوك على المستوى الجزئي. ويقال أن تجارب الاقتصاد الكلي قد ساعدت في التوصل إلى فهم أفضل لديناميكية تكوين التوقعات، وفي اختيار الوضع التوازني الصحيح للنماذج التي تنطوي حلولها على أوضاع توازنية متعددة، وفي التحقق من سلامة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي لا توجد بيانات واقعية بشأنها، وفي فهم آثار السياسات الاقتصادية الكلية على سلوك الأسرة والمنشأة.[10]

---

[8]) أنظر:
V. Smith, “Economics in the laboratory”, ***Journal of Economic Perspectives***, vol. 8, no. 1,1994, pp. 113-131, at http://www.chapman.edu
لاحظ أن فيرنون سميث يعتبر أن للتجربة في الاقتصاد ثلاثة عناصر: البيئة (Environment)، والمؤسسات (Institutions)، والسلوك (Behaviour) المشاهد للمشاركين في التجربة والذي هو دالة في البيئة والمؤسسات. راجع: ***ibid.***, p. 113

[9]) يستند العرض في هذه الفقرة والفقرة التالية إلى ما جاء في: Chakravarty et al., ***op. cit.***, pp. 53-

[10]) راجع: Chakravarty et al., ***op. cit.***, p.45 and pp. 53-55

ويلاحظ أن هناك تداخلات قوية بين المقاربة التجريبية، من جهة، وكل من المقاربة الســـلوكية والمقاربة العصـــبية والمقاربة النفســـية، من جهة أخرى. فهي تعتمد في معظم الأحوال على تجارب من نوع آخر، كما تشترك في بعض المنطلقات – لاسيما الانطلاق من نقد افتراضات أو نتائج النظرية الاقتصادية السائدة .

والآن ما الذي تعلمه الاقتصاديون من التجارب ؟ ثمة تباينات في الدروس المستفادة من التجلرب. فقد أظهرت بعض التجارب انحراف الســـلوك الاقتصـــادي للأفراد في التجارب عن الســـلوك المتوقع من جانب النظرية الاقتصادية . ولكن ثمة تجارب أخرى أُستنتج منها أن آلية الأسواق التنافسية قد تؤدي إلى نتائج تتسم بالأمثلية حتي إذا كانت معلومات المتعاملين قليلة وفهمهم محدوداً ويفتقرون إلى الوعي باستهداف الأمثلية؛ وهذه الفكرة قريبة من فكرة آدم ســـميث عن اليد الخفية.[11] وعموماً فإن نتائج البحوث التجريبية قد دفعت عمليات البحث الاقتصـادي قدماً نحو بلورة مسلمات وافتراضـات مختلفة عن المسلمات والفروض التقليدية، لاسيما المسلمة الخاصة بامتلاك الأفراد لتفضيلات دقيقة ومعروفة لهم جيداً، والمسلمة الخاصة بالاتساق المنطقي للتفضيلات ، أي انتقـــال الفرد من تفصيل معين إلى تفصيل ثـــان أو ثالث (تفضيل س على ص ، وتفضيل ص على ل ، يقتضى تفضيل س على ل) ، والمسلمة الخاصة بتعظيم المصلحة الذاتية (حيث لوحظ أن الناس يميلون بشكل عام إلى التضـــحية ببعض العوائد المادية، وبخاصـــة عندما تكون هذه العوائد متواضـــعة). ومن أبرز نتائج أبحاث كانيمان دحض فرض الرشـــادة التقليدى، وتقـــــديم الفرض البديل بأن قدرة الناس على عقلنة الأمور ضـــعيفة، وأنهم يتصـــرفون عادةً وفق الحدس والســـليقة.[12] كما أظهرت البحوث التجريبية في مجال الســـلع العامة التي يتوقع نظرياً أن تتيح خصـائصـها (إمكانية الاسـتهلاك الآني للسـلعة أو الخدمة من جانب عدد من الأفراد، وعدم إمكانية استبعاد أحد من الانتفاع بالسـلع العامة بمجرد توفيرها) فرصـة لما يطلق عليه الركوب المجاني- أي الاسـتفادة دون مسـاهمة بجهد أو مال في توفير السـلعة العامة، وهو نوع من الانتهازية والكسب الطفيلي- أن الأفراد لا يلجأون دائما للركوب المجاني وأنهم يتعاونون في إنتاج الســلع العامة.[13] وقد فســر هذا الميل للتعاون بالتفضيلات الاجتماعية كالإيثار وكراهة التفاوت.

ومن النتائج المهمة للتجارب الاقتصـــادية أن للســـياق الاقتصـــادي والاجتماعي والثقافي لاتخاذ القرار تأثيراً ملحوظاً على ما يتخذه الناس من قرارات. فالعوامل الديموغرافية (كالســـن والنوع ومســـتوى التعليم...الخ) والثقـافـة لهـا تـأثير بيِن على ميـل الأفراد للتنـافس أو التعـاون، وذلـك على خلاف مـا يفترضــــه النموذج النيوكلاسـيكي للفاعل الرشـيد. وقد ظهر من المقارنة بين النتائج المتحصـل عليها من التجارب المعملية التى أجريت على مدى عقود عدة والتي كان المشاركون فيها طلبة جامعيون في دول صناعية متقدمة، وبين النتائج المتحصـــل عليها من تجارب أجريت في مجتمعات الدول النامية أن مجتمع الطلبة في الدول المتقدمة (حيث المسـتوى التعليمي والاقتصـادي للمشـاركين أعلى وحيث تشـيع الديمقراطية في مجتمعاتهم) كان الأقل تمثيلاً ومن ثم الأقل ملاءمة في الوصول إلى تعميمات بشأن السلوك الإنساني. كما أظهرت تجارب السلع العامة أن الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات ترسخت فيها النزعة الجماعية والتي تشيع فيها الثقة بين الناس كانوا أكثر

[11]) انظر مثلاً: V. Smith, “Economics….”, ***op. cit.***, pp. 116-

[12]) أنظر D. Hahnemann, ***ibid*** ، حيث يقول : Humans reason poorly and act intuitively

[13]) راجع: Chakravarty et al***., op. cit.,*** pp.61-62. خاصية الاستهلاك الآني للسلعة العامة من أفراد كُثر non- rivalness ، وخاصية عدم القدرة على استبعاد الراغبين في استهلاك السلعة العامة non- excludability، وظاهرة الركوب المجاني وهي نوع من الكسب الطفيلي free riding.

ميلاً للتعاون في توفير السلع العامة (من خلال التبرع بالمال أو بالجهد ومن خلال الوقفيات..الخ) من نظرائهم في المجتمعات التي تغلب عليها النزعة الفردية وتقل فيها الثقة بالغير.[14]

وثمة انتقادات متعددة للمقاربة التجريبية، لعل أهمها صعوبة تعميم ما تتوصل إليه التجارب من نتائج، فضلاً على صعوبة التسليم بدقة بعض هذه النتائج. فلو أن الميل للإيثار وكراهة التفاوت في التوزيع سمات عامة لسلوك الأفراد ما كان للفوارق في توزيع الدخول والثروات أن تصل إلى الحدود الخطيرة التي نلحظها اليوم داخل معظم دول العالم وفيما بينها. ومن الانتقادات الأخرى التي توجه للمقاربة التجريبية أن الظروف الاصطناعية التي يجد الفرد نفسه مطالباً فيها باتخاذ قرار ما قد تبتعد كثيراً عن ظروف العالم الواقعي بكل ما فيه من ضغوط اقتصادية ومحددات اجتماعية ومؤثرات ثقافية. ومنها أن الفرد قد لا يتاح له اتخاذ القرار في التجربة سوى مرة واحدة، مما يستبعد فرص التعلم واكتساب الخبرة التي تتاح مع تكرار اتخاذ القرار في الحياة العملية.[15] ومنها أن الاقتصادي التجريبي يراقب فقط استجابة الأفراد لما يقدمه لهم في التجربة من محفزات أو عوائد محددة سلفاً، بينما يقع على الأفراد في التعاملات الحقيقية عبء التنبؤ بما قد يحصلون عليه من عوائد نتيجة اتخاذ قرار ما – وغالباً ما تكون هذه التنبؤات غير دقيقة لأنها تجرى بناءً على ما يتاح للأفراد من معلومات غير مكتملة في العادة، وبناء على خصائص السياق الاجتماعي الذي يتعاملون فيه ، شاملاً الأعراف الشائعة في الأسواق. ومنها أن كثيراً من التجارب يكون المشتركون فيها كمتخذي قرارات طلاباً جامعيين، أي أنهم أفراد يحوزون على مستوى تعليمي فوق المتوسط، بينما تتخذ القرارات الاقتصادية في الواقع من جانب أفراد ذوى مستويات تعليمية شديدة التباين، بل ومن جانب قطاع واسع من غير المتعلمين.[16]

والواقع أن حقل الاقتصاد التجريبي لم يزل حقلاً شاباً. ولذا فإن قضاياه المنهجية لم تزل تثير غير قليل من الجدل. ومن أبرز هذه القضايا قضية القدرة على التحكم في بيئة التجربة وما قد يؤدي إليه ضعف إحكام التجربة من تشويه للنتائج. ومنها قضية ما قد يشوب النتائج من تحيز جراء أسلوب اختيار المشاركين في التجربة (لاسيما طلبة الجامعات) والميل لتصغير حجم العينة. ومنها قضية آثار استخدام الحوافز النقدية أو عدم استخدامها على قرارات المشاركين في التجارب. ومنها قضية مدى تأثر قرارات المشاركين في التجارب بما يقدم لهم من تدريب مسبق للمشاركين وبكم ونوع التعليمات التي تعطى لهم وما يصاحب ذلك من خطر الإيحاء بالتصرف في اتجاه أو آخر. ومنها قضية إحساس المشاركين بأنهم خاضعون لتجربة، وهو ما قد يدفعهم للتصرف على نحو مختلف بدرجة قد تقل أو تكبر عن تصرفاتهم في الواقع.[17]

---

[14]) أنظر : Chakravarty et al**.,** ***op. cit.***, pp.53-, and p. 68

[15]) يلاحظ أن بعض التجارب قد تسمح بالتعلم. فمثلاً في مباراة التعلم (Learning game) يكون اللاعب رأياً بشأن تصرفات باقي اللاعبين، ويتاح له فرصة مراجعة الرأي بمرور الزمن في ضوء الخبرة المكتسبة في التجربة، أنظر www. wikipedia.org/.../Experimental – econ...

[16]) للمزيد حول تقييم الاقتصاد التجريبي، أنظر الملف الخاص بهذا الموضوع في :

The Economic Journal, vol .109, no. 453, Feb. 1999.

أنظر أيضاً النقد الموجه من جانب رائدي اقتصاد المعلومات غير الكاملة فريدمان وجولدبرج في:

R. Frydman and M. Goldberg, "Life after" Rational Expectations"? - Imperfect knowledge, Behavioral. Insights and the Social Context", in: www. intereconomics. org/ sites/ inet.civications.net/files/...

[17]) هذه القضايا وغيرها معالجة بالتفصيل في دراسة: Fiore**,** ***op. cit***.

إن ما تقدم من انتقادات للاقتصـــاد التجريبي يجب ألا يفهم على أنه دعوة إلى الكف عن إجراء التجارب في الاقتصاد. فمما لا شك فيه أن المقاربة التجريبية قد ألقت أضواء كاشفة على بعض جوانب السلوك الاقتصادي، وبينت حالات متعددة ينحرف فيها السلوك الفعلي للمتعاملين في الاقتصـاد عن السلوك المفترض أو المستنتج من النظرية النيوكلاسيكية. ولكن هذه المقاربة لم تزل بحاجة إلى المزيد من الصـقل، لاسيما من خلال حل ما يعترض تطبيقها من مشكلات منهجية.

2

المقاربة النفسية

ظهرت المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي رداً على إغفال النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية للطبيعة النفسية للأفراد وعلى تجاهلها تكوينهم الثقافي والمعرفي، ومن ثم صرفها النظر عن العوامل النفسية وعما ينجم عن هذه العوامل من مواقف للأفراد قد لا تنسجم مع مبدأ الرشادة المفترض في النموذج النيوكلاسيكي. وكما سبق ذكره فإن علم النفس الاقتصادي هو مزيج من علم الاقتصاد وعلم النفس. وهو يعني بقضايا الاختيار وصنع القرار، ويستهدف التوصل إلى فهم أفضل لتصرفات الناس في الحياة الواقعية، والمساعدة في التعرف على تأثير الأحداث الاقتصادية في سلوكهم. وبالرغم من أن هذا الحقل المعرفي قد نشأ في أوروبا من منطلق الاهتمام بسلوك المستهلك من المنظور التسويقي، إلا أن نطاقه قد اتسع بمرور الزمن ليشمل السلوك الإنساني المتصل بقضايا اقتصادية متنوعة كالادخار والائتمان ودفع الضرائب والتفضيلات الزمنية (أي المفاضلة بيم بدائل تفصل بين أزمان وقوعها مدد معينة).[18] وعموماً فإن علم النفس الاقتصادي يركز على فهم مسألتين: الآليات النفسية التي تحدد السلوك الاقتصادي، والآثار النفسية للأحداث الاقتصادية.[19]

ولبيان المقصود بالعوامل النفسية في صنع القرارات الاقتصادية، نشير إلى التقسيم الذي قدمه بيررو للعوامل النفسية التي قد تؤثر في سلوك المستهلك.[20] فثمة أربع مجموعات من هذه العوامل، وهي:

أ- الدوافع.[21] ويقصـد بها ما يدفع المسـتهلك إلى سـلوك شـرائي معين كالحاجة الفعلية إلى شـيء ما أو الرغبة في التشبه بالغير وما إلى ذلك. وكثيراً ما يكمن الدافع في مستوى اللا وعي.

ب- التصـور أو الإدراك الحسـي (أي من خلال الحواس).[22] ويقصـد بها العملية التي يتمكن من خلالها الفرد من اختيار المعلومات التي يتلقاها عن منتج ما وتنظيمها وتفسـيرها ، ومن ثم تكوين صـورة أو فكرة عن هذا المنتج تؤدي به إلى اتخاذ قرار.

ت- التعلم. ويقصـد بهذا العامل اكتسـاب الفرد من خلال الممارسـة العملية معرفة تسـاعده في صـنع القرارات اللاحقة.

---

[18]) التفضيلات الزمنية: Time preferences

[19]) أنظر في تعريف علم النفس الاقتصادي:

http://people.exeter.ac.uk/PWebley/dfee/What is.html(What is Economic Psychology)
www .people.exter.ac.uk/SEG Lea/ ecopsygp.

[20]) انظر: F. Perreau, "The factors influencing consumer behavior", at: http://theconsumerfactor.com

[21]) الدوافع: Motivations

[22]) التصور / الإدراك الحسي: Perception

ث- المعتقدات والمواقف. ويقصد بها الاعتقاد أو الموقف الذي يكونه الفرد بشأن سلعة ما في ضوء الممارسة والتعلم والمؤثرات الخارجية، ويجعله يؤثر في قرار الشراء بصورة أو أخرى.

وثمة مثال آخر يمكن ذكره ، وهويتعلق بالعوامل النفسية التي تؤثر في تغير أسعار الأسهم. فإلى جانب "العوامل الأساسية " كعائد السهم والسعر الذي يكون المستثمر مستعداً لدفعه من أجل الحصول على هذا العائد، و"العوامل الفنية" كالسن والجنس ومعدل التضخم ...الخ، هناك "العوامل النفسية" أي الحالة النفسية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية كالتفاؤل والتشاؤم والثقة المفرطة والتحيز في اختيار المعلومات والميل للمحاكاة (سلوك القطيع).[23]

وتقود المقاربة النفسية أو علم النفس الاقتصادي إلى كثير من النتائج المشابهة لنتائج المقاربة السلوكية التي سنتناولها فيما بعد. إذ يتضح من هذه التجارب أن الناس لا يجرون حسابات دقيقة تحيط بكل جوانب الموضوع وبكل النتائج التي قد تترتب على قراراتهم، وذلك لأن مثل هذه الحسابات فوق طاقة البشر الذهنية . كما أن تفضيلات الأفراد متغيرة ومعلوماتهم ناقصة. وعموماً فإن التجارب تبين أن الفرد يتصرف بشكل مختلف من حالة إلى أخرى، ليس فقط لاختلاف الدافع أو العائد المتوقع ، **ولكن لأنه قد يستخدم قواعد مختلفة للتصرف في الحالات المختلفة.**

ويعتبر هربرت سايمون الحائز على جائزة نوبل في 1987من أبرز من اعتنوا ببحث كيف يتخذ عامة الناس - وليس الأشخاص الذين تفترض فيهم النظرية النيوكلاسيكية ذكاءً ورشادةً لا حدود لهما- قراراتهم، وذلك بناء على فهم كيف يعالج البشر ما يحصلون عليه من معلومات انطلاقاً من حقل علم النفس الإدراكي الذي مهد لنشوء حقل الذكاء الاصطناعي.[24] وقد توصل سايمون إلى أن المقاربة الصحيحة لفهم السلوك البشري هي "الرشادة المقيدة" التي تراعي محدودية قدرة العقل البشري على معالجة البيانات، وبخاصة عندما يتضخم حجمها. وعلى هذا الأساس فإن متخذ القرار لا يسعى لتعظيم المنفعة أو الكسب، وإنما يبتغي الرضا. وتطبيقاً لهدف الرضا، فإن الهدف الأساسي للمنشأة ليس تعظيم الربح وإنما تحقيق وحجم مبيعات معين وهامش ربح مرض.[25]

وتؤكد التجارب النفسية ميل أغلب الناس لتجنب الخسائر خاصة عندما يتصرفون في ظروف التعرض للمخاطر أو غياب اليقين ، وأن من أسباب الفشل في توقع الأزمات المالية هو عدم إدراك أن الشائع في أجزاء

---

[23]) أنظر في ذلك:

D. Harper, "Forces that move stock prices", at: http://www.investopedia.com and http://www.managementstudyguide.com

[24]) علم النفس الإدراكي: Cognitive Psychology ، والذكاء الاصطناعي: Artificial Intelligence. ويختص علم النفس الإدراكي بدراسة العمليات التي تجري في المخ كالانتباه واستخدام اللغة والذاكرة والفهم وحل المشكلات والتفكير والإبداع. وهي جميعاً من العمليات التي تؤثر في السلوك. وقد أسهمت النتائج التي توصل إليها هذا العلم في تطوير عدد من الحقول المعرفية الأخرى والفروع الحديثة في علم النفس مثل علم النفس الاجتماعي وعلم النفس التطوري وعلم النفس التربوي وعلم نفس الشخصية. كما مهدت هذه النتائج لنشوء حقل الذكاء الاصطناعي. ويقصد بالذكاء الاصطناعي ذلك الذكاء الذي تعبر عنه الآلات وبرامج الكمبيوتر. ويختص حقل الذكاء الاصطناعي بدراسة كيفية إنتاج كمبيوترات وبرامج كمبيوتر قادرة على التصرف بذكاء. للمزيد راجع: Wikipedia:

http;//en.wikipedia.org/wiki/cognitive psychology
http;//en.wikipedia.org/wiki/artificial intelligence

[25]) أنظر مساهمة Herbert Simon في :

H. Landreth and D. Colander, ***History of Economic Thought***, 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994, p.442.

كثيرة من ســـوق المال هو اللا يقين، لا المخاطر.[26] وحتى في أحوال التعرض للمخاطر ، تبين بحوث علم النفس الاقتصادي – وكذلك بحوث المقاربة الفيزيائية للاقتصاد – أن النظرية الاقتصادية التقليدية تفترض أن توزيع المخاطر هو توزيع جاوس أي التوزيع المعتاد ، وهو ما يســـتبعد معه حدوث هبوط أو ارتفاع شـــديد الحدة في أســـعار الأصـــول ، بينما التوزيع الفعلي للمخاطر مغاير للتوزيع المعتاد، حيث يمتلك ما يطلق عليه "الذيل السميك". [27]

وطبقاً لدراســـة ماك فادن فإن نظرية ســـلوك المســـتهلك التقليدية تواجه تحديات ضـــخمة من خلال الأدلة المستخرجة من علم النفس – وكذلك من علم الأعصاب وعلم الأنثروبولوجي وعلم الأحياء التطوري.[28] ذللك أن عملية الاختيار التي تواجه المستهلكين هي عملية مرهقة ذهنياً وجسدياً، وهي أصعب كثيراً مما تفترضه النظرية النيوكلاسيكية. كما أن قدرة الفرد على المفاضلة بين البدائل المختلفة مرتبطة بعدد هذه البدائل. فعندما يزداد عدد البدائل زيادة كبيرة، من المرجح أن المستهلك سوف يحتار كثيراً ، وقد يرتبك بما يؤدي إلى تأجيل القرار أو اتخاذ قرار بصورة ارتجالية. وبالرغم من أن بعض القرارات التي يتعين على المستهلك اتخاذها قد تتطلب بحثاً عميقاً في الذاكرة للوقوف على أحداث وقعت في زمن بعيد، فإن المســـتهلك قد يكتفي باللجوء إلى "الملفات " الأحدث في ذاكرته والتي لا تحتوي على المعلومات المفيدة للقرار موضـع الاهتمام. وهنا يقع نوع من الاستسهال باللجوء إلى الأقرب المتاح بدلاً من إرهاق النفس بالبحث عن البعيد الأكثر اتصالاً بموضوع القرار.[29] وللســـبب ذاته (تفادي الإرهاق الذهني) قد يســـير الفرد وراء الجماعة (ســـلوك القطيع)، ويختار ما اختاره أقرباؤه أو أصـــدقاؤه. وخلافاً للنظرية النيوكلاســيكية بشـأن التفضـيل الزمني، ثمة ما يشـير إلى عدم اتســـاق التفضـيلات زمنياً. وكما سـيظهر في القسـمين الأخيرين من هذا الفصـل، اهتم المتخصـصــون في الاقتصـــاد السـلوكي والاقتصـــاد العصــبي اهتماماً كبيراً ببحث هذه الظواهر التي تشـكل انحرافاً عن السـلوك الاقتصادي الرشيد.

- **نظرية النوازع/ العرائز الحيوانية**

كما تقدم ذكره في القسم الثالث من الفصل الأول، استرعت العوامل النفسية انتباه كينز في "النظرية العامة"، وتناولها تحت مسمى النوازع أو الغرائز الحيوانية. وهي تشتمل على الميول التلقائية والعواطف أو المشاعر - ومنها الشعور بالثقة أو غيابها تجاه شخص أو مؤسسة ما- التي تؤثر في السلوك الإنساني، وتجعل هذ السلوك لا يقوم على حساب التوقعات الرياضية أو الحساب الاقتصادي الدقيق للعائد أو المنفعة. كما سلط الضوء على

---

[26]) لأحظ أن حالة التعرض للمخاطر Risk غير حالة غياب اليقين (اللايقين) uncertainty . فحالة التعرض للمخاطر هي الحالة التي يعلم فيها الفرد التوزيع الاحتمالي للنتائج الممكنة أو على الأقل يستطيع أن يكون فكرة جيدة عن هذا التوزيع . أما في حالة اللايقين فقد تكون معلومات الفرد عن التوزيع الاحتمالي للنتائج الممكنة غير دقيقة، بل وربما لا تتوافر له معلومات على الإطلاق عن هذا التوزيع. فالمخاطر قابلة للحساب، بعكس اللايقين الذي لا يقبل الحساب . أنظر:

P. Ormerod, " Economic Psychology and the Financial Crisis", March 2010, www. paulormerod. com/ papers

[27]) Fat tail ، حيث لا تقترب أطراف التوزيع بسرعة من المحور الأفقي ، وتحظى القيم المتطرفة باحتمالات بعيدة عن الصفر .

[28]) أنظر: D. McFadden, ***The New Science of Pleasure***, NBER, W.P 18687, 2013, downloadable from: http://www.nber.org/papers/wp18687

أيضاً حوار تومسون مع المؤلف في:

D. Thompson," The irrational consumer: why economics is dead wrong about how we make choices", ***The Atlantic***, Jan. 2013 at http://www.atlantic.com

[29]) يطلق السلوكيون على ظاهرة الانحياز لما هو قريب زمنياً وسهل المنال من المعلومات Availability bias

هذه النوازع أكرلوف وشيللر في كتابهما الموسوم: **النوازع الحيوانية: كيف تحرك السيكولوجيا البشرية الاقتصاد ولماذا هي مهمة للرأسمالية العالمية.**[30] وقد نشر الكتاب في 2009 وتوابع أزمة 2008 لم تزل في عنفوانها. وقد فسر المؤلفان استعمال كينز لمصطلح الغرائز الحيولنية بأنه متصل أساساً بقضية **الثقة**، لاسيما ثقة المستهلك وثقة مجتمع الأعمال. ولكنهما رأيا أن للمصطلح معنى أوسع من ذلك بكثير.فهو يشير إلى الشعور بالثقة فيما بين الأفراد، والإحساس بالعدالة في المعاملات الاقتصادية،والميل للفساد والتصرفات الضارة اجتماعياً وسوء النوايا، والقصص والروايات التي يتداولها الناس، ووهم النقود.[31]

لقد عني كينز بالنوازع الحيوانية باعتبارها دوافع غير اقتصادية لبعض النشاط الاقتصادي وبخاصة في ظروف يغيب عنها اليقين، وإن حافظ على الاعتقاد بأن معظم النشاط الاقتصادي ينتج عن دوافع اقتصادية رشيدة. فهو قد لجأ إلى النوازع الحيوانية لتفسير ما يحدث من انحراف عن السلوك الرشيد كما في حالات الأزمات الاقتصادية والبطالة الإجبارية.[32] ولكن أكرلوف وشيللر قد جعلا للنوازع الحيوانية الدور الأكبر في تفسير كيف يعمل الاقتصاد الكلي على العموم، وكيف تظهر التقلبات والأزمات المالية والاقتصادية على الخصوص. وهما يبرران المكانة الكبيرة التي أضفياها على النوازع الحيوانية بأن إغفال هذه النوازع في النظرية السائدة للاقتصاد الكلي قد جعل هذه النظرية وما بني عليها من نماذج اقتصادية كلية عاجزة عن تقديم تفسير كاف لسير الاقتصاد الرأسمالي ولما ينتابه من دورات اقتصادية. وفي رأيهما أن هذا العجز قد ظهر بوضوح منذ بزوغ الثاتشرية والريجانية (وما صار يعرف بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو النيوليبرالية- وإن كان أكرلوف وشيللر لم يستخدما هذا المصطلح) في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ومع ما نتج عنهما من ترويج لفكرة أن الأسواق الحرة كاملة ومستقرة وقادرة على تصحيح نفسها بنفسها، ومن ثم فلا حاجة للتدخل الحكومي لضبط حركتها- بل إن هذا التدخل هو ما قد يجلب الأزمات. كما أنهما يريان أن إغفال النوازع الحيوانية قد جعل قطاعاً واسعاً من الاقتصاديين وصناع السياسات غير قادرين على وصف العلاج الصحيح للاضطرابات والأزمات الاقتصادية، وهو تدخل الحكومة بوضع القواعد وفرض الضوابط على الاقتصاد الرأسمالي. [33]

إن كتاب ***النوازع الحيوانية*** يعتبر أن السبب الرئيسي للأزمات الاقتصادية للرأسمالية – مثل أزمة 2008- هو التغيرات في "أنماط تفكير الناس" وما ينتج عنها من تغيرات في مستوى الثقة، ومن مشاعر كالحسد ، ومن أوهام وإغراءات، ومن تغيرات في القصص التي يتداولها الناس بشأن طبيعة الاقتصاد، وما ينتج عن ذلك كله

---

[30]) يعتمد عرضنا لمساهمة أكرلوف وشيللر على ما جاء في كتابهما

G. Akerlof and R. Shiller, ***Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy and Why it Matters for Global Capitalism***, Princeton U. P.,2009.

وعلى مقال شيللر

R. Shiller, "Animal spirits depend on trust", ***The Wall Street Journal***, updated 27 Jan. 2008, www.wsj.com/articles

وعلى عرض للكتاب في:

J. Gray, 'We simply do not know!", ***London Review of Books***, 19 Nov. 2009, at www.lrb.co.uk, and N. Gold, "Review of Animal Spirits by G. Akerlof and R. shiller", August 27, 2009, at: w.timeshighereducation.com/books...

لاحظ أنني قد أدرجت مساهمة أكرلوف وشيللر ضمن المقاربة النفسية بالنظر إلى إشارة العنوان الفرعي للكتاب إلى **"سيكولوجية البشر"**، وإن كان من الجائز أيضاً إدراجها ضمن المقاربة السلوكية باعتبار أن الكتاب ينصب على **سلوك الاقتصاد الكلي** behavioral macroeconomics .

[31]) الإنصاف: fairness. التصرفات الضارة اجتماعياً: antisocial behavior . سوء النوايا: bad faith . القصص والروايات: stories . وهم النقود: Money illusion. ويقصد بالأخير الاهتمام بالقيمة النقدية أو الإسمية للأشياء لا بقيمتها الحقيقية بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار.

[32]) راجع في ذلك : Akerlof and Shiller, ***op. cit.***, p. ix

[33]) راجع: Akerlof and Shiller, ***op. cit.***, p.2

من تغيرات في مواقف الناس وسلوكهم تجاه الآخرين.[34] فالناس لا يتصرفون برشد ولا تصدر قراراتهم عن معالجة كاملة للمعلومات، بل إن معلوماتهم كثراً ما تكون ناقصة أو مشوهة. ولذا فإنهم يتخذون قراراتهم في ضوء ما يعتقدون أو يثقون أنه صحيح. والثقة تتغير من وقت لآخر، بل إنها تخضع لدورات تزداد الثقة كثيراً في طور منها، بينما تفتقد الثقة في طور آخر. ومثلما أن هناك دورات للثقة، ثمة دورات أيضاً للالتزام الشخصي بمبادئ حسن السلوك وثمة دورات للأنشطة الافتراسية؛ وهو ما يؤدي إلى الدورات الاقتصادية. ويذكر مؤلفا ***النوازع الحيوانية*** أن أزمة 2008 قد جسدت حالة جموح لهذه النوازع متمثلة في الثقة العمياء في أسواق الرهونات والإسكان ؛ وهو ما دفع بأسعار العقارات إلى مستويات بالغة الارتفاع وغير قابلة للاستمرار. ومن ثم كان من المحتم انهيار هذه الأسواق. وفي رأيهما أن مفهوم النوازع الحيوانية يوحي بما ينبغي عمله للخروج من الأزمات، مثل إطلاق برنامج للإنعاش الاقتصادي بغرض إحياء مشاعر الثقة واستعادة التفاؤل التلقائي الذي تحدث عنه كينز.[35] غير أن السؤال الذي لا نجد إجابة عنه في كتاب النوازع الحيوانية هو: **من أين تأتي هذه الدورات جميعاً؟**

وفيما يتعلق بفشل النظريات التقليدية في تفسير البطالة وقت الركود، وتفسيرالعلاقة بين البطالة والتضخم، يري أكرلوف وشيللر أن هذا يرجع إلى إغفال هذه النظريات أحد النوازع الحيوانية المهمة لتحديد الأجور في العالم الحقيقي، ألا وهو **الميل للإنصاف**. فهاهنا نزعة غير اقتصادية قد تجب الدوافع الاقتصادية الرشيدة لتحديد الأجور. وهذا الدافع غير الاقتصادي ذاته هو ما يفسر لهما لماذا يعجز معدل الأجر عن الهبوط إلى الدرجة التي تنتفي عندها البطالة الإجبارية في أوقات الكساد. فالأجر الأقل الذي قد يدفعه صاحب العمل قد يثير غضب العامل ولا يحفزه على بذل الجهد اللازم، بل إنه قد يدفعه للتراخي في العمل، ومن ثم تقل الإنتاجية. ولذا فإن صاحب العمل يكون مستعداً لدفع أجر أعلى من أقل أجر يكون العامل مستعداً لقبوله. وعند هذا الأجر يظل عرض العمل أكبر من الطلب عليه، وتكون هناك بطالة إجبارية، حيث لا يجد الراغبون في العمل والباحثون عنه فرصاً للتوظف. وهذه هي النظرية التي يطلق عليها : **نظرية أجر الكفاءة**.[36] وكما سنرى لاحقاً فإن ربط نظرية أساسها الكفاءة بالإنصاف قد لا يكون أمراً سائغاً.

أما عن وهم النقود، فيذكر أكرلوف وشيللر أن النظرية الاقتصادية الكلية تفترض غيابه، لأن من مقتضيات الرشادة ألا يتأثر الناس إلا بالقيمة الحقيقية للأشياء. وهما يؤكدان عدم واقعية فرض غياب وهم النقود بالإشارة إلى دراسة لعقود العمل التي تبرمها نقابات العمال مع أصحاب الأعمال في كندا، حيث لوحظ أن نسبة العقود التي تنص على مسايرة الأجور للتضخم (وهو ما يدل على انعدام وهم النقود) لم تزد على 19%، وأنه حتى في هذه النسبة الضئيلة من العقود كانت مسايرة الأجور للتضخم جزئية.[37] وفيما يتعلق بتأثر التصرفات الاقتصادية للناس بما يحتفظون به من قصص في ذاكرتهم وبما يتداولونه من روايات بشأن كيف يعمل الاقتصاد، فإن المؤلفين يشيران إلى أن دورات الثقة (الإفراط في الثقة ثم تراجعها وفقدانها) وكذ لك دورات التفاؤل والتشاؤم مرتبطة بحكايات تروج بين الناس حول قصص نجاح أو فشل بعض رجال الأعمال وصعود

---

[34]) راجع: Akerlof and Shiller, ***op. cit***., p. 4

[35]) أنظر Akerlof and Shiller, ***op. cit***., p.16 حيث يتحدث الكتاب عن دورات الثقة Cycles of confidence وأنظر أيضاً p. 38 حيث يشار إلى دورات السلوك الطيب ودورات للافتراس (السلب والنهب)fluctuations in predatory activities .

[36]) نظرية أجر الكفاءة: Efficiency wage theory أنظر Akerlof and Shiller, ***op. cit.***, pp. 98-99

[37]) راجع: Akerlof and Shiller, ***op. cit***., p. 48

وانهيار بعض المشروعات، وبروايات كتلك التي مهدت لأزمة 2008 مفادها أن أسعار المساكن لا تنخفض، وأنها سوف تستمر في الارتفاع، ومن ثم فاحتمالات الخسارة في صفقات المنازل غير واردة.[38]

ومما لا شك فيه أن إغفال النظرية الاقتصادية للعوامل النفسية عموماً ولما يطلق عليه الغرائز أو النوازع الحيوانية خصوصاً هو أمر غير مقبول. ولكن اعتبار هذه العوامل المحرك الرئيسي للاقتصاد والسبب الرئيس للدورات الاقتصادية يبدو تطرفاً غير مقبول أيضاً. فثمة مغالاة شديدة في أهمية النوازع الحيوانية على النحو الذي ظهر في كتاب أكرلوف وشيللر، وثمة مبالغة غير مبررة في زعمهما أن هذه النوازع تقدم إجابة سهلة عن الكثير من الأسئلة الشائكة حول البطالة والأجوروالادخاروأسواق المال والعقارات.

فمن ناحية أولي، لوحظ أن مفهوم النوازع الحيوانية لم يزل بحاجة إلى التدقيق وإلى النظر في كيفية قياسه، وأن هذه النوازع لم تدرج بعد على نحو مقنع في النظرية الاقتصادية.[39] ومن ناحية ثانية، إن بعض مزاعم أكرلوف وشيللر تستدعي أسئلة مهمة لم يقدما إجابة عنها. من ذلك الزعم بوجود دورات للثقة وللتفاؤل والتشاؤم، وأن هذه الدورات هي التي تنتج الدورات الاقتصادية. فمن أين تأتي دورات الثقة؟ وهل هي حقيقةً سبب الدورات الاقتصادية أم أنها مجرد انعكاس لها؟ وهل التغير في "أنماط تفكير الناس" الذي يقال أنه يؤدي إلى التقلبات الاقتصادية ينشأ من فراغ أم أنه ينتج عن التغيرات في الواقع المادي؟ إن مثل هذا التفسير للدورات الاقتصادية يبدو متهافتاً بالقياس إلى تفسيرات أخري، لاسيما التفسير الماركسي الذي قدمناه في الفصل السادس. وثمة مزاعم أخري يبدو سندها ضعيفاً. من ذلك القول بأن الناس في معظم الأوقات يريدون أن يكونوا منصفين، وأنهم يشعرون بالإهانة عندما لا يعتقد الآخرون أنهم منصفون.[40] فلو كان الأمر كذلك ، فمن أين يأتي الظلم وكيف تصل الفوارق في توزيع الدخول والثروات إلى حدود تهدد النسيج الاجتماعي وتنذر بحروب طبقية. وثمة مشكلة يثيرها مفهوم الإنصاف، فهو ليس مفهوماً موحداً عند مختلف الناس. فما يعتبره صاحب العمل أجراً منصفاً قد يراه العامل أجراً غير منصف بالنظر إلى ما يبذله من جهد وما يضيفه من قيمة. وليست هناك أدلة دامغة على أن الرأسماليين يشعرون بالإهانة عندما يعتقد العمال أنهم غير منصفين ويضربون عن العمل احتجاجاً على ضعف الأجور وعلى ما تنطوي عليه من استغلال. وأخيراً فإن تفسير عدم ميل الأجور للانخفاض في أوقات الركود إلى مستوي تختفي فيه البطالة الإجبارية بنزعة الإنصاف لدى أصحاب الأعمال هو تفسير مناقض لخوفهم من أن يكون للانخفاض الكبير في الأجور أثر سلبي على كفاءة الإنتاج (نظرية أجر الكفاءة). فهذا القلق بشأن الكفاءة ليس إلا تعبيراً عن مصلحة ذاتية لأصحاب الأعمال ولا شأن له بالإنصاف.

ومن ناحية ثالثة، يبدو من قبيل التزيد إطلاق القول بأن أثر الدوافع غير الاقتصادية في التصرفات الاقتصادية قد يَجُب أثر الدوافع الاقتصادية ويقصي اعتبارات الرشادة تماماً. ذلك أن السلوك الاقتصادي ليس سلوكاً جامداً ،كما أنه لا يسير على وتيرة واحدة. والفرد قد يتوخى العوامل الاقتصادية ويدرسها دراسة مدققة ويسعي لتحقيق أكبر عائد ويغلب دافع الأثرة على دافع الإيثار عندما يتعلق الأمر بقرار مصيري وعندما تكون المبالغ المتضمنة فيه ضخمة. ولكن هذا الفرد ذاته لن يجهد نفسه كثيراً في حسابات دقيقة عندما يتعلق الأمر بقرارات غير

---

[38] (راجع: Akerlof and Shiller, ***op. cit***., p. 53

[39] (أنظر: M. Baddeley, " Rethinking the micro- foundations of macroeconomics: insights from behavioral economics", ***European Journal of Economics and Economic Policy***, 2014, Elgar Online, at www.elgaronline.com/views/journals...

[40] (راجع: Akerlof and Shiller, op. cit., p. 25

مصيرية وعندما تكون المبالغ المتضمنة فيها قليلة. فهاهنا يترك الفرد العنان لميوله النفسية ونوازعه الحيوانية، ويميل إلى الروتينية في صنع قراراته، وقد يطغي دافع الإيثار عنده على دافع الأثرة. وفي الأحوال الوسيطة حيث موضوع القرار لا هو بالخطير ولا هو بالهين، سوف يسعي هذا الفرد نفسه للجمع بين الدوافع الاقتصادية والدوافع غير الاقتصادية، ويأخذ من كل منها بقدر يختلف من ظرف إلى آخر.

- **الهُوِيَّة والمعايير**

إذا كان أكرلوف وشيللر قد أضافا ما اعتبراه عنصراً غائباً في النظرية الاقتصادية التقليدية وهو الدوافع غير الاقتصادية، وقدما بشأنها نظرية النوازع الحيوانية، فإن أكرلوف وكرانتون قد اقترحا إضافة دافع آخر أغفلته النظرية وهو الهُوِيَّة وما يرتبط بها من معايير. وقد أسفرت جهودهما في إدراج الهوية في النظرية الاقتصادية عن مجال معرفي أطلقا عليه: **اقتصاديات الهوية**.[41]

ولكن ما المقصود بالهوية؟ إن الهوية عند علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجي والفلسفة هي مجموعة الخصائص (العرقية أو الدينية أو الجنسية) والمعتقدات والقيم والمواقف والآراء التي تصف في مجملها شخصاً من الأشخاص وتميزه عن غيره بدرجة أو بأخرى، أو تصف جماعة من الجماعات بما يجعلها متمايزه عن غيرها. والهوية قد تكون شخصية أو اجتماعية. فالهوية الشخصية – وهي الأكثر استخداماً عند علماء النفس- هي مجموعة الصفات التي تجعل الشخص متفرداً. أما الهوية الاجتماعية- وهي الأكثر استخداماً عند علماء الاجتماع- فهي مجموعة الخصائص المرتبطة بانتماء الشخص إلى جماعة اجتماعية ما كالطبقة أو الفئة أو الطائفة أو الوطن.[42]

والهوية عند أكرلوف وكرانتون هي شعورنا أو فهمنا أو وعينا بمن نحن ومن نكون، وبوجه خاص إلام ننتمي وأي ثقافة نعتنق وأي قيم نتمسك بها. وهي بذلك تشكل مفهوم الشخص لذاته ولعلاقته بالآخرين. وترتبط بالهوية معايير، أي قيم أو مستويات مستهدفه توجه التصرفات ويحكم على التصرفات العملية بالقياس عليها.[43] وهما يريان أن الهوية الاجتماعية– وما يرتبط بها من معايير- عامل بالغ الأهمية في تفسير الاختيارات الاقتصادية للناس، وأنه عندما توضع الهوية الاجتماعية للشخص في دالة المنفعة يمكن تفسير ظواهر متعددة لا يستطيع النموذج التقليدي تفسيرها. ومن هذه الظواهر التمييز ضد الإناث في أماكن العمل والفقر والاستبعاد الاجتماعي وتقسيم العمل داخل الأسرة وكذلك تفسير السلوك الذي يبدو مناقضاً للمصلحة الذاتية أو السلوك الذي ينطوي على أخطار جسيمة للفرد. فبعض الناس قد تصوت في الانتخابات لصالح مرشح قد لا يستفيدون من سياساته، وذلك لاعتقادهم أن هذه السياسات مفيدة للبلد؛ وهو اعتقاد نابع من هويتهم الاجتماعية وانتمائهم للوطن. ومن يمارس رياضة تسلق الجبال الشاهقة معرضاً نفسه للهلاك إنما يفعل ذلك لأن لديه تصوراً ذهنياً عن نفسه- يعبر عن هويته- بأنه يقدر على هذا العمل الصعب الذي لا يقدر عليه كثيرون غيره، ولأنه يشعر بالسرور والرضا عن النفس عندما يحقق هذا التصور.[44]

---

[41]) الهوية: Identity. اقتصاديات الهوية: Identity Economics. المعايير: Norms.

[42]) راجع: Wikipedia, Identity (Social Science), at: https:// en.wikipedia.org /wiki/ Identity_(Social_Science)

[43]) يقول أكرلوف وكرانتون إن هوية الفرد تتأثر بالمعايير التي تتبناها الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبما تنطوي عليه من معتقدات بشأن كيف يجب أن يتصرف وكيف يجب أن يتصرف الآخرون، أي بشأن االسلوك اللائق أو غير اللائق من جانب الفرد ومن جانب الآخرين.

[44]) معلومات هذه الفقرة والفقرة التالية مستمدة من الورقة التي قدم فيها أكرلوف وكرانتون اقتصاديات الهوية لأول مرة:

وقد أدرج أكرلوف وكرانتون في دالة المنفعة حداً يعبر عن الهوية الاجتماعية لصاحبها، جنباً إلى جنب مع الحدود التي تعبر عن تصرفاته وتصرفات الآخرين. كما أنهما اعتبرا أن الهوية الاجتماعة لشخص ما دالة في تصرفاته وتصرفات الآخرين، وفي المجموعة التي ينتمي إليها، وفي مدي توافق خصائص هذا الشخص مع السلوك المثالي (المعياري) للمجموعة التي ينتمي إليها، ومدى توافق سلوك الشخص وسلوك الآخرين مع المجموعات الاجتماعية الأخرى. وقد أطلقا على الزيادة في المنفعة المستمدة من الهوية مكاسب الهوية وعلى النقص فيها خسائر الهوية. وحسب أكرلوف وكرانتون فإن إدراج الهوية الاجتماعية في التحليل الاقتصادي يساعد في تفسير لماذا تختلف التصرفات والاختيارات الاقتصادية للناس وذلك بالرغم من أنهم قد يواجهون نفس الظروف الاقتصادية. وهما يعتبران أن أثر الهوية وما يرتبط بها من معايير في السلوك الاقتصادي قد يفوق أثر الحوافز النقدية، وأن عامل الهوية قد يشكل حياتنا الاقتصادية أكثر من أي عامل آخر.

وقد استخدم أكرلوف فكرة الهوية والمعاير في إثبات خطأ عدد من المقولات والنظريات الاقتصادية الشائعة. ومنها ما يعرف بمتكافئة ريكاردو ومضمونها أنه إذا تلقي المستهلك الممثل (الأب في هذه الحالة) مبلغاً من المال من الضمان الاجتماعي في نهاية مدة خدمته، فلن يكون لهذا الدخل الإضافي أي أثر على استهلاكه، حيث أنه سيقوم بتحويله بالكامل إلى ورثته (أبنائه) الذين سيتعين عليهم دفع ضرائب ضمان اجتماعي لتمويل التحويلات الاجتماعية للأجيال القادمة.[45] وقد رأي أكرلوف أن خطأ هذه المقولة ناتج عن إغفال دالة منفعة الأب للمعيار الذي يتبناه بشأن ما يجب أن يؤول إلى أبنائه من الدخل الإضافي الذي تلقاه، حيث أن دالة المنفعة قد اقتصرت على المنفعة التي تعود على الأب من استهلاكه والمنفعة التي تعود على أبنائه مستقبلاً من استهلاك التركة التي ستؤول إليهم. ولو أن المعيار المتقدم ذكره قد أضيف إلى دالة منفعة الأب فإنه سيغير من القيمة التوازنية للتركة، وذلك لأن للمعيار شأن بما يعتقد الأب أنه حقه وحق أبنائه في ذلك الدخل الإضافي. ومن المرجح أن هذا المعيار سيجعل الأب يستهلك جزءاً من الدخل الإضافي بنفسه ويتحصل من ذلك على منفعة إضافية. أي أن إدخال هذا المعيار في الحسبان يعني أن أثر الدخل الإضافي على استهلاك الأب ليس محايداً كما يعتقد طبقاً لمتكافئة ريكاردو.[46]

G. Akerlof and R. Kranton, "Economics and Identity", ***Quarterly Journal of Economics***, vol. CXV, Issue 3, Aug. 2000, pp. 715-753, available at: www.public.econ.duke.edu

وكذلك من حوار دبنر مع أكرلوف وكرانتون حول كتابهما:

G. Akerlof and R. Kranton**,** ***Identity Economics: How our identities shape our work, wages, and well- being***, Princeton U.P., 2010 in S. Dubner, The "identity Economists" answer your questions, May 27, 2010, at: http://freakonomics.com

[45]) متكافئة ريكاردو: Ricardian equivalence

[46]) للمزيد حول أثر إدخال المعايير المرتبطة بالهوية في التحليل الاقتصادي، أنظر الدراسة التي قدمها أكرلوف للجمعية الاقتصادية الأمريكية عند تنصيبه رئيساً لها في عام 2007:

G. Akerlof, "The missing motivation in macroeconomics", Draft Presidential Address to the AEA, Chicago, Jan. 2007, downloadable from: www.econ.yale.edu

وقد ظهرت دراسات تطبيقية لفكرة الهوية والمعايير، نذكر منها دراسة شايو التي قدمت نموذجاً للاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل يتضمن الهوية الطبقية (الانتماء الطبقي) والهوية الوطنية (الانتماء الوطني):

M. Shayo, " A theory of social identity with an application to redistribution", Social Science Research Network (SSRN), March 2007, at: http://papers.ssrn.com

وأحسب أن ثمة مبالغة من جانب أكرلوف وكرانتون في اعتبار الهوية والمعايير المرتبطة بها المحدد الأهم للحياة الاقتصادية. إن هذه المبالغة تناظر في ضخامتها مبالغة أكرلوف وشيللر بشأن دور النوازع الحيوانية في الاقتصاد. وكما يقول ديفيز في سياق نقده لكتاب أكرلوف وكرانتون عن اقتصاديات الهوية، فإن هذه المبالغة يجب ألا تدفعنا إلى تجاهل دور الهوية الاجتماعية في تحديد السلوك الاقتصادي للناس. فلا شك في أن هذا الدور مهم. ولكن يجب الحذر من اختزال محددات السلوك الاقتصادي في معايير الهوية الاجتماعية. فهناك أنواع أخرى من المعايير الواجب إدراجها في تحليل هذا السلوك. فمن جهة أولي، تتعدد الهويات الاجتماعية للفرد نظراً لتعدد الجماعات الاجتماعية التي قد ينتمي إليها في آن واحد؛ وهو ما يدركه أكرلوف وكرانتون. ولكن ديفز يأخذ عليهما أنهما لم يناقشا كيف تجري المقايضات بين آثار الهويات المختلفة. ومن جهة ثانية، يلاحظ ديفيز أن تناول أكرلوف وكرانتون لموضوع الهوية وقصره على الهوية الاجتماعية يغفل أمراً مهماً وهو الهوية الشخصية وما يقوم بينها وبين الهوية الاجتماعية من علاقات. وهذا الإغفال ناتج عن الانطلاق من مقاربة علم النفس الاجتماعي للهوية الاجتماعية التي تتعامل مع الفرد كمعطى من المعطيات وتنحي جانباً قضية الهوية الشخصية، بينما المقاربة الأفضل هي المقاربة السوسيولوجية التي تقوم على التفاعلات المتبادلة بين الأفراد وتعني بعمليات التأثير والتأثر بين الفردية والبنية الاجتماعية وبالارتباط بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية. ويعزو ديفيز هذا المسلك المنهجي من جانب أكرلوف وكرانتون إلى الحرص على النموذج النيوكلاسيكي وتجنب إدخال تعديلات كبيرة عليه قد تؤدي إلى التضحية به تماماً.[47]

3

المقاربة السلوكية

توصف هذه المقاربة بالسلوكية انطلاقاً من أن أصحاب هذه المقاربة يحاولون نمذجة السلوك الاقتصادي للإنسان كما يتجلى لهم في الواقع، وليس بناءً على استنتاجات من فرض الرشادة ومبدأي تعظيم المنفعة للأفراد وتعظيم الربح للمنشآت كما يفعل النيوكلاسيكيون. وكما يوضح ريتشارد ثالر في كتابه ***"سوء السلوك: بناء الاقتصاد السلوكي"***، فإن الاقتصاد السلوكي قد قام على أساس التمييز بين سلوك البشر الحقيقيين وسلوك ذلك الكائن المعروف في الكتابات الاقتصادية بالإنسان الاقتصادي. والأخير هو مجرد مخلوق خيالي لا وجود له في الواقع، لأنه يتمتع بذكاء خارق ولأنه مجرد من المشاعر ولا علاقة له بمشكلات ضبط النفس.[48] ويؤكد كانيمان هذا المعني بقوله إن نموذج الفاعل الرشيد الشائع في علم الاقتصاد هو نموذج يعتمد على نظام إدراكي واحد ، وهو النظام العقلاني الذي يمتلك قدرة منطقية فائقة، ومبرأ من الخطأ، ويتسم بالبطء، فضلاً على أنه يتطلب جهداً ذهنياً ضخماً. وهذا النموذج يستبعد نظاماً إدراكياً آخر يستخدمه الناس كثيراً، وهو النظام الحدسي الذي يتميز بالتلقائية والسرعة، ولا يستهلك الكثير من الجهد من صانع القرار.

[47]) لتفصيل ما أجملته من نقد ديفيز لكتاب أكرلوف وكرانتون، راجع مقاله:
J. Davis, "Review of Identity Economics by Akerlof and Kranton", ***Economics and Philosophy***, vol. 27,no. 3, Nov. 2011, downloadable from www.epublications.marquette.edu

[48]) كتاب تالر هو:.R. Thaler, ***Misbehaving: The Making of Behavioral Economics***. والكتاب يعرض تطور الاقتصاد السلوكي عبر ما يقرب من نصف قرن. أنظر حوار K. Milkman مع المؤلف حول كتابه في:
http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/misbehaving-psychology-meets-economics

والملاحظ في الحياة العملية أن الفرد يســـتخدم هذين النظامين الإدراكيين، وإن كان معدل اســـتخدامه للنظام الحدسي أكبر كثيراً من معدل استخدامه للنظام العقلاني.[49] وعلى ذلك فإن ما يعني به الاقتصاديون السلوكيون هو سـلوك البشـر الحقيقيين، وكيف يتشـكل بمفعول العوامل النفسـية كالثقة المفرطة وتوهم أننا نعلم أكثر مما نعلم فعلاً، والتحيز في اختيار المعلومات، أي انتقاء المعلومات التي تدعم وجهة نظرنا وتجاهل ما يخالفها.

تسـتخدم المقاربة السـلوكية للظواهر الاقتصــادية العوامل الاجتماعية والإدراكية والعاطفية في فهم القرارات الاقتصـادية للأفراد والمؤسـسـات وصـناع السياسـات العامة، وكذلك في فهم تأثير هذه القرارات على أسـعار السوق وعوائد الأسـهم، وعلى تخصيص الموارد بوجه عام . وتتوصـل المقاربة السلوكية إلى نماذج للسلوك مبنية على بعض الأفكار المســتمدة من علم النفس والنظرية الاقتصــادية النيوكلاسـيكية، حتى وإن عدلت في بعض افتراضــات أو نتائج تلك النظرية، مثلاً بتقييد فرض الرشــادة على ما ذهب إليه هربرت سـايمون الذي يعد مؤسساً للاقتصاد السلوكي. وعموماً فإن الاقتصاد السلوكي لا يستبعد فرض الرشادة تماماً، ولكنه يعتبره مجرد حالة خاصة جداً.

وللمقاربة الســلوكية صــلة بالمقاربة التجريبية، حيث يجري بعض الاقتصــاديين الســلوكيين – وليس كلهم- تجارب كما يفعل الاقتصاديون التجريبيون. ولكن إذا كانت التجارب هي الأساس في الاقتصاد التجريبي، فإنها مجرد أداة- قد تسـتخدم وقد لا تسـتخدم - من جانب الاقتصــاد السـلوكي الذي يعتمد أيضــاً على أدوات أخرى كالمسوح ودراسـات الحالة وتحليل البيانات المقطعية وبيانات السـلاسل الزمنية (كبيانات أسـعار الأسـهم لمدة معينة). وللمقاربة السلوكية علاقة وثيقة بالمقاربة النفسية التي تركز على ما يعتمل في نفس الفرد من "نوازع حيوانية" كتلك التي تناولناها في القسـم السـابق من هذا الفصـل.[50] وكما هو الحال مع مقاربات أخرى، فإن المقاربة السلوكية تحتوى مقاربات فرعية أو توجهات متباينة، من أبرزها التوجهان الموضحان أدناه.[51]

- **التوجه الأول**

يتصـل هذا التوجه بمسـاهمات مؤسـسـي الاقتصـاد السـلوكي في المدة من أواخر الخمسـينيات حتي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وبخاصة كتابات هربرت سايمون حول السلوك الاقتصادي واتخاذ القرارات والرشــادة. وما زال لهذا التوجه امتدادات في بعض الكتابات الأحدث، وخاصـــةً أعمال عالم النفس جيرد جنجرنزر(Gingrenzer). ويرى أصـحاب هذا التوجه أن القرارات الاقتصـادية الرشـيدة محكومة بمحددات

---

[49] (أنظر: D. Kahneman, "Maps of bounded rationality: Psychology for behavioral economics", ***American Economic Review***, vol.93, 2004, available at: www.econ.tuwien.ac.at/lotto/papers/kahneman2.pdf

[50] (يعتمد عرض المقاربة السلوكية على المصادر التالية- ما لم يذكر خلاف ذلك:
A.Samson(ed.), ***The Behavioral Economics Guide 2014***, retrieved from https://behavioraleconomics.com, Kahneman, ***ibid***, C. Camerer, "Behavioral Economics: Reunifying psychology and economics", Sept. 1990, ***Proceedings of the National Academy of Sciences***- USA, (PNAS), vol. 96, at www.pnas.org/content, S. DellaVigna,"Psychology and Economics: Evidence from the field", ***NBER Working Paper***, no. 13420, Sept 2007, at www.nber.org.; NEF (The New Economics Foundation), Behavioral Economics: Seven Principles for policy makers, ***Theoretical New Economics,*** no.1, July 2005 (www.neweconomics.org), R. Frydman and M. Goldberg, **op. cit.**; M. Charmer, "The prospects for Homo economicus", ***Scientific American,*** www.scientificamerican.com, and Morris Altman, "Behavioral economics, economic theory, and public policy", n. d., downloadable from www.uq.edu.au/economics/.../Altman

[51] (هذا التصنيف للمقاربات السلوكية الفرعية يعتمد على مقال موريس: Altman, Morris, ***op. cit.***, pp. 1-2.

أو قيود فسيولوجية ونفسية ومؤسسية. كما يرون أن اختيارات الأفراد الناتجة عن هذه القرارات وإن اختلفت عن تلك التي تتنبأ بها النظرية النيوكلاسيكية، إلا أنها تعتبر قرارات رشيدة. ويرجع ذلك إلى أنهم يأخذون بمفهوم للرشادة مغاير للمفهوم النيوكلاسيكي. فطبقاً لهذا التوجه يعد السلوك المشاهد للأفراد كسلوك ابتغاء الرضا الذي اقترحه سايمون سلوكاً رشيداً بالرغم من عدم توافقه مع النظرية النيوكلاسيكية. ولا يقصر أصحاب هذا التوجه اهتمامهم على سلوك الأفراد في مجال التبادل والاستهلاك فحسب، بل إنهم يعنون أيضاً بسلوك المنشآت في مجال الإنتاج.

- **<u>التوجه الثاني</u>**

وهذا هو التوجه الأحدث والذي صارت له هيمنة واضحة على الاقتصاد السلوكي في الآونة الأخيرة. ويتصل هذا التوجه بمساهمات عالمي النفس دانيال كانيمان وأموس تفيرسكي- لاسيما **نظرية أفق الاختيار** التي تركز على تفسير تحيزات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وعلى الطرق التجريبية أو التقريبية التي يتبعونها في الوصول إلى هذه القرارات. وقد ظهرت هذه النظرية في 1979 ، ولكن كانيمان وتفيرسكي استمرا في تطويرها حتي 1992 لتقدم وصفاً اكثر دقة لعملية صنع القرار الاقتصادي.[52] وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير **ميل الناس لتجنب الخسارة،** أي تفضيل الأفراد لتجنب الخسارة المحققة على الربح غير المضمون حتى عندما يتساوى العائد من هذين الخيارين، وذلك استناداً إلى ما أجرياه من تجارب. وتعارض نظرية أفق الاختيار نظرية "المنفعة المتوقعة" التي طورها فون نيومان ومورجن ستيرن في منتصف الأربعينيات. وقد ركزت النظرية على السلوك الفعلي للناس، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات في الأسواق المالية.[53] فقد لوحظ – مثلاً- أنه عندما يواجه الأفراد في التجارب السلوكية بالاختيار بين الحصول على 1000 جنيه مؤكدة(أي باحتمال 1) وبين الحصول على 2500 جنميه باحتمال قدره 0.5 ، فإنهم عادة ما يختارون المبلغ المؤكد، وذلك بالرغم من أنه المبلغ الأقل، وبالرغم من أن التوقع الرياضي للخيار غير المؤكد (1500 =0.5*2500) أكبر من مبلغ الألف جنيه المتيقن منه. ويطلق كانيمان وتفيرسكي على هذا السلوك **كراهة المخاطرة**.[54]

ونقطة الانطلاق في نظرية أفق الاختيار هي المشاهدات العملية بشأن كيفية تقييم الناس للخسائر والمكاسب عندما يواجهون بمشكلة الاختيار بين بدائل مختلفة تنطوي على مخاطر، بمعنى أن نتائجها ذات احتمالات

---

[52]) نظرية أفق الاختيار : Prospect Theory . وقد استحسنت أن أترجمها على هذا النحو حيث ترصد النظرية أفق أو نطاق الاختيارات المتاحة مقرونة باحتمال وقوع كل منها بالشكل الرمزي التالي: (x,p and y,q) أي النتيجة x باحتمال p ، و النتيجة y باحتمال q ، والنتيجة لاشيء باحتمال (1-p-q) . لاحظ أن كلمة prospect مستخدمه بمعنى مقامرة gamble حيث تشير النظرية إلى اليانصيب lottery . وربما لا يكون لتسمية النظرية Prospect Theory من سبب – كما يقول Watkins - سوى أنها تسمية جاذبة للأنظار. أنظر:

T. Watkins, “Kahneman and Tversky Prospect Theory”, at www. Sjsu.edu/faculty/Watkins/prospect.htm

الطرق التجريبية أو التقريبية Heuristics. هي الطرق التي قد لا تؤدي إلى نتائج مثلى optimal ولكنها تؤدي إلى نتائج عملية أو واقعية إلى حد كبير. وهي طرق بسيطة ومختصرة للحكم على الأشياء وصنع القرار، وغالباً ما تركز على عنصر أو عناصر قليلة من العناصر المتعددة لمشكلة مركبة . أنظر:

Wikipedia, Heuristics, at https:// en.wikipedia.org/wiki/Heuristics_in_judgment _and_decision_making

أنظر شرح النظرية في المقال الشهير :

D. Kahneman and A. Tversky, "Prospect Theory: An Analysis of Decision Under Risk", **Econometrica,** vol. 47, no. 2, 1979,pp.263-291.

[53]) من المشاهدات العملية إحجام الناس عن بيع ما فى حوزتهم من أوراق مالية بدأت تفقد قيمتها – ومن ثم فعملية البيع تنطوي على خسارة، وميلهم للبيع بسرعة عندما يتحقق لهم من وراء ذلك مكسباً، مع أن الانتظار قد يزيد من المكسب الذي هو مجرد مكسب محتمل .

[54]) كراهة المخاطرة: Risk aversion. وعكسها الميل للمخاطرة أو حب المخاطرة: Risk seeking. أنظر: Watkins, ***op. cit***.

معروفة . إذ يبدأ الناس بتقييم الخسائر والمكاسب باستخدام قواعد تقريبية، ثم يصنفون هذه التقييمات، ويتخذون من التقييمات المتماثلة معياراً أو **نقطة مرجعية** تقاس عليها باقي التقييمات . فتعامل التقييمات الأقل منها كخسائر، بينما تعامل التقييمات الأعلى منها كمكاسب . وفي مرحلة تالية، يتصرف الناس كما لو كانوا يحسبون قيمة ما مرتبطة بالمكسب أو الخسارة (أي بالانحرافات عن المستوى الجاري لثروتهم، لا بالقيمة الإجمالية النهائية للثروة ذاتها التي عادة ما تتخذ مقياساً للمنفعة في الفكر السائد[55])، وذلك على أساس النتائج المحتملة واحتمالات تحققها التي يعبر عنها باستخدام أوزان للقرارات (أوزان قرارية). [56] وفي ضوء هذا الحساب الذي ينطوي على ترجيح غير خطي للاحتمالات يُختار البديل ذو القيمة الأعلى. وتعد هذه النظرية نظرية وصفية بمعنى أنها تركز على وصف السلوك الفعلي الذي ينطوي على خروقات لمبدأ الرشادة التقليدي، وليست نظرية إيصائية معنية بكيف يجب على الناس أن يتصرفوا.

وقد تبين من التجارب التي أجراها كانيمان وتفيرسكي وأظهرت سلوكاً مغايراً لذلك المستنتج من نموذج الرشادة النيوكلاسيكي أنه لو كان الفرد بصدد شراء كتاب مثلاً، ووجد أنه يباع في المكتبة س بعشرين جنيهاً، وعلم أن الكتاب عينه يباع في المكتبة ص التي هي على مسيرة خمس دقائق من المكتبة س بعشرة جنيهات، فمن المرجح أنه سيقرر شراء الكتاب من المكتبة ص، ويوفر عشرة جنيهات مقابل السير خمس دقائق. ولكن التجارب أظهرت أيضاً أنه لو كان الفرد نفسه بصدد شراء تليفون محمول، ووجد أنه يباع في المتجر أ بألف جنيه، بينما يباع في المتجر ب الذي هو على مسيرة خمس دقائق من المتجر أ بمبلغ 990 جنيها، فقد لوحظ أن الفرد سيقرر في الغالب الشراء من المتجر أ، مع أن فرض الرشادة يقضي بالشراء من المتجر ب حيث يوفر عشرة جنيهات مقابل السير خمس دقائق كما في حالة شراء الكتاب.وسر هذا الاختلاف في التصرف بحسب السلوكيين هو مسألة **النقطة المرجعية**، وهي هنا سعر المنتج. فالوفر مقابل السير خمس دقائق كان عشرة جنيهات في الحالتين، ولكنه عندما بنسب إلى سعر المنتج نجده 50% [(20/10) * 100]في حالة الكتاب و 1% [(1000/10)*100] فقط في حالة التليفون المحمول. وهذا تصرف رشيد طبقاً للسلوكيين، وليس بالتصرف غير الرشيد كما يزعم النموذج التقليدي.

كما بينت تجارب السلوكيين أن نظرة الفرد للخسارة غير نظرته للمكسب، وأن ثمة ميلاً لدى الناس لكراهة الخسارة – ومن ثم الميل لتجنبها- حتى لو عوضت بكسب بالقيمة ذاتها.[57] فقد يفقد االفرد مائة جنيه لسبب أو لآخر، وتأتيه في الوقت ذاته زيادة في المرتب مائة جنيه. حسب النموذج التقليدي للرشادة، ليس هناك أي تغير في الوضع المالي لهذا الفرد – ومن ثم في مستوى رفاهه. ولذا فليس في ذلك ما يدعوه للابتهاج أو الابتئاس. ولكن التجارب السلوكية بينت أن معظم الناس تنتابهم مشاعر سلبية عقب حدث كهذا كالشعور بالغضب أو الإحباط. ويرجع ذلك إلى أنهم يركزون على الخسارة أكثر مما يركزون على الكسب، وأن فقدان المائة جنيه يسبب لهم من الألم والتعاسة أضعاف ما ينتج عن كسب مائة جنيه من بهجة أو سرور.

---

[55]) في سياق تشديده على قياس المكسب أو الخسارة بالإشارة إلى نقطة مرجعية reference point يذكر كانيمان أنه من الغريب جداً في نظر عالم النفس أن يقدم الاقتصاديون خريطة السواء indifference map للفرد دون ذكر ما يحوزه حالياً من مختلف السلع. وهو يعتبر أن رصيد الفرد من مختلف السلع هو المقابل لفكرة النقطة المرجعية في نظرية أفق الاختيار. أنظر: Kahneman, ***op. cit.***, p. 1457

[56]) أوزان قرارية: Decision weights . وكقاعدة عامة تأخذ هذه الأوزان قيماً أقل من قيم الاحتمالات المناظرة، حيث تضرب الاحتمالات في قيم معينة بقصد التعبير عن ميل الأفراد للتفاعل بصورة مبالغ فيها لأعلى (react-over) مع الأحداث ذات الاحتمالات الصغيرة، بينما يتفاعلون بصورة مبالغ فيها لأدني (under-react) مع الأحداث ذات الاحتمالات الكبيرة. أنظر: Kahneman and Tversky***, op. cit***.

[57]) كراهة الخسارة: Loss aversion

ومن النتائج المثيرة التي توصل إليها كانيمان وتفيرسكي أن قرارات الأفراد تتأثر بالسياق الذي يتخذون فيه هذه القرارات، فضلاً عن عوامل أخرى، وأن تفضيلاتهم تتباين حتى عندما يواجهون الموقف ذاته ويتعرضون للخسارة نفسها. وهذا ما جرى عندما تعرضت مجموعتان للسؤال عن رد فعل كل منهما لحدث معين وهما على وشك دخول المسرح. فإذا اكتشف أعضاء المجموعة الأولى فقدان تذكرة الدخول السابق شرائها وقيمتها عشرة دولارات، هل سيدفعون عشرة دولارات أخرى لشراء تذكرة جديدة؟ وإذا اكتشف أعضاء المجموعة الثانية الذين لم يسبق لهم شراء تذكرة دخول للمسرح فقدان عشرة دولارات من كل منهم، فهل سيقدمون على شراء تذكرة بالقيمة عينها؟ وبالرغم من أن كل فرد في المجموعتين قد خسر عشرة دولارات، إلا أن نسبة من عبروا عن رغبتهم في شراء تذكرة جديدة من المجموعة الأولى كانت 46%، بينما كانت نسبة من رغبوا في دفع عشرة دولارات لشراء تذكرة من المجموعة الثانية كانت 88%. والظاهر من هذه التجربة أن الفارق الكبير بين هاتين النسبتين إنما يعود إلى الاختلاف في طريقة فقدان العشرة دولارات. كما أنه قد ظهر من تجربة أخرى أن تفضيلات الأفراد تختلف عندما يواجهون موقفين يتساوى فيهما مقدار الكسب. فلم تتوافق آراء الأفراد إزاء كسب مائة دولار كإعفاء ضريبي أو كمنحة من رب العمل. والظاهر أن لأسلوب أو مصدر الكسب تأثير كبير على تفضيلات الأفراد؛ وهو الأمر الذي تتجاهله النماذج الاقتصادية النيوكلاسيكية.[58]

وطبقاً لهذا التوجه فإن الأفراد يرتكبون أخطاء وتحيزات بانتظام فيما يتخذونه من قرارات. ويستمد أصحاب هذا التوجه الكثير من افتراضاتهم ونتائجهم مما يجرونه من تجارب وما يسجلونه من مشاهدات في دراسات الحالات وغيرها. وما يلاحظونه من أخطاء في قرارات الأفراد يعني أن هذه القرارات غير رشيدة، بمعنى أنها تنحرف عن تلك القرارات التي تمليها المعايير النيوكلاسيكية للرشادة، والتي تعتبر هي المرجع الأساسي لدى أصحاب هذا التوجه. وخلافاً للتوجه الأول، فإن اهتمام التوجه الثاني محصور في قرارات الأفراد خارج مجال الإنتاج، أي في مجال التبادل والاستهلاك.

ومن أهم المواضيع التي ينشغل بها الاقتصاديون السلوكيون ما يلي:

أ- **القواعد التي تتخذ القرارات على أساسها** . وطبقاً للمقاربة السلوكية فإن الأفراد لا يتخذون قراراتهم بناء على حسابات دقيقة أو استناداً إلى منطق صارم، وذلك لما يمثله ذلك من عبء ذهني وإرهاق عصبي . وإنما يتخذ الأفراد قراراتهم بناء على الفطرة والحدس والطرق التجريبية والقواعد التقريبية أو العرفية، وفي ضوء ما يتجمع لديهم من خبرات حياتية. [(59)] كما أن للعادة دوراً مهماً في اتخاذ القرارات، وذلك بالرغم من رغبة الفرد في التصرف بما يخالفها في بعض الأحيان ، كعادة التدخين مثلا. ويلاحظ الاقتصاديون السلوكيون أن لدى الأفراد ميلاً للمحافظة أو التمسك بفكرة أو استراتيجية ما ، وذلك بالرغم من تغير الظروف على نحو يستدعي تغيير هذه الميول والأفكار والاستراتيجيات.كما أن بعض سلوكيات الأفراد تنم عن إفراط غير مبرر في الثقة بقدرات الفرد على معرفة أحوال السوق أو التنبؤ بها، كما أنها

---

[58]) وردت هذه الأمثلة في: جيروم كيجان، ***الثقافات الثلاث- العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة صديق جوهر، عالم المعرفة ، الكويت، العدد 408، يناير 2014.، ص 236.

[59]) القواعد التقريبية أو العرفية: Rules of thumb

تكشف عن استعمال الأفراد لمعلومات خاطئة أو غير ذات صلة بموضوع القرار لا لشيء إلا لسهولة الحصول على هذه المعلومات. وثمة سلوك ملاحظ لدي بعض الناس يتمثل في التعميم بناء على عدد محدود من المشاهدات أو العينات الصغيرة، وكذلك التركيز على الأحداث الأقرب زمنياً وتجاهل التنقيب في الذاكرة عن الأحداث الأبعد زمنياً. وكثيراً ما تطغي المشاعر أو العواطف على الذكاء، فينحاز صانع القرار للحقائق التي يستريح إليها ويغض الطرف عن الحقائق التي لا توافق أهوائه. ومن الملاحظ أيضاً بعض القرارات وراءها الخوف من الندم على تصرف ما كبيع أسهم أخذت قيمتها في التدهور، وهو ما قد يدفع المستثمر المالي إلى الحفاظ عليها لمدة أطول مما ينبغي على أمل أن تتحسن الظروف ويحقق مكسباً.[60]

ب- **الصياغة الخاصة بالاختيار أو القرار**.[(61)] يعتقد الاقتصاديون السلوكيون أن طريقة طرح السؤال المتعلق باختيار بديل أو آخر- أي ما إذا كان السؤال يركز على جانب الكسب أو جانب الخسارة- لها تأثير قوي على الاختيار أو القرار. فالناس يسعون إلى تجنب الخسارة عندما يركز السؤال على جانب الكسب (صياغة إيجابية)، ولكنهم يميلون للمخاطرة عندما يركز السؤال على جانب الخسارة (صياغة سلبية). ولتوضيح الفكرة نشير إلى التجربة التي أجراها تفيرسكي وكانيمان بشأن الاختيار بين علاجين أ و ب يمكن تقديمهما إلى 600 مريض بداء عضال، حيث النتيجة المتوقعة للعلاج أ هي شفاء 200 شخص (نتيجة إيجابية) ووفاة 400 شخص (نتيجة سلبية)، بينما النتيجة المتوقعة للعلاج ب هي شفاء جميع المرضى (600 شخص) باحتمال 33%، مع احتمال 66% لعدم إنقاذ أي منهم (نتيجة إيجابية) و عدم وفاة أحد باحتمال 33% ،مع احتمال 66% لموت الجميع (نتيجة سلبية). لقد ظهر أن 72% من المشاركين في التجربة قد اختاروا العلاج أ عندما طرح عليهم بطريقة إيجابية (إنقاذ حياة 200 شخص)، ولكن نسبة المؤيدين لهذا العلاج قد انخفضت إلى 22% عندما طرح عليهم بطريقة سلبية(موت 400 شخص). كما كان رد الفعل للعلاج ب مرتبطاً بإيجابية الطرح أو سلبيته. وثمة مثال آخر من مجال الاقتصاد الكلي، ألا وهو أن نسبة أكبر من الناس سيؤيدون سياسة اقتصادية ما إذا ركز طرحها على الأثر على معدل التوظف (الجانب الإيجابي)، بينما تنخفض نسبة المؤيدين إذا ما ركز طرح السياسة نفسها على الأثر على معدل البطالة (الجانب السلبي).[62]

ت- **عدم كفاءة الأسواق** . ففي فرع التمويل السلوكي أو سلوكيات التمويل يدرس الاقتصاديون السلوكيون أسباب ارتكاب المتعاملين في الأسواق المالية لأخطاء معينة على نحو منتظم ، وكيف تؤثر هذه الأخطاء على أسعار وعوائد الأوراق المالية ، وتؤدى إلى عدم كفاءة السوق . وعادة يفسر سلوك المتعاملين في هذه الأسواق

---

[60]) للمزيد حول العوامل والتحيزات السلوكية، وخاصة في مجال التمويل، أنظر:
W. Spaulding, Behavioral Finance, 2009, at http://thismatter.com/money/investments/behavioral -finance.htm
L. Kengatharan and N. Kengatharan, “The influence of behavioral factors in making investment decisions and performance study on investors of Colombo stock exchange”, ***Asian Journal of Finance and Accounting***, vol. 6, no. 1, 2014, at: www.macrothink.org/ajfa

[61]) الصياغة الخاصة بالاختيار أو صنع القرار: Framing . ويمكن أيضاً أن تفهم كلمة framingعلى أنها تعني الإطار الذهني لصنع القرار، وذلك حسب السياق.

[62]) أنظر مثال العلاج في Kahneman, ***op. cit.***, p. 1458 وأنظر مثال السياسة الاقتصادية وغيرها من الأمثلة في: https://en.wikipedia.org/wiki/Framinf_effect_(psychology)

بالثقة المفرطة في النفس ، أو قلة الانتباه ، أو الإفراط في التفاؤل ، أو استسهال السير مع التيار (سلوك القطيع).وهذه جميعاً من العوامل المستبعدة في النظرية التقليدية للسوق الكفء. [(63)]

ومن النتائج المهمة للاقتصاد السلوكي أن سلوك الفرد يتأثر بسلوك الآخرين ، بمعنى أن الناس تراقب الآخرين وتتعلم منهم ، خاصة عندما يكونون بصدد اتخاذ قرار في أمر جديد عليهم أو في بيئة غير مألوفة لهم. فعندما تكون في بلد غريب ، فإنك سترتاد المطعم الذي تلاحظ أن الكثيرين من الناس يقبلون على تناول الطعام فيه . ومن هذه النتائج أيضاً أن الناس يكرهون الخسارة ، ومن ثم يسعون لتفاديها . فالمشاعر التي تنتاب الناس جراء ألم الخسارة أشد كثيراً من المشاعر التي تنتابهم جراء السرور بالربح .

وتنتهي المقاربة السلوكية على اختلاف توجهاتها إلى اقتراح نوع أو آخر من التدخلات التي تتجاوز ما توصي به النظرية النيوكلاسيكية والتي عادة ما تتركز في تدخلات تستهدف معالجة الخارجيات. إذ يدعو أصحاب التوجه الأول- الذين يعتبرون السلوك المغاير للنيوكلاسيكية رشيداً - إلى التدخل عندما يلاحظون أن هذا السلوك يتعرض للاضطراب أو التشوه نتيجة لنقص المعلومات أو ضعف القدرات أو نتيجة لبعض العوامل المؤسسية. أي أنهم يدعون إلى تدخلات تعالج المشكلات التي تحول بين الأفراد وبين تحقيق ما يفضلونه من اختيارات. أما أصحاب التوجه الثاني الذين يعتبرون الرشادة النيوكلاسيكية مرجعيتهم الأساسية فإنهم يدعون إلى تدخلات لتيسير تغيير سلوك الأفراد نحو ما تمليه هذه الرشادة.[64]

ومن المقولات المهمة للاقتصاد السلوكي أنه من المهم عند صياغة نماذج السلوك النظر في السياق الذي يتخذ فيه الأفراد قراراتهم. ذلك أن هذا من الأمور التي تتجاهلها النماذج التقليدية لتي تفترض سلوكاً موحداً للفرد بالرغم مما قد يكون هنالك من اختلاف في بيئة اتخاذ القرار. فسياق الشراء متمثلاً في نوع المتجر مثلاً قد تكون له لأهمية كبيرة في تحديد استعداد الشخص لدفع ثمن معين للسلعة التي يريد شراءها. والسياق مهم في تحديد طلب الفرد على سلع معينة كسلع المكانة، حيث يؤخذ في الحسبان مدى استخدام الآخرين للسلعة.[65]

ويتصل بما تقدم أن بعض الاقتصاديين السلوكيين قد انتقلوا من مرحلة تفسير السلوك إلى مرحلة البحث في تغيير أو بالأحرى تصحيح السلوك . ومن أبرز من انشغل بهذا الأمر ريتشارد ثالر (الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2017) وك. سن شتاين مؤلفا كتاب ***"الترغيب (أو التحفيز أو التنبيه): تحسين القرارات بشأن الصحة والثروة والسعادة"***.[66] وطبقاً لهذا الكتاب فإنه يمكن تغيير سلوك الفرد بتغيير بيئة اتخاذ القرار أو باتباع سياسة معينة بما يغري الفرد بالتصرف في الاتجاه المرغوب من صانع السياسة، وذلك دون إرغامه على ذلك. فنظراً لأن الكثيرين من الأفراد قد لا يصرحون عن نيتهم بالتبرع بأعضائهم بعد

---

63) سبق التعرض لفرض السوق الكفء في الفصل الثالث.

64) أنظر Altman, ***ibid.***, p. 46

65) سلع المكانة: positional goods. للمزيد حول هذه النقطة، أنظر:

Peter Diamond, "Behavioral Economics", ***Journal of Public Economics***, no. 92, 2008, pp. 1858-1862, at www.elsevier.com/locate/econbase

66) R. Thaler and C. Sunstein, ***Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth and Happiness***, Yale University Press, 2008.

وكلمة nudge تعني تنبيه شخص ما بلكزة خفيفة من الكوع بقصد حفزه على اتخاذ إجراء معين. وقد استندت في كتابة الفقرة الحالية إلى تلخيص للكتاب وللتعليقات عليه في:

Wikipedia: https://en.wikipedia.org/wiki/Nudge_(book)

الوفاة – بالرغم من أنهم قد يرغبون فعلاً في التبرع- فقد اقترح أن يعتبر الشخص راغباً في التبرع ما لم يتخذ إجراءً صريحاً يفيد عكس ذلك. وهذا ما تقرر في المملكة المتحدة وأسفر عن وفرة في الأعضاء المتاحة للمرضى المحتاجين إليها. ولحفز الناس على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة، يقترح الكتاب حلاً آخر وهو أن يطلب من الشخص الراغب في تجديد رخصة قيادة السيارة تعبئة استمارة تفيد موافقته أو عدم موافقته على التبرع، وذلك كشرط لتجديد الرخصة. ومن أمثلة تغيير بيئة اتخاذ القرار من أجل دفع الناس لاستهلاك الغذاء الصحي هو أن توضع الأطعمة الصحية في المتاجر في مكان يسهل وقوع نظر المشتري عليه، بينما توضع الأطعمة الرديئة صحياً (junk food) في مكان لا تلتفت إليه الأنظار أو يحتاج إلى جهد أكبر للعثور عليه. ويشير الكتاب إلى أن الشركات قد تستخدم في سبيل ترويج مبيعاتها أساليب ترغيب قد تكون مكلفة للمستهلك، مثل شركات التليفون المحمول التي توفر لصاحب التليفون خدمة معلومات رياضية أو فنية أو إخبارية مجاناً لبضعة أيام، ثم تستمر في تقديمها بعد هذه المدة بمقابل يخصم من رصيد صاحب التليفون، وذلك دون تنبيهه إلى أن عليه أن يطلب عدم استمرار تلقيه لهذه الخدمة إذا لم يرغب في استمرارها. وهي تعتمد في ذلك على ميل الأفراد لعدم متابعة استهلاك رصيدهم أو تراخيهم في طلب إيقاف الخدمة. غير أن تغيير السلوك قد لا يكون بالسهولة التي يصورها كتاب ثالر وسن ستاين. وهذا ما انتهت إليه لجنة العلم والتكنولوجيا بمجلس اللوردات البريطاني في 2011 التي رأت أن تغيير السلوك يحتاج إلى أمد زمني طويل، وأنه غالباً ما تكون فرصة نجاح إجراء ما في تغيير السلوك أكبر عندما يكون هذا الإجراء عنصراً ضمن مجموعة متكاملة من الإجراءات المالية والضوابط الإدارية.

وقبل تقييم المقاربة السلوكية ، سوف نبين العلاقة بينها وبين المقاربة النيوكلاسيكية. لقد لاحظ الكثيرون من الباحثين أنه ليست هناك قطيعة بين هاتين المقاربتين. فالمقاربة السلوكية لا تنطوي على رفض النظرية النيوكلاسيكية ولا تسعى لهدمها. ولئن كانت المقاربة السلوكية تقدم اقتراحات لمراجعة النظرية النيوكلاسيكية وتعديلها، فإنها تبقى محتفظة بجوهر هذه النظرية. ولذا لم تواجه هذه المقاربة بمقاومة كبيرة من التيار السائد في علم الاقتصاد لأنها لا تشكل في حقيقة الأمر خطراً عليه. فالاقتصاد السلوكي لا يعترض على المقولة الأساسية للنيوكلاسيكية بأن الأفراد يستجيبون للحوافز، ولكنه يدعو إلى عدم حصر مفهوم الحوافز في الحوافز المادية، ويرى توسيعه ليشمل الحوافز غير المادية (كما في المقاربة النفسية، وخاصة نظرية النوازع الحيوانية). كما أنه يرى أن الحوافز تتأثر بالسياق المؤسسي، ومن ثم يجب عدم إغفال هذا السياق في النظرية النيوكلاسيكية. ولا يعترض الاقتصادي السلوكي على دور المصلحة الذاتية في تشكيل سلوك الأفراد، ولكنه يرى أن سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية لا يجري في فراغ، وإنما يجري في سياق مجتمعي. ومن ثم ترد عليه بعض القيود التي تستوجب مراعاة مصالح الآخرين بدرجة أو أخرى. وهذا أمر يجب على النظرية النيوكلاسيكية عدم تجاهله.[67]

وعموماً يشير الاقتصاد السلوكي إلى أن سلوك الأفراد ينحرف عن السلوك المفترض في النموذج التقليدي فيما يتعلق بثلاثة أمور أساسية :

---

[67] أنظر: Altman***, op. cit.***, p. 46

أ- **التفضـــيلات**. فهي لا تتوقف على العائد المتوقع للفرد من قراره، ولكنها تتوقف أيضـــاً على العائد المتوقع لغيره من الناس (البعد الاجتماعي وما يثيرة من قضايا كالإيثار وكراهة اللامساواة)، كما أن دالة المنفعة لا تتوقف على العائد المتوقع للفرد في ظروف معينة ، بل إنها تعتمد أيضـــاً على النقطة المرجعية التي تتخذ أساساً للمفاضلة. كما يؤكد الاقتصاد السلوكي على على عدم اتساق التفضيلات عبر الزمن (الخصم غير الأسي للعوائد).

ب- **المعتقدات**. ومن مظاهرها الثقة المفرطة والتعميم الخاطئ من عينات صـغيرة أو وقائع قليلة، والميل لإسقاط الحالة الشعورية/ المزاجية الراهنة على المستقبل.

ت- **صــنع القرار**. وتتأثر هذه العملية بطريقة صـــياغة الخيارات المتاحة أوالإطار الذهني لاتخاذ القرار. ومن ســـمات عملية صـــنع القرار اللجوء إلى القواعد الاجتهادية التي تقوم على التقريب والأعراف، والتأثر بمحدودية قدرة الفرد على الانتباه، والميل لمسايرة سلوك الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد.[68]

ولكن لماذا لا تقضــي قوى الســوق على هذه الانحرافات عن السـلوك المفترض في الفكر الاقتصــادي السـائد، مثلاً عن طريق المراجحة أو الموازنة في أســواق المال (حيث يقوم المراجحون بشــراء الأوراق المالية التي انخفض سعرها في سوق معين ثم يعرضونها للبيع سريعاً في سوق آخر لم يزل السعر فيه مرتفعا، بما يؤدى إلى العودة بالسـعر إلى مسـتواه الصـحيح في السـوقين)؟[69] مما يذكر في الرد على هذا السـؤال أن المراجحة عمليـة لا تخلو من المجـازفـة، ومن ثم فهي لا تخلو من احتمـالات التعرض للخســـارة، وأن آثـار التحيزات الســلوكية في الســوق(التراخي أوالجمود مثلاً) قد تتفوق على أثار عمليات المراجحة، وأن المراجحة قد لا تكون متاحة دائماً، حيث قد لا تسمح الضوابط المطبقة على تعاملات السوق بعمليات البيع السريع بعد الشراء من جانب المستثمرين المؤسسيين كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار.[70]

وفيما يتعلق بالانتقادات التي توجه للمقاربة السلوكية فإن من أبرزها أن السلوك المشاهد في التجارب ليس له بالضرورة صلة قوية بالسلوك في الظروف الواقعية، حيث تكون هناك فرص للتعلم، وحيث تضمن المنافسة الاقتراب على الأقل من السلوك الرشيد . كما يتشكك البعض في أساليب إجراء التجارب وتنفيذ الاستقصاءات التي يستخدمها الاقتصاد السلوكى، بمعنى أن هناك تحفظات على الدقة في تصميم التجارب وعلى مدى الإتقان في تســجيل المعلومات وتحليلها؛ وهو ما قد يؤدي إلى اســتنتاجات خاطئة.[71] ويرى بعض النقاد من مدرســة اقتصاد المعلومات الناقصة أن النماذج السلوكية للأسواق المبنية على بحوث الاقتصاد السلوكي تحكمية شأنها شــأن النماذج التقليدية، وأنها تسـعى للوصــول إلى تنبؤات كمية دقيقة للســلوك، بينما الممكن هو التوصــل إلى

---

[68]) أنظر تفاصيل هذه الصور الثلاث من انحرافات السلوك الواقعي عن السلوك المفترض في النظرية الاقتصادية في : DellaVigna ***op. cit.***,

[69]) المراجحة أو الموازنة Arbitrage

[70]) المستثمرون المؤسسيون : Institutional investors . للمزيد حول عجز قوى السوق عن تعويض أثر انحرافات السلوك الملاحظ عن السلوك المفترض في النظرية الاقتصادية، راجع:

DellaVigna***, op. cit***.p. 365, and B. Frey and A. Stutzer, "Economics and Psychology: From imperialistic to inspired economics", ***Philosophie Economique***, no. 4, 2001/2, at www. brunofrey.com/articles..

[71]) أنظر بعض الأمثلة في:

A. Rubinstein, "Discussion of behavioral economics', a paper prepared for the 9th World Congress on Advances in Economic Theory and Applications, July 2006, at www.arielrubinstein.tau.ac.il/papers/behavioral-economics.pdf

تنبؤات نوعية تقريبية . وعادة ما يرد على ذلك بأن التجارب تقود إلى استنتاجات جيدة، خاصة عندما تتكرر كثيراً، وعندما تجرى في مواقف ومناطق متعددة.

وقد انتقدت المقاربة السلوكية المعاصرة (التوجه الثاني) لأنها لا تعتد إلا بسلوك الأفراد، أي كيف يتصرفون في المواقف المختلفة، وأنها لا ترى أهمية خاصة – كما تفعل المقاربة النفسية- للنظر في مشاعر الأفراد وأحاسيسهم ودوافعهم، وذلك على الرغم من الاتفاق بين المقاربتين السلوكية والنفسية في عدد من النتائج المهمة على ما سبق بيانه. ولذا تظل الرؤية السلوكية غير مكتملة، حيث أن السلوك الفعلي للأفراد قد لا ينم عن حالة الرضا المفترض أن يتمتع بها المتعاملون في سوق تسودها المنافسة التامة. فقد يكون السلوك مصحوباً بإذعان أحد طرفي المعاملة للطرف الآخر، لاسيما عندما يغيب شرط أو أكثر من شروط المنافسة التامة- وهي الحالة الأكثر شيوعاً. وحينئذ يكون سلوك الطرف المذعن سلوكاً اضطرارياً سواء لأن الطرف الآخر محتكر للسوق، أم لأن الطرف المذعن يجهل أحوال السوق لعدم قدرته على تقصيها، وبخاصة عندما يكون السوق غير نظامي، ولا تتوافر معلومات كافية أو دقيقة بشأنه، ومن ثم لا يكون في وسع الطرف المذعن البحث عن طرف أفضل يتعامل معه بشروط مرضية.[72]

كما انتقدت المقاربة السلوكية المعاصرة بأنها قصرت اهتمامها على سلوك الأفراد ولم تعن بدراسة سلوك المنشآت في مجال الإنتاج كما فعل المؤسسون (التوجه الأول). وكان من نتائج هذا التركيز على المستوى الجزئي (الميكرو) أنه ليس لدى أصحاب هذه المقاربة الكثير الذي يمكن قوله بشأن قضايا الاقتصاد الكلي.[73] وعموماً فإن تطبيق نتائج الدراسات السلوكية في مجال صنع السياسات الاقتصادية تكتنفه صعوبات عدة، مثل صعوبة تحديد الظروف التي يقع فيها الناس في أخطاء عند اتخاذ القرارات، ومثل صعوبة الحكم على تغير التفضيلات وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمفاضلة بين خيارين عبر فترات زمنية مختلفة.[74] وأخيراً فإن بعض النتائج التي توصل إليها الاقتصاد السلوكي يصعب قبولها كنتائج عامة أو حتى كنتائج تنطبق على الغالب الأعم من الحالات. ومن ذلك الميل للإيثار وكراهة التفاوت في التوزيع. فلو كانت هذه النتائج شائعة ما كان للفروق الشاسعة في توزيع الدخول والثروات أن تنشأ ، وما كان للثورات الاجتماعية أن تندلع مطالبة بالمساواة. كما أن العوامل المؤثرة في الاختيار كثيرة، ولا يُعرف في أي الحالات قد تطغي الأثرة على

---

[72]) مررت بتجربة من هذا النوع عندما أردت ترميم بعض أجزاء سقف الشقة التي أقطنها. فقد لجأت إلى عامل بناء غير نظامي ممن يجلسون على أرصفة الشوارع الرئيسية في بعض أحياء القاهرة في انتظار من يلتقطهم من السيارة لأداء بعض الأعمال. وعلى العكس مما تصورت من أن هؤلاء العمال يرضون بالقليل من الأجر، فقد انتهي بي الأمر إلى دفع مبلغ باهظ كأجر لعمل لا يتطلب مهارة فائقة ولم يستغرق سوى سبع ساعات، مع تحملي بكلفة المواد المطلوبة للعملية، ومع تبين أنها لم تنجز بالإتقان الواجب. ورداً على ما بدا على من عدم الرضا عن هذه المعاملة، وما اعتبرته استغلالاً للظروف من جانب العامل، أفاد بأنه لا يعمل كل يوم ، وأنه يحاول تدبير أمور معيشته هو وأسرته من خلال الأعمال المتفرقة التي يقوم بها عندما يتوفر طلب عليها. والمعني الذي استنتجته من حواري مع هذا العامل هو أنه يحمل الزبون بمبلغ إضافي كتأمين ضد ما يمر به من أيام لا يجد فيها أي عمل – إلى جانب ما يمكن اعتباره الأجر الطبيعي للعمل الذي يقوم به. وهو يرفع إلى أقصى حد الأجر الإجمالي المطلوب ، لاسيما عندما يستشعر عدم استعداد بعض الزبائن لإنفاق وقت أو جهد كبير في البحث عن عامل آخر، وعندما يرى من المظاهر ما يدل على قدرة الزبون على الدفع. وطبقاً للمقاربة السلوكية فإن المعاملة قد تمت بالتراضي بين الطرفين، وأنهما قد شعرا بالرضا عند إتمام العمل، في حين أن أحد طرفي المعاملة لم يشعر بالرضا على الإطلاق.

[73]) أنظر:

Ha-Joon Chang, ***Economics- The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014, pp. 159-161

[74]) راجع: P. Diamond, ”Behavioral Economics”, ***Journal of Public Economics***, no. 92,2008, pp. 1858-1862, at www.elsevier.com/locate/econbas

الإيثار، أو تطغى كراهة التفاوت على الجشع، أو العكس. وليس من المستبعد أن تعمل عوامل متعددة في آن واحد، ولكن بنسب أو أوزان تتباين مع تباين الظروف والأحوال.

وخلاصة القول هو أن الاقتصاد السلوكي يقدم فرصة جيدة لظهور بديل أكثر واقعية يتلافى أوجه القصور في النماذج التقليدية. ولكن ذلك مرهون بتطور هذا المجال المعرفي ليجمع بين العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر في صنع القرارات من جهة، وبالتدقيق والصرامة في التحليل من جهة أخرى، وذلك بما يغني عن الانحصار في نموذج وحيد للسلوك الاقتصادي يقصر عن تمثيل خلاصة تفاعلات العوامل الاقتصادية والنفسية والسلوكية في شتى الظروف والأحوال، وبما يتيح انتاج نماذج متعددة للسلوك الاقتصادي تسري في أحوال محددة.

4

المقاربة العصبية

تُعد المقاربة العصبية - أو ما صار يعرف بالاقتصاد العصبي – أحدث المقاربات التي اقترحت لتطوير علم الاقتصاد. إذ أن أول بحث عن هذه المقاربة قد نشر في عام 1996 وكان موضوعه: الحساب العصبي للمنفعة - أي الأساس العصبي لحساب أو تقدير المنفعة. وعلى ذلك فإن عمر هذا المجال المعرفي لا يتجاوز عقدين. وتعنى المقاربة العصبية بدراسة صنع القرارات عن طريق المزج بين ثلاثة علوم، وهي: علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأعصاب.[75] وقد ظهرت المقاربة العصبية كثمرة للجهود التي بذلتها مجموعة من الباحثين متداخلي التخصصات الذين اعتقدوا أن الجمع بين هذه العلوم الثلاثة يساعد في التوصل إلى فهم أدق وأعمق للسلوك وإلى نتائج ذات قيمة عالية لكل علم من هذه العلوم أيضاً، وبخاصة صياغة قيود على النماذج النظرية للاختيار وصنع القرار التي سبق تطويرها في كل من علم الاقتصاد وعلم النفس. وقد بدأت هذه الجهود بمحاولة علماء الأعصاب فهم المسارات والحسابات العصبية التي تؤدي إلى سلوك أو صنع قرار معين. وهكذا فإن الاقتصاد العصبي يبحث عند مستوى مادي في كيفية توصل المخ إلى قرار أو اختيار ما عن طريق دراسة هندسة الحسابات فيه. ومن أبرز من ساهموا في تأسيس الاقتصاد العصبي بول جليمشر- وهو أول رئيس لجمعية الاقتصاد العصبي التي تأسست في 2003 وتعقد مؤتمراً سنوياً منذ 2005[76]- وبول زاك الذي عرضنا في الفصل السادس مساهمته في المقاربة الأخلاقية، وكولن كاميرر وجورج لوينشتاين، وبول فيليبس- الرئيس الحالي لجمعية الاقتصاد العصبي.[77]

---

[75]) علم الأعصاب Neuroscience ؛ و هو العلم المختص بدراسة الجهاز العصبي Nervous system .وهو أصلاً متفرع من علم الأحياء، ولكنه صار مجالاً تتشارك فيه تخصصات متعددة كالكيمياء والعلوم الإدراكية وعلم الكمبيوتر والرياضيات واللسانيات والطب والجينات وغيرها. أما ذلك الفرع من الطب المختص بالمخ فيطلق عليه Neurology. أنظر Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Neuroscience, and https://en.wikipedia/wiki/Neurology

المسارات والحسابات العصبية: Neural pathways and computations

هندسة الحسابات في المخ: Computational architecture of the brain

[76]) جمعية الاقتصاد العصبي: Society for Neuroeconomics. راجع موقعها الإلكتروني: www.neuroeconomics.org

[77]) معلومات هذه الفقرة والفقرة التالية مستمدة من:

Paul Glimcher, "Neuroeconomics", ***Scholarpedia***, Vol. 3, No. 10,2008, at http://www.scholarpedia.org/articles, Society for Neuroeconomics, ***Neuroeconomics Annual Review,*** J. Clithero et al., ***Foundations of Neuroeconomics:***

وعموماً يعتمد الاقتصاد العصبي على تحديد تلك المناطق من المخ التي تحدد الاستجابة لمثير أو محفز معين ، وعلى التعرف من خلال مسح المخ باستخدام التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي [78] ، أو غيره من أساليب تصوير وظائف المخ ، على ما الذي يختار المخ أن يركز عليه عند مواجهة موقف اجتماعي معين ، وما هي أدوار المناطق المختلفة من المخ في هذه المواجهة ، وما هي مساهمة كل منها في صنع القرار الاقتصادي . لاحظ أن تجارب المقاربة العصبية كانت تجرى في البداية على الفئران والقردة، ولكنها امتدت فيما بعد إلى على البشر. واستناداً إلى نتائج هذه التجارب تبنى نماذج رياضية ويجرى استخدامها للتنبؤ بالسلوك الذي يتخذه الحيوان أو الإنسان في ظروف محددة. وقد بينت بحوث الاقتصاد العصبي أن نظام صنع القرار في المخ هو نظام مزدوج، بمعنى أنه يتألف من جزأين. الجزء الأول يختص بنظام التقييم ، وهو يتكون من مناطق في قشرة المخ الأمامية(وهو الجزء المختص بالتحكم في النبضات /الومضات العصبية وفي الاتجاهات العدوانية)، وفي العقد القاعدية الموجودة في قاعدة المخ الأمامي (وهي مختصة بوظائف متعددة كالتحكم في الحركات الإرادية والتعلم والسلوك الروتيني أو العادات).[79] أما الجزء الثاني فإنه يختص بنظام الاختيار، وهو يتألف من مجموعة من الدوائر العصبية التي تتلقى مخرجات الجزء الأول (التقديرات أو التقييمات) وتحدد أو تقرر الاختيار بناءً عليها. ثم تقوم بتمرير هذا القرار إلى ما يطلق عليه قسم المحرك للتنفيذ.[80]

وكما سبق ذكره في مقدمة هذا الفصل، ظهر الاقتصاد العصبي كتطور طبيعي في أعقاب ما قدمه الاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي من إسهامات بشأن معالجة المعلومات والاختيارات التي تنتج عنها. وبالنظر إلى عملية معالجة المعلومات كنشاط عصبي، رؤي أنه من الممكن استخدام المقاييس العصبية- إلى جانب مقاييس أخرى- في اختبار سلامة هذه الإسهامات. كما كان ظهور الاقتصاد العصبي مرتبطاً بالتقدم الذي شهده علم الأعصاب- وبخاصة ظهور علم الأعصاب الإدراكي- كثمرة للمزاوجة بين مقاربتين لدراسة حيوانات التجارب في البداية، ثم البشر لاحقاً. الأولي هي المقاربة العصبية التي تركز على دراسة السلوك في الكائنات التي تعاني إصابات في المخ يترتب عليها قصور في السلوك. والثانية هي المقاربة الفسيولوجية التي تقوم على الربط بين قياسات مباشرة للحالة البيولوجية- مثل إطلاق الخلايا العصبية لما يعرف بفرق الجهد والتغيرات في تدفق الدم وفي الموصلات العصبية- وبين بعض الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بالكائن محل البحث. وقد كان لاستحداث طرق تصوير نشاط المخ وخاصة التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي فضل كبير في متابعة نشاط المخ أثناء قيام الإنسان بمهام إدراكية- ومنها صنع القرارات. وكان ظهور علم الأعصاب الإدراكي بمثابة ثورة علمية لأنه مكن من الربط بين الوظائف الحسية (أي المرتبطة بالحواس) للجهاز العصبي وبين الحالة الذهنية. أي أنه مكن من الربط بين النشاط العصبي والاختيار أو

From Philosophy to Practice, Plos, Nov.,2008, www.ncbi.nlm.nih.gov; K.Powell,"Economy of The Mind", Plos, www.biology .plosjournals.org.

[78]) التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي: fMRI = Functional Magnetic Resonance Imaging

[79]) قشرة المخ الأمامية: Frontal cortex. االنبضات / الومضات العصبية: Neural impulse. العقد القاعدية: Basal ganglia. المخ الأمامي: Front/fore- Brain. لاحظ أن المخ يتألف من ثلاثة أقسام: المخ الأمامي، والمخ الأوسط (Mid-brain)، والمخ الخلفي أو مؤخرة المخ Hind-brain.

[80]) الدوائر العصبية المقصودة هي: Fronto- parietal circuits. قسم المحرك: Motor section

القرار؛ وهو ما أدى إلى تحسين كبير في دراسة السلوك وصنع القرارات بصفة عامة، وإلى بروز إمكانية التنبؤ بالقرار بناءً على نشاط الخلية العصبية. [81]

ويرى أنصار الاقتصاد العصبي أنه يساعد في بناء النماذج على افتراضات واقعية. وهم لا يقبلون قول ميلتون فريدمان أن نجاح التجارب يقاس بقدرتها التنبؤية وذلك أياً كان حظ الافتراضات من الواقعية. إذ أنهم يرون أن العمل وفق افتراضات واقعية أمر مهم للكشف عن علاقات السببية المفترض أن تكون هدفاً أساسياً لأي علم.

ويقول الاقتصاديون العصبيون أنهم يعنون ببعض المسائل التي يعتبرها علم الاقتصاد خارج نطاقه - كونها عوامل داخلية تحرك السلوك. ولكن فهم هذه العوامل - كالثقة مثلاً- مهم في نظرهم للتوصل إلى السلوك التوازني والتنبؤ بما يقرره الناس . فالناس تدفع الضرائب للحكومة ليس بمقتضي التشريع والخوف من العقوبة عند مخالفته فحسب، بل وبناء على الثقة في الحكومة المتضمنة في العقد الاجتماعي بينها وبين المواطنين. والثقة من الأمور التي يمكن اخضاعها لدراسات وتجارب الاقتصاد العصبي. وقد بينت هذه الدراسات والتجارب لماذا يثق الناس في الغرباء ولماذا يدخلون في علاقة تبادل للثقة معهم. والسبب هو أن أدمغتنا تنظر إلى التعاون مع الآخرين على أنه أمر له عائد.[82]

وقد بينت تجارب الاقتصاد العصبي الأهمية الخاصة لهرمون الأوكسي توسين الذي سبق لنا التعرف عليه خلال مناقشة المقاربة الأخلاقية في الفصل السادس. فهذا الهرمون يقلل من خوفنا من التعامل مع الآخرين ويدفعنا إلى الثقة بهم. ويستفاد من ذلك أن ثمة أساساً عصبياً للاختلاف في سلوك الأفراد من حيث ميلهم للثقة بالآخرين أو ميلهم للمخاطرة. وعلى خلاف ما يستنتج من النماذج الاقتصادية لنظرية الألعاب مثلاً التي محورها إنسان اقتصادي لا هم له سوى مصلحته الذاتية ، ولا يثق في الآخرين ولا يوثق فيه من جانبهم، فإن تجارب الاقتصاد العصبي تبين أن الثقة في الآخرين ظاهرة سلوكية شائعة. كما أنها أظهرت أن حقن الفرد بجرعة معتدلة من الأوكسي توسين ترفع مستوى الثقة بنسبة 17%، وأن الحقن بهذا الهرمون أثناء مبارة اقتصادية يرفع مستوى الكرم بنسبة 80%.كما لوحظ أن نشاط المخ خلال النظر في خيارات استراتيجية يكشف عن شعور قوي لدى الناس بمصالح الآخرين ويؤثر في اختياراتهم. وقد ظهر من بحوث الاقتصاد العصبي أن ثمة منطقة في المخ مرتبطة بحالات النفور والاشمئزاز والإهانة، وأنها تصبح نشطة جداً عندما يعرض على الأفراد قسمة غير عادلة لمبلغ من النقود(في لعبة/ مبارة الإنذار مثلاً[83]). ذلك أن الأفراد لا يقبلون المبلغ القليل الذي يعرض عليهم (عملاً بمنطق: شيء أفضل من لا شيء كما تقول نماذج الرشادة

---

[81]) للمزيد حول تاريخ الاقتصاد العصبي، أنظر: Glimcher et al., ***op. cit.***, PP. 1-10.
علم الأعصاب الإدراكي: Cognitive Neuroscience. الموصلات العصبية: .Neurotransmitters . إطلاق فرق الجهد أو جهد الصوديوم: Firing of action potential، للتفاصيل الفنية لهذا الموضوع راجع الفصل الأول من كتاب: محمد أمين عبد الله ومني عبد الرحمن على، ***الجهاز العصبي وعلاقته بالغذاء والتلوث البيئي***، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1999.

[82]) معلومات هذه الفقرة والفقرة التاليتين مستقاة من:
J.W. Park and P.J. Zak, “Neuroeconomic studies”, ***Analyse und Kritik***, No. 29, 2007,pp. 47-59, at www.analyse-und-kritik.net

[83]) لعبة الإنذار Ultimatum game. وفيها يعطي س مبلغاً من النقود ويطلب منه تقاسمه مع ص، على أن يكون من حق ص أن يقبل أو يرفض ما يعرض عليه. وفي حالة الرفض لن يحصل أي منهما على أي جزء من المبلغ . أنظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Ultimatum_Game

التقليدية)، بل إنهم يرفضون المبلغ القليل لاشمئزازهم من القسمة غير العادلة للمبلغ ونفورهم من التصرف الذي ينم عن الطمع والجشع.

وبالرغم من الانتقادات التي يوجهها المشتغلون بالاقتصاد العصبي لنموذج الاختيار الرشيد /تعظيم المنفعة، إلا أنهم لا يذهبون إلى حد رفضه. بل إنهم يقترحون تحسين أدائه بتعديل بعض افتراضاته وإضافة بعض القيود على دوال المنفعة التقليدية .[84]

وقد ظهر من بحوث الاقتصاد العصبي أن نشاط الخلايا العصبية أثناء عملية صنع القرارات يتوقف على أمرين، وهما: احتمال تحقق العائد من القرار وسرعة الحصول عليه. وقد أكدت التجارب العصبية ما توصلت إليه بحوث الاقتصاد السلوكي من أن الناس يفضلون العائد الأسرع على العائد المتأخر، وأن تأخر الحصول على العائد يقلل من جاذبيته، ومن ثم فإن الناس يطبقون معدل خصم أعلى على العائد الآجل. كما تبين أنه يمكن تخفيض معدل الخصم إما بجعل العائد الآجل أكبر، وإما بتخفيض درجة المخاطرة المرتبطة بالانتظار، أي بزيدة احتمال تحقق العائد. وقد لوحظ أن احتمال اتخاذ قرار بالانتظار مدة ما للحصول على عائد معين يزداد كلما زادت الثقة فيمن يتعهد بتقديمه في الأجل المحدد.[85]

وختاماً نوجه النظر إلى أن المقاربة العصبية قد تعرضت لانتقادات متعددة، وبخاصة فيما يتعلق برفضها بعض افتراضات النماذج الاقتصادية الشائعة. ونرصد فيما يلي أبرز هذه الانتقادات .[86]

أ- إن تخطئة النماذج الاقتصادية التقليدية استناداً إلى نتائج التجارب العصبية أمر لا يسهل قبوله، وذلك لأن هذه النماذج لا تتضمن أية افتراضات بشأن الآليات العصبية- أو غيرها من الآليات- المنتجة لسلوك معين . ومن ثم فإن أي بيانات حول هذه الآليات كتلك التي يظهرها علم الأعصاب لا يمكنها أن تؤيد أو ترفض أي نموذج اقتصادي . أي أن العبرة بالسلوك، لا بكيفية توصل المخ إلى سلوك ما، وأن رفض نموذج اقتصادي لا يتطلب سوى تغيير عامل من العوامل المحيطة باتخاذ القرار، ومراقبة التغير في السلوك، ومن ثم الحكم على ما إذا كان يتفق أو يتناقص مع تنبؤات النموذج . وعلى ذلك فليس على الاقتصاديين حرج إذا هم استخدموا نماذج لا تتصف بأنها ناجحة في تفسير كيف يعمل المخ من أجل الوصول إلى قرار.

ب- يؤخذ على أصحاب الاقتصاد العصبي أنهم كثيراً ما يستخدمون صوراً بسيطة للنموذج الاقتصادي للاختيار وصنع القرار، ويتجاهلون ما قد تتمتع به النماذج الاقتصادية من مرونة سمحت بإدخال بعض التعديلات على الافتراضات التقليدية لاسيما فيما يتعلق بصياغة دالة المنفعة وبعض خصائص

---

[84]) وفي ذلك يقول بارك وزاك أن النموذج المستقبلي للاختيار يمكن وصفه بأنه: "rational choice plus" model. أنظر:
Park and Zak*, op. cit.*, p. 54.

[85]) أنظر هذه النتائج وغيرها في:
S. Tanaka, Neuroeconomics: Explaining human decision-making, at www.osaka-u.ac.jp

[86]) وردت معظم هذه لانتقادات في:
F. Gul and W. Pesendorfer, The case for mindless economics. Nov. 2005, downloadable from https://www.princeton.edu and G. Harrison, "Neuroeconomics: A critical reconsideration", and " Neuroeconomics: A rejoinder", ***Economics and Philosophy***, No. 24, downloadable from www.economics-experiments-unimelb.edu.au/papers 5 pdf

التفضيلات. فمثلاً ليس صحيحاً اتهام المشتغلين بالاقتصاد العصبي لعلم الاقتصاد بأنه يفترض أن منفعة النقود هي منفعة غير مباشرة بمعنى أنها تشتق من منفعة ما تشتريه من سلع وخدمات. فثمة نماذج اقتصادية ليست بالقليلة أدخلت النقود كمتغير مستقل في دالة المنفعة بما يعني أن ثمة منفعة مباشرة لاقتناء النقود.

ت- ثمة أوجه للقصور في تصميم بعض تجارب الاقتصاد العصبي وفي التحليل الإحصائي للبيانات العصبية المستمدة من هذه التجارب. فتصميم التجارب قد ينطوي على إجراءات يحرص الاقتصاديون التجريبيون على تجنب استخدامها. ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد تعريض أدمغة المبحوثين في بعض التجارب لمجال مغناطيسي بقصد استثارة مناطق معينة في الدماغ على غرار ما يستخدم في معالجة الاكتئاب (وهي ممارسة مثيرة للجدل من الناحية الأخلاقية)، وذلك قبل أن يطلب منهم اتخاذ قرار. ومنها أيضاً خداع المبحوثين بإيهامهم مثلاً بأنهم يتلقون عروضاً من أقرانهم في التجربة، بينما هذه العروض مستخلصة في الواقع من تجارب سابقة. وقد تؤدي مثل هذه الممارسات إلى التباس في تعريف أي المناطق في الدماغ هي التي نشطت أثناء صنع القرار. كما تثار اعتراضات بشأن صغر حجم العينة المستخدم عادة في التجارب، والذي قد لا يتجاوز عشر وحدات(أدمغة)، وكذلك بشأن ما يحيط بالمعالجة الإحصائية للبيانات العصبية من غموض، فضلاً على الإصرار على عدم نشر هذه البيانات حتي يتيسر تقييمها ، وذلك بالرغم من تكرار طلب نشرها من جانب النقاد. ولا شك في أن هذه الملاحظات تلقي ظلالاً من الشك حول الحجية العلمية والإحصائية لنتائج بحوث الاقتصاد العصبي.

ث- يؤخذ على المقاربة العصبية (وأيضاً على المقاربة التجريبية) أن محاولة تفسير توصل الأفراد لقراراتهم الاستثمارية مثلاً تتم بإجراء تجارب لدراسة الأنشطة العصبية لمجموعة من الطلاب الجامعيين في ظروف أبعد ما تكون عن واقع الحال في أسواق المال. وفضلاً على ذلك، ليس لهؤلاء الطلاب في الحقيقة أي خبرة في مجال حيازة الأوراق المالية، كما أنهم ليسوا مستثمرين يخاطرون ببضعة ألوف أو ملايين من أموالهم الخاصة. ولما كان النشاط العصبي للمستثمرين الحقيقيين يختلف على الأرجح عن النشاط العصبي لمن يمثل دورهم من الطلاب، فإنه ليس من اليسير العثور على علاقة مؤكدة بين مواقف نشاط عصبي محدد واتخاذ قرار اقتصادي بعينه. كما يؤخذ على الطرق التي يستخدمها الاقتصاد العصبي أيضاً أنها تضع الإنسان أو حيوانات التجارب في وضع أو إطار اقتصادي اصطناعي من أجل التوصل إلى سلوك مرغوب فيه، ثم تنظر في اكتشاف تداعياته على الأعصاب .ومن ثم فلا يمكن تعميم النتائج المستخرجة من هذا النوع من الاختبارات للسلوك الفردي سواء على السلوك الفردي في البيئة الاجتماعية الحقيقية، أم على السلوك الجمعي .

ج- إن قابلية نتائج الاقتصاد العصبي للتعميم أمر مازال محل شك كبير- شأنها في ذلك شأن نتائج الاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي. فمن الصعب تعميم نتائج كتلك التي لوحظت في التجارب بشأن ميل الأفراد إلى الثقة في الآخرين أو بشأن كراهيتهم للتفاوت في التوزيع. وخير شاهد على ذلك ما ينشر من مؤشرات عن انتشار الفساد وعن الفجوات العميقة والواسعة في توزيع الدخل والثروة في معظم دول العالم.

ويلاحظ أن هذه الانتقادات قد أدت إلى توزع نقاد الاقتصاد العصبي على اتجاهين. <u>الأول</u> يتمثل في اتخاذ موقف متشدد للغاية مؤداه رفض القول بأن البيانات العصبية يمكن أن تكون ذات دلالات مهمة لعلم الاقتصاد،

ومن ثم اســتبعاد احتمال أن يحدث الاقتصـــاد العصــبي أية تغيرات جوهرية في الطرق التي يســتخدمها علم الاقتصاد وفي نماذجه لصنع القرارات.[87] والثاني هو الاحتفاظ بموقف إيجابي من هذا المجال المعرفي الجديد باعتبار أن البيانات العصــبية يمكن أن تكون لها دلالات تســاعد في تطوير علم الاقتصـــاد. ولكن هذا الموقف الإيجابي لا ينطوي على غض الطرف عن الانتقادات لمنهجية الاقتصــاد العصــبي، بل إنه مشــروط بتحسـين هذه المنهجية، لاسيما فيما يتعلق بتصميم التجارب والمعالجة الإحصائية لما تسفر عنه من بيانات عصبية.

غير أن ما تقدم ذكره من انتقادات لم يثبط من هممِ أنصار المقاربة العصبية، وذلك لاعتقادهم أن ما يتوصلون إليه من معلومات عن التغيرات في النشـاط العصـبي المصـاحبة لصـنع القرارات، وعن المشـاعر المصـاحبة لسلوك معين كالألم أو الخوف أو النفور، وعن الأنساق العصبية للتأثر بهذه المشاعر، هي معلومات قد تزيد كثيراً من القدرة على تأييد أو دحض نماذج السـلوك الاقتصـادي التقليدية. [88] ولهذا الموقف وجاهته حتى إذا جاز القول بأن بحوث الاقتصاد العصبي لم تتوصل إلى معرفة جديدة أو استبصارات مبتكرة، وأنها قد أكدت نتائج سبق التوصل إليها من جانب المشتغلين بالاقتصاد التجريبي والاقتصاد السلوكي. وإن كان هذا القول لا يخلو من مبالغة. ولكن حتى لوكان إســـهام الاقتصـــاد العصـــبي لم يجاوز هذا الحد المزعوم، فإن هذا ليس بالإسهام القليل لمجال معرفي لم يزل في مرحلة النشأة. ومن ثم فليس من السائغ اتخاذ هذا القول سنداً للتهوين من أهمية الدور المحتمل أن تؤديه المقاربة العصبية في تطوير علم الاقتصاد.

---

[87]) ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه جول وبسندورفر. أنظر: Gul and Pesendorfer***, op. cit.,*** pp. 1-2

[88]) J. Clithero et al., **op.cit**

الفصل الثامن

المجموعة الثالثة من مقاربات التطوير

الاقتراب من التصورات الأعقد للسلوك الاقتصادي

يتناول هذا الفصــل مقاربتين من مقاربات تجديد علم الاقتصــاد، وهما: المقاربة المعلوماتية ومقاربة النظم المعقدة . وقد نشأت المقاربة المعلوماتية عن رفض فرض العلم الكامل الشائع تبنيه في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وبخاصة في نموذج المنافسة الكاملة. ويندرج ضمن هذه المقاربة ثلاث قضايا، وهي:

أ- قضية عدم اكتمال أو نقص المعلومات.[1]

ب- قضية عدم تماثل معلومات المتعاملين أو عدم التكافؤ فيما يحوزونه من معلومات.[2]

ت- قضية كلفة المعلومات التي تشكل جزءاً من كلفة المعاملات التي سبق تناولها في سياق عرض المقاربة المؤسسية في الفصل السادس.

وبالرغم مما انطوت علية المقاربة المعلوماتية من تجديد في علم الاقتصاد بإسقاط فرض العلم الكامل، فإنها لم تهجر أحد الأركان الرئيسية للاقتصاد النيوكلاسيكي- وهو فرض التوازن- بل إنها حافظت عليه، وبقيت بذلك ضــمن الإطار النيوكلاســيكي على حد وصــف اســتجلتز أحد رواد هذه المقاربة. وفي هذا تختلف المقاربة المعلوماتية عن مقاربة النظم المعقدة التي هجرت فرض التوازن أو تعاملت معه على أنه حالة عابرة سرعان ما تزول. وقد شــددت مقاربة النظم المعقدة على التناول الديناميكي للظواهر الاقتصــادية، وأحلت اللاخطية محل التمثيل الخطي للعلاقات الاقتصادية، كما تخلت عن فرض الفاعل الممثل وفرض غياب التفاعل المباشر بين الفاعلين. ولذا فإن أبرز ســمات هذه المقاربة: اللاتوازن والديناميكية واللاخطية والتفاعلية. كما حاكت بعض فروع هذه المقاربة العلاقات الفيزيائية في تصويرها لبعض الظواهر الاقتصادية. وعموماً يندرج تحت مقاربة النظم المعقدة خمس مقاربات فرعية:

أ- مقاربة النظم المعقدة القابلة للتكيف.[3]
ب- مقاربة نظرية الفوضى.[4]
ت- مقاربة نظرية الكارثة.[5]

---

[1]) عدم اكتمال أو نقص المعلومات: Imperfect information

[2]) عدم تماثل المعلومات أو عدم التكافؤ في حيازة المعلومات: Information asymmetry

[3]) النظم المعقدة القابلة للتكيف: CAS: Complex Adaptive Systems

[4]) نظرية الفوضى: Chaos Theory

[5]) نظرية الكارثة: Catastrophe Theory

ث- المقاربة الفيزيائية: الفيزياء الاقتصادية، والاقتصاد الحراري (نسبة إلى الديناميكا الحرارية[6]) والذي يطلق عليه أيضاً الاقتصاد الفيزيائي الحيوي.[7]
ج- مقاربة اقتصاديات اللاتوازن.[8]
وفيما يلي عرض موجز لأهم ملامح كل مقاربة من مقاربات المجموعة الثالثة .

1

المقاربة المعلوماتية

أدرك الكثيرون من الاقتصاديين منذ أمد طويل أن فرض المنافسة الكاملة يعبر عن حالة مثالية لا وجود لها في الواقع. ومع ذلك فإنهم كانوا يتغاضون عن عدم واقعية هذا الفرض بحجة ضرورة التبسيط والتجريد للواقع من أجل التوصل إلى نظريات علمية. ومع ذلك فقد تصدى نفر قليل من الاقتصاديين لبعض شروط المنافسة الكاملة وقدموا نظريات بديلة أقرب إلى الواقع من زاوية أو أخرى. ففي ثلاثينيات القرن العشرين قدم أستاذ الاقتصاد الأمريكي إدوارد تشامبرلين نظرية عن المنافسة الاحتكارية، وقدمت أستاذة الاقتصاد البريطانية جون روبنسون نظرية عن المنافسة غير الكاملة.[9] وقد قامت النظريتان على إسقاط الفرض النيوكلاسيكي الخاص بكثرة عدد المشترين والبائعين بحيث لا يكون في مقدور أي مشتر أو بائع التأثير في السعر. ومع ذلك ظل النموذج النمطي/المعياري في تدريس الاقتصاد هو نموذج المنافسة الكاملة.

وكان على فرض العلم الكامل أن ينتظر نحو ثلاثة عقود بعد صدور كتابي تشامبرلين وروبنسون ليجد من يتحدى هيمنته ويقدم نظريات بديلة لا تشترط سريانه. ففي 1961 نشر جورج استجلر مقاله الشهير عن "اقتصاديات المعلومات"، وفي السنة التالية نشر مقالاً مهماً عن "المعلومات في سوق العمل". وكان الباعث على البحث في قضية المعلومات من جانب استجلر هو ملاحظته تعدد أسعار السلعة الواحدة حتى عندما تتصف السلعة بالتجانس، وكذلك ملاحظته ما يتجشمه الناس من مشاق في التحقق من سعر السلعة والسعي للعثور على أفضل سعر للشراء أو للبيع. وقد أطلق على هذه العملية: البحث (search)، واعتبر أنها عملية ذات عائد، ألا وهو الوصول إلى السعر الأفضل . ولكنها عملية ذات تكلفة أيضاً. ومن ثم فإن القرار النهائي للمتعامل في السوق يتوقف على ما هو مستعد لقبوله من مقايضة بين العائد المحتمل من البحث وبين كلفته. كما اعتبر استجلر أن الانحراف المعياري لأسعار السلعة الواحدة بمثابة مقياس للجهل(ignorance) أي غياب المعلومات في السوق ، وإن عده مقياساً متحيزاً، حيث ليس من المعتاد أن يكون هناك تجانس تام في

---

[6]) الديناميكا الحرارية: Thermodynamics
[7]) الفيزياء الاقتصادية: Econophysics- الاقتصاد الحراري: Thermoeconomics- الاقتصاد الفيزيائي الحيوي: Biophysical Economics
[8]) اقتصاديات اللاتوازن: Non- equilibrium Economics
[9]) وقد ظهر كتاب تشامبرلين وكتاب روبنسون في السنة ذاتها: 1933. ولا تخفي دلالة ظهور الكتابين في تلك السنة ؛ فقد كان ذلك نوعاً من رد فعل الاقتصاديين لأزمة الكساد العظيم التي أظهرت الفجوة الواسعة بين الفكر الاقتصادي والواقع الاقتصادي. والكتابان هما:
Edward Chamberlain, ***The Theory of Monopolistic Competition- A Reconsideration of the Theory of Value***, Harvard University Press, 1933, and Joan Robinson, ***The Economics of Imperfect Competition***, Macmillan, London, 1933.

السلعة، وبخاصة إذا اتسع مفهوم السلعة ليشمل شروط البيع كالضمان (الكفالة) والحق في إرجاع السلعة واسترداد قيمتها..الخ.[10]

- **أكرلوف وسوق الليمون**

ولكن الاهتمام بقضية المعلومات ومعارضة فرض العلم الكامل قد ازداد زيادة ملحوظة منذ سبعينيات القرن العشرين. ولعل نقطة الانطلاق قد تمثلت في نشر مقال "سوق الليمون" لجورج أكرلوف في 1970. وقد حاز هذا المقال شهرة عظيمة، وذلك بالرغم أنه تعرض لرفض نشره ثلاث مرات من جانب مجلات اقتصادية رصينة - مرتان بدعوى أن المقال يتناول مسألة تافهة، ومرة بدعوى وقوع المقال في أخطاء جسيمة- وذلك قبل أن تقبل المجلة الفصلية للاقتصاد في أمريكا نشرها. ومع ذلك فقد كان هذا المقال الذي لا يزيد على ثلاث عشرة صفحة سبباً في نيل أكرلوف جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية (بالمشاركة مع جوزيف استجلتز ومايكل اسبنس في 2001).[11] ويفصح ما تعرض له هذا المقال من صعوبات في النشر عن ظاهرة تعرقل تجديد علم الاقتصاد، ولو لبعض الوقت، وهي ميل نسبة كبيرة من الاقتصاديين للمحافظة، ومن ثم لمقاومة الأفكار الجديدة، وبخاصة ما يهدد بتقويض ركن أو أكثر من أركان الفكر الاقتصادي السائد.

ومقال "سوق الليمون" يقدم وصفاً لسوق يتسم بعدم التماثل في حيازة المتعاملين فيها للمعلومات، وتحليلاً لنتائج هذه الظاهرة على قرارات المتعاملين. وهذه السوق هي سوق السيارات المستعملة. في هذه السوق يحوز البائعون معلومات عن مستوى جودة السيارات التي يعرضونها للبيع لا تتوافر للمشترين. إذ تعرض في هذه السوق سيارات رديئة يرمز لها بالليمون، وسيارات جيدة يرمز لها بالبرقوق.[12] وهذا التمييز بين نوعي السيارات معلوم للبائعين، ولكنه مجهول للمشترين. ولهذا فإن المشتري يتعرض لخطر شراء سيارة ليست من النوع الذي يتوقعه، بمعنى أنه قد يشتري سيارة من فئة الليمون في حين أنه قصد شراء سيارة من فئة البرقوق. ولما كان المشتري يعلم أن هناك احتمالاً بأن تكون السيارة التي يشتريها من فئة الليمون، فإنه يكون مستعداً لدفع سعر أقل مما هو مستعد لدفعه إذا كان متأكداً من أن السيارة التي يشتريها من فئة البرقوق. ويترتب على عدم التماثل في معلومات المشترين والبائعين أن السيارات الرديئة هي التي ستباع لأن بائعيها مستعدين لقبول سعر منخفض، بينما لن تباع السيارات الجيدة لأن المشترين غير مستعدين لدفع الثمن الأعلى المطلوب لها لعدم اطمئنانهم إلى أن السيارة من النوع الجيد. وكأننا أمام تطبيق لقانون جريشام الذي ينص على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة. ويطلق على ظاهرة طرد السيارات الرديئة للسيارات الجيدة

---

[10]) أنظر:

G. Stigler, "The economics of Information", Journal ***of Political Economy***, No. 69, June 1961, and "Information in the labour market", ***Journal of Political Economy***", No. 70, Oct. 1962.

[11]) بعض المعلومات في هذه الفقرة والفقرة التالية مستمدة من:

Wikipedia, George Akerlof**,** http://en.wikipedia.org, http://econlib.org/library/Enc/Akerlof,, and Akerlof: the market for lemons, http://wikisum.com/w/Akerlof

وورقة أكرلوف هي:

"The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism", ***Quarterly Economic Review,*** Issue 84, 1970, pp. 488-500.

اقرأ قصة كتابة هذا المقال ونشره بلسان أكرلوف في:

G. Akerlof, "Writing the "The Market for 'Lemons' : A Personal and Interpretive Essay" ,http:// nobelprize.org

[12]) حسب اللهجة الشعبية الإنجليزية والأمريكية، تشير "الليمونة" إلى مُنتَج ردئ، خاصة السيارة، بينما تشير "البرقوقة" إلى مَنتَج جيد أو إلى شيئ مرغوب فيه.

ظاهرة **اختيار الأسوأ**.[13] وفي هذه الحالة تفشل السوق في الموازنة بين رغبات المشترين ورغبات البائعين، وتفشل السوق بالتالي في تحقيق عملية تبادل مفيدة للطرفين. وهو ما يعني انهيار فرض السوق الكفء، كما يعني أن نموذج التوازن العام الذي يفترض المنافسة الكاملة (ومن شروطها العلم الكامل) ليس إلا مجرد حالة خاصة من حالات متعددة للأسواق.

وقد حفز نشر مقال أكرلوف عدداً من الاقتصاديين على التعمق في موضوع فجوات المعلومات، أي نقص المعلومات وعدم التكافؤ في حيازتها من جانب المتعاملين في الأسواق. ومن أبرز هؤلاء جوزيف استجلتز ومايكل اسبنس- شركاء أكرلوف في جائزة نوبل ، على ما سبق ذكره- ورومان فردمان ومايكل جولدبرج . وقد تركزت جهودهم في البحث عن أثر نقص المعلومات أو عدم تماثلها لدي المتعاملين في السوق في النتائج التقليدية الخاصة بكفاءة السوق، وفي الحجج التي تقدمها النظرية الاقتصادية بشأن الأسعار وعملية التوازن. وسوف نستعرض مساهمة كل منهم في اقتصاديات المعلومات في الفقرات التالية.

- **مقاربة استجلتز لنقص المعلومات**

إن ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي أبرزها أكرلوف في مقال سوق الليمون تتكرر في أسواق أخرى كثيرة . فمثلما أن بائع السيارات المستعملة يعلم عنها أكثر مما يعلم الراغبون في شرائها، فإن العامل الذي يعرض قوة عمله في سوق العمل يعلم عن قدراته أكثر مما يعلم أصحاب الأعمال. وكذلك الحال في سوق التأمين حيث يعلم المؤمن على حياته أو على سيارته أكثر مما تعلم شركة التأمين بشأن حالته الصحية أو بشأن أسلوبه في قيادة السيارة، وفي سوق الأسهم حيث يعلم السمسار عن حالة الأسهم أكثر مما يعلم الراغبون في شرائها. وانطلاقاً من أن الأسواق لا توفر حوافز كافية للإفصاح عن المعلومات، أخذ استجلتز في البحث عن طرق يمكن أن تدفع الناس للإفصاح عن بعض ما يحجبونه من معلومات عن أنفسهم أو عن منتجاتهم، باعتبار أن ذلك قد يساعد البنك - مثلاً- على تبين قدرة الفرد على سداد ما قد يقترضه منه من أموال، أو أنه- كمثال آخر- قد يساعد شركة التأمين على التعرف على احتمال قيادة الفرد برعونة للسيارة التي يرغب في التأمين عليها. كما بين استجلتز كيف تستطيع شركات التأمين هيكلة أسعارها على نحو يمكنها من التمييز بين زبائنها أو "فرزهم" حسب درجة المخاطرة المحتملة عند التأمين عليهم.[14]

ومن الوسائل التي يلجأ لها أصحاب الأعمال لسد فجوة المعلومات بشأن المتقدمين لوظيفة ما عقد امتحان لهم أو إجراء مقابلات شخصية، حيث تساعد هذه الوسائل- إذا أحسن تصميمها- في الكشف عن بعض ما لا تظهره الأوراق كالمؤهلات الدراسية وشهادات الخبرة السابقة وما إليها. وقد شدد استجلتز على استكمال المعلومات الناقصة عن طريق ملاحظة سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم. فبعض المعلومات عن قدرات العمال يمكن جمعها من مراقبة أصحاب الأعمال لعمالهم أثناء العمل. كما لاحظ أن مدى استعداد الفرد لشراء بوليصة تأمين عند سعر معين قد ينقل إلى شركة التأمين معلومة عن نوعية قيادة هذا الفرد للسيارة. فالفرد الأقل احتمالاً للتعرض لحادثة عند قيادته لسيارته لن يقبل على شراء بوليصة تأمين بسعر مرتفع- ومن ثم فإن على الشركة أن تعرض عليه سعراً أقل. وقد اقترح استجلتز أن على شركة التأمين التي تريد اجتذاب العملاء الأصحاء أن تختار مقرها في الدور الخامس مثلاً من مبنى ليس به مصعد. ومن ثم سيتعين على العميل

---

[13]) ظاهرة اختيار الأسوأ: Adverse selection

[14]) الفرز: screening

صـــعود الأدوار الخمســـة. فمن يفعل ذلك دون أن تبدو عليه علامات الإرهاق يكون قد قدم دليلاً على حســـن صـــحته وأن التأمين عليه لن يشـــكل مخاطرة كبيرة للشـــركة (ولكن يفترض أن التقارير الطبية تكشـــف عن الحالة الصـــحية للعميل، وذلك ما لم تكن مزورة). وقد لاحظ اســـتجلتز أن مدى اســـتعداد الفرد لبيع ســـيارته قد يحمل معلومة عن جودة الســـيارة، بمعني أن المتلهف على البيع قد تكون ســـيارته من فئة "الليمون" (وذلك بالطبع ما لم يكن تلهفه على البيع راجعاً إلى وقوعه في أزمة مالية). كما ذكر اســـتجلتز أنه يمكن اســـتنتاج معلومة عن جودة منتجات شـركة ما من نوعية الضـمان الذي تقدمه. فالشـركات التي تقدم ضـمانات جيدة هي في الغالب شركات ذات منتجات موثوق في جودتها.[15]

ومن ضـــمن مســـاهمات اســـتجلتز في اقتصـــاديات المعلومات مســـاهمته في بناء نموذج توازن عام يســـتوعب القصـــور في المعلومات وعدم التكافؤ في حيازتها في سـوق العمل وسـوق رأس المال وأسـواق المنتجات.وقد أفضـــت هذه المســـاهمة إلى إعادة صـــياغة نظرية المنشـــأة بناءً على ثلاث ركائز. أولها نظرية بشـــأن تمويل الشـــركات (لتحديد متي يكون من الأفضـــل للشـــركة التمويل بطرح أســـهم ومتي يفضـــل التمويل بالاقتراض). وثانيها نظرية بشـــأن حوكمة الشـــركات، أي عملية صـــنع القرارات، وبخاصـــة في حالة انفصـــال الملكية عن الإدارة (حيث قد يســـتغل المديرون نقص معلومات المســـاهمين الذين ائتمنوهم على إدارة الشـــركة ويتخذوا قرارات تخدم مصـالحهم الخاصـة). وثالثها نظرية لتصـميم أو هيكلة منظمات الأعمال (المنشـآت)، وبخاصـة من زاوية مدى المركزية أو اللامركزية، حيث يضـع مدى التكافؤ في المعلومات حدوداً لمدى ما يسمح به من لامركزية في اتخاذ القرارات.

ولاشـك في أن اسـتجلتز مُحِق في توكيده أن اقتصـاديات المعلومات قد غيرت التفكير في الشـئون الاقتصـادية من زوايا متعددة . منها إدراك أهمية النظرة الديناميكية، بمعنى النظر في كيف يتواءم الاقتصـــــاد مع التدفق المســـتمر والســـريع للمعلومات الجديدة، وكيف يخلق معلومات جديدة، وكيف تنتشـــر هذه المعلومات، ويتم اســـتيعابها وتوظيفها في مختلف أرجاء الاقتصـــاد . ومنها أن هناك أبعاداً متعددة للمعرفة والمعلومات بخلاف ندرتها . فثمة حاجة للحصـــول على معلومات عن المنتجات والعمليات الجديدة، وعن قدرات الأفراد وأدائهم، وعن العوائد على الأوراق المالية المختلفة . ومنها أن المعلومات المهمة للمتعاملين في الاقتصـــاد ليســـت هي المعلومات التي تحملها الأسعار فقط، بل أن ثمة حاجة لمعلومات عن أمور أخرى غير الأسعار مثل تصرفات الأفراد والشـــركات وحالة المخزون . فتصـــرفات الأفراد والشـــركات تنقل معلومات إلى الآخرين وتؤثر في سلوكهم وقراراتهم على نحو غير معترف به في نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المنتج.

ولذا فإن كثيراً من النتائج النمطية بشـــأن الأســـواق قد لا تنطبق في غير قليل من الأحوال . خذ مثلاً قانون العرض والطلب. عندما تغيب المعلومات ويكثر اللايقين، قد لا يزداد الطلب عندما يخفض البائع سعر سلعته، حيث قد يظن المشـترون أن تخفيض السـعر راجع إلى رداءة السـلعة. وليس من المؤكد أن يقل الطلب عندما يرتفع السعر،حيث قد يظن المشترون أن ارتفاع السعر راجع إلى زيادة جودة السلعة. كما أن الكثير من النتائج الخاصة بالتوازن في ظل المنافسة الكاملة تفقد مغزاها عند اسقاط فرض العلم الكامل. ومنها النتيجة القائلة بأن

---

[15]) معلومات هذه الفقرة والفقرة التالية مستمدة من مقال استجلتز ص ص 494-495 و ص ص 507-519 على التوالي:
J. Stiglitz, "Information and the change in the paradigm in economics", ***Nobel Prize Lecture***, 2001, www.nobelprize.org/economic science/...

توازن السوق يصفي السوق فلا يكون فيه فائض عرض ولا فائض طلب. ومنها قانون السعر الواحد الذي يقضي بأن أي سلعه يكون لها سعر وحيد في السوق؛ فالسعر عادة ما يرتبط بالجودة،وليس فقط بالكميات المعروضة والكميات المطلوبة، كما أنه من المجهد و المكلف للمستهلكين البحث عن أقل سعر في السوق. ومنها فرض السوق الكفء الذي يزعم أن السعر يتكفل بنقل كل المعلومات المهمة ممن يعلم إلى من لا يعلم بما يمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة في الأسواق المالية. فإن كان ذلك صحيحاً، فما الذي يدفع المتعاملين لإنفاق مبالغ كبيرة على بحوث السوق من أجل الحصول على معلومات أكثر عن الأسواق؟!.

ومما يجدر ذكره أن استجلتز قد وجه سهام النقد لتوافق واشنطون من المنظورالمعلوماتي، وذلك نظراً لقيام هذا التوافق على "أصولية السوق" التي تتجاهل الكثير مما تعنى به اقتصاديات المعلومات. فالنظرية الأساسية لاقتصاديات الرفاه تذهب إلى أن الأسواق التنافسية تتسم بالكفاءة، وأن الشركات في سياق سعيها لخدمة مصالحها تخدم أيضاً الصالح العام (بمفعول "اليد الخفية" لآدم سميث) . ولكن الاعتراف بنقص المعلومات وبأن تحصيل المعلومات مكلف ينزع عن الأسواق صفة الكفاءة، ويخلق مبرراً للتدخل الحكومي من أجل تحقيق الصالح العام. وكما بين استجلتز فإن اقتصاديات المعلومات يمكنها تفسير عدم تحقق النتيجة الكلاسيكية بأن الأسواق تميل إلى توظيف الموارد توظيفاً كاملاً، وذلك – مثلاً- عن طريق انخفاض الأجور إلى المستوى الذي تتلاشى عنده البطالة. والتفسير يتمثل في **نظرية أجر الكفاءة** التي تقول أن الأجور تعجز عن الانخفاض إلى الحد الذي يجد عنده كل باحث عن العمل وظيفة ما. [16] ويرجع ذلك إلى أن أصحاب الأعمال لا تتوفر لديهم المعلومات عن إنتاجية كل عامل، كما أن الحصول على هذه المعلومات مكلف. ومن ثم فإنهم لا يتمكنون من تحديد أجر كل عامل بناء على مستوى إنتاجيته، من ناحية، ويخشون أن تخفيض الأجور قد يدفع العمال إلى التكاسل وعدم بذل جهد أكبر، من ناحية أخرى. ولذا يميل أصحاب الأعمال لدفع أجور أعلى مما يلزم لاختفاء البطالة، ومن ثم لا يتحقق التوظيف الكامل للعمالة. وفيما يتعلق بأسواق المال فإن نقص المعلومات قد يحول دون زيادة رأس مال الشركات بطرح أسهم جديدة. والسبب الذي تقدمه اقتصاديات المعلومات هو أن المساهمين لا تتوفر لديهم معلومات كافية عن سلوك المديرين الذين ائتمنوهم على إدارة الشركات. ومن ثم فإنهم يفضلون زيادة رأس المال بالاقتراض حتى يضعوا الإدارة تحت ضغط الالتزام بسداد القروض من خلال المحافظة على مستوى أداء إداري مرتفع.[17]

وكما يقول استجلتز أيضاً فإن نقص المعلومات يصيب العمليات الاقتصادية بضرر كبير، لأنه يمكن أن يؤدى إلى إساءة استخدام النفوذ في الأسواق من خلال الممارسات الاحتكارية وغيرها مما يحد من كفاءة الاقتصاد . وقد تبين له من بحوث مختلفة أن المديرين قد يعملون على خلق حالة من عدم التكافؤ في المعلومات، وذلك من أجل تحقيق منافع لهم على حساب المساهمين والعمال . وعندما يسيئ المديرون استخدام سلطاتهم بحكم ما يحوزونه من معلومات كثيرة، تصبح الشركات أقل كفاءة والعائد على رأس المال أقل، وقد يصبح من الصعب حصول الشركة على تمويل إضافي لعملياتها . وإجمالاً فإن النموذج الفكري لعلم الاقتصاد قد أصابه بعض التحول عن نموذج التوازن العام التنافسي جراء ظهور اقتصاديات المعلومات. وكما سيتبين لاحقاً فإن أهمية بروز المقاربة المعلوماتية لا تقتصر على ما لها من انعكاسات على النظرية الاقتصادية

---

[16]) سبقت الإشارة إلى نظرية أجر الكفاءة ضمن المقاربة النفسية في الفصل السابع.

[17]) الأمثلة المذكورة في هذه الفقرة وردت في مقال استجلتز:

J. Stiglitz, “Information”, in ***The Concise Encyclopedia of Economics***, http://www.econlib.org

(مثلاً: الانحرافات البسيطة عن فرض العلم الكامل قد يكون لها تأثير كبير على طبيعة التوازن أو على إمكانية حدوثه)، بل إنها تتجاوز هذا الجانب بما لها من انعكاسات على دور الحكومة في الاقتصاد(مثلاً بتحسين أداء الأسواق عن طريق توفير المعلومات أو التدخل للحؤول دون وقوع نتائج سيئة لنقص المعلومات). [18]

لاحظ أن هذا النقد من جانب استجلتز للنموذج الفكري السائد في علم الاقتصاد لا يخرجه من زمرة النيوكلاسيكيين. وهو لا ينكر ذلك. بل أنه يقول أنه لما كان من غير اليسير تغيير أفكار الناس، فإنه رأى أن أفضل وسيلة للهجوم على النموذج الفكري السائد هو التركيز على عنصر واحد من عناصره (وهو فرض العلم الكامل) مع البقاء في الإطار النيوكلاسيكي بالاحتفاظ بمفهوم التوازن ومفهوم المنافسة.[19] وهذا التعايش السلمي مع النيوكلاسيكية هو ما جعل من الممكن أن تظهر "اقتصاديات المعلومات" في بعض كتب مبادئ الاقتصاد الأكثر رواجاً والمنتسبة للفكر الاقتصادي السائد.[20]

- **مقاربة اسبنس التأشيرية**

اشتهر مايكل اسبنس بتأسيس نظرية التأشير، وذلك من خلال دراسته عن التأشير في سوق العمل التي نشرت في 1973.[21] ويقصد بالتأشير أي نشاط أو تصرف من طرف في علاقة ما يكون الغرض منه التأثير في إدراك الطرف الآخر في العلاقة، ومن ثم التأثير في قراره أو سلوكه.[22] وتتمثل فائدة الإشارة في تضييق فجوة المعلومات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات لدى طرفي العلاقة، كما هو الحال في سوق العمل حيث يختلف الأفراد الذين يتقدمون لوظيفة ما في قدراتهم، ولكن هذه الاختلافات لا تكون واضحة تماماً لصاحب العمل عند اختيار موظفيه. وهذا هو الفرض الذي انطلق منه اسبنس عند صياغة نموذجه للتأشير في سوق العمل. فقد افترض أن معلومات أصحاب الأعمال عن إنتاجية الأفراد المتقدمين لوظيفة ما أقل مما يعلمه المتقدمون للوظيفة. وفي هذا النموذج يستخدم المتقدمون للوظيفة إشارات معينة لتوصيل معلومات لصاحب العمل بشأن قدراتهم، مثل إظهار أصحاب القدرات الأعلى أنهم حاصلون على تعليم متميز، وذلك أملاً في أن يقرر صاحب العمل أن يدفع لهم أجراً أعلى مما يكون مستعداً لدفعه لأقرانهم الذين لم يرسلوا إشارة تفيد حصولهم على هذا التعليم المتميز.

---

[18]) أنظر كلام استجلتز المقتبس في هذه الفقرة في:
J. Stiglitz, "The contributions of the economics of information to twentieth century economics," **The Quarterly Journal of Economics,** Nov.2000.
وكذلك في مقاله: Stiglitz, ***op. cit.,*** p. 485 وفي تقديمه للكتاب الذي حرره فلوريني عن الحق في المعرفة:
A. Florini (ed.), **The Right to Know: Transparency for an Open World,** Columbia U.P., N.Y., 2007.
See: http://en.wikipedia.org/wiki/Information- asymmetry

[19]) Stiglitz, ***op. cit.*** ("Information and the change in the paradigm….), pp. 519-520.

[20]) أنظر مثلاً:
J. Stiglitz and C. Walsh, ***Principles of Microeconomics***, 4th ed., W.W. Norton & co. July 2006., where Ch. 11 presents an "Introduction to imperfect markets". Available from: www.ppge.ufrgs.br/sergio/stiglitzwalsh11.pdf

[21]) التأشير: Signaling . أنظر دراسة اسبنس المؤسسة لنظرية التأشير:
M. Spence, "Job market signaling", ***Quarterly Journal of Economics***, vol. 87, no. 3, 1973, pp. 355-374.

[22]) أنظر هذا التعريف في:
J. Horner," Signaling and screening", ***The New Palgrave Dictionary of Economics***, available from: www.dklevine.com/econ504/signaling.pdf

وقد صاغ اسبنس نموذجه باستخدام التحليل الحدي النيوكلاسيكي وبالارتكاز على مفهوم التوازن، حيث يقع التوازن عندما يتساوى الأجر الذي يكون صاحب العمل مستعداً لدفعه مع الإنتاجية الحدية المتوقعة للعامل. ويتناول نموذج التأشير ثلاث قضايا. أولها: كم من الوقت والجهد والمال يتحمل مرسل الإشارة (طالب العمل) من أجل توصيلها لصاحب العمل(مثلاً مدة وكلفة التعليم المتميز)؟ وثانيها: كيف يمكن لمستقبل الإشارة (صاحب العمل) أن يثق في أن الإشارة تحتوي على معلومات صادقة ودقيقة؟ وقد افترض اسبنس أن الإشارة لا تكون قابلة للتصديق من جانب أصحاب الأعمال إلا إذا تبين لهم أن الحصول على التعليم المتميز أكثر كلفةً مما يقدر على تحمله ذوو القدرات الأضعف. وثالثها: بفرض أنه يوجد وضع توازن (يطلق عليه توازن تأشيري[23]) يكون فيه مرسل الإشارة صادقاً ويكون مستقبلها واثقاً من صدق معلوماتها، يجرى البحث عن الظروف التي يمكن فيها لهذا التوازن أن يختل أو ينهار.[24] وقد اتضح أن التحليل في ظل نقص المعلومات أو عدم تماثلها لا ينتهي دائماً إلى وضع توازن وحيد، بل إنه قد ينتهي إلى أن ثمة أوضاع توازن متعددة من المحتمل حدوثها. ولذا فإن أدبيات التأشير تركز على مشكلة الاختيار بين الأوضاع التوازنية المتعددة المحتمل حدوثها.[25]

وتستخدم نماذج التأشير نظرية الألعاب أو المباريات.[26] وقد أسفر ذلك - في ظل فرض عدم تماثل المعلومات- عن ظهور أنواع مختلفة من التوازن، مثل التوازن التتابعي والتوازن التجميعي والتوازن الإنفصالي والتوازن المختلط.[27] وتؤدي حالة اللايقين الناتجة عن عدم تماثل معلومات اللاعبين (طرفا العلاقة) إلى تعقد نماذج التأشير . إذ أنه لا يكتفى بأن يكون لكل لاعب استراتيجية محددة، بل يفترض أيضاً أن لديه "اعتقاداً" (belief) بشأن علاقة ذات صلة بموضوع اللعبة. وينتج عن هذا الاعتقاد توزيع احتمالي للعقد الممثلة للقرارات المحتمل اتخاذها والتي تكوّن مجموعة المعلومات الخاصة باللعبة.[28] ففي نموذج سوق العمل مثلاً يكون لدى أصحاب الأعمال اعتقادات معينة بشأن العلاقة بين الإشارة (التعليم مثلاً) وإنتاجية الفرد. وهذه الاعتقادات تكون مبنية على معلومات يستمدونها من السوق. وتحدد هذه الاعتقادات بدورها ما يعرضه أصحاب الأعمال من أجور لأصحاب المستويات المختلفة من التعليم، ومن ثم فهي تحدد القرارات المحتمل اتخاذها بالنسبة للأجور.

وقد أوضح اسبنس أن أدبيات نماذج التأشير والفرز تسعى لتحقيق خمسة أغراض. أولها: بناء نماذج دقيقة واستكشاف حالة التوازن وبيان مواصفاتها. وثانيها: التعرف على أثر التأشير على أداء السوق وتخصيص الفرد لموارده (عندما يقرر الاستثمار في التعليم مثلاً). وثالثها: استخدام النموذج في القياس الكمي لأثر التأشير. ورابعها: مناقشة مفهوم التوازن المناسب وتحليل بعض المشكلات الخاصة بوجود التوازن أصلاً. أما

---

[23]) توازن تأشيري: Signaling equilibrium

[24]) Wikipedia, Signaling (economics), at https://en.wikipedia.org//wiki/signaling...

[25]) بالمقاربة فإن أدبيات الفرز تركز على قضية "وجود" وضع توازني من عدمه.

[26]) نظرية الألعاب أو المباريات: Game theory

[27]) التوازن التتابعي: Sequential equilibrium – الوازن التجميعي: Pooling equilibrium - التوازن الإنفصالي: Separating equilibrium – التوان المختلط: Hybrid equilibrium. أنظر عرضاً لاستخدام نظرية الألعاب في نموذج التأشير في سوق العمل وتعريفاً لهذه الأنواع الممكنة من التوازن في المحاضرة التالية:

LSE, "Sequential games with imperfect information", Lecture 10, MA300.2, Game Theory 2, LSE, at www.econ.nyn.edu/user/debraj/courses....

[28]) العقد الممثلة للقرارات المحتمل اتخاذها: Decision nodes

الغرض الخامس فهو مناقشة ما يترتب على التأشير من نتائج بالنسبة للسياسات (مثل السياسات المتعلقة بتنقلية العمالة وكفاءة التعليم والبرامج التدريبية).[29]

وقد توسعت تطبيقات نماذج التأشير توسعاً عظيماً في السنوات التالية لنشر الدراسة التأسيسية لاسبنس، فصارت متواجدة ليس فقط في مجالات الاقتصاد (أسواق العمل والتأمين والأوراق المالية..الخ)، بل إنها وجدت أيضاً في مجالات معرفية أخري متعددة كعلم الإدارة وعلم الأنثربولوجي وعلم النفس.[30]

- **مقاربة فردمان وجولدبرج للمعرفة الناقصة**

صاغ الاقتصاديان رومان فردمان ومايكل جولدبرج في أواخر العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مقاربة جديدة للتحليل الاقتصادي تعرف **باقتصاديات المعرفة الناقصة**. [(31)] وقد انطلقت مقاربتهما من أن رفض نظرية التوقعات الرشيدة والنظرية السلوكية، لافتراض الأولى أن الأسواق تعمل بطريقة ميكانيكية وأن التغير الاقتصادي يمكن التنبؤ به بدقة، ولافتراض الثانية غياب الرشادة و غلبة سلوك القطيع على تصرفات المتعاملين في الأسواق (والأسواق المقصودة هنا هي أسواق الأصول المالية كالأسهم والسندات والعملات). ففي رأيهما أن هذه الفروض تعوق فهم كيف تعمل الأسواق في الواقع، وكيف تؤثر تغيرات الأسعار في تخصيص رأس المال للشركات. كما أنها تعرقل تفسير الأزمات المالية، وتحول دون تحديد الدور الصحيح للحكومة في تصويب مسار الأسواق. ويري فردمان وجولدبرج أن النماذج الدقيقة (exact models) للسلوك الاقتصادي لا صلة لها بالتحليل الاقتصادي الواقعي للتصرفات الاقتصادية التي تجري عادةً في ظروف نقص المعلومات عن الحاضر والمستقبل، أي في ظروف اللايقين. كما تتجاهل هذه النماذج أهمية ما يمتلكه الناس من قدرة على الابتكار والإبداع، وكذلك أهمية التغيرات الاحتماعية والسياسية التي يصعب التنبؤ بها. بل أن هذه النماذج تتجاوز قدرات الاقتصاديين الذين يعانون هم أنفسهم نقص المعرفة. وهذا ما يفسر في رأيهما فشل هذه النماذج في التنبؤ بحركة الأسواق. وإذا تم التسليم بعدم دقة النماذج التي يمكن صياغتها في مثل هذه الظروف، يصبح من المتعين على الاقتصاديين الكف عن السعي للحصول على تنبؤات دقيقة ، ويتوجب عليهم الاكتفاء ببناء نماذج رياضية مرنة ومفتوحة لتوليد ما يعتقد فردمان وجولدبرج أنه النوع الممكن من التنبؤات ، ألا وهي التنبؤات الكيفية بالتغيرات الاقتصادية. ولا يدعي الكاتبان أن هذا

---

[29]) أنظر:

M. Spence, "Signaling, screening and information", Ch. 10 of S. Rosen (ed.) , ***Studies in Labour Markets***, University of Chicago Pressm1981, downloadable from: www.nbr.org/chapters/c8915.pdf

[30]) راجع في ذلك:

R. Karasek and P. Bryant, "Signaling theory: past, present and future", ***Academy of Strategic Management Journal***, vol. 11, issue 1. Jan. 2012, at http://www.freepatentonline.com/article

وكمثال للتطبيقات في مجال الإدارة، أنظر:

B. Connelly et al., "Signaling theory: A review and assessment ", ***Journal of Management***, vol. 37, no.1, Jan. 2011, pp. 39-67, at https://asu.pure.elsevier.com/en/publications/signaling

[31]) اقتصاديات المعرفة الناقصة: IKE = Imperfect Knowledge Economics أنظر:

R. Frydman and M. Goldberg, "Macroeconomic theory for a world of imperfect knowledge", **Capitalism and Society**, vol. 3, issue 3, 2008, www.bpress.com/cas/vol3/issue3/art1.

وكان فردمان وجولدبرج قد قدما مقاربتهما للمعرفة الناقصة في 2007 في الكتاب التالي:

R. Frydman and M. Goldberg, ***Imperfect Knowledge Economics: Exchange Rates and Risks***, Princeton University Press, 2007.

الأسـلوب في التنبؤ مبرأ من الخطأ ، ولكنهما يريان أنه يقدم توجهات أفضـل لمتخذ القرار الذي يتوجب عليه الجمع بين هذه التنبؤات الكيفية وبين حدسه وتقديراته الذاتية عند اتخاذ قراره.[32]

وقد طبق فردمان وجولدبرج مقاربة المعرفة الناقصة على سوق الصرف الأجنبي، وذلك على نحو ساعد في إلقاء الضوء على خصائص مهمة للتحركات الفعلية لأسعار الصرف التي حيرت الاقتصاديين زمناً طويلاً . ويلاحظ أن هذه المقاربة قد دحضت فرض السوق الكفء وفرض التوقعات الرشيدة. وفيما يتعلق بالفرض الأخير تحديداً ، فإن زعمه بأن المتعاملين في الأسواق يتوصلون إلى تنبؤاتهم باستخدام النموذج الدقيق الذي يصيغه الاقتصاديون، يعني أن ثمة نموذجاً وحيداً لدى الاقتصاديين لتفسير كيف تعمل الأسواق. ولكن الواقع يشير إلى غير ذلك، حيث تتعدد النماذج التي يقترحها الاقتصاديون لأية ظاهرة اقتصادية. وعموماً فإن مقاربة المعرفة الناقصة تذهب إلي أن المتعاملين في الأسواق لا يتصرفون بناءً على قواعد أو إجراءات صارمة، ولا استناداً إلى قواعد التنبؤ المتضمنة في النماذج الاقتصادية المعروفة. وطبقاً لهذه المقاربة أيضاً فإنه يجب ألا يستند إلى فشل نماذج التوقعات الرشيدة في التنبؤ بأحوال السوق في استنتاج أن المتعاملين يفتقرون إلى الرشادة؛ فهذا الفشل لا معنى له غير أن نماذج التوقعات الرشيدة لم تنجح في التعبير الصحيح عن الرشادة. ولا يزعم فردمان وجولدبرج أن مقاربتهما تقدم نموذجاً جاهزاً للتنبؤ في كل الأحوال، حيث أنه لما كانت الأوضاع متغيرة باستمرار، فينبغي أن يكون لكل وضع النموذج الذي يلائمه. وكل ما على النظرية الاقتصادية تقديمه – في رأيهما- هو قائمة بالعوامل المفيدة في التنبؤ، ومجموعة من النماذج التي تولد تنبؤات كيفية بأحوال السوق. وبعد ذلك يقع على عاتق المتنبئ عبء تقرير كيفية استخدام هذه العوامل والنماذج في التنبؤ بأحوال السوق في المستقبل.[33]

ومن الخصائص البارزة لمقاربة فردمان وجولدبرج للمعرفة الناقصة أنها تسعى لصياغة نماذج إجمالية للسوق انطلاقاً من تمثيل سلوك الأفراد في المستوى الجزئي.[34] وهي في هذا تشترك مع الاتجاه المعاصر في بناء النماذج، ولكنها تختلف عنه في إدراك أنه لا يمكن التعبير عن السلوك الفردي بدقة تامة، وأن كل ما يمكن عمله هوالكشف عما ينطوي عليه السلوك الفردي من انتظامية - بمعنى السير وفق قواعد متكررة إلى حد كبير- بشأن كيف يتخذ الأفراد قراراتهم وكيف يعدلون هذه القرارات، مع إدراك أن هذه الانتظامية ليست مطلقة أو ثابتة على الدوام، حيث أنها تعتمد على سياق اتخاذ القرارات؛ وهو متغير عادةً.[35] وهذا ما يؤدي إلى الاعتقاد بأن الصياغة الأفضل لهذه الانتظامية هي الصياغة الكيفية أو النوعية التي تستوعب المشاهدات المتعلقة بالسياق الاجتماعي لصنع القرارات والذي يشمل - ضمن ما يشمل- السجل التاريخي لسلوك السوق وللسياسات السابقة، والأعراف والتقاليد التي يراعيها المتعاملون في الأسواق.

---

[32]) تسعى هذه النماذج لتمثيل عملية اتخاذ القرارات من جانب الأفراد، ولكن مع جعلها مفتوحةً لتمكينها من استيعاب التغيرات التي غالباً ما تطرأ على استراتيجية متخذ القرار في التنبؤ بالتطورات في أحوال السوق .

[33]) للمزيد راجع:

The International Economy," Are markets rational?", An interview with Roman Frydman, ***The International Economy***, Spring 2008, at www.international-economy.com

[34]) أي قيام النموذج الكلي على أسس ميكروية: Building an aggregate model on micro foundations

[35]) انتظامية (بمعنى السير وفق قواعد متكررة إلى حد كبير): Regularities

وتتميز نماذج مقاربة المعلومات الناقصـــة عن النماذج المتوافرة- لاســـيما تلك القائمة على فرض التوقعات الرشيدة- بأنها ليست نماذج مسبقة التحديد تماماً [36]، بمعنى أنها لا تحدد مسبقاً ولا كلياً أيّ المتغيرات السببية هي المهمة، ولا أين وكيف تدخل هذه المتغيرات في تمثيل الاقتصادي لأسلوب الفرد في التنبؤ. ومن هنا تبقى نماذج مقاربة المعلومات الناقصـــة مفتوحة أمام التغيرات التي قد تطرأ على الطريقة أو الاســـتراتيجية التي يتبعها المتعاملون في الأســـواق للتنبؤ بالمســـتقبل. وهذه النماذج تعبر عن المراجعات التي تتعرض لها اســـتراتيجيات التنبؤ من جانب المتعاملين ، وعن التعديلات الناتجة في قراراتهم، بالانتقال عبر توزيعات احتمالية متعددة. كما أنها تعبر عن النتائج الإجمالية المحتملة لتصـرفات المتعاملين في السوق باستخدام عدد ضخم من التوزيعات الاحتمالية. [37]

ويذكر فردمان وجولدبرج أن مقاربتهما قد استفادت من نظرية أفق الاختيار التي طورها كانيمان وتفيرسكي (وقد سبق لنا الحديث عنها في الفصـل السـابع)، ولكن بعد مواءمتها مع فرض المعرفة الناقصـة. إذ يفترض النموذج القائم على مقاربة المعلومات الناقصـة أن ميل الأفراد لتجنب الخسارة يتزايد كلما زاد الحجم المتوقع للخســارة المحتملة، وهي خســارة غير متيقن من حجمها (وذلك على خلاف التجارب السـلوكية، حيث يكون حجم المكســب أو الخســـارة محدد ســـلفاً من جانب من يجري التجربة). وعلى ذلك فإن مقاربة المعلومات الناقصـــة تأخذ موقفاً وســطاً بين من يرون أن حالة عدم اللا يقين تحول دون معرفة كل النتائج المحتملة في المستقبل، وبين من يرون أن النماذج يمكن أن تعبر عن التغير المستقبلي بدقة تامة.[38]

وقد قدمت مقاربة المعرفة الناقصة سنداً قوياً لرفض مقولات أصحاب فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء بشـأن عدم جدوى التدخل الحكومي في أســواق الأصــول المالية . فالتدخل الحكومي ضــروري من منظور هذه المقاربة للحد من التقلبات العنيفة في الأسعار في هذه الأسواق. كما قدمت هذه المقاربة إرشادات مهمة لعمل أجهزة مراقبة وضبط الأسواق المالية- مثلاً عن طريق وضـع شروط خاصة برؤوس الأموال أو بالملاءة المالية، أو وضع قيود على هوامش الربح.

وفي كتابهما عن "الأســـواق الميكانيكية" اعتبر فردمان وجولدبرج أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للتعامل مع أزمة 2008 كانت إجراءات جيدة، ولكنها غير كافية. لكن ينبغي أن نذكر أن هذه الدعوة لتدخل الدولة ليست مطلقة. فهي تأتي في سياق المواجهة مع أنصار فرض التوقعات الرشيدة وفرض السوق الكفء الذين يرفضـــون هذا التدخل. ولكن ينبغي ملاحظة أن تدخل الدولة مطلوب فقط من جانب أصـــحاب مقاربة المعلومات الناقصة عند وقوع تقلبات عنيفة في الأسعار. ومن ثم يجب ألا يؤول مطلب التدخل على أن وراءه

---

[36]) نماذج مسبقة التحديد تماماً: Fully predetermined models

[37]) وصف فردمان وجولدبرج التغير الذي يجب على النماذج مراعاته باعتباره التغير الشائع الاقتصادات الرأسمالية بالتغير غير الروتيني (non-routine change). ومن أمثلته الإبداع في استخدام رأس المال المادي والبشري، والابتكارات التكنولوجية، والتغيرات في السياق الاجتماعي والسياسي للنشاط الاقتصادي. وقد اعتبرا أنه لا يمكن التعبير عن هذا النوع من التغير مسبقاً بدقة تامة باستخدام قواعد وإجراءات ميكانيكية. أنظر:

R. Frydman and M. Goldberg, "Change and Expectations in Macroeconomic Models: Recognizing the Limits to Knowability", A paper prepared for the Institute for New Economic Thinking(INET) Plenary Conference, Berlin, 12-15 April 2012, at https://www.intereconomics.org

[38]) للمزيد ، راجع:

R. Frydman and M. Goldberg, "Life after "rational expectations"? - Imperfect Knowledge, behavioural insights, and the social context", A paper presented to the Inaugural Conference of the Institute for New Economic Thinking, Cambridge, U.K., 8-11 April 2010, downloadable from https://www.intereconomics.org

موقف مبدئي ضد آليات السوق. إذ من المعروف عن فردمان وجولدبرج عداءهما الشديد للتخطيط المركزي وإيمانهما الراسخ بأن السوق أفضل وسيلة لتخصيص الموارد.[39]

وعموماً فإن مقاربة المعرفة الناقصة لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من النضج. فقد طبقت على سوق بعينها وهي سوق العملات وتقلبات أسعار الصرف فيها. وإذا كانت قد استطاعت أن تلقي أضواء مهمة على خصائص مهمة للسجل التاريخي لتقلبات أسعار الصرف، فإن قابليتها للتطبيق في أسواق أخرى لم تثبت بعد بإقرار فردمان وجولدبرج نفسيهما. إذ أنهما يقرران فيما كتباه من أوراق وكتب كثيرة أنه لا يمكن الزعم الآن بإمكانية الاستخدام الناجح لمقاربتهما في تناول قضايا اقتصادية أخرى وفي نمذجة السياسات الاقتصادية الكلية.[40]

2

مقاربة النظم المعقدة

- **علم التعقد يمد يد العون لعلم الاقتصاد**

من أبرز الانتقادات التي يوجهها أصحاب اقتصاديات التعقد للاقتصاديين وصناع السياسات المنتمين للتيار السائد في علم الاقتصاد أنهم قد عجزوا عن إدراك تعقد السلوك الإنساني وتعقد البيئات التي تتخذ فيها القرارات الاقتصادية. (41) ومن ثم فإن تدارك هذا العجز مرهون بتغيير النموذج الفكري التقليدي لعلم الاقتصاد الذي يصفه ألان كيرمان - أحد رواد علم التعقد- بأنه نموذج لا تدعمه الأدلة العملية (الإمبريقية)، فضلاً عن عدم ارتكازه على أسس نظرية سليمة. وهو يرجع عجز النموذج التقليدي/ النيوكلاسيكي إلى أنه لم يقم ابتداءً على مشاهدات للسلوك الفعلي للبشر، بل لنه قام على تصورات تجريدية من جانب مفكرين اقتصاديين لم يكن لهم من غرض سوى إنتاج نماذج متماسكة داخلياً. ولهذا فإن كيرمان يرى أن الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في 2008 هي في الواقع أزمة في النظرية الاقتصادية مثلما هي أزمة في اقتصادات العالم نفسها. وهو يستدل

---

[39]) الكتاب المقصود في هذه الفقرة هو:

R. Frydman and M. Goldberg, ***Beyond Mechanical Markets, Asset Price Swings, Risk and the Role of the State***, Princeton University Press, 2011.

والمعلومات الواردة في هذه الفقرة تستند إلى المراجعتين التاليتين للكتاب:

Barbra Richter, A Review of R. Frydman and M. Goldberg, ***Beyond Mechanical Markets, Asset Price Swings, Risk and the Role of the State,*** at www.eprints.lse.ac.uk, and Kevin Hoover, Against Psychosis: A Review of Roman Frydman and Michael D. Goldberg's ***Beyond Mechanical Markets, Asset Price Swings, Risk and the Role of the State,*** The Center for the History of Political Economy, Duke University, W.P. no. 2012-02, at https://hope.econ.duke.edu

وتجدر الإشارة إلى وصف المُراجع الأخير للعرض الذي قدمه فردمان وجولدبرج لمقاربتهما بأنه معقد وصعب الفهم، حيث لم يخصص الكاتبان من الجهد والحيز لشرح مقاربتهما مثلما خصصا للهجوم على فرض التوقعات الرشيدة والنماذج القائمة عليه. وهذا ما لاحظته أيضاً في قراءة عدد من الأوراق التي كتباها والمشار إليها في هذا القسم.

[40]) Frydman and Goldberg, "Life after…", ***op. cit.***

[41]) اقتصاديات التعقد Complexity Economics. وعلم التعقد Complexity Science هو واحد من أربعة مجالات تبدأ في الانجليزية بالحرف C. أما الثلاث مجالات الأخرى فهي: الفوضى Chaos، والكارثة Catastrophe، والسبر نطيقا Cybernetics. أنظر www . en. wikipedia.org/…/complexity economics

على ذلك بأن الكثير من تفسيرات هذه الأزمة قد استدعت مفاهيم من خارج النظرية الاقتصادية، مثل العدوى(contagion) والشبكات (networks) والثقة (trust). وهذه المفاهيم ليس لها دور يعتد به في نماذج الاقتصاد الكلي المعتادة، بينما يقتضي الفهم الدقيق للأزمة أن يكون لها مركز الثقل. كما أن الاقتراب من الواقع المعقد يقتضي استيعاب فكرة التفاعلات التي تجري بين الناس، حيث أن الأفراد لا يتصرفون في عزلة عن بعضهم البعض، بل إن ثمة تأثيرات متبادلة فيما بينهم. فما يطلبه فرد ما من سلع - مثلاً - لا يتوقف على سعر السلعة وحده، بل إنه يتأثر بما قد يطلبه جيرانه أو أصدقاؤه أو زملاؤه في العمل. وعندما تؤخذ مثل هذه التفاعلات في الحسبان، فإن مجمل التصرفات على المستوى الفردى (الجزئي) تقود إلى نتائج على المستوى الإجمالي (الكلي) مختلفة عن الجمع البسيط للتصرفات على المستوى الفردي (حيث تتجاهل التفاعلات فيما بينها).[42]

المطلوب إذن هو الانتقال من النظم البسيطة إلى "نظم النظم" (systems of systems)، إي إلى النظم المؤلفة بدورها من نظم متعددة. وهذه النظم تضم عادةً عدداً ضخماً من العناصر أو الفواعل التي تتفاعل سوياً بطرق معقدة، ومن أمثلتها النظم الإيكولوجية وأسواق رأس المال وشبكات الطاقة والظواهر المجتمعية كالتحضر والهجرة. عموماً – وكما سبق ذكره في الفصل الأول- ثمة شعور متزايد بأن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة قد كشفت عن عجز النماذج الاقتصادية التي يقدمها الفكر الاقتصادي السائد عن تقديم عون يذكر لصناع القرارات في التعامل مع تلك الأزمة، فضلاً على العمل على منعها من الوقوع أصلاً. ومن ثم فالحاجة تشتد إلى مقاربات جديدة للسياسات الاقتصادية وإلى أدوات للتحليل تستوعب الترابطات والتفاعلات والمقايضات بين عوامل مختلفة كالنمو واللامساواة والبيئة. بعبارة أخري ثمة حاجة لتحليل الاقتصاد - الوطنى والعالمي- كنظام على درجة عالية من التعقيد. وهو ما يدعو لاستفادة علم الاقتصاد من المفاهيم والأدوات والنماذج التي يقدمها علم التعقد.[43]

إن مقاربة الاقتصـــاد من منظور التعقد، أو اقتصـــاديات التعقد تقوم تطبيق علم التعقد أو نظرية التعقد على المشكلات الاقتصادية. وهذه المقاربة تستلهم أفكاراً متعددة من مجالات معرفية شتى، أبرزها- بخلاف علم التعقد - علم الأحياء التطوري (البيولوجيا التطورية)، والميكانيكا الإحصـــائية (ضـــمن علم الفيزياء)، والاقتصـــاد السلوكي، والاقتصـــاد التطوري الاقتصـــاد الماركسـي، والاقتصـــاد المؤسسـي. ويتفرغ عن هذه المقاربة عدد آخر من المقاربات كمقاربة اللاتوازن والمقاربة الفيزيائية للاقتصـــاد، والمقاربات القائمة على نظريات مثل نظرية الفوضـــى ونظرية الكارثة، وما إليها من مقاربات تســـتخدم أســـلوب المحاكاة

---

[42]) عبر ألان كيرمان عن هذه الأفكار في كتابات متعددة ، منها كتاب:
Alan Kirman, ***Complexity Economics: Individual and Collective Rationality***, Routledge, July 2010.
أنظر الحوار مع المؤلف حول كتابه في:
Alan Kirman, D. Bassett and E. Claveau, "Distinguished economist says economics has gone down a blind alley", http://evonomics.com/macroeconomics-alan-kirman... . Also published as "The economic entomologist: An interview with Alan Kirman", ***Erasmus Journal for Philosophy and Economics***, vol. 4, issue 2, Autumn 2011, pp. 42-66, http://ejpe.org
أنظر أيضاً مقال كيرمان المعنون: Complexity and economic policy في الكتاب الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إطار مبادرتها: "مقاربات جديدة للتحديات الاقتصادية" (NAEC) :
OECD, ***Debate the Issues: Complexity and Policy Making***, OECD Insights, OECD Publishing, June 2017, www.oecd.org/naec/Complexity

[43]) أنظر: ***ibid***, pp. 4-5 and pp. 14-15

الكمبيوترية.[44] وتنطوي مقاربة النظم المعقدة على رفض الكثير من المسلمات والافتراضات المعمول بها في الفكر الاقتصادي السائد، وتعتبر أنها تقوم على نظرة ميكانيكية عتيقة للظواهر الاقتصادية.

ومن أبرز سمات مقاربة النظم المعقدة التي تجعلها مغايرة بشكل جذري للمقاربة الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد ما يلي:[45]

- **التفاعلية**. ويقصد بهذه الخاصية قيام تفاعلات بين فاعلين متفرقين وغير متجانسين، حيث يتوقف تصرف فرد ما على توقعه لما قد يتخذه الآخرون من تصرفات، إلى جانب توقعاته بشأن الحالة الإجمالية (الكلية) للاقتصاد. وترفض مقاربة النظم المعقدة الفرضية الشائعة في الفكر الاقتصادي السائد بأن تفضيلات الفرد معطاة ومعلومة، وأن الفرد يسعى لتعظيم مصلحته الخاصة. وتنطلق من أن تكوين التفضيلات قضية محورية لفهم السلوك الاقتصادي، وأن الأفراد ليسوا بالضرورة أنانيين.وفيما يتعلق بالفاعلين في النظام وما ينشأ بينهم من علاقات، تفترض اقتصاديات التعقد أن الأفراد غير متجانسين، وأنهم يستخدمون قواعد تقريبية أو عرفية عند اتخاذ قراراتهم، وأنهم يصلون إلى هذه القرارات استناداً إلى معلومات ناقصة، ولذا فإنهم يتعرضون للخطأ، ويتعلمون مما يمرون به من خبرات، ويعدلون تصرفاتهم تبعاً لذلك . وهذا على عكس النظرة التقليدية التي تفترض أن الأفراد متجانسون (فكرة الفاعل الممثل)، وأنهم يتوصلون إلى قراراتهم بناء على حسابات دقيقة وفي ضوء معلومات كاملة؛ ومن ثم فلا يفترض أنهم في حاجة إلى التعلم أو التكيف. وأخيراً، تفترض المقاربة التقليدية أن الفاعلين في الاقتصاد لا يتفاعلون إلا بطريق غير مباشر، أي من خلال آليات السوق وما تنتجه من أسعار، بينما تفترض مقاربة النظم المعقدة أن ثمة تفاعلات تتم بشكل مباشر بين الفاعلين في الاقتصاد، وأن الشبكات التي تجرى من خلالها هذه التفاعلات تتعرض للتغير بمرور الزمن.
- **التغذية المرتدة الموجبة**.[46] ويقصد بها أن التفاعلات بين الفاعلين الاقتصاديين تسير على النحو التالي: أن اختيار الفرد لمسلك ما يؤدي إلى زيادة احتمال تصرف أفراد آخرين على نحو مماثل، أى أنهم سيميلون إلى مواءمة سلوكهم مع سلوك ذلك الفرد- وهو ما يطلق عليه الميل للتواؤم(conformity). ومن أمثلة ذلك أنه من المرجح أن يختار الأبناء مدارس ووظائف على غرار مدارس ووظائف آبائهم. ويقدم سلوك القطيع في أسواق المال مثالاً آخر على هذه الظاهرة. كما نجد في حالات الرواج والكساد التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي أمثلة على التغذية المرتدة الموجبة. فعندما يحدث رواج في سوق الأصول كالأسهم والمنازل مثلاً، فإن ذلك يغري مشترين أكثر بالشراء خشية أن ترتفع الأسعار إلى مستويات أعلى- وهو ما يدفع بالأسعار إلى مستويات أعلى بالفعل. وعلى

---

[44] المحاكاة الكومبيوترية Computer or Computational Simulation

[45]) وردت هذه السمات على نحو مفصل في المرجع السابق (.Wikipedia, ***op. cit***) استناداً إلى الدراستين التاليتين:

B. Arthur's Contribution to : D. Colander, **The Complexity Vision : The Teaching of Economics,** Cheltenham **,** Elgar , 2000 , and E. D. Beinhocker, **The Origin of Wealth : Evolution , Complexity , and the Radical Remaking of Economics** , Boston , Harvard Business School Press , 2006.

كما استعنت في عرض خصائص النظم المعقدة عموماً والنظم الاقتصادية المعقدة خصوصاً بما جاء في:

S. Durlauf, "What sh0uld policymakers know about economic complexity?", Santa Fe Institute Working Paper 1997-10-080, www.santafe.edu and https://pdfs.semanticsscholar.org

[46]) التغذية المرتدة الموجبة: Positive feedback

العكس من ذلك إذا كان سوق هذه الأصول في حالة كساد، فإن انخفاض الأسعار يغرى الناس بالمزيد من عمليات بيع ما لديهم من هذه الأصول تحسباً لانخفاضات أكثر في الأسعار- وهو ما يؤدي فعلاً إلى المزيد من هبوط الأسعار. ومن خصائص النظم المعقدة التي تتميز بالتغذية المرتدة الموجبة أنه قد يتمخض عنها أنواع مختلفة من السلوك على المستوى الإجمالي، وذلك لأن التفاعل بين الأفراد على النحو الذي يدفعهم لاتخاذ قرارات متماثلة لا يعني أنه يمكن مسبقاً معرفة أي من القرارات الممكنة هو الذي سيتخذ. وتأتي هذه التعددية في النتائج المحتملة على المستوى الإجمالي من عدم قدرة الأفراد على التنسيق بين أنشطتهم وقراراتهم. وهو ما ينتج بدوره عن خاصية أخرى للنظام المعقد، وهي **غياب متحكم عام ضابط لحركة النظام**. فما يحدد سلوك النظام ومآله هو التفاعلات بين أعضائه.

- **اللاخطية**. فالنظم المعقدة هي نظم غير خطية، ولذا ليس من السهل التنبؤ بسلوكها، وذلك على خلاف النظم الخطية الشائعة في النظرية الاقتصادية السائدة. ولكي ندرك معنى اللاخطية، يحسن أن نُعرف الخطية أولاً. إن القول بأن نظاماً ما هو نظام خطي يعني أنه يحقق شرطين. الأول شرط الجمع.[47] ومعناه أنه إذا كان العامل A ينتج منفرداً الأثر x، والعامل B ينتج منفرداًالأثر y ، فإن العامل المكون من مجموع هذين العاملين، أي العامل (A+B) ينتج مجموع الأثرين المنفردين لكل من A و B، أي (y +x). والشرط الثاني هو شرط التجانس من الدرجة الأولى.[48] وعموماً يتحقق شرط التجانس في دالة ما عندما يؤدي ضرب كل متغير من متغيراتها (مثلاً x ,y) في عامل معين α، إلى أن تصبح قيمة الدالة مساوية لقيمتها الأصلية مضروبة في هذا العامل مرفوعاً للأس κ،حيث κ هو درجة تجانس الدالة، أي عندما يكون $f(\alpha x, \alpha y)= \alpha^{\kappa}(x, y)$. وتتطلب الخطية أن يكون κ=1، وهي حالة ثبات عائد السعة في دوال الإنتاج المتجانسة مثل دالة كوب- دوجلاس.[49]

وعندما لا يتوافر شرطا الجمع والتجانس من الدرجة الأولى في النظام، بما يعني أن الناتج يفوق حاصل جمع الآثار المنفردة ، وأن التغير في النتيجة لا يكون متناسباً مع التغير في العوامل المؤثرة في النظام (حيث κ أكبر من 1، وهي حالة تزايد عائد السعة المميزة لمعظم النظم المعقدة، أو أقل من 1 ، وهي حالة تناقص عائد السعة السائد افتراضها في الفكر النيوكلاسيكي) يقال أن النظام غير خطي. والمعادلات غير الخطية المعقدة صعبة الحل بصفة عامة ، بل قد تكون مستحيلة الحل. ولذا عادة ما يجري تقريبها إلى معادلات خطية، أو يسعى إلى حلها عددياً (numerically). ولكن التقريب قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة بعد تجاوز قيم المتغيرات مستويات معينة، كما أنه قد يؤدي إلى طمس بعض الخصائص الكامنة في النظم المعقدة كالفوضى مثلاً. وهناك مصادر متعددة للاخطية العلاقات الاقتصادية. منها بعض القيود التي قد تفرض على المتغيرات الاقتصادية والتي قد يكون بعضها قيوداً فنية تقتضيها قوانين الإنتاج، أو قيوداً تنظيمية. ومنها حالات الرشادة المقيدة. ومنها عمليات التكيف الناتجة عن التفاعل بين الفاعلين غير المتجانسين وعن التعلم من الممارسة والخبرة. ومنها عمليات التجميع لبعض المتغيرات.[50] ومنها العوامل النفسية.[51]

---

47) خاصية الجمع أو الإضافة: Superposition/Additivity
48) خاصية التجانس: Homogeneity
49) حول مبادئ الخطية Linearity Principles أنظر: www.homepages.wmich.edu
50) التجميع: Aggregation
51) راجع:

- **سطوة الماضي** - والمصطلح الدارج علمياً لوصف هذه الخاصية هو: الاستمرار على نفس المسار.[52] والمقصــود بذلك هو أن للتاريخ وزناً مهماً (history matters) وطويل المدى على القرارات التي تتخذ، وعلى الخطط التي توضــع، في الوقت الحاضــر. بعبارة أخرى من ســمات النظم المعقدة أن قرارات اليوم تعتمد على مسـار أو رصـيد المعارف والخبرات السـابقة، وعلى القرارات التي اتخذت في الماضي، وأنها ليست مرتبطة فقط بالمعطيات القائمة في الحاضر. بل إن بعض الاختيارات التي وقعت كرد فعل لظروف عابرة في الماضـــي قد يظل لها أثراً ممتداً على القرارات والتصـــرفات في الأجل الطويل. ولهذه الظاهرة أسـباب متعددة مثل الترابطات الفنية، و ميل العائد للتزايد مع التوســع في تطبيق نفس التكنولوجيا أو المنتج،وضـخامة رأس المال المسـتغرق في عملية البناء وارتفاع كلفة إحلال نظام جديد محل القديم.[53] وليس معنى هذا أن الحاضر أسير دائم للماضي، حيث أن قدرة البشر على الابتكار يمكن أن تحرر الحاضـر من أسـر الماضـي، وتفرض معطىً جديداً لا يلبث أن يفرض هيمنته على المستقبل لأمد طويل.
- **تراتبية التنظيم وتداخل علاقاته.** والمقصــود بذلك أن للاقتصـــاد مســتويات متعددة للتنظيم والتفاعل تندرج في تراتبية أو هرمية محددة، وأن كل مســتوى للتنظيم (بما يحتويه من سـلوكيات وتصــرفات واسـتراتيجيات ومنتجات) يؤثر في المسـتوى الأعلى، والأخير يؤثر في المسـتوى الأعلى منه ، وهلم جرا. ويتصــل ذلك بما سـبق ذكره من أن النظم المعقدة هي نظم مركبة تتألف من نظم متعددة: "نظم النظم".
- **انبثاق الاقتصاد الكلي من الاقتصاد الجزئي.** إن المقاربة التقليدية في شأن العلاقة بين الكل والأجزاء تنطوي على الفصل بين الاقتصـاد الكلي والاقتصـاد الجزئي، أو تفترض نوعاً من الانتقال الميكانيكي (بناء على افتراضات تعسفية) من الأجزاء إلى الكل. أما في مقاربة النظم المعقدة فإن الفصل بين ما هو كلي وما هو جزئي غير قائم، حيث ينبثق السـلوك الكلي بشـكل تلقائي من السـلوك على المسـتوى الجزئي وما يصـــاحبه من تفاعلات بين الفاعلين عبر شـــبكات متنوعة ومتعددة للتفاعل. وليس معنى هذا ألا يكون لنموذج الاقتصـــاد الكلي أســـاس جزئي، ولكن المهم أن تبنى نماذج السـلوك الجزئي أو الفردي التي ينبثق منها السـلوك الكلي على أسـس واقعية (تفاعلية ومتغيرة وقابلة للتكيف) تسـتلهم من المقاربات الجديدة.[54] وعموماً فإن إدراك ظاهرة التعقد يجعل من العبث دراســة الأجزاء بمعزل عن الصورة الكلية التي تحتوي هذه الأجزاء.
- ***غياب التوازن أو ديناميكيات اللاتوازن.*** بمقتضـــى مقاربة النظم المعقدة ينظر إلى النظام الاقتصـــادي كنظام مفتوح يعمل بصورة ديناميكية – غير خطية، وأنه ليس من المعتاد أن يصل إلى وضع توازني

A. Jakimowicz, "Nonlinear dynamical systems theory and economic complexity", ***Chaotic Modelling and Simulation*** (CM SIM), No.4, 2013, pp. 657-667, www.cmsim.eu

[52]) سطوة الماضي أو الاستمرار على نفس المسار: Path- dependence

[53]) الفكرة وراء القول بسطوة الماضي هي التنبيه إلى أن بعض الأشياء قد تظل ثابتة (ومقبولة) لفترات طويلة، ومن ثم تفرض نفسها على القرارات ومجريات الأمور لزمن طويل بالرغم من التغيرات التي قد تعتري الكثير من الأشياء الأخرى ذات الصلة بها. وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هو بقاء المسافة بين قضيبي السكة الحديدية ثابتة عند مستواها منذ قرنين أو أكثر، وهو 1.435 متر(ويقال أنها نفس المسافة التي كانت بين القضبان التي تجري عليها عربات نقل الفحم من داخل المناجم إلى خارجها في انجلترا قبل اختراع القطار)، وذلك بالرغم من التغيرات المتلاحقة في تصميمات القطارات وسرعتاها وحمولاتها ، وكذلك التغير في الطاقة المحركة لها. أنظر:

D. Puffert, "Path Dependence", Economic History(EH) Association, at https://EH.net/encyclopedia/path dependence

[54]) أنظر: P. Ormerod, "Economics, management and Complex systems ", and "The state of macro – economic modeling ", Jan .2009, www.paulormerod.com/papers.

أو وضع أمثل معين ، وأنه لا يميل إلى الاستقرار بالضرورة عند هذا الوضع إذا وصل إليه أصلاً . وهذا على خلاف النظرة التقليدية التي تفترض نظاماً مغلقاً يعمل بصـــورة اســـتاتيكية - خطية، وأن النظام ينزع إلى التوازن. وأصـــل الفرق بين المقاربتين هو أن مقاربة التعقد قد بنيت على نظرة بيولوجية (تطورية) للاقتصـــاد، بينما بنيت المقاربة التقليدية على نظرة ميكانيكية. ونظراً لأن فرص التغيير تتوالد باستمرار في النظام الاقتصـادي،، فإن الاقتصـاد يستمر في العمل دون الوصـول إلى حالة مثلى من التوازن أو الثبات (steady state). فالنظم الاقتصـــادية المعقدة هي **نظم تطورية،** حيث تتعرض هذه النظم للتطور المســتمر من خلال عمليات التمايز والانتخاب والتبلور والابتكار واكتشاف أسواق جديدة ومنتجات جديدة وتكنولوجيات جديدة، حيث تتوالد التكنولوجيا ذاتياً من داخل النظام عن طريق التعلم بالممارسة وبالاستخدام- على ما سيأتي ذكره لاحقاً عند الحديث عن مقاربة اللاتوازن- بينما تعتبر التكنولوجيا معطاة في المقاربة التقليدية. وكل هذه الأمور تجعل النظم الاقتصادية معرضه لدرجات متزايدة من التعقد. كما أن **النظم المعقدة تتسم بالتكيف المستمر**، بمعنى أنه تجرى مراجعات للســلوكيات والأفعال والاســتراتيجيات والمنتجات على نحو متكرر كرد فعل للخبرات المتراكمة لدى الفاعلين- وهو ما لا يتاح بمقتضـــى النظرة التقليدية. [55] وهو ما لا يتيح الاستقرار عند وضع توازني ما.

- ***الحل بالمحاكاة الكمبيوترية***. لايجدي تحليل المعلومات المتوافرة عن دوال التفاعل الخاصة بمكونات أو مفردات النظم المعقدة في دراســة نتائج هذه التفاعلات. بعبارة أخرى فإن الحلول التحليلية للنظم المعقدة غير ممكنة. ولذا يتم التماس الحلول باللجوء إلى أســلوب المحاكاة الديناميكية التي تجرى باستخدام الكمبيوتر.[56]

ومن الأمثلة المبكرة لنماذج اقتصـــاديات التعقد نموذج ســوق المال الذي صـــاغه معهد ســانتا في في ولاية نيوميكسيكو بالولايات المتحدة في 1989- وهو معهد متخصص في الدراسة متعددة التخصصـات للمبادئ الأســاســية للنظم المعقدة القابلة للتكيف، شــاملة النظم الفيزيائية والكمبيوترية والبيولوجية والاقتصـــادية والاجتماعية. وقد كان لهذا المعهد فضـل نشـر مجموعة من أهم البحوث الاقتصـادية التي تستخدم منهجيات النظم المعقدة، وهي مجموعة من ثلاث مجلدات نشــرت في 2015 .[57] وبمرور الوقت اتســعت دائرة تطبيق النظم الديناميكية المعقدة في الاقتصـــاد لتشـــمل مجالات متعددة مثل نظرية رأس المال ونظرية الألعاب

---

[55]) ومن هنا وصف النظم المعقدة بأنها نظم معقدة قابلة للتكيف (CAS)، وذلك على ما سبق بيانه عند عرض المقاربة التطورية.

[56]) للمزيد راجع الورقة التالية التي تحتوي أيضاً على تأريخ لمفهوم النظم المعقدة:

Y. Joe et al., "The evolution of complex systems theory and the advancement of Econophysics methods in the study of stock market crashes", Dec. 2016. Retrieved from: www.academia.edu

[57]) صنف معهد Santa Fe على أنه المعهد رقم 20 من بين أرقي مراكز التفكير في التعليم والتكنولوجيا، ورقم 23 ضمن أفضل مراكز التفكير في البحوث العابرة للتخصصات. أنظر:https://en.m.wikipedia.org/Santa_ Fe_ Institute. وتحمل المجلدات الثلاثة المشار إليها أعلاه العنوان التالي:***The Economy as an Evolving Complex System*** . ومن مراكز البحث الأخرى في اقتصاديات التعقد مرصد MIT للتعقد الاقتصادي الذي ساهم في تطوير مؤشر يقيس مدى تعقد اقتصاد دولة من الدول (The Economic Complexity Index: ECI) . ويستخدم هذا المؤشر في التنبؤ بالنمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

والاقتصاد الكلي والمعونات الأجنبية. كما صارت جامعات كثيرة تقدم مقررات في اقتصاديات التعقد، بما في ذلك بعض جامعات الدول النامية.[58]

وفي إطار مقاربة النظم المعقدة، ثمة دور مهم لأربع مقاربات فرعية، وهي المقاربة المعتمدة على نظرية الفوضـــى[59]، والمقاربة المعتمدة على نظرية الكارثة، والمقاربة الفيزيائية للاقتصـــاد (شـــاملة الفيزياء الاقتصـــادية، والاقتصـــاد الحراري أو الاقتصـــاد الفيزيائي الحيوي)، ومقاربة اللاتوازن. وفيما يلي إطلالة سريعة على كل مقاربة من هذه المقاربات الفرعية.

- **المقاربة المعتمدة على نظرية الفوضى**

تمثل نظرية الفوضـــى الثورة العلمية الثالثة في تاريخ علم الفيزياء، وذلك بعد ثورة النظرية النســـبية وثورة فيزياء الكم (الفيزياء الكمومية). ذلك أنه بينما تعاملت النظرية النســـبية مع الكيانات الكبرى كالكون، وتعاملت نظرية الكم مع الكيانات الصـــغرى كالذرة ومكوناتها، ظهرت نظرية الفوضـــى للتمكين من التعامل مع العالم المباشـر الذي يراه الإنسـان ويشـعربه، أي للنظر في أشـياء "على مقياس الإنسـان".[60] غير أن عبارة "نظرية الفوضى" لا تعبر عن المضمون الحقيقي لهذه النظرية. ذلك ان الفوضى نقيض النظام. **ولكن نظرية الفوضى تدور في الحقيقة حول اكتشاف النظام الكامن فيما يبدو أنه فوضى**. إن تمثيل نظام فوضوي هندسياً قد يعطي تركيباً من الأشكال أو الخطوط المتعرجة أو الملتوية او المتكسرة، المتكررة وغير المتكررة، وذلك بما يوحي بغياب نظام حاكم لها، بينما في الحقيقة ثمة نظام حاكم، لكنه مســـتتر ويحتاج التنقيب عنه إلى أســـاليب غير تقليدية- وهي اساليب النظم المعقدة.

وتختص نظرية الفوضـــى بالنظر في النظم الديناميكية التي تتسـم بخاصـية **شـدة الحسـاسـية للأوضـاع أو الشـــروط الابتدائية**. ففي هذه النظم التي يفترض أن النظام الاقتصـــادي من بينها - إلى جانب نظم الأرصـــاد الجوية والنظم الفيزيائية والبيولوجية وغيرها - يمكن أن تؤدى التغيرات الطفيفة في الأوضـــاع الابتدائية إلى فروق ضـخمة في أداء هذه النظم على المدى الطويل. ويطلق على الأثر الناتج عن مثل هذه التغيرات الطفيفة: **أثر الفراشـــة**، حيث يمكن – كما لاحظ عالم المناخ ورائد التنبؤ بالطقس إدوارد لورنز - أن يؤدى تغير طفيف في الشـروط الابتدائية ناتج عن رفرفة أجنحة الفراشـة في البرازيل إلى سـلسـلة من التداعيات التي تفضـي في الأجل الطويل إلى حدث ضـخم مثل إعصـار في ولاية تكسـاس. بعبارة أخرى فإن التغيرات الطفيفة في ضـغط الهواء في مكان ما على ســـطح الكرة الأرضـــية يمكن أن يؤدي إلى تغيرات ضـــخمة للطقس في مكان آخر بعيد.[61] وقد أطلقت نظرية الفوضى على هذه الظاهرة **ظاهرة الاعتماد الحساس على المعطيات الأولية**.

---

[58]) للاطلاع على مثال لمحتويات مقرر دراسات عليا في اقتصاديات التعقد ، أنظر المثال التالي وهو يخص إحدى الجامعات البرازيلية:
J.B. Pereima, “Economics and Complexity”, Federal University of Parana, Brazil, March 2015, at www.economia.ufpr.br/Professors/54/Complex...

[59]) حول التمايز والتداخل بين النظم المعقدة والنظم الفوضوية ، أنظر: Joe et al., *op. cit*.

[60]) أنظر: جايمس جليك، ***نظرية الفوضى- علم اللامتوقع***، ترجمة أحمد مغربي، دار الساقي ، بيروت، 2008، ص 19 . والأصل الإنجليزي لهذا الكتاب (***James Gleick, Chaos***) منشور في 1987.

[61]) أثر الفراشة Butterfly effect . والتسمية تعود إلى ورقة كتبها إدوارد لورنز في 1972 حول قضية التنبؤ ، عنوانها " القابلية للتنبؤ: هل تؤدى رفرفة أجنحة الفراشة فى البرازيل إلى وقوع إعصار فى تكساس؟ " . أنظر: www.en.wikipedia.org/wiki/chaos theory

وعموماً فإن النظام الفوضوي هو نظام ديناميكي غير خطي يتسم بالحساسية الشديدة للتغيرات في شروطه الأولية، بمعنى أن أي تغير يسير في هذه الشروط يمكن أن يسفر عن تغير ضخم في النتائج- وهو ما يذكرنا بالمثل العربي السائر: "معظم النار من مستصغر الشرر"، أو بالمثل الإنجليزي المناظر: " نظراً لعدم توافر مسمار لحدوة الحصان (أثناء الحرب)، ضاعت المملكة". ولذا فإن التنبؤ بمستقبل نظام كهذا يقتضي معرفة شروطه الأولية أي حالته الراهنة بدقة شديدة، لأن أي خطأ ضئيل في تقديرها يمكن أن يخل بدقة التنبؤ بالحالة المستقبلية للنظام إخلالاً شديداً. ومن ثم لا يجدي التقريب في تقدير الشروط الأولية ، لأن خطأ بسيطاً في التقريب يمكن أن يؤدي إلى تغيير ضخم في التنبؤ. وفي ذلك يقول إدوارد لورنز إن الحاضر المُقرب لا يحدد المستقبل بصورة تقريبية. وهذه الحساسية الشديدة للتغير في الأوضاع الأولية للنظام تجعل التنبؤ الممكن الوثوق فيه بحالة النظام في المستقبل هو التنبؤ لأجل قصير نسبياً. وهو ما لوحظ بالنسبة للتنبؤ بحالة الطقس، حيث لايمكن الثقة كثيراً في تنبؤ يتجاوز يومين أو ثلاثة أيام.

وفيما يتعلق بحساسية النظم غير الخطية الفوضوية لأخطاء التقريب في الأوضاع الأولية، لوحظ أنه عند إجراء سلسلة طويلة من الحسابات يؤدى تراكم أخطاء التقريب (rounding errors) إلى فروق ضخمة في النتائج بالقياس إلى الحالة التي يحتفظ فيها بالأرقام دون تقريب طوال عملية الحساب. فقد لاحظ لورنز أنه عندما أعاد إدخال معطيات للطقس في يوم ما مقربة إلى ثلاثة أرقام عشرية في حين كان برنامج الكمبيوتر قد أنتجها بستة أرقام عشرية، فإنها لم تعطه نفس التنبؤ بالطقس الذي كان قد حصل عليه من قبل ، بل أعطته تنبؤاً شديد الاختلاف عنه. وقد أظهرت هذه الواقعة أن الرأي الشائع بأن الأخطاء البسيطة للتقريب في الحسابات يمكن إهمالها لا ينطبق على النظم الفوضوية التي هي بالضرورة نظم غير خطية.[62]

وتحتاج نمذجة الظواهر التي تتصف بخاصية الفوضى إلى استخدام رياضيات أعقد من تلك الشائع استخدامها في علم الاقتصاد التقليدي (رياضيات التفاضل والتكامل)، حيث يزداد الاعتماد على المعادلات التفاضلية غير الخطية، وحيث يستعان بالمحاكاة الكمبيوترية في إجراء عدد ضخم من الحسابات لتغيير الشروط

---

[62]) أنظر: جليك، ***مرجع سبق ذكره***، ص 31. أنظر أيضاً:

S. Vlad, P. Pascu and N. Morariu, " Chaos models in economics"***, Journal of Computing***, Vol. 2, Issue 1, Jan. 2010, https://arxiv.org, p.79.

وقد قدم بايار المثال التالي لبيان الفرق الضخم بين النظام الخطي والنظام غير الخطي فيما يتعلق بالحساسية للتغير في الشروط الابتدائية: إفرض أن مجتمعاً ما عدد أفراده في سنة الأساس 1000 فرد، وأن عددهم يزداد طبقاً للدالة الخطية : $f_{t(Xt)=2*e*Xt-1}$ ، حيث e هي اساس اللوغاريتمات الطبيعية (= 2.718281). لو حسبنا عدد أفراد هذا المجتمع في السنة العاشرة ، ثم أعدنا حسابه بتغيير طفيف في عدد الأفراد في سنة الأساس بجعله 1001، فإن الفرق بين عدد الأفراد في السنة العاشرة يقرب من 4 مليون فرد. الآن افرض أن عدد الأفراد يخضع لدالة غير خطية، ولتكن:

$$G_{t(Xt)= 2*(Xt-1/50)*\sqrt{}Xt-1}$$

بحساب عدد الأفراد في السنة العاشرة ابتداءً من العدد 1000 في سنة الأساس ، ثم ابتداءً من العدد 1001، سوف نجد الفرق بينهما يقرب من 1.7 مليار فرد، وهو ما يساوي 425 مثل الفرق في حالة الدالة الخطية. ومن ذلك يتضح أن حساسية النظام غير الخطي للتغير في الوضع الابتدائي شديدة جداً بالقياس إلى النظام الخطي. أنظر:

L.B. Bayar ,"Chaos theory and its importance and applications in economics", June 2005, www.cite seerx.ist.psu.edu, p. 9.

الابتدائية تغييراً طفيفاً في كل مرة ومراقبة النتائج. [63] وعموماً فإن الأدوات الرياضية اللازمة لمعالجة دقيقة للنماذج الفوضوية هي أدوات صعبة، ويشق استخدامها كثيراً على غير المتمكنين من الرياضيات.[64]

وقد أسهم في تكوين الحقل المعرفي للفوضى علماء ذوي تخصصات متباينة مثل المناخ والرياضيات والفيزياء والإيكولوجيا وديناميكا السوائل. وفيما يتعلق بالاقتصاد، فإن نظرية الفوضى قد جذبت انتباه بعض الاقتصاديين، وذلك بالنظر إلى ما ظهر لهم من امتلاك نماذجها للقدرة على توليد تقلبات ذات خصائص مشابهة للتقلبات المشاهدة في الأسواق. فالتقلبات تظهر في هذه النماذج على أنها نتاج النظام الاقتصادي نفسه، وليس كما تفترض النيوكلاسيكية عادةً أنها ناتجة عن صدمات خارجية ليس غير- وإن كان حدوث صدمات خارجية ليس مستبعداً من حيث المبدأ. ومصدر تميز النماذج الاقتصادية الفوضوية في هذا الشأن هو هجرانها الافتراضات النيوكلاسيكية، وبخاصة فرض الفاعل الممثل حيث يحل محله فرض الفاعلين غير المتجانسين، وفرض خطية العلاقات المعبرة عن الظواهر الاقتصادية حيث يحل محله فرض اللاخطية، وفرض التوازن حيث يحل محله فرض اللاتوازن.[65]

وثمة نوعان من الفوضى. الأول هو ما يطلق عليه الفوضى الجبرية أو الحتمية، حيث الجبر والحتم ضد الصدفة والاحتمال.[66] ويقصد بهذا النوع الحركة الفوضوية لنظام غير خطي تحدد قوانينه ***تماماً*** التطور المتوقع لحالة النظام على أساس تطوره في السابق. أي أن النظام في هذه الحالة ليس نظاماً عشوائياً (بالمعنى الإحصائي)، مع أن تذبذب مساراته وعدم انتظامها وتشابكها يعطي انطباعاً بالعشوائية. ولكن العشوائية الظاهرية هي في الواقع نتيجة حساسية النظام للشروط الأولية.أما النوع الثاني فهو ما يطلق عليه الفوضى غير الجبرية أو غير الحتمية. وهي نتاج نظم تتباعد مساراتها بشدة عن بعضها البعض وتتصف بأن المعادلات التي تصف مسار أو مسارات تطورها غير معروفة. وبالرغم من اختلاف هذين النوعين من الفوضى فإنهما يشتركان في أن التنبؤ بتطورهما ممكن للأجل القصير، ولكنه غير ممكن للأجل الطويل.[67]

وفيما يتعلق بالتطبيقات الاقتصادية لنظرية الفوضى فإنها توالت منذ ثمانينيات القرن العشرين بإنشاء نماذج فوضوية في مجالات شتى مثل نظرية النمو والدورة الاقتصادية والإنفاق العام وسعر الصرف وسوق رأس المال. ومن التطبيقات الشيقة لنظرية الفوضى تطبيق خاص بتفسير انهيار النظام الاشتراكي، وتطبيق خاص بالقوى التي يخضع لها النظام الاقتصادي، مع التمييز بين القوى التي قد تدفع للتوازن في الأجل القصير والقوى التي تنشط وتعبث بما قد يتحقق من توازن في الأجل القصير وتدفع بالنظام إلى حافة الفوضى (edge of chaos) في الأجل الطويل.[68] غير أن تطبيق نظرية الفوضى في الاقتصاد ليس بالأمر

---

[63]) للمزيد ، راجع:

P. Ormerod , ***Butterfly Economics : A New General Theory of Social and Economic Behaviour***, Faber and Faber, London 1998.

[64]) أنظر: W.A. Brock, "Chaos theory", March 2000, www.ssc.wisc.edu

[65]) راجع:

M. Faggini and A. Parziale,"The failure of economic theory- Lessons from chaos theory", ***Modern Economy***, Issue 3, 2012, www.file.scirp.org/journal

[66]) الفوضى الجبرية أو الحتمية: Deterministic chaos

[67]) أنظر: Vald, et al, ***op. cit.***, p. 79. أنظر أيضاً:

Principia Cybernetica Web, "Deterministic chaos", http://pespmc1.vub.ac-be/chaos.html

[68]) أنظر في هذه التطبيقات مقال: Jakimovicz ***,op. cit***.

اليسير. إذ تعترضه عقبات شتى. وبعض هذه العقبات أمكن التعامل معه بابتداع أساليب واختبارات جديدة. ولكن بعض العقبات ناتج عن قلة البيانات المتاحة (صغر حجم العينة)، لاسيما فيما يتعلق بالسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية- وذلك على خلاف البيانات الخاصة بأسواق المال التي تتوفر بأحجام كبيرة والتي هيأت مجالاً خصباً لتطبيق نظرية الفوضى.

لاحظ أن تطبيق نظرية الفوضى في المجال الاقتصادي يستوجب التحقق أولاً من وجود حركة فوضوية في السلاسل الزمنية الاقتصادية. وهذا أمر صعب من الناحية العملية نظراً لصعوبة التمييز بين التقلبات الناتجة عن تفاعل العوامل الداخلية للنظام وتلك التي تنتج عن صدمات خارجية. وقد ابتكرت اختبارات متعددة للتحقق من وجود فوضى في السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية والمالية. ولكن هذه الاختبارات ليست حاسمة في كثير من الأحوال، إما بسبب صغر حجم العينات المستخدمة، وإما بسبب تعدد مكونات السلاسل الزمنية (اتجاه عام- تغيرات دورية- تغيرات موسمية) وأيضاً بسبب ما قد يكون بين هذه المكونات من تشابكات، وذلك فضلاً عن اختلاط هذه المكونات بالتغيرات العشوائية وأخطاء القياس وغيرها من العناصر التي يشار إليها عادة بالمصطلح الإحصائي: الضوضاء (noise). ومما يزيد الأمور تعقيداً أن بعض البحوث قد تنجح في الكشف عن خاصية اللاخطية في السلاسل الزمنية لمتغيرات الاقتصاد الكلي، ولكنها تبقى عاجزة عن إثبات وجود فوضى في هذه السلاسل. فليس كل نظام غير خطي هو بالضرورة نظام فوضوي. زد على ذلك أن الصعوبة لا تقف عند إثبات وجود الفوضى، بل إنه ينبغي التحقق أيضاً من أن الفوضى التي قد يتحقق من وجودها ترجع إلى عوامل وتفاعلات داخلية في النظام وليست ناتجة عن صدمات خارجية. وهذا أمر تعترضه عقبات منهجية شديدة، لاسيما فيما يتعلق بالرياضيات والتحليل العددي والإحصاء. ولا يخفى أن الكشف عن أن الفوضى متولدة من داخل النظام أمر مهم. إذ أنه يفتح الباب أمام تحسين التنبؤ، وكذلك أمام التحكم في النظام، ومن ثم تحسين أدائه. [69]

- **<u>المقاربة المعتمدة على نظرية الكارثة</u>**

نظرية الكارثة هي فرع من الرياضيات التطبيقية ابتدعه عالم الرياضيات الفرنسي رينيه توم وعالم الرياضيات البريطاني كريستوفر زيمان في أواخر ستينيات القرن العشرين- والأخير هو من أطلق على النظرية الجديدة نظرية الكارثة. وقد استهدفت النظرية في أول الأمر وصف أنواع معينة من العمليات البيولوجية، ولكن نطاق تطبيقها قد اتسع فيما بعد ليشمل طائفة عريضة من الظواهر البيولوجية والفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية.[70] وتدرس نظرية الكارثة **التغير النوعي الذي يحدث فجأة في سلوك النظام نتيجة تغير طفيف في معلماته.**

---

(69) Faggini and Parziale, ***op. cit***, and Bayar, ***op. cit.***.

(70) انظر:

H. Varian, “Catastrophe theory and the business cycle”, ***Economic Inquiry***, vol. 17, no. 1, 1979, pp. 14-28, www.economistsview.com

انبثقت نظرية الكارثة عن النظرية الرياضـــية للتفرع أو التجزؤ التي تختص بدراســـة النظم غير الخطية الديناميكية، وهي تشـكل حالة خاصـــة من نظرية عامة في الهندسـية يطلق عليها نظرية التفرد.[71] وتصـف نظرية التفرع عمليات إعادة التنظيم النوعية فى نظام ديناميكي ما عندما تتغير المعلمات التي تميز هذا االنظام. وتختص نظرية التفرد بدراســـة الدوال عند نقط نهاياتها العظمى والدنيا. وعموماً فإن نظرية الكارثة تعالج الظواهر أو النظم التي تتعرض لتحولات فجائية ضــخمة في الســلوك بســبب تغيرات ضــئيلة في خصـــائص هذه الظواهر أو النظم، ومن ثم في معلمات النموذج المعبر عن الظاهرة أو النظام الذي عادة ما يكون نموذجاً ديناميكياً غير خطى. وهذه التحولات الفجائية الضخمة هي ما يعطى معنى الكارثة والابتعاد عن التوازن. بعبارة أخرى فإن هذه النظرية معنية بظاهرة الفقدان الفجائي للاســتقرار أو التوازن في نظام ديناميكي، وغرضها هو بيان كيف أن سلسلة من التغيرات التدريجية أو البطيئة يمكن أن تسفر عن تغير ضخم بصــورة مفاجئة، أو كيف يؤدي تغير مســتمر أو متصــل إلى تغير طفري في الآثار أو النتائج. ولذا يقال أن نظرية الكارثة تســتخدم في نمذجة التغيرات الفجائية / الانقطاعية أو القفزات في النظم الديناميكية غير الخطية.[72] وثمة أصــول فلســفية لنظرية الكارثة تعود إلى أحد قوانين الدياليكتيك عند هيجل وماركس، وهو القانون المختص بتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أو نوعية. وهذا هو جوهر النظرية فعلاً ؛ فقد وصفها رينيه توم بأنها تبين كيف تنشأ التغيرات الكيفية من تغيرات كمية بسيطة.[73]

وأمثلة التغير الكارثي في حياتنا كثيرة. فالنهر قد تتدفق مياهه في رفق ويســر ، ولكنه قد يصــل عند نقطة معينة تنحدر عندها مياهه فجأة وتتحول إلى شــلال هادر. والجســر قد تزداد الحمولات المارة عليه تدريجياً، ولكن طاقته على التحمل قد تنتهي في لحظة ما بما يؤدي إلى كارثة انهياره. والنظام الحاكم في دولة ما قد يولد ضـغوطاً متزايدة على الناس، وهو ما يؤدي إلى تزايد متدرج في إحسـاسـهم بالسـخط. وإذ يبدو أن النظام مستقر بالرغم من ضغوطه المتزايدة على الناس، فإن استمرار تزايد الضغوط قد يؤدي بصورة تبدو مفاجئة إلى انفجار الغضب المكتوم في ثورة تطيح بالنظام.

ويستلزم تطبيق نظرية الكارثة على نظام ما أن تتوافر في هذا النظام خمس خصائص.[74] وهي:

ا-خاصية الانقطاع.[75] وهو ما يحدث عندما تنبثق عن النظام أنواع مختلفة من السلوك، وعندما تكون القفزات من نوع إلى آخر منها ناتجة عن تغيرات متصلة أو مستمرة في مجموعة من الأسباب.

[71]) التفرع : Bifurcation هو انقشام الشيء إلى فرعين أو قسمين. نظرية التفرع Bifurcation theory . نظرية التفرد : Singularity theory للمزيد حول هاتين النظريتين، أنظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Bifurcatioin_theory, www. exploratorium. edu/complexity, and www.en.wikipedia.org/..../catastrophe

[72]) للمزيد، راجع: http://www.structural-scienc.net

[73]) أنظر:

J. B. Rosser, Jr, "The rise and fall of catastrophe theory applications in economics: Was the baby thrown out with the bathwater?", Sept. 2004, www.researchgate.net

[74]) وردت هذه الخصائص في المقال التالي:

A Jakimovicz, "Catastrophe theory and chaos in business cycle theory", ACTA Physica Polonica A, vol. 117, no, 4, 2010, pp. 640-646, at www.przyrbw1.icm.edu.pl

[75]) الانقطاع : Discontinuity

ب-خاصية التباعد[76]. ويقصد بهذه الخاصية أن التغيرات الضخمة في الفضاء الممثل لحالة النظام تكون ناتجة عن إزاحة ضئيلة في مسار فضاء معلمات النظام.

ت-خاصية تعدد حالات التوازن المستقر.[77]. ويقصد بذلك أن النظام موضع الاهتمام له أكثر من حالة توازن مستقر.

ث-خاصـية التبادلية.[78] وبمقتضـاها فإن الانتقال بين نقطتين في فضـاء المعلمات يمكن أن ينتج عن التغيرات المتصلة في متغيرات النظام أو عن التحركات الانقطاعية في معلماته.

ج-خاصية تعذر الوصول إلى / استيعاب كل الحالات.[79] والمقصود بهذه الخاصية أن النظرية تصف الحالات ذات الاحتمالات الأكبر، بينما تستبعد باقي الحالات.

والنموذج النظري للكارثة يبدأ بوصف نظام ديناميكي باستخدام مجموعة معادلات تفاضلية مثل: $x^{*}=f(x,a)$

حيث x متجه متغيرات الحالة وعددها n- والمقصود بمتغيرات الحالة المتغيرات التي تصف من خصائص النظام ما يكفي لتحديد سلوكه في المستقبل، بفرض غياب أي قوة خارجية تؤثر فيه.[80] وحيث x^{*} متجه مشتقات متغيرات الحالة بالنسبة للزمن، وa متجه معلمات النظام وعددها k- وهذه المعلمات تتغير أيضاً عبر الزمن ولكن بمعدل أبطأ كثيراً من التغير في متغيرات الحالة. ولذا توصف متغيرات الحالة في نظرية الكارثة بأنها متغيرات سريعة (fast) ، بينما توصف المعلمات بأنها متغيرات بطيئة(slow).

وتُنمذج متغيرات الحالة كما لو كانت تتعدل فورياً في اتجاه توازن قصـــير الأجل، بينما تتعدل المعلمات ببطء على مدى زمني أطول. وينصـــب اهتمام نظرية الكارثة على التفاعلات بين التوازن قصـــير الأجل والعملية الديناميكية التي تجري في الأجل الطويل. بعبارة أخرى، تدرس نظرية الكارثة التحركات في التوازن قصـــير الأجل التي تنتج عن التطور في المعلمات على المدى الأطول، وبخاصـــة تلك القفزات في التوازن قصـــير الأجل من منطقة إلى أخرى في الفضـاء الذي تشكله متغيرات الحالة- وهذه هي الكوارث.[81] ومن الملاحظ أن نظرية الكارثة لا تســـقط مفهوم التوازن وإنما تعتبره حالة عابرة، حيث قد ينتقل النظام ما بين نقط متعددة للتوازن بشـكل فجائي. ويمكن للكوارث أن تتجلى بأشـكال مختلفة، من أبرزها: كارثة المطوية أو القرطاس ، وكارثة النقطة الطرفية أو نقاط التحول- حيث يعكس المنحنى اتجاهه عندها ، وكارثة ابتلاع الذيل ، وكارثة الفراشـة.[82] وعموماً فإن النمذجة وفق نظرية الكارثة هي عملية صـعبة. كما أن التنبؤ بالظواهر التي تخضـع لديناميكيات الكارثة أصعب كثيراً من التنبؤ بالظواهر التي تخضع لتغيرات منتظمة بشكل سلس.

---

[76]) التباعد: Divergence

[77]) تعدد حالات التوازن المستقر: Multi-Modality

[78]) التبادلية: Alternativity

[79]) تعذر الوصول إلى/ استيعاب كل الحالات: Inaccessibility

[80]) متغيرات الحالة: State variables

[81]) Varian***, op. cit,*** p. 2

[82]) كارثة المطوية أو القرطاس: Fold catastrophe - كارثة النقطة الطرفية أو نقاط التحول:Cusp catastrophe - كارثة ابتلاع الذيل: Swallow-tail catastrophe. للمزيد حول أنواع الكوارث وخصائص كل منها راجع: http://www.structureal-science.net أنظر أيضاً http:// en.wikipedia.org/wiki/Catastrophe_theory

وفيما يتعلق بالتطبيقات الاقتصـــادية لنظرية الكارثة، فإن بعضـــها قد اختص بنمذجة ســـوق المال مثل تطبيق زيمان في 1970. وكان المستهدف في هذا التطبيق وما يناظره هو نمذجة ما يعتري سـوق المال من تغيرات فجائية نتيجة للتغير في العوامل المحددة لتوازنه. وقد افترضـــت هذه النمذجة نظاماً ديناميكياً يتسـم باللاخطية وغياب اليقين وعدم تماثل معلومات المتعاملين في السوق، مع تنوع خصائصهم وسلوكياتهم وتأثرها بعوامل نفسـية واجتماعية. وهو ما يعني إسـقاط فرض التوقعات الرشـيدة وفرض السـوق الكفء. وثمة نماذج أخرى مثل نموذج بونانو الذي عالج ظاهرة الاحتكار ، ونموذج فاريان الذي تناول الدورات الاقتصـــادية، و نموذج روسـر الذي بحث ظاهرة النمو الاقتصـادي ، ونموذج جوج الذي درس المضـاربات على سـعر الصـرف.[83] ومن النماذج المنطلقة من نظرية الكارثة ما سعى لتفسير فشل النظام الاشتركي مثل نموذج جاكيموفتز.[84]

وتشـــير تقييمات اســـتخدام نظرية الكارثة في الاقتصـــاد إلى أن الحماس لهذه النظرية من جانب بعض الاقتصاديين كان شديداً جداً في سبعينيات القرن الماضي، ولكنه تراجع بشدة فيما بعد. ويعزى السبب في هذا التراجع إما لإساءة استخدام النظرية بتطبيقها تعسفياً على حالات غير مناسبة، وإما إلى الصعوبات الرياضية في تطبيقها، حيث يتطلب التطبيق مســـتوىً عالياً من الرياضـــيات مع إحاطة كافية بنظريتي التفرع والتفرد. وثمة سبب ثالث لفتور همة الاقتصاديين بشأن نظرية الكارثة، ألا وهو تبين أن هذه النظرية ليست ذات قيمة كبيرة كأداة تحليلية، وأنها في أحسـن الأحوال أداة اسـترشـادية أو اسـتكشـافية لدراسـة مشـكلات لا تتوافر معلومات كافية عن الديناميكيات المولدة لها. بعبارة أخرى فإن النظرية تقدم معلومات عن الأشـــكال الممكنة للسلوك الفجائي في نظام ديناميكي، ولكنها لا تساعد كثيراً في فهم ما الذي يجري في نظام يتعرض لتحولات كارثية، وما هي على وجه التحديد الديناميكيات التي تدفع بالنظام إلى تغير فجائي في متغيرات حالته.[85] ومما يدعم الســـبب الثالث قول توم رينيه نفســـه أن نظرية الكارثة هي نظرية كيفية (Qualitative) وأن هدفها الأساسي هو التفسير(الرياضي) لظهور الأشكال (الكارثية) المشاهدة عملياً .[86] وفضلاً على ذلك فقد ظهرت بدائل أخرى لنمذجة ظاهرة الانقطاع الديناميكي كبعض النماذج التي افترضـــت فاعلين غير متجانســـين ومتفاعلين مع بعضـــهم البعض ، وكذلك بعض النماذج التي حاكت نماذج معروفة في الميكانيكا الإحصـــائية. ومع ذلك فإن ما تقدم لا يعني أن نظرية الكارثة عديمة القيمة في المجال الاقتصـــادي. إذ أنها يمكن أن تكون ذات فائدة ولو كأداة مسـاعدة في صـياغة بعض الافتراضـات الجديرة بالاختبار، أو في التمهيد لنوع أو آخر من النمذجة عن طريق ما تقدمه من وصف لظواهر معقدة.[87]

- **المقاربة الفيزيائية للاقتصاد**

تمهيداً للحديث عن العلاقة بين الاقتصاد والفيزياء، سوف أبدأ بتعريف موجز للفيزياء وأنواعها. تعنى الفيزياء (أو "معرفة الطبيعة" حســب الأصـــل اليوناني لهذا الاســـم) بدراســـة طبيعة الكون وما يجري فيه، وذلك

---

[83]) للمزيد راجع مقال: Rosser, op. cit ومقال:
R. Birau, "The implications of catastrophe theory for stock market forecasting", ***ARPN Journal of Science and Technology***, vol. 2, July 2013, pp.360-363, at www,ejournalofbusiness.org

[84]) Jakimovicz, ***op. cit***.

[85]) أنظر في ذلك:
H. W. Lorenz, ***Nonlinear Dynamical Economics and Chaotic Motion***, Springer- Verlag, Berlin, 1993, Especially Ch. 7: Catastrophe theory and economic dynamics. Downloadable from: www.download.springer.com

[86]) هذا القول مقتبس في Birau, ***op. cit.***, p.361

[87]) Rosser***, op. cit.***, pp.25-26

باستقصاء خصائص المادة وحركتها وسلوكها عبر الزمان والمكان، وكذلك بدراسة الطاقة وتحولاتها المختلفة، ومن ثم التوصل إلى القوانين الحاكمة لمختلف الظواهر الطبيعية. وثمة نوعان من الفيزياء:

أولهما الفيزياء الكلاسيكية التي تتعامل مع المادة والطاقة في أبعادها المعتاد ملاحظتها من جانب البشر، أي في الوحدات الأكبر كثيراً من الذرة والأجسام ذات السرعات الأبطأ كثيراً من سرعة الضوء. ومن أبرز فروعها الميكانيكا، والصوت، والضوء، والكهرومغناطيسية، والديناميكا الحرارية التي سوف يكون لنا كلام كثير عنها لارتباطها بما يعرف بالاقتصاد الحراري أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي.

وثانيهما الفيزياء الحديثة التي تتعامل مع المادة والطاقة في أبعادها القصوى،وتشمل نظرية الكَم[88] ،ونظرية النسبية الخاصة التي توصلت إلى وصف دقيق للنظم الفيزيائية التي تقترب سرعتها من سرعة الضوء، ونظرية النسبية العامة التي تبحث في سلوك النظم والبنيات الضخمة في الكون.[89]

ومن الحقائق الثابتة أن العلاقة بين الفيزياء والاقتصاد هي علاقة قديمة. فقد قام الاقتصاد الكلاسيكي على أساس المشابهة مع الميكانيكا الكلاسيكية (قوانين نيوتن) واستعار منها مفاهيم التوازن القائم على تعادل القوى. وقد توسع الاقتصاد النيوكلاسيكي في الاستعارة من الميكانيكا لبناء نموذج السوق الذي يصل إلى حالة التوازن عندما تتعادل قوة الطلب مع قوة العرض، وكذلك لبناء النماذج التجميعية كنماذج التوازن العام التي تفترض حتمية التوازن، بمعنى أنه عند انحراف النظام الاقتصادي عن وضع التوازن سوف تتولد قوى تدفع بالنظام للعودة إلى وضع التوازن. وفي العقود القليلة الماضية لجأ الاقتصاديون الخوارج إلى الفيزياء الكلاسيكية في سياق سعيهم لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية التي عجزت النماذج النيوكلاسيكية عن تفسيرها، وبخاصة تقلبات الأسعار في أسواق المال والدورات الاقتصادية وغيرها من حالات الابتعاد عن التوازن. فاتجه فريق منهم إلى محاكاة ما طورته الفيزياء الإحصائية أو الميكانيكا الإحصائية من نماذج ديناميكية غير خطية. وهو ما أدى إلى ظهور مقاربة **الفيزياء الاقتصادية**.[90] كما اتجه فريق آخر من الخوارج إلى ذلك الفرع من الفيزياء الكلاسيكية المعروف **بالديناميكا الحرارية**، ودرسوا انعكاسات قوانينها على ظواهر اقتصادية متنوعة، وعلى الأخص النمو الاقتصادي وما قد يرد عليه من قيود. كما نظروا في استعمال الأسلوب الإحصائي الذي ابتدع للتنبؤ بالحركة الإجمالية للجسيمات أو سلوكها الكلي بناء على سلوك مكوناتها

[88]) نظرية الكَم أو النظرية الكمومية: Quantum theory. والكَم : Quantum هو أصغر كمية يمكن تقسيم بعض الصفات الطبيعية إليها كالذرة وما دونها.

[89]) أنظر: Wikipedia, Physics, https://en.m.wikipedia.org/wiki/Physics, and www.physicsonlinebooksblog.com.eg
والنظام الفيزيائي هو حزء من العالم المادي- مهما صغر أو كبر- يختاره الباحث موضوعاً للدراسة كجزئ الماء أو بحيرة أو بحر أو محيط أو جهاز أو محرك أوآلة....الخ..

[90]) أنظر: S-H Chen and S-P Li, "Econophysics: Bridges over a turbulent current***", International Review of Financial Analysis***, vol. 23, June 2012, pp. 1-10. Retrieved from www.sciencedirect.com and https://arxiv.org/abs, and Wikipedia, Econophysics, http:// en.wikipedia.org/wiki/ Econophysics

الجزئية، وهو الأســلوب المعروف بالديناميكا الحرارية الإحصـــائية.[91] وكانت محصـــلة ذلك بروز مقاربة **الاقتصاد الحراري** أو **الاقتصاد الفيزيائي الحيوي.**[92]

وقبل أن نفصل القول في شأن الفيزياء الاقتصادية والاقتصاد الحراري، نذكر أن غالبية النماذج الاقتصادية التي انطلقت من مقاربة فيزيائية قد تبنت عدداً من الفروض التي تقوم عليها النظم المعقدة التي سبق بيانها في هذا الفصل، وهي: فرض عدم تجانس الفاعلين، ومن ثم التخلي عن فرض الفاعل الممثل، وفرض التفاعل بين الفاعلين غير المتجانســين والتأثير المتبادل فيما بينهم، وفرض اللاتوازن- ومن ثم اعتبار التوازن حالة وقتية أو عابرة، وفرض أن الظواهر الاقتصادية تتبع توزيعات مغايرة لتوزيع جاوس أو التوزيع المعتاد /الطبيعي، وأن توزيعاتها الأكثر شيوعاً تتميز بامتلاك " ذيل سميك" أو طويل، على ما سبقت الإشارة إليه عند عرض المقاربة النفسية.[93]

الفيزياء الاقتصادية

ظهرت الفيزياء الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين للتعامل مع المشكلات المعقدة التي واجهت اقتصـاديي التيار السـائد، والتي قصـرت نظرياتهم ووسـائلهم عن فهمها وتفسيرها. وكانت البداية بالأسـواق المالية وما تتســم به من درجة عالية من اللايقين، وما تتعرض له من تقلبات يصـــعب التنبؤ بها. وقد أغرت وفرة البيانات المتاحة عن هذه الأسواق في الدول الرأسمالية المتقدمة بالتنقيب فيها باستعمال منهجيات الفيزياء الإحصائية والنماذج الديناميكية غير الخطية. ويعود مصطلح الفيزياء الاقتصادية إلى أستاذ الفيزياء الأمريكي يوجين سـتانلي (1941-) ورفاقه في جامعة بوسـطن الذين انكبوا على تحليل البيانات الوفيرة عن الأسـواق المالية بأســاليب الفيزياء الإحصـــائية- وهو ما أســفر عن ظهور مجال معرفي جديد، وهو مجال التمويل الإحصـائي.[94] ومن أهم مؤسـسـي الفيزياء الاقتصـادية الفيزيائي الرياضـي ماندلبروت (1924-2010) رائد "الهندسـة التجزيئية" أو "هندسـة التكرار المتغير".[95] فقد كانت له أعمال ريادية في مجال الفيزياء الاقتصـادية

---

[91]) السلوك (على المستوى) الكلي (فيزياء): Macroscopic behaviour. السلوك (على المستوى) الجزئي(فيزياء): Microscopic behaviour

[92]) أنـظـر: V. Sergeev, The Thermodynamic Approach to the Market Equilibrium , Santa Fe Institute, 2003, at www.santafe.edu

[93]) من أشهر تطبيقات التوزيعات ذات الذيل السميك أو الطويل التوزيع الاحتمالي لعوائد الأصول المالية الذي استخدمه ماندلبروت في ستينيات القرن الماضي. والفكرة هي أن ارتفاع مستوى المخاطر المرتبط بمكاسب أو خسائر كبيرة يجعل التوزيع الاحتمالي لعوائد الأصول المالية لا يقترب سريعاً من المحور الأفقي، بمعنى أن الاحتمالات المرتبطة بالقيم المتطرفة للتوزيع تبقى بعيدة عن الصفر لمدى غير صغير. وقد لوحظ أن هذا النوع من التوزيعات هو الأقدر على تفسير ما تتعرض له الأسواق المالية من "فقاعات" وانهيارات عنيفة، وعلى تمثيل عدم ميلها للتوازن.

[94]) التمويل الإحصائي: Statistical finance. أنظر:

S. Bali, "Econophysics, thermodynamics and phynance", ***The Journal of International Social Research***, vol. 4, issue 18, 2011, pp. 379-388. Retrieved from **www.academia.edu**

[95]) الهندسة التجزيئية (أو الهندسة الكسرية نسبةً إلى التكسر أو التشرخ) أو هندسة التكرار المتغير: Fractal geometry. وأساسها تكرر نمط أو شكل هندسي بصور متنوعة (بحجم أكبر أو أصغر- في موقع أعلى أو أدنى ...الخ) مما ينتج شكلاً غير منتظم لا يمكن تمثيله بالهندسة الكلاسيكية. للمزيد حول هذه النظرية وتطبيقاتها، أنظر:

B. Mandelbrot and R. Hudson, ***The (Mis)Behavior of Markets, A Fractal View of Risk, Ruin and Reward***, Basic Books, New York, 2004.

والأشكال التي تنتج عن ظاهرة التكرار المتغير كثيرة الحدوث في الطبيعة. ومن أمثلتها الأشجار والأنهار والشواطئ والجبال والسحب. والفكرة وراء النظم التي تنتج عن التكرار المتغير هي أن النظم البسيطة يمكن أن يتولد عنها سلوك معقد. للمزيد، أنظر: جليك، ***مرجع سبق ذكره***، ص 360. وعموماً فإن الشغل الشاغل لماندلبروت كان هو التوصل إلى نظرية تفسر التغيرات غير المنتظمة (irregular) أو الخشنة (rough) التي اعتاد الباحثون تجاهلها أو افتراض عشوائيتها طبقاً للتوزيع الطبيعي.

حتى من قبل أن يعرف بهذا الإسم. فهو صاحب اسهامات معتبرة في ستينيات القرن العشرين في الاقتصاديات الكمية للتمويل، مثل نظرية "السير العشوائي" التي تفترض أن أسواق المال بلا ذاكرة.[96] ولكنه قد عدل عن هذه النظرية في أواخر التسعينيات لصالح نظرية "التكرار المتغير" التي تفترض أن لأسواق المال ذاكرة طويلة. وقد أسفرت أعمال ماندلبروت عن أساليب تحليل جديدة شكلت قطيعة مع أساليب الاقتصاد القياسي في دراسة أسواق المال. وهي جميعاً من أساليب النظم المعقدة التي ترفض التعامل مع أزمات أسواق المال على أنها مجرد نقط شاذة أو متطرفة على التوزيع الطبيعي كما هو حاصل في تحليلات الاقتصاد القياسي.[97]

وبالرغم من الحداثة النسبية للفيزياء الاقتصادية، فإنها قد شهدت من التطورات ما يمكن من التمييز بين مرحلتين. الأولى هي الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية، والثانية هي الفيزياء الاقتصادية الحديثة.[98] ويُرجِع المدققون الفرق بين هاتين المرحلتين إلى سياق بناء الجسور بين الفيزياء والاقتصاد في كل مرحلة. ففي المرحلة الأولي هيمنت الرياضيات على السياق، بينما كان السياق أرحب كثيراً في المرحلة الثانية حيث اشتمل على معارف مستمدة من الاقتصاد والاجتماع ومن التطور الكبير في مجال النظم المعقدة – إلى جانب الرياضيات بالطبع.

وكان من أبرز الموضوعات التي ركزت عليها تطبيقات الفيزياء الاقتصادية الكلاسيكية موضوعات القيمة والتقلبات والدورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.[99] والفيزياء التي طبقت في دراسة هذه الموضوعات هي ما يعرف بالميكانيكا العقلانية أو المنطقية وعلم الطاقة (شاملاً الديناميكا الحرارية والكيمياء والطاقة البيولوجية والكيمياء الحيوية والطاقة السيولوجية). أما الفيزياء الاقتصادية الحديثة فقد ركزت على أربعة مجالات. أولها الديناميكيات غير الخطية أو لاخطية السلاسل الزمنية الاقتصادية التي أظهرت أن الدورات الاقتصادية صفة لصيقة باقتصاد السوق وأنها يمكن أن تقع حتى في غياب صدمات خارجية. وهذا المجال وثيق الصلة بنماذج الفوضى التي تقدم الحديث عنها. وثانيها التوزيعات المغايرة للتوزيع الطبيعي ، وبخاصة التوزيعات الملتوية التي ظهر أنها تميز ظواهر اقتصادية متعددة، مثل توزيع أحجام المنشآت وتوزيع الدخل والثروة وتوزيع عوائد الأسهم. وثالثها التفاعلات الاجتماعية بين الفاعلين غير المتجانسين في الأسواق، حيث تدرس من خلال نماذج الكمبيوترية.[100] أما المجال الرابع فهو الشبكات المعقدة، حيث أسهمت المعالجة النظامية للشبكات في الكشف عن الهيكل الشبكي للكثير من مجموعات البيانات الاقتصادية.

الاقتصاد الحراري

---

[96]) نظرية السير العشوائي: Random walk theory

[97]) راجع Joe et al, ***op, cit.***, pp. 10-11. من أساليب التحليل الحديثة المشار إليها في هذا المرجع:
Scale invariance-hierarchical systems- I/f noise- the log periodic power law formula.

[98]) نعتمد في هذا التأريخ للفيزياء الاقتصادية وفي وصف خصائص مرحلتيها , على مقال: Chen and Li, ***op. cit***.

[99]) يذكر أن مفاهيم مثل العمل والقيمة في الاقتصاد قد تطورت مع المفاهيم الفيزيائية للقوة force والشغل work والحركة motion والطاقةenergy. وكان للفيزياء تأثير واضح فيما أنجزه النيوكلاسيكيون أمثال جيفونز وفالراس وإدجورث وباريتو وإرفنج فيشر. وفيما يتعلق بالدورات الاقتصادية فقد طور اقتصاديون مثل جان تنبرجن وراجنر فريش نماذج لها بالتناظر مع الحركة الميكانيكية لبندول الساعة. أما النمو الاقتصادي، فقد تركز الجدل بشأنه حول ما إذا كانت لهذا النمو حدود يقف عندها. وقد ارتكزت الأعمال المتصلة بالنمو الاقتصادي على القانون الثاني للديناميكا الحرارية من خلال أعمال كلوسيوس وجورجيسكو- رويجن التي أفضت إلى تأسيس المقاربة الفيزيائية الفرعية الثانية للاقتصاد، أي الاقتصاد الحراري أو الاقتصاد الفيزيائي الحيوي على ما سيأتي ذكره فيما بعد. راجع: Chen and Li, ***op, cit***.

[100]) يطلق على هذه النماذج Agent-based computational models

الاقتصــــاد الحراري (أو الاقتصــــاد الفيزيائي الحيوي أو الاقتصــــاد الحيوي) هو المقاربة الفيزيائية الفرعية الثانية للاقتصاد. وكما سبق ذكره فإن هذه المقاربة تقوم على استخدام قوانين الديناميكا الحرارية لفهم الظواهر الاقتصــادية. وتأتي العلاقة بين الاقتصــاد والطاقة من أن الطاقة مطلوبة لتشـغيل الاقتصــاد مثلما هي مطلوبة للحفاظ على حياة الإنســان ولقدرته على أداء مختلف الوظائف. إن الإنســان يســتمد طاقته من الغذاء الذي يحصـل عليه من النباتات، ومن الحيوانات التي تتغذى على النباتات، والأخيرة تسـتخدم في إنتاج غذائها ضــوء الشــمس من خلال عملية التمثيل الضــوئي. وما الطاقة الأحفورية التي تســتخدم في الإنتاج ومظاهر الحياة الأخرى إلا طاقة شـمسـية مباشـرة أو غير مباشـرة مختزنة في باطن الأرض. ولذا فإن الطاقة المسـتمدة من الشــــمس هي ســــر الحياة- وهو ما يذكرنا بالكلمة الفرعونية "ســــيكم" (Sekem) ومعناها "الحيوية من الشمس".

وتوكيداً للعلاقة بين الفيزياء والأحياء- وهو ما يفسر سبب التسميات المرادفة للاقتصاد الحراري كالاقتصاد الفيزيائي الحيوي أو الاقتصــاد الحيوي- وتبياناً للقيود على الطاقة المتاحة للإنســان، قسـم أحد الباحثين الطاقة التي نحتاج من أجل الإنتاج إلى طاقة فنية (technical energy) كالكهرباء والغاز والفحم والبنزين ، وطاقة حيوية (biological energy) كالغذاء الذي نأكله ويمد أجســامنا بالطاقة اللازمة للقدرة على العمل. والطاقة الحيوية يمكن أن تتحول إلى طاقة فنية من خلال حرق الطعام لإنتاج وقود حيوي كالإيثانول من الأذرة والغاز الحيوي من المخلفات النباتية. ولكن لا يمكن تحويل الطاقة الفنية إلى طاقة حيوية لأن الأخيرة تسـتمد مباشـرة من الشـمس- وهو ما يبين أن الطاقة الحيوية ترد عليها قيود كتلك التي ترد على الطاقة الفنية- وربما أشـد منها لأنه لا منتج للطاقة الحيوية غير النبات.[101] وفي الحقيقة أن النظام الاقتصــــادي يقوم على النظامين: الفيزيائي والحيوي. وفيما يرى أصحاب الاقتصاد الحراري فإن علم الاقتصاد التقليدي تجاهل هذين النظامين والقوانين الحاكمة لهما. وهم يعتقدون أن الاقتصــاد محكوم بالقوانين الفيزيائية والحيوية عينها التي تخضـع لها كل النظم الأخرى على كوكبنا.[102]

وكان من الطبيعي أن يحدث تقارب بين المقاربة الحرارية وكل من المقاربة الحيوية والمقاربة الإيكولوجية نظراً لأن الهم المشــترك لهذه المقاربات هو الإحســاس المتزايد بالمخاطر التي تهدد الكوكب جراء الاســتنفاد المتســارع للطاقات والموارد غير المتجددة الناتج عن النمو الاقتصــادي المدفوع بالاســتهلاك المفرط- لاسـيما في الشطر الغني من العالم.[103] وربما ساعد على تجاهل الاقتصاديين لقوانين الديناميكا الحرارية لزمن طويل أن اقتصاد العالم وسكانه لم يكونا قد وصلا إلى أحجام تقترب من تلك التي تفرضها القيود الفيزيائية والحيوية، وحيث كان في الإمكان الســـحب من الموارد الوفيرة من الطاقة الأحفورية واســـتحداث تكنولوجيات لزيادة المستخرج منها بكفاءة أعلى. ولكن فرص مواصلة السير على هذا النحو قد تقلصت كثيراً، وبخاصة بعد يقظة دول الجنوب وسعيها لنيل حقها المشروع في النمو الاقتصادي اللازم لرفع مستويات معيشة شعوبها- وهو ما يزيد من الطلب على الطاقة.

---

[101]) أنظر: M. Cummington, ‘‘Thermodynamics for economists’’, 2015.Downloadable from: https://markbc.net

[102]) راجع: K. Cobb,’’ Biophysical economics: Putting energy at the center’’, Jan. 2010, at www.resilience.org

[103]) من علامات هذا التقارب أن مؤتمر الاقتصاد الفيزيائي الحيوي صار يعقد بالاشتراك مع مؤتمر الجمعية الدولية للاقتصاد الإيكولوجي. أنظر: www. bpeconomics.org

إن ما يميز الاقتصـاد الحراري هو تركيزه على الدور المحوري للطاقة في النظام الاقتصـادي، ومن ثم عنايته بدور قوانين الديناميكا الحرارية في عمل هذا النظام. وهو ما يدعونا للتوقف قليلاً عند موضـــوع هذه القوانين ومنطوقها. إن الديناميكا الحرارية هي علم الحرارة الذي يناقش العلاقة بين الطاقة الحرارية (الحرارة) والأشـــكال الأخرى للطاقة كالطاقات الميكانيكية والكهربية والكيميائية. وتصـــف قوانين الديناميكا الحرارية خواص انتقال الحرارة وإنتاج الشُغل سـواء أكان شـغلاً ديناميكياً حركياً أم شـغلاً كهربائياً من خلال عمليات ديناميكية حرارية.[104] وتســعى هذه القوانين للتعرف على الطاقة المتاحة للاســتخدام في أي نظام فيزيائي، وكذلك الطاقة التي يفقدها النظام في شكل حرارة عندما يتعرض لأي عملية، ومن ثم تصبح طاقة غير متاحة للاستخدام، أي غير متاحة لإنتاج شغل- ويطلق عليها **"انتروبيا"**.[105]

وتوصـــف الإنتروبيا عادة بأنها مقياس لانتظام أو عدم انتظام توزيع الطاقة داخل أي نظام فيزيائي. وكلما ازداد عدم الانتظام في توزيع طاقة أي نظام- ومن ثم ازدادت انتروبيته- فمعنى ذلك أن كمية الشـــغل المفيد التي يمكن الحصول عليها منه تقل. فعندما يحرق الخشب- وهو مادة منخفضة الإنتروبيا- فإن الطاقة المتاحة فيه للاستخدام تتناقص مع تحوله لمواد عالية الإنتروبيا مثل ثاني أكسيد الكربون وغيره من المواد. وعموماً فإن إنتروبيا أي شـيئ تتزايد إذا جرى تسـخينه. والمسـألة المهمة هنا هي أن الزيادة في الإنتروبيا ذات اتجاه واحد، أي أنها **غير قابلة للانعكاس أو الرجوع**، شأنها في ذلك شأن الزمن. فعندما يحرق البنزين نحصل على ثاني أكســيد الكربون وماء وحرارة وضـــغط- وهي جميعاً مواد عالية الإنتروبيا. غير أننا لا نســتطيع إعادة تركيب هذه المواد مرة أخرى لكي تصـــبح بنزيناً- وهو مادة ذات انتروبيا أقل.[106] وهذا بالطبع قيد على ما نستطيع فعله في الحياة.

ينص القانون الأول للديناميكا الحرارية على أن كمية الطاقة في الكون ثابتة، ومن ثم أن الطاقة لا تفنى ولا تســتحدث، وإنما يمكن أن تتغير من صـــورة إلى أخرى. ويطلق على هذا القانون: قانون حفظ أو انحفاظ (conservation) الطاقة. ومن أمثلة تحولات الطاقة تحويل لمبات الإنارة الطاقة الكهربائية إلى طاقة ضـوئية، وتحويل الإنســان للطاقة الكيميائية المســتمدة من الغذاء إلى طاقة حركية كما في المشـــي مثلاً. أما القانون الثاني فمنطوقه أنه يترتب على انتقال الطاقة أو تحولها من صـــورة إلى أخرى فقدان أوتبدد أجزاء متزايدة منها، وأن ثمة ميلاً لأي نظام مغلق- أي لا يحصـــل تبادل للمادة بينه وبين الوســط المحيط به ولكن يســمح بدخول الطاقة إليه وخروجها منه- عندما يتعرض لأي عملية ديناميكية حرارية أن تتدهور حالته. والمقصـــود بذلك أن النظام يتعرض لحالة من عدم انتظام الطاقة داخله، ومن ثم تتجه انتروبيته للتزايد، ولا

---

[104]) من أمثلة الشغل work إنتاج الكهرباء من دوران توربين بفعل سقوط المياة، أو تحريك جسم بتأثير قوة ما، أو تحويل المادة من شكل إلى آخر كتحويل الماء إلى بخار ماء بتأثير الحرارة. ويعتبر الشغل صورة من صور الطاقة حسب أحد المبادئ المترتبة على القانون الأول للديناميكا الحرارية. أنظر: Wikipedia, Laws of Thermodynamics, https://ar.wikipedia.org/wiki/ Laws_of_thermodynamics

[105]) الإنتروبيا (الطاقة غير المتاحة لإنجاز شغل مفيد): Entropy، وهي طاقة حرارية بدرجة حرارة البيئة المحيطة بالنظام الفيزيائي. الطاقة المتاحة للاستخدام: Exergy- ظاهرة عدم القابلية للانعكاس أو الرجوع: Irreversibility. مثلاً محرك السيارة هو آلية لتحويل الطاقة الكيميائية الكامنة في البنزين عند حرقه إلى شغل مفيد في صورة حركة السيارة، ولكن جزءاً من هذه الطاقة يتحول ألإلى طاقة حرارية غير قابلة للاستخدام في صورة عادم يخرج من "شكمان" السيارة. وهو ما يزيد الإنتروبيا ولا يمكن تحويله مرة أخرى إلى بنزين. للمزيد عن معنى الإنتروبيا، أنظر: https://nasainarabic.net/education/article/view/entropy-and -laws-thermodynamics

[106]) ظاهرة عدم القابلية للانعكاس أو الرجوع: Irreversibility. مثلاً محرك السيارة هو آلية لتحويل الطاقة الكيميائية الكامنة في البنزين عند حرقه إلى شغل مفيد في صورة حركة السيارة، ولكن جزءاً من هذه الطاقة يتحول ألإلى طاقة حرارية غير قابلة للاستخدام في صورة عادم يخرج من "شكمان" السيارة. وهو ما يزيد الإنتروبيا ولا يمكن تحويله مرة أخرى إلى بنزين. للمزيد عن معنى الإنتروبيا. للمزيد ***ibid.***

يعود النظام إلى حالته الأصلية لأن جزءاً من طاقته يتبدد ولا يمكن استرجاعه.[107] بعبارة أخرى فإن تحولات الطاقة لا تتم بكفاءة 100%، حيث يُفقَدُ جزء من الطاقة الابتدائية في صورة حرارة. فبالعودة إلى مثال لمبات الإنارة نجد أنها تنتج الضوء من الكهرباء، ولكن هذه العملية تكون مصحوبة أيضاً بتوليد حرارة يُسخِن جزء منها اللمبة ويتبدد الباقي في الغرفة. وكذلك الحال في مثال المشـــي، حيث يصـــاحب تحول طاقة الطعام إلى طاقة حركية تولد حرارة: جزء منها يجعل الإنســـان يشـــعر بالدفء بينما يتبدد الباقي في الجو. وفي نمذجة النظام الإنتاجي على غرار نظم الديناميكا الحرارية، يوصف هذا النظام بأنه نظام مبدد للطاقة.[108]

وهكذا فإنه في كل عملية تحويل للطاقة يتحول جزء منها إلى شكل غير مفيد(حرارة) ذي إنتروبيا أعلى وغير قابل للاسترجاع إلى حالته الأولي (ذي الإنتروبيا الأقل)، ومن ثم يسهم في زيادة انتروبيا الكون. ولذا يقال أنه إذا كان القانون الأول يحدثنا عن حفظ الطاقة وتحولاتها من شكل إلى آخر، فإن القانون الثاني يحدثنا عن اتجاه هذه التحولات- من الأقل إنتروبيا إلى الأعلى إنتروبيا- وعن عدم إمكانية التحرك عكس هذا الاتجاه مرة أخرى. فالوحدة من الطاقة لا يمكن أن تستخدم أكثر من مرة ، بمعنى أن الطاقة غير قابلة لإعادة التدوير- كما يقول جورجيســـكو-رويجن.[109] وهو ما يعني أن قوانين الديناميكا الحرارية تفرض قيوداً على ما في وســـعنا فعله في مجال تحويل الطاقة إلى شغل مفيد، ومن ثم في مجال الإنتاج وفي غيره من النشاطات الإنسانية.[110]

ويُستخلص مما تقدم استبصـــار أســـاسي يقدمه الاقتصـــاد الحراري، ألا وهو أن استخدام الوقود الأحفوري المحدود الحجم هو طريق ذو اتجاه واحد، حيث لا يمكن إعادة تجميع منتجات المحروقات وتحويلها إلى نفط مرة أخرى. ولما كان مخزون الوقود الأحفوري آخذ في النفاد، ولما كان إحلال مصـــادر طاقة متجددة محله يستغرق وقتاً غير قصـير، فمن الضـروري التحرك مبكراً واستخدام مصـادر الطاقة الحالية في بناء الجيل التالي من الطاقة، وعدم الركون إلى الاعتقاد النيوكلاسيكي بأن آلية السوق سوف تحل المشكلة دونما حاجة لتدخل الحكومات.[111]

---

[107]) راجع: ***ibid***. أنظر أيضاً: موقع الطلاب الأحرار: ***الجزء الرابع من أساسيات الحراريات والموائع- الديناميكا الحرارية:***
www-ahrars.com/9333/therm0-outlines

وأنظر كذلك: W. Boyle, The laws of thermodynamics and information and economics, at www.academic.pgcc.edu

وحول النظم المبددة: Dissipative Systems، أنظر:

Wikipedia, Dissipative Systemshttps://en.wikipedia.org/wiki/Dissipative_systems

[108]) للمزيد حول علاقة الاقتصاد بقوانين الفيزياء، أنظر:

N. Gronewold, "Does economics violate the laws of physics?" ***Scientific American***, 23 Oct. 2009, at https://www.scientificamerican.com/articles/...

J. Bryant, "A thermodynamic approach to economics", ***Energy Economics***, vol. 4, issue 1,Jan. 1982, pp.36-50.

[109]) جورجيسكو- رويجن (1906- 1994) من أوائل من نبهوا إلى الصلة بين الاقتصاد والإنتروبيا- وهو من مؤسسي "الاقتصاد الإيكولوجي". والمقال التالي يلقي المزيد من الضوء على بعض ما ورد في كتابه الشهير الذي نشر في 1971:

N. Georgesco-Roegen, "The entropy law and the economic process in retrospect", ***Eastern Economic Journal***, vol.12, no. 1,Jan.-March 1986, at www.college.holycross.edu

[110]) أنظر شرحاً مبسطاً لأنواع النظم الفيزيائية وقوانين الديناميكا الحرارية وعلاقتها بعلم الأحياء(البيولوجي) في:

Khan Academy, The laws of thermodynamics, at https://www.khanacademy.org/science/biology/energy....

[111]) أنظر: www.resilience.org. أنظر أيضاً المقال التالي الذي يناقش وجهة النظر القائلة بأنه لا ضرورة لتطبيق قانون الإنتروبيا على الاقتصاد استناداً إلى أن آلية السوق تحل مشكلة الندرة بشكل تلقائي:

UCL(University College of London), "Econophysics: Entropy and its discontents?", ***Approaches to knowledge***, at https://www.ucl.ac.uk

وأنظر في الجدل حول علاقة الديناميكا الحرارية بالقيود على النمو الاقتصادي في:

ويدعم الاقتصاديون الحراريون هذا الرأي بالإشارة إلى التطور عبر الزمن في قيمة معاملات EROEIالتي تقيس نسـبة الطاقة المتحصـل عليها من مصـدر معين إلى الطاقة المسـتثمرة في إنتاجها.[112] ففي الولايات المتحدة انخفضت قيمة هذا المعامل فيما يتعلق بالنفط من 100 في 1930 إلى 36 في التسعينيات، ثم إلى 19 في 2006، مما يعني التقلص الشـديد في الفرق بين الطاقة المنتجة والطاقة المسـتخدمة في إنتاجها، ومن ثم انخفاض الطاقة الصـافية المتاحة للاستخدام. ومن الملاحظ أيضـاً أن أعلى قيمة لهذا المعامل متحققة بالنسبة للطاقة الهيدوليكية(40)، بينما تنخفض قيمة المعامل كثيراً بالنسـبة للغاز الطبيعي(7) والطاقة الشـمسـية(6) والطاقة النووية(5)، وذلك للارتفاع الكبير في حجم الطاقة المستخدمة في الحصـول على هذه الطاقات. فمقام معامل الطاقة النووية ـ مثلاً- يتضمن الطاقة اللازمة للتنقيب عن اليورانيوم وتخصيبه وكذلك الطاقة اللازمة لبناء المفاعلات وتشـغيلها والتخلص من مخلفاتها. وطبيعي أن عرض الطاقة لن يزيد مهما ارتفع السـعر إذا كانت قيمة المعامل قد اقتربت من 1. والمغزي من حسـاب هذه المعاملات هي أن أي مجتمع أو حتى أي كائن حي يمكن أن يسـتمر في الحياة إذا كان قادراً على الحصـول على الطاقة من أي نشـاط بقدر أكبر من الطاقة المبذولة لأداء هذا النشاط.[113]

وقد خلصـت إحدى الدراسـات إلى أن إغفال الطاقة كعامل من عوامل الإنتاج في تقدير دوال الإنتاج، وما يترتب على ذلك من تجاهل مفعول القانون الثاني للديناميكا الحرارية، وكذلك مسـاواة مرونة إنتاج كل عامل بنصيبه النسبي في تكلفة الإنتاج قد أدى إلى تقديرات مضللة لمرونات الإنتاج ومن ثم للقدرة الإنتاجية للعوامل. وعندما أدخلت الطاقة في الحسبان وتم التحرر من نظرية الأنصـبة النسـبية لعوامل الإنتاج في التكاليف ومما يرتبط بها من افتراضات متشددة، حظيت الطاقة بمرونة إنتاج(ومن ثم قدرة إنتاجية) أعلى كثيراً من الاعتقاد السـائد، بينما حظي العمل بمرونة إنتاج(ومن ثم قدرة إنتاجية) أقل كثيراُ. وقد رؤي أن هذه التقديرات تقدم تفسـيراً للاندفاع في الدول الصـناعية المتقدمة نحو الاسـتغناء عن العمل بالمزيد من الأتمتة والاعتماد على توليفات تكنولوجية ذات نسب أعلى من الطاقة ورأس المال ، فضلاً عن اللجوء إلى عمليات التعهيد في الدول النامية ذات الأجور الأقل ـ وهو ما يهدد بتفاقم مشكلة البطالة في الدول الصناعية المتقدمة.[114]

وفيما يتعلق بالتطبيقات الأخرى للاقتصـاد الحراري، ثمة نوعان من التطبيقات: الأول مرتبط بنشـأة الاقتصـاد الحراري على يد عدد من الأسـاتذة الأمريكيين مثل تريبوس وإيفانز وأسـتاذ الهندسـة الميكانيكية المصـري الأصـل يحي السيد. وهو أكثر اتصـالاً بالمجال الهندسـي، حيث يعرف الاقتصـاد الحراري بأنه توظيف لمزيج من القانون الثاني للديناميكا الحرارية و الاقتصـاد الهندسـي.[115] ويركز هذا النوع من التطبيقات على كلفة

T. Kaberger and B. Mansson, "Entropy and economic processes -Physics perspectives", ***Ecological Economics***, no. 36, 2001 pp. 165-179, at www.elsevier.com/locate/ecoleco

[112]) EROEI= Energy Return on Energy Investment. وأحياناً يختصر إلى : EROI

[113]) يرجح أن القيم المذكورة للمعاملات تخص سنة 2003. وترد على هذه المعاملات بعض التحفظات كإغفال حسابها للتكاليف البيئية لكل مصدر من مصادر الطاقة، أو إغفال أن فرض ضريبة كربون على الفحم مثلاً يرفع كلفة إنتاجه ويخفض قيمة المعامل الخاص به. أنظر: www.carbonbrief.org, 26 March 2003

[114]) أنظر:

R. Kummel, R. Ayres and D. Lindenberger, " Thermodynamic laws, economic methods and the productive power of energy", ***Journal of Non-Equilibrium Thermodynamics***, vol. 35, issue 2, 2010. PDF version available at www.ewi.uni.kkoelin.de

[115]) الاقتصاد الهندسي: Engineering Economics. وهو ذلك الفرع المعني بتطبيق الاقتصاد على المشروعات الهندسية وتقديم أساس اقتصادي للمقارنة بين البدائل الفنية المختلفة لحل مشكلة ما. أنظر:

نظم إنتاج الطاقة، وكيفية توزيع الكلفة الخاصـــة بالموارد المســـتخدمة والنفقات النقدية ولا انعكاســـية النظام الديناميكي الحراري الخاص بالعملية الإنتاجية من أجل الوصـول إلى اسـتخدام كفء للموارد وتوفير الطاقة، ومن أجل تقديم أساس منطقي لتسعير المنتجات. وعادة ما تقسم طرق الاقتصاد الحراري المتبعة في هذا الشأن إلى (1) طرق تعتمد على محاسبة التكاليف ونظرية كلفة الطاقة المتاحة للاستخدام وما إليها- وهي تسـتهدف تحديد الكلفة الفعلية والســـعر المناســـب للمنتجات، و (2) طرق تعتمد على أســـاليب الأمثلية مثل التحليل الديناميكي الحراري الوظيفي والتحليل الهندســـي الوظيفي- وغرضـــها البحث عن التصـــميم الأمثل للنظم والعمليات. [116] والثاني يختص بنمذجة بعض الظواهر الاقتصـــادية كالأسـعار والنقود وتوازن السـوق على غرار نماذج الديناميكا الحرارية.[117] ومن أبرز ما يلاحظ على هذا النوع من التطبيقات أنها تقوم أسـاسـاً على التماثل الشـكلي(أي التشـابه في الشـكل) بين بعض المعادلات المستخدمة في الاقتصـاد والمعادلات الخاصـة بالديناميكا الحرارية.[118] ومن أمثلة ذلك تشـــبيه العلاقة بين ســـعر السـلعة والكمية المطلوبة منها (يقل الطلب عندما يزداد السعر) بالعلاقة بين الضـغط والحجم (يتقلص الحجم عندما يزداد الضـغط). ومنها تشـبيه تطبيق العلاقة بين الضــغط والحجم ودرجة الحرارة (معادلة الغاز المثالي) بالعلاقة بين كمية النقود والمسـتوى العام للأســـعار (نظرية كمية النقود- وهي نظرية محل جدل كبير بين الاقتصـــاديين[119]). ثم يجري التعامل مع المتغيرات الاقتصادية كما لوكانت متغيرات فيزيائية. فتعامل النقود كمعلومات (عن القيمة الاقتصادية). ولما كانت الأشياء ذات الإنتروبيا المنخفضة (كالخشب والحديد) ذات قيمة اقتصادية، ولما كانت المعلومات تفسر فيزيائياً على أنها إنتروبيا ســالبة، فإن النقود تعامل باعتبارها معلومات عن كمية من الإنتروبيا الســـالبة.[120] وكما يقول سولنر فإن هذا الاستناد إلى الشكل كان مصدراً لكثير من اللبس حول دور الديناميكا الحرارية في الاقتصاد، وأنه لم يسفر عن استبصارات اقتصادية ذات أهمية. بل إنه يصف هذه الممارسة بالعقم وذلك بسبب ما تنطوي عليه من تحكمية وافتعال.[121] وهذا ما لمسته من قراءتي للدراسات التي أشرت إليها في الحاشية

Wikipedia, Engineering economics, https://en.wikipedia.org/wiki/Engineering_economics

[116]) للمزيد راجع:

A.Valero and C. Cuadro, "Thermoeconomic analysis", a chapter in : C. A. Frangopoules, (ed.), ***Exergy, Energy System Analysis***, Vol. 2, UNESCO and EOLSS, at www.eolss.net/sample-chapters/...

[117]) حول التأسيس لهذا النوع من الدراسات، أنظر:

J. Bryant, ***Thermoeconomics; A Thermodynamic Approach to Economics***, 3rd ed., VOCAT Int.,2011, Ch. 3 – downloadable from: www.vocat.co.uk and Ch. 9- dwnloadable from: https://core.ac.uk

أنظر بعض نماذج لهذه الدراسات في:

J. Bryant, "A thermodynamic approach to monetary economics- A revision", Feb.2010, at www.vocat.co.uk, G. Karakatsanis, "A Thermodynamic theory of money", paper presented to the 12th Biennial ISEE Conference , Rio de Janeiro, 16-19 June,2012, at www.isecoeco.org/conferences/....,S. Prabakanran and K. Alkhathlan, "The study of markets and prices- The thermodynamics approach***", Electronic Journal of Theoretical Physics***, vol. 7, no. 24, 2010, pp. 79-92, at www.ejtp.com, , V. Zarikas et al., "Description of the time evolution of a stock market index", ***European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences***, Issue 16, 2009, http://www.researchgate.net, and Sergeev, ***op. cit.***

[118]) التماثل الشكلي: Isomorphism

[119]) أنظر عرضاً موجزاً لهذا الجدل في:

K. Case, R. Fair, and S. Oster***, Principles of Economics***, 9th ed., Prentice Hall, 2009, pp 685-686.

[120]) Boyle***, op. cit***. لاحظ أن تشبيه المعلومات والإنتروبيا محل نقد. أنظر:

F. Sollner, "A re-examination of the role of thermodynamics for environmental economics", ***Ecological Economics***, no. 22, 1997, p. 193, at www.cmapsconverted.ihmc.us

[121]) ibid., pp. 193-194

(117) -وهي قراءة جد مجهدة لاقتصـــادي مثلي معلوماته الفيزيائية جد محدودة . فالظاهر أنها تقدم على أحسن الأحوال مجرد إعادة وصف للظواهر الاقتصادية- وبخاصة إعادة إنتاج التقلبات الاقتصادية- دون أن يصطحب ذلك بتفسير لها يمكن أن يفيد في التنبؤ أو صنع السياسات. كما أن ثمة مصدراً للافتعال أو التحكمية في تطبيقات الاقتصاد الحراري يتمثل في إسقاط العلاقات الفيزيائية بين جسيمات غير عاقلة للمادة والطاقة على العلاقات الاقتصادية التي هي علاقات بين البشر موضوعها إنتاج وتبادل السلع والخدمات، أي علاقات بين كائنات مدركة ذات دوافع اقتصادية ونوازع نفسية واجتماعية، ينتظمون في طبقات اجتماعية يدور بينها صراعات مصالح أساسها اختلافات القوة والثروة .

- **مقاربة اللاتوازن**

يقول أحد الرواد البارزين لمقاربة اللاتوازن - ألان كيرمان - إن الفشل الرئيسي للاقتصاد الكلي السائد هو أنه لا يخاطب المشكلات الحادة التي نتعرض لها عندما يخرج الاقتصـــاد عن حالة التوازن، في حين أن هذه في الواقع هي الحالة العامة؛ فالاقتصاد في معظم الوقت بعيد عن التوازن.[122] ولذا فإن الهدف الرئيسي لمقاربة اللاتوازن هو تحدي ما يطلق عليه "التســـليم القبلي أو المســـبق" (apriorítism) بفكرة التوازن، أي رفض فرض المعرفة البديهية المســـتقلة عن الممارســـة والخبرة بحتمية التوازن.[123] ولمقاربة اللاتوازن ارتباطات قوية بمقاربات أخرى سبق تناولها كالمقاربة المؤسسية والمقاربة التطورية ومقاربة الديناميكا الحرارية.

إن اللاتوازن هو سمة مميزة لمعظم النظم المعقدة- ومنها النظم الاقتصادية بالطبع. وأحد مداخل فهم اللاتوازن هو النظر إلى النظم الاقتصـــادية على أنها أقرب إلى الكائنات الحية التي تخضـــع للتغير والتطور باستمرار. ومن ثم فعندما يتعرض الاقتصاد لاستثارة ما ، فإنه يملك القدرة ليس فقط على الدوران حول وضع ثابت (الوضع التوازنى)، وإنما على القفز إلى وضع مختلف كلية ، وأنه قد لا يستقر طويلاً عند هذا الوضع . فعند دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم مثلاً ، قد لا يتحرك الاقتصاد صاعداً أو هابطاً على منحنى معين له وضع ثابت لا يتغير مثل منحنى فيليبس ، وإنما قد ينتقل من منحنى إلى آخر. وهنا تصبح العلاقة بين البطالة والتضخم علاقة غير قابلة للتحديد.[124] إذ يصبح المسار الذي يتحرك علية الاقتصـاد مزيجاً من التحركات على منحنى معين والتحركات من منحنى إلى آخر. ويمكن تمثيل هذا المسار باستخدام مفهوم **نقطة الانجذاب أو مركز الجذب** المعروف في الرياضيات والفيزياء، وكذلك برسم **شكل الانتشار المترابط**.[125]

ويعطى أورميرود مثالاً على ذلك برســم شــكل الانتشــار للنقط الممثلة لمســتوى البطالة في الســنة الجارية ومستوى البطالة في السنة السابقة في الاقتصاد الألمانى في الفترة 1960-1993. ثم يقوم بتوصيل هذه النقط لبيان حركة الاقتصاد عبر الزمن فيما يتعلق بالبطالة. ويظهر الشكل الناتج أن الاقتصاد يمر بعدد من الدورات

---

[122]) Alan Kirman et al., " Distinguished economist…", ***op. cit***. p. 12 t

[123]) أنظر في ذلك:

S. Berger (ed), ***The Foundations of Non-Equilibrium Economics, The Principle of Circular and Cumulative Causation,*** Routledge, London and New York, 2009. See: Chapter 3: P. Toner and G. Butler, "Cumulative causation and Northeast Asian post-war industry policy". Retrieved from https://fernandogueiracosta.wordpress.com , pp. 43-64.

[124]) غير قابل للتحديد: Indeterminate

[125]) نقطة الانجذاب أو مركز الجذب: Attractor Point- شكل الانتشار المترابط: (Connected scatter plot (CSP

المتباينة في الشدة التي يميز كل منها قيمة متوسطة لمعدل البطالة، مع ارتفاع هذه القيمة من دورة إلى أخرى. وهذه القيمة هي ما يعرف بنقطة الانجذاب. وبفحص هذه القيم على الشـــكل، يمكن تبين إذا كان هناك ميل للعودة إلى الدوران حول هذه النقطة أم الابتعاد عنها.[126] ولهذا التصـــور لحالة البطالة مغزى مهم بالنســـبة لصـــناع الســـياســـات الاقتصـــادية. فهو يدفعهم إلى فهم أدق لما هو مطلوب منهم تحقيقه. فليس المطلوب هو اســتهداف تحريك الاقتصــاد حول نقطة الانجذاب الحالية (مســتوى البطالة الحالي)، وإنما اســتهداف تحريك نقطة الانجذاب نفسها إلى مستوى أدنى . بعبارة أخرى ليس المطلوب هو تخفيض معدل البطالة عن المتوسط المشاهد في أحدث دورة، وإنما الهبوط به إلى أدنى مستوى ممكن في ضوء المستويات المشاهدة في الدورات السابقة، والتي تقدم في مجموعها تصويراً لنظام ديناميكي غير خطى وفوضوي، أي نظام معقد.[127]

وإذا كانت نماذج اللاتوازن قد وجدت مؤخراً ما يعبر عنها من الأســاليب الرياضــية المتقدمة، فينبغى تذكر ما أشرنا إليه فيما تقدم من أن فكرة ابتعاد النظام الاقتصادي أو الظواهر الاقتصادية عن التوازن هي فكرة قديمة طرحها عدد غير قليل من الاقتصـــاديين (مثل ألن ينج و ثورشــتاين فيبلين وجونار ميردال ونيكولاس كالدور ووليام كاب) الذين لاحظوا أن النماذج الاقتصادية التي تكرس مفهوم التوازن مبنية على افتراضات بعيدة عن الواقع كافتراض الرشادة والعلم الكامل والمنافسة الكاملة.[128] وقد ظهرت مقاربة اللاتوازن في فروع مختلفة من علم الاقتصـــاد كالاقتصـــاد التطوري والاقتصـــاد المؤســـســـي والاقتصـــاد الإيكولوجي واقتصـــاديات النمو والتنمية. وكما يذكر أورميرود فإنه يمكن النظر إلى النماذج الاقتصـادية الشـائعة في الفكر الاقتصـادي السـائد على أنها تمثل حالة خاصـــة من طائفة عامة من النماذج التي يمكن بناؤها بفضـــل الانفتاح على علوم كثيرة أخرى. وبفضــل اقتراض أســاليب رياضــية متقدمة من هذه العلوم تمكن الاقتصــاديين من التعامل مع تعقيدات الظواهر الاقتصادية كما تشاهد في الواقع الملموس.[129]

وســـوف نعنى فيما يلي بمقاربة اللاتوازن التي انطلقت من **مبدأ العلية الدائرية والتراكمية**، وذلك لأهميتها الشـديدة لنظريات ومقاربات النمو والتنمية التي سـيكون لنا حديث تفصـيلي عنها في الفصـل العاشـر. إن هذا المبدأ له أصول تاريخية وأسس فلسفية وثقافية قديمة. فقد طرحه آدم سميث وغيره من رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. كما طرحه منذ أواخر القرن التاسع عشر اقتصاديون مثل ألن ينج وتلميذه النابه نيكولاس كالدور، وكذلك فيبلين وميردال وكاب.[130] ومن أبرز مرتكزات مبدأ العلية الدائرية والتراكمية ظاهرة **العائد المتزايد للســـعة أو للحجم الكبير، وظاهرة التغذية المرتدة الموجبة**. وهاتان الظاهرتان قد جرى تنحيتهما من جانب

---

126) أنظر الفصل السابع من كتاب :

P. Ormerod , ***The Death of Economics ,*** Faber and Faber, London, 1994.

127) ***ibid.,*** p. 161 and p. 171

128) هناك من يذهب إلى أن التعاون ، لا التنافس والسعي المحموم لتعظيم المصلحة الخاصة ، هو السبيل للتوازن واستقراره. أنظر:

K. Martinas ," Non – Equilibrium Economics" in: ***Interdisciplinary Description of Complex Systems,*** vol. 4,no.2, 2006, www. Indecs. eu/2006/indecs 2006 .

129) أنظر مقدمه كتاب أورميرود: P.Ormerod, Butterfly Economics, ***op. cit***

130) حول الأصول التاريخية لمبدأ العلية الدائرية والتراكمية، أنظر توطئة Hodgson لكتاب Berger(ed.), ***op. cit.*** والفصل الأول من الكتاب نفسه الذي كتبه بيرجر. وتنطلق معظم المساهمات في هذا الكتاب من أعمال كالدور وقوانين النمو المنسوبة إليه. ومن أبرز هذه القوانين: (1) كلما ارتفع معدل نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.(2) كلما ارتفع معدل نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية، ازداد معدل نمو إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية نتيجة للعائد المتزايد للسعة. (3) كلما زاد معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية، ارتفع معدل انتقال العمالة من القطاعات الأخري وازداد معدل النمو في إنتاجية العمل في هذه القطاعات. للمزيد حول قوانين كالدور للنمو، أنظر:

P. Thirlwall, “A plain man’s guide to Kaldor’s growth laws”, https://link.springer.com/chapter/10.1057

الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، وذلك لما يترتب على إدماجهما في النماذج النيوكلاسيكية من صعوبات جمة في إثبات وجود التوازن سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أم على المستوى الكلي (نموذج التوازن العام). فافساح المجال للعائد المتزايد للسعة يعني تخفيض كلفة الإنتاج في المنشأة مع تزايد إنتاجها؛ وهو ما قد يؤدي إلى الاحتكار، أو على الأقل المنافسة الاحتكارية، ومن ثم الإطاحة بالمفهوم المركزي في الاقتصاد النيوكلاسيكي – مفهوم المنافسة التامة. ولذلك فإنهم أخذوا بالفرض المريح ، وهو فرض تناقص عائد السعة أو ثباته- جنباً إلى جنب مع فرض تناقص الغلة أو الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج. كما أنهم آثروا الأخذ بفرض التغذية المرتدة السالبة التي تضمن ميل الانحرافات عن التوازن للاضمحلال ، وهو ما يتيح العودة لوضع التوازن، في حين أن السماح بالتغذية المرتدة الموجبة كان سيجعل الانحرافات عن التوازن تميل إلى التضخم، ومن ثم الابتعاد أكثر فأكثرعن التوازن.[131]

ويرى أصحاب مقاربة اللاتوازن أنه يتعين على الاقتصاديين التقليديين بدلاً من رفض فرض العائد المتزايد للسعة وفرض التغذية المرتدة الموجبة- لكي يسهل عليهم إثبات التوازن فيما يضعونه من نماذج- أن تنطلق تنظيراتهم من ملاحظة العالم الحقيقي والاعتراف بما يعج به من شواهد على صحة هذين الفرضين. وسوف يترتب على هذا الاعتراف إدراك عدم واقعية مفهوم التوازن، ومن ثم وجوب عدم التمسك به. وفي المقابل، فإن التحلل من مفهوم التوازن سيفتح مجالاً واسعاً للإحاطة بالجوانب الأكثر أهمية في الحياة الاقتصادية ، وهي الجوانب الديناميكية المتعلقة بالتطور والنمو الاقتصادي . كما أنه سيؤدي إلى فهم أفضل للدورات الاقتصادية وللتغيرات التكنولوجية وغيرها من التغيرات التي تتعرض لها الاقتصادات الحقيقية.

وقد خلصت دراسة لتونر وبتلر عن السياسة الصناعية في دول شمال شرق آسيا (اليابان- كوريا الجنوبية- تايوان) بعد الحرب العالمية الثانية إلى توافق النمو الاقتصادي في هذه الدول مع نظرية النمو التي تتسق مع مبدأ العلية الدائرية والتراكمية – ومن ثم مع مبدأ اللاتوازن. وفي هذه الدراسة تم رصد عدد من العناصر الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، والتي يعتقد أنها تتوافر في الصناعات التحويلية؛ وهو ما يستدعي إعطاء الألوية للتصنيع في عملية التنمية.[132] ومن أبرز هذه العناصر ما يلي:

(1) ظاهرة عدم القابلية للتقسيم (في الإنتاج وفي الطلب)،والعائد المتزايد للسعة (وفورات الحجم الكبير)، وكذلك العائد المتزايد للنطاق الواسع للمنتجات (أو وفورات التنوع في منتجات المنشأة الواحدة).[133]

---

[131]) Berger (ed.), op. cit., Chapter 2: J. McCombie and M. Roberts, "On competing views of the importance of increasing returns, cumulative causation and path-dependence".

[132]) هذه العناصر مشروحة بالتفصيل في: Berger (ed.), ***op. cit***., Chapter 3,pp. 44-47.

[133]) عدم القابلية للتقسيم: Indivisibility. ففي جانب الإنتاج قد تكون السلع الرأسمالية ذات حد أدني لا يمكن النزول عنه، ومن ثم لا تكون مثل هذه السلع في متناول صغار المنتجين لارتفاع كلفة شرائها. والسمة المميزة لهذه السلع هي أن عملية الإنتاج التي تشترك فيها ذات عائد متزايد للسعة، أي أنها تحقق وفورات الحجم الكبير. ومن جانب الطلب قد يتطلب إنشاء مشروع معين أن يصاحبه إنشاء مشروع آخر يتكامل معه وإلا تكون هناك مخاطرة بفشل المشروع الأول حيث قد لا يجد طلباً كافياً على منتجاته. وربما تقل أهمية عدم القابلية للتقسيم في الأجل المتوسط أو الطويل مع التطور في تكنولوجيا الإنتاج في اتجاه ما يعرف بالطباعة ثلاثية الأبعاد 3D Printing التي توصف أيضاً بأنها عملية تصنيع بالإضافة Additive Manufacturing- وهذا عندما يشيع استخدام هذه التكنولوجيا وتتنوع مجالات تطبيقها.
العائد المتزايد للنطاق أو التنوع في المنتجات: Economies of scope. حيث تستفيد المنشأة من إنتاج أكثر من منتج، وذلك بالنظر إلى أن تنويع المنتجات يتيح استخداماً أكثر كفاءة للإمكانيات المادية والبشرية المتوافرة لدى المنشأة ، ومن ثم إنتاجاً أقل كلفة بالمقارنة بالحالة التي ينتج فيها كل منتج عن طريق منشآت منفصلة عن بعضها البعض.

(2) التوالد الداخلي للتغير التكنولوجي من خلال التعلم من الممارســـة والتعلم من الاســـتخدام- وذلك بـالمخـالفـة للاعتقـاد النيوكلاســـيكي بـأن التغير التكنولوجي يـأتي من خـارج النظـام الإنتـاجي أو الاقتصادي.[134]

(3) ظاهرة التكاملية أهم وأكثر شـــيوعاً من ظاهرة الإحلال التي يركز عليها الفكر الاقتصـــادي الســـائد. والتكامل قد يقع في مجال الاســـتثمار أو في مجال الإنتاج. ولهذه الظاهرة صـــلة قوية بكل من ظاهرة عدم القابلية للتقسيم وما ينجر عنها من عائد متزايد للسعة، وظاهرة وفورات النطاق الواسع للمنتجات.

(4) التوسع في حجم السوق هو ما يحدد نسب تضافر عوامل الإنتاج، حيث يؤدي اتساع حجم السوق إلى حجم أكبر للإنتاج مصـــحوباً بمعامل أعلى لرأس المال للعمل- والأخير من الأســـباب الجوهرية للنمو في الإنتاجية. وعموماً، لا توجد علاقة عكســـية حتمية ومطردة بين ســـعر الفائدة ومعامل رأس المال للعمل.

(5) الوفورات الخارجية- أو الخارجيات الموجبة- أكثر شـــيوعاً وأهمية مما يفترض في الاقتصـــــاد النيوكلاســـيكي. وهي تتنوع ما بين وفورات ذات طبيعة تكنولوجية ، ووفورات ناتجة عن تجمع المنشآت في مكان واحد، ووفورات مالية.

(6) تفضـيلات المسـتهلكين ليسـت من المعطيات الخارجية، بل إنها تتغير بانتظام مع التغير في متوسـط دخل الفرد.

وبناءً على هذه العناصـــر، فإن ثمة ثلاث نقاط تركز عليها اســـتراتيجية التنمية وفق مبدأ العلية الدائرية والتراكمية:

أولها: النظر إلى الصـــناعات التحويلية على أنها المحرك الرئيســـي لعملية التنمية، وذلك لارتباطاتها القوية بالعائد المتزايد لكل من السعة والنطاق، وبالوفورات الخارجية، والتغير التكنولوجي المتولد في سياق الإنتاج، من جهة، ولأنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ومعدلات نموها في باقي قطاعات الاقتصـاد القومي ، من جهة أخرى.

وثانيها: الحاجة إلى دور قوي للدولة في مجال التخطيط والتنسـيق بين قرارات الاسـتثمار – ومن ثم قرارات الإنتاج وقرارات الطلب، وذلك لضمان التكاملية والدعم المتبادل بين المشروعات بما يضمن توليد طلبٍ كافٍ على كل مشروع من جانب المشروعات الأخرى وكذلك من جانب المستهلكين. إذ لا يتوقع من آليات السوق أداء هذه المهام بصـــورة تلقائية، بل يلزم اســـتعمال أدوات خاصـــة من جانب الدولة كالتعريفات الجمركية الحمائية وإعانات الإنتاج والتصدير والمشتريات الحكومية، فضلاً عن حوافز الاستثمار والتوجيهات الإدارية وتوفير المعلومات التكنولوجية والتسويقية.

وثالثها: تركيز الاستراتيجية في المراحل الأولى للنمو على إحلال مصنوعات محلية محل الواردات. فذلك هو ما يؤمن انطلاق دائرة حميدة للنمو عن طريق توسيع السوق الداخلية، وتقوية علاقات التشابك في الاقتصاد

---

[134]) التعلم من الممارسة: Learning by doing ويقصد به تراكم الخبرة بالإنتاج وما يترتب عليها من تعديلات في عملية الإنتاج و/أو في المنتجات تحقق عوائد متزايدة للمنشأة. أما التعلم من الاستخدام: Learning by using فيقصد به حصول تغذية مرتدة (ردود فعل) من جانب المستخدمين لما تنتجه المنشأة من منتجات، قد يترتب عليها تعديلات في تصميم المنتجات تحسن من أدائها أو تقلل من كلفتها بالنسبة للمستخدم، وهو ما يحقق عوائد إضافية للمنشأة جراء زيادة الطلب على منتجاتها.

الوطني من خلال إنشاء الصناعات الوسيطة والرأسمالية. وهذا البناء للصناعة المحلية من خلال الاستعاضة عن الواردات هو ما سيوفر لاحقاً قاعدة انطلاق للتصدير. ولا يعني التركيز على إحلال المنتجات المحلية محل الواردات الغياب التام للتوجه للتصدير، حيث يلزم العناية بتصدير كل ما يمكن تصديره لسد جانب من العجز في ميزان المدفوعات. وبمنطق العلية الدائرية والتراكمية فإن توسيع السوق الداخلية والخارجية يتيح فرصاً أوسع لتقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخول والمزيد من توسيع السوق، ومن ثم المزيد من التخصص وتقسيم العمل. وهو ما يؤدي إلى زيادات جديدة في الإنتاجية وفي الدخول، ومن ثم في الطلب وفي الإنتاج وهلم جرا. وقد كانت هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية التي اتبعتها دول شمال شرق آسيا وحققت بفضلها مسيرة إنمائية ناجحة.[135]

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد طول تجاهل من جانب الفكر الاقتصادي السائد للعائد المتزايد للسعة، بدأ إدراجه خلال العقود القليلة الماضية في بعض النماذج التي حافظت على الإطار النيوكلاسيكي. وكانت البداية بالعمل الرائد لديكست واستجلتز في مجال التنظيم الصناعي الذي أدخل العائد المتزايد للسعة في إطار للتوازن العام ، وإن كان بصورة مغايرة لنموذج فالراس، حيث حل فرض المنافسة الاحتكارية محل فرض المنافسة التامة. وقد كان هذا العمل منطلقاً لأعمال أخرى أدمجت تزايد عائد السعة فيما وضعته من نماذج، مثل نظرية النمو الداخلي لرويمر ولوكاس، و نظرية التجارة الاستراتيجية، والاقتصاديات الجغرافية (أو الجغرافيا الاقتصادية الجديدة لبول كروجمان). لكن هذه المعالجات وإن كانت تشكل تقدماً ملحوظاً من جانب أصحاب الفكر السائد، إلا أنها لم تنج من النقد، وذلك لأن انحصارها في الإطار الضيق للفروض النيوكلاسيكية لا يسمح بمجال كاف لظهوركل ما يترتب على العائد المتزايد للسعة وغيرها من العناصر التي تقوم عليها العلية الدائرية والتراكمية من نتائج.[136]

....

نخلص مما تقدم إلى أن الاقتراب من السلوك الاقتصادي الواقعي بما ينطوي عليه من تعقيدات أغفلها الفكر النيوكلاسيكي هو أمر محمود بلا شك. غير أنه يبدو أننا ما زلنا في بدايات الطريق إلى مثل هذا الاقتراب. ولم يزل أمام علم الاقتصاد شوط طويل يتعين قطعه من أجل التوصل إلى تعامل فعال مع تعقيدات السلوك الاقتصادي الفعلي. وإذا كان قد تحقق بعض التقدم في تجاوز فرض العلم الكامل، فثمة مجال واسع لمزيد من التقدم في التعامل مع فرض العلم غير الكامل وغير المتماثل لدى المتعاملين في الاقتصاد على نحو أكثر واقعية ووفق نماذج أقوى من نماذج نظرية الألعاب ذات العدد المحدود من اللاعبين والشروط المتشددة لتنظيم الألعاب كتلك التي اعتمدت عليها مقاربة التأشير مثلاً.

وقد كان من الأمور المحمودة أيضاً التوجه للاستفادة من أساليب التعامل مع النظم المعقدة، وخاصةً محاكاة النظم الديناميكية غير الخطية المستخدمة في العلوم الطبيعية. ولكن السير في هذا الاتجاه يجب أن يكون بحذر شديد. ومن أهم أوجه الحذر في هذا الشأن تجنب النقل الميكانيكي لما ثبت نجاحه في العلوم الطبيعية إلى علم الاقتصاد، وتفادي حشر الظواهر الاقتصادية في القوالب التي وجد أنها مناسبة لظواهر طبيعية كالظواهر

---

[135]) للمزيد راجع الفصل الثالث من: Berger, ***op. cit.***

[136]) أنظر ص 30- ص 33 من الفصل الثاني من كتاب .Berger, ***op. cit***

الفيزيائية، وذلك على أساس التشابه في شكل بعض العلاقات الحاكمة لهذين النوعين من الظواهر. فمن البديهي أن التشابه في شكل العلاقات لا يعني بالضرورة التشابه في محتوى هذه العلاقات أو في المنطق الكامن وراءها، لاسيما إذا أدركنا أن الفاعلين في الاقتصاد بشر ذوو عواطف ومشاعر، يتوزعون على طبقات وفئات ذات مصالح متباينة، وذلك على خلاف الجسيمات غير العاقلة محل الدراسة في الفيزياء.

والظاهر مما قدمناه في هذا الفصل أن النجاح في محاكاة الاقتصاديين لبعض أساليب التعامل مع العلاقات الفيزيائية مرهون بأمرين. أولهما تمكن عدد معتبر من الاقتصاديين من الفهم الدقيق للظواهر الفيزيائية، ومن إتقان الأساليب الرياضية والإحصائية التي صممت لتناول السلوك المعقد لهذه الظواهر. وثانيهما تمكن أصحاب العلوم الطبيعية من فهم الظواهر الاقتصادية كعلاقات بين البشر موضوعها الإنتاج والتبادل والتوزيع، وفهم ما يحيط بها من صراعات طبقية وتجاذبات اجتماعية وسياسية تحركها المصالح والنفوذ. فبدون هذين الأمرين ستظل فروعاً مثل الفيزياء الاقتصادية والاقتصاد الحراري صناديق مغلقة أمام الكثيرين من الاقتصاديين؛ وهو ما يعطل قيام حوار جاد بين الاقتصاديين والفيزيائيين الذين يسهمون في هذين الفرعين. ومما لا شك فيه أن هذا الحوار شرط ضروري لبناء جسور متينة بين الاقتصاد والفيزياء. فهذه الجسور من مقتضيات تقدم المعرفة الاقتصادية وحسن إسهامها في صنع السياسات الاقتصادية- شأنها في ذلك شأن ما يجب تشييده من جسور بين الاقتصاد وسائر العلوم الاجتماعية.

الفصل التاسع

المجموعة الرابعة من مقاربات التطوير

توسيع المنظور والسعي للتكاملية

يبدأ هذا الفصل بتقديم مقاربتين تستهدفان توسيع منظور علم الاقتصاد وهما المقاربة النسوية ومقاربة السعادة. ويلي ذلك عرض عدد من المقاربات التي سارت في الاتجاه عينه بالسعي لبناء علم اقتصاد يقوم على التكامل بين المعرفة الاقتصادية وعدد - قد يقل أو يكثر- من المعارف الأخرى.

1

المقاربة النسوية

تتألف المقاربة النسوية أو مقاربة الاقتصاد النسوي من عنصرين أساسيين. أولهما هو نقد الفكر الاقتصادي السائد من المنظور النسوي، حيث ينصب النقد على إهمال بعد النوع الاجتماعي[1]، وما يتصل به من قضايا في النظريات والتحليلات والمقاييس الاقتصادية المرتبطة بهذا الفكر. كما ينصب جانب من هذا النقد على نوعية التعامل مع هذا البعد من جانب من يتبنون المقاربة النيوكلاسيكية، وذلك عندما يحظى ببعض الاهتمام من جانبهم.[2] وثانيهما السعي لبناء علم اقتصاد جديد يستوعب بعد النوع الاجتماعي في نظرياته وتحليلاته ومقاييسه للنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال إحلال افتراضات أكثر واقعية محل الافتراضات النيوكلاسيكية ومنهجيات ونماذج أكثر ملاءمة لتناول قضايا النوع الاجتماعي.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، يلاحظ أن الانتقادات النسوية لعلم الاقتصاد قد أخذت في الظهور في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ولكنها شهدت نمواً ملحوظاً في العقود التالية بالترافق مع النمو المتسارع في الشبكات والحركات التي تبنت قضايا المرأة وتصدت للدفاع عن حقها في المساواة من منظور النوع الاجتماعي. وفي عام 1992 تأسست جمعية دولية للاقتصاد النسوي IAFFE ن ولم يمض سوى عامين حتي أصدرت هذه الجمعية مجلة تعنى بشئون الاقتصاد النسوي.[3]

---

[1]) النوع الاجتماعي هو المقابل العربي الذي صار هناك توافق عام على استخدامه في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال التنمية لكلمة Gender. فإذا كان مفهوم الجنس Sex يشير إلى الخصائص البيولوجية والنفسية التي تميز الرجال عن النساء، وهي خصائص ثابتة لا تتغير من مجتمع إلى آخر، فإن مفهوم النوع الاجتماعي يشير إلى الفروق ذات الأصول الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية بين الرجال والنساء، والتي تتمثل في الاختلافات في الأدوار الاجتماعية والسلوكيات والأنشطة بين الرجال والنساء، وتتغير من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر في المجتمع الواحد. أنظر في ذلك:

WHO, What is gender? ,at www.who.int/gender/whatisgender, and Wikipedia, www.en.wikipedia.org//wiki/gender

[2]) اهتم بعض الاقتصاديين بمناقشة قضايا المرأة منذ خمسينيات القرن العشرين. أنظر في ذلك:

Lourdes Beneria, "Towards a greater integration of gender in economics", ***World Development***, vol. 23, no. 11, 1995, at www.hmb.utoronto.ca/HMB3.3....

[3]) IAFFE هو الاسم المختصر للجمعية الدولية للاقتصاد النسوي:

The International Association of Feminist Economics

ويمكن تقسيم الانتقادات التي وجهها أصحاب المقاربة النسوية للتيار السائد في علم الاقتصاد إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تنصب على النقد من المنظور النسوي، كنقد استبعاد النشاط غير السوقي من حساب الدخل القومي، لاسيما عمل المرأة في نطاق الأسرة والعمل التطوعي، ونقد غياب علاقات القوة وظاهرة الأبوية التي تجسد انحيازاً ذكورياً في مجملها.[4] كما تمتد الانتقادات إلى الافتراضات التي قام عليها ما يعرف بالاقتصاد المنزلي(الأسري) الجديد NHE الذي أسسه جاري بيكر وجاكوب منسر في ستينيات القرن الماضي، لاسيما نقد فرض الأسرة المتناغمة الخالية من الصراع، حيث يسعى رب الأسرة (وهو غالباً ذكر) لتعظيم المصلحة /المنفعة الأسرية، ونقد تطبيق التحليل الحدي النيوكلاسيكي على ما يتخذ في نطاق الأسرة من قرارات بما في ذلك قرارات الزواج والطلاق والإنجاب والعمل.[5]

أما المجموعة الثانية من الانتقادات فهي تتمثل في نقد فرض الإنسان الاقتصادي والرشادة ، ونقد افتراض أن التفضيلات/الأذواق تتحدد خارجياً وأنها غير متغيرة، ونقد الادعاء بخلو علم الاقتصاد من الأحكام القيمية، ونقد استبعاد النوع والعرق والهموم البيئية وعلاقات القوة- سواء في مجال الأسرة أم خارجها في المجال العام، ونقد ميل الاقتصاد النيوكلاسيكي لتحجيم تدخل الحكومات في الاقتصاد، وما إلى ذلك.[6] ومن الواضح مما سلف ذكره في الجزء الأول من هذا الكتاب أن هذه المجموعة من الانتقادات لا تختص بها المقاربة النسوية دون غيرها، بل إنها تشترك فيها مع مقاربات أخرى غير تقليدية كثيرة.

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني للمقاربة النسوية، فإنه ينصب على تقديم مساهمات تساعد في تجديد علم الاقتصاد بتوسيع نطاق التحليل الاقتصادي ليشمل بعد النوع الاجتماعي، وفي تطويره في اتجاه تعددية المناهج وأدوات البحث. وفي هذا السياق تبرز مساهمات متعددة، نخص بالذكر منها بلورة عشرة مبادئ للاقتصاد النسوي على سبيل المقابلة مع المبادئ العشرة التي تصدرت كتاب مان- كِيُو عن مبادئ علم الاقتصاد والذي سبق الإشارة إليه في الفصل الثاني.[7] وفيما يلي بيان بالمبادئ العشرة للاقتصاد النسوي:

ومجلتها المنتظمة الصدور منذ 1994 هي: Feminist Economics. ومن أبرز المشتغلين بالاقتصاد النسوي رجال ونساء من الأساتذة الجامعيين والنشطاء في حركات الدفاع عن حقوق المراة، نذكر منهم:

Amartya Sen, Martha Nussbaum, Ester Boserup, Mariane Ferber, Marilyn Waring, Julia Diana Strassman, Neelson, and B. Agarwal.

ومصدر هذه المعلومات هو:

Wikipedia, Feminist Economics, at www.en.wikipedia.org/ wiki/Feminist..

[4]) الأبوية Patriarchy

[5]) سبقت الإشارة إلى الاقتصاد المنزلي الجديد(NHE: New Home Economics) في الفصل الرابع . وينسب هذا الفرع من علم الاقتصاد إلى Gary Becker ، حيث أنه قد قدمه في كتابه الشهير الذي كان أحد أسباب حصوله على جائزة نوبل في 1992: A Treatise on the Family, Chicago University Press,1981. راجع تعريفاً موجزاً ببيكر وتقديماً لكتابه في: www.hup.harvard.edu ، وأنظر نقداً لنموذج الأسرة المقدم في هذا الكتاب في:

M. Warnicke and A. Mayo, Feminist Critiques of Neo-Classical Economics, Capitalism, and the Liberal State, at www.patents2012.files.wordpress.com

[6]) من الكتابات التي ترد فيها هذه النوعية من الانتقادات:

G. Schneider and J. Shakelford, Ten Principles of Feminist Economics- A modestly proposed antidote, 1998, at www.facstaff.bucknell.edu , and A. Carvajal, Feminist Economics: Stripping Homo Economicus of his male gender, at www.carvajal.ca/documents...

[7]) G. Schneider and J. Shakelford, ***op. cit***. وكتاب مان - كيو الذي تضمن المبادئ العشرة والتي عرضناها في الفصل الثاني هو:

G. Mankiw, *Principles of Economics*, 6th ed., South-Western College Publishers, available at :

1- من المتعذر إيجاد مبادئ اقتصادية صالحة لكل زمان ومكان. ولذا يتعين النظر إلى مبادئ الاقتصاد النسوي على أنها في حالة تطور مستمر استجابة لما تتوصل إليه البحوث الجديدة من نتائج، وكذلك استجابة للتطورات الاقتصادية في العالم. وهذا المبدأ يشدد على أهمية المقاربتين التاريخية والتطورية للاقتصاد.

2- الأسرة موطن لنشاط الاقتصادي لا يمكن إغفاله بدعوى أنه يجري خارج السوق، والفرد لا يتخذ قراراته الاقتصادية بمعزل عن انتمائه الأسري. ويقدم في هذا السياق نموذج التعاون والصراع داخل الأسرة (كبديل لنموذج الأسرة المتناغمة لبيكر) الذي يعترف بإمكان تعارض المصالح بين أفراد الأسرة، وهو ما يقتضي دخولهم في عمليات مساومة من أجل التوصل إلى قرارات تتعلق بالأسرة كقرارات الإنفاق والادخار والاستثمار.[8]

3- يجب التعامل مع النشاط الاقتصادي داخل الأسرة - والذي تمارس النساء القدر الأعظم منه- كنشاط إنتاجي، وتضمين ما يرتبط به من عمل غير مأجور في حسابات الدخل القومي.[9]

4- يولي الاقتصاد النسوي أهمية كبرى لإدراج علاقات القوة والتباين في نصيب الرجال والنساء من النفوذ في التحليل الاقتصادي، وذلك باعتبار أن ذلك مدخل مهم لفهم اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وكذلك للتوصل إلى فهم أدق لكيفية عمل الأسواق، لاسيما سوق العمل الذي كثيراً ما ينطوي على تمييز ضد النساء. وهذا المبدأ وثيق الصلة بالمبدأ الثاني بالنظر إلى ما لعلاقات القوة من ارتباط قوي بسير عمليات المساومة، حيث يتوقف نتاج هذه العمليات على ما يتمتع به كل فرد من أفراد الأسرة من قوة ومن قدرة على فرض شروط تتفق ومصلحته الخاصة. ومن أهم محددات قوة عضو الأسرة ما يحوزه من أصول في نطاق الأسرة وخارجها، ومن ثم قدرته على العيش خارج الأسرة.

5- لمنظور النوع الاجتماعي أهمية كبرى في دراسة الاقتصادات الواقعية، حيث ينطوي أكثرها على تحيز ذكوري، وحيث لا تتاح للمرأة حرية اختيار الوظائف كما تفترض النظرية النيوكلاسيكية، وذلك لما تفرضه التزاماتها الأسرية من قيود على هذه الحرية.

6- لا يتشكل السلوك الاقتصادي للأفراد بالعوامل أو الحوافز المادية ولا باعتبارات الكفاءة فحسب، حيث أن للعادات والتقاليد والأعراف والقواعد القانونية السارية- التي كثيراً ما تميز ضد المرأة- دوراً لا يمكن إغفاله.

---

www.edventure.ntu.edu.sg.../Principles-of- Economics By Mankiw.pdf

[8]) ينسب نموذج التعاون والصراع داخل الأسرة The cooperative conflicts household model إلى أمارتيا سن. وقد صاغه في المقال التالي:

A. Sen., "Gender and Cooperative Conflicts" , in Tinker(ed.), ***Persistent Inequalities***, Oxford University Press, New York,1990.

وعادةً ما تعامل مقاربة سن على أنها المقابل للمقاربة الاقتصادوية التي قدمها جاري بيكر وجاكوب منسر مؤسسا اقتصاد الأسرة الجديد.

[9]) قدرت قيمة العمل غير المأجور للنساء في مصر في 2012/2011 بما يتراوح بين 20% و 30% من الناتج المحلي الإجمالي التقليدي(أي غير المتضمن لقيمة هذا النوع من النشاط الاقتصادي) ، وذلك حسب دراسة سلوى العنتري، ***تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر***، مؤسسة المرأة الجديدة، القاهرة، 2014، ص ص 124-127.

7- إن السلوك الاقتصادي ليس محصلة التنافس بين الأفراد من أجل تعظيم مصالحهم الخاصة فحسب، بل إنه يتحدد أيضاً بميل الأفراد للتعاون ولرعاية بعضهم البعض.

8- يمكن إصلاح نتائج عمل الأسواق عن طريق تدخل الحكومات. والقضية المهمة في هذا الشأن من منظور الاقتصاد النسوي هي لمصلحة من يجري هذا التدخل. ومما لا شك فيه أن تدخل الحكومات ضروري لكسر عوائق المساواة حسب النوع والعرق وما إلى ذلك من أسباب للتمييز.

9- للقيم دور مهم في التحليل الاقتصادي. فهي تؤثر في اختيار الاقتصاديين للقضايا التي يدرسونها، ولنوع الأسئلة التي يطرحونها، ولطرائقهم في البحث. ولذا فالاقتصاد ليس علمياً وضعياً تماماً، ولا مجال للادعاء بتحرره من القيم.

10-ينبغي توسيع نطاق التحليل الاقتصادي التقليدي بما يراعي التاريخ والسياق الاجتماعي والسياسي للاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء المبدأين الثاني والثالث، فإن هذه المبادئ تتفق مع التوجهات التجديدية في علم الاقتصاد. أما المبدأين الثاني والثالث المتعلقان بقضية النشاط الاقتصادي والعمل غير المأجور في نطاق الأسرة، والتوصية بتضمين قيمتهما في حسابات الدخل القومي فهما مثيران للجدل. فلنترك جانباً النشاط المتمثل في إنتاج سلع غذائية للاستهلاك الذاتي للأسرة، باعتبار أنه صار يدرج منذ عقود في الحسابات القومية، وذلك سواء أكان المساهم في هذا النشاط من الذكور أم من الإناث. أما باقي الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية لأفراد الأسرة من جانب المرأة الزوجة أو الأم، فلم ينته الجدل بشأن أساليب تقييمها نقدياً وإضافة قيمتها للدخل القومي إلى نتيجة قاطعة بعد، وإن صارت تسجل في حساب منفصل يلحق بحسابات الدخل القومي. فمشكلات التقييم النقدي لهذه الأعمال غير مدفوعة الأجر كثيرة، بما فيها الأعمال التي لها نظير في السوق. والحلول التي تتبع في معالجتها تتسم بدرجة من التحكمية، ومن ثم فهي تبقي غير مرضية بدرجة أو أخرى. وعلاوة على التفاوت في التقدير بحسب الطريقة المتبعة في التقييم، فقد لوحظ أن القيم المحسوبة للعمل النسائي في نطاق الأسرة تزيد كثيراً عن تقدير النساء أنفسهن لقيمة هذا العمل.[10]

وبغض النظر عن مشكلات التقدير، فإن التقييم النقدي للعمل الأسري للنساء ينطوي على التسليم بمنطق السوق الرأسمالي الذي يميل إلى "تسليع" كل شيء، وكأنه ليس هناك عمل ذو قيمة في حد ذاته، أو عمل ذو قيمة إنسانية تعلو على أية قيمة اقتصادية يمكن أن تنسب إليه، ومنها الأعمال التي تقوم بها الأم أو الزوجة من منطلق عاطفة الأمومة أو من منطلق الجانب الإنساني للزواج الذي وصفه القرآن الكريم بالسكن، أي سكينة

[10]) وهذا ما سجلته دراسة أمريكية من خلال مسح ميداني في التقرير التالي:
Business Insider, Here’s how much it would cost to replace your mom, 8 May 2013, at www.businessinsider.com/value-of-stay-at-home-moms-2013-5.

النفس.[11] فالزواج ليس شركة تجارية يطبق عليها منطق السوق. بل إن وضع قيمة سوقية لرعاية الأم للأبناء ولكبار السن في الأسرة ينطوي على الحط من قيمة المرأة، حيث لا يمكن مساواة هذا النوع من الرعاية بالرعاية المقدمة من مربية أو خادم مأجور.

وليس من السائغ تبرير حساب قيمة نقدية للعمل المنزلي غير المدفوع للنساء بأنه يساعد في إرساء أساس موضوعي لتعزيز المكانة الاجتماعية للنساء وحقهن في المشاركة في صنع القرار.[12] ذلك أن المكانة الاجتماعية للرجل هي محصلة قرون من الهيمنة الذكورية ، ومشاركة الرجل في صنع القرار (من خلال الحق في الترشح والانتخاب في المجالس النيابية مثلاً) لا تستند إلى مساهمته الاقتصادية، حيث أنه يتمتع بهذا الحق سواء أكان عاملاً أم متعطلاً، وسواء أكان عمله ذا قيمة مرتفعة أم منخفضة بمقياس السوق. كما أن السود في أمريكا أو في جنوب أفريقيا لم ينجحوا في إلغاء التشريعات التي كانت تقنن التمييز العنصري ضدهم استناداً إلى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، وإنما استندت مقاومتهم للتمييز إلى مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان. وهكذا يجب النظر إلى قضية التمييز ضد النساء. فأحقية النساء في المكانة الاجتماعية اللائقة وفي المشاركة في الشئون العامة إنما تتأسس على المنطلق الإنساني، أي منطلق الحقوق التي صارت مقررة للإنسان- ذكراً أو أنثى- في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى مبدأ المواطنة. وإذا كانت هناك حاجة لتسليط الضوء على التمييز ضد النساء في نطاق الأسرة (وهو بالطبع ليس الشكل الوحيد للتمييز ضدهن)، فيكفي استخدام النتائج التي تستخرج من مسوح استخدام الوقت ، دونما حاجة لترجمة ساعات العمل المنزلي غير مدفوع الأجر للنساء إلى قيم نقدية.

نعود الآن إلى الاقتصاد النسوي، وللقضايا التي حظيت دراستها بعناية خاصة من جانب أنصاره. من هذه القضايا قضية عدم المساواة بحسب النوع الاجتماعي في سوق العمل. ومنها آثار برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة واتجاهات العولمة على أوضاع النساء.[13] وفي هذا السياق يقترح الاقتصاديون النسويون أساليب لإعادة النظر في تصميم النماذج الاقتصادية الكلية بما يفسح المجال داخلها للنظر في قضايا النوع الاجتماعي. منها تفصيل النموذج حسب النوع الاجتماعي لمراعاة الاختلاف بين الرجال والنساء في أنماط الاستهلاك والادخار والاستثمار. ومنها إضافة متغيرات مرتبطة بالنوع كإدخال متغير عن تعليم الإناث عند مناقشة إنتاجية العمل ومقارنته بأثر تعليم الذكور. ومنها تصميم نموذج يحتوي على قطاعين، تبرز في أحدهما المتغيرات الاقتصادية الكلية المعتادة، بينما تبرز في الآخر متغيرات مختارة للتعبير عن النوع.[14] وبالطبع فإن دراسة مثل هذه القضايا ليست مقصورة على الاقتصاديين النسويين. فهي تبحث أيضاً خارج إطار الاقتصاد النسوى؛ ونتائج هذه الدراسات لا تنطوي دائماً على تحيزات ضد النساء.[15]

---

[11]) " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"- سورة الروم.

[12]) ورد هذا التبرير في: سلوى العنتري، ***مرجع سبق ذكره***.

[13]) أنظر مثلاً الدراسة التالية التي تبرز تحمل النساء أعباء أكبر جراء تطبيق برامج الصندوق:

S.Seguino and E. Braunstein, The IMF on Gender and Macro Policy; Feminist Economics Education Recommended, ***Feminist Economics Posts***, 14 Feb. 2014, at www.feministeconomicsposts.iaffe.org

[14]) فقد احتوى أحد هذه النماذج على قطاع سوقي يعمل فية الرجال والنساء في إنتاج المحاصيل النقدية، وقطاع زراعة معاشية يعتمد بالأساس على عمل النساء. أنظر: Wikipedia,……/Feminist_Economics, ***op. cit***.

[15]) أنظر مثلاً الدراسة التالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

2

مقاربة السعادة

السعادة هي الشعور بالرضا عن مختلف جوانب الحياة والإحساس بالإشباع والطمأنينة وتحقيق الذات، وكذلك الشعور بالبهجة والسرور والاستمتاع واللذة.[16] وتتصل مقاربة السعادة بقضية اختيار المعيار أو المعايير المناسبة للحكم على نتائج السياسات الاقتصادية، بل وللحكم على مختلف السياسات العامة. وأساس هذه المقاربة هو عدم الرضا عن استخدام الناتج القومي الإجمالي ومشتقاته معياراً لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وللحكم على أثرها في حياة الناس. وقد بذلت محاولات متعددة منذ عقود لتعديل أسلوب قياس الناتج القومي الإجمالي، أو إضافة مقاييس مكملة أو بديلة له، أو لتجاوز هذا المؤشر باستخدام مؤشر مركب مثل مؤشر نوعية الحياة ومؤشر التنمية البشرية، أو باستعمال مجموعة متنوعة من المؤشرات الموضوعية والذاتية كتلك التي صاغتها مؤسسات دولية كثيرة.[17]

ومع ذلك فإن التطلع إلى معيار أو مؤشر أفضل للأداء الاقتصادي والاجتماعي لم يتوقف. ومن أبرز المساعي في هذا الشأن الدعوة التي أطلقها ملك بوتان في 1972 لإحلال مقياس السعادة القومية الإجمالية(س.ق.ا.) GNH محل مقياس الناتج القومي الإجمالي (ن.ق.ا) GNP .[18] وقد أعد هذا المقياس لبوتان بناء على مسح تجريبي في 2006، ثم بناء على مسح قومي في كل من 2008 و 2012، وذلك باستخدام منهجية الكيري وفوستر.[19] ومقياس س. ق. ا. ينطلق من مفهوم متعدد الأبعاد للسعادة، ولذا فهو لا يقتصر على المؤشرات الذاتية لحسن الحال، بل يشتمل أيضاً على مؤشرات موضوعية. وهو مؤسس على أن التنمية المستدامة يجب أن تستند إلى مقاربة كلية وشمولية لفكرة التقدم، ومن ثم يجب ألا يقتصر قياسها على الجوانب الاقتصادية، بل يجب أن يشتمل أيضاً على الجوانب غير الاقتصادية. ويقوم مؤشر س.ق.ا. على المرتكزات الأربعة التالية: الحوكمة الجيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والحفاظ على الهوية الثقافية، وصيانة البيئة. وقد تجسدت هذه المرتكزات مؤخراً في تسعة مجالات، وهي: حسن الحال من الناحية النفسية[20]، والصحة، والتعليم، والثقافة، واستخدام الوقت، والحوكمة الجيدة، وحيوية المجتمع المحلي [21]، والتنوع

K. Elborg-Woytek et al., Women, Work, and the Economy; Macroeconomic gains from gender equity, ***IMF Staff Note***, Sept. 2013, at www.imf.org

والدراسة الصادرة عن معهد دراسات التنمية بجامعة سسكس:

K. Kabeer and L. Natali, Gender Equality and Economic Growth: Is there a win-win?, ***IDS Working paper***, vol. 2013, no. 417, Feb. 2013, at www.ids.ac.uk

[16]) أنظر : مايكل أرجايل، ***سيكولوجية السعادة***، ترجمة فيصل يونس، عالم المعرفة، العدد 175،الكويت،1993، ص 9.

[17]) أنظر عرضاً لهذه المحاولات في: إبراهيم العيسوي، ***التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها***، دار الشروق، ط 3، القاهرة، 2003. وأنظر أيضاً محاولتنا تقديم مجموعة مؤشرات لمستوى المعيشة تشتمل على مؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية في: إبراهيم العيسوى وآخرون، ***مستوى المعيشة- المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات***، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2008.

[18]) بوتان Bhutan دولة صغيرة مساحتها 38 ألف كم، ويقطنها حوالى ثلاثة أرباع مليون نسمة. وهي مجاورة لكل من الصين والهند. وفي 2008أصبحت ملكية دستورية، وأجرت أول انتخابات نيابية في تاريخها.وهي تتمتع بعضوية الأمم المتحدة. أنظر: Wikipedia, http://en.wikipedia.org, Bhutan

[19]) منهجية Alkire and Foster هي في الأصل منهجية للتوصل إلى مؤشر للفقر متعدد الأبعاد. وهذه المنهجية من من منتجات مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية OPHI التي تجسدت في مركز للبحث الاقتصادي تأسس في 2007 بقيادة سابينا الكيري. والمنهجية وثيقة الصلة بمقاربة القدرات التي تنسب لأمارتيا سن. أنظر: www.ophi.org.uk

[20]) حسن الحال من الناحية النفسية: Psychological well-being

[21]) حيوية المجتمع المحلي: Community vitality

الإيكولوجي وصيانة البيئة، ومستويات المعيشة(والأخيرة تشمل دخل الأسرة والأصول التي تملكها ونوعية مسكنها). ويستخلص مؤشر س.ق.ا. من 33 مؤشراً تتوزع على المجالات التسعة التي تتمتع بأوزان متساوية، بينما تحظى المؤشرات الموضوعية داخل كل مجال بوزن أكبر من المؤشرات الذاتية.

وتنتج منهجية الكيري وفوستر المتبعة في قياس س.ق.ا. ثلاثة مؤشرات، وهي: نسبة السكان الذين يعتبرون سعداء لتمتعهم بالكفاية في 6 أو أكثر من المجالات التسعة(وهم السعداء بالمعنى الواسع وبالمعنى العميق)، وكثافة عدم التمتع بالسعادة لمن هم غير سعداء بعد (وهم السعداء بالمعنى الضيق والتعساء) مقيسة بنسبة المجالات التي لا يتحصلون فيها على قدر كاف، وقيمة دليل س. ق. ا. الذي يتراوح من صفر إلى واحد صحيح.[22] ويعبر هذا الدليل عن نسبة السكان المعتبرين سعداء، وعن النسبة من المجالات التسعة التي يتمتع فيها السكان غير السعداء بعد بقدر كاف. ونظراً لقابلية المقياس للتقسيم جغرافياً وحسب الخصائص السكانية، فإنه قابل للتوظيف في إرشاد الحكومة إلى ما ينبغي عمله لزيادة السكان السعداء أو لتقليل نسبة الحرمان لدى السكان غير السعداء بعد.[23]

وانطلاقاً من عدم رضاه عن حالة المعلومات الإحصائية عن الاقتصاد والمجتمع، شكل الرئيس الفرنسي ساركوزي في 2008 لجنة برئاسة جوزيف استجلتز، وبمشاركة أمارتيا سن وجان بول فيتوسسي، أطلق عليها "لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ". وكلفت اللجنة بتحديد أوجه القصور في مقياس الناتج المحلي الإجمالي (ن. م.ا.) كمؤشر للأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والنظر فيما يمكن إضافته من معلومات لإنتاج مؤشرات أكثر ملاءمة للتقدم الاجتماعي، وكذلك النظر في إمكانية صياغة مؤشرات بديلة. وقد أصدرت اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها في 2009 يطلق عليه "**تقرير ساركوزي**". وقد تضمن هذا التقرير عشر توصيات، من أبرزها أن طيب العيش أو حسن الحال هو مفهوم متعدد الأبعاد، وأن ثمة تسعة أبعاد على الأقل ينبغي النظر فيها باستخدام المقاييس الموضوعية والذاتية معاً(الجوانب المادية لمستوى المعيشة كالدخل والاستهلاك والثروة، والصحة، والتعليم، والأنشطة الشخصية بما فيها العمل، والديمقراطية والحكم الرشيد، والروابط الاجتماعية، والبيئة ، وعدم الأمان في المجال الاقتصادي وفي مجال البيئة الطبيعية). ومع تأكيد التقرير على ضرورة العناية بمؤشرات التقييم الذاتي لنوعية الحياة، فإنه كان حريصاً على ألا تعني هذه العناية إهمال مؤشر ن.ق.ا. إذ تبقي له أهمية عملية. ومن توصيات التقرير أيضاً أنه عند تقييم الجوانب المادية لأحوال الناس، يجب أن تكون الأولوية للدخل القومي الصافي والدخل الأسري والاستهلاك، وليس للإنتاج في حد ذاته الذي هو أساساً الإنتاج للسوق حسب الإحصاءات المعتادة. كما شددت اللجنة على أهمية توجيه اهتمام أكبر لمتابعة التغيرات في توزيع الدخل والثروة.إذ يمكن أن يزيد الإنتاج بينما يتعرض الدخل للزيادة أو النقصان عندما يؤخذ في الحسبان الإهلاك وتدفقات الدخل عبر الحدود وما إلى ذلك.[24] ويمثل التقرير نقلة كبرى من

---

[22]) كانت قيمة الدليل لبوتان ..0.743 في 2010.

[23]) الشرح المقدم في هذه الفقرة والفقرة السابقة مستمد من:

K. Ura et al, ***A Short Guide to Gross National Happiness Index***, The Center for Bhutan Studies, 2.12, .www.bhutanstudies.org.bt, Bhutan GNH Index, at: http://www.grossnationalhappiness.com/articles

[24]) أنظر تقرير ساركوزي :

Joseph Stiglitz, Amartya Sen, and Jean-Paul Fitoussi, ***Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress***, 2009, at: www.stigliz-sen-fitoussi.fr

الاتجاه السلوكي الذي لم يكن يولي أي اهتمام لما يقوله الناس عن أحوالهم ويركز فقط على تصرفاتهم، كما أنه ينطوي على دعوة الاقتصاديين للخروج من النموذج الفكري التقليدي والمزاوجة بين الاقتصاد وعلم النفس.[25]

وفي يوليو 2011 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الدول الأعضاء لاعتبار السعادة هدفاً للسياسات العامة، ولقياس سعادة شعوبها، ولاستخدام مقياس السعادة في توجيه السياسات العامة. وفي أبريل 2012 عقدت الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى برئاسة رئيس وزراء بوتان للنظر في موضوع السعادة والعيش الطيب / حسن الحال.[26] وكان عنوان المؤتمر (الاجتماع رفيع المستوى حول طيب العيش والسعادة: تعريف نموذج فكري جديد للاقتصاد) دالاً على أن تبني مفهوم السعادة أو طيب العيش يربط بتجديد النموذج الفكري للاقتصاديين، بحيث يصبح همهم الأساسي هو السعي لبناء اقتصاد يحسن أحوال كل الكائنات على الأرض، وينمي إحساس الناس بالسعادة الذي يتأتى من العيش في تناغم مع البيئة الطبيعية ومع مجتمعاتهم ومع أنفسهم. وقد شدد الاجتماع على أن النموذج التقليدي لم يعد صالحاً وأن الإصلاحات الهامشية لم تعد تجدي، ودعا إلى ارتكاز السياسات الوطنية على مفاهيم العيش الطيب والسعادة، وإلى تضمين هذه السياسات في أهداف ما بعد 2015 للتنمية المستدامة. كما قررت الأمم المتحدة الاحتفال باليوم العالمي للسعادة في 20 مارس من كل عام.

وفي 2012 أصدرت شبكة حلول التنمية المستدامة أول تقرير عالمي عن السعادة. وقد توالى إصدار هذا التقرير في السنوات التالية وصولاً إلى التقرير الخامس وهو تقرير 2017. [27] والتقرير يرصد حالة السعادة على الصعيد العالمي ويفسر التباينات في مستويات السعادة بين الأمم وبين الأفراد، مستعيناً في ذلك بعدد من العوامل كالناتج القومي وتوقع العمر عند الميلاد والدعم الاجتماعي والحريات والفساد. و يتعامل التقرير مع السعادة وحسن الحال / طيب العيش كمترادفين القصد منهما تقييم تقدم الأمم. ويعتبر مؤلفو التقرير أنه يأتي استجابة لطلب عالمي متزايد لتوجيه اهتمام للسعادة كمعيار لصنع السياسات الحكومية وتقييمها. ويندرج التقرير ضمن حركة المؤشرات الذاتية. كما ينظر إلى التقرير على أنه ينتمي إلى حركة التنمية المستدامة، وذلك باعتبار التنمية المستدامة مفهوم استهدافي يتطلب من جميع المجتمعات أن تجمع بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والأهداف البيئية وأن تنسق وتوازن بينها، وبالنظر إلى أن المؤشرات الذاتية للسعادة/حسن الحال يمكن أن تسهم في التوصل إلى قياس أو تقييم أفضل لمدى تحقق هذه الأهداف. ولذا فإن أصحاب تقرير السعادة يميزون تقريرهم عن تقرير التنمية البشرية بأن الأول ذو منحي تطبيقي(إمبريقي)، بينما الثاني ذو منحى مفاهيمي، وإن كانوا يرون أن التقريرين يشتركان في السعي لتجاوز ن.م.ا. كمقياس للتقدم والتنمية، كما تجمع بينهما الرغبة في وضع الناس في مركز اهتمام صناع السياسات. وفي الحقيقة أن ثمة تداخلاً كبيراً بين

---

[25]) أنظر في تقييم تقرير ساركوزي:

R. Easterlin*,* ***Policy Implications of the Sarkozy Report***, at: http://www.aeaweb.org, and Easterlin's article: "Well-being, front and center- A note on the Sarkozy Report"**,** ***Population and Development Review***, no. 36, March 2010, obtainable from: www.core.ac.uk/downloads.pdf

[26]) راجع:

UN, ***Defining a New Economic Paradigm, The Report of the High- Level Meeting on Well-being and Happiness***,2 April, 2012,UN, New York, at: www.sustainabledevelopment.un.org.

[27]) أنظر:

John Helliwell, Richard Layard, and Jeffry Sachs (eds), ***The World Happiness Report 2017***, Sustainable Development Solutions Network, New York, at: http://worldhappinessreport

التقريرين. فالكثير من جوانب التنمية البشرية كثيراً ما تستخدم كمتغيرات لتفسير حسن الحال من المنظور الذاتي. ويمكن النظر إلى التقريرين على أنهما متكاملان إلى حد بعيد، حيث يعتمد تقرير السعادة على التقييم الذاتي للحياة،بينما يعتمد تقرير التنمية البشرية على التقييم وفق مؤشرات موضوعية.[28]

ويعتمد التقرير العالمي عن السعادة على استطلاعات سنوية للرأي تجريها مؤسسة جالوب لعينات من الأفراد في عدد كبير من الدول. ويعتمد ترتيب الدول على الإجابات التي يدلي بها أفراد العينة في كل دولة عن الأسئلة التي تطرح عليهم للتعرف على تقييمهم للمجالات الأساسية في الحياة، حيث يطلب من الأفراد تحديد مستوى سعادتهم أو رضاهم عن أحوالهم على سلم من عشر درجات(صفر= أسوأ حال، وواحد= أحسن حال). ويسعى الاستطلاع لتغطية ثلاثة أنواع من مقاييس السعادة، وهي: مقاييس المشاعر أو التأثيرات الإيجابية، ومقاييس المشاعر أو التأثيرات السلبية، ومقاييس الرضا عن الحياة في مجملها. وتؤكد نتائج التقرير ما أصبح معلوماً للكثيرين، ألا وهو أن الناس الذين يشعرون بالسعادة وقتياً وكذلك أن الناس الراضين عن حياتهم، ومن يعيشون في مجتمعات سعيدة وفقاً لقياسات التقرير هم من يتمتعون بصحة أفضل وإنتاجية أعلى وروابط اجتماعية قوية. كما يذكر التقرير أن المرض العقلي (شاملاً الاكتئاب والاضطرابات النفسية الجسيمة) من أكبر أسباب التعاسة، وأنه بالرغم من أن من يعانونه حوالي 10% من سكان العالم، فإنه لا يحظى بالاهتمام الواجب من صناع السياسات.[29]

ومع تنامي الإدراك بأهمية التقييم الذاتي لنوعية/ جودة الحياة، وما يستتبع ذلك من وعي متزايد بأهمية تحري الدقة في قياس المؤشرات الذاتية، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2013 دليلاً إرشادياً بشأن قياس حسن الحال/طيب العيش من المنظور الذاتي.[30] وتعتبر المنظمة أن التقييم الذاتي لنوعية/جودة الحياة صار عنصراً أساسياً في تقييم تقدم المجتمعات، جنباً إلى جنب مع القياس الموضوعي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويقدم الدليل إرشادات بشأن جمع المعلومات واستخدام مقاييس حسن الحال من المنظور الذاتي، وبشأن تحليلها ونشرها.

وتحفل الأدبيات بمواقف متعارضة بشأن مقاربة السعادة، وما يرتبط بها من مؤشرات ذاتية لتقييم أحوال الناس وتقدم الأمم. فثمة فريق مؤيد يرى أن السعادة هي المعيار الصحيح لتقييم الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، ولمتابعة التغير في نوعية حياة الناس. ويرى هذا الفريق أن السعادة قابلة للقياس، وأن أفضل أو أصدق مقياس لها هو ذلك الذي يستند إلى تقييمات الناس أنفسهم لأحوالهم، أي التقييمات أو التقارير الذاتية. غير أن القائلين بهذا الرأي لا ينكرون أهمية الأمور الأخرى بخلاف المشاعر والأحاسيس، والتي تستند إلى مقاييس موضوعية كالتعليم والثقافة والحوكمة الجيدة والدخل وغيرها. فالمعلومات بشأن هذه الأمور يمكن أن تكمل المعلومات الناتجة عن التقييمات الذاتية لأحوال الناس، وتؤدي إلى مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للسعادة. كما أنها تفيد في تحليلات السعادة حيث يمكن النظر إليها كمدخلات يجب توافرها للحصول على مخرج السعادة. وفضلاً على ذلك يرى المؤيدون لمقاربة السعادة أن منهجية قياس السعادة في تحسن مستمر، لاسيما مع الجهود التي بذلت في إنتاج مؤشر س.ق.ا. وفي إصدار التقرير العالمي عن السعادة، ومع جهود منظمة التعاون

---

[28]) أنظر: ***World Happiness Report 2013***, at: www.unsdsn.org

[29]) Helliwell, Layard and Sacks (eds) **,** ***op. cit***., p.4.

[30]) أنظر:

OECD**,** ***OECD Guidelines on Measuring Subjective Well-being***, OECD, 2013, at: www.oecd.org

الاقتصادي والتنمية التي كان من ثمارها إصدار دليل إرشادات القياس الذاتي لطيب العيش/حسن الحال المشار إليه في الفقرة السابقة. ويعتبر هذا الفريق أن لقياس السعادة مردوداً عملياً مهماً لصناع السياسات، حيث أنه يرشدهم إلى المجالات الأولى بالإصلاح من أجل تقليل تعاسة الناس وزيادة عدد السعداء.[31]

وثمة فريق معارض لمقاربة السعادة أو متحفظ على قياساتها. فهذا الفريق يرى أن السعادة مفهوم زئبقي، وأن تعريفات السعادة متعددة، وأن تقديراتها متقلبة تخضع للتقدم في العمر وضغوط العمل والقلق على إعالة الأسرة وأحوال المرض، كما أنها تتأثر بالنوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية. بل إنها قد تتقلب مع تقلبات الطقس والحالات المزاجية العابرة التي قد تنتجها لدى الأفراد. كما أن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالسعلدة ترتبط عادة بمشاعر الفرد لحظة طرح الأسئلة ويصعب تعميمها على مدة أطول من عمره. ولذا فإن أي تقرير عن السعادة لا يولي اهتماماً لهذه العوامل ولا يسعى لمعرفة مبرر الحكم بالسعادة أو غيابها هو – في رأي هذا الفريق- تقرير يفتقر إلى العلمية ويثير الالتباس.[32] كما لاحظ بعض نقاد مقاربة السعادة أن هناك ميلاً عاماً لدى الناس للمبالغة في التعبير عن درجة سعادتهم. فالقليل منهم من يعترف بأنه مكتئب أو يشعر بالتعاسة. وفي حين يذكر معظم المتزوجين أنهم سعداء في زواجهم، فإن هذه الأقوال عادة ما تتعارض مع الإحصاءات التي تشير إلى ارتفاع نسب الطلاق أو الانفصال. وفضلاً على ذلك، فإنه ليس من اليسير أن تؤخذ مأخذ الجد أقوال بعض الناس الذين يعيشون في ظروف بائسة كالعيش في أكواخ من الصفيح أو الطين محاطة بالذباب والقمامة والمستنقعات بأنهم سعداء وراضون عن حياتهم. فمثل هذه الأقوال قد لا تكون تعبيراً صادقاً عن اقتناع حقيقي بطيب العيش، بل إنها قد تعبر عن القناعة بالقليل المتوفر لديهم في ظروف اليأس من إصلاح أحوالهم المادية، وربما لأنهم يجدون في العلاقات الاجتماعية مع أقرانهم تعويضاً عن سوء أوضاعهم.[33] ولذا فإن هذا الفريق يرى أنه من الأفضل استخدام معيار أكثر قابلية للقياس العلمي كالدخل القومي أو دليل التنمية البشرية.

وليس من اليسير توظيف نتائج مسوح السعادة في صنع السياسات. وهذا يرجع إلى صعوبة تحليل هذه النتائج واستخراج مدلولاتها الصحيحة، فبالإضافة إلى ما تقدم ذكره من عوامل متعددة تجعل من الصعب أخذ هذه النتائج بمعناها الحرفي، ثمة صعوبات ناتجة عن تأثر استجابات الأفراد بالأحداث القريبة أو الحالية والتي قد لا تكون لها قيمة كبيرة عندما يكون المطلوب هو التوصل لمقياس لسعادة الفرد مدى الحياة أو حتى في سنة من السنوات.[34]

وتثير العلاقة بين الدخل والسعادة التي تظهرها تحليلات السعادة بعض الانتقادات. إذ يعترض على القول بأن الارتباط الطردي بين الدخل والسعادة يتوقف بعد وصول الدخل إلى مستوى معين، حيث لا تكون لزيادة الدخل بعد هذا المستوى أي تأثير إيجابي على السعادة. وسبب هذا الاعتراض هو أن مثل هذه النتيجة متوقعة عندما يربط إحصائياً بين متغير ليس له حد أقصى كالدخل ومتغير محدد مسبقاً كسلم ذي ثلاث أو حتى

[31]) للمزيد حول وجهة نظر من يتبنون مقاربة السعادة، أنظر:
R. Layard, "Why measure subjective well-being?", ***OECD Observer***, no. 290-291,Q1-Q2-2012,at http://www.oecdobsever.org

لاحظ أن Layard هو مؤلف كتاب، ***Happiness- Lessons from a New Science, Penguin, 2005***. كما أنه أحد مؤلفي التقرير العالمي عن السعادة.

[32]) جيروم كيجان، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 252-253.

[33]) مايكل أرجايل، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 11-13.

[34]) استعرض دياموند عدداً من هذه الصعوبات في مقاله عن الاقتصاد السلوكي: Diamond, ***op. cit***.

عشر درجات كالشعور بالسعادة.[35] أضف إلى ذلك أن العلاقة بين الدخل والسعادة ليست بالضرورة علاقة خطية وثابتة في كل المجتمعات.[36]

والخلاصة التي نخرج بها من عرض مقاربة السعادة ومن تحليل المواقف المتعارضة تجاهها هي أن مقاييس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي -على اختلاف أنواعها - لا تخلو من العيوب .فالمقاييس الموضوعية كالدخل والتعليم والصحة والمسكن ليست دقيقة تماماً. وكذلك الحال مع المقاييس الذاتية كالشعور بالرضا أو السعادة. ومن حسن الحظ أن جهود تحسين هذين النوعين من المقاييس لا تتوقف. ولذا فإن الموقف الصائب من المنظور التنموي لا يتمثل في نبذ نوع منهما وتبني الآخر، وإنما يتمثل في الجمع بينهما انطلاقاً من أن التنمية مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد، وأن حياة الناس متعددة الأبعاد أيضاً، وأن التقييم السليم للأداء التنموي ولأحوال الناس يقتضي تغطية كل الأبعاد بكل ما يمكن صياغته بقدر معقول من الدقة من المقاييس الموضوعية والمقاييس الذاتية. فهذه المقاييس لا يغني بعضها عن بعض، وهي أقرب إلى التكامل منها إلى التنافس. كما أنه من المهم عدم الانشغال كثيراً بالمتوسطات أو المؤشرات الإجمالية كمؤشر متوسط دخل الفرد أو مؤشر السعادة القومية الإجمالية، أو بترتيب الدول طبقاً لهذا المؤشر أو ذاك ، وذلك لأن التنوع القائم بين الأفراد داخل أي مجتمع والتباين بين المجتمعات يجعل المقارنات المبنية على مثل هذه المؤشرات غير دقيقة، بل ومضللة في بعض الأحيان.[37] والأجدر بالاهتمام هو رسم صورة تفصيلية باستخدام المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية لحالة الشرائح المختلفة وفق معايير متعددة كمستوى الدخل والوضع الاجتماعي والعمر والجنس والموقع الجغرافي...الخ. وهذا هو المنهج الذي حبذته فيما سبق لي اقتراحه من مؤشرات للتنمية العربية، وفي كتابي عن "التنمية في عالم متغير"، وكذلك في الدراسة التي أشرفت على إعدادها وشاركت في كتابتها عن مستوى معيشة المصريين.[38]

وعلينا إدراك أن الاهتمام الذي تزايد مؤخراً بمقاربة السعادة ومؤشراتها إنما هو محاولة لإصلاح الخلل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن تجاهل مؤشرات التقييم الذاتي أو التعامل معها كمؤشرات هامشية. ولذا فإن ما هو مطلوب حقاً هو تدقيق عمليات قياس كل من المؤشرات الموضوعية

---

[35]) أنظر:
D. N. Mc Closky, “Happyism- The creepy new economics of pleasure”, ***New Republic***, June 2012, at: www.newrepublic.com/articles/politics/magazine...

[36]) يذكر كيجان أن بعض استطلاعات مؤسسة جالوب عن السعادة بينت أن المستجوبين في الولايات المتحدة وكندا وبلدان غرب أوروبا - وهي من البلدان ذات المتوسط المرتفع للدخل - يشعرون في المتوسط بدرجات عالية من السعادة، ولكن هذه الدرجات العالية من السعادة قد لوحظت أيضاً في مجتمعات ذات متوسط دخل منخفض كالمكسيك والبرازيل. وبالرغم مما حققته الصين من زيادة ضخمة في متوسط دخل الفرد، إلا أن إحساس الصينيين بالسعادة منخفض في المتوسط، ويقترب من المستوى الملاحظ لدول فقيرة مثل بيرو وزيمبابوي ونيبال. وربما يرجع ذلك إلى اقتران الزيادة في متوسط دخل الفرد بازياد اللامساواة. راجع: كيجان، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 253-254. أنظر أيضاً مناقشة تشانج لهذه العلاقة خصوصاً ولقياس السعادة عموماً في:
Ha-Joon Chang, ***Economics- The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014, pp. 231-235.

[37] - على سبيل المثال : يذكر تقرير السعادة العالمي 2017(***سبق ذكره***) فى الفصل الثالث المخصص لحالة الصين أنه بالرغم من تضاعف متوسط دخل الفرد في الصين نحو خمس مرات في الفترة 1990- 2005 ، إلا أن الشعور الذاتي بطيب العيش أو مستوى السعادة لدى الصينيين الآن أقل مما كان عليه منذ 25 سنة . وهذه النظرة التجميعية/ الإجمالية تخفي أمرين تناولهما التقرير ضمن المناقشة التفصيلية لوضع الصين . أولهما أن قيمة مؤشر السعادة كانت تتناقص منذ 1990 حتى 2000-2005، ولكنها أخذت في التزايد بعد ذلك حتى اقتربت في 2012 (6.85) مما كانت عليه في 1990(7.29). وثانيهما أن الفئات الأقل دخلاً والأكبر عمراً من الصينيين صاروا في مستوى سعادة أقل من المستوى الذي تمتعوا به في 1990، بينما بقي مستوى سعادة الفئات الأعلى دخلاً والأكثر شباباً عند مستواه في 1990 أو زاد عليه.

[38]) راجع: إبراهيم العيسوي، ***التنمية في عالم متغير،....، مرجع سبق ذكره*** و إبراهيم العيسوي وآخرون، ***مستوى المعيشة....، مرجع سبق ذكره***.

والمؤشرات الذاتية، وتوخي الحذر عند تحليل هذه المؤشرات تفادياً للخروج بنتائج لا تصمد أمام النقد الموضوعي. وهذا ما تسهم فيه جهود جهات متعددة ، نذكر منها – على سبيل المثال- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (من خلال دليل إرشادات المؤشرات الذاتية)، ومنظمة الصحة العالمية (في مجال المؤشرات الصحية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (في مجال المؤشرات البيئية) والقسم الإحصائي بالأمم المتحدة (في مجال الحسابات القومية).

3

المقاربة التكاملية

في الحقيقة أن بناء علم اقتصاد تكاملي مطلب قديم. فلم يكن هذا المطلب غائباً حتى عن بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين. ومن هؤلاء جون ستيوارت ميل (1806-1873) الذي كتب في منتصف القرن التاسع عشر عن أن التطبيق الصحيح لعلم الاقتصاد السياسي يستدعي أن يستكمل هذا العلم بالاستبصارات المستمدة من علوم أخرى ركزت على جوانب من الطبيعة البشرية خلاف الجانب الذي يركز عليه علم الاقتصاد والتي تناولت سياقات أخرى غير السياق الاقتصادي، وأن يتزود بالمعرفة العملية المستمدة من خبرات محددة. ولكن ميل نفسه لم يعن بعملية الاستكمال التي اعتبرها ضرورية.[39] كما كانت هناك محاولات في بعض ما سبق استعراضه من مقاربات كالجمع بين الاقتصاد والتاريخ أو بين الاقتصاد والاجتماع أو بين الاقتصاد وبعض العلوم الطبيعية.

وثمة محاولة لبناء مقاربة تكاملية لم يرد ذكرها فيما سبق، وهي محاولة عالم الاجتماع والأنثروبولوجي والتاريخ إيمانيويل فولرشتاين (1930-) التي ظهرت في 1974، واستمر تطويرها وتطبيقها على امتداد ما يربو على ثلاثين سنة. فمن خلال تأثره بكتابات كارل ماركس وفرناند برودل وأندريه جوندر فرانك وغيرهم، بلور فولرشتاين مقاربته التى أطلق عليها **"تحليل النظم التي تشكل عالماً قائماً بذاته"**.[40] وتقوم هذه المقاربة على رفض النظرة التجزيئية للعلوم الاجتماعية التي تضع حدوداً فاصلة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع والتاريخ والثقافة، وتنطلق من منظور شمولي تاريخي جامع لهذه الحقول المعرفية. فبهذه المقاربة التي يرفض فولرشتاين وصفها بأنها متعددة المجالات المعرفية (multidisciplinary)- ويصر على وصفها بأنها ذات مجال معرفي وحيد أو موحد (unidisciplinary) وهو المجال المؤلف من امتزاج الحقول المعرفية للعلوم الاجتماعية- يمكن فهم العالم الذي نعيش فيه.[41] وطبقاً لهذه المقاربة فإن وحدة التحليل ليست الدولة-

---

[39]) ذكرت دعوة ميل في مقال:

J. Nelson, “Poisoning the well, or how economic theory damages moral imagination”, ***GDAE (Global Development and Environment Institute) W.P.*** 12- 07, Oct. 2012, p. 8, at www.ase.tufts.edu/gdae/pubs/wp/12-07

[40]) لم أجد غير هذه العبارة الطويلة للتعبير عن المصطلح الذي استخدمه فولرشتاين وهو: World-System Analysis- اختصاراً W-SA- حيث يصر فولرشتاين على وضع علامة (-) بين " نظم " و"العالم" للتأكيد على أنه لا يتحدث عن نظم عالمية وإنما عن نظم تشكل بذاتها عالماً، أو بكلماته هو:

“putting in the hyphen (between world and systems) was intended to underline that we are talking not about systems… of the world, but about systems…. that are a world (but quite possibly, and indeed usually, not encompassing the entire globe.” See: I. Wallerstein, ***World-Systems Analysis- An Introduction***, Duke University Press, Durham, N.C., 2004, pp 16-17, Downloadable from www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/….

[41]) ***ibid***., p. 19

الأمة (nation-state) أو الدولة القومية (state national)، وإنما النظم التاريخية، وأحدث أمثلتها النظام العالمي الرأسمالي. ولفهم هذا النظام يجب النظر عبر أماد زمنية طويلة في العمليات التاريخية التي تبلور النظام من خلالها.[42]

ودون التقليل من أهمية المحاولات السابقة، ظلت المقاربة التكاملية في انتظار معالجة أشمل. وقد تبين من متابعة الاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي أن ثمة محاولات قد توالت منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين من أجل بناء علم اقتصاد تكاملي. وسوف نقدم فيما يلي نوعين من هذه المحاولات:

أولها المحاولات التي انطلقت من النظرية التكاملية للفيلسوف الأمريكي كِنْ وِلْبَرْ (Ken Wilber).[43] ومنها محاولة كريستيان أرنسبرجر (Arnesperger) لتأسيس "علم اقتصاد الطيف الكامل"، ومحاولة كيفن بومان (Bowman) بناء "اقتصاد سياسي تكاملي".

وثانيها محاولة الثنائي روني ليسم (Lessem) والكسندر شيفر (Schieffer) التي تأسست على افتراض أربعة مسارات للحكمة أو المعرفة الاقتصادية ينبغي الجمع بينها، وهي: المسار العقلاني والمسار العملي (البرجماتي) والمسار الكلياتي والمسار الإنساني.

وسوف نرى في نهاية هذا العرض ما إذا كات هذه المحاولات الجديدة قد أصابت الهدف المنشود أم أن بلوغ هذا الهدف ما زال بحاجة لجهود إضافي كثيرة.

- **النظرية التكاملية لولبر**

نظراً لأن المقاربة التكاملية للاقتصاد التي صاغها كل من أرنسبرجر وبومان (منفردين) قد انطلقت من النظرية التكاملية التي تنسب إلى كِنْ وِلْبَر، فإن استيعاب هاتين المقاربتين يتطلب الإحاطة أولاً بهذه النظرية. ويعتبر كن ولبر من أبرز من صاغوا فلسفة أو نظرية تكاملية. وبالرغم من أن ولبر لم يصف نظريته بالتكاملية إلا في 1995 عندما أصدر كتابه: ***الجنس والإيكولوجيا والروحانية***، إلا أنه كان قد قدم جوهر نظريته في 1977، وذلك في كتابه: ***طيف الوعي*** الذي سعى فيه إلى إحداث تكامل بين المدارس الرئيسية لعلم النفس. وقد تواصلت جهود ولبر في بلورة النظرية التكاملية وتطبيقها على امتداد ما يزيد على ثلاثة عقود، نشر خلالها 24 كتاباً طبق فيها نظريته على مجالات معرفية متعددة كالأنثربولوجيا الثقافية والفلسفة وعلم اجتماع الأديان والفيزياء والرعاية الصحية. وقد ترجمت أعمال ولبر إلى نحو 24 لغة. كما قام عدد ممن تبنوا نظريته بتطبيقها في مجالات متنوعة ، وهو ما أدى إلى ظهور مجالات معرفية جديدة مثل الفن التكاملي وعلم النفس التكاملي والإيكولوجيا التكاملية وعلم الاقتصاد التكاملي وعلم السياسة التكاملي. كما ظهر عدد من المراكز البحثية والمواقع الإلكترونية التي روج بعضها لتكاملية ولبر، بينما تصدى بعضها لنقدها.[44] ومع تزايد الاهتمام المقاربات التكاملية وتكاثر الكتابات

---

[42]) للمزيد حول مقاربة W-S A راجع:
A.R. Anchana, World System Analysis, 24 March 2014, at https://www.slideshare.net/vimal0212/world-system-analysis, F. Elwell, "Wallerstein's World-Systems Theory", at http://www.faculty.rsu.edu/... , and A. Burayag, "Criticism of World-Systems Theory", 8 July 2014, at https://prezi.com

[43]) النظرية التكاملية: Integral Theory

[44]) من المراكز المروجة لنظرية ولبر:
The Integral Institute و The Integral Research Center و California Institute of Integral Studies

ذات المنحى التكاملي تأسست مجلة ربع سنوية متخصصة في النظرية التكاملية وتطبيقاتها لنشر هذه الكتابات. وهذه المجلة تصدر بانتظام منذ مارس 2006.[45]. كما صار يعقد بانتظام منذ 2008 مؤتمر أكاديمي دولي للنظرية التكاملية. [46]

المقصود بالتكاملية وفقاً لولبر هو النظر إلى أي شيء (كائن حي أو غير حي أو مفهوم..الخ) على أنه كيان قائم بذاته، وأنه في الوقت نفسه جزء من كل أكبر، وان هذا الكل هو الآخر كيان قائم بذاته وهو في الوقت نفس جزء من كل أكبر، وهلم جرا. وهكذا فإن الأجزاء والكليات منفصلة ومتصلة في الوقت ذاته، كما تترابط الأجزاء والكليات- أي تتكامل- على نحو تراتبي على غرار مجموعة الدمى الروسية المتداخلة (ماتريوشكا).[47] كما يقصد بالتكاملية الشمول لوجهات نظر متعددة في أي موضوع يبحث، والربط والتداخل والتشابك بين المعارف المستمدة من حقول معرفية متعددة عند التصدي لأية قضية تنظر. وتسعى المقاربة التكاملية لأي مجال من مجالات النشاط الإنساني إلى احتواء أكبر عدد ممكن من المناظير والمنهجيات والدمج بينها في إطار متماسك، وذلك باعتبار أن مشاكل القرن الواحد والعشرين على درجة عالية من التعقد والتشابك بحيث لا يمكن التوصل إلى حلول ناجعة لها إذا جرى تناولها من منظور واحد أو باستخدام منهجية واحدة أو حصرها في نطاق تخصص ضيق. والإطار الذي يقدمه ولبر للجمع بين منهجيات ومعارف متعددة هو ما يطلق عليه نموذج أكوال AQAL ، حيث يشير الشطر الأول AQ إلى "كل الأرباع"(All Quadrants) ، ويشير الشطر الثاني AL إلى "كل المستويات" (All Levels)، أي كل مستويات التطور، و"كل الخطوط" (All Lines)، أي خطوط أو مراحل التطور، و"كل الحالات" (All States)، أي الحالات أو الأحداث الوقتية التي تطرأ على بعض مظاهر الحقيقة أو الوجود، و"كل الأنواع" (All Types)، أي كل أنماط الشخصيات أو النظم الاجتماعية مثلاً.[48]

وأساس نموذج أكوال هو ما يمكن تسميته "**رباعية ولبر**" التي تنتج عن المقابلة أو المزاوجة بين أوجه أو مظاهر مختلفة للحقيقة أو الوجود، وتحديداً المقابلة بين ما هو فردي وما هو جمعي، وبين ما هو داخلي أو باطني وما هو خارجي من هذه الأوجه أو المظاهر، والمزاوجة بينها. وينتج عن هذه المقابلة أربعة أرباع على ما هو مبين بالشكل المرافق.

وثمة موقع إلكتروني تخصص في تقييم نظرية ولبر ونقدها، وهو موقع : Integral World الذي يقوده فرانك فيسر F. Visser

[45]) المجلة هي: ***Journal of Integral Theory and Practice***.

[46]) المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من المصادر التالية:

Sean Esbjorn-Hargens, "An Overview of Integral Theory", March 2..9, http://integrallife.com/integral-post

K. Bowman, "Integral neoclassical economic growth", ***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 3,no. 4, 2oo8,pp. 17-38.

Wikipedia, http:// en.wikipedia.org/wiki/Integral_Theory

Wikipedia, http://en.wikipedia.org/wiki/ Ken_Wilber

www.integralrecovery.com/events/fourth-international-integral-theory-conference

وهذه هي المصادر التي اعتمدت عليها في عرض نظرية ولبر في الفقرات التالية.

[47]) يطلق ولبر على الشيئ الذي هو كل في حد ذاته وجزء من كل في الوقت نفسه اسم "الهولون" Holon. فالهولونات هي أحجار بناء في نظرية ولبر. ومن الأمثلة التي توضح فكرة الهولون الكتاب الذي يتألف من حروف وكلمات وجمل وفقرات وفصول ...الخ.فالحرف كيان أو كل قائم بذاته، ولكنه جزء من كيان أو كل أكبر وهو الكلمة. والكلمة كيان قائم بذاته ولكنها جزء من كل أكبر وهو الجملة. والجملة كيان أو كل قائم بذاته وهي في الوقت ذاته جزء من كل أكبر وهو الفقرة...الخ. وهكذا تترابط الأجزاء والكليات وتتداخل، أي أنها تتكامل .

[48] (All Quadrants All levels =AQAL. وكلمة Quadrant تعني ربع دائرة أو رُبعِية، وسوف أشير لها عند الإفراد بكلمة "ربع" وعند الجمع بكلمة " أرباع"، وهي:

UL= Upper left Quadrant, UR= Upper Right Quadrant, LL= Lower Left Quadrant, and LR= Lower Right Quadrant.

رباعية ولبر: نموذج أكوال AQAL

	داخلي (interior)	خارجي (exterior)
فردي (individual)	UL داخلي- فردي ذاتي (subjective)	UR خارجي- فردي موضوعي (objective)
جمعي (collective)	LL داخلي- جمعي ما بين الذوات (inter-subjective)	LR خارجي- جمعي ما بين الموضوعيات (inter-objective)

وطبقاً لنظرية ولبر، فإن الأرباع الأربعة تصور ما يعتبره الأبعاد الأربعة للحقيقة أو الوجود، أو المناظير الأربعة التي يتعين استعمالها من أجل الفهم الكامل لأي قضية أو وجه أو مظهر للحقيقة أو الوجود. فالربع الأعلى الأيسر(UL) يمثل المنظور الداخلي- الفردي، وهو المنظور الإرادي الذي يتصل بذاتية الأفراد ووعيهم، وبما يمتلكونه من خبرات ذاتية ووجدان وقيم وروحانيات.[49] ولذا فقد وصفت مكونات هذا الربع بأنها **ذاتية**. وهذا المنظور يتصل بمنهجيات التحليل النفسي.[50] والربع الأعلى الأيمن(UR) يمثل المنظور الخارجي- الفردي، وهو المنظور السلوكي الذي يتصل بالعقل وبما يصدر عن الأفراد من أفعال أو تصرفات نتيجة لما يمارسونه من نشاط ذهني وفسيولوجي. ولا يعتد في هذا الربع بمشاعر الأفراد وعواطفهم وانفعالاتهم الباطنية؛ ولذا فإن مكونات هذا الربع توصف بأنها **موضوعية**. والمقاربة الملائمة لهذا الربع هي المقاربة السلوكية.[51] أما الربع الأدنى الأيسر(LL) فإنه يمثل المنظور الداخلي- الجمعي، وهو المنظور الثقافي والقيمي الذي يشير

[49]) حسب المعجم الوجيز فإن "الوجدان" من مصطلحات علم النفس. وهو يشير إلى جملة الظواهر الانفعالية لدى الإنسان كالحب والبغض واللذة والألم.
[50]) التحليل النفسي: psychoanalysis
[51])السلوكية: behaviourism

إلى أن الأفراد لا يعيشون في عزلة عن بعضهم البعض، وإنما هم أعضاء في جماعات فرعية وفي مجتمع أكبر، ومن ثم تنشأ بينهم علاقات متنوعة وتجري بينهم تفاعلات شتى تنتج عنها أنماط من القيم والثقافة والنظرات الكلية إلى العالم أو الوجود.[52] ولذا توصف مكونات هذا الربع بأنها **علائقية ذاتوية،** أي تختص بالعلاقات فيما بين الذوات الفردية. ويتصل هذا المنظور بفلسفة أو منهجية التأويل التي تسعى إلى تفسير الوعي الجمعي للناس.[53] وأخيراً فإن الربع الأدنى الأيمن (LR) يمثل المنظور الخارجي – الجمعي، وهو المنظور المجتمعي والإيكولوجي الذي يتصل بالنظام الاجنماعي وتفاعلات الأفراد فيه، والنظام الإيكولوجي الذي تتفاعل فيه الكائنات مع البيئة الطبيعية.ويختص هذا الربع بالعلاقات الموضوعية(أي غير الذاتية)؛ ولذا توصف مكوناته بأنها **علائقية موضوعية** التي يتطلب فهمها نظريات اقتصادية واجتماعية كلية كالنظرية الماركسية.

وثمة صيغة أكثر تعقيداً للرباعية تركز على إبراز تعددية المنهجيات واختلافها من ربع إلى آخر. ففي الربع الأعلى الأيسر تبرز **المنهجية البنيوية**.[54] وجوهر هذه المنهجية أن الجزء لا يفهم إلا في علاقته بالكل، أي بالمنظومة الأكبر أو البنية التي ينتمي إليها .كما تبرز المنهجية او **الفلسفة الظواهراتية**.[55] وتختص هذه الفلسفة بدراسة بني الوعي والخبرة من خلال ما يظهر لها من تجليات. وفي الربع الأدنى الأيسر توظف **فلسفة التأويل،** وجوهرها أن فهم أي نص في مجمله يقتضي الرجوع إلى الأجزاء المكونة له، وأن فهم أي جزء من هذا النص الكلي يقتضي الرجوع إلى الكل، وهكذا في حركة دائرية. كما تركز هذه الفلسفة على أن فهم أي نص يستوجب فحص سياقه الثقافي واللغوي والتاريخي. كما يوظف في هذا الربع **المنهجية الإثنية**.[56] وهي تركز على الطريقة التي يعقلن بها الأفراد أحوال حياتهم وعالمهم، أي الطرق التي يستخدمها الناس لفهم النظام الاجتماعي الذي يعيشون في إطاره. وأهم سمة لهذه المنهجية هي الابتعاد عن القولبة المسبقة للأحداث والوقائع في مفاهيم ونظريات جاهزة. ومن أبرز أدواتها **تحليل المحادثات**.[57] وفي الربع الأعلى الأيمن تبرز **المنهجية الإمبريقية** التي تقوم على المشاهدة والتجريب والاختبار.[58] كما تبرز **منهجية التكون الذاتي** التي تنصب على فحص النظم القابلة لإعادة إنتاج نفسها والمحافظة على استقرارها كالخلية الحية.[59] أما الربع الأدنى الأيمن فتبرز فيه **منهجية التكون الذاتي الاجتماعي** التي تختص بفحص تجدد النظم الاجتماعية واستقرارها، **ونظرية المنظومات** التي تركز على الدراسة المعتمدة على تداخل التخصصات بغرض الكشف عن أنماط النظم أو الأنساق والمبادئ الحاكمة لها .[60] والتحصيل المعرفي التكاملي يقتضي توظيف هذه المنهجيات الثماني (منهجيتان في كل ربع) أو توظيف أكبر عدد منها من أجل الفهم الصحيح والشامل لأي قضية، ومن أجل التوصل إلى حلول فعالة للمشكلات المعقدة التي تواجهنا.[61]

---

[52])النظرة الكلية للعالم أو الوجود: world view

[53]) فلسفة التأويل: hermeneutics- الوعي الجمعي: collective consciousness

[54])المنهجية البنيوية: structuralism

[55]) المنهجية الظواهراتية: phenomenology، وهو علم وصف الظواهر وترتيبها.

[56]) المنهجية الإثنية: ethnomethodology

[57]) تحليل المحادثات: conversation analysis

[58]) المنهجية الإمبريقية: empiricism

[59]) منهجية التكون الذاتي: autopoiesis

[60]) منهجية التكون الذاتي الاجتماعي: social autopoiesis- نظرية المنظومات:systems theory

[61]) استعنت بموسوعة ويكيبديا في توضيح معاني المنهجيات المذكورة في هذه الفقرة.

إن كل ربع في نموذج أكوال يوفر وجهة نظر أو نموذجاً فكرياً بسمح برؤية جزء من الحقيقة أو الواقع . وطبقاً لنظرية ولبر فإن هذه الوجهات للنظر ليست متعارضة بالضرورة. بل إنها متكاملة ويمكن أن يثري بعضها بعضاً، وعندما يتم توظيفها سوياً فإنها تقدم تفسيراً أشمل وأكمل للحقيقة أو الواقع. ولذا يقرر ولبر أن الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه البشرية هو التركيز الشديد على الجانب الأيمن من رباعيته، أي النظر إلى الأمور من حيث الوظائف والسلوك وغير ذلك من المظاهر الخارجية القابلة للقياس، وإهمال أو تهميش الجانب الأيسر من الرباعية الذي يتصل بالأبعاد الداخلية أو الباطنية وما يندرج فيها من مشاعر وقيم وقدرات إدراكية وثقافة ونظرات كلية إلى الوجود وما وراء الطبيعة. فهذا الخطأ أدى في رأي ولبر إلى نظرة مبتورة للواقع وإدراك ناقص للحقيقة.

وإذا كانت الأرباع الأربعة لنموذج أكوال تمثل أبعاداً للحقيقة أو مناظير لإدراكها، فإن تكاملية ولبر تمكننا من بلوغ درجات أعلى للعمق و التعقد في كل ربع. وهذا ما يشير إليه ذلك العنصر من عناصر النموذج الذي يطلق عليه "**المستويات**"، أي مستويات التطور. فثمة مستويات للتطور خاصة بالإدراك والوعي والمشاعر في الربع الأعلى الأيسر في النموذج، يتم الانتقال فيها من الغرائز إلى العواطف إلى الرموز وصولاً إلى المفاهيم المجردة. وثمة مستويات للتطور في الربع الأدنى الأيسر خاصة بالثقافة والقيم كالانتقال من السحر إلى الأساطير والخرافات ثم إلى العقلانية وصولاً إلى الفهم المتكامل. كما تظهر في الربع الأعلى الأيمن مستويات خاصة بتطور القدرات العقلية والفسيولوجية. وتظهر في الربع الأدنى الأيمن مستويات تعبر عن مراحل تطور النظام الاجتماعي والبيئي. وإلى جانب "المستويات"، ثمة مجال لظهور عنصر آخر وهو "**الخطوط**". ويقال أنها طريقة أخرى لوصف القدرات المتمايزة التي تظهر من خلال مستويات التطور في كل وجه من أوجه الحقيقة أو في كل مظهر من مظاهر الوجود . ومنها مثلاً خطوط تطور القدرات الإدراكية والعاطفية والخلقية في الربع الأعلى الأيسر، وخطوط تطور قوى الإنتاج من مرحلة الصيد والقنص والتقاط الثمار إلى مرحلة الزراعة ثم إلى مرحلة الصناعة وصولاً إلى مراحل متصاعدة لمجتمع المعلومات.

وثمة عنصر ثالث يبرز في أقسام رباعية ولبر، ألا وهو "**الحالات**". ومنها مثلاً ما يظهر في الربع الأعلى الأيسر من حالات وقتية يتعرض لها الأفراد كحالات الانتشاء والسرور و حالات الحزن والاكتئاب، وحالات اليقظة والنوم والحلم. ومنها ما يظهر في الربع الأدنى الأيسر من حالات كالتدين والاستغراق الروحي والتنافر أو التناغم بين الأفراد. وأخيراً هناك العنصر الرابع المتمثل في "**الأنواع**". ومنها مثلاً ما قد يظهر في الربع الأعلى الأيسر من تنوع للحالات وفقاً للنوع الاجتماعي ووفقاً لأنواع الشخصية المتعارف عليها في علم النفس. ومنها ما قد يظهر في الربع الأدنى الأيمن من أنواع للنظام السياسي كالنظام الملكي والنظام الجمهوري والنظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي.

والأصل أن الأفراد يستخدمون الأبعاد المختلفة لنموذج ولبر ، ولكن بدرجات متفاوتة من فرد لآخر، وذلك بحسب موقع كل فرد على سلالم التطور التي تظهر في الأرباع الأربعة من خلال المستويات والخطوط المختلفة. ومع ذلك فإن بعض شراح نظرية ولبر في التكاملية يرون أنه ليس من الضروري استدعاء العناصر

الخمسة لهذه النظرية (الأرباع والمستويات والخطوط والحالات والأنواع) في كل تحليل. فقد يكفي استدعاء عنصرين أو ثلاثة عناصر لإثراء التحليل وجعله تكاملياً.[62]

ونختتم هذا العرض لنظرية ولبر في التكاملية بالإشارة إلى النقد الموجه من فرانك فيسر- وهو كما تقدم ذكره يدير موقعاً إلكترونياً للتقييم النقدي لكتابات ولبر. وموجز هذا النقد ان البعد الداخلي- الفردي (الربع الأعلى الأيسر) لرباعية ولبر لا يخلو من تناقضات ، وإن كان من مصادر قوته حسن استفادته من علم النفس والروحانيات. كذلك يتسم البعد الداخلي- الجمعي (الربع الأدنى الأيسر) بالمتانة في تناوله للأبعاد الثقافية والخلقية. ولكن ثمة ضعف ملحوظ في الجانب الأيمن للرباعية الذي يشتمل على البعد الخارجي – الفردي المختص بالعقل و السلوك والبعد الخارجي- الجمعي الذي يتناول النظام الاقتصادي- الاجتماعي والبيئي. وعموماً يرى فيسر أن ادعاء ولبر بأن نظريته هي "نظرية كل شئ" لا أساس له، وذلك بالنظر إلى ضعف استيعاب النظرية للعلوم الطبيعية ، لاسيما الفيزياء والأحياء.[63]

- **علم اقتصاد الطيف الكامل لأرنسبرجر**

انطلق كريستيان أرنسبرجر من نموذج أكوال لتأسيس ما أسماه "علم اقتصاد الطيف الكامل".[64] وهو يستخدم "الطيف الكامل" بمعنى "التكاملي". وفي كتابه المنشور في 2010 ذهب أرنسبرجر إلى أن استخدام أفكار ولبر بشأن الأرباع وخطوط التطور المتعددة يمكن أن يقدم خدمة كبرى للاقتصاديين الذين يرغبون في تفادي ما اعتبره "اختزالية" شائعة في الاقتصاد النيوكلاسيكي، بل – وإن بدرجة أقل- في الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي (وهو يقصد به ما أطلقنا عليه اقتصاد الخوارج)، والذين يريدون الانتقال إلى نوعية جديدة من علم الاقتصاد تبنى على **مبدأ تعددية المنهجيات**.[65]

وقد قصد أرنسبرجر باختزالية الاقتصاد النيوكلاسيكي المعنى ذاته الذي تحدث عنه ولبر- والذي أشرنا إليه فيما تقدم- وهو التركيز على الجانب الأيمن من رباعية ولبر، وإهمال الجانب الأيسر أو تهميشه. ويرجع أرنسبرجر هذه الاختزالية إلى انطلاق اقتصاديي التيار السائد من مفهوم ضيق للعلم يجعلهم لا يعترفون إلا بالجوانب الخارجية للحقيقة أو للوعي بالوجود، وبخاصة الجوانب العقلية التي ترصد السلوك الخارجي للأفراد (الربع الأعلى الأيمن). ومن ثم فإنهم لا يفسحون مجالاً في بحوثهم لذاتيتهم وذاتية المتعاملين في الاقتصاد، ولا للقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع- وهي العناصر التي تظهر في الجانب الأيسر لرباعية ولبر. ويرى أرنسبرجر أن تبني الاقتصادي لنموذج أكوال يعني أن طريقته (العلمية) لفهم حقيقة أو واقع الاقتصاد سوف تصطبغ بوعيه

---

62) أنظر : Esbjorn-Hargens, ***op. cit.***,p. 1.

63) انظر:

Frank Visser, "Wilber or Truth?- How to get rid of your Wilber complex", May 2014, atwww.integralworld.net/visser62.html

64) علم اقتصاد الطيف الكامل: Full Spectrum Economics

65) الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي: Post- Neoclassical Economics . العرض االمقدم هنا لمساهمة أرنسبرجر يعتمد على المقال التالي الذي كتبه لمجلة النظرية والممارسة التكاملية:

C. Arnsperger, 'Spelling- out integral economic science- The Full- Spectrum Project', ***Journal of Integral Theory and Practic***e, vol. 5, no. 3, Spt. 2010., available at: www.academia.edu.

وهذا المقال يقدم تلخيصاً للأفكار الرئيسية في كتاب أرنسبرجر:

The Full- Spectrum Economics- Toward an inclusive and emancipatory social science, Routledge, London, 2010.

المباشر(الربع الأعلى الأيسر) وبما يحوزه من قيم ونظرة كلية للعالم (الربع الأدنى الأيسر). ولكن تمسك الاقتصادي بالمفهوم غير الصائب للعلم في نظر أرنسبرجر يقوده إلى افتراض مفاده أن المتعاملين في الاقتصاد ليس لديهم سوى بعد إدراكي واحد يستخدمونه في التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بهم، أي أنهم محصورون في الربع الأعلى الأيمن. وهذا افتراض غير صائب من المنظور التكاملي، حيث يعتقد التكامليون أن نموذج أكوال يمكن أن يشكل جزءاً من التكوين العقلي لأي شخص، وأن يعمل كإطار لوعيه بالوجود وتعامله معه. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه عندما يقصر الاقتصاديون اهتمامهم على الجانب الأيمن لنموذج أكوال، فإن ما يدخل في إدراكهم للواقع الاقتصادي إنما هو نصف ما يمكن للمتعامل في الاقتصاد الذي ينتج هذا الواقع أن يعيه. وهذا وضع سقيم لأنه يعني أن الاقتصادي يستبعد- بمقتضى افتراضاته- نصف الحقيقة.

لاحظ أن تصور أرنسبرجر لمفهوم العلم عند اقتصاديي التيار السائد يوافق إدعاء هذا التيار بأنه علم متحرر من القيم والأخلاقيات. وهذا هو الادعاء الذي سبق لنا دحضه في الفصل الرابع. كما أن النتيجة التي يرتبها أرنسبرجر على تبني الاقتصاديين لنموذج أكوال، وهي أن فهمه للواقع الاقتصادي سوف يتأثر بوعيه وقدراته الإدراكية وبقيمه ونظرته للعالم، متحققة بالفعل- وإن كانت القيم والأخلاقيات لا يعبر عنها على نحو واضح وصريح، وتظل مستترة في ثنايا الفكر الاقتصادي السائد. غير أن المنظور التكاملي لا يقف عند حد تأثر فهم الاقتصاد بوعي الاقتصادي وقيمه، بل إنه يستوجب أن يطرح الاقتصادي على نفسه أسئلة كثيرة تتعلق بالجانب الأيسر من نموذج أكوال، وذلك على ما سيأتي بيانه فيما بعد.

وثمة نقطة مهمة يؤكد عليها أرنسبرجر بشان مهمة الاقتصادي الذي يتبنى نموذج أكوال، ألا وهي أنه يجب ألا يكتفي بمحاولة فهم كيف يعمل النظام الاقتصادي في المرحلة الحالية من تطوره- وهو ما يطلق عليه **الأداء الوجودي للاقتصاد**.[66] بل إن عليه أن يسعى لفهم عدة أمور أخرى. أولها فهم كيف نشأ الاقتصاد الذي يدرسه، أي فهم مراحل تطور النظام على خطوط ومستويات التطور في الأرباع الأربعة للنموذج. وها هنا توجيه للنظر إلى أهمية التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي اللذين كثيراً ما لا تعني بهما البرامج الشائعة لدراسة الاقتصاد عناية كافية. وثانيها فهم كيف "يَخْبُر" المتعاملون في الاقتصاد الأبعاد الأعمق لوجودهم في إطار النظام الاقتصادي القائم. وثالثها استطلاع الإمكانات الكامنة لتطور هذا النظام في المستقبل، وذلك وفق خطوط التطور في الأرباع الأربعة، وفي ضوء المعرفة العملية بمسارات تطور النظم الاقتصادية في مجتمعات أخرى في الماضي أو في الحاضر، وكذلك استناداً إلى المعارف المستمدة من النظريات والفلسفة والاستبطان (أي التأمل العميق) والخيال. ورابعها فهم إلى أي مدى يسمح النظام الاقتصادي القائم للمتعاملين فيه بتنمية قدراتهم على التقييم النقدي لهذا النظام، ومن ثم على تطويره والوصول به إلى مستوى اعلي، أي فهم ما يطلق عليه أرنسبرجر: **الأداء النقدي للنظام**.[67]

ويتصل بالأمرين الثالث والرابع أعلاه مهمة يجب على الاقتصادي أن ينهض بها من المنظور التكاملي، ألا وهي أن يقدم نقداً للنظام الاقتصادي القائم . فهذا النقد سيشكل مفتاحاً مهماً يساعد الاقتصادي في الكشف عن الآفاق المحتملة لتطور هذا النظام. كما أنه يساعد المتعاملين في الاقتصاد على إدراك الإمكانات المتاحة لدفع

[66]) الأداء الوجودي: Existential performance
[67]) الأداء النقدي: Critical performance

الاقتصاد نحو مراحل أعلى للتطور، لاسيما أن هؤلاء المتعاملين أنفسهم- بمقتضى تبنيهم المفترض لنموذج أكوال- يكونون في حالة بحث دائم عن وضع أرقي لاقتصادهم.

وعلى ذلك فإن علم الاقتصاد التكاملي عند أرنسبرجر يعنى باستخراج كل ما تنطوي عليه رباعية ولبر بجانبيها الأيمن والأيسر، وبما تحتويه من مناظير ومنهجيات متعددة، وبما تتضمنه من خطوط ومستويات للتطور. ولذا فبالرغم من التقدم الذي أحرزه علم الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي (علم اقتصاد الخوارج)، إلا أن هذا العلم – فيما يرى أرنسبرجر- لم يزل عاجزاً عن بلوغ مرتبة العلم التكاملي، وإن كانت منجزاته تؤهله لأن يمثل حالة خاصة- جزئية ومبتورة على حد تعبير أرنسبرجر- من علم الاقتصاد التكاملي.

ويرى أرنسبرجر أن الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد التكاملي هو التفاعل بين القوى الدافعة إلى استقرار الاقتصاد من جهة، والقوى الدافعة إلى اختلاله أو تغييره من جهة أخرى. وفيما يتعلق بمنهجية هذا العلم، فإنها تتمثل في المنهجيات الثماني التي تتشكل منها التعددية المنهجية عند ولبر، أي البنيوية والظواهراتية في الربع الأعلى الأيسر، وفلسفة التأويل والمنهجية الإثنية في الربع الأدنى الأيسر، والإمبريقية ومنهجية التكون الذاتي في الربع الأعلى الأيمن، ونظرية المنظومات ومنهجية التكون الذاتي الاجتماعي في الربع الأدنى الأيمن. فعلى سبيل المثال، يتعين على الاقتصاديين أن يحللوا وعيهم بالحقيقة الاقتصادية أو الواقع الاقتصادي- بما في ذلك واقع مهنة الاقتصاديين ذاتها- باستخدام منهجيتي الظواهراتية والتأويل. كما أن عليهم تحليل إدراك المتعاملين في الاقتصاد للواقع الاقتصادي باستخدام منهجيات البنيوية والإثنية والإمبريقية ونظرية المنظومات. ويقدم أرنسبرجر قوائم طويلة بالأسئلة التي يجب على الاقتصادي أن يطرحها على نفسه وهو يطبق المنهجيات المختلفة. والتالي هو مجرد عينة صغيرة من هذه الأسئلة. فعند تحليل الاقتصادي لإدراكه بالواقع الاقتصادي- متضمنا واقع مهنته- وفي تطبيقه للظواهراتية عليه أن يسأل نفسه: كيف أشعر تجاه عملي؟ هل لحياتي كاقتصادي معنى؟ هل أحب المفاهيم والنظريات التي استخدمها؟ وفي تطبيقه لمنهجية التأويل عليه أن يسأل: ما الذي يعنيه لي المجتمع الذي أعيش فيه؟ وهل أنا ملتزم بمعاييره وقيمه؟ وهل أشعر بأنه مجتمع عادل أو منصف أو أخلاقي؟ هل أنا اقتصادي رأسمالي (أو اشتراكي)، وهل ما أفعله يقدم مبررات للرأسمالية (أو للاشتراكية)، أم أنه يعفيها من اللوم على بعض ما يقع فيها من مظالم أو عدم كفاءة؟ وعند تحليل الاقتصادي لمجمل تصرفات الفاعلين الاقتصاديين ولنتائجها بالنسبة للنظام الاقتصادي، عليه أن يسال في سياق تطبيقه لمنهجية البنيوية: ما مستوى الوعي الذاتي للفاعلين الاقتصاديين في المتوسط؟ أهم متطورون روحياً وعاطفياً؟ وكيف يقيمون حياتهم الاقتصادية؟ وهو ما يستدعي أن يجمع الاقتصادي معلومات عن طريق المقابلات مع الناس والتفاعل المباشر معهم و من خلال الاستقصاءات. وفي تطبيقه للمنهجية الإثنية، علي الاقتصادي أن يطرح أسئلة مثل: ما هي الثقافة الجماعية التي ينتمي إليها الفاعلون الاقتصاديون؟ وما هي الرسالة التي يتصورون أن عليهم تحقيقها في مجتمعهم؟ وإلى أي مدى تسمح ثقافتهم بتبني نظرة نقدية للمعايير ووجهات النظر التي يحملونها والتي تشكل طريقة تعاملهم مع أقرانهم؟ وهو ما يستدعي أن يجمع الاقتصادي معلومات عن وجهة نظر الفاعلين من خلال التحاور معهم.[68]

[68]) أنظر: Arnesperger, ***ibid***. p p 14-15

ويقر أرنسبرجر بأن تطبيق التعددية المنهجية له كلفة عالية وأنه ينطوي على مشقة كبيرة. وبالرغم من أن تطبيق المنهجيات الثماني ضروري للتحرك نحو علم اقتصاد تكاملي، فإنه لا يكفي لتقديم كل ما هو مطلوب للوصول إلى علم اقتصاد تكاملي. إذ أنه ينتج تحليلات استاتيكية لا تفسح مجالاً للنظر في القوى الدافعة إلى تطور النظام إلى مستويات أعلى. ولذا فإنه يتعين استكمال التحليل بفحص الفجوة بين الوضع القائم والوضع المستقبلي الممكن. وهذا ليس بالأمر الهين لأنه يستدعي طرح أسئلة لا يطرحها التيار السائد في الفكر الاقتصادي. ومن الأمثلة التي يضربها أرنسبرجر لهذه الأسئلة: هل يدرك المتعاملون في الاقتصاد وجود مستوى أعلى للنظام الاقتصادي يتيح إطلاق الطاقات الكامنة فيهم؟ وإذا كانوا يدركون ذلك، فكيف يمكن أن تتغير آليات عمل الاقتصاد بما يمكنهم من تحويل الطاقات الكامنة إلى طاقات محققة؟ وإذا كانوا لا يدركون وجود هذه الطاقات الكامنة، فما هي أسباب جهلهم بفرص ترقي النظام إلى مستويات أعلى؟

ومعنى ما تقدم هو أن على الاقتصادي التكاملي أن يوفر المعلومات التي يمكن أن تطلق طاقة الفاعلين الاقتصاديين على "القبول النقدي" للنظام الاقتصادي القائم، وكذلك توفير معلومات تساعدهم على التحرك تدريجياً نحو تفعيل الطاقات الكامنة لديهم، ومن ثم تساعدهم في تنمية قدراتهم على "التطوير الواعي" للنظام القائم. وفي هذا يمكن للاقتصادي استخدام نماذج فكرية إضافية لنموذج أكوال مثل النماذج الفكرية للاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي (اقتصاد الخوارج) ليبين للفاعلين الاقتصاديين ليس فقط كيف يعمل الاقتصاد، ولكن ليوضح لهم أيضاً مدى ابتعاد الاقتصاد القائم عن إطلاق ما يكمن فيهم من طاقات يمكن أن توصلهم إلى مستوى أعلى للاقتصاد، ومن ثم إلى مستوى أرقي للحياة.

وفي ختام هذا العرض لمساهمة أرنسبرجر التي أطلق عليها علم اقتصاد الطيف الكامل، يبدو لنا أنه قدم إطاراً فلسفياً لهذا العلم وبياناً بمجموعة موسعة من الأهداف التي ينبغي أن يسعي علم الاقتصاد لتحقيقها، وحصراً للمنهجيات التي يجب أن يطبقها من أجل بلوغ المرحلة التكاملية.ولكن بناء علم الاقتصاد التكاملي نفسه ، وبخاصة صياغة ما يمكن أن يشتمل عليه من نظريات اقتصادية تكاملية، ما زال مهمة لم تنجز بعد.

- **<u>الاقتصاد السياسي التكاملي لبومان</u>**

استخدم كيفين بومان رباعية ولبر/ نموذج أكوال في تصوير الأطراف المتفاعلة في الاقتصاد وفي توضيح الأبعاد والآثار المختلفة للتعاملات الاقتصادية. واستناداً إلى هذا الإطار التكاملي للاقتصاد، بين بومان نقاط التركيز لدى أصحاب الأيديولوجيات الاقتصادية الرئيسية الذين قسمهم إلى محافظين (وهم أنصار اقتصاد السوق الحر)، وليبراليين (وهم الإصلاحيون المحبذون لمعالجة عيوب السوق بالتدخلات الحكومية)، وراديكاليين(وهم الرافضون للرأسمالية والداعون للاشتراكية)، وذلك لتوكيد أن كلاً منها لا يرى سوى جزء من الحقيقة أو الواقع الاقتصادي القائم.[69]

[69]) يعتمد عرض مساهمة بومان على ورقته التالية:
Kevin Bowman, "Integral political economy", ***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 5, no. 3, 2010.,pp.1-27,also available at: www.kevinjamesbowman.com

ويبين الشكل المرافق توزيع بومان للآثار الإيجابية والسلبية للتصرفات الاقتصادية داخل السوق وخارجه على الأرباع الأربعة لنموذج أكوال. ويرى بومان أنه عندما لا يتوافر إدراك كاف للأبعاد الأربعة لنموذج أكوال فإن الجدل الاقتصادي غالباً ما يتسم بالاستقطاب والعقم، حيث يغلو أصحاب كل أيديولوجية في التركيز على بعد من هذه الأبعاد،ومن ثم فهم يهملون الأبعاد الأخرى.

فالمحافظون يقدسون الأسواق الحرة ويغالون في مزايا الاعتماد على آلياتها. ولذا فإنهم يركزون على الآثار السلبية للتدخل الحكومي في الربع الأدنى الأيمن من الشكل المرافق، ويعلون من شأن من الآثار الإيجابية في باقي الأرباع. وهى نظرة مبتورة لأنها تتجاهل ما ينتج عن الغلو في الاعتماد على الأسواق الحرة من سلبيات، وتهون من شأن ما ينتاب السوق من قصور أو فشل في بعض الأحوال. ولكن هذا لا يستوجب في نظر بومان استبعاد آليات السوق من عمليات تخصيص الموارد.

ولما كان الليبراليون يحبذون التدخل الحكومي في الاقتصاد، فإنهم يركزون على الآثار الإيجابية لهذا التدخل والتي تظهر في الربع الأدنى الأيمن من الشكل المرافق وعلى الآثار السلبية للأسواق في باقي الأرباع. كما أنهم يغضون الطرف عن فشل الحكومة في بعض الظروف وعما يؤدي إليه تزاوج السلطة والثروة أو تأثير الثروة في السلطة من إهدار للموارد أو إساءة توزيع للناتج. ويرى بومان أن هذا الموقف من جانب الليبراليين لا يسوغ استبعاد التدخل الحكومي؛ فهو يظل ضرورياً لمواجهة عجز السوق عن توفير السلع العامة وعن تحقيق توزيع عادل للدخل، وكذلك لمواجهة ما يترتب على إطلاق قوى السوق من عواقب سيئة على البيئات المحلية والمناخ العالمي.

وفيما يتعلق بالراديكاليين، يعتقد بومان أنهم لا يرون غير الجانب المظلم لاقتصاد السوق، أي الآثار السلبية في جميع أرباع الشكل المرافق وذلك انطلاقا من موقفهم الرافض للنظام الرأسمالي والمستبعد لإمكانية إصلاحه بتدخلات كتلك التي يحبذها الليبراليون. ولذا يعيب بومان على أصحاب الاتجاه الراديكالي الافتقار إلى نظرة تكاملية، وذلك بالرغم من إدراكه أن لهذا الاتجاه أهمية خاصة من منظور الاقتصادي التكاملي لأنه يعلي من شأن فكرة التطور والتحولات التي تفضي إلى مستوى أرقى للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تقتصر المقاربة التكاملية للاقتصاد السياسي التي يقترحها بومان على تصنيفه وتحليله لما اعتبره اتجاهات أو أيديولوجيات اقتصادية أساسية، بل إنه يثري هذه المقاربة بتحليل اقتصادي- سياسي وذلك بإضافة بعد "المستويات" الذي اقترحه ولبر، أي مستويات التطور. ففي الربع الأعلى الأيسر نجد مراحل تطور الوعي والإدراك عند الأفراد (الأبعاد الشخصية أو الذاتية). وفي الربع الأدنى الأيسر نجد مراحل التطور الثقافي والقيمي للاقتصاد والمجتمع (العلاقات ما بين الذوات). وفي الربع الأعلى الأيمن نجد مراحل تطور المخ والجسد (الأبعاد الموضوعية). وفي الربع الأدنى الأيمن نجد مراحل تطور النظام الاقتصادي- الاجتماعي (العلاقات ما بين الموضوعات). ويشدد بومان على التلازم بين مستويات التطور. فبلوغ مستوى الدولة الصناعية (المستوى الرابع للتطور في الربع الأدنى الأيمن) مرتبط ببلوغ المستوى النظامي العملياتي للإدراك (المستوى الرابع للتطور في الربع الأعلى الأيسر).[70] كما أنه مرتبط بالوصول إلى المستوى العقلاني للتطور

---

[70]) المستوى النظامي العملياتي: formal operational. وهو من مصطلحات علم النفس. وحسب موسوعة ويكيبديا فإن المستوى النظامي العملياتي للإدراك يمثل مرحلة تبدأ عند الحادية عشرة من العمر، حيث يكتسب المراهقون القدرة على التفكير بصورة تجريدية (abstract thinking)، وكذلك

الثقافي والقيمي (المستوى الرابع في الربع الأدنى الأيسر)، وكذلك الوصول إلى المستوى المتوسط لتطور المخ والجسد (المستوى الرابع في الربع الأعلى الأيمن).[71]على أن تلازم المستويات على هذا النحو (حيث أنها جميعاً تمثلت في المستوى الرابع في المثال المعطى حالاً) قد لا يتحقق في كل الأحوال، ولكنه قد يتحقق في المتوسط. والفكرة الأساسية هي تكامل مستويات التطور في الأرباع الأربعة لنموذج أكوال.

ولا تقتصر المقاربة التكاملية للاقتصاد السياسي التي يقترحها بومان على تصنيفه وتحليله لما اعتبره اتجاهات أو أيديولوجيات اقتصادية أساسية، بل إنه يثري هذه المقاربة بتحليل اقتصادي- سياسي وذلك بإضافة بعد "المستويات" الذي اقترحه ولبر، أي مستويات التطور. ففي الربع الأعلى الأيسر نجد مراحل تطور الوعي والإدراك عند الأفراد (الأبعاد الشخصية أو الذاتية). وفي الربع الأدنى الأيسر نجد مراحل التطور الثقافي والقيمي للاقتصاد والمجتمع (العلاقات ما بين الذوات). وفي الربع الأعلى الأيمن نجد مراحل تطور المخ والجسد (الأبعاد الموضوعية). وفي الربع الأدنى الأيمن نجد مراحل تطور النظام الاقتصادي- الاجتماعي (العلاقات ما بين الموضوعات). ويشدد بومان على التلازم بين مستويات التطور. فبلوغ مستوى الدولة الصناعية (المستوى الرابع للتطور في الربع الأدنى الأيمن) مرتبط ببلوغ المستوى النظامي العملياتي للإدراك (المستوى الرابع للتطور في الربع الأعلى الأيسر).[72] كما أنه مرتبط بالوصول إلى المستوى العقلاني للتطور الثقافي والقيمي (المستوى الرابع في الربع الأدنى الأيسر)، وكذلك الوصول إلى المستوى المتوسط لتطور المخ والجسد (المستوى الرابع في الربع الأعلى الأيمن).[73]على أن تلازم المستويات على هذا النحو (حيث أنها جميعاً تمثلت في المستوى الرابع في المثال المعطى حالاً) قد لا يتحقق في كل الأحوال، ولكنه قد يتحقق في المتوسط. والفكرة الأساسية هي تكامل مستويات التطور في الأرباع الأربعة لنموذج أكوال.

القدرة على تصنيف الأشياء وتجميعها بشكل دقيق. وهي مرحلة متقدمة عن مرحلة التفكير العملياتي الملموس(concrete operational stage) التي تبدأ من منتصف الطفولة وعندها يكتسب الفرد قدرات التفكير المنطقي بشأن الأشياء المحددة والملموسة.

[71]) المستوى المتوسط لتطور المخ والجسد: structure function-2. وهذا هو المستوى الثاني ضمن فئة من أربعة مستويات لتطور المخ والجسد تحمل الاسم نفسه. وحسب موسوعة Wikipedia وموقع Dictionary.com وموقع chegg.com تتصل هذه الفئة من مستويات التطور بمقاربة تمزج بين المقاربة البنيوية والمقاربة الوظيفية في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجي يطلق عليها **الوظيفية البنيوية** (structural functionalism)، ومن أبرز سماتها أنها تتعامل مع المجتمع كنظام مركب أو معقد (complex system) يتألف من أجزاء لكل منها وظيفة محددة وضرورية لبقاء النظام، وبينها اعتماد متبادل، وتعمل هذه الأجزاء سوياً من اجل تنمية التضامن والاستقرار في المجتمع.

[72]) المستوى النظامي العملياتي: formal operational. وهو من مصطلحات علم النفس. وحسب موسوعة ويكيبيديا فإن المستوى النظامي العملياتي للإدراك يمثل مرحلة تبدأ عند الحادية عشرة من العمر، حيث يكتسب المراهقون القدرة على التفكير بصورة تجريدية (abstract thinking)، وكذلك القدرة على تصنيف الأشياء وتجميعها بشكل دقيق. وهي مرحلة متقدمة عن مرحلة التفكير العملياتي الملموس(concrete operational stage) التي تبدأ من منتصف الطفولة وعندها يكتسب الفرد قدرات التفكير المنطقي بشأن الأشياء المحددة والملموسة.

[73]) المستوى المتوسط لتطور المخ والجسد: structure function-2. وهذا هو المستوى الثاني ضمن فئة من أربعة مستويات لتطور المخ والجسد تحمل الاسم نفسه. وحسب موسوعة Wikipedia وموقع Dictionary.com وموقع chegg.com تتصل هذه الفئة من مستويات التطور بمقاربة تمزج بين المقاربة البنيوية والمقاربة الوظيفية في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجي يطلق عليها **الوظيفية البنيوية** (structural functionalism)، ومن أبرز سماتها أنها تتعامل مع المجتمع كنظام مركب أو معقد (complex system) يتألف من أجزاء لكل منها وظيفة محددة وضرورية لبقاء النظام، وبينها اعتماد متبادل، وتعمل هذه الأجزاء سوياً من اجل تنمية التضامن والاستقرار في المجتمع.

توطين بومان للآثار الإيجابية والسلبية للتصرفات الاقتصادية في نموذج أكوال

	خارجي	داخلي
فردي	تصرفات المتعاملين في الأسواق تؤثر في الأطراف غير الداخلة فيها آثار سلبية: خارجيات سلبية تشوهات جراء عدم التكافؤ في حيازة المعلومات آثار إيجابية: خارجيات إيجابية منافع ناتجة عن عملية التساقط	تصرفات المتعاملين في الأسواق تنتج آثار سلبية: (فشل السوق) تمييز اقتصادي ضد النساء والأقليات آثار إيجابية: تخصيص كفء للموارد
جماعي	تصرفات خارج نطاق السوق تؤثر في تخصيص الموارد وتوزيعها (تصرفات الحكومات) آثار سلبية: (فشل الحكومة) تشوهات ناتجة عن إهدار الموارد بسبب الروتين الحكومي والسياسات الشعبوية والفساد آثار إيجابية: تمويل التعليم العام فرض الضرائب وتقديم الإعانات توفير السلع العامة	تفاعلات بعض المتعاملين في الأسواق تؤثر على جماعات في هذا السوق وعلى مجمل الاقتصاد آثار سلبية: منافسة غير عادلة أو احتكار يضر بمنتجين آخرين أو بالمستهلكين آثار إيجابية: تخفيض كلفة المعاملات علي الشركات التدمير الخلاق (الابتكارات) شيوع قيم ثقافية بناءة

ويرى بومان أن البون شاسع بين هذه النظرة التكاملية للتطور الاقتصادي- الاجتماعي وبين وجهة النظر التقليدية (بما في ذلك توافق واشنطون الذي يعتبره بومان "روشتة" خاطئة للتنمية) التي تركز على أن كل المطلوب للتطور والنمو هو كفالة حقوق الملكية وتوفير الحماية الكافية لها وإفساح المجال لعمل الأسواق الحرة من أجل تشجيع الاستثمار في رأس المال المادي ومن ثم الدفع بعملية التصنيع إلى مستويات أعلى وزيادة إنتاجية العمل. ويعيب على النماذج المبكرة للنمو أنها ركزت على مدخلي العمل ورأس المال ، وبخاصة على البعد الخارجي المتصل بالقدرات الجسدية والسلوكية للعامل (الربع الأعلى الأيمن)، وعلى البعد الخارجي المتصل بالنظام الاقتصادي ، لاسيما التراكم الرأسمالي (الربع الأدنى الأيمن). فهذا النمط من التفكير قد اختزل قضية التطور والنمو اختزالاً جسيماً، وذلك بإهماله التطور الداخلي للبشر(الجانب الأيسر لرباعية ولبر)، وهو ما يترتب عليه من عجز عن رؤية الترابط بين مستويات التطور في الأرباع الأربعة على النحو المبين في الفقرة السابقة. وقد كان هذا ما دفع بومان – في دراسة سابقة له- إلى إعادة النظر في النموذج النيوكلاسيكي للنمو(نموذج سولو)، وتقديم ما اعتبره صياغة تكاملية لهذا النموذج.[74]

وفي هذا النموذج المطور استخدم بومان نموذج أكوال مع افتراض وجود أربعة أنواع من رأس المال تشكل معاً ما أطلق عليه رأس المال العريض.[75] فهناك رأس المال المتمثل في الوعي (ومكانه الربع الداخلي- الفردي/الربع الأعلى الأيسر)، ورأس المال السلوكي (ومكانه الربع الخارجي- الفردي/الربع الأعلى الأيسر).[76] وهذان النوعان من رأس المال يشكلان رأس المال البشري، أى قوة العمل بمعناها المعتاد مضافاً إليه مستوى وعي العامل وإدراكه وقدراته ومهاراته ومستوى تدريبه وصحته وقدرته على التصرف السليم. وهناك رأس المال الثقافي (ومكانه الربع الداخلي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيسر)، ورأس المال الاجتماعي – وهو مفهوم مختلف عن المفهوم الشائع لرأس المال الاجتماعي، والمقصود به حقاً هو رأس المال المادي (ومكانه الربع الخارجي- الجماعي/ الربع الأدنى الأيمن).[77] وطبقاً لهذا النموذج فإن الاقتصادات تنجح وتنمو باطراد إذا كان هناك تراكم في هذه الأنواع الأربعة من رأس المال، وإذا كان الاقتصاد بعمل بقطاع عام (أي حكومي) وقطاع خاص يتمتعان بالسلامة. وحينئذ لا نكون أمام نظام رأسمالي، وإنما أمام ما يطلق عليه بومان رأسمالية عريضة .[78]

والحق أن هناك من أنواع رأس المال المذكورة أعلاه ما صار يدرج في إطار النظريات الاقتصادية للتيار السائد، حتى وإن لم تستخدم بعض المصطلحات التي اقترحها بومان. ومع إدراك بومان لذلك الأمر، إلا أنه يرى أن الاقتصاديين ما زالوا لا يدركون أنه من المهم للنمو الناجح الوصول إلى مراحل محددة من التطور الداخلي للبشر. والدليل على ذلك عنده أنهم ما زالوا يقيسون رأس المال البشري بعدد سنوات التمدرس، وأنهم لا يولون اهتماماً كافياً لرأس المال الثقافي بالرغم من ضرورته لتحقيق تناغم أقوى بين أفراد المجتمع ولتفعيل مفهوم المواطنة من خلال توفير ما تتطلبه ممارستها من مهارات يعجز السوق عن توفيرها.

---

[74]) أنظر:
K. Bowman, "Integral neoclassical economic growth", ***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 3, no. 4, 2008, pp.17-38.

[75])رأس المال العريض broad capital

[76]) رأس المال المتمثل في الوعي: consciousness capital، ورأس المال السلوكي: behavioral capital.

[77]) رأس المال الثقافي: cultural capital ، ورأس المال الاجتماعي: social capital، رأس المال المادي: physical capital.

[78]) رأسمالية عريضة: broad capitalism

وفي ختام هذا العرض لمساهمة بومان، أرى أن الإطار التكاملي للاقتصاد السياسي الذي قدمه قد استهدف في الحقيقة التوفيق بين ما اعتبره أيديولوجيات أو وجهات نظر اقتصادية، وهي المحافظة والليبرالية والراديكالية. وهو هدف لا أراه قد نجح في تحقيقه- لو كان هناك مجال للتوفيق أصلاً- لا من خلال إعادة صياغته لنموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو، ولا في محاولة رسمه لملامح اقتصاد سياسي تكاملي عبر نموذج أكوال ومستويات التطور المرتبطة به. والظاهر هو انه قد غلب على هذه المحاولة الولع بالتصنيف وإعادة التصنيف والشغف بابتكار مصطلحات أو إضفاء معاني جديدة على مفاهيم صارت مستقرة، وهو ما قد يثير شيئاً غير قليل من الالتباس والارتباك. وهذا النقد لا يقصد منه التهوين من شأن المحاولات التي تستهدف صياغة مقاربة تكاملية للقضايا الاقتصادية، أو الدعوة لصرف النظر عنها، وإنما القصد منه بيان أن الشوط المتعين قطعه للوصول إلى علم اقتصاد تكاملي لم يزل طويلاً جداً.

- **<u>علم الاقتصاد التكاملي لليسم وشيفر</u>**

يقول روني ليسم والكسندر شيفر مؤلفا كتاب "***علم الاقتصاد التكاملي- إطلاق العبقرية الاقتصادية لمجتمعك***" أن كتابهما يبين أن الفقر الأعظم هو فقر الفكر الاقتصادي المتضمن حالياً في علم الاقتصاد النيوليبرالي" الغربي"، وأنه يترتب على إدراك هذه المقولة ضرورة إنشاء فكر اقتصادي بديل يساعد في خلق اقتصاد المستقبل الذي يصبح فيه الفقر شيئاً ينتمي إلى الماضي. ويرى المؤلفان أن هذا الفكر البديل ليس إلا الفكر التكاملي لأنه الفكر الذي يفتح آفاقاً رحبة أمام الخيارات الاقتصادية ويخرجها من النطاق الضيق للرأسمالية المتعثرة والشيوعية الفاشلة، والذي يقدم أسلوباً جديداً لإدارة المشروعات والمجتمعات.[79]

والإطار الفكري الذي يقدمه ليسم وشيفر يعتمد على نموذج قدماه في أعمال سابقة لهما وهو **نموذج العوالم الأربعة**.[80] وهو نموذج لا صلة له بفلسفة ولبر التكاملية ونموذج أكوال المرتبط بها. فإذ ا كان أساس نموذج أكوال هو تقسيم الوجود إلى أبعاد داخلية وأبعاد خارجية لكل من الفرد والمجتمع، فإن أساس نموذج العوالم الأربعة جغرافي وثقافي. حيث يستمد الأخير مادته من الثقافات المتنوعة- القديمة والحديثة- في مختلف مناطق العالم، ويقوم على افتراض أن الحكمة أو المعرفة الاقتصادية تتوزع على أربع مناطق أو مسارات متكاملة يثري بعضها بعضاً ومن ثم فلا يجوز استبعاد أي منها. وهذه المسارات هي:

- المسار الشمالي الذي يرتبط بالعقلانية، ويركز على العقل والعلم والتكنولوجيا، ويتجسد في نمط اقتصادي- اجتماعي يتمحور حول القطاع العام.[81]

---

[79]) أنظر الفصل 22 من كتاب ليسم وشيفر:

R. Lessem and A. Schieffer, ***Integral Economics –Releasing the economic genius of your society,*** Gower Publishing,2010., at www.ashgate.com/pdf/Sample_Pages/Hntegral_Economics....

وسوف أعتمد في عرض مساهمة ليسم وشيفر على هذا الفصل من كتابهما وعلى عرض أرنسبرجر للكتاب نفسه في:

Arnesperger, Book Review – A new economics of cultural cross-fertilization, March 2012, at: https:// integralleadershipreview.cm/6734-book-review-a-new-econ.mics…

[80]) نموذج العوالم الأربعة: The Four Worlds Model

[81]) العقلانية: Rationalism

- المسار الغربي الذي يرتبط بالبرجماتية، ويركز على التمويل والإدارة والمبادرات الخاصة، ويتجسد في الاقتصاد القائم على القطاع الخاص الذي يعلي من ثقافة التقدم المادي والتوسع الكمي.[82]

- المسار الشرقي الذي يرتبط بالمنهج الكلي أو الكلياتي، والذي يركز على التجدد والسيرورة وعلى الثقافة والروحانيات والوعي، ويتجسد في نمط الاقتصاد التنموي الذي يتأسس على القطاع المدني.[83]

- المسار الجنوبي الذي يرتبط بالفلسفة الإنسانية، ويركز على الطبيعة والمجتمعات المحلية، ويتجسد في اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي يتمحور حول القطاع البيئي.[84]

وإطار الاقتصاد التكاملي الذي يقدمه ليسم وشيفر يقوم على تكامل هذه المسارات، حيث يحتفظ لكل مسار منها بمكان معلوم داخله انطلاقاً من أن لكل مسار مزاياه، وأن أي مسار لا يتمتع بالتفوق على غيره في كل الأبعاد، ومن ثم لا يمكن أن يغني عن غيره من المسارات. وكما يقول أرنسبرجر، فإن هذه المسارات أو المناطق الأربعة هي مجرد "أنماط مثالية" قد توجد بشكل "نقي" على مستوى الفكر ولكنها ليست "نقية" على مستوى الواقع، حيث يخالط كل نمط منها عناصر من نمط أو أكثر من الأنماط الأخرى. فالمناطق الشرقية والجنوبية (وأظن أن المقصود بها المجتمعات النامية) قد تسللت إليها عناصر غير قليلة من خصائص المناطق الغربية. كما أن المناطق الشمالية والغربية (وأظن أن المقصود بها المجتمعات المتقدمة) لا تخلو من بعض خصائص المناطق الشرقية والجنوبية. وهذا في حد ذاته دليل على قابلية المسارات الأربعة للتكامل على نحو يحقق ما يلح ليسم وشيفر في توكيده وهو "**تعددية ثقافات الحكمة الاقتصادية**" التي يمكن أن تؤدي إلى "**تعددية تكاملية للعوالم الاقتصادية**" تحل محل ما يعتبرانه- ويعتبره أرنسبرجر أيضاً- نهجاً عقيماً لليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو نهج "النمط الموحد (من المؤسسات والسلوكيات) الذي يناسب الجميع"، والذي لا يرى من عناصر الحكمة الاقتصادية سوى النمو والكفاءة.[85]ولعل هذا هو ما دعا أرنسبرجر إلى وصف علم الاقتصاد الجديد الذي يدعو إليه ليسم وشيفر بأنه **علم اقتصاد التلاقح الثقافي**، أو الإخصاب المتبادل للثقافات، حيث لن يختفي أي من المسارات/العوالم الأربعة أو يذوب في غيره من المسارات ولكن هذه المسارات/العوالم تتعايش في سياق عملية تعاضد أو تآزر.[86] وهذه العملية تفضي إلى إثراء كل عالَم، ولكن دون أن يفقد نقاط ارتكازه وخصائصه الأساسية، كما أنها تمكن من مواجهة المشكلات الاقتصادية في كل عالَم من منظور أوسع وأغنى من المنظور الأساسي الخاص به.

ولكن هذا الوضع المنشود على خلاف ما هو مشاهد في العالم اليوم؛ حيث يطغى المسار الغربي على بقية المسارات بفعل العولمة مثلما طغى من قبل بفعل الاستعمار القديم والجديد. أي أن عملية اختزال المسارات في مسار واحد تجري على قدم وساق، وفي هذا ما يعتبره ليسم وشيفر عملية إفقار ثقافي للعالم. ولبيان الثراء الثقافي غير المستغل بدرجة كافية في العوالم المختلفة يعرض ليسم وشيفر عدداً من النماذج العملية لمشروعات

---

[82]) البرجماتية: Pragmatism أو الفلسفة العملية التي تذهب إلى أن يكون الحكم على الشئ بآثاره أو بنتائجه العملية.

[83]) المنهج الكلي أو الكلياتي: Holism-الاقتصاد التنموي: Developmental economy- القطاع المدني:Civic sector

[84])الفلسفة الإنسانية: Humanism– القطاع البيئي: Environmental sector

[85]) تعددية ثقافات الحكمة الاقتصادية: Plurality of cultures of economic wisdom- التعددية التكاملية للعوالم الاقتصادية: Integral plurality of economic worlds- النمط الموحد الذي يناسب الجميع: One-size-fits-all

[86]) التلاقح الثقافي/ الإخصاب المتبادل للثقافات: cultural cross- fertilization- عملية تعاضد: Synergestic process

مختلفة تجسد فكرة الاقتصاد التكاملي، وتظهر أن ثمة إمكانات حقيقية لتطبيقه على أرض الواقع بالاعتماد على الأصول الثقافية للمجتمع الذي ينفذ فيه المشروع مع الجمع بينها وبين عناصر من ثقافات العوالم الأخرى. ومن هذه المشروعات بنك جرامين (بنك الفقراء) في بنجلاديش، ومجموعة موندراجون التعاونية في أسبانيا، ومشروع سيكم للتنمية المتكاملة في مصر. وهكذا ينتقل بنا ليسم وشيفر من الإطار النظري لعلم الاقتصاد التكاملي إلى تطبيقات عملية لمفاهيمه. وسوف أعرض في الفقرات التالية للتطبيق المصري لفكرة الاقتصاد التكاملي التي يطرحها ليسم وشيفر، والتي تتمثل في مشروع سيكم.

لقد نفذ مشروع سيكم (وهي كلمة هيروغليفية معناها القوة الحيوية أو حيوية الشمس أو الحيوية المستمدة من الشمس) في صحراء بلبيس على بعد 60 كم شمال شرق القاهرة على مساحة 140 فداناً. وقد استهدف مؤسس المشروع الدكتور إبراهيم أبوالعيش إقامة مجتمع متكامل يضيف إلى فكرة المشروع الخاص الهادف للربح فكرة التنمية المستدامة الشاملة للإنسان والمجتمع والطبيعة ، وذلك باستخدام الطرق الحيوية /العضوية في الزراعة وتطبيق التكامل الزراعي الصناعي، ومن خلال تقديم خدمات للارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي والثقافي للعاملين بالمشروع وأسرهم. وقد بدأ المشروع في 1977 بمزرعة للإنتاج الحيوي، وتوسع بمرور الوقت ليشمل عدداً من الصناعات القائمة على منتجات المزرعة كالأعشاب الطبية والشاي العشبي والنباتات العطرية والخضروات والفاكهة والقطن الحيوي.

وبحلول عام 2005/2004 أصبحت سيكم مركز إشعاع لأفكارها الريادية، لاسيما في مجال الإنتاج الحيوي، حيث أسس المشروع شبكة تضم أكثر من ألفي مزارع ودخل في شراكات مع الكثير من المنشآت، وصار يشرف على إدارة ما يزيد على 800 مزرعة حيوية في مصر والسودان وإيران من خلال مركز الزراعة العضوية الذي تأسس في مصر. كما قدم المشروع خبراته ومعارفه إلى عدد من الدول الأخري كالهند والسنغال وجنوب أفريقيا. كما اشتمل المشروع على تقديم خدمات تعليمية وطبية وثقافية وفنية ليس فقط للعاملين بالمشروع(حوالي2000 مشتغل حالياً) وأسرهم، بل ولأهالي المنطقة المجاورة له أيضاً. ويخصص لتمويل هذه الخدمات نسبة من أرباح الشركات التابعة للمشروع. وقد شكل تقديم الخدمات الثقافية كالموسيقى والمسرح والإيقاع الحركي (الإيوريثمي[87]) والفنون الجميلة والتشكيلية عنصراً رئيسياً من عناصر مشروع سيكم. وقد بدأت الخدمات التعليمية بدار للحضانة، وتوسعت تدريجياً لتشمل مدرسة ابتدائية، ثم مركزاً للتعليم الفني وتعليم الكبار، ثم أكاديمية تعمل كمركز أبحاث للفنون والعلوم التطبيقية، و أخيراً جامعة للتنمية المستدامة، وهي جامعة هليوبوليس التي بدأت العمل في 2014.[88]

---

[87]) الإيوريثمي Eurythmy وهو فن الحركات التعبيرية الذي أسسه رودولف شتاينر بالاشتراك مع ماري فون سيفرز في أوائل القرن العشرين. والغرض منه تحسين القدرات التعبيرية للفرد من خلال الحركة، وتحسين التوازن والتنسيق والتركيز وإدراك الأشكال الهندسية المختلفة..ولذا فإنه يستخدم في التعليم كعنصر مكمل للألعاب الرياضية، كما ينظر إليه على أنه جزء من طب الأنثروبوسوفي anthroposophy medicine أي كنوع من العلاج. والأنثروبوسوفي هي فلسفة أسسها رودولف شتاينر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انطلاقاً من افتراض وجود عالم روحاني يمكن إدراكه بنوع من التفكير المستقل عن الحواس والخبرات الحسية. وتهدف هذه الفلسفة إلى تنمية القدرة على التخيل والإلهام والحدس، كما تسعى إلى تفسير الكون عن طريق الطبيعة الروحانية للإنسان، ومن خلال الربط بين القوة العقلية للإنسان والقوة العقلية في الكون. ولهذه الفلسفة انعكاسات على طرق التعليم والتعلم، وبخاصة في استكشاف معنى النصوص ودلالاتها، والفهم العميق لها عن طريق التركيز الشديد للفكر والتمارين العقلية المكثفة. وحسب المصادر المذكورة في الهامش التالي فإن تطبيقات هذه الفلسفة تستخدم في مدارس سيكم ومركزه الطبي. أنظر :
https://en.wikipedia.org/wiki/Eurythmy, and https://en.wikipedia.org/Anthroposophy

[88]) يعتد عرض مشروع سيكم في هذه الفقرة وما بعدها على المصادر التالية:
إبراهيم أبوالعيش، ***سيكم وكيف ساهمت في تغيير وجه مصر***، دار الشروق، القاهرة، 2007.

والظاهر أن الفكرة التكاملية كامنة ومتأصلة في شخص مؤسس سيكم. فهو مصري المنشأ، وعاش في النمسا مدة طويلة، وتنقل في أوروبا ليضيف إلى ثقافته الإسلامية ما في هذه البلاد من ثقافات وفلسفات ـ لاسيما الأنثروبوسوفي – وعلوم. فقد حصل على دكتوراه في الكيمياء الصناعية، ودكتوراه في العلوم الطبية- تخصص علم الأدوية. وشغف بالموسيقى الكلاسيكية وغير ذلك من فنون العالم المتقدم. كما مارس العمل بصناعة الدواء في شركات أوروبية كبيرة وبلغ مراتب عليا بها. ومع ذلك لم يغب عنه انتمائه لبلده، فعاد إليها ليطبق ما اختمر في ذهنه من أفكار بشأن التنمية المتكاملة، مزاوجاً في تطبيق أفكاره بين روحانيات الشرق وخبرات الغرب وعقلانيته وعلمه.

وبعد تقديمنا لنموذج من النماذج التي رأي ليسم وشيفر أنها تجسد مفهومهما للاقتصاد التكاملي، يجدر التنويه إلى أمرين. أولهما أن مقاربة ليسم وشيفر المنطلقة من فكرة العوالم أو المسارات الأربعة للمعرفة الاقتصادية تبدو على درجة عالية من التكامل مع مقاربة أرنسبرجر (علم اقتصاد الطف الكامل)التي انطلقت من نموذج أكوال، وذلك وفقاً للمقارنة التي أجراها أرنسبرجر نفسه بين المقاربتين. وثانيهما أن ليسم وشيفر قد انتقلا مباشرة من الإطار التكاملي الفلسفي الذي اقترحاه إلى تطبيقات للتنمية التكاملية، وذلك دون أن يقدما أي نظريات بديلة للنظريات المعروفة في الأدبيات الاقتصادية.

- **تكامل أم تغذية متبادلة؟**

في ختام هذا العرض للمساهمات الرامية إلى بناء علم اقتصاد تكاملي، يتبين لنا أنه بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل التوصل إلى هذه المساهمات فإنها لم تنجح بعد في صياغة علم اقتصاد بديل أو حتى نظريات اقتصادية بديلة. فهي في الحقيقة أقرب إلى محاولة وضع أحجار أساس لمثل هذا العلم البديل ، وذلك بتحديد الأهداف التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها وبيان التوجهات المنهجية التي يجب تبنيها عند صياغة نظريات اقتصادية بديلة. ولذا فإن الدعوات لبناء علم اقتصاد تكاملي لم تزل تتجدد. ونذكر منها الدعوة التي أطلقها جاري جاكوبز حديثاً لبناء علم اقتصاد تكاملي محوره الإنسان المتكامل الأبعاد،على أن تكون نقطة الانطلاق مقاربة متعددة التخصصات تجمع وتنسق بين العوامل والعمليات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والنفسية في إطار موحد ومتكامل لا يقتصر على هذه العوامل والعمليات المتصلة بالأداء الاقتصادي والتنموي، ولكنه يشمل أيضاً التشابكات والتداخلات بين الاقتصاد والجوانب الأخرى للحياة.[89] وهذا الوضع يدعونا أن نطرح سؤالين:

---

https://www.sekem.com, https://en.wilipedia.org/wiki/SEKEM

R. lessem and A. Schieffer, ***op. cit***., ch. 22

A. Schieffer and R. Lessem, ***Integral Development- Realizing the transformative potential of individuals , organizations, and societies***, Gower, May, 2014, ch. 24, at www.sekem.com/assets/2.14-integral-development...., K. J.. Ims and L. Zsolnai, "Social innovation and social development in Latin America, Egypt, and India", in E. Georges and P. Murphy (ed), ***Ethical Innovation in Business and the Economy***, Edward Elgar Pub., U.K., 2015, pp. 201-204, at www.laszlo-zsolnai.net://ashgate.com/isbn/....and B. Cusack, "Oasis of sustainability", ***Business Monthly*** (Journal of the American Chamber of Commerce in Egypt), Jan. 2018, pp.20-25.

[89]) أنظر:

G. Jacobs, Human- centered economics, at www.neweconomictheory.org

السؤال الأول هو: إلى أن ينشأ علم اقتصاد تكاملي بحق، ما الذي في وسع الاقتصادي الذي لا يريد أن ينحصر في النطاق الضيق للنيوكلاسيكية المهيمنة حالياً أن يفعله وهو يواجه هذا العدد الضخم من المقاربات الاقتصادية التي عرضناها فيما تقدم ؟ لعل الإجابة المناسبة هي تلك التي قدمها هاـ جون تشانج بعد أن استعرض تسع مدارس اقتصادية رئيسية، وبعد أن رسم خريطة للعلاقات فيما بينها، وبين مناطق الاهتمام المشتركة وكذلك نقاط التركيز التي ميزت كل منها. لقد فتح تشانج باب الأمل في الوصول إلى نوع من التكاملية في علم الاقتصاد بقوله إن المدارس المختلفة ليست متعارضة تماماً ولا هي عصية على التوافق فيما بينها، وأنها لا تنفصل عن بعضها البعض بحدود صارمة أو جدران عازلة. وهو يرى أن في هذا التنوع في المدارس أو المقاربات ثراء في الرصيد المعرفي الذي يستطيع الاقتصادي الجاد أن يلجأ إليه في سعيه لفهم أفضل للظواهر والمشكلات الاقتصادية. والمهم في الأمر عنده هو أن يصطحب هذا التنوع في المدارس بعملية تلاقح متبادل تتعلم من خلالها المدارس المختلفة من بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض. ومما يدعو للتفاؤل في هذا الشأن أن قدرا من التأثير المتبادل قد حدث فعلا، وذلك بدليل أن بعض كبار الاقتصاديين يمكن نسبتهم إلى أكثر من مدرسة فكرية.[90]

أما السؤال الثاني فهو : هل يمكن أن يؤدي الوصول إلى علم اقتصاد تكاملي إلى نظرية واحدة شاملة ـ جامعة ومانعةـ تفسر الظواهر الاقتصادية مجتمعة، أو إلى نظرية واحدة لتفسير الظاهرة الاقتصادية الواحدة؟ والإجابة التي أقترحها على هذا السؤال هي أن هذا أمر صعبـ إن لم يكن مستحيلاًـ وأن التنوع في النظريات سيظل يفرض نفسه لسببين. أولهما السمة المميزة لعملية التنظير، ألا وهي التجريد الذي يؤدي إلى التركيز على بعض الأبعاد وتنحية بعضها الآخر جانباً، مع التباين بين الاقتصاديين بشأن ما يعتبرونه البعد الرئيسي الواجب التركيز عليه عند بحث ظاهرة أو مشكلة ما. وثانيهما الطبيعة الخاصة لعلم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية التي تبحث في السلوك البشري؛ وهو ـ كما هو معلومـ محصلة عوامل ليست كلها موضوعية، بل إن بعضها ـ وربما يكون هو الجزء المسيطر على القرار الاقتصادي في بعض الأحيان ـ ذاتي. وم

ما يزيد الأمر تعقيداً أن سعي الاقتصادي لفهم الظواهر الاقتصادية التي كثيراً ما تتداخل معها ظواهر اجتماعية وسياسية ونفسية، يندر أن يكون سعياً متجرداً من مشاعره وانحيازاته. فكما تبين في الفصل الرابع، ليس في وسع الاقتصادي عادةً أن يعزل نفسه تماماً عن الظواهر التي يبحثها مثلما يفعل الفيزيائي أو الكيميائي. ولذلك ربما يتوقف التقدم في علم الاقتصاد على الجمع بين مقاربات مختلفة وعلى الاستفادة من أكثر من نظرية، وعلى التأثير المتبادل بين بعض النظريات، وذلك على النحو المقترح في الإجابة عن السؤال الأول.

[90]) أنظر: Chang, ***Economics…***, ***op. cit.***, pp. 111, and 161-164. لكن بعض الأمثلة التي يقدمها تشانج لا تشير إلى تأثير متبادل بقدر ما تشير إلى اشتراك أكثر من مدرسة في طريقة النظر (المنظور الطبقي في المدارس الكلاسيكية والماركسية والكينزية ومنظور العوامل النفسية في المدرستين الكينزية والسلوكية)، أو في مركز الاهتمام (الإنتاج والتوزيع في المدرستين الكلاسيكية والماركسية والاستهلاك والتبادل في المدرستين النمساوية والنيوكلاسيكية).

الفصل العاشر

المجموعة الخامسة من مقاربات التطوير

مقاربات بديلة للمقاربة التنموية السائدة

بعد أن قدمنا في الفصل الخامس أهم الانتقادات التي توجه إلى الفكر التنموي السائد، سوف نبدأ هذا الفصل بالسؤال التالي: هل صحيح أنه "لا بديل" للنيوليبرالية التي هيمنت على المشهد الاقتصادي والتنموي في العقود الأربعة الأخيرة؟ ويرتبط بهذا السؤال سؤال آخر، ألا وهو: هل مقولة "لا بديل" مقولة علمية أم أنها مقولة أيديولوجية؟ وبعد الإجابة عن هذين السؤالين ، سوف نقدم أبرز ما وقفنا عليه من مقاربات بديلة للمقاربة السائدة للتنمية من خلال مسح شامل بقدر الإمكان لأدبيات التنمية على اختلاف توجهاتها.

1

تعدد المقاربات التنموية

لقد أطلقت مارجريت ثاتشر(1925-2013) رئيسة وزراء المملكة المتحدة في السنوات 1979-1990 مقولة **"لا بديل"** في سياق الرد على معارضي سياسات الحرية الاقتصادية التي تبنتها والتى أفضت إلى تفكيك الضوابط الحكومية على عمل الأسواق، وإلى الخصخصة، وإلى تقليص دولة الرعاية الاجتماعية، وإلى إضعاف النقابات العمالية واستقواء جماعات "البيزنيس".[1] ولم يكن لثاتشر فضل اختراع هذه المقولة، وإنما كان لها فضل استدعائها من سجلات التاريخ وإحيائها. فهذه المقولة تعود إلى القرن التاسع عشر، حيث أطلقها الفيلسوف البريطاني هربرت سبنسر(1820-1903) الذي اشتهر بدفاعه عن الليبرالية والتي رأى أنها نقوم على ركيزتين: الحرية الاقتصادية (سياسة "دعه يعمل")، والحريات المدنية والسياسية المرتبطة بالديمقراطية.[2]

والظاهر من تاريخ الفكر الاقتصادي ، فضلاً عن النظر في ساحة الفكر الاقتصادي المعاصر، أن ثمة تنوعاً في المدارس الاقتصادية، وأنه كانت تطرح منذ زمن بعيد بدائل للرأسمالية والليبرالية الاقتصادية، لاسيما البديل الاشتراكي والبديل التعاوني. ولم يقتصر الأمر على ظهور بدائل على المستوى النظري، فقد ظهر البديل الاشتراكي بصورة عملية في الاتحاد السوفياتي عقب اندلاع الثورة البلشفية في 1917 ، ثم في دول شرق أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، واستمر تطبيق هذا البديل حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991. وقد كان انهيار النظام الاشتراكي فرصة لإعادة طرح مقولة "لا بديل"، والزعم بأن العالم قد وجد الحل النهائي لمشكلاته في الرأسمالية والنيوليبرالية.وهذا ما قاله الأستاذ فرانسيس فوكوياما (1952-) في كتابه ***"النهاية***

---

[1]) يمكن الإطلاع على عرض موجز لتطبيقات ثاتشر للسياسات النيوليبرالية في: جيمس فولتشر، ***مقدمة قصيرة عن الرأسمالية***، ترجمة رفعت السيد على، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 72 -87. وكذلك في :

J. Coman, "Margaret Thatcher: 20 ways that she changed Britain", ***The Guardian***, 14 April 2013, at https://www.theguardian.com/politics....

[2]) أنظر: Wikipedia, "There is no alternative", at https://en.wikipedia.org

التاريخ والإنسان الأخير"، حيث ادعى وجود استنتاج عام بصلاحية النهج الليبرالي، وذلك باعتبار غياب البديل الذي يستطيع تحقيق نتائج أفضل حسبما اعتقد. ومهما يكن من أمر، فإن فوكوياما قد تراجع عن بعض ما طرحه من أفكار في كتابه هذا بعد بضع سنوات من نشره، لاسيما فيما يتعلق بدور الدولة.[3] ومع ذلك لم تزل مقولة "لا بديل" تتردد بصورة أو بأخرى. ومما يساعد في ترويجها، لاسيما في الدوائر الأكاديمية، إهمال تدريس التاريخ الاقتصادي عموماً وتاريخ الفكر الاقتصادي خصوصاً في الكثير من الجامعات، أو الميل لجعل هذه المواد مجرد مقررات اختيارية، وذلك على الرغم من أهميتها الكبرى للفهم الدقيق للظواهر الاقتصادية والأساليب المحتلفة التي يمكن اللجوء إليها لدراستها. فقراءة تاريخ الرأسمالية يكشف عن ممارسات مختلفة عما يوصي به النموذج النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بدور الحكومات في النمو والتشغيل ومواجهة الفوارق الطبقية.[4] كما يساعد في نشر الاعتقاد بأنه "لا بديل" حبس طلاب الاقتصاد في الإطار النيوكلاسيكي، وتصوير أنه لا فكر جدير بالتعلم غير فكر المدرسة النيوكلاسيكية؛ ومن ثم يغيب عن إدراك الطلاب المجال الأوسع كثيراً للفكر الاقتصادي. وقد أدرك الطلاب في دول متعددة هذه الخدعة، وقاموا بالكثير من الاحتجاجات من أجل تغيير مقررات الاقتصاد الشائع تدريسها، وذلك على ما تبين في الفصل الأول.

ولا شك في أنه مما يرسخ عقيدة "لا بديل" للرأسمالية عموماً ولصيغتها النيوليبرالية خصوصاً الدور الذي تقوم به هيئات المعونة الأجنبية، والدور الذي تؤديه المؤسسات المالية الدولية الممثلة في المقام الأول لدول المركز الرأسمالي، وبخاصة الثلاثي الشهير: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك الدور الذي تقوم به الآلة الإعلامية العملاقة التي يملكها أو يدعمها المليونيرات و المليارديرات من رجال الأعمال، حيث تسهم هذه الآله إسهاماً ضخماً في الترويج الشعبي للرأسمالية وفي نشر الاعتقاد بغياب أي بديل لها.

وحقيق بالذكر هنا نفي مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لأية شبهة في عدم صلاحية النموذج النيوليبرالي للبلدان الساعية للتنمية. فعندما تقدم شواهد على فشل هذا النموذج في إنجاز التنمية، تسارع المؤسستان إلى الدفاع عن نموذجهما النيوليبرالي وتبرئته من أي مسئولية عن الفشل، وتلقي بتبعة الفشل على عاتق الدول التي تطبقه. فالنموذج النيوليبرالي يقدم العلاج الصحيح من منظورهما. أما ما قد يحدث من عدم انتاج هذا العلاج لما يبشران به من نتائج طيبة، فليس له من سبب غير أن المريض لم يتناول العلاج (الذي عادة ما يوصف بالدواء المر) بالجرعة الصحيحة، أو أنه لم يلتزم بالتعليمات الخاصة بتعاطي هذا العلاج.

ولما كان البنك والصندوق يؤكدان ملاءمة النموذج النيوليبرالي بالإشارة إلى ما يقومان به من أبحاث علمية تدعم قدرة هذا النموذج على تقديم العلاج الناجع لأدواء الدول النامية، فمن المهم أن نشير هنا إلى ما كشفت عنه التقييمات المستقلة لبحوث البنك والصندوق بشأن حقيقة ما ينسب لبحوث البنك والصندوق من رصانة ودقة علمية. إن هذه التقييمات تجرى في سياق إجراءات المراقبة الخارجية على أنشطة هاتين المؤسستين بواسطة

---

[3]) أنظر: فرانسيس فوكوياما، ***نهاية التاريخ والإنسان الأخير***، ترجمة فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993. ويمكن تحميل نسخة مجانية من الكتاب من موقع: www.tahmil-kutub-pdf.net. وفيما يتعلق بتراجع فوكوياما بشأن دور الدولة، أنظر مقاله:
Francis Fukuyama, “Bring back the state”, ***The Guardian***, 4 July 2004, at https://www.theguardian.com

[4]) راجع في شأن الصيغ المختلفة للرأسمالية: فولتشر، ***مرجع سبق ذكره***، الفصل الرابع.

فرق للتقييم المستقل تضم اقتصاديين مرموقين. وينشر البنك والصندوق تقارير هذه الفرق. ونشير فيما يلي إلى تقريرين من هذه التقارير:

التقرير الأول هو تقرير عن بحوث البنك الدولي في المدة 1998-2005 ، وهو التقريرالمعروف ب **"تقرير ديتون "** (Deaton) نسبة إلى رئيس فريق ضم نخبة من ألمع الاقتصاديين الأمريكيين، والذي صدر في 2006. ومن أبرز نتائجه أن بعض بحوث البنك التي تؤكد أن النيوليبرالية والعولمة يؤديان إلى زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر تستند إلى شواهد إحصائية ضعيفة، وأن ثمة دلائل على لَيَ عنق البيانات لإثبات النتائج المرغوبة من جانب البنك. ويشير التقرير إلى غياب النظرة المتوازنة للأدلة المتاحة وغياب التعبير الكافي عن الشك المحتمل في حجية بعض الأدلة. كما يذكر التقرير أن البنك يتعمد حجب التقارير البحثية التي تنتهي إلى نتائج مخالفه لعقيدته.

والتقرير الثاني يتعلق ببحوث صندوق القد الدولي، وهو التقرير الصادر في 2010 والمعروف ب **"تقرير ميشكن"** (Mishkin) نسبةً إلى رئيس فريق التقييم . لقد ذكر هذا التقرير أن الصندوق قد فشل في دوره كمراقب ومحلل للتطورات العالمية، وأنه عجز عن تحذير الدول الأعضاء من مخاطر وأزمات كانت تختمر في الاقتصاد العالمي وفي الاقتصادات الوطنية. وأرجع التقرير هذا الفشل إلى "ضيق أفق ثقافي" لدى باحثي الصندوق، وإلى"تحيزات في الإدراك"، وهو "ما يجعل من الصعب التمييز بين ما يرونه وما يريدون أن يروه". كما أرجع التقرير ما اعتبره نتائج متحيزة لبحوث الصندوق إلى "الثقافة الانعزالية" أي الانغلاق الفكري، حيث نادراً ما تشير بحوث الصندوق إلى نتائج ما يجرى من بحوث خارج الصندوق. وفضلاً على ذلك كله، فقد رأي التقرير أن للشركاء الكبار في الصندوق- أي الدول الرأسمالية الكبرى- تأثيراً ضخماً على سياساته بما يجعله عاجزاً عن إنتاج تقارير أمينة ودقيقة. ومثلما قيل عن البنك الدولي، قال هذا التقرير إن الصندوق يجسد عدداً من أوجه القصور الرئيسية في إنتاج المعرفة والبحث التطبيقي، حيث تغلب المقاربات القطاعية ويغيب التحليل الكلي أو الكلياتي، ويجري تأويل بعض البيانات أو استبعادها من أجل الظهور بمظهر التناسق النظري، كما يتم تنحية وجهات النظر المخالفة أو حجبها.[5]

وفي ضوء هذين التقريرين لايمكن قبول الادعاء بعلمية مقولة "لا بديل للنيوليبرالية". فهي في الواقع مقولة للأيديولوجية فيها نصيب كبير. ومن المهم التوكيد هنا على أنه ليس المقصود مما تقدم الدعوة إلى عدم الالتفات إلى بحوث البنك والصندوق. فلا شك في أن بعضها جيد. وإنما المقصود هو ضرورة القراءة المدققة والنقدية لهذه البحوث، لاسيما ما يستخدم منها أساليب كمية. وهذه الأخيرة قد تحتاج إلى الاستعانة برأي خبير متخصص في هذه الأساليب للحكم على حسن استعمالها وجودة استنتاجاتها.

---

[5]) للمزيد من الشواهد على ما قد يشوب من نتائج بعض بحوث البنك والصندوق من تحيزات عقائدية، وعلى الممارسات الناتجة عن أن هاتين المؤسستين لهما مهمة أساسية وهي الدفاع عن العقيدة الرأسمالية وترويج النيوليبرالية، وأنهما خاضعتان لرقابة الدول الرأسمالية الكبرى عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً، أنظر: إبراهيم العيسوي، ***عشر رسائل في الاقتصاد السياسي للتنمية- مع التركيز على الحالة المصرية***، نور للنشر Noor Publishing- OmniScriptum Publishing Group- Germany- 2017, pp. 38-40(Available through: https://www.morebooks.de)

وفيما يتعلق بالتعرف على المقاربات غير التقليدية للتنمية التي تمثل بدائل للمقاربة النيوليبرالية السائدة، ثمة أربعة مصادر يمكن الاستعانة بها ، سواء باستدعاء مقاربات سبق طرحها أو ممارستها ولكنها توارت لسبب أو لآخر، أو بتقديم مقاربات نتجت عن اجتهادات حديثة. والمصادر الأربعة هي:

- أدبيات التنمية في الفترة من منتصــف الأربعينيات حتى منتصــف أو أواخر الســبعينيات من القرن العشـرين. وتبرز هنا مسـاهمات أرثر لويس وميردال وكاليتسكى وبريبش وسـنجر وكالدور وبول باران وموريس دوب وســمير أمين وبول ســتريتن ومايكل تودارو ومحبوب الحق وغيرهم ممن تعاملوا مع الواقع ولم يهملوا تعقيداته الســياســية والاجتماعية والمؤســســية - إلى جانب تعقيداته الاقتصــادية والتاريخية، وأدركوا عجز الســوق عن إنجاز التنمية، ونظروا إلى التنمية كفعل إرادي يســتدعى حضــوراً الدولة حضــوراً مؤثراً وتفعيل دور التخطيط . وتبرز هنا أيضــاً مبادرات مثل مبادرة مؤســســة داج همرشــولد(What Now 1975 التي جرت متابعتها ومراجعتها في 2006 تحت عنوان What Next)، ومبادرة مؤسسة باريلوتشي (نموذج باريلوتشي 1976 الذي تصدى للرد على التقرير المتشــائم لنادي روما: حدود النمو)، ودعوة منظمة العمل الدولية وهيئات أخرى غير حكومية لاستراتيجية الحاجات الأساسية، وتقرير الأمم المتحدة في 1978: "مستقبلنا المشترك" المعروف بتقرير برونتلاند .
- خبرات النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وماقدمته من دروس ورد بعضها ضمن أدبيات المصدر الأول، وما قامت به هذه الدول من ممارسات تخرج عن الإطار النيوكلاسيكي والليبرالي، خاصة فيما يتعلق بدور الدولة وتوزيع الدخل وسياسات التصنيع .
- التقارير العالمية التي توالى صدورها منذ 1990. وما صاحبها من إسهامات نظرية وعملية وسعت مدى الرؤية إلى قضــايا التنمية وســاعدت على إبراز التعدد الكبير لأبعادها وبيان ما بينها من تشــابكات . ونخص بالذكر تقرير لجنة الجنوب (التحدى أمام الجنوب) والتقارير العالمية للتنمية البشرية.
- المبادرات والدعوات الأحدث التي ظهرت في الشــمال والجنوب كرد فعل لمســاوئ الرأســمالية والعولمة، لاســيما اتســاع الفوارق في توزيع الدخل والثروة والآثار التدميرية التي لحقت بالبيئة والمناخ العالمي. ومنها نموذج "ما بعد توافق واشــنطون"[6]، و"التنمية المتمحورة حول الناس"[7]، و"ما بعد التنمية"[8] ، والاقتصــاد الاجتماعي والتضــامني،والبديل التعاوني، والاقتصــاد التشــاركي، وغيرها.

وقد يقال : لماذا تســتدعى مقاربات تنموية طرحت منذ عقود كمقاربة الحاجات الأســاســية أو الطريق اللارأســمالي وغيرها؟ والجواب عن هذا الســؤال هو أن **الكثير من الأســباب التي اســتدعت ظهور هذه المقاربات في الماضـي لم تزل قائمة في الحاضـر، مثل التخلف والفقر واللامســاواة والبطالة والتبعية. كما**

[6]) مابعد توافق واشنطون: Post- Washington Consensus
[7]) التنمية المتمحورة حول الناس: People-Centred Development
[8]) ما بعد التنمية: Post-Development

أن هذه المقاربات قد لا تكون وجدت فرصة للتطبيق أصلاً، أو ربما تكون محاولات تطبيقها قد أجهضت مبكراً لسبب أو لآخر.

وبعد فحص البدائل التنموية التي جمعت من هذه المصادر الأربعة، تبين أنه يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ- بدائل تدور حول فكرة إمكانية تجديد الرأسمالية، أي استحداث صيغ تعدل بعض جوانب أوسياسات النظام الرأسمالي دون المساس بأسسه. وهذه المجموعة تشتمل على بدائل تعنى بالموازنة الاجتماعية للسوق[9]، و ثلاث بدائل لتوافق واشنطون، وهي: نموذج ما بعد توافق واشنطون، والنموذج المستلهم من خبرات التصنيع القديمة والحديثة، والنموذج الصيني الذي يطلق عليه توافق بيجين لإظهاره كبديل لتوافق واشنطون.

ب- بدائل متمردة على النموذج الغربي للتقدم. وهذه النماذج لا ترفض الرأسمالية رفضاً تاماً، ولكنها تعترض على بعض نتائج التطبيق الغربي لها، وخاصةً الإسراف في الاستهلاك، والاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والإضرار بالأوضاع البيئية محلياً وعالمياً، وانتشار الفقر واللامساواة. ومن أمثلة هذه البدائل: ما بعد التنمية، والتنمية المتمركزة حول الناس، والاقتصاد الذي يركز على الأبعاد الاجتماعية والتعاونية والتضامنية.

ت- بدائل نتجت عن إعادة نظر جوهرية في مفهوم التنمية.وتضم هذه المجموعة ثلاث مقاربات، وهي مقاربة التنمية الأخرى، ومقاربة التنمية البشرية المستدامة، ومقاربة التنمية المستقلة.

ويلزم التنوية في ختام هذه المقدمة إلى أربعة أمور:

الأمر الأول هو أن هذا التصنيف الثلاثي للبدائل هو تصنيف تقريبي، حيث لا تفصل بين المجموعات الثلاث جدران عازلة. فبعض العناصر التي تدخل في مجموعة ما قد تكون ذات صلة بعناصر مدرجة في مجموعة أخرى أو ربما كان من الجائز إدراجها في تلك المجموعة الأخرى.

والأمر الثاني هو أن بعض ما يطرح كبدائل للرأسمالية قد لا ينطوي على اختلاف جذري مع الرأسماليةن وإنما يسعي لتفادي بعض آثارها السلبية بقليل أو كثير من التغييرات الجزئية.

أما الأمرالثالث فهو أن بعض المقاربات غير التقليدية للتنمية يتداخل ويتقاطع ما يقوم عليه من أسس مع ما سبقت الإشارة إليه من مقاربات غير تقليدية في الفكر الاقتصادي ويؤكد أهميتها ، لاسيما المقاربات التاريخية والتطورية والاجتماعية والماركسية والمؤسسية.

والأمر الرابع هو أنني لم أقدم البديل الاشتراكي في مجموعة منفصلة، وذلك باعتبار أنه صار هناك ما يشبه التوافق العام على اعتبار أن التنمية المستقلة تمثل طريقاً لارأسمالي للتنمية، وأنها يمكن أن تكون خطوة على

[9]) الموازنة الاجتماعية للسوق : social equilibration of the market . والعبارة وردت في مقال كوسلوفسكي المذكور في الحاشية بعد التالية.

طريق بناء مجتمع اشتراكي إذا توفرت الظروف المناسبة لمثل هذا التحول. ومن الجدير بالذكر أن هدم جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه لا تعني أن البديل الاشتراكي لم يعد مطروحاً. صحيح أن ثمة إدراك متزايد بأن الاشتراكية ليست قابلة للتطبيق الفوري لا في دول الشمال ولا في دول الجنوب. ولكن هذا لا يعني عدم جدوى التطلع لبناء مجتمع اشتراكي على المدى الطويل كحل جذري لتحرير الإنسان من الاستغلال ومن سيطرة رأس المال على الحكم ولإطلاق الطاقات الكامنة للبشر. فالكتابات عن الاشتراكية والبحث عن سبل جديدة لتحقيقها لم تتوقف، وما أكثر التجمعات السياسية والمنتديات الفكرية التي تدعو إلى الاشتراكية حتي في عقر دار الرأسمالية العالمية.[10]

2

بدائل لتجديد الرأسمالية

• بدائل تستهدف الموازنة الاجتماعية للسوق

نشأت الأفكار الخاصة بالنماذج البديلة التي سنتناولها في هذا القسم في دول الغرب الرأسمالي، وانتشرت تطبيقاتها في الكثير منها بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وهي نماذج تسعى لقيام اقتصاد سوق ذي توجه اجتماعي، بمعنى محاولة الجمع بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد اجتذبت هذه النماذج أنظار دول نامية كثرة بعد أن تحررت من الاستعمار السافر، وبخاصة تلك الدول التي تبنت مبدأ عدم الانحياز. فسعت هذه الدول إلى محاكاة هذه النماذج، وأعطتها أسماء مختلفة مثل الديمقراطية الاجتماعية التي اعتبرت مرادفة للاشتراكيات المعتدلة كالاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية التعاونية والاشتراكيات العربية والأفريقية والهندية ..الخ. وقد لقيت هذه التطبيقات المصير نفسه الذي لقيته في الدول الرأسمالية المتقدمة خاصةً منذ سبعينيات القرن العشرين، من حيث تراجع هذه التطبيقات وميل الميزان لكفة السوق وابتعاده بدرجة أو بأخرى عن كفة العدالة، وذلك على ما سيأتي بيانه. ومع ذلك فلا زالت هذه النماذج تمتلك قوة جذب لا بأس بها لبعض المثقفين والسياسيين في الدول النامية، بمن في ذلك الاشتراكيين الذين تعذر تطبيق ما يدعون إليه من برامج ذات طابع جذري، أو نظراً للنكسات التي لحقت ببرامجهم بعد فترة وجيزة من تطبيقها.

ثمة أربعة من نماذج الموازنة الاجتماعية للسوق ، وهي:

أ- **نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي** الذي اشتهرت به ألمانيا وطبقته بعد الحرب العالمية الثانية على يد لودفيج إيرهارد (1897-1977)، والذي قام على فكرة موازنة أو معادلة قوى السوق الحر

[10]) من الكتابات الحديثة التي تطرح تصورات عن الاشتراكية في الدول المتقدمة، أنظر:
Robin Hahnel and Erick Olin Wright, ***Alternatives to Capitalism- Proposals for a Democratic Economy***, Dec. 2014, at https://ssc.wisc.edu, and http://www.newleftprogect.org
ومن الكتابات التي تناقش آفاق التحول الاشتراكي في الدول النامية والصين، أنظر: سمير أمين وآخرون، ***الاشتراكية واقتصاد السوق***، مكتبة مدبولي، القاهرة،2003، وإبراهيم سعد الدين(محرر)، ***مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل***، كتاب الأهالي رقم 78، مؤسسة الأهالي، القاهرة، 2008. أنظر أيضاً:
Marta Harnecker, ***Latin America and Twenty- First Century Socialism- Inventing to Avoid Mistakes***, Special Issue of Monthly Review, vol. 62, no. 3, July-August 2010,

بإجراءات تتخذها الدولة للحفاظ على قدر من السلام الاجتماعي، وذلك برعاية من لا يقدر على العمل وتقديم إعانات للمتعطلين، وإنشاء نظم للمعاشات والتأمينات والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وما إلى ذلك. كما تضمن هذا النموذج مشاركة العمال في إدارة الشركات والمفاوضة الجماعية المركزية على الأجور بين اتحادات العمال واتحادات أصحاب الأعمال.[11]

ب- **نموذج الديمقراطية الاجتماعية**. وقد شاع تطبيقه في دول أوروبية كثيرة، ولكن المثال الأبرز لها هو ما يعرف بنموذج دول الشمال الأوروبي (The Nordic Model) أو النموذج الاسكندنافي الذي يزاوج بين حرية السوق والمسئولية الاجتماعية للحكومة عن مواطنيها، ولكنه يتوسع في تقديم طيف واسع من الخدمات والمزايا الاجتماعية، ليس فقط للطبقة الدنيا، بل وللطبقة الوسطى أيضاً.

ت- **نموذج دولة الرعاية الاجتماعية** الشائع ترجمته عربياً إلى دولة الرفاه؛ وهي ترجمة خاطئة ومضللة على ما سبق بيانه في الفصل الخامس. وقد اشتهرت بريطانيا فيما بعد الحرب العالمية الثانية بهذا النموذج. وكان أول تطبيق له بمثابة ترجمةً للتقرير الشهير للورد بيفريدج على يد حكومة حزب العمال.

ث- **نموذج الطريق الثالث (الجديد)**، وهو الصورة المعدلة والمخففة من نموذج دولة الرعاية الاجتماعية والأكثر اقتراباً من النيوليبرالية، والذي طبقته حكومة حزب العمال الجديد بقيادة توني بلير في بريطانيا، وطبقه الرئيس بيل كلينتون في الولايات المتحدة والمستشار جيرهارد شرودر في ألمانيا. كما تبناه الرئيس البرازيلي الأسبق وأستاذ علم الاجتماع فرناندو كاردوسو ودعا إلى تطبيقه في الدول النامية. وقد شكل هذا النموذج قطيعة مع البرنامج القديم لحزب العمال ولدولة الرعاية الاجتماعية في بريطانيا من حيث التخلى عن هدف التحول إلى الاشتراكية وعما ارتبط بهذا الهدف من إجراءات، لاسيما التأميم.

وبالرغم من اختلاف أسماء هذه النماذج فإنها تشترك في جذورها التاريخية وفي الكثير من السمات- وإن اختلفت التطبيقات من حيث مدى تنوع الخدمات والمزايا المقدمة ومدى اتساع الشرائح السكانية المستفيدة منها، وذلك باختلاف الظروف والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات وموازين القوى السياسية من دولة لأخرى. فهذه النماذج تنتسب جميعا إلى **فلسفة الديمقراطية الاجتماعية**. إذ أن جذورها التاريخية تمتد إلى القرن التاسع عشر عندما انتشرت الحركات والأحزاب المتبنية للفكرة الديمقراطية الاجتماعية. وقد روجت بعض هذه الحركات والأحزاب لفكرة التحول السلمي الديمقراطي أو البرلماني من الرأسمالية إلى الاشتراكية كبديل لفكرة التحول الثوري العنيف الذي تبنته الحركات والأحزاب الشيوعية. ولذا كان يطلق على هذه الفكرة: ***الاشتراكية الديمقراطية***. كما روج البعض الآخر من حركات وأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لفكرة ***الحل الوسط*** أو

---

[11]) للمزيد أنظر:

P. Koslowski, The Social Market Economy: Social equilibration of capitalism and consideration of the totality of the economic order- Notes on Alfred Muller- Armack, Ch. 5 of P. Koslowski (ed.), ***The Social Market Economy***, Springer-Verlag, Berlin, 1998, at https://link.springer.com. , U. Witt, "Germany's Social Market Economy- Between social ethos and rent seeking", ***The Independent Review***, vol. 6, no. 3, Winter 2002, at www.independent.org, and S. Eisel, Between Ideologies: The Social Market Economy, Jan. 2012, at www.kas.de/wf/doc

الطريق الثالث الذي يغني عن الرأسمالية المتطرفة والاشتراكية الثورية، أو كطريق يجمع بين محاسن النظامين الرأسمالي والاشتراكي ويتجنب مساوئهما.

بيد أن أفكار الديمقراطية الاجتماعية لم تدخل حيز التنفيذ في الدول الرأسمالية المتقدمة إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإلا بعدما كانت معظم الحركات الي تنتسب إليها قد أقلعت عملياًعن هدف تحقيق الاشتراكية بالطريق البرلماني وتحولت إلى هدف أكثر تواضعاً، وهو التعايش مع الرأسمالية والسعي للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في إطارها. ومع ذلك فقد ظلت معظم حركات وأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في تلك الدول تحتفظ بهذا الهدف في برامجها إرضاءً للمتشددين من مؤيديها، ولم تتخل عنه إلا في مرحلة متأخرة. بعبارة أخرى صار هدف النماذج المتفرعة عن الديمقراطية الاجتماعية هو تخفيف الآثار الاجتماعية السيئة الناتجة عن انفلات قوى السوق وتوحش الرأسمالية، والحد من التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل والثروة، وذلك مع فرض بعض القيود على عمل السوق الرأسمالية (للحد من الاحتكار مثلاً)، وذلك دون المساس بالركائز الأساسية للنظام الرأسمالي (الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج – تعظيم الربح- اقتصاد السوق).[12]

وكما يري الفيلسوف الأمريكي صاحب النظرية الشهيرة للعدل جون رولز ، فإن هدف الديمقراطيات الاجتماعية صار سد الثغرات وتخفيف سلبيات الرأسمالية بعد الواقعة (ex post)، أي بعدما تكون قوى السوق قد فعلت فعلها، وذلك بإعادة توزيع الدخل من أجل مساعدة الفئات المتضررة من نتائج قوى السوق الرأسمالية وكذلك الفئات التي لا تقدر على إعالة نفسها لسبب أو لآخر. ولذلك وصف رولز دولة الرعاية الاجتماعية التي تتسم بهذه السمة بأنها **دولة الرعاية الليبرالية** التي تقوم بدور سد الفجوات المتخلفة عن الأداء الرأسمالي (The Residual Liberal Welfare State)، وذلك تمييزاً لها عن دولة الرعاية الاجتماعية التي تحول دون وقوع السلبيات الاجتماعية لاقتصاد السوق الحر بتصحيح الاختلالات في توزيع الدخل والثروة ابتداءً (ex ante). وقد رأى رولز أن التناقضات الداخلية لهذه النوعية من الديمقراطية الاجتماعية تجعلها غير قابلة للاستدامة.[13] وسوف تكون لنا عودة إلى هذا الرأي فيما بعد.

ولكن لماذا انتشرت نماذج الديمقراطية الاجتماعية في الدول الرأسمالية عقب الحرب العالمية الثانية؟ في الحقيقة أن هذا الانتشار يعود إلى عدد من الظروف والأسباب. منها ظروف الانتعاش الاقتصادي التي صاحبت عمليات البناء وإعادة الإعمار بعد الحرب التي أتيحت لها موارد وفيرة، لاسيما من خلال المساعدات الأمريكية المقدمة ضمن مشروع مارشال. ومنها تطلع سكان الدول الأوروبية إلى التعويض عما لاقوه من مصاعب وما تحملوه من تضحيات في سنوات الحرب. ومنها ظروف التنافس بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية، والرغبة في درء "خطر الشيوعية" الذي تزايد مع إدراك الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية للارتفاع في مستوى إشباع

[12]) حول الأصول التاريخية للنماذج المنتسبة للديمقراطية الاجتماعية والتحول في برامجها وتطبيقاتها، أنظر:
R. Miliband and M. Liebman, "Beyond social democracy", ***The Socialist Register***, 1985/1986, pp. 476-489. Retrieved from: https:// www.marxists.org/archive/miliband/.., and Encyclopedia Brittanica, Social Democracy, at https://www.brittanica.com

[13]) أنظر مناقشة لأفكار رولز واقتراحاته بشأن نظام اقتصادي واجتماعي جديد لأمريكا في:
M. O'Neill and T. Williamson, "Beyond Welfare State- Rawls' residual vision for a better America", ***The Boston Review***, at https://bostobreview.net/us/beyond...

الحاجات الأساسية الذي تحقق لنظيرتها في الاتحاد السوفيتي، وهو ما استدعى المسارعة بتوفير الخدمات والمزايا الاجتماعية لسكان الدول الرأسمالية.

غير أن انتشار النماذج المختلفة المنتسبة إلى الديمقراطية الاجتماعية لم يمر دون مقاومة من جانب "الأصوليين" من أنصار الحرية الاقتصادية الذين لديهم اقتناع راسخ بقدرة السوق على تحقيق الكفاءة والنمو، ولديهم اقتناع راسخ أيضاً بأن تدخل الدولة- مثلاً بوضع حد أدنى للأجور أو بتقنين المفاوضة الجماعية على الأجور أو مشاركة العمال في إدارة الشركات، فضلاً عن تقديم الدعم والمزايا الاجتماعية - يفسد الأمور ويعوق تحقيق هدفي الكفاءة والنمو.[14] كما كانت هناك انتقادات من أطراف أخرى أقل تشدداً، وخاصة بعدما اتسع نطاق ما تقدمه الحكومات من خدمات ومزايا اجتماعية وبعدما اتسعت دائرة المستفيدين منها. ومن أبرز هذه الانتقادات تضخم عبء الضرائب وما قد يكون له من أثر سلبي على الابتكار والتجديد اللازمين لتمتع الاقتصاد بالديناميكية ومن ثم بالقدرة على النمو السريع وارتفاع الإنتاجية. ومنها تزايد الأجور والمزايا الاجتماعية المصاحبة لها في مواقع العمل مما يرهق أصحاب الأعمال ويدفعهم إلى تقليل الطلب على العمالة- ومن ثم تزداد البطالة. ومنها تشجيع الأفراد على الكسل والاتكال على الدولة بدلاً من بذل الجهد من أجل تحسين أحوالهم.[15] وأكبر الظن أن السبب الأكبر الذي عجل بتراجع الديمقراطيات الاجتماعية على اختلاف تطبيقاتها هو تذمر الرأسماليين من ازدياد عبء الضرائب ونسبة كل تعثر للاقتصاد إلى هذا السبب، وقدرتهم على التأثير في القرارات الاقتصادية بفضل اجتماع الثروة والسلطة في أيديهم. أما الأسباب الأخرى فهي على الأرجح أسباب ذات تأثير هامشي. وقد حد من تأثير هذه الأسباب – وأطال عمر الديمقراطيات الاجتماعية بالتالي- نمو حصيلة الضرائب على نحو أضخم وأسرع كثيراً مما توقع نقادها ومعارضوها، وقدرة البنوك المركزية على تدبير تمويل كبير للإنفاق الحكومي من خلال طبع النقود. لكن في الوقت نفسه بدأت عوامل أخرى معاكسة في الظهور كالتغير الديموجرافي في الدول الرأسمالية المتقدمة الذي قلص الفئة القادرة على العمل ودفع الضرائب، وزاد في الوقت نفسه من شريحة كبار السن المحتاجة للخدمات والرعاية الاجتماعية.[16]

---

[14]) من أبرز نقاد الديمقراطية الاجتماعية فون مايزيس الذي توقع الانهيار السريع للنظم التي تبنتها. أنظر عرضاً لهذه الانتقادات ومناقشتها في:
G. Bragues, “Mises’ critique of the social democratic welfare state”, ***The Journal of Prices and Markets***, 2014, at www.pricesandmarkets.org/2014-toronto-austrian-scholars-conference-papers proceedings/mises
وثمة معارض متشدد آخر للديمقراطية الاجتماعية ودولة الرعاية الاجتماعية وهو فردريك هايك. فقد رأى فيهما خطراً لا يقل عن خطر النازية أو الفاشة. ومن أغرب أفكار هايك تلك الفكرة التي وردت في التصريح الذي أدلى به عندما زار تشيلي في عهد الديكتاتور بينوشيه التي كانت حكومته تطبق السياسات النيوليبرالية لصندوق النقد الدولي. **فقد قال أنه يفضل حكومة ديكتاتورية تطبق الليبرالية الاقتصادية على حكومة ديمقراطية لا تطبقها**. وقد أسس هايك جمعية لترويج الليبرالية الاقتصادية (The Mont Pelerine Society) بدعم مالي من مجموعة من المليونيرات الذين يمولون مراكز بحوث متعددة تسعى للغرض ذاته مثل The American Enterprise Institute, The Heritage Foundation, The Cato Institute, The Institute for Economic Affairs, The Center for Policy Studies, and The Adam Smith Institute.
هذه المعلومات مستقاة من كتاب G. Monbiot : ***How Did We Get into This Mess*** , Verso, London, April, 2016 الذي يلخصه المقال التالي للمؤلف ذاته:
George Monbiot, “Neoliberalism: The ideology at the root of all our problems”, ***The Guardian*** , 15 April 2016, at www.the guardian.com/books/2016/…

[15]) أنظر النقد الموجه لاقتصاد السوق الاجتماعي من زاوية إضعاف ديناميكية الاقتصاد في:
E. S. Phelps, Economic dynamism and the social market economy- Are they reconcilable?, The 2007 Annual Erhard Lecture, Berlin, at www.colombia.ed

[16]) أنظر: Bragues, ***ibid***.

كما كانت هناك انتقادات من اليسار المعتدل (وبخاصة من يطلق عليهم في أمريكا راديكاليون أو ليبراليون). ومن هؤلاء جون رولز الذي ألمحنا إلى نقده للديمقراطية الاجتماعية منذ قليل. فهو يري – عن حق في تقديري- أن تطبيق اصلاحات الديمقراطية الاجتماعية في ظروف تتسم بتوزيع شديد الاختلال للدخل والثروة يؤدي إلى استئثار القلة الغنية بالسلطة وتسخيرها لخدمة مصالحهم، بينما تظل باقي الطبقات محرومة من التمكين السياسي، ومن ثم من التأثير في صنع القرارات والسياسات. وهذا الوضع قد يؤدي- بعد وقت طال أم قصر- إلى الانقضاض على ما تحقق من مكاسب اجتماعية لهذه الطبقات أو على الأقل الانتقاص من بعضها وإلغاء البعض الآخر. ولهذا رأى رولز أن البديل الأفضل للديمقراطية الاجتماعية هو إما الاشتراكية الليبرالية أو ما يعرف بالاشتراكية الديمقراطية- وهي نظام أقرب ما يكون لما يعرف باشتراكية السوق (market socialism)، وإما نظام ديمقراطي تعمم فيه الملكية على الجميع(property-owning democracy) بمعنى إتاحة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لجميع السكان كوسيلة لمنع تركز هذه الملكية بأيدي فئة قليلة.[17] ولم يقدم رولز إجابة بشأن كيف يتحقق هذا النظام على أرض الواقع في بلد مثل أمريكا التي كانت أوضاعها ماثلة في ذهنه وهو يقدم هذا الاقتراح.

ومهما يكن من أمر فإن الوهن قد دب في أوصال تطبيقات نماذج الموازنة الاجتماعية للسوق كرد فعل لضغوط القوى اليمينية وللصعوبات في إدارة هذه النماذج. ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى هذا الوهن انحسار موجة الانتعاش الاقتصادي ودخول النظام الرأسمالي في طور ركود مما قلص الموارد المتاحة لتمويل الخدمات والمزايا الاجتماعية. ومنها الضعف الشديد للنقابات العمالية بعدما تلقته من ضربات من الحكومات النيوليبرالية، لاسيما في بريطانيا في عهد ثاتشر. ومنها تعاظم قوى العولمة وما ولدته من ضغوط من أجل تقليل الأعباء الضريبية على الرأسماليين وتخفيف الضوابط على عمل السوق للتمكن من الصمود في المنافسة الضارية في الأسواق الدولية.

وبدأ التراجع في إجراءات الرعاية الاجتماعية منذ سبعينيات القرن العشرين بالتواكب مع التحول إلى النيوليبرالية في أوروبا وأمريكا أولاً، ثم في الدول النامية تالياً بمفعول التبعية الثقافية وضغوط كل من المؤسسات المالية الدولية ودول المركز الرأسمالي. ولم يكن التراجع كلياً ، حيث كان من الصعب إلغاء كل ما قدم في السابق من خدمات ومزايا اجتماعية ، وذلك تفادياً لما قد يسببه ذلك من سخط شعبي أو انتفاضات جماهيرية. وتفاوتت درجة التراجع من دولة لأخري باختلاف الظروف وموازين القوى الاجتماعية والسياسية. فكان التراجع في الدول الاسكندنافية أقل من نظيره في غيرها من الدول.[18] ومع ذلك فقد كان التراجع محسوساً في جميع الدول. فقد أخذت الحكومات في تضييق نطاق ما تقدمه لمواطنيها من دعم وخدمات اجتماعية، فضلاً تضييق دوائر المنتفعين بالتحول إلى نظم الاستهداف والدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني، مع اللجوء لاختبار

---

[17]) أنظر: O'Neill and Williamson***, op. cit***. وأنظر نقدا آخر لاقتراح رولز مفاده أن تعميم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لن يحول دون تجدد اللامساواة ، وذلك نتيجة لاختلاف مواهب الأفراد ومهاراتهم الفنية والإدارية واختلاف قدراتهم على التعامل في الأسواق ، في:
C. Schemmel, "How (not)to criticize the welfare state?", at www.mwpweb.eu/1/51/resources- This article was later published in ***Journal of Applied Philosophy***, vol. 32, no. 4, June 2015.

[18]) حول الأوضاع الراهنة للنموذج الاسكندنافي وعدم قابليته للاستمرار ، أنظر:
D. Mehic, "Social democracy is not enough: A critique of the Nordic Model",5 August 2915, at https://hecticdialectics.com

القدرات المالية للمواطنين بغرض استبعاد "غير المستحقين".[19] كما توسعت الحكومات في فرض رسوم مقابل خدمات كثيرة كان من المتعارف عليه أن على الحكومات أن تقدمها مجاناً كواجب من واجباتها. وفي الوقت ذاته جرى تخفيض الضرائب على أصحاب الأعمال وتخفيف الضوابط على الأسواق- والعامل الأخير كان سبباً من أسباب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في 2008.

وهكذا ظهر بمرور الزمن وتداعيات الأحداث أن النماذج المنتسبة للديمقراطية الاجتماعية لا تقدم حلاً مستداماً لا للأزمات الاقتصادية ولا للمثالب الاجتماعية للرأسمالية. ولم يكن من الصعب توقع ذلك. فهذه النماذج لم تعالج العيوب الهيكلية للنظام الرأسمالي، وإنما اكتفت بالتعامل مع نتائجها. ومما يسترعي الانتباه أنه عندما عادت إلى الحكم في الدول الرأسمالية المتقدمة حكومات تنتسب إلى الديمقراطية الاجتماعية بشكل أو بآخر، فإنها لم تتمكن من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الهجمة النيوليبرالية، بل إنها حافظت على معظم ما قامت الحكومات اليمينية من إدخاله من تعديلات في البيئة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية. وقامت بعض الأحزاب العمالية و "اليسارية" بتعديل برامجها بضخ جرعات من التوجهات النيوليبرالية فيها. على سبيل المثال: تبنى برنامج حزب العمال البريطاني الجديد بقيادة توني بلير فكرة ثاتشر عن المسئولية الفردية لأعضاء المجتمع عن شئونهم، وعن إعفاء الدولة من المسئولية الاجتماعية عن مواطنيها بحجة أنه "لا يوجد شيء اسمه المجتمع".[20] والمعنى هو أن على الأفراد عدم الاتكال على الدولة، وأن عليهم النهوض بمسئولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه أسرهم، بل وتجاه الجيران.

وكما سبق ذكره فإن موجة التراجع قد طالت الدول النامية التي سعت لتطبيق إجراءات الديمقراطية الاجتماعية في إطار رأسمالي متخلف أو حتى في إطار عملية "تحول اشتراكي". ولم يكن ذلك غريباً. فلم يكن لدى هذه الدول ما توفر للدول الرأسمالية المتقدمة من قواعد إنتاج متطورة تمكن من وجود القاعدة الضريبية الواسعة اللازمة لتمويل الخدمات الاجتماعية . ذلك أن الدول المتقدمة لم تطبق هذه الإجراءات إلا في مرحلة متأخرة من مسيرتها الاقتصادية والاجتماعية، أي بعدما أنجزت عملية التصنيع باتباع سياسات صناعية/ حمائية متنوعة، وبعدما نمت الرأسمالية ليس فقط داخل حدودها ، بل وفي السوق العالمية واسعة النطاق، وبعدما امتلكت هذه الدول القدرة على استغلال شعوب ما كان يعرف بالعالم الثالث وذلك بإحلال الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم. وقد ساعدت هذه العوامل مجتمعة في توفير ما يحتاجه تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية من التمويل. قارن ذلك بتخلف القواعد الإنتاجية في الدول النامية وضعف ما نشأ فيها من قوى رأسمالية لا ترى لنفسها مستقبلاً سوى من خلال الالتحاق بالشركات دولية النشاط والسير في ركابها وتنفيذ مخططاتها الرامية لتعظيم أرباحها على الصعيد الدولي- وهو ما عرقل مسيرة التنمية. أما الدول النامية التي سعت إلى تطبيق إجراءات دولة الرعاية الاجتماعية في سياق "تحول اشتراكي"، فقد تضافرت عوامل ضعف الإدارة والفساد مع ضغوط خارجية متنوعة لإجهاض "تجاربها". وليس معنى ذلك أن على الدول النامية أن تنتظر إنجاز عملية التصنيع قبل أن تتمكن من تقديم طيف واسع من الخدمات والمزايا الاجتماعية لشعوبها. فمن الممكن إحراز

---

[19]) اختبار القدرة المالية: Means test

[20]) هذه هي العبارة التي أطلقتها مارجريت ثاتشر في حديث لها مع إحدى المجلات النسائية في 31 أكتوبر 1987 :

"They (i.e. "too many people") are casting their problem on society. And, you know, there is no such thing as society. There are individual men and women, and there are families….. It's our duty to look after ourselves and then, to look after our neighbour." (See: Epitaph for the eighties? "there is no such thing as society" at http://briandeer.com/social/thatcher-societyhtm)

نجاحات كبيرة في هذا الشأن، ولكن بشرط توافر الإرادة السياسية لإحداث تغيير جوهري في النظام الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الشعبية والانعتاق من التبعية لدول المركز الرأسمالي و الاعتماد على الذات.

- **ثلاثة بدائل لتوافق واشنطون**

نناقش أدناه ثلاثة بدائل قدمت كرد فعل لفشل البديل النيوليبرالي المعروف بتوافق واشنطون. الأول هو البديل الذي ظهر باسم "ما بعد توافق واشنطون". والثاني هو بديل يضم مجموعة من السياسات المستلهمة من خبرات التصنيع قديماً وحديثاً. أما البديل الثالث فهو البديل الصيني الذي يطلق عليه أيضاً توافق بيجين.

أ- نموذج ما بعد توافق واشنطون

ظهرت الدعوة إلى توافق جديد يحل محل توافق واشنطون في 1998، أي عقب وقوع الأزمة المالية الآسيوية. وقد جاءت هذه الدعوة في المحاضرة التي ألقاها الأستاذ جوزيف استجلتز في المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية WIDER التابع لجامعة الأمم المتحدة.[21] وإذا كانت الأزمة الآسيوية سبباً لظهور هذه الدعوة، فإنها لم تكن السبب الوحيد. فقد كانت هناك أسباب أخرى قوية. منها ما تعرضت له روسيا وكثير من الدول الاشتراكية سابقاً في سياق تحولها إلى اقتصادات سوق حرة باتباع تعاليم توافق واشنطون من تراجع اقتصادي شديد- بل وفوضى اقتصادية اواجتماعية عارمة. ومنها أن النمو الاقتصادي في الحقبة النيوليبرالية كان أقل مما كان عليه في سنوات التدخل الحكومي في الاقتصاد، وذلك فضلاً عن اصطحاب النمو الأقل باتساع شديد للفوارق الدخلية بين الطبقات. ومنها أيضاً ما أظهرته دراسات متعددة من نمو سريع وتخفيض للفقر في الدول التي رفضت بعض عناصر توافق واشنطون كالهند والصين ، ومن قبلها النمور الآسيوية.

ومما يسترعي الانتباه أن استجلز قد ألقى محاضرته المشار إليها في الفقرة السابقة، وهو لم يزل يشغل منصبي النائب الأول أو الأقدم لرئيس البنك الدولي والاقتصادي الأول للبنك. وهو ما يعني أن الدعوة إلى تجاوز توافق واشنطون يمكن أن تنسب للبنك الدولي. وسوف يظهر ما لهذا النسب دلالة عندما نبحث في مدى اختلاف الصيغة التنموية لنموذج ما بعد توافق واشنطون عن الصيغة المرتبطة بنموذج توافق واشنطون.

والمقصود بنموذج "ما بعد توافق واشنطون" هو بروز توافق عام على أن توافق واشنطون قد فشل في تقديم استراتيجية ملائمة لتحقيق التنمية في بلدان الجنوب، وعلى أن ثمة حاجة إلى توافق جديد يخلف توافق واشنطون. وللتذكرة فإن استراتيجية التنمية التي قدمها توافق واشنطون تركز على تحرير الاقتصاد من التدخلات الحكومية، وعلى الخصخصة ، وعلى استقرار الاقتصاد الكلي. وبشكل أكثر تحديداً فإن لتوافق واشنطون عشرة عناصر حددها جون وليامسون مبتكر عبارة توافق واشنطون (وهي مرادف للنيوليبرالية) في 1989 على النحو التالي: (1) الانضباط المالي(وبخاصة تجنب العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة)- (2) إعادة توزيع الإنفاق العام (وبخاصة بغرض تقليص أو إلغاء الدعم)- (3)الإصلاح الضريبي (بتطبيق معدلات ضريبية

---

[21]) أنظر:

J. Stiglitz, “More instruments and broader goals: Moving toward the Post-Washington Consensus”, ***The 1998 WIDER Annual Lecture***, no. 2, Jan. 7, 1998, WIDER , Helsinki, available at : https://www.wider.unu.edu/publications.

منخفضة)- (4) تحرير أسواق المال (وبخاصة تحرير أسعار الفائدة)- (5) تحرير سعر الصرف، ومن ثم توحيده – (6) تحرير التجارة الخارجية- (7) إزالة القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي- (8) خصخصة المشروعات المملوكة للدولة- (9) تفكيك الضوابط على دخول الأسواق وعلى المنافسة- (10) كفالة الحماية القانونية لحقوق الملكية الخاصة (لتأمين القطاع الخاص المعتبر محرك التنمية).[22] وتجدر الإشارة إلى أن نموذج توافق واشنطون لا يقدم للدول النامية وحدها، بل تُدعى صلاحيته لكل الدول بما فيها الدول المتقدمة – ومن هنا ظهرت عبارة أن هذا النموذج مناسب للجميع (one size fits all). ويجسد هذا النموذج الفكر النيوكلاسيكي القائم على افتراضات كفاءة الأسواق واليد الخفية والرشادة والدور المحدود جداً للدولة وما إلى ذلك من افتراضات. كما أن العناصر العشرة المذكورة أعلاه تمثل في الواقع المعالم الرئيسة لبرامج "الإصلاح" التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية.

ومن أبرز انتقادات استجلتز لتوافق واشنطون انه غير مكتمل كنموذج. فهو يختزل الأهداف في النمو والكفاءة، متجاهلاً أهدافاً أخرى كالعدالة والاستدامة وتحسين نوعية الحياة التي يمكن أن يكون لتجاهلها تأثير سلبي على النمو والكفاءة. كما أنه يتسم بضيق نطاق الوسائل والأدوات والسياسات. وهو في ذلك يغض الطرف عن بعض الافتراضات الخاطئة للنموذج النيوكلاسيكي كافتراض قدرة الأسواق على تحقيق الكفاءة، ويتجاهل الظروف المختلفة التي قد تفشل فيها الأسواق كالخارجيات ونقص المعلومات وغيرها من مظاهر عدم كمال الأسواق. ويرتبط بذلك التهوين كثيراً من الدور التنموي الذي يمكن أن تقوم به الحكومات، بل وافتراض أن الحكومات فاسدة وفاشلة بالضرورة. كما أن ضيق نطاق سياسات توافق واشنطون يتجلى أيضاً في تركيزها على تخفيض التضخم وعجز الموازنة وتحرير الأسواق، بينما لا تفسح مجالاً مناسباً لسياسات إصلاح الأسواق المالية وتطويرها. فقد كان من أسباب الأزمة المالية الآسيوية التسرع في فتح حساب رأس المال بميزان المدفوعات، وهو ما أسهم في حدوث تدفقات ضخمة وسريعة إلى أسواق مال جرى تحريرها دون أن تتخذ إجراءات كافية لتقوية بنيتها.[23]

ومن أبرز ملامح نموذج ما بعد توافق واشنطون التي أكد استجلتز عليها ما يلي:

* توسيع نطاق الأهداف بحيث تتجاوز النمو إلى تحسين مستويات المعيشة ومراعاة استدامة التنمية وإفساح المجال لمشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم بحيث تكون التنمية تنمية ديمقراطية، مع الاهتمام بقضايا العدالة والمساواة.

* توسيع نطاق الوسائل لتشمل سياسات أخرى إلى جانب سياسات مواجهة التضخم وعجز الموازنة، وبخاصة سياسات إصلاح الأسواق المالية والاهتمام بأدوات ضبط سلوكها، والسياسات الرامية لتحقيق المساواة والديمقراطية وحماية البيئة.

---

[22]) أنظر عرضاً لهذه العناصر العشرة في ص ص 3-4 من مقال وليامسون :
J. Williamson, “A short history of the Washington Consensus”, 2004, retrieved from: www.citeseerx.ist.psu.edu

[23]) وردت بعض هذه الانتقادات لتوافق واشنطون في : Stiglitz. op. cit.، وأعاد استجلتز تقديمها بصورة أكثر تفصيلاً ووضوحاً في :
J. Stiglitz, “The Post-Washington Consensus Consensus”, ***The Initiative for Policy Dialogue***, 2004(?), at www.intldept.uoregon.edu

* إدراك أهمية الدور التنوي للحكومة، حيث تعجز الأسواق وحدها عن إنجاز التنمية، والنظر فيما يمكن عمله لتحسين كفاءة كل من السوق والحكومة، والحفاظ على التوازن الصحيح بينهما.

* نبذ فكرة النموذج الصالح للجميع، ومن ثم مراعاة الظروف والخصائص المختلفة لمختلف الدول عند رسم سياسات التنمية.[24]

وبالطبع فإن نقد استجلتز لتوافق واشنطون ليس جديداً من حيث الجوهر. فالكتابات التي تصدت لنقد هذا النموذج كثيرة جداً وسابقة لنقد استجلتز. ولكن المثير في نقد استجلتز ودعوته لتوافق جديد هو خروجهما من عقر دار النيوليبرالية- البنك الدولي. لذلك يظل هناك سؤالان ينبغي طرحهما، وهما: السؤال المتعلق بمدى التغير الذي حدث في سياسات البنك الدولي- وكذلك في سياسات صندوق النقد الدولي كرد فعل للدعوة لنموذج ما بعد توافق واشنطون، والسؤال الأكثر جذرية المتعلق بمدى قدرة النموذج الجديد على التصدي للتخلف وإنجاز التنمية.

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الظاهر هو أن نموذج ما بعد توافق واشنطون كما يطبقه البنك والصندوق لم يختلف من حيث الجوهر عن نموذج توافق واشنطون. وكما يقول روجرز – وهو صوت من داخل البنك- فإن نموذج ما بعد توافق واشنطون لم يسقط معظم مبادىء توافق واشنطون. إذ تظل الركائز الأساسية للتنمية في نظر البنك ثابتة، وهي القطاع الخاص كمحرك للنمو والتشغيل والإنتاجية، وآليات السوق، والتحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وما زال البنك يصر على أن فشل الأسواق – كما تجلى في أزمة 2008- يجب ألا يتخذ ذريعة لدخول الحكومات في مجالات جديدة، وذلك ما لم تكن هناك أدلة قوية على أن أداءها سيفوق أداء القطاع الخاص. وأنه إذا كان دور الحكومات ضروري لمساعدة الاقتصادات على العمل بكفاءة أكبر، فإن هذا الدور يجب ألا يتجاوز كثيراً الدور المحدود الذي يراه أنصار اقتصاد السوق الحر.[25]

ولم يزل البنك يردد من خلال خبرائه تحفظات بشأن السياسات الصناعية التي طبقتها النمور الآسيوية بنجاح، حيث يشك في فرص نجاحها في بلاد أخرى كبلاد أفريقيا جنوب الصحراء أو جنوب آسيا أو أمريكا اللاتينية. وما زال البنك يؤكد على فوائد الاندماج في الاقتصاد العالمي وحركة العولمة للبلدان النامية من خلال تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة دعم النمو من خلال زيادة الكفاءة والإفادة من التكنولوجيات الجديدة. ويحذر البنك من أن ما قد تتعرض له البلدان النامية من صدمات خارجية جراء هذا الاندماج ليس مبرراً للإقلاع عنه ولا لهجر استراتيجية النمو بقيادة الصادرات. وإجمالاً- كما يقول خبير البنك الدولي روجرز- فإن الأزمة المالية العالمية الأخيرة يجب ألا تثير أزمة ثقة في الاتجاه السائد للفكر التنموي، أي النيوليبرالية.[26] وهذا ما قاله أيضاً فرانسيس فوكوياما ونانسي بيردسول. فالحاصل بعد أزمة 2008 لا يشكل رفضاً للنظام الرأسمالي ولا لحرية التجارة في نظرهما، ولكنه يكشف عن إدراك متزايد للمخاطر التي تترتب على الاعتماد المفرط على العولمة، وبخاصة المخاطر المرتبطة بتحرير أسواق المال. وفي رأيهما أن الأزمة قد نبهت إلى

---

[24] ibid. (

[25]) أنظر:

F.H. Rogers, The global financial crisis and development thinking, ***Policy Research Working Paper*** no. 5353, The World Bank, June 2010, at www.worldbank.org, and C. Lopes," Economic growth and inequality: The new Post-Washington Consensus", ***RCCS Annual Review***, Issue no. 4,2012, available at https://www.rccsar.revues.org/426

[26]) راجع: Rogers***, op. cit.***, p.19 and p.25.

ضرورة توجيه اهتمام أكبر للسياسة الاجتماعية، مع أنهما يعتقدان أن توافق واشنطون لم يرفض السياسة الاجتماعية تماماً، ولكن تركيزه على الكفاءة وتخفيض عجز الموازنة هو ما أدى إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي؛ وكأن العيب لم يكن في توافق واشنطون وإنما كان في تطبيقه.[27]

ويري بعض الكتاب- وأنا معهم- أن نموذج مابعد توافق واشنطون وإن كان يحتوي على تحسين بعض جوانب توافق واشنطون مثل الإدراك الأقوى نسبياً لدور الدولة ولأهمية ضبط أسواق المال ، وكذلك الاهتمام الأكبر بقضايا التوزيع والديمقراطية، إلا أن الكثير من مكونات النموذج الجديد يبقى محصوراً في نطاق الخطاب الإعلامي و لا يجد ترجمة كافية له عند التطبيق.[28] وتؤكد ذلك دراسة لبرامج الصندوق في ثلاث عشرة دولة منخفضة الدخل في أفريقيا وآسيا خلال المدة من يناير 2007 حتى يونيو 2009، أي بعد نحو عشر سنوات من إطلاق استجلتز للدعوة إلى نموذج ما بعد توافق واشنطون. فقد انتهت هذه الدراسة إلى أن سياسات الصندوق لم يطرأ عليها تغيرذو بال، وأنه بالرغم من دخول مصطلحات مثل النمو عمومي النفع والتنمية المستدامة في لغة الصندوق، فقد بقيت الأساسيات ثابتة مثل تقليل التضخم وعجز الموازنة وتحرير التجارة وتعويم سعر الصرف وأسواق المال وتقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ...الخ. وحتى عندما حدث بعض التساهل في بعض البرامج بالنسبة لعجز الموازنة، فإنه كان تساهلاً هامشياً من حيث الحجم ولم يطبق إلا لفترة قصيرة للغاية.[29]

وعموماً فإن النموذج الجديد لا يذهب بعيداً في مجال التغلب على أوجه القصور في الأجندة النيوليبرالية. فليس هناك اعتراف بأنه ليس من الممكن إحراز خفض ملموس للفقر والبطالة دون تغيير في توزيع الثروة. كما أن المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي – والقوى الكبرى التي تحركها- لم تتخذ خطوات جادة لتقييد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، أو لتطبيق الضريبة على تحويلات النقد الأجنبي التي اقترحها منذ زمن طويل الأستاذ توبن (The Tobin tax). ومن جهة أخرى فإن النموذج الجديد لا يولي عناية كافية لقضية التصنيع في الدول النامية، ولا للعقبات التي يضعها النظام الرأسمالي العالمي وشركاته متعدية الجنسيات أمام التصنيع بوجه خاص وأمام التنمية بوجه عام.

ولكن هذه الانتقادات تقربنا من النقد الأكثر جذرية لنموذج ما بعد توافق واشنطون. ومن أمثلة هذا النقد ما ذهب إليه أستاذ علم الاجتماع بجامعة الفلبين والناشط السياسي والدن بِلّو. فهو يذكر أن العيب الرئيس في ما بعد توافق واشنطون - وفي توافق واشنطون من قبله- هو عجز التحليلات التي استندت إليها عن إدراك ديناميكيات عمل النظام الرأسمالي، وبخاصة الميل الكامن في الرأسمالية - كنمط إنتاج يعمل حالياً في إطار العولمة

---

[27]) للمزيد راجع:

Nancy Birdsall and Francis Fukuyama, "The Post-Washington Consensus: Development after the crisis", ***Center for Global Development***, W.P. no. 244, March 2011, at http://www.cgdev.org, also published in: ***Foreign Affairs***,March-April 2011.

[28]) أنظر مثلاً:

Z. Onis and F. Sensesm "Rethinking the emerging Post-Washington Consensus", ***Development and Change***, vol. 36, n0. 3, 2005, www.home.ku.ed.tr

[29]) أنظر تقرير الدراسة التى تضافرت جهود ثلاث مؤسسات من أجل إنتاجها، هي Eurodad, Third World Network and Heinrich Boell Foundation:E.V. Waeyenberge, H.Bargawi and T. McKinley, Standing in the Way of Development- A Critical survey of the IMF's Crisis Response in Low-Income Countries, April 2010, retrieved from: www.eurodad.org

النيوليبرالية- إلى توليد أزمات إفراط في التراكم وفي الإنتاج في بعض الأوقات، وأزمات ركود في بعضها الآخر. أي أن العيب الجوهري هو في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يتعامل معه توافق واشنطون وما بعد توافق وشنطون كمسلمة أو ثابت لا يقبل التغيير. ويضيف بِلّو أنه لا بد من إدراك أن العولمة عجزت عن أن توفر مخرجاً لرأس المال من أزمات التراكم التي توالت على النظام الرأسمالي. وهو يرى- عن حق- أن تجاهل هذه العوامل هو ما يُوقِع بعض الاقتصاديين بمن فيهم اقتصاديين كبار مثل جيفري ساكس وجوزيف استجلتز في وهم إقامة رأسمالية معولمة مستنيرة أو عادلة.[30] وخلاصة القول هو أن نموذج ما بعد توافق واشنطون لا يختلف جوهرياً عن نموذج توافق واشنطون، وأن المؤسسات الدولية التي زعمت تبنيه لم تغير من توجهاتها الأساسية ، وبقيت عند عقيدتها الراسخة بنجاعة الرأسمالية والعولمة النيوليبرالية. ولذا تبقى الأهداف الأوسع التي طالب استجلتز بالسعي لتحقيقها ليس خارج نطاق القدرة على تطبيقها فحسب، بل وخارج نطاق الرغبة في تحقيقها من جانب القوى المسيطرة على النظام الرأسمالي العالمي. ولذا فإن نموذج ما بعد توافق واشنطون ليس إلا صيغة معدلة تعديلاً هامشياً للنيوليبرالية، ولا تقدم بديلاً حقيقياً لها، ومن ثم فإنها تعجز عن الوفاء بتطلعات البلدان النامية إلى تنمية سريعة وعادلة ومستدامة.

ب- <u>النموذج المستلهم من خبرات التصنيع قديماً وحديثاً</u>

تصدى ها- جون تشانج و أيلين جرابل في كتابهما "استصلاح أو استرداد التنمية" للرد على مقولة "لا بديل".[31] وقد بدأ الكتاب بتفنيد عدد من الأفكار الكامنة وراء هذه الفكرة، والتي اعتبرها من قبيل الخرافات. ومنها فكرة أن الدول الغنية اليوم قد حققت نهضتها بفضل التزامها الصارم بحرية السوق، وفكرة أنه لا سبيل لوقف العولمة النيوليبرالية وأنه لا داعي لوقفها أصلاً ، وفكرة أن النموذج النيوليبرالي الأمريكي للرأسمالية هو النموذج الأمثل الذي يجب أن تسعى الدول النامية لتطبيقه، وفكرة أن النموذج الآسيوي له خصوصية شديدة تحول دون تطبيقه في بلاد أخرى، وفكرة أن الدول النامية بحاجة إلى الانضباط الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية عليها، وذلك للحيلولة دون فساد الحكومات. ثم قدم الكتاب أمثلة للسياسات البديلة فعلاً في خمسة مجالات أساسية، وهي : التجارة والصناعة، والخصخصة وحقوق الملكية الفكرية، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الدولية، وضبط أسواق المال المحلية، وسياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي. وفيما يلي عرض موجز لأبرز ما اقترحه هذا الكتاب في هذه المجالات، معززاً بما جاء في بعض الدراسات الإضافية ذات الصلة.

(1) لا غنى عن سياسة صناعية للتنمية. إذ أنه ليس صحيحاً أنه كلما تحررت التجارة ازداد النمو الاقتصادي. وكما هو ثابت تاريخياً فإن الدول الصناعية القديمة والدول حديثة التصنيع لم تنجح في تصنيع اقتصاداتها إلا بفضل الحماية التي توفرها سياسة صناعية انتقائية أو تمييزية. ومضمون السياسة الصناعية يتوقف على حجم الدولة وعلى ما تملكه ابتداءً من قدرات صناعية. فالدول الفقيرة في الموارد الطبيعية مثل اليابان وكوريا سعت لبناء قاعدة صناعية واسعة عن طريق حماية قوية للصناعات الناشئة مقرونة بسياسة تصديرية قوية. أما الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل الدول الاسكندنافية فقد وفرت الحماية اللازمة لبناء قاعدة صناعية ذات روابط قوية مع قاعدة مواردها الطبيعية. والسمة العامة للسياسات الصناعية الجادة هي التدخل الانتقائي للدولة بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لإحداث تغيير متعمد في الأسعار النسبية بما يعزز قيام أنشطة صناعية معينة، مع

---

[30] (Walden Bello, “The Post- Washington Consensus”, 2007. http://fpif.org

[31]) الكتاب هو:

Ha-Joon Chang and Ilene Grabel***, Reclaiming Development***, Zed Books, London, 2004.

فرض ضوابط لضمان جودة أداء الصناعات المحمية. ومن أمثلة هذه الضوابط وضع أهداف محددة للشركات الصناعية لتصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق العالمية، مع متابعة تحقيقها لهذه الأهداف، حيث قد يحجب أو يخفض الدعم المقدم للشركات التي لا تحقق الأهداف الموضوعة أو يجري دمجها في شركات أخرى ناجحة.[32] وقد خلصت دراسات متعددة إلى أنه بالرغم من أن السياق العالمي قد اختلف عما كان عليه في المراحل السابقة لتطبيق السياسة الصناعية، إلا أن الحاجة إلى هذه السياسات لم تزل قوية لتمكين الدول النامية من تحقيق التحولات الهيكلية والتكنولوجية الضرورية لانطلاق قوى التقدم الاقتصادي.[33] وجدير بالذكر أن التركيز على التصنيع وما يستوجبه من تبني سياسة صناعية نشطة يتفق مع نظرية النمو القائمة على مبدأ العلية الدائرية والتراكمية التي سبق تناوله في الفصل الثامن في سياق عرضنا لمقاربة اللاتوازن.

(2) الشركات المملوكة للدولة كان- ولم يزل- لها دور مهم في التنمية. يقدم كتاب تشانج وجرابل الكثير من الأدلة التي تدعو إلى رفض القول بأن الشركات المملوكة للدولة تعوق التنمية. وبالرغم من إقرارهما بأن الخصخصة قد تكون مناسبة في بعض السياقات، إلا أنهما يذكرانا بأن ملكية الحكومة للشركات لم تكن شيئاً غريباً في تاريخ الرأسمالية. ففي دول مثل فرنسا وفنلندة والنرويج والنمسا قامت الشركات المملوكة للدولة بدور أساسي في توليد معدلات نمو مرتفعة، وذلك باقتحامها مجالات التكنولوجيا العالية التي أحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها. وبعد الحرب العالمية الثانية أممت دول أوروبية كثيرة بعض المشروعات الخاصة وأنشأت مشروعات قطاع عام في صناعات أساسية كالصلب والفحم والكهرباء والطاقة النووية والمصارف، وذلك لاعتبارها أن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج عنصر أساسي لنجاح سياسة الديمقراطية الاجتماعية التي طبقتها. وفي المملكة المتحدة مثلاً، عندما تولت ثاتشر رئاسة الوزراء في 1979 كانت الملكية العامة منتشرة في قطاعات كثيرة مثل الغاز والمياه والكهرباء والبترول والفحم والصلب والطيران والسيارات والاتصالات والإسكان. وقد بيعت المشروعات المملوكة للدولة في هذه القطاعات في سياق النيوليبرالية التي روجت لها "السيدة الحديدية". وما زالت الملكية العامة قائمة – وإن بشكل جزئي- في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، حيث تملك حكومة ولاية ساكسونيا الواطئة 20% من أسهم شركة سيارات فولكس فاجن، كما تملك الحكومة الألمانية 25% من أسهم ثاني أكبر البنوك الألمانية وهو البنك التجاري. وفي فنلندة تملك الحكومة 25% من أسهم أكبر شركة للورق في العالم.وفي دول النمور الآسيوية أنشأت الحكومات مشروعات قطاع عام في المجالات التي عزف القطاع الخاص عن دخولها. وتعد سنغافورة من الأمثلة البارزة على ملكية الدولة، حيث

---

[32]) للمزيد حول ضرورة السياسات الصناعية، أنظر: ها- جون تشانج، ***ركل السلم بعيداً، استراتيجيات التنمية والتطور قديماً وحديثاً***، ترجمة سجيني دولارماني وعمر الرفاعي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007. وكانت الطبعة الأولي من الأصل الإنجليزي للكتاب قد صدرت في 2002. وأنظر أيضاً :

Ha-Joon Chang, Economic history of the developed world: Lessons for Africa, 26 Feb. 2009, at www.hajoonchang.net, and Erik Reinert, ***How Rich Countries Got Rich and Why Poor Countries Stay Poor,*** Constable, London, 2007.

[33]) من هذه الدراسات:

Erik Reinert, "Neoclassical economics: A trail of economic destruction since the 1970's", ***Real World Economic Review***, Issue 60, 2012, at http://rwer.wordpress.com, and M.M. Jalil, "Industrial policy in the 21st century: merits,demerits and how can we make it work", ***Real World Economic Review***, Issue 76, Sept. 2016,retrievable from: http://www.paecon.net

كل الأراضي تقريباً مملوكة للدولة، وحيث تقوم شركة إسكان قطاع عام بتوفير 85% من الوحدات السكنية. وعموماً فإن القطاع العام يسهم بنحو 22% من الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة.[34]

وفيما يتعلق بالحجج التي تثار بشأن ضعف كفاءة القطاع العام واعتبار الخصخصة هي البديل الأفضل، فقد سبق لي تناولها في عمل مشترك مع د. إبراهيم سعد الدين عبد الله. كما قدمنا اقتراحات محددة لمواجهة مشكلات القطاع العام المصري.[35] وقد ناقش تشانج هذا الموضوع في دراسة أعدها للأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع العام ، وبين أن مشكلات هذا القطاع ليست مستعصية على الحل.[36]

(3) تقييد تحركات رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود يحمي مسيرة التنمية. ففي مقابل الدعوة النيوليبرالية لتحرير التدفقات الرأسمالية الخاصة (القروض المصرفية واستثمارات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر)، يذكر تشانج وجرابل أنه عندما يطلق العنان لهذه التدفقات فإنها يمكن أن تثير عراقيل كثيرة أمام التنمية. فهناك خطر الإفراط في الاقتراض المصرفي وما يترتب عليه من أعباء لخدمة هذه القروض. وهناك مشكلات رؤوس الأموال الساخنة التي تنتقل بسرعة من مكان لآخر اقتناصاً لفرصة ربح، فتسبب أزمات في سوق الصرف الأجنبي يمكن أن تلحق الضرر بالقطاع الحقيقي. وإذا لم يتدفق الاستثمار الخاص المباشر إلى المجالات المرغوب فيها لدفع عجلة النمو، فإن ضرره سيكون أكبر من نفعه. ولذا فلا غني عن ضوابط على انتقال رأس المال الخاص (capital controls) لضمان تدفقه إلى المجالات المفيدة للتنمية ولتفادي الأضرار التي تترتب على حركاته الطائشة.

(4) ضبط أسواق المال المحلية حتى تكون عوناً للنمو لا عبئاً عليه. فتحرير أسواق المال ، وبخاصة تحرير أسعار الفائدة وسياسات الإقراض وعمليات البورصة قد يضر بالنمو وبالاستقرار الاقتصادي . وكما هو الحال مع الحماية، فإن الانتقائية مهمة حتى يتجه الاقراض المصرفي إلى المجالات المتفقة مع أولويات التنمية ، وحتى تكون أسعار الفائدة التمييزية أداة لتحقيق هذه الأولويات. وبالنظر إلى ما قد يترتب على المضاربات في البورصة من اضطراب اقتصادي، فإن على صانع السياسة الاقتصادية التحسب لذلك بوضع الضوابط المناسبة على تعاملات البورصة.

(5) تسخير سياسات الاقتصاد الكلي لدعم التنمية. ويقدم كتاب تشانج وجرابل نصائح كثيرة في هذا الشأن استناداً إلى الخبرات التاريخية في إحراز تنمية جيدة. ذلك أن الدول الصناعية- قديمها وحديثها- لم تأخذ بالسياسات النيوليبرالية إلا بعدما أصبحت تملك اقتصادات قوية بفضل اتباع سياسات معاكسة لأفكار التحرير الاقتصادي. فأسعار الصرف المعومة والقابلية غير المقيدة لتحويل العملات كانت نادرة في الدول المتقدمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تطبقها سوى الولايات المتحدة وأربع دول داخلة في مناطق نفوذها في

---

[34]) الأمثلة على المشروعات المملوكة للدولة مأخوذة من كتاب تشانج:

Ha-Joon Chang, ***Economics- The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014, p. 49, p. 83, p. 86 and. 181-182.

[35]) إبراهيم سعدالدين عبد الله و إبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، في : مجموعة مؤلفين، ***القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

[36]) أنظر:

Ha-Joon Chang, State-owned enterprises reform, ***UN-DESA, Policy Notes***, New York, 2007, available at: www.hajoonchang.net

أمريكا اللاتينية. بل إن دولاً كثيرة في أوروبا الغربية واليابان لم تسمح حتى بتحويل محدود للعملة إلا بعد 1959 و 1964 على الترتيب. وحتى وقت قريب كانت الصين والهند وتايوان تحتفظ بقيود على تحويل العملة، ولم يحل ذلك دون تمكنها من جذب مقادير معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق أداء جيد في مجال التجارة الخارجية. وبفضل مثل هذه القيود نجت هذه الدول من آثار الأزمة المالية في المكسيك في 1995 وفي آسيا في 1997.

والبديل لهذه السياسات هو تقييد قابلية العملة للتحويل من خلال نظام للتراخيص والتحويل الانتقائي للعملة- مثلاً بالسماح بحرية التحويل لأغراض الحساب الجاري مع تقييد التحويل لأغراض الحساب الرأسمالي بميزان المدفوعات. وفيما يتعلق بسعر الصرف، يوصي الكتاب بنظام سعر الصرف المدار أو المربوط بعملة أخرى، مع وضع التغيرات في هذا السعر داخل نطاق محدود. وأخيراً يحذر الكتاب من النصيحة النيوليبرالية باستقلال البنك المركزي، حيث أن البنوك المركزية يجب أن تكون شريكة في وضع الأهداف الاقتصادية وفي السعي لتحقيقها. كما ينصح بتجنب الهوس بشأن تخفيض التضخم (وكذا تخفيض عجز الموازنة)، حيث أن النمو الاقتصادي جرى في بعض الحالات مصحوباً بمعدلات تضخم في المدى من 10% إلى 20%. وعموماً فإن التحكم في معدلات التضخم يجب أن يتم في اتساق مع أهداف النمو والتشغيل وأهداف الحماية الاجتماعية.

ويؤيد ديباك نيّار ما تقدم بشأن صياغة السياسات الاقتصادية الكلية، ويزيد الأمر وضوحاً بالتوكيد على ضرورة انتهاج مقاربة تنموية لإدارة الاقتصاد الكلي تقوم على المزاوجة بين سياسات المالية العامة والسياسات النقدية المضادة للدورة الاقتصادية في الأجل القصير وأهداف التنمية الأكثر اتصالاً بالمدى الطويل. ومن سمات هذه المقاربة أن يتحول التركيز من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، ومن الأجل القصير إلى الأجل الطويل، ومن التوازن إلى التنمية. وفيما يتعلق بالهوس بتخفيض عجز الموازنة يذكرنا نيّار بأن حجم الاقتراض الحكومي هو عَرَض - لا مَرَض- وأنه ليس في النظرية الاقتصادية الكلية أي شيء يحدد المستوى الأمثل للعجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، وأن مناط الأمر هو نمط تخصيص الانفاق الحكومي وأغراضه النهائية مقارناً بكلفة الاقتراض الحكومي. فلا بأس مثلاً بالاقتراض لتمويل الاستثمار إذا كان العائد منه أكبر من سعر الفائدة. أما الاقتراض لتمويل الاستهلاك – (أو لشراء السلاح - من عندي)- فلا يتوفر له شرط الاستدامة.[37] وكما سبق ذكره في الفصل الثامن ضمن مقاربة اللاتوازن، فإن النموذج الآسيوي القائم على أولوية التصنيع وعلى مفهوم الدولة التنموية يجد دعماً قوياً من نظرية النمو المستندة إلى مبدأ العلية الدائرية والتراكمية الذي يعمل على خلق حلقة حميدة للنمو الاقتصادي بما يزيد من قابليته للاستدامة.

والظاهر مما تقدم أن الحديث عن سياسات بديلة للسياسات النيوليبرالية ليس حديثاً مرسلاً. فثمة سياسات محددة قد اقترحت للتطبيق في مجالات مختلفة . وهي في الغالب مستلهمة من السوابق التاريخية للنجاح الاقتصادي والتنموي. وإن كان ثمة مأخذ على هذه السياسات فإنه لا ينصب عليها في حد ذاتها، وإنما ينصب على الطريقة التي قدمت بها هذه السياسات. فقد قدمت في غياب إطار تنموي شامل يمكن أن تندرج فيه بشكل متناسق، وذلك بما يوفر بيئة مناسبة لجني ثمارها. وفي تقديري أن هذا الإطار التنموي الشامل هو ما يقدمه بديل التنمية

---

[37]) أنظر:
Deepak Nayyar, "Rethinking macroeconomic policies for development", ***Revista de Economia Politica***, vol. 3, no. 3, Sept. 2011, available at www.scielo.br

المستقلة المقدم في نهاية هذا الفصل، والذي يتسع لهذه السياسات، ويعزز فرص نجاحها من خلال نهج الاعتماد على الذات.

ت- **<u>البديل الصيني/توافق بيجين</u>**

المقصود بالبديل أو النموذج الصيني هو جملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها الصين في حقبة ما بعد ماو تسي تونج، وبخاصة منذ 1978-1979، والتي أدت إلى إنجازات مبهرة تمثلت أساساً في النمو الاقتصادي المرتفع و الخفض الكبير لنسبة الفقراء. وهو ما جعل أنظار دول نامية كثيرة تتجه لدراسة ما حدث في الصين، وأغراها بمحاولة تقليد النموذج الصيني – ومن هنا ظهر الحديث عن توافق بيجين كبديل عن توافق واشنطون.

لقد كان معدل النمو الاقتصادي في الصين أعلى قليلاً من 10% في المتوسط على امتداد 36 سنة من 1979 حتي 2015. وبالرغم من الهبوط الكبير في معدلات النمو الاقتصادي الذي أصاب معظم اقتصادات العالم- أولاً- في سياق الأزمة المالية الآسيوية في 1997-1998 بقي معدل النمو الصيني عند مستوى مرتفع (8%-9%)، و- ثانياً- في سياق الأزمة المالية العالمية في 2008 حيث بلغ المعدل الصيني 10.6% في 2010. وقد هبط معدل النمو الصيني إلى 6.7% في 2016 ، ومع ذلك فإنه كان يناهز أربعة أضعاف المعدل الأمريكي(1.6%)، وما يقرب من ثلاثة أضعاف المعدل العالمي(2.4%). وبفضل النمو الاقتصادي السريع ، أصبحت الصين تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، كما صارت أكبر قوة تجارية على الصعيد العالمي. ولكن الإنجاز الصيني لم يقتصر على النمو الاقتصادي السريع، بل زاد عليه إحداث خفض شديد في نسبة الفقراء. فحسب خط الفقر المنخفض (1.9$ في اليوم) هبطت نسبة الفقراء من 88% في 1981 إلى 1.9% في 2016. وحسب خط الفقر الأعلى (3.1$ في اليوم) لم تزد نسبة الفقراء في 2016 على 11% من سكان الصين الذي بلغ عددهم حينذاك مليار و 378 مليون نسمة . وخلال مدة لا تزيد على 22 سنة من 1990 إلى 2012 استطاعت الصين خفض عدد الفقراء فيها بنسبة 88% من 756 إلى 87 مليون فرد.[38]

غير أن سجل الصين لم يكن كله إيجابيات. فثمة جانب منه حافل بالسلبيات. أولها التدهور الشديد في توزيع الدخل. فقد ارتفع معامل جيني من 0.30 في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين إلى 0.42 في 2012- والأخير يزيد قليلاً على المعدل المناظر للولايات المتحدة في 2013(0.41). كما أن ما يقرب من نصف الدخل القومي للصين (48%) يستأثر به أغنى 20% من السكان في 2012 – وهو ما يزيد على نصيب هذه الفئة في الولايات المتحدة (46.4% في 2013). ولم يزد نصيب أفقر 40% من سكان الصين على 15% من الدخل القومي في 2012- وهو ما يقل قليلاً عن نصيب هذه الفئة في الولايات المتحدة (15.4% في 2013).

---

[38]) ما لم يذكر خلاف ذلك فإن البيانات المذكورة في هذه الفقرة والفقرتين التاليتين مأخوذة من:

World Bank, ***World Development Indicators Data Base***, **World Bank, Poverty data**, at http://databank.worldbank.org, and http://povertydata.world bank.org, J.C. Ramo, ***The Beijing Consensus***, The Foreign Policy Center, London, May 2004, retrievable from www.fpc.org.uk, M. Hart-Landesberg and P. Burkett, ***China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle***, ***Monthly Review***, vol. 56 , no. 3, July-August 2004, and H. L. Chan, "Will the Beijing Consensus follow the Washington Consensus to oblivion***?", IPP Review***, 12 April 2016, at www.ippreview.com

أما ثاني السلبيات فيتعلق بما أصاب الأوضاع البيئية من تدهور فظيع (استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث) لدرجة أن بعض المراقبين قد شبهوا ما حدث في الصين من آثار بيئية بما حدث في الدول الصناعية القديمة، لاسيما في بريطانيا في القرن التاسع عشر إبان الثورة الصناعية. ففي غضون 26 سنة من 1990 إلى 2016 ارتفع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 2.15 إلى 7.54 طن متري. وعموماً فقد صارت الصين أكبر منتج لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم. وهو ما أدى إلى تلوث شديد في هوائها، لاسيما في المدن الكبرى- وفي مقدمتها بيجين.[39] وليست نوعية الهواء أفضل كثيراً خارج بيجين، إذ يقدر أن ما لا يقل عن 80% من المدن الصينية المزودة بأجهزة مراقبة جودة الهواء قد تجاوزت المعدلات الآمنة بكثير. ويرتبط تلوث الهواء بالزيادة الضخمة في استهلاك الطاقة في سياق عملية التصنيع السريع، وبخاصة ارتفاع مستوى استهلاك الفحم. فالصين هي أكبر منتج للفحم في العالم وأكبر مستهلك له ، حيث يقدر نصيبها من الاستهلاك العالمي للفحم بحوالي النصف. وبالإضافة إلى تلوث الهواء ثمة تلوث شديد في المياه، شاملة المياه السطحية والمياه الجوفية. إذ تشير تقديرات 2014 إلى أن أكثر من 25% من أنهار الصين الرئيسية غير صالح للاستخدام البشري، وأن أكثر من 60% من المياه الجوفية التي تستخرج في المدن الكبرى قد تراوحت نوعيتها بين سيئ وسيئ جداً. ويضاف إلى ما تقدم من تأثيرات بيئية سلبية للنمو الاقتصادي في الصين تلوث التربة، وتدهور نوعية الأراضي الصالحة للزراعة، وتعرض مساحات شاسعة من الغابات للإزالة، وتحول نسبة كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة إلى أراض بور قاحلة جراء التصحر.

وكان لتدهور الأوضاع البيئية تأثير خطير على الصحة العامة وصحة البشر، خاصة مع تقلص الخدمات الصحية المجانية التي كانت الدولة تقدمها للمواطنين وارتفاع كلفة العلاج الخاص. كما أن تدهور الأوضاع البيئية بات مصدر تهديد كبير لاستدامة النمو الاقتصادي ذاته . وقد قدرت تكلفة هذا التدهور بما يتراوح بين 3% و10% من الناتج المحلي الإجمالي للصين. ومما يسترعي الانتباه أن الحكومة الصينية قد تجاهلت ما لحق بالبيئة من تدهور لوقت طويل، ولم تبدأ في التصدي له إلا مؤخراً، حيث أعلن رئيس الوزراء الحرب على التلوث في مارس 2014. ولكن التنفيذ يسير بوتيرة أبطأ كثيراً مما يتناسب وخطورة الحالة الراهنة للبيئة.

وهناك سلبية ثالثة وهي غياب الحريات. فها هنا خسارة محققة من منظور أن "التنمية حرية"، وأن "تعزيز الحرية الإنسانية هو في آن واحد الهدف الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية" كما قال سِن. ومع إقراره بتفوق الأداء الاقتصادي للصين على نظيره في الهند، فإن سِن يعتبر أن افتقار الصين إلى "الحريات الديمقراطية" يجعل الصين تعاني "معوقات حقيقية" عند مقارنتها بالهند، حيث أن لغياب الحريات انعكاسات سلبية على "مرونة السياسة الاقتصادية واستجابة العمل العام إزاء الأزمة الاجتماعية وكوارث غير متوقعة".[40]

---

[39]) في يناير 2013 انتشر الدخان والسحاب الأسود في سماء بيجين بعدما بلغ مستوى الجسيمات الخطرة أربعين ضعف المستوى الآمن المقرر من قبل منظمة الصحة العالمية. كما كان تلوث الهواء بالغ الخطورة في بيجين في ديسمبر 2015 لدرجة جعلت السلطات تقرر إغلاق المدارس والحد من حركة المرور ووقف أعمال التشييد الخارجية وتعطيل العمل في المصانع. هذه المعلومة وبقية معلومات هذه الفقرة مستمدة من:
E.Albert and B. Xu, ***China's Environmental Crisis***, Council on Foreign Relations, 18 Jan. 2016, at https://www.cfr.org/backgrounder/chinas..., and M. Lallanilla, "China's top 6 environmental concerns", ***LiveScience***, 15 May 2013, at https://www.livescience.com

[40]) الاقتباسات من ص 70 وص 58 من كتاب : أمارتيا سن، ***التنمية حرية***، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، مايو 2004.

وثمة سلبيات أخرى في أداء النموذج الصيني، نذكر منها عدم الاستقرار الاقتصادي - متمثلاً في تقلب معدلات النمو والتضخم والبطالة- وتآكل شبكات الأمان، وتدهور أوضاع النساء،وازدياد التباينات بين الأقاليم المختلفة وبين الريف والحضر، والخلل الذي أصاب الهيكل السكاني جراء تطبيق سياسة الطفل الواحد، وتدهور ظروف العمل، وانخفاض الأجور(وهو صورة من صور استغلال العمال)، وحرمان العمال من حقوقهم النقابية، لاسيما حق الإضراب الذي هو مجرد عنصر من عناصر كثيرة للصورة العامة لغياب الحريات وسلطوية النظام السياسي، وانتشار الفساد.[41]

ولكن ما هي أبرز ملامح النموذج الصيني الذي أثار غيرة الكثير من الدول النامية التي لم تزل حبيسة الدائرة الخبيثة للتخلف؟

ثمة أختلافات في رصد هذه الملامح في الكتابات المختلفة عن الصين- المحلية منها والأجنبية. فبعض الكتابات الصينية الرسمية وبعض الكتابات الغربية المنبهرة بهذا النموذج تنسب له ملامح تجافي الحقيقة. من ذلك قول رئيس وزراء سابق للصين أن استراتيجية التنمية في الصين تراعي خمسة توازنات، وهي: التوازن بين تنمية الريف وتنمية الحضر- التوازن بين التنمية في الأقاليم المختلفة- التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية- التوازن بين الإنسان والطبيعة- التوازن بين تنمية الداخل والانفتاح على العالم الخارجي.[42] ومنها قول رامو- مبتكر عبارة توافق بيجين- بأن النموذج الصيني مدفوع برغبة قوية في تحقيق نمو عالي الجودة يتصف بالسلمية والإنصاف، وأن النموذج براجماتي وأيديولوجي في آن معاً. وإذا نحينا الأوصاف الدعائية وتلك المتأثرة بانبهار مبالغ فيه، يمكن رصد أبرز ملامح النموذج الصيني على النحو التالي[43]:

(1) **التدرج أو التغيير التدريجي** بدلاً من العلاج بالصدمة والقفزات الواسعة، وذلك ترجمةً لقول دنج هسياو بنج: علينا أن نعبر النهر خطوة خطوة بالقفزات الصغيرة من حجر إلى حجر، لا بقفزة كبرى من شاطئ إلى الشاطئ الآخر.

(2) **التجريب المستمر والتعلم والتجديد والابتكار**. فبعض السياسات كانت تجرب على نطاق محدود- في ولاية واحدة مثلاً- وإذا نجحت يجري تعميمها. وكان للعناية بالتعلم إسهام كبير في انتقال الصين من استيراد التكنولوجيا الأجنبية إلى الابتكار التكنولوجي.

---

[41]) للمزيد حول هذه السلبيات، أنظر الفصل الثالث من : Hart-Landesberg and Burkett, ***op. cit.***

[42]) هذا الكلام مقتبس في المقال التالي:

D. Turin, "The Beijing Consensus: China's alternative development model", ***Inquiries***, vol. 2, no. 1, 2010, at http://www.inquiriesjournal.com/articles

[43]) من أبرز المصادر التي اعتمدت عليها في هذا الرصد:

Ramo, ***op. cit.***, J. Williamson, "The impact of the financial crisis on development thinking", Max Fry Lecture, delivered at the University of Birmingham, U.K., 13 Oct. 2010, retrieved from www.iie.com, Stephan Halper, ***The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century***, Basic Books, New York, 2010(https://books.google.com.eg) , and three reviews of the latter by A. Nathan (***in Foreign Affairs***, May 2010, at https://www.foreignaffairs.com/reviews), A. Spillius (in ***The Telegraph***, 17 May 2010, at http://www.telegraph.co.uk/culture/bookreviews), and ***Futurecasts***, vol.12, no.9, Sept. 2010 at www.futurecasts.com/book...

(3) **رأسمالية الدولة**، حيث اعتمدت الصين على السوق وعلى تنمية القطاع الخاص – بما ذلك عن طريق الخصخصة- على نطاق متزايد ، مع استمرار ملكية الدولة لنسبة مهمة من المشروعات، لاسيما في مجال الصناعات الإستراتيجية وفي المجال المصرفي. وبالرغم من أن الصين قد خصخصت الكثير من منشآت القطاع العام في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فما زالت الحكومة المركزية تحتفظ بملكية أكبر الشركات وأقواها. فمن بين الشركات الكبرى البالغ عددها 42 شركة، فإن ثلاثاً منها فقط مملوكة للقطاع الخاص.[44] وعموماً ينطبق على الدولة الصينية وصف **"الدولة التنموية"** التي شاعت لدى النمور الآسيوية. وقد وجهت هذه الدولة عناية خاصة للحفاظ على معدل مرتفع للادخار- ومن ثم للاستثمار- ولتطبيق سياسة صناعية نشطة. وبالرغم من الدور المتزايد بشدة لآليات السوق وللقطاع الخاص، فما زال الخطاب السياسي لقادة الصين يتحدث عن **اشتراكية السوق** وإقامة **اقتصاد سوق اشتراكي بملامح صينية**، وعن أن الصين تتقدم على طريق الاشتراكية بخصائص صينية. وهو خطاب لا علاقة له بواقع التحول الرأسمالي في الصين، ولا يعدو أن يكون تبريراً واهياً لاستمرار الوظيفة القديمة للحزب الشيوعي الصيني كآلية للسيطرة والتحكم في جميع مجريات الحياة. بعبارة اخري فإن خطاب الاشتراكية هو مجرد ستار للاحتفاظ بالسلطوية التي تشكل الملمح الخامس للتموذج الصيني.[45]

(4) **نظام سياسي سلطوي**، حيث تغيب الحريات وتنعدم ديمقراطية الحكم، وحيث تواجه التحركات الجماهيرية بأقصى درجات القمع والعنف، كما حدث مع تظاهرات العمال والطلبة في ميدان السلام السماوي في بيجين سنة 1989 المطالبة بالديمقراطية وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وإلى جانب الأجهزة الأمنية فإن السلطة الجديدة استخدمت الإطار المؤسسي القديم المتمثل في الحزب الشيوعي (الذي صار من حق رجال الأعمال الانضمام إليه منذ 2002!) لإحكام السيطرة على كل مناحي الحياة. ويعتقد حكام الصين أن الديمقراطية يمكن أن تهدر ما أنجزته الصين من تقدم اقتصادي، لاسيما عن طريق الضغوط الرامية لتطبيق سياسات شعبوية تزيد من دخول الأفراد واستهلاكهم.

(5) **النمو المدفوع بالتصديرالمصحوب بانفتاح منضبط على السوق العالمي**. فقد مارست الصين في البداية دور "مركز التجميع"(assembly center) والتشغيل (processor) اعتماداً سلع رأسمالية وسلع وسيطة مستوردة في إنتاج منتجات يجري تصديرها- أغلبها سلع استهلاكية . وكان المكون المستورد للصادرات مرتفعاً. ولكن مع التعلم ونمو القدرة على الابتكار التكنولوجي المشار إليهما في الملمح الثاني، أخذ المكون المحلي للصادرات في التزايد، وازداد الإنتاج المحلي والتصدير للسلع الوسيطة والرأسمالية وللمنتجات ذات المكون التكنولوجي الرفيع.[46] كما مارست الصين نوعاً من الانفتاح المنضبط على السوق العالمي بغرض جذب

---

[44]) أنظر:
J. Kurlantzick, “China’s model of development and the Beijing Consensus”, 29 April 2013,at http://www.Chinausfocus.com/finance-economy/china’s.....

[45]) هذا هو تقييمي لما وراء رفع شعار بناء الاشتراكية في الصين. أنظر وجهة نظر تنفي أية مصداقية للحديث عن تحول اشتراكي في الصين في Hart –Landesberg and Burkett, ***op. cit***., ch.2 and ch. 5. وهو ما يتفق مع رأي مفكرين اشتراكيين مثل فولرشتاين وجوندر فرانك وأريجي. ومع ذلك فإن بعض الاشتراكيين مثل سمير أمين لا يوافق على أن الصين تحولت إلى دولة رأسمالية أو أنها ربما تصبح في وقت قريب إحدى الدول الرأسمالية الكبري. أنظر: إبراهيم سعد الدين(محرر)، ***مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل***، كتاب الأهالي رقم 79، مؤسسة الأهالي، يناير 2008، ص 516.

[46]) يرجع إلى التفاصيل والإحصاءات الخاصة بهذا التحول في الصناعة والصادرات الصينية في المقال التالي:
Sept. 2007. L. Cui, “China’s growing external dependence”, ***Finance and Development***, vol. 44, no.3,

الاستثمار الأجنبي المباشر(وكانت نسبة كبيرة منه تتمثل في استثمارات صينيين مقيمين في الخارج) وكذلك لاستجلاب التكنولوجيا.

(6) **التحكم في النمو السكاني**، وذلك عن طريق إلزام الأسر بسياسة الطفل الواحد، واستخدام القسر في تنفيذ هذه السياسة،وهو ما ينطوي على انتهاك لحرية الإنسان ولحقه في التناسل واختيار حجم الأسرة الذي يناسبه. وقد ساعدت هذه السياسية في تخفيف الضغط السكاني والحد من الاستهلاك في الأجل المتوسط، ولكنها أسفرت عن اختلالات كبيرة في هيكل سكان الصين.

والآن ما موقع توافق بيجين بملامحه المحددة أعلاه من توافق واشنطون. هنا نواجه بموقفين في الأدبيات. أولهما موقف مفاده أن توافق بيجين لا يختلف كثيراً عن توافق واشنطون أو أنه لا يمثل بديلاً كاملاً له، حيث أن الأول يراعي معظم قواعد الثاني، وأن الخلاف يتعلق بمحدودية التحرير المالي حيث تخضع أسعار الفائدة وسعر الصرف للتحديد الإداري.[47] وثانيهما موقف يرى أصحابه أن ثمة اختلافات مهمة بين التوافقين- وهو موقف وليامسون مبتكر عبارة توافق واشنطون والمحدد لقواعده. من هذه الاختلافات الاختلاف بشأن دور الدولة وبشأن المشروعات المملوكة لها وبشأن تدخلاتها لتوجيه السوق والقطاع الخاص،وبشأن تطبيق سياسة صناعية. وقد رفض وليامسون سلطوية توافق بيجين وتحفظ على منهج التغيير التدريجي بأن التغير الضخم والسريع قد يكون مبرراً في بعض الحالات. كما تحفظ على دفع النمو بالتصدير لما قد يحدثه من اضطراب في الاقتصاد جراء تعريضه للصدمات الخارجية، وإن كان يقر بنجاحه في حالة الصين بفضل مراكمتها لحجم ضخم من الاحتياطيات الدولية. وفي اعتقادي أن الموقف الثاني(الذي عبر عنه وليامسون) أصوب من الموقف الأول. ومما يسترعي الانتباه أن بالرغم من الاختلاف بين الموقفين، فإنهما يتفقان في نقطة أساسية، ألا وهي أن توافق بيجين في حالة تحول(كما سيتبين من الفقرة التالية)، وأنه يتجه رويداً رويداً للاقتراب من توافق واشنطون بالمزيد من إجراءات تحرير الاقتصاد. بل إن وليامسون قد توقع زوال سلطوية توافق بيجين ولو بعد حين لأن الشعب لن يستمر طويلاً في تحملها.[48]

وفي الحقيقة أن نموذج بيجين لم يتصف بالثبات على مدى الأربعين سنة التي انقضت منذ مولده. فقد مر بمراحل مختلفة. ففي المرحلة الأولى(1978-1983) شهدت الصين تفكيك الكثير من الأطر الاقتصادية التي ميزت الحقبة الماوية - وبخاصة الكوميونات- والتحول إلى الزراعة التعاقدية ومن ثم إلى الزراعة العائلية، وتشجيع قيام التعاونيات والمشروعات الخاصة، وتوسيع سلطات هيئات التخطيط في الولايات والمحليات، وتحرير إدارة مشروعات القطاع العام، وتعديل قانون العمل. كما شهدت هذه المرحلة انطلاقة كبيرة للقطاع الخاص ومحاولات قوية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الاقتصادية الخاصة التي قدمت امتيازات سخية للمستثمرين. وفي المرحلة الثانية (1984-1991) استمر التوسع في الحريات الممنوحة للمنشآت الاقتصادية المملوكة للحكومة المركزية وللولايات والمحليات، وازدادت إجراءات تشجيع إنشاء المشروعات الخاصة، وتوسعت الدولة في إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة، وأعلنت استراتيجية التصدير.

---

[47]) عبر عن هذا الموقف ماك كينون في مقاله:

R. McKinnon, "China in Africa- The Washington Consensus versus the Beijing Consensus", ***International Finance,*** vol. 13, issue 3, winter 2010, pp. 495-506, at www.onlinelibrary.wiley.com

[48]) موقف وليامسون ورد في Williamson, ***op. cit***.

ثم جاءت مرحلة ثالثة (من 1991 حتى 2001) تم خلالها التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام، وجرت عمليات خصخصة واسعة النطاق لوحداته، وإن بقي عدد غير قليل من المشروعات الكبرى في نطاقه. وعموما صار القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد. وبمرور الزمن تقلص دور جهاز التخطيط واتسع نطاق عمل السوق وازداد انفتاح الصين على السوق العالمي واندماجها في العولمة، لاسيما منذ انضمامها إلي منظمة التجارة العالمية في أواخر 2001.[49] وكان من الطبيعي مع زيادة وتيرة تحرير الاقتصاد الصيني واندماجه في الاقتصاد العالمي أن تمر الصين بمرحلة رابعة (منذ 2001 حتى الآن) يتراجع فيها دور الدولة في تطبيق السياسة الصناعية. ومنذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تزايدت الضغوط على الصين من أجل تقليل اعتماد نموها الاقتصادي على التصدير، وجعله يعتمد أكثر فأكثر على الاستهلاك المحلي. وتضافرت العوامل الجيوسياسية مع العوامل الجيواقتصادية لترسخ مكانة الصين كدولة عظمى وقوة(نووية) كبرى على الصعيد العالمي.

ومهما يكن من أمر، فلا شك في أن الملامح الستة لتوافق بيجين قد أسهمت فيما حققته الصين من تقدم اقتصادي ومن تخفيض للفقر على نحو لم يكن وارداً فيما لو أخذت بنيوليبرالية توافق واشنطون في المراحل الأولى لتطورها منذ 1978- تماماً مثلما كان الأمر في النمور الآسيوية التي طبقت ما سلف عرضه تحت عنوان "سياسات بديلة للسياسات النيوليبرالية". فثمة تشابهات كثيرة بين النموذج الصيني ونموذج النمور، لاسيما فيما يتعلق بالدولة التنموية والسياسة الصناعية وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والانفتاح المتدرج والمنضبط على العالم الخارجي والتعلم والابتكار.

وهاهنا تكمن الدروس الحقيقية التي على الدول النامية أن تعيها وتستوعبها من الخبرة التنموية للصين. فالمسألة الجوهرية ليست محاكاة النموذج الصيني أو نقله بحذافيره. ولا يرجع ذلك فقط لما أسفر عنه هذا النموذج من مشكلات ضخمة في الصين، لاسيما مشكلات التزايد الكبير في اللامساواة والتدهور الضخم في الأوضاع البيئية والخلل في التركيبة السكانية.[50] بل إنه يرجع إلى ثلاثة أمور أخرى:

أولها أن ما وقع في الصين هو محصلة ظروف خاصة بالصين ونتاج تطور تاريخي لا نظير له في أي دولة أخرى بما في الدول التي كانت اشتراكية كالاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا التي دارت في فلكه. فبالرغم

---

[49]) للمزيد حول تفاصيل هذه المراحل الثلاث، راجع: Hart-Landesberg and Burkett, ***op. cit.***, ch. 2

[50]) **من أبرز ما نجم عن التطبيق القسري لسياسة الطفل الواحد في الصين اختلال التوازن بين الذكور والإناث بظهور عجز كبير في الإناث (نتيجة الرغبة التقليدية في إنجاب الذكور ومحاولة تحقيق هذه الرغبة بالإجهاض الانتقائي حسب النوع ووأد البنات)، وهو ما أثر بالسلب على فرص الزواج والرغبة في تكوين أسرة. ومنها دخول الصين سريعاً إلى مرحلة شيخوخة الهيكل السكاني، وهو أمر له متطلبات اقتصادية واجتماعية كبيرة. ومنها تضاؤل عدد الأبناء والأحفاد الذين يمكنهم رعاية العدد المتزايد من المسنين، خاصة في ظل تراجع ما كانت الدولة تقدمة من خدمات صحية ورعاية اجتماعية.** وقد تناولت هذه المشكلات تحت عنوان "خطر استعجال خفض الخصوبة والنمو السكاني" في كتابي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، ***مرجع سابق***، ص141-ص 142. أنظر في ذلك أيضاً: سِن، ***مرجع سبق ذكره***، ص 261-ص 267، حيث يشير إلى أن التحديد القسري للنسل في الصين كان له ثمن باهظ متمثلاً في "انتهاك حقوق ذات أهمية جوهرية أصيلة"، وأن تطبيقه قد اقترن بفظائع ونتائج اجتماعية مروعة. وفضلاً على ذلك يذكر سن أنه "ليس واضحاً على الإطلاق كم معدل خفض الخصوبة **الإضافي** الذي حققته الصين بهذه الوسائل القسرية. إنه من المعقول قبول أن الكثير من برامج الصين الاقتصادية والاجتماعية كانت ذات قيمة كبيرة في خفض الخصوبة، بما في ذلك التوسع في التعليم للرجال والنساء على السواء، وبرامج توفير الرعاية الصحية عامة، وتوفير المزيد من فرص تشغيل المرأة، ثم أخيراً البرامج التي حفزت النمو الاقتصادي السريع". **والمعنى أن هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت السبب الرئيسي لخفض الخصوبة- لا سياسة الطفل الواحد القسرية. ولتوكيد هذه النقطة يذكر سن أن خفضاً كبيراً في الخصوبة (أكبر مما تحقق في الصين) قد تحقق دون إكراه في ولايتين هنديتين، وهما كيرالا وتاميل نادو، بينما عجزت الأساليب القسرية (كالتعقيم الإجباري) والأساليب العقابية (الحرمان من مزايا اقتصادية واجتماعية للأسر غير الملتزمة بتحديد النسل) التي طبقتها بعض الولايات الشمالية في الهند عن إحداث خفض ملموس في الخصوبة.**

من التحولات السياسية والاقتصادية الضخمة في الصين، احتفظت الصين بالحزب الشيوعي كحزب حاكم، واستخدمت آلياته في اتخاذ القرار والهيمنة على مقاليد الأمور في إنجاز التحول إلى الرأسمالية السلطوية. كما أن المرحلة الماوية قد حققت الكثير من الإنجازات، لاسيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية والتصنيع وتأهيل قوة عمل صناعية وبناء القدرات العلمية والتكنولوجية. ولا يمكن تجاهل دور هذه الإنجازات فيما تحقق من تطور في مرحلة ما بعد ماو[51].

وثانيها أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الصين قد ارتبطت بتحولات في النظام الرأسمالي العالمي واستراتيجيات الشركات متعدية الجنسيات التي استفادت منها الصين مثلما استفادت هي أيضاً من الصين.

وثالثها أن ثمة ملامح في النموذج الصيني لم تعد تتوافق مع روح العصر، لاسيما سلطوية النظام السياسي والسياسة السكانية القائمة على القسر والقمع. بل إن سياسة النمو المدفوع بالتصدير باتت محل شك، فبالإضافة إلى ما قد يترتب عليها من اعتماد كبير على الخارج (تبعية التصدير كما كان حال الدول النامية المعتمدة على تصدير المواد الأولية) وما يترتب على ذلك من زيادة التعرض للصدمات الخارجية، ليس من الممكن أن تتجه الدول جميعها إلى التصدير؛ فمن المرجح أن زيادة صادرات البعض ستكون على حساب البعض الآخر.

وهذه التحفظات على قابلية النموذج الصيني للتطبيق خارج الصين لن تحول دون قيام بعض الدول النامية باستيراده ومحاكاته. ولكن هذه التحفظات تعني أن فرص نجاح النموذج الصيني في تلك الدول مشكوك فيها. وستظل دول نامية كثيرة تبحث عن نموذج يستوعب دروس الخبرة الصينية وخبرة النمور الآسيوية من قبلها ويتجنب سلطوية النظام السياسي والسياسات التي باتت مجافية لحقوق الإنسان وكرامته. وفيما أرى فإن هذه هي مواصفات نموذج التنمية المستقلة المقدم في القسم الرابع من هذا الفصل.

3

بدائل متمردة على النموذج الغربي للتقدم

- **ما بعد التنمية**

ظهر في ثمانينيات القرن العشرين تيار فكري يطلق عليه "ما بعد التنمية"(Post-Development)، وما زالت الكتابات بشأنه تتوالى حتى الآن. وقد أسهم في صياغة هذا التيار مفكرون متنوعو الأصول والتخصصات والثقافات، نذكر منهم: الأنثروبولوجي الأمريكي من أصل كولومبي أرتورو إسكوبار(1952-)، والكاتب والناشط السياسي والاجتماعي المكسيكي جوستافو إستيفا(1936-)، والباحث الألماني في شئون التنمية والبيئة والعولمة وولف جانج ساكس(1946-)، والدبلوماسي الإيراني مجيد راحنيما(1924-2015). والفكرة الأساسية التي تدور حولها نظرية ما بعد التنمية هي أن الغرب (الرأسمالي) استخدم "**خطاب التنمية**" من أجل ترويج نموذجه للتقدم ومن أجل مواصلة سيطرته على الدول النامية واستغلال خيراتها لصالحه.[52] وفي رأي منظري

---

[51]) وقد كان لهذه الإنجازات دور مهم في قدرة الصين على استخدام اقتصاد السوق بكفاءة أعلى كثيراً من الهند إبان تحولها لاقتصاد السوق منذ 1991. أنظر في ذلك: سن، ***مرجع سبق ذكره***، ص 57.

[52]) خطاب التنمية: Development discourse

ما بعد التنمية أن هذا الإقحام للنموذج الغربي للتقدم وما يرتبط به من قيم قد جاء على حساب تدمير الثقافات والقيم المحلية التي كان من الممكن توظيفها في إبداع نماذج بديلة للتنمية في الدول النامية.[53]

ويرى منظرو ما بعد التنمية أن مفاهيم مثل التخلف والتنمية لا يمكن أن تفهم جيداً إلا بالإشارة إلى السياق التاريخي الذي ظهرت فيه، وإلا بإدراك ميزان القوى السائد وقت ظهورها. فقد ظهرت هذه المفاهيم بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حيث دخل العالم حقبة الحرب الباردة بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية، وحيث اشتد الصراع بين هاتين الكتلتين للسيطرة على ما كان يعرف بالعالم الثالث الذي احتدم نضال شعوبه من أجل التحرر من الاستعمار. وحينذاك كان ميزان القوى العالمية آخذاً في التغير لصالح الولايات المتحدة التي خلفت القوى الاستعمارية القديمة وصارت اللاعب الأساسي في الساحة الدولية إلى جانب الاتحاد السوفييتي.

ويعتبر مفكرو ما بعد التنمية أن تاريخ ميلاد مفهوم التنمية هو 20 يناير 1949، وهو اليوم الذي ألقى فيه هاري ترومان خطاب تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة. إذ تضمن هذا الخطاب تحديداً للدور الجديد المنوط بالولايات المتحدة كقوة كبرى تقود النظام الرأسمالي العالمي، وتسعي لبسط هيمنتها على الدول التي تحررت من الاستعمار أو كانت لم تزل تناضل للخلاص منه. وقد أوضح خطاب ترومان في النقطة الرابعة منه (ومن هنا جاءت تسمية برنامج المساعدات الأمريكية للدول المتخلفة – حسب صياغة ترومان- ببرنامج النقطة الرابعة) أن استمرار الفقر في الدول المتخلفة لا يشكل تهديداً لهذه الدول وحدها، بل أنه مصدر تهديد للدول المتقدمة ذاتها. وعلى ذلك فإن عملية الإنقاذ مرهونة باعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة، حيث أن الأخيرة تملك المعرفة الفنية والتقدم العلمي الضرورين لزيادة الإنتاج، ومن ثم لإخراج هذه الدول من تخلفها وبؤسها، والانتقال بها إلى مرحلة الحداثة التي تتمتع بها الدول المتقدمة. وكان هذا هو أساس برنامج الدعم الفني والمساعدات الاقتصادية للدول النامية الذي تبنته الولايات التحدة، والذي أطلق عليه برنامج النقطة الرابعة كما سبق ذكره. وفيما يرى مفكرو ما بعد التنمية، فإن هذا البرنامج- وما تلاه من برامج لتقديم المعونات من جانب دول متقدمة أخرى ومن مؤسسات مالية دولية تتحكم في إدارتها دول المركز الرأسمالي – وما يتضمنه من مشروطيات هو الوسيلة التي استخدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة لفرض النموذج الغربي للتقدم وللهيمنة على الدول النامية وضمان تبعيتها لها، أي لفرض نوع جديد من الاستعمار أو الإمبريالية.

ولا ينكر أصحاب نظرية ما بعد التنمية ان فكرة التنمية - أو التطور- لم تكن بالفكرة الجديدة عندما ألقى ترومان خطاب التنصيب. فالفكرة قديمة ؛ وهي تعود إلى عصر النهضة وإلى حركة التصنيع ونمو الرأسمالية في أوروبا. وإنما كان الجديد في الأمر هو تعريف التنمية بالخروج من التخلف وهو ما يستوجب من وجهة النظر الغربية هجر كل ما لدى الدول النامية من قيم وثقافات ومعارف محلية ، وتبني أو محاكاة النموذج الغربي للتقدم باعتباره النموذج الصحيح والوحيد للتقدم. ومن هنا ظهرت فكرة **اللحاق بالغرب**. كما تمثل الجديد أيضاً فيما

---

[53]) اعتمدت في شرح أفكار ما بعد التنمية على المصادر التالية:
W. Sachs' preface and G. Esteva's contribution in: W. Sachs(ed.), ***The Development Dictionary- A Guide to Knowledge as Power***, 2nd ed., Zed Books, London and New York, 2010, downloadable from www.shifter-magazine.com, S. Reid-Henry," Arturo Escobar: a post-development thinker to be reckoned with", ***The Guardian***, 5 Nov. 2012,at https://www.theguardian.com/global-development..., and F. Naz,"Arturo Escobar and the development discourse: An overview", ***Asian Affairs***, vol. 2, no.3, pp 64-84, July- Sept. 2006.

يمكن تسميته ب "**مأسسة التنمية**" بمعنى ظهور مجموعة من المؤسسات القطرية واالدولية المعنية بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية، وكذلك شيوع تدريس مقررات للتنمية ومنح درجات علمية في الكثير من مؤسسات التعليم العالي ، فضلاً على ظهور مؤسسات معنية بالتنمية في الدول النامية كهيئات ووزارات التنمية أو للتخطيط والتعاون الدولي صارت بمثابة حلقة الوصل مع هيئات المعونة الأجنبية. وهكذا نشأت قنوات مؤسسية استطاع الغرب من خلالها تشكيل مسارات التنمية في الدول النامية بما يخدم مصالحه وبما يعزز علاقات عدم التكافؤ في القوة أو النفوذ بين الغرب وتلك الدول، أي بما يضمن استمرار **علاقة التبعية** التي هي أصلاً جوهر التخلف. وهذا كله هو ما يسوغ لمنظري ما بعد التنمية اعتبار الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية "**حُقبة التنمية**"(The development era). ولذا فإن مطلب "ما بعد التنمية" هو إنهاء هذه الحقبة بما تحمله من مفاهيم وتوجهات عجزت عن تحقيق أي تنمية حقيقية للدول النامية، ووقف اتخاذ التنمية من جانب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً ذريعة للهيمنة على الدول النامية. وهي في الوقت ذاته **دعوة لمقاربة جديدة للتنمية** سوف تتضح معالمها بعد قليل.

وعلى خلاف ما كان يعتقده أنصار مابعد التنمية في أول الأمر من أن فكرة التنمية على النمط الغربي واللحاق بالغرب المتقدم (أو التغربن[54])هي فكرة مفروضة بالكامل على الدول النامية من خارجها، فإنهم صاروا يدركون أن هذه الأفكار وإن كان الغرب قد نجح في ترويجها، إلا أنها صارت مترسخة في عقول الكثيرين من أبناء هذه الدول لدرجة أن التنمية بمحاكاة النموذج الغربي باتت مرغوبة من جانبهم. وهو ما يذكرنا بقول ابن خلدون أن المغلوب مولع بتقليد الغالب، وبقول كاتب أمريكي "إن الرأسمالية قد استعمرت عقولنا لدرجة أننا لم نعد قادرين على تصور بدائل لها".[55]

ويعتمد فكر ما بعد التنمية على أداة **تحليل الخطاب** التي ابتدعها الفيلسوف والمنظر الاجتماعي الفرنسي ميشيل فوكو.[56] فخطاب التنمية الذي اتخذ إسكوبار خطاب تنصيب ترومان نموذجاً له مُحَمّل بدلالات يتعين فهمها، ويرتكز على علاقات قوة يلزم إدراكها لمعرفة أي مصالح يستهدف هذا الخطاب خدمتها. وكان تحليل إدوارد سعيد للاستشراق – باعتبار أنه مجال معرفي هدفه إدارة بل وإنتاج صورة معينة للشرق سياسياً وسوسيولوجياً وعسكرياً وأيديولوجياً- من مصادر إلهام إسكوبار في صياغة نظرية ما بعد التنمية.[57] وإجمالاً فإن مفكري ما بعد التنمية يستخدمون أداة تحليل خطاب التنمية الغربي لبيان أن مجاراته من جانب الدول النامية يعمل على تكريس علاقات عدم التكافؤ بينها وبين الدول المتقدمة، أي استمرار علاقات التبعية. فثمة صلة قوية بين نظرية ما بعد التنمية ونظرية التبعية على العموم، والكتابات الشارحة لاستخدام المعونات كأداة لاستدامة التبعية والهيمنة من جانب الغرب على الخصوص.[58] وكما سيتبين لاحقاً فإن الأفكار البديلة للتنمية التي يطرحها أصحاب ما بعد التنمية- وكذلك الداعون لتنمية متمركزة حول الناس- ذات صلة بقضية اعتاد كثير من المفكرين العرب طرحها، ألا وهي **قضية الأصالة والمعاصرة**، والدعوة التي ارتبطت بها لاستلهام القيم الأصيلة

[54]) التغربن: Westernization
[55]) الاقتباس من مقال جون هالستيد – وهو من دعاة التوزيعية Distributism التي سيأتي ذكرها فيما بعد:
John Halstead, "Neither capitalism nor socialism- A third alternative", 24 August 2016, at https://gods and radicals.org
[56]) تحليل الخطاب: Discourse analysis
[57]) الاستشراق: Orientalism
[58]) ومن أبرز هذه الكتابات –على سبيل المثال- الكتاب التالي:
Tresa Hayter, ***Aid as Imperialism***, Pelican, London, 1971.

والتراث، بل واستلهام بعض الأنماط التقليدية للحياة وتطويرها- مثل نمط بناء المساكن الذي قام حسن فتحي بإحيائه في قرية القرنة بصعيد مصر.

وقد انتهي تحليل إسكوبار لخطاب التنمية الذي قدمه الرئيس ترومان إلى الإمساك بثلاثة عناصر لم تفقد مغزاها بالرغم من مضي نحو سبعين سنة على هذا الخطاب. أولها عنصر الخوف من الخطر الذي يتهدد أمن الغرب واستقراره جراء استمرار الفقر في البلدان النامية، وجراء احتمال ارتمائها في أحضان الشيوعية. وبالرغم من زوال الخطر الذي كان يمثله وجود المعسكر الشيوعي ، فقد حل محله مؤخراً مصدران للخطر من منظور الغرب، وهما الحركات الأصولية و تدفق المهاجرين من الدول النامية. وثانيها عنصر تعريف التنمية بما هو غائب في الدول النامية ولكنه متواجد لدى الغرب (المعرفة الفنية والتقدم العلمي والنمو الاقتصادي). ومن ثم فما على الدول النامية للخلاص من تخلفها سوى اللجوء للغرب لاستكمال ما ينقصها؛ وهو ما يعطى "مشروعية" للتدخلات في شئون الدول النامية من جانب الغرب من جهة، وهو ما ينطوي على تجاهل أي عناصر إيجابية في قيم الدول النامية وثقافاتها ومعارفها التقليدية وميراثها الحضاري يمكن أن تكون سنداً لإخراجه من التخلف والتبعية من جهة أخرى. أما العنصر الثالث فهو التراتبية، حيث يوضع العالم المتقدم اقتصادياً في مرتبة أعلى مما كان يعرف بالعالم الثالث، وهو ما جسده – مثلاً- روستو في كتابه عن مراحل النمو الاقتصادي. وهنا يلاحظ النظر مرة أخرى للدول النامية كما لو كانت بلا تاريخ، وعلى أنها لا تملك أي إيجابيات يمكن البناء عليها، وأنها مجرد وعاء فارغ ينتظر الامتلاء بالتنمية التي ستأتيه من الغرب.

ومما هو جدير بالملاحظة أن مفكري ما بعد التنمية يعتقدون أن النموذج الغربي ليس غير صالح للتطبيق في الدول النامية فحسب، بل إنه لم يعد قابلاً للاستمرار في الدول المتقدمة ذاتها، حيث يحتدم الصدام بين التصنيع وأنماط الاستهلاك الوفير من جهة، وبين طاقة البيئة على تحمل التلوث واستنزاف الموارد غير المتجددة من جهة أخرى، وحيث تتجه الفجوات في توزيع الدخل والثروة إلى الاتساع. ومن هنا دعوة بعض من يحسبون على تيار ما بعد التنمية إلى وقف النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.[59]

وكما سبق ذكره فإن منظري ما بعد التنمية لم يكتفوا بنقد خطاب الغرب عن التنمية، بل إنهم قدموا ما يعتبرونه بديلاً أفضل. وهذا البديل يقوم على الانطلاق من الثقافات والقيم المحلية، وعلى المزج بين المعارف المحلية والمعارف الحديثة (نهج السير على قدمين بحسب التعبير الصيني)، والسعي لإنشاء مجتمعات واقتصادات متحررة من هيمنة السوق ومن مركزية السلطة. ومن العناصر الأساسية لهذا البديل تشجيع الحركات الاجتماعية المحلية أو الشعبية (grass roots movements)، وإقامة العلاقات الاقتصادية على أساس التضامن(solidarity) والتبادلية أو العون المتبادل (mutuality -reciprocity) والاستدامة البيئية - وبخاصة من خلال أنماط للحياة تتجنب الإسراف والتبذير- وتسيير المجتمعات المحلية على أساس الديمقراطية المباشرة.

[59]) من أبرز رموز تيار وقف النمو الاقتصادي Degrowth أستاذ الاقتصاد الفرنسي سيرجي لاتوش Serge Latouche . وقد صارت لهذا التيار أنشطة قوية ، من أهمها المؤتمرات الدولية التي تعقدها شبكة بحوث وقف النمو منذ 2008. أنظر موضوع Degrowth في موقع Wikipedia .

وبالطبع فإن أفكار ما بعد التنمية لم تسلم من النقد.[60] من أبرز الانتقادات أن المتبنين لفكر ما بعد التنمية يتجاهلون ما أسفرت عنه التنمية التي ينتقدون خطابها من تحسن في نوعية حياة أعداد كبيرة من سكان الدول النامية. وينفي مفكرو ما بعد التنمية إنكارهم وقوع مثل هذا التحسن، ولكنهم يعتبرونه مجرد نجاح جزئي أو محدود للنموذج الغربي. بل إن بعضهم يرون أن استمرار الفقر واللامساواة والتدهور البيئي على نطاق واسع في الدول النامية دليل فشل أكثر منه دليل نجاح للنموذج الغربي للتقدم، خاصةً إذا أخذت في الحسبان الوعود المسرفة في التفاؤل التي ارتبطت بهذا النموذج. وثمة انتقاد ثان مفاده أن الخطاب التنموي متنوع وليس كله على شاكلةٍ واحدةٍ كتلك التي وجه إليها مفكرو ما بعد التنمية سهام نقدهم. ويُرد على ذلك بأن الخطاب الذي جرى التركيز عليه هو الخطاب السائد والذي كانت له أصداء تطبيقية قوية ، بينما الخطابات الأخرى للتنمية لم تزل على الهامش ولم تجد فرصة للتطبيق. وذهب انتقاد ثالث إلى أن مفكرو ما بعد التنمية يغالون في توكيد الخصوصية الثقافية أو النسبية الثقافية، وكأنه ليست هناك قيم أو معايير عامة يمكن أن تكون مقبولة من الناس في جميع المجتمعات. ويفسر البعض هذا الموقف من جانب نظرية ما بعد التنمية بأنه ليس سوى رد فعل للتجاهل الشديد للقيم والثقافات والمعارف المحلية من جانب أصحاب النموذج الغربي، او لميلهم للحط من شأنها واعتبارها معوقة للتقدم، وأنه لا يعني إنكار عالمية بعض القيم كالحقوق الأساسية للإنسان والحكم الجيد، وإن كان البون شاسع بين الأقوال والأفعال بشأن هذه القيم.

ويضاف إلى ما تقدم انتقادان آخران: أولهما: أن منظري ما بعد التنمية قد ركزوا على نقد النموذج الغربي أكثر مما ركزوا على تقديم بديل متكامل. وهذا صحيح، ولا ينكره أنصار ما بعد التنمية. فهم يعترفون بأن مساهمتهم في تقديم البديل إنما تتمثل في أفكار أو توجهات يمكن أن تشكل لبنات لبناء نموذج بديل. وثانيهما يتعلق برفض التوجه للنمو الاقتصادي والتصنيع كسبيل للتنمية، وتفضيل المشروعات الصغيرة في المجتمعات المحلية على المشروعات الكبيرة على الصعيد القطري. وفي تقديري أن هذا الرفض غير مبرر. فمع التسليم بان التنمية لا يمكن اختزالها في التصنيع والنمو الاقتصادي، إلا أنه لا تنمية دون تصنيع، وأن استئصال الفقر على المدى الطويل لا يستغني عن النمو الاقتصادي. وما صاحب التصنيع والنمو الاقتصادي من سوءات لا يعني أن تكرار هذه السوءات محتوم. فالعيب في النمط السائد للتنمية ليس في التصنيع أو في النمو في حد ذاتهما، **وإنما يكمن العيب في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي شكل إطار التصنيع والنمو في الغرب**. وهذا هو ما يجب التركيز عليه، إلى جانب الاستفادة من التقدم العلمي في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وكذلك الأفكار الجديدة كالاقتصاد الدوار وغيرها. أضف إلى ذلك أن المشروعات الصغيرة لا تغني عن المشروعات الكبيرة، ومن الواجب أن تراعي برامج التنمية تحقيق الترابط والتكامل بين هذين النوعين من المشروعات.

- **التنمية المتمركزة حول الناس**

تشترك مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس مع مقاربة ما بعد التنمية في الكثير من المنطلقات والمستهدفات. فهما يرفضان الحضارة الغربية أو حضارة الحداثة، ويدعوان إلى حضارة ما بعد المركزية الأوربية-الأمريكية، وما بعد الحداثة. ولذلك فإنهما يرفضان أن تكون التنمية في البلدان النامية على غرار النموذج الغربي

[60]) يقدم المقال التالي هذه الانتقادات وردود منظري ما بعد التنمية عليها:
E. Siemiatycki, "Post-Development at a crossroads: Towards a "Real" development", ***Undercurrent***, vol. 11, no. 3, 2005, at www.dspace.africaportal.org

الذي طبقته البلدان الصناعية القديمة. والمقاربتان على صلة وثيقة بنظرية التبعية وتفسيرها للتخلف. وهما يرفضان النظرة التقليدية الغربية للدول النامية على أنها أقل شأناً من الغرب من الناحية الحضارية. كما أن المقاربتين توجهان نقداً حاداً للنيوليبرالية ولممارسات الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها تجاه الدول النامية. وثمة سمات مشتركة بين ما تطرحه المقاربتان من بدائل، لاسيما التركيز على المجتمعات المحلية وتحبيذ تنميتها من خلال مشروعات صغيرة، والتشديد على استثمار التقاليد والقيم وأنماط الحياة المحلية. [61]

وفي الواقع أن الاختلافات بين المقاربتين تنصب على بعض التفاصيل أكثر مما تنصب على الجوهر. كما أنها تتعلق بمن يوجه إليه الخطاب التنموي البديل، حيث تتوجه مقاربة مابعد التنمية بخطابها إلى الدول النامية في المقام الأول، بينما تستهدف مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس بناء اقتصاد جديد يقوم على الأسس ذاتها في كل من الدول النامية والدول المتقدمة. ومن أبرز دعاة التنمية المتمركزة حول الناس الأمريكي ديفيد كورتن الأستاذ بجامعة هارفارد الذي تحول بعد عمله زهاء ثلاثين سنة مع هيئات معونات التنمية الدولية إلى واحد من أكبر نقاد سياسات التنمية التقليدية وبرامج المعونات السائدة. وهو يرأس "منتدى التنمية المتمركزة حول الناس" الذي تحول فيما بعد إلى "منتدى الاقتصادات الحية". ومن الناشطين في حركة التنمية المتمركزة حول الناس الكاتب والاستشاري الإنجليزي جيمس روبرتسون المحرر بمنتدى التنمية المتمركزة حول الناس ومؤسس "القمة الاقتصادية الأخرى" التي تأسست في بريطانيا في 1984 على سبيل المقابلة أو التضاد مع قمة الدول السبع الكبارG-7، واستهدفت بيان أن الاقتصاد يمكن أن ينظم قطرياً وعالمياً على أسس بديلة لما يدعو إليه "الكبار".

وتمزج مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس بين المنظور الإيكولوجي ومنظور تنمية المجتمعات المحلية كأساس لتنظيم الاقتصاد والعناية بالبيئة في آن معاً. وفي سياق اهتمامها بالمجتمعات المحلية كمرتكز أساسي للتنمية، فإنها تنزع إلى نوع من الاقتصاد الذي يقوم على مبادئ التضامن والتعاون والاستدامة التي سنعود إليها فيما بعد. وفي الحقيقة أن أنصار هذه المقاربة يتطلعون إلى بناء اقتصاد جديد في الجنوب والشمال على السواء يحاكي النظم الحية ويحرص على التوازنات التي كانت الطبيعة تحافظ عليها قبل أن تكون الأولوية لجمع المال وتكديس الثروات، وقبل هيمنة الشركات الكبري على الناس والأرض بما ظهر وبما بطن من خيراتها، وقبل سيطرة رأس المال على الحكم. وهو ما أوقع العالم في ثلاث أزمات متلازمة: أزمة بيئية (تغير المناخ- التلوث- فقدان التربة الخصبة- نقص المتاح من المياه العذبة- اختفاء مساحات عظيمة من الغابات- انهيار المصائد)، وأزمة اجتماعية (الفقر -اللامساواة - تفكك الروابط الإنسانية- تراجع القيم الأخلاقية)، وأزمة حكم أو حوكمة (العدوان على حقوق الإنسان- تراجع الديمقراطية – تزاوج الثروة والسلطة في إطار العولمة غير المنصفة).

---

[61]) يعتمد تعرضنا لمقاربة التنمية المتمركزة حول الناس على المصادر التالية:

-David Korten,"The pursuit of happiness: A new development paradigm", a paper presented to the Government of Buhtan,25 Jan. 2013, at www.livingeconomiesforum.org

-David Korten and Rudi Klauss(eds), ***People-Centered Development- Contributions Toward Theory and Planning Frameworks,*** Kumarian Press, Connecticut, 1984, at www.pdf.usaid.gov/pdf-docs...

-James Robertson, "People-centered development: Principles for a new civilization", 1994, at www. Livingeconomiesforum.org/1994/07/Robertson…

-Revised Sociology, People- centered development, 9 Dec.2015, at www.revisedsociology.com

وكبديل عن تمركز الاقتصاد والتنمية حول الإنتاج من خلال المشروعات الصناعية الكبيرة، ثمة دعوة لوضع الناس في مركز اهتمام الاقتصاد والتنمية، بحيث يكون الهدف إسعاد الناس لا تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث يقوم التنظيم الاجتماعي على قاعدة واسعة من المجتمعات المحلية التي تشيع فيها أنشطة اقتصادية صغيرة بحيث تكون هذه الأنشطة متجذرة محلياً (locally-rooted). ويمكن أن تأخذ المشروعات شكل تعاونيات ومؤسسات يملكها العمال ويديرونها ومشروعات تملكها المحليات وتديرها. والسبيل إلى ذلك هو أن تكون المجتمعات المحلية مالكة لزمام مواردها (local ownership) ، ومسئولة عن توجيه استخدامات هذه الموارد لمصلحة سكانها، ومن المهم أن يتم ذلك في إطار من الحكم الذاتي الديمقراطي الذي يستوعب الجميع ولا تستأثر فيه القلة الغنية بسلطة الحكم واتخاذ القرارات، والذي يتيح مساءلة السلطة الحاكمة ومحاسبتها، ولا تطغى فيه مصالح الشركات على مصالح الناس، ويقيَّم فيه أداء الاقتصاد والمجتمع بمقاييس العيش الطيب والاستدامة والعدالة وما إليها من مؤشرات السعادة.

ويضيف رواد التنمية المتمركزة حول الناس عدداً آخر من المبادئ التي يجب ان تميز اقتصاد الحضارة الجديدة التي يدعون إليها والتي صاروا يشيرون إليها **الحضارة الإيكولوجية** (اختصاراً: ecociv). ومنها رفض الفصل الثقافي بين العلوم الاقتصادية والعلوم الطبيعية- لاسيما البيولوجي والإيكولوجي بحيث تحل أقسام الاقتصاد الإيكولوجي محل أقسام الاقتصاد التقليدية- مع توسيع أفاق البيولوجيين والإيكولوجيين بما يمكنهم من امتلاك منظور واسع، ألا وهو منظور النظم الحية. ومنها الربط بين الاقتصاد والأخلاق بما يضمن أن تستند القرارات الاقتصادية إلى المسئولية الأخلاقية- وهو ما يذكرنا بالمقاربة الأخلاقية السابق تناولها في الفصل السادس. ومنها رفض ربط التقدم الاقتصادي بالدوافع والقيم الذكورية- وهو ما يذكرنا بالمقاربة النسوية التي وردت في الفصل التاسع. ومن هذه المبادئ أيضاً إحلال حوكمة اقتصادية عالمية جديدة محل الحوكمة الحالية التي صارت متركزة في مؤسسات بريتون وودز التي تقدم الهموم الاقتصادية على الهموم الاجتماعية والبيئية والتي تخضع إدارتها للدول المركزية في النظام الرأسمالي العالمي ولا سلطان عليها من مجلس الأمن أو حتي من الجمعية العامة للأمم المتحدة.[62]

وتلتقي أفكار التنمية المتمركزة حول الناس مع الأفكار التي طرحها ألفن توفلر في 1980 بشأن الحضارة الجديدة التي أسماها **حضارة الموجة الثالثة**. فقد قامت حضارة الموجه الأولي على الزراعة، وقامت حضارة الموجة الثانية على التصنيع والتكنولوجيا وأسفرت عن ظواهر مثل الإنتاج الكبير والتنميط والمركزية والتحضر والاستهلاك الوفير للطاقة والنزعة الاستهلاكية والتدهور في الأوضاع البيئية واقتلاع القيم والثقافات المحلية من جذورها. أما حضارة الموجة الثالثة التي بَشَّر بها توفلر فهى تسعى لتجاوز السمات السيئة للموجة الثانية مثل التصنيع على النمط الكلاسيكي وأولوية الاقتصاد على البيئة والثقافة والعلاقات الأسرية، وذلك بالتركيز على المشروعات الصغيرة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وعلى الصناعات المرتكزة على الإلكترونيات الدقيقة التي تتيح اللامركزية في الإنتاج، وذلك مع الجمع بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة وبين التكنولوجيات المتقدمة والتكنولوجيات التقليدية، وكذلك الجمع بين الإنتاج والاستهلاك الذاتي

[62]) للمزيد حول الحضارة الايكولوجية والاقتصاد الجديد المتوائم معها، أنظر:
David Korten, “ A living earth economy for an ecological civilization”, a talk at the University of Alberta, Canada on 30 Jan 2017, downloadable from: http://ecociv.org

(الإنتاج للاستهلاك:prosumption) وعدم الفصل بين المنتج والمستهلك (المنتج المستهلك: prosumer) والمزج بين التعليم والإنتاج، وبين النضال السياسي وخدمة المجتمع.[63]

وثمة أصداء واضحة **لفلسفة غاندي** في صياغة مبادئ التنمية المتمركزة حول الناس. فكما سبق بيانه في الفصل السادس(ضمن المقاربة الأخلاقية) دعا غاندي إلى أن تكون الأولوية في تنظيم الاقتصاد للإنسان- لا للمال، وأن يقاس الأداء الاقتصادي ليس بالمستوى المادي للمعيشة بل بمستوى الحياة بعناصرها المادية والروحية والثقافية. كما أولى غاندي عناية خاصة لتنمية الريف والحرف التقليدية والصناعات الريفية، ولم يتحمس للتصنيع ولا للتكنولوجيا المتقدمة. وركز على تنمية المحليات والاعتماد على الذات. وأخيراً ثمة التقاء بين أفكار التنمية المتمركزة حول الناس والأفكار التي عبر عنها شوماخر في كتابه: **"الصغير جميل"**.[64] وبالطبع فإن فكرة أولوية الإنسان صارت من الأفكار التي تستوعبها المقاربات التي انطوت على مراجعة جذرية لمفهوم التنمية كالتنمية الأخري والتنمية البشرية والتنمية المستدامة التي ستناقش في القسم الرابع من هذا الفصل.

وجدير بالذكر أنه ليس هناك اتفاق تام بين مؤيدي مقاربة التنمية المتمركزة حول الناس على كل عناصرها. فعلى سبيل المثال قدم نَيَّار وتشانج تصوراً عن هذه المقاربة يختلف في عدد من العناصر عما اقترحه كورتن وكلاوس وروبرتسون. فهما- وأنا معهما فيما ذهبا إليه- يريان أن تمركز التنمية حول الناس لا يقتضي التنازل عن هدف التصنيع، كما أنه لا يستوجب رفض المشروعات الكبيرة والتعويل على المشروعات المحلية الصغيرة وحدها. كما أنهما كانا أكثر وضوحاً في رفضهما للنيوليبرالية، حيث اعتبراها العقبة التي تعترض وضع الناس في مركز اهتام التنمية، وقدما بدلاً عنها سياسات كتلك التي سبق عرضها في القسم الثاني من هذا الفصل.[65]

وفي تقديري أن مقاربة التنمية المتمحورة حول الناس- شأنها شأن مقاربة ما بعد التنمية- قد أصابت في إعادة صياغة المنظور العام للتنمية، من حيث وجوب أن تتمحور التنمية حول الناس وتسعى للارتقاء بنوعية حياتهم، ومن حيث وجوب ألا يكون التقدم الاقتصادي على حساب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة ولا على حساب اتساع الفوارق بين الطبقات، مع ضرورة إفساح المجال لمشاركة الناس في صنع القرارات التي تمس حياتهم في إطار من الديمقراطية الحقيقية التي لا يحتكر فيها الأثرياء سلطة الحكم واتخاذ القرارات. ولكن هذه المقاربة شابها القصور في اختيار الوسائل والسياسات، لاسيما التعويل المبالغ فيه على دور المشروعات الصغيرة التي تقام في المجتمعات المحلية، وميلها لاستبعاد التصنيع والمشروعات الكبيرة، وكذلك المبالغة في شأن القيم والثقافات المحلية (فليست كلها بالضرورة مما يدعم التنمية). وكما سبق ذكره تفتقر هذه المقاربة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية محددة يمكن أن تحقق أهدافها. وهذا النقد لا يقلل من أهمية المساهمة التي قدمها رواد التنمية المتمركزة حول الناس، والتي تحتوي على عناصر يمكن أن تشكل لبنات لبناء تصور أكثر تحديداً وأكثر تكاملاً.

- **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

---

[63]) للمزيد حول حضارة الموجة الثالثة، أنظر: Korten and Klauss, ***op cit.***, pp.21-32

[64]) E. F. Schumacher, ***Small is Beautiful- Economics as if People Mattered,*** Blond and Briggs, London, 1973.

[65]) للمزيد حول تصور نَيَّار وتشانج ،أنظر:

Deepak Nayyar and Ha-Joon Chang, "Toward a people-centered approach to development", in E. Hershberg and C. Thornton (eds), ***The Development Imperative: Toward a People- Centered Approach***, SSRC, New York, 2005, downloadable from www.policyinnovations.org

يضم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشكالاً متنوعة من الكيانات التنظيمية التي تجعل الأولوية للاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وتقدمها على اعتبارات الربحية والمصالح الخاصة الضيقة. وهذه الكيانات تمارس أنشطة اقتصادية متعددة مدفوعة بغرض إشباع الحاجات الإنسانية وبناء القدرة على مقاومة ضغوط السوق وعلى سرعة التعافي من الأزمات الاقتصادية. صحيح أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا تغفل عامل الربح كليةً. ولكنها لا تعتبره محرك النشاط الاقتصادي ولا تعده هدفها الأساسي. إذ أن المبادئ الحاكمة لهذه المنظمات هي الطوعية والعمل الجماعي والمجتمعي (بمعنى أن أنشطتها تهدف لخدمة المجتمعات المحلية وأنها تعتمد أساساً على سكان هذه المجتمعات[66]) والتضامن والتعاون والعدل الاجتماعي، والإدارة والرقابة الديمقراطية، وحماية البيئة (الاستدامة البيئية).

ومن أبرز أنواع المنظمات التي تعمل وفق هذه المبادئ: التعاونيات الإنتاجية والتسويقية والاستهلاكية، ومؤسسات القروض الصغيرة (مثل بنك جرامين في بنجلاديش)، والبنوك (مثل بنك موندراجون في أسبانيا)، ومشروعات المحليات في مجال الطاقة البديلة، وجمعيات خدمة المجتمع المحلي والعون المتبادل، ومنشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي[67]، والمؤسسات التعليمية والصحية. وقد تضاف إلى هذه القائمة المنظمات القائمة على الوقفيات كمؤسسات النفع العام والجمعيات الخيرية، وإن كان بعض المنتمين لحركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبرون النشاط الخيري لمنظماته مجرد نشاط هامشي، ويصرون على أن هذا النوع من الاقتصاد ليس اقتصاداً للفقراء والجماعات المنكشفة، وأنه نشاط اقتصادي غرضه الأساسي إنتاج سلع وخدمات تلبي حاجة المجتمع. وحقيق بالذكر أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتواجد في الكثير من الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية وعلى اختلاف مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.[68]

وقد ظهرت الدعوة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من جانب عدد من المفكرين والناشطين الاجتماعيين والسياسيين، لا سيما المنتمين منهم لمقاربة الاقتصاد الأخلاقي بعامة، والمتحمسين لفكرة المسئولية الاجتماعية للشركات بخاصة. كما تبنت هذه الدعوة بعض المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية التي أنشأت مؤسسة متخصصة للتدريب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني(ILO SSE Academy)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(UNRISD)، وكذلك بعض المراكز البحثية مثل معهد الاقتصاد التضامني بجامعة أكسفورد(ISE). كما تأسست شبكة أوروبية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وأنشئ منتدى عالمي للاقتصاد الجديد والابتكار الاجتماعي(NESI) تدخل في عضويته كثرة من المؤسسات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد ارتبط ظهور مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وانتشار منظماته بالنفور من النظام الرأسمالي، لاسيما بعدما تعاظمت قوته واتسع نفوذه

---

[66]) ومع ذلك فإن بعض منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد تجاوزت نطاق المجتمعات المحلية communities ، وصارت تضارع الشركات الكبرى من حيث الحجم والانتشار، بل وامتد نشاط البعض منها إلى الصعيد الدولي، مثل مؤسسة موندراجون الأسبانية.

[67]) منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي: Social enterprises

[68]) للمزيد حول تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أنظر:

UNRISD, "Potential and limits of Social and Solidarity Economy", Project Brief, no. 2, UNRISD, Geneva, Oct.2012, at www.unrisd.org, John- Justin McMurtery,"Promethus, Trojan Horse or Frankenstein?: The Social and Solidarity Economy as community creation, market wedge, or state monster", paper presented at UNRISD International Conference, Geneva,6-8 May 2013, at www.unrisd.org

من خلال عمل الشركات متعدية الجنسية وموجة العولمة، وبعدما تفاقمت فيه مظاهر الاستغلال والفقر و اللامساواة والتدهور البيئي والتعرض للأزمات.

وبالرغم من أن الدعوة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قد تراجعت بعض الشيء عندما انتشرت نماذج الديمقراطية الاجتماعية التي سبق تناولها في القسم الثاني من هذا الفصل، إلا أن تراجع هذه النماذج ذاتها في سياق موجة النيوليبرالية قد منح حركة الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني زخماً جديداً. وعموما صارت حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مرتبطة بالبحث عن بديل لكل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.[69] ولكن تنامي هذه الحركة، وصمودها في وجه المنافسة العاتية من جانب الشركات الكبرى عموماً والشركات الاحتكارية خصوصاً، وتعزيز دورها في تحويل وجهة المجتمعات نحو أنماط للتنمية الإنسانية المستدامة، لم يزل مرهوناً باتخاذ سياسات عامة داعمة لهذه الحركة وتنقية البيئة المؤسسية من العراقيل التي تحد من انطلاقها وإنشاء مؤسسات للتمويل المناسب لطبيعة منظماتها.[70]

وتجدر الإشارة إلى نموذج للمشروعات التعاونية تكثر الإشادة به في أدبيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأدبيات الاقتصاد الأخلاقي، وكذلك في الكتابات حول المقاربة التكاملية التي سبق عرضها في الفصل التاسع، ألا وهو **مؤسسة موندراجون التعاونية الأسبانية**.[71] لقد أنشئت هذه المؤسسة في سنة 1956 كمؤسسة تعاونية، يمتلكها ويديرها أعضاؤها الذين يمثلون 80%-85% من العاملين في المؤسسة. وفي الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمؤسسة يختار العمال مديراً لها، مع احتفاظهم بسلطة صنع القرارات الأساسية للمؤسسة كقرارات الإنتاج والتوزيع وتعيين المديرين والاستغناء عنهم. وقد نمت موندراجون نمواً عظيماً، فصار لها امتداد جغرافي كبير، كما تنوعت أنشطتها تنوعاً ملحوظاً. فهي تضم أربع مجموعات من المشروعات التعاونية: المشروعات الصناعية، ومشروعات التمويل(بنك تعاوني)، ومشروعات تجارة التجزئة، ومشروعات تعليمية (جامعة موندراجون التي تأسست في 2009/2010 وتمنح درجات علمية متوافقة مع المعايير الأوروبية للتعليم العالي). وقد أصبحت موندراجون واحدة من أكبر عشر مؤسسات في أسبانيا سواء بدلالة حجم المبيعات أم

---

[69]) للمزيد حول دوافع ظهور حركة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والجهات الداعمة لها، أنظر:

New Economy Forum, Alternatives to Capitalism, at http://neweconomyforum.org, John Halstead, ***op. cit.***

وفي هذا المقال دعوة إلى ما يسمى "**المنظور التوزيعي**" أو "**التوزيعية**"(Distributive Perspective or Distributism) الذي يركز على توزيع القوة أو النفوذ بدلاً عن تركزهما، ويدعو إلى النظر إلى الاقتصاد على أنه جزء من الأخلاق، كما يدعو إلى أفكار مشابهة لما سبق ذكره بشأن مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني وكذلك التنمية المتمركزة حول الناس. وتؤكد التوزيعية على الحق في الملكية الخاصة، ولكنها تدعو إلى توزيعها على أوسع نطاق ممكن. وهي في هذا تلتقي مع اقتراح جون رولز بشأن الديمقراطية القائمة على فكرة تعميم الملكية التي سبق الإشارة إليها في القسم الثاني من هذا الفصل. أنظر أيضاً:

R.D. Wolff, "Alternatives to capitalism", ***Critical Sociology***, vol. 39, no. 4, 2013, pp. 487-490, at www.journals.sagepub.com

ويطرح هذا المقال "التعاونية" كبديل للرأسمالية والاشتراكية، بما في ذلك المشروعات التي يملكها العمال ويديرونها إدارة ذاتية. كما يقترح التمثيل المتبادل لكل من المسئولين عن المشروعات التعاونية ومسئولي المحليات في مجالس إدارات كل منهما.

[70]) للمزيد حول السياسات العامة المطلوبة لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أنظر:

UNRISD, ***Policy Innovations for Transformative Change- Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Developmen***t, UNRISD. Geneva, Oct. 2016. Retrievable from www.unrisd.org

[71]) المعلومات التالية عن مؤسسة موندراجون مستمدة من:

R. Wolff, "Yes, there is an alternative to capitalism: Mondragon shows the way", ***The Guardian***, 24 June 2012, at http://www.theguardian.com

بدلالة عدد المشتغلين. كما صار لموندراجون بعد خارجي قوي، حيث صارت تشغل زهاء 77 مشروعاً خارج أسبانيا.

ومن القواعد الأساسية لتعاونية موندراجون أن الحد الأقصى للأجور فيها لا يتعدى 6.5 مثل الحد الأدني، وذلك تفعيلاً لهدف عدالة التوزيع. قارن ذلك بالفجوة الشاسعة بين أجور المديرين التنفيذيين وأجور العمال في الولايات المتحدة التي تضاعفت عشرين مرة منذ 1965 حتى بلغت 1:400 في السنوات الأخيرة. ومن هذه القواعد المساواة بين الجنسين، حيث أن 43% من أعضاء هذه المؤسسة من النساء. وثمة قاعدة أخرى تراعيها موندراجون، وهي الأمان الوظيفي، حيث يوجد بها نظام لتحويل العمالة من المشروعات التي باتت تحتاج إلى عمالة أقل إلى المشروعات التي يمكن أن تستوعب مزيداً من العمالة. وتساهم المؤسسة في النفقات المترتبة على انتقال العمال من مشروع إلى آخر. ومن القواعد المهمة الأخرى الحرص على كفاءة الأداء، حيث تحصل مشروعات المؤسسة على المدخلات اللازمة لها من أفضل مصدر متاح سواء أكان ينتمي للمؤسسة أم لا ينتمي إليها. وأخيراً ثمة قاعدة تقضي بتخصيص نسبة من العائد الصافي لمشروعات موندراجون لتمويل عمليات البحث والتطوير.

ومن الأشكال التنظيمية الأخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي شهدت انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة ما صار يطلق عليه **منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي**. إنها منشآت تجمع بين الطابع التجاري والطابع الاجتماعي، بمعنى أنها لا تسعى لمجرد الربح فحسب ، بل يفترض إنها تعمل بمسئولية أخلاقية وتراعي الاعتبارات الاجتماعية والبيئية أيضاً. ومن شعارات هذه المنشآت: **"الناس قبل الأرباح"**. وقد صار لهذه لمنشآت تواجد في الكثير من البلدان المتقدمة، وكذلك في عدد من الدول النامية. وقد تأسست اتحادات وتحالفات وشبكات وأكاديميات ومراكز تدريب بغرض رعاية هذه المنشآت وتقديم النصح والإرشاد بشأن إنشائها وإدارتها، فضلاً على تبادل الخبرات بين القائمين عليها.[72]

وطبقاً للتقرير البريطاني عن منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي للعام 2015، فإن 50% من هذه المنشآت حققت أرباحاً، بينما تعادلت النفقات مع الإيرادات في 26% منها. وهو ما يعنى أن 24% من هذه المنشآت قد حققت خسائر.وغالبية هذه النوعية من المنشآت(73%) قد حصلت على أكثر من 75% من دخلها من التجارة. وكان الزبون الأساسي لهاذه المنشآت-لاسيما المنشآت العاملة في المناطق الأكثر حرماناً- هو الجهات الحكومية. وهو ما قد يشي بإعطاء ميزة تفضيلية لهذه المنشآت من جانب الحكومة. وتراعي منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي تضييق الفجوة بين مرتب المدير وبين أقل أجر تدفعه للعمال ، حيث لا تزيد النسبة بينهما على 1:3.6. ويلاحظ التقرير أن هذه المنشآت ليست بلا مشكلات. ويعتبر التمويل أهم مشكلة تواجه هذه المنشآت أياً كان حجمها.

[72]) المعلومات في هذه الفقرة والفقرة االتالية لها مستمدة من:
M.Smith, "Initiatives of change", 2016, at http://www.thelondoneconomic.com/tle-pick/whats-the-alternative-to-capitalism, and Social Enterprise U.K., ***The State of Social Enterprise Report 2015***, at https://www.socialenterprise.org.uk

ونختتم هذا العرض للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتساؤل عما إذا كان هذا النوع من الاقتصاد يقدم بديلاً حقيقياً أو كاملاً لاقتصاد السوق الرأسمالي. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه بالرغم مما تقدمه منشآت الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني من خدمات للمجتمعات المحلية التي تعمل فيها، وبالرغم من مساهمتها في تلطيف بعض الآثار السيئة للرأسمالية، **فإنها لا تشكل نظاماً اقتصادياً متكاملاً في أي من الدول التي تتواجد فيها**. فهي لا تعدو أن تشكل قطاعاً ثالثاً يعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص والقطاع العام. كما أن التعاونيات لا تخلو من مشكلات في إدارتها بطريقة ديمقراطية؛وهو ما قد يفتح المجال أمام قلة من أعضائها للسيطرة على إدارتها وإساءة استغلال موارد الجمعية خدمةً لمصالحهم الذاتية. كما أن التعاونيات كثيراً ما تتعرض للانهيار جراء تكاسل كثرة من الأعضاء حتى عن حضور الجمعيات العمومية- وهوما ينسف مبدأ المشاركة الديمقراطية المفترض استناد التعاونيات إليه- وجراء ميلهم "للركوب المجاني"، مثلاً بعدم التزامهم بسداد حصصهم من المصروفات اللازمة لنجاح الإدارة التعاونية (كما هو الحال في تعاونيات الإسكان واتحادات ملاك العمارات والمنتجعات التعاونية). ومن المفارقات مطالبة أنصار التعاونيات للحكومات الرأسمالية- التي تسيطر عليها عادةً قوى رأسمالية لا تريد إفساح المجال لأي منافسة لها من جانب أي كيانات غير رأسمالية- بأن تمد يد العون بالتشريعات الميسرة لشئونها وبالدعم الاقتصادي والمعنوي اللازم لنجاحها. وبالرغم من سعي المنشآت التعاونية والتضامنية للمزاوجة بين هدفي الربح وخدمة المجتمع، فإن عملها في إطار نظام رأسمالي أساساً يجعلها عرضة لضغوط المنافسة مع المشروعات الرأسمالية الكبيرة، وهو ما قد يضطرها في صراعها من أجل البقاء إلى التخلي بعض الشيء عن البعد الأخلاقي والبعد الاجتماعي، ومن ثم التركيز على البعد الربحي.

4

بدائل مرتبطة بتجديد مفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية محاولات متعددة لتجديده منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. وكانت لكل محاولة مترتبات فيما يتعلق بصياغة مقاربة جديدة للتنمية. وبالطبع فإن هذه المحاولات لم تنطلق من فراغ. بل كان وراءها عدم اقتناع بالمفهوم الضيق للتنمية المرتكزعلى هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك عدم اقتناع بالمقاربة التقليدية إما لثقتها غير المبررة في آليات السوق وفي التجارة كمحرك للتنمية، وإما لتجاهل هذه المقاربة للعراقيل التي تقف في طريق التنمية بسبب علاقات عدم التكافؤ في النظام الاقتصادي العالمي وما ينجر عنها من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة. كما كان وراء محاولات تجديد المفهوم والمقاربة ما تبين من عجز الممارسات التنموية التي انطلقت من المفهوم والمقاربة التقليدية عن تحقيق تقدم ملموس لاقتصادات ومجتمعات ما كان يعرف بالعالم الثالث قبل انهيار الكتلة الاشتراكية أو ما صار يعرف بالجنوب بعد هذه الواقعة.

ففي مواجهة قضية عدم التكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ظهرت في أواخر خمسينيات القرن العشرين **نظرية التبعية** والدعوة لفك ارتباط دول الأطراف أو التخوم بدول المركز أو القلب. وتوالت جهود بلورة ما يترتب على هذه النظرية من توجهات للتنمية في العقود التالية. فظهرت الدعوة لتوجيه جهود التنمية للداخل **وفاءً بالحاجات الآســاسـية** وكذلك **الدعوة للاعتماد على الذات**. وفي هذا السـياق ظهرت **الدعوة إلى تنمية مغايرة** (Another Development)، كما ظهرت إرهاصـات فكرة **التنمية المستقلة** التي توالت محاولات تحديد جوهرها ومقوماتها منذ منتصـــف ثمانينيات القرن العشـــرين. وفي مواجهة إغفال المقاربة التقليدية

للقضـــايا البيئية، وكرد فعل لما نتج عن نمط النمو الغربي من إضــرار بالبيئة، بدأت ســلســلة مؤتمرات الأمم المتحدة التي ربطت بين البيئة والتنمية، وفي سياقها برزت **مقاربة التنمية المستدامة**. وكرد فعل للهوس بنمو الناتج المحلي الإجمالي في النظرية والممارســـة، برزت **مقاربة التنمية البشـــرية** التي دعت تمحور التنمية حول الناس. ومع تواصـــل الجهود الفكرية، امتزجت المقاربتان الأخيرتان لتنتج عنهما مقاربة جديدة وهي **مقاربة التنمية البشرية المستدامة** (التي قد يكتفى بتسميتها: مقاربة التنمية المستدامة ، كما في أجندة 2030 للأمم المتحدة). ونظراً لعمومية المقاربة الأخيرة، حيث أنها تطبق على كل الدول وعلى كل الناس، برزت الحاجة للمزاوجة بين هذه المقاربة وبين الظروف الخاصـــة بالدول النامية، وبخاصـــة وضـــعها الهامشـــي في النظام الراهن لتقســـيم العمل الدولي وعلاقة التبعية التي تربطها بدول المركز الرأســـمالي. فتجدد الاهتمام **بمقاربة التنمية المســـتقلة**، وحظيت بالمزيد من العناية لتدقيق مفهومها وتحديد الملامح العامة للســـياســـات الكفيلة بتحقيقها، وبيان الشروط اللازمة للنجاح في تطبيقها.

- **من الحاجات الأساسية إلى التنمية المغايرة**

أدى ضعف نتائج مبادرة عقود التنمية التي أطلقتها الأمم المتحدة اعتباراً من عام 1961(وهي العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين)، إلى ظهور محاولات متعددة لتجديد المفاهيم والمقاربات التنموية.[73] فمنذ أواسط السبعينيات تركز الاهتمام على هدف **إشباع الحاجات الأساسية** الذي صار يدرج ضمن استراتيجيات ومقاربات متعددة للتنمية. وفي 1974 صدرعن المؤتمر الذي عقد في مدينة كوكويوك بالمكسيك برعاية منظمة الأمم المتحدة لمؤتمر التجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إعلان كوكويوك الذي تضمن دعوة لإصلاح الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتركز السلطة في ربع سكان العالم (الدول المتقدمة) الذي يهيمن على الثلاثة أرباع الأخرى (دول العالم الثالث). كما تضمن الإعلان أن التنمية يجب أن تركز على تنمية البشر، وأن تتوجه للوفاء بحاجاتهم الإنسانية التي لا تنحصر في الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، بل إنها تمتد لتشمل الحق في العمل والحق في حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة في اتخاذ القرارات. كما طرح الإعلان فكرة فك الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي مؤقتاً ، والحاجة لبلورة أنماط جديدة للتنمية لا تتسم بالتبذير والإسراف المميز لنمط التنمية في دول المركز الرأسمالي، وكذلك وجوب أن تسعى استراتيجية التنمية لدعم الاستقلال الوطني (National Autonomy). ولأسباب ليس من الصعب إدراكها، هُوجِم هذا الإعلان بشراسة من جانب الولايات المتحدة ممثلة في وزير خارجيتها

---

[73]) استهدف العقد الأول للتنمية (1961-1970) تحقيق الدول النامية معدل نمو للناتج القومي الإجمالي لا يقل عن 5%. وبحلول منتصف هذا العقد تبين أن العالم لم يتقدم كثيراً نحو تحقيق أهدافه. وكان من أبرز ملامح العقد الثاني للتنمية (1971-1980) إعلان هدف تقديم الدول المتقدمة 0.7% على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات تنموية للدول النامية- وهو الهدف الذي لم يتحقق حتى اليوم. وقد فشل هذا العقد بسبب عدم التزام الدول المتقدمة بهذ الهدف ، وبسبب انهيار نظام الذهب في 1971، والطفرة في أسعار البترول التي صاحبت حرب أكتوبر 1973 ، والخلل القائم في النظام الاقتصادي العالمي- وهو ما أدى إلى دعوة دول عدم الانحياز في مؤتمرها بالجزائر في سبتمبر 1973 إلى إقامة **نظام اقتصادي عالمي جديد** يوفر بيئة مساندة لتنمية دول العالم الثالث. وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الدعوة في أبريل 1974. وقد استهدف العقد الثالث للتنمية (1981-1990) عددا من الأهداف المستحبة (معدل نمو 7.5% للدول النامية، ومعدل نمو 8% لصادراتها، ومعدل استثمار 28% ومعدل ادخار محلي 24%). وقد عجزت الدول النامية عن تحقيق هذه الأهداف لأسباب متعلقة بالبيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية وأخرى متعلقة بغياب الإرادة السياسية والسياسات المتوافقة مع هذه الأهداف، فضلاً عن تفاقم مشكلات الديون الخارجية واستشراء الفساد. ولم يكن حظ العقد الرابع للتنمية (1991-2000) من النجاح أفضل من العقود السابقة. وخلال هذا العقد أتجه اهتمام الأمم المتحدة لقضية الفقر. فأعلنت في ديسمبر 1992 أن يوم 17 أكتوبر من كل عام سيكون يوماً دولياً للقضاء الفقر، كما أقرت عقداً (1997-2006) لاستئصال الفقر. وبعد هذه العقود الأربعة، صدرت الأهداف الإنمائية للألفية MDGs (2001 -2015) ثم أهداف التنمية المستدامة SDGs(2015-2030). للمزيد حول عقود التنمية الأربعة، راجع:

UN, ***A Prehistory of the Millennium Development Goals. Four decades of struggle for development in the UN***, UN Chronicle, vol. XLIV, no. 4, 2007. Downloaded from https://unchronicle.un.org

حينئذ هنري كيسينجر.[74] لاحظ أن هذا الإعلان قد حمل الكثير من الأفكار القيمة التي وردت لاحقاً ضمن مقاربات أخرى كمقاربة التنمية المغايرة ومقاربة التنمية البشرية ومقاربة التنمية المستدامة ومقاربة التنمية المستقلة.

وقد راجت فكرة الحاجات الأساسية في سبعينيات القرن العشرين رواجاً عظيماً. وقد شهد العام 1976 ثلاث مساهمات احتضنت مبدأ الوفاء بالحاجات الأساسية. أولها مساهمة منظمة العمل الدولية في 1976 ضمن استراتيجيتها للتشغيل والنمو والحاجات الأساسية التي أعلنتها في سياق البرنامج العالمي للتشغيل. وثانيها مساهمة مؤسسة باريلوتشي التي قدمت رؤية مضادة لرؤية نادي روما في تقريره الشهير: "***حدود النمو***" الذي حذر من كارثة عالمية جراء الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وجراء العجز عن الوفاء بالحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من سكان العالم. وقد استخدم تقرير باريلوتشي الموسوم: "***كارثة أم مجتمع جديد***" نموذجاً رياضياً للبرهنة على إمكانية الوفاء بالحاجات الأساسية لسكان العالم، وبخاصة الأربعين في المائة الأفقر من البشر. أما المساهمة الثالثة فقد تمثلت في تقرير لنادي روما بعنوان "***إعادة تشكيل النظام العالمي***". وقد أنجز هذا التقرير فريق بقيادة تنبيرجن تبنى فيه مبدأ الحاجات الأساسية.[75]

ومن الجدير بالملاحظة في شأن مقاربة الحاجات الأساسية أمران. الأول هو أن الاهتمام بهذه المقاربة أو المبدأ لم يتوقف عند سبعينيات القرن الماضي. فقد ظلت الحاجات الأساسية تجذب الأنظار بعد ذلك بوقت طويل. ففي 1990 مثلاً صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عن تقدير حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي.[76] كما كان لفكرة الوفاء بالحاجات الأساسية أصداء قوية في الأهداف الإنمائية للألفية (2001-2015) وفي أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي اعتمدتها القمة العالمية للتنمية المستدامة بالأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015. أما الأمر الثاني فهو أن ثمة تلازماً في معظم الكتابات بين الحاجات الأساسية والاعتماد على الذات. فقد يظهر الواحد منهما كمبدأ أو عنصر ضمن استراتيجية للآخر. فالكتابات عن استراتيجية الحاجات الأساسية تدرج الاعتماد على الذات ضمن عناصرها، والكتابات عن استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات تدرج الحاجات الأساسية كمبدأ من مبادئها.[77]

وقد تركز الاهتمام على أولوية اشباع الحاجات الأساسية في **مقاربة التنمية المغايرة** التي أعلنتها مؤسسة داج همرشولد في 1975. ولم ينحصر اهتمام هذه المقاربة في التوجه لإشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية، بل إن هذا كان مبدأً ضمن خمسة مبادئ. والمبادئ الأربعة الأخرى هي: أن التنمية يجب أن تنبع من قلب كل مجتمع وأن تتوافق مع قيمه وهويته الثقافية ورؤيته للمستقبل - وهذا هو المبدأ الذي ركزت عليه

---

[74]) أنظر تفاصيل أوفى عن The Cocoyoc Declaration على الموقع التالي: https:// fr.wikipedia.org

[75]) أنظر تاريخاً مختصراً لمبدأ/استراتيجية/ مقاربة الحاجات الأساسية في:

Overseas Development Institute(ODI), ***Basic Needs***, Briefing Paper, no. 5, ODI, London, Dec. 19780, L. Emmerij, ***The Basic Needs Development Strategy***, Background Paper, World Economic and Social Survey, 2010, at www.un.org/bp-wess/zedo_emmerij, and D. P. Ghai et al., ***The Basic Needs Approach to Development***, ILO, Geneva, 1977, ch. 1.

[76]) أنظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ***حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي- الجوانب البيئية و التكنولوجيات والسياسات***، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، العدد 150،الكويت، يونيو 1990.

[77]) أنظر على سبيل المثال: اسماعيل صبري عبد الله، ***نحو نظام اقتصادي عالمي جديد***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976، وانريك أورتيزا وآخرون، ***الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

مقاربة ما بعد التنمية كما سـبق بيانه في القسـم الثالث من هذا الفصـل، وأن تنمية أي مجتمع يجب أن تعتمد أساساً على القوى الذاتية البشرية والمادية والثقافية لهذا المجتمع، وأن التنمية يجب أن تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وأن تراعي حدود الأعباء التي قد يفرضـــها الجيل الحالي على أجيال المســـتقبل، وأن التنمية تستوجب إصلاحات هيكلية من أجل تأمين الشروط اللازمة للإدارة الذاتية والمشاركة في اتخاذ القرارات من جانب كل من يتأثرون بها. وإلى جانب هذه المبادئ الخمســـة تضـــمنت مقاربة التنمية المغايرة توكيد قيمة الإنصـاف، والتشديد على الحاجة نظام اقتصـادي عالمي جديد من أجل التصدي للفجوة المتزايدة الاتسـاع بين الشمال والجنوب.

وفي تقييم لمقاربة التنمية المغايرة بعد ثلاثين سـنة من إطلاقها (وهي الفترة التي شـهدت صـعود النيوليبرالية وانتشار تطبيقها) ، تبين أن ما دعت إليه لم يجد سبيله للتحقيق، وأن هذه المقاربة ما زالت تقع في هامش كتاب التنمية، بينما لم يزل المتن مسيطراً عليه من جانب المقاربة التقليدية. وكما يقول من أجروا هذا التقييم فإنه مما يسـترعي الانتباه أن الكثير من المفاهيم والمصـطلحات التي أطلقتها مقاربة التنمية المغايرة قد دخلت الخطاب التنموي المعاصـر- كالاسـتدامة والمشـاركة والإنصـاف. غير أن هذه المفاهيم والمصـطلحات لم تترجم إلى أشـكال محددة للفعل وممارسـات على أرض الواقع. وفضـلاً على ما تقدم، انتهى التقييم إلى أنه ما زال ينظر للتنمية حتى من جانب من وضـــعوا الأهداف الإنمائية للألفية على أنها عملية خطية للتحرك صـــوب الحداثة والنمو الاقتصادي على النمط الغربي ، وأن التحدي أمام الدول النامية هو اللحاق بالدول المتقدمة؛ ولا شك في أنها نظرة خاطئة كما بين تقرير التنمية المغايرة وتقارير ودراسات أخرى كثيرة.[78]

- **من التنمية المستدامة والتنمية البشرية**
إلى التنمية البشرية المستدامة

التنمية المستدامة

كان المؤتمر العالمي للبيئة البشـــرية الذي عقد في ســـتوكهولم في 1972 من الخطوات الأولي البارزة على طريق تبلور مقاربة التنمية المســـتدامة. لقد عني هذا المؤتمر بقضـــية التدهور البيئي الناتج عن مختلف النشـــاطات الإنســـانية، وقد تمخض عنه ولادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن أبرز الخطوات اللاحقة على هذا الطريق تأسـيس ليسـتر براون في 1974 معهد المراقبة العالمية Worldwatch Institute الذي عني بقضـايا البيئة من منظور ارتباطها بالسكان وبإنتاج الغذاء والطاقة على الصـعيد العالمي. ومنها تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في 1983 التي أنتجت في 1987التقرير الشهير **"مستقبلنا المشترك"** الذي سنعود إليه بعد قليل باعتبار أنه قد بلور فكرة التنمية المستدامة ووسع منظور الاستدامة بما يتجاوز الاستدامة البيئية. وقد توالت الخطوات نحو مزيد من الصـــقل والتدقيق لمقاربة التنمية المســـتدامة بما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات عـالميـة للبيئـة والتنميـة في1992 (مؤتمر ريو دي جـانيرو) وفي 2002(مؤتمر "ريو+10" في

[78]) ظهرت مقاربة التنمية المغايرة في التقرير التالي:

Dad Hmmarskjold Foundation, ***What Now: Another Development***, 1975

وكذلك في التقرير الصادر عن المؤسسة ذاتها في 1976 بعنوان: ***Another Development: Approaches and Strategies***

وقد اعتمدت في عرض مبادئ المقاربة وتقييم مآلها بعد ثلاثين عاماً على ما جاء في المقال التالي الوارد ضمن العدد الخاص من مجلة ***Development Dialogue*** المعنون: ***What Next*** :

S. Coronel and K. Dixit, "Setting the context: The development debate thirty years after What Now", ***Development Dialogue***, no. 47, June 2006, pp. 13-28.

جوهانسبرج). وكان الأخير بمثابة علامة فارقة في صياغة مفهوم التنمية المستدامة الواسع القائم على ثلاثة مرتكزات: اقتصادية واجتماعية وبيئية.[79]

وبعدما ظهرت الاستدامة بمفهومها الضيق (الاستدامة البيئية) ضمن الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)- الهدف قبل الأخير (السابع) وهو تأمين الاستدامة البيئية- صارت التنمية المستدامة هي الإطار الواسع الذي يحتضن الأهداف الإنمائية لما بعد 2015: أجندة 2030 للتنمية المستدامة. واتساع الإطار يتضح بجلاء في تعدد أهداف هذه الأجندة تعدداً كبيراً لتصل إلى 17 هدفاً تتصل بقضايا الفقر والجوع والصحة والتعليم والمرأة والمياة والطاقة والنمو الاقتصادي والتشغيل والتصنيع والمساواة والمشاركة وغيرها من القضايا التي تشغل دول العالم على اختلاف حظوظها من التقدم أومن الثراء.[80]

وفي الحقيقة أن هذا التوسع في مفهوم التنمية المستدامة كان صدى للصياغة الرصينة التي قدمها تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : **مستقبلنا المشترك**. ومن هنا فمن المهم التذكير بتعريف التنمية المستدامة الذي قدمه هذا التقرير، والمتطلبات التى حددها من أجل الترجمة العملية لهذا المفهوم على أرض الواقع.[81] لقد عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.[82] ويلاحظ هنا أمران: الأول هو إبراز التعريف **مفهوم الحاجات والتطلعات الإنسانية** ، وعلى الأخص الحاجات الأساسية للفقراء التي يتعين- وفق التقرير- أن تعطى الأولوية المطلقة. وهكذا استدعى التقرير مفهوم الحاجات الأساسية والإنسانية من تراث التنمية، بما يفيد أن الأفكار الجيدة لا تموت وإن توارت لوقت طال أو قصر. والثاني إبراز التعريف **فكرة القيود** التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. وكما يذكر التقرير فإن استراتيجية التنمية المستدامة تستهدف تحقيق التناغم أو الانسجام بين االبشر من ناحية، وبين البشر والطبيعة من ناحية أخرى. وقد بين التقرير أن تطبيق هذه الاستراتيجية مرهون بسبعة متطلبات، وهي: نظام سياسي يوفر للمواطنين **المشاركة** في صنع القرار- نظام اقتصادي قائم على أساس **الاعتماد الذاتي** والاستدامة، وقادر على تحقيق فوائض ومعرفة فنية مناسبة- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتواترات التي تنجم عن عدم تناغم الجوانب المختلفة للتنمية (وهو ما يعني التوصل إلى حلول للتناقضات والصراعات التي تظهر في سياق التنمية)- نظام إنتاجي يحافظ على القاعدة البيئية للتنمية (وهذا هو البعد البيئي للاستدامة)- نظام تكنولوجي يسعي للتوصل إلى حلول جديدة للمشكلات (وهو ما يشار إليه حالياً بالابتكار والإبداع)- نظام دولي يرعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل- نظام إداري مرن تتوفر فيه القدرة على **التصحيح الذاتي**.

والحق أنه قد ترتب على هذا الاتساع والشمول في مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها قدر كبير من التداخل مع مفهوم التنمية البشرية، وذلك بما يسوغ النظر إليه كمفهوم للتنمية البشرية المستدامة. وهذه هي الظاهرة التي سنلحظ تكررها مع مفهوم التنمية البشرية.

[79]) أنظر رصداً للخطوات نحو المفهوم الشامل للتنية المستدامة في:
D. Mosteanu et al., "The sustainable development- human development", 2014,at www.armyacademy.ro/reviste/rev 1-2014.

[80]) انظر وثيقة أجندة 2030 للتنمية المستدامة:
UN, ***Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development***, UN Sustainable Development Knowledge Platform, 2015, at https://sustainable development.un.org/post2015/ transforming…

[81]) أنظر الفصل الثاني من: اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد 142، الكويت، 1989. لاحظ أن كلمة sustainable قد ترجمت في هذا النص إلى "مستديمة". وقد آثرت الترجمة التي أصبحت شائعة الآن، وهي "مستدامة".

[82]) ما زال هذا التعريف للتنمية المستدامة هو الأكثر شيوعاً، وذلك بالرغم من ظهور تعاريف أخرى على النحو الذى رصده Mosteanu et al.، ***مرجع سبق ذكره***.

التنمية البشرية

لقد قدم التقرير الأول للتنمية البشـــرية في 1990 ما اعتبره "محاولة أولية قابلة للتطور والتطوير لتعريف التنمية البشرية وإخضاعها للقياس وتحليل سياساتها"، **مع التأكيد على أن الغرض من التقرير ليس "الدعوة إلى نموذج معين من نماذج التنمية أو التوصـــية به،** وإنما جعل التجارب والخبرات المتصـــلة والمنبثقة عنه في متناول جميع واضـعي السياسـات". وجوهر التنمية البشرية بحسب التقرير هو " أن الناس يجب أن يكونوا في بؤرة التركيز في كل الجهود الإنمائية"، وذلك لأن "**الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة**"، وأن الغرض من التنمية "إتاحة مزيد من الخيارات أمام الناس". فالتنمية البشـــرية هي "عملية توســـيع نطاق الخيارات أمام المرء. وأهم هذه الخيارات المتشـــعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا، وأن يكون بوســـعهم الحصـــول على الموارد التي تكفل لهم مســـتوى معيشـــة كريمة". ومع أن هذه العناصـــر الثلاثة هي التي تألف منها مقياس التنمية البشـــرية، إلا أن التقرير الأول للتنمية البشـــرية قد حرص على التنبيه إلى أن هذه العناصر الثلاثة لا تستنفد كل الخيارات الإنسانية، وأن هناك خيارات أخرى مهمة مثل "الحرية السياسية، وحقوق الإنسان المقررة، واحترام الإنسان لذاته".

ولما كان الجذر الفلسـفي لمفهوم التنمية البشـرية هو **مقاربة القدرات** التي صـاغها أمارتيا سـن، فقد أوضـح التقرير أمرين مهمين. أولهما أن " عملية التنمية ينبغي، على الأقل، **أن تخلق البيئة التي تمكن الناس، أفراداً وجماعات، من تنمية إمكانياتهم بالشكل الكامل** (أي تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة)، كما تتيح لهم أن يحيوا حياة منتجة وخلاقة طبقاً لما تمليه عليهم احتياجاتهم واهتماماتهم". وثانيهما أن التنمية البشرية تُعنى " بأكثر من تكوين وتشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة ومستوى المعرفة، إذ أنها تُعنى أيضـاً **بالانتفاع بهذه القدرات** سـواء في العمل أو التمتع بوقت الفراغ أو في الأنشـطة السياسية والثقافية. وما لم تستطع التنمية البشرية أن توازن بين تكوين القدرات البشرية والانتفاع بها، فسوف يكون مآل القدرات البشـــرية هو الإحباط". وبالرغم من صـــلة مقاربة التنمية البشـــرية بمقاربة الحاجات الأســـاســـية، إلا أن التقرير قد ســـعى للتأكيد على وجود فارق كبير بينهما بدعوى تركيز" منهج الاحتياجات الأساسية على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة، مثل الغذاء، والمأوى، والملبس، والرعاية الصـــحية والمياه.(وأنه) إزاء هذا التركيز على توفير الســـلع والخدمات تتوارى مســـألة الخيارات البشـرية". وهاهنا وقع التقرير في تزيد لا أسـاس له اسـتناداً إلى تعريف ضـيق للحاجات الأسـاسـية تجاوزته الأدبيات منذ زمن طويل إلى تعريف أوسع كثيراً، وذلك على ما تبين فيما سبق.[83]

وقد سلط ريتشارد جولي الضوء على أهم سمات مقاربة التنمية البشرية من خلال المقارنة بينها وبين المقاربة النيوليبرالية (وقد أشار إليها بالمقاربة الليبرالية)، وذلك على النحو التالي: [(84)]

أ- تؤكد مقاربة التنمية البشـرية على كل حقوق الإنسـان، ومن فهي تولى اهتماماً فائقاً لقضـايا الإنصـاف والعدالة الاجتماعية، بينما تركز المقاربة النيوليبرالية على الحقوق السياسية والمدنية .

---

[83]) الاقتباسات في هذه الفقرة والفقرة التي سبقتها من التمهيد والمقدمة والفصل الأول من الطبعة العربية للتقرير الأول للتنمية البشرية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،***تقرير التنمية البشرية لعام 1990*** ،مطبعة جامعة أكسفورد، 1990.

[84]) أنظر الجدول(1) في:

R.Jolly, "Employment, basic needs and human development: Elements for a new international paradigm in response to crisis", ***Journal of Human Development and Capabilities,*** vol.11, issue 1, Feb.2010.

ب- ينظر إلى التعليم والصحة والتغذية في مقاربة التنمية البشرية كوسائل أساسية لتمكين البشر وكحقوق للإنسان، بينما ينظر إليها في المقاربة النيوليبرالية على أنها استثمار، أي استثمار في العنصر البشرى مفيد لزيادة الإنتاج والإنتاجية ليس غير .

ت- تركز مقاربة التنمية البشـرية على البشـر وعلى تنمية قدراتهم وتوسـيع خياراتهم، ومن هنا تحظى قضـايا العدالة والتوزيع والتشغيل باهتمام كبير كأهداف يُتوخى تضمينها في عملية صنع السياسات التنموية من البداية . ولكن التركيز الأكبر للمقاربة النيوليبرالية ينصـب على الكفاءة في تخصـيص الموارد وعلى النمو الاقتصادي، وتأتى عدالة التوزيع والتشغيل كتوابع وملحقات لهذين الهدفين .

ث- يولى نموذج التنمية البشـرية قضـية الحكم أو الحوكمة اهتماماً كبيراً، ويتعامل معها بمفهوم واسـع للحكم الديمقراطي الذي يحتوى جميع الناس وتعم منافعه عليهم.[85] أما النموذج الليبرالي فإنه يركز على الديمقراطية السياسية، ومن ثم فإنه لا يوجه اهتماماً كبيراً للجانب الاجتماعي للديمقراطية .

ج- يتأسس تعامل نموذج التنمية البشرية مع الحكومة على أن لها وظائف أساسية يتعين القيام بها بغض النظر عن مسـألة حجمها ً، بينما ينطلق النموذج الليبرالية من اعتقاد مسـبق بضـرورة أن يكون حجم الحكومة صغيراً.

ومن الملاحظ أن التقرير التأسيسـي لمقاربة التنمية البشـرية (تقرير 1990) قد خلا من أي ذكر لقضـية البيئة الطبيعية التي يحيا فيها البشـر، ولقضـية الاسـتدامة - لا بمعناها الضـيق ولا بمعناها الواسـع. ولكن التقارير التالية شهدت تطويرات شتى في تعريف التنمية البشرية، كما حفلت بالبحث في أبعاد للتنمية البشرية لا تظهر في مقياسـها المعتاد (كالمشـاركة والديمقراطية والحرية الثقافية والعمل والأمن البشـري والنوع والفقر والإنصـاف وحقوق الإنسـان والتكنولوجيا والأبعاد الدولية وغيرها). وأخذت مفاهيم البيئة والاسـتدامة تظهر بوضوح في تقرير 2007/208 عن التغير المناخي، وفي تقريري 2011 و 2014 عن الاستدامة. وفي سياق تطوير المفهوم وتوسيع المنظور ابتدعت مقاييس متعددة للتنمية البشرية تضاف إلى المقياس الأصلي ولا تحل محله كالمقاييس المتصلة بالنوع واللامساواة والفقر.

وثمة أربعة أمور جديرة بالتأمل في مسيرة مقاربة التنمية البشرية:

(1) بالرغم من شيوع تعريف التنمية البشـرية بأنها توسـيع خيارات الناس، إلا أن تقرير التنمية البشـرية للعام 2010(وقد صـدر في مناسـبة الاحتفال بالعيد العشـرين للتقرير) رأى أن هذا التعريف غير كاف. واقترح **إحلال توسيع الحريات محل توسيع الخيارات**. وعلى ذلك عرفت التنمية البشـرية بأنها توسـيع حريات الناس للعيش عمراً مديداً، وللتمتع بحياة صـحية وخلاقة، ولتحقيق غير ذلك من الأهداف التي يرونها ذات قيمة، وللمشـاركة النشـطة في تشـكيل النمو على نحو منصـف **وقابل للاسـتدامة** على الكوكب الذي نتشـارك الحياة عليه. وهذا التعريف أكثر اتسـاقاً مع مقاربة سـن للقدرات البشـرية ومع تعريفه للتنمية على أنها حرية.[86] وقد

---

[85]) حوكمة ديمقراطية تشمل الجميع: Democratic and inclusive governance

[86]) للمزيد حول مقاربة القدرات، أنظر المقالين التاليين حيث تعرض مقاربة سن وتناقش الانتقادات التي وجهت لها، كما يعرض عددا من المساهمات الأخرى المتعلقة بتنظيرات وتطبيقات القدرات :

, ***The Internet Encyclopedia of Philosophy***, downloadable from: "Sen's Capability Approach"Thomas Wells, www.iep.utm.edu, and David Clark, "The capability approach : Its development , critiques and recent advances",

زاد عثماني الأمر وضــوحاً بتوكيد إن حرية الاختيار ليســت شــيئاً بلا أهمية، ولكن توســيع الحريات بمعنى التحرر من الجوع مثلاً من خلال برنامج حكومي يقدم قدراً من الســلع الغذائية قد يظل أمراً ذا قيمة وأولوية، حتي في ظل عدم تمتع الأفراد بحرية اختيار كميات وأنواع السلع التي تقدم لهم لتحريرهم من الجوع.[87]

(2) يلاحظ **امتزاج التمية البشــرية بالتنمية المســتدامة** في تقرير التنمية البشــرية للعام 2011 الذي تناول الاســتدامة والإنصــاف. ففي تقديم التقرير شــددت هيلين كلارك على أهمية الاســتدامة كقيمة " لأن الأجيال المقبلة يجب أن تتاح لها على الأقل نفس الإمكانيات المتاحة للناس اليوم". كما ذهب التقرير إلى أن "علينا الالتزام بألا يكون الحاضر عدواً للمستقبل"، ونبه إلى أن التقدم المحرز في التنمية البشرية مهدد بالتلاشي ما لم تتخذ خطوات عالمية لتقليل المخاطر البيئية واللامســاواة. **واعتبر التقرير أن " الاســتدامة ليســت حصــرياً ولا حتى أساساً مجرد قضية بيئية**. وإنما هي قضية تتعلق بكيف نختار أن نعيش حياتنا، مع إدراك أن كل ما نفعله تترتب عليه نتائج تمس البلايين الســبعة الموجودين اليوم، وكذلك البلايين الإضــافية من البشــر التي ســتعيش على هذا الكوكب في القرون التالية". وانطلاقاً من هذه المقولات عرف التقرير **التنمية البشــرية المســتدامة** بأنها **"توســيع الحريات الموضــوعية للناس في الوقت الراهن، مع بذل جهود معقولة لتجنب الانتقاص الشــديد من هذه الحريات للأجيال المقبلة"**. وقد جدد تقرير التنمية البشــرية للعام 2016 التأكيد على الامتزاج بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة حيث ربط بين نهج التنمية البشرية وخطة 2030 للتنمية المســتدامة اســتناداً إلى أن كليهما "يتخذ من الاســتدامة مبدأً أســاســياً"، وإلى أن "الروابط بين نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة هي روابط متداخلة ومتآزرة " بطرق مختلفة أبرزها أنه "يمكن أن تكون تقارير التنمية البشــرية أداة قوية للغاية في مناصــرة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة أساساً جيداً للإضاءة على نهج التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية في الأعوام المقبلة".[88]

(3) فيما يتعلق **بوسائل وسياسات تحقيق التنمية البشرية** شدد تقرير التنمية البشرية لعام 2010 على أنه **لا يوجد طريق وحيد للتقدم المستدام بوجه عام**. كما أنه ليست هنالك علاقة حتمية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشــرية، حيث يمكن تحقيق تقدم معتبر ولمدى طويل في التنمية البشــرية- بل إنه تحقق فعلاً- دون نمو اقتصــادي متواصــل أو مع نمو اقتصــادي متواضــع.[89] ولا يخفى أن نفي وجود طريق وحيد للتنمية البشــرية

Global Poverty Research Group (GPRG), Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, U.K., WP 033, Nov. 2005, at http:://www.gprg.org

أنظر أيضاً حول طبيعة العلاقة بين مقاربة القدرات والتنمية البشرية:

S. R. Osmani, ***The Capability Approach and Human Development: Some Reflections***, 2016 UN HDR Think Piece, , at www.hdr.undp.org

أنظر أيضاً: سن، التنمية حرية، ***مرجع سبق ذكره***.

[87] Osmani, ***ibid.***

[88] ***الا***قتباسات من ص 1 و ص v وصiv وص 2 على التوالي من:

UNDP, ***Human Development Report 2011: Sustainability and Equity- A Better Future for All***, UNDP, New York,2011.

عدا الاقتباسات في آخر الفقرة ، فمصدرها ص 4 من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ***تقرير التنمية البشرية للعام 2016:تنمية بشرية للجميع***، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.

وحسب مصطلحات أمارتيا سن فإن الحريات الموضوعية أو الحقيقية(substantive freedoms) تتمثل في القدرة على العيش عمراً طويلاً مع التمتع بالصحة، والقدرة على تجنب مظاهر الحرمان كالمجاعات ونقص التغذية، والحريات المقترنة بمعرفة القراءة والحساب، وإمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي، والقدرة على الاشتراك في المعاملات الاقتصادية. وهذه الحريات مطلوبة كقيمة في حد ذاتها وليس لكونها تساعد في التقدم الاقتصادي مثلاً، وإن كان بعضها يمكن أن يخدم الغرضين. ولذا ميزها سن عما يطلق عليه حريات أداتية أو وسائلية (instrumental freedoms) وهي خمس حريات : الحريات السياسية والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي. أنظر: سن، التنمية حرية، ***مرجع سبق ذكره***، ص ص 51-52.

[89] UNDP, HDR 2O11***, op. cit.,*** p. ii.

المستدامة مرتبط بطبيعة الإطار الفكري للتنمية البشرية. فهذا الإطار - كما يقول التقرير نفسه - ينطبق على كل الدول، الغني منها والفقير، وعلى كل الناس.[90] ولذا فإن تقارير التنمية البشرية لا تتقيد بنوعية معينة من السياسات باعتبار أن اختيار السياسات أمر متروك لكل دولة بحسب خصائصها وظروفها. وهذه المرونة بالنسبة للسياسات مفهومة في وثيقة تصدر عن الأمم المتحدة – وهذا ما يلاحظ في أجندة 2030 للتنمية المستدامة، حيث اكتفت الأجندة بتفصيل الأهداف ولم تقل شيئاً محدداً فيما يتعلق بالسياسات اللازمة لتحقيقها. ومع ذلك فإن ثمة **انحيازاً مضمراً لآلية السوق** التي يشك في قدرتها على انجاز تنمية بشرية أو مستدامة للأسباب التي سبق بيانها في الفصل الخامس.

وهذا الانحياز لآلية السوق نراه بشكل واضح عند واضع الأساس الفكرى للتنمية البشرية أمارتيا سن في كتابه: ***التنمية حرية***. فهو يرى أن أهمية آلية السوق لا تتأتى فقط مما قد تحققه من زيادة في الدخل او تحسين في مستوى المعيشة، ولكنها تتأتى أساساً من اعتبار حرية التبادل والمعاملات في الأسواق قيمة أساسية في حد ذاتها وحق من حقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها. **وهكذا فإن الحرية الاقتصادية- أي الحرية المرتكزة على السوق- مطلوبة لذاتها، وليس لمجرد أن لها منفعة اقتصادية**. ومع ذلك فإن لتقييد حرية المعاملات الاقتصادية أثراً سلبياً على المنفعة الاقتصادية لا يجوز تجاهله في نظر سن ، حيث أنه يعتبر أن القيود التي توضع على المعاملات السوقية تمثل انتقاصاً من حرية الناس بمعنى أنها تحرم الناس من الفرص أو الحريات التي يتيحها السوق لزيادة الدخل والثروة. بل إنه يرى أنه حتي في الحالات التي تقتضي وضع قيد على حرية عقد الصفقات لمنع الضرر الذي قد يلحق بآخرين، فإنه "سيظل هناك شيئ ما يمثل خسارة مباشرة نتيجة فرض هذا القيد (حتى وإن وازن الخسارة المقابلة للآثار غير المباشرة لهذه الصفقات بالنسبة لآخرين)".[91]

(4) إذا كانت لمقاربة التنمية البشرية أهمية فكرية غير منكورة، باعتبارها تنحاز لتنمية الإنسان ولتحسين نوعية حياته على نحو مستدام، **فهل كانت لها أهمية مناظرة على صعيد السياسات العملية؟** إن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 يقرر – في مقدمته- على نحو قاطع ان تقارير التنمية البشرية كان لها أثر عميق على سياسات التنمية ، وأن مقاربة التنمية البشرية قد أثرت بقوة في جيل كامل من صناع السياسات وإخصائيي التنمية في العالم. وفي تقديري أن هذا الكلام ينطوي على مبالغة شديدة، بل إنه مخالف لحقيقة ما يجري في دنيا السياسات العملية. **ومن المفارقات اللافتة للنظر ان افكار التنمية البشرية والتنمية المستدامة قد انتعشت وتطورت حتى اندمجت في فكرة واحدة وهي التنمية البشرية المستدامة، وذلك في الوقت الذي راجت فيه السياسات النيوليبرالية، وانتشر تطبيق ما يعرف بتوافق واشنطون، لاسيما في الدول النامية. وهي سياسات لا يمكن وصفها بأنها معززة للتنمية البشرية أو داعمة للاستدامة**. لقد أظهرت العقود الثلاثة الماضية أننا نعيش في **مجتمع دولي يعاني انفصاماً في الشخصية**. فهو يتبنى - لفظياً - تنمية الإنسان وتعزيز كل ما هو خير فيه وحماية البيئة التي يعيش فيها، ولكنه ينتهج -عملياً - سياسات تعجز عن استئصال الفقر وتزيد الأغنياء غنى وتزيد الفقراء فقراً ، وتكرس في البشر نوازع التنافس الشرس على جني الأرباح ومراكمة الثروات، فضلاً على إلحاقها مخاطر بيئية جسيمة بالعالم.

التنمية البشرية المستدامة

---

[90]) أنظر ص 3 من التقرير:

UNDP, ***Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations, Pathways to Human Development***, UNDP, 2010.

[91]) أنظر: سن، التنمية حرية، ***مرجع سبق ذكره***، ص 39- 43.

الظاهر من العرض السـابق أن توسـيع مفهوم التنمية المسـتدامة قد قربها من التنمية البشـرية، كما أن توسـيع مفهوم التنمية البشرية قد جعلها تقترب من التنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم جامع وهو التنمية البشرية المستدامة. ومما لا شك فيه أن هذا الامتزاج بين "البشرية" و "الاستدامة" في فهم التنمية ومقاربتها ينم عن تطور منطقي محمود. ففي الحقيقة أن التنمية البشـرية لا تكون تنمية بشـرية حقاً – **أي إنسـانية**- إذا كانت تنمية مؤقتة أو عابرة ومفتقرة للعناصـــر التي تكفل لها القدرة على التجدد الذاتي، إما لاعتمادها الكبيرعلى عوامل خارجية مواتية لا يعول على استمرارها، وإما لاستنزافها الثروات الطبيعية غير المتجددة. كما أنه لا معنى للاستدامة إذا كانت لا تغطي كل أبعاد التنمية البشرية، وتقتصر على تغطية البعد البيئي. وكما يقول إريك نيومايرثمة عناصـر مشـتركة كثيرة بين التنمية البشـرية والتنمية المسـتدامة، والفهم الدقيق لكل منهما يكشف عن عدم وجود فروق حقيقية بينهما. فالتنمية البشـرية هي ما يريد أنصـار الاسـتدامة استدامته، كما أنه بدون الاسـتدامة ، لا تكون التنمية البشـرية تنمية بشـرية حقاً. وإذا كانت التنمية البشـرية تدور حول تمكين الناس (الجيل الحالي) من العيش لمدد طويلة على نحو صـحي ومن التعلم وتحقيق ذواتهم، فإن التنمية البشرية المستدامة تقتضي تأمين الفرصة للأجيال المقبلة كي تعيش على هذا النحو.[92]

غير أن ثمة مشكلة في تعميم مفهوم التنمية- سواء أكانت بشـرية أم مسـتدامة أم بشـرية مسـتدامة- بحيث أنه صار مفهوماً يخص جميع الدول على اختلاف مراحل تقدمها. كما صار لفظ Development يستخدم بمعنى "التطور"- وهو مفهوم واسـع يمكن تطبيقه على كل الدول، بينما كان المعنى المتعارف عليه لوقت طويل هو التنمية- باعتبار الأخيرمفهوما يخص الخروج الإرادي من أوضـاع التخلف والتبعية. فهذا ما ظهر في تقارير التنمية البشرية التي استبدلت التقدم والتخلف بمستويات متدرجة لدليل التنمية البشرية. وهو ما يظهر أيضاً في سـلسـلة تقارير البنك الدولي التي تحمل عنوان: "***التقرير عن التنمية في العالم***"، وكأن التنمية هم عام لجميع دول العالم. بل إن هذا الأمر واضح في تحول الأمم المتحدة من طرح "عقود التنمية" التي كانت تخص الدول النامية تحديداً إلى طرح : استرتيجية أو أجندة عالمية للتنمية تخاطب هموم العالم جميعاً. وهذا النهج يؤدي إلى "تمييع" قضـية التنمية، كقضـية تخص دول الجنوب (أي الدول النامية والدول الأقل نمواً)- دون إغفال دورالشـمال في صـنع هذه المشـكلة ودون إغفال الدور الواجب قيامه به لمسـاعدة الجنوب في الخلاص من تخلفه - كما كان متعارفاً عليه لعقود خلت. ولذا فإن التصدي لمشكلات التخلف والتبعية في الجنوب لا يستدعي هجر المفهوم الواسع والمتكامل للتنمية كتنمية بشرية مستدامة، وإنما يقتضي أمرين. أولهما الاستناد إلي هذا المفهوم في صـياغة مقاربة قابلة للتطبيق على دول الجنوب تنبني على إدراك عميق للأسـباب التاريخية للتخلف والعوامل المؤدية لاسـتمراره. وهو ما يقتضـي عدة أمور أبرزها إضـافة مبدأ الاعتماد على الذات ومبدأ الدولة التنموية والتخطيط الشـامل كمبادئ حاكمة لعملية التنمية. وثانيهما تفادي غموض أو عمومية وسائل التطبيق بتحديد السياسات العامة اللازمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ومعتمدة على الذات في آن معاً. وهذا ما ينقلنا إلى مقاربة التنمية المستقلة التي سنعرضها في الفقرات التالية.

التنمية المستقلة: تنمية بشرية مستدامة ومعتمدة على الذات

إن فكرة التنمية المسـتقلة ليسـت جديدة، إذ أنها قد طرحت في فترات سـابقة – وإن بصـورة غير تفصـيلية- كما سبق ذكره في مستهل هذا القسم. ونستطيع أن نجد ملامح أكثر اكتمالا لهذه الفكرة في مقاربة

---

[92]) أنظر :

E. Neumayer, Human Development and Sustainability, ***Human Development Research Paper*** 2015/05, UNDP, 2015 Published also in ***Journal of Human Development and Capabilities*** vol. 13, no. 4, 2012. Retrieved from www.hdr.undp.org

ويفرق نيومايربين sustainable human development بمعنى تنمية بشرية قابلة للاستدامة، و sustained human development بمعنى تنمية بشرية قد تتواصل لبعض الوقت ، ولكنها لا تكون قابلة للاستدامة إذا كان ما جرى من تقدم في تلك المدة على حساب استنفاد رأس المال المتاح بأشكاله المختلفة. أنظر هامش ص 1 في المقال.

التنمية المغايرة، وفي التقرير الشهير للجنة الجنوب: **التحدي أمام الجنوب**[93]، وفي دراسات اسماعيل صبري عبد الله (لاسيما **"التنمية المستقلة – محاولة لتحديد مفهوم مجهل"**، و**"مصر التي نريدها"**). كما أن ثمة صلة قوية بين مقاربة التنمية المستقلة ونظرية النمو المنطلقة من مبدأ العلية الدائرية والتراكمية واستراتيجية التنمية المرتبطة بها، والتي سبق عرضها في الفصل الثامن ضمن مقاربة اللاتوازن- وإن كان نطاق التنمية المستقلة يتسع لأبعاد كثيرة لا وجود لها – أو لا تركيز عليها- في تلك الاستراتيجية كالأبعاد المتصلة بالتوزيع والديمقراطية والاعتماد على الذات قطرياً وجماعياً. وقد تبنى كاتب هذه السطور التنمية المستقلة وعمل في دراسات متعددة على صقل مفهومها وبلورة سياساتها وصولاً إلى نموذج يقوم على ست ركائز.[94] وتمهيداً لعرض هذه الركائز من المهم التذكير بثلاثة أمور:

(1)إن نموذج التنمية البشرية المستدامة ونموذج التنمية المعتمدة على الذات يشتركان في الكثير من المبادئ والمنطلقات: تنمية الناس بالناس وللناس ، وحقوق الإنسان، وديمقراطية الحكم، واستدامة النمو والتنمية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والكفاءة الاقتصادية، وتحديد حجم الحكومة بمتطلبات التنمية وليس بالأفكار المسبقة.هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لا يبرز مبدأ الاعتماد على الذات في النموذج الأول ، بينما يحتل مركز الصدارة في النموذج الثاني. والسبب في ذلك ليس من الصعب الوقوف عليه. فكما سبق ذكره يذكر تقرير التنمية البشرية للعام 2010 أن إطار التنمية البشرية ينطبق على كل الدول، الغني والفقير منها، وعلى كل الناس. وبالمقارنة فإن مقاربة التنمية المستقلة تركز على مجموعة بعينها من دول العالم وشعوبه، وهي المجموعة التي ترزح تحت نير التبعية وتسعي للتخلص من هيمنة دول المركز الرأسمالي عليها كشرط لانطلاقها على طريق التنمية. ومن هنا كان للاعتماد على الذات أهمية خاصة في مقاربة التنمية المستقلة. وثمة فارق آخر بين المقاربتين يجب الانتباه إليه. ألا وهو أنه بينما يتصف نموذج التنمية البشرية المستدامة – من جهة- بالتركيز على الأهداف المتوخاة من التنمية، فإنه يتصف – من جهة أخرى بحكم توجهه لكل الدول ولكل الناس- بالعمومية في تقديم المنطلقات والوسائل؛ وهو ما يجعل من الممكن وجود صيغ متعددة لترجمتها في الواقع. أما نموذج التنمية المعتمدة على الذات فلا يكتفي بسرد الأهداف، بل إنه يوجه عناية خاصة لتحديد سبل تحقيقها وبيان نوعية السياسات اللازمة لبلوغها.

(2)أن الركائز الست التي سنعرضها فيما بعد قد عنيت بإيضاح التوجهات الرئيسة للسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستقلة. ولمزيد من التفاصيل بشأن السياسات يمكن الرجوع إلى ما سبق عرضة تحت عنوان " **سياسات بديلة للسياسات النيوليبرالية"** ضمن بدائل توافق واشنطون في القسم الثاني من هذا الفصل. فما طرح هنالك من سياسات غير تقليدية قابل للاستخدام لتحقيق التنمية المستقلة.

(3)أن الركائز الست ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل إن ثمة تداخلات وتشابكات كثيرة بينها. وهذا أمر طبيعي بحكم **المفهوم المنظومي للتنمية** الذي يتجاوز تعددية جوانب التنمية وأبعادها ليشمل أيضاً تداخلاتها وتشابكاتها. وهي تستند إلى المفهوم الواسع والشامل للتنمية المؤلف من سبعة عناصر الذي قدمته في عمل سابق.[95]

والآن نقدم الركائز الست التي تقوم عليها مقاربة التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات.

---

[93]) لجنة الجنوب، ***التحدي أمام الجنوب***، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1990.

[94]) يمكن الإطلاع على تفاصيل أوفى عن مقاربة أو نموذج التنمية المستقلة في كتابي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 688 – 716 ، وكذلك في كتابي : عشر رسائل في الاقتصاد السياسي للتنمية...، ***مرجع سبق ذكره***، الفصلان الثامن (حيث أضيفت الركيزة السادسة) والتاسع (حيث جرت مقارنة بين مقاربة التنمية المستقلة وبعض المقاربات الأخرى المطروحة في الأدبيات).

[95]) أنظر: إبراهيم العيسوي، ***التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها***، دار الشروق، القاهرة، ط 3، 2003، ص 97 و ص 98.

<u>الركيزة الأولى</u>:الاعتماد على الذات بالنهوض بالقدرات البشرية للسكان وبالرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي. إن التنمية المعتمدة على الذات هي نقيض التنمية التابعة التي عرفتها بلادنا ومعظم البلدان النامية لأزمان طويلة، والتي كانت تخدم بالأساس مصالح القوى الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسيات، فضلاً على مصالح شريحة صغيرة من الرأسماليين المحليين الذين ساروا في ركاب هذه الشركات ونفذوا مخططاتها في بلادهم. والتركيز على الاعتماد على الذات يرجع إلى إدراك خطورة القيود الخارجية على التنمية جراء الاعتماد على الخارجن وبخاصة في ظل عدم التكافؤ في العلاقات بين الدول النامية ودول المركز الرأسمالي وما يؤدي إليه من هيمنة للمركز على أطراف النظام الرأسمالي العالمي. فهذان هما العمودان الأساسيان لبنيان التنمية المستقلة.

ويستند نموذج التنمية المستقلة في تحديده لمعنى الاعتماد على الذات إلى درس مهم مسخلص من خبرات التنمية عبر التاريخ ، ألا وهو **أن التنمية التي قدر لها الاستدامة هي تلك التي قامت على العناية بتنمية رأس المال البشري وعلى المدخرات الوطنية** – ومن ثم على تراكم رأس المال المحلي. وعلى ذلك فإن الاعتماد على الذات يعنى في المقام الأول الاعتماد على القوى البشرية وعلى المدخرات المحلية، مع توجيه عناية قصوى للنهوض بهما. فطالما أن الناس هم محور التنمية وهدفها، و أن التنمية السوية هي تنمية من الناس وإليهم- على حد تعبير تقرير لجنة الجنوب السابق الإشارة إليه- أو تنمية بالناس وللناس – كما تقول تقارير التنمية البشرية- يتعين جعل العناية بالبشر والاستثمار في البشر في رأس أولويات التنمية. ويتم ذلك من خلال إشباع حاجاتهم الأ-ساسية، والنهوض بقدراتهم على الإنتاج والإبداع بنشر التعليم والاهتمام بالتدريب والثقافة، والعناية بتوظيف هذه القدرات عن طريق خلق فرص العمل وغيرها من قنوات توظيف القدرات البشرية. وطالما أن التنمية تحتاج إلى تراكم رأسمالي، وأن اعتماد هذا التراكم بصورة مفرطة على المصادر الخارجية- لاسيما الاقتراض – ينسف مبدأ الاستدامة لأنه يلقي على الأجيال القادمة بأعباء خدمة ديون لم يكن لها قول في القرار الخاص بها، تصبح زيادة المدخرات المحلية زيادة كبيرة من حتميات التنمية المعتمدة على الذات. ويقتضي ذلك - ضمن ما يقتضي - عدم النظر إلى إلى القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي كبدائل لزيادة الجهد الادخاري المحلي. بل يجب النظر إليهما كعوامل ثانوية ومكملة لهذا الجهد. كما تقتضي زيادة المدخرات المحلية نبذ البذخ في الاستهلاك الخاص والعام، وتجنب الإسراف في استيراد كل ما ليست له ضرورة، وعدم محاكاة نمط الاستهلاك الغربي المبدد للموارد. [96]

<u>الركيزة الثانية</u>: الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل. إن الدور التنموي للدولة ضروري للتعويض عن ضعف القطاع الخاص، كما أن دور التخطيط ضروري للتعويض عن قصور قوى السوق. والمقصود بالدولة التنموية هي الدولة التي لا تقتصر وظائفها على الوظائف التقليدية (الدولة الحارسة) وعلى مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي بشكل غير مباشر بالتشجيع والتحفيز . فبالإضافة لهذه الوظائف على الدولة أن تضطلع بأدوار مهمة في (1) ضبط مستويات الاستهلاك والاستيراد بغرض تنمية المدخرات الوطنية ومنع بعثرتها وتشتتها، وفي (2) تعبئة الموارد وتوجيهها نحو توسيع دائرة التصنيع وتعميقه ونحو التنمية الريفية المتكاملة، وفي القيام بالاستثمارات الإنتاجية التي يتعين توجيهها لهذه الأغراض، واقتحام مجالات جديدة في مختلف

---

[96]) لاحظ التداعي المنطقي للأفكار الجيدة ، حيث استدعت فكرة التنمية المعتمدة على الذات فكرة الوفاء بالحاجات الأساسية من مقاربة الحاجات الأساسية، وفكرة تنمية القدرات وتوظيفها من مقاربة القدرات التي تأسست عليها مقاربة التنمية البشرية، وفكرة الاستدامة من مقاربة التنمية المستدامة.

القطاعات، وذلك بإقامة المشروعات الإنتاجية بمفردها أو بالمشاركة مع القطاع الخاص أو مع العمال، وفي (3) النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع برنامج متكامل للتصنيع في إطار التنمية الشاملة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي (4) الالتزام بالتخطيط القومي الشامل انطلاقاً من رؤية استراتيجية مستقبلية محددة المعالم، وتفعيل دوره في تنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحديد الأولويات بمشاركة شعبية وديمقراطية، وفي تأمين ممارسة كل من القطاع الخاص المنتج وقوى السوق لدور بنَاء في إطار تنمية قومية شاملة.[97]

الركيزة الثالثة: المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة. إن الديمقراطية وعدالة توزيع الدخل صنوان. والديمقراطية الحقة تتجاوز الديمقراطية التمثيلية إلى صور شتي للديمقراطية التشاركية التي تؤمن اشتراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تمس شئون حياتهم على مختلف المستويات، بما في ذلك المشاركة في إدارة وحدات الإنتاج والخدمات. ذلك أن الاعتماد على الذات يجعل التنمية مسئولية مجتمعية. وهو ما يستدعي –إلى جانب الدولة التنموية- مجتمع مدني تنموي يتمكن المواطنون من خلال مؤسساته النقابية والحزبية والأهلية من تعزيز التنمية بالجهود الذاتية و حماية التنمية من خلال المتابعة والرقابة والكشف عن الفساد والفاسدين، وغير ذلك من المهام. وإقامة هذا النوع من الديمقراطية مرهون بأمرين. أولهما توافر الحقوق والحريات المتعارف عليها كمقومات لنظم الحكم الديمقراطي، لاسيما حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم والتظاهر واحترام حقوق الإنسان وصيانة كرامته. أما الأمر الثاني اللازم لقيام ديمقراطية تشاركية فهو تصحيح الخلل القائم في توزيع الدخل والثروة توخياً للعدالة والمساواة. إذ في غياب هذا التصحيح يحتكر الأغنياء الثروة والنفوذ ويسيطر رأس المال على الحكم. وينبغي أن نتذكر أن االتحولات الكبري في تاريخ المجتمعات قد بدأت بإعادة توزيع الدخول والثروات من خلال الإصلاح الزراعي والضرائب التصاعدية والتأميم وما إلى ذلك.

ومن المهم النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الغرض منها هو إحداث تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات، وفي الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام. وفي الحقيقة أن قضية إعادة توزيع الدخل والثروة، وما يترتب عليها من تحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة الديمقراطية فحسب، بل إنها ترتبط أيضاً بقضية إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات معيشة السواد الأعظم من السكان وتمكينهم من أن يحيوا حياة كريمة. كما أنها ترتبط بقضية العدالة الاجتماعية، من حيث وجوب مراعاة العدالة في توزيع كل من المغانم والمغارم. فلا يستقيم أن يُحَمَّل الفقراء وذوي الدخول المنخفضة بالجزء الأكبر من التضحيات التي تستلزمها التنمية الجادة، بينما يُخَفَّف ُالعبء على الأغنياء بحجة تشجيعهم على الاستثمار، وبحجة مشكوك في صحتها وهي ان عوائد استثماراتهم سوف يعود جانب منها تلقائياً إلى الفقراء بمفعول التساقط التلقائي. وعموماً يجب أن يكون توزيع التضحيات متناسباً مع القدرة على تحملها، ومن ثم يجب أن يقع العبء الأكبر على الأغنياء.

الركيزة الرابعة: انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج. من المهم إدراك أن التنمية المستقلة لا تعني العزلة عن العالم الخارجي ولا الانغلاق على الذات. وإنما تعني رفع مستوى الاعتماد على القوي الذاتية للمجتمع

---

[97] - قارن هذا المفهوم المحدد بوضوح لوظائف الدولة التنموية وارتباطها بالتخطيط بالمفهوم الأضعف الوارد في: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ***تقرير التنمية البشرية 2013.***

إلى أقصى حد، وتسخير العلاقات مع الخارج لما فيه صالح تنمية القوى الإنتاجية، لا العكس. والانفتاح على الخارج ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، ولكنه يجب أن يكون انفتاحاً متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في ضوء تنامي القدرات الانتاجية والقدرات التنافسية للدولة. ومن المهم أن تقدم السياسات التجارية والصناعية الحماية والدعم الموقوت لعدد من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها تشبع حاجات أساسية للسكان، وإما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة، وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية في بناء هيكل صناعي متكامل. ويجب الاستفادة إلى أقصى حد من المعاملة التمييزية والإجراءات الاستثنائية التي تكفلها اتفاقات منظمة التجارة العالمية للدول النامية، وأن تعمل مصر مع سائر الدول النامية على الضغط على المنظمة من أجل توسيع نطاق هذه المعاملة وتلك الإجراءات، وأن تقف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة عليها.

<u>الركيزة الخامسة</u>: التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات. وهذا هو **مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات** الذي يمثل الركن الثاني للاعتماد على الذات، إلى جانب الركن الأول وهو الاعتماد على الذات على المستوى القطري. وهذا النوع من الجهد الجماعي لدول الجنوب يجب أن يسير في طريقين. <u>أولهما</u> طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة ومع المنظمات الدولية الخاضعة لتفوذها ، وبخاصة التفاوض في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والملكية الفكرية والديون الخارجية. <u>وثانيهما</u> طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها. ومن سبل تحقيق ذلك المشروعات المشتركة للتصنيع والإنتاج الزراعي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتيسير التجارة. ذلك أن تجميع الموارد المادية والخبرات والمهارات المتاحة لدول الجنوب وحشدها لإنجاز مثل هذه المشروعات المشتركة يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في تنمية هذه الدول ، ومن ثم في إنقاص مستوى اعتمادها على دول الشمال، وبالتالي في انعتاقها من التبعية. وفي كل الأحوال يجب أن تكون الأولوية في التعاون فيما بين دول الجنوب للمقاربة الإنتاجية، شاملة ما يخدم الإنتاج من أنشطة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث بينت خبرات التعاون السابقة عجز مقاربة تحرير التجارة والأسواق المشتركة عن إنجاز تقدم محسوس على طريق التنمية المشتركة.

<u>الركيزة السادسة</u>: مراعاة متطلبات الاستدامة بالمعنى الواسع. والمعنى الواسع لاستدامة التنمية يتضمن ستة أبعاد.[98] وهذه الأبعاد هي:

(1) **البعد الاقتصادي للاستدامة** الذي يدور حول أولوية زيادة المدخرات الوطنية وتعظيم مساهمتها في تمويل الاستثمار، وحول الانطلاق من مبدأ "الاقتصاد الدوار"(circular economy) الذي يركز على تقليل الهدر والضياعات في المواد وعلى إطالة عمر الأصول المصنوعة بالإصلاح والصيانة وإعادة التدوير وإعادة التصنيع ؛ وهو ما يخفف من الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك على البيئة.[99] كما أن من مقتضيات البعد الاقتصادي للاستدامة عدم التوسع في الاقتراض من الداخل ومن الخارج تخفيفاً للأعباء على الأجيال المقبلة.

---

[98]) يستند عرضي للاستدامة متعددة الأبعاد إلى ما قدمته في هذا الشأن في: إبراهيم العيسوي (الباحث الرئيسي)، ***آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية***، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد التخطيط القومي،2011.

[99]) للمزيد حول الاقتصاد الدوار، أنظر:

(2) **البعد البيئي للاستدامة** الذي يختص بصيانة البيئة وحماية الموارد الطبيعية، وتوفير مقتضيات ترشيد استخداماتها، لاسيما غير المتجدد من هذه الموارد، وذلك من أجل صيانة حق الأجيال المقبلة في نصيب عادل منها. وبالطبع فإن لهذا البعد صلة قوية بتفعيل مبادئ الاقتصاد الدوار.

(3) **البعد البشري للاستدامة** المتعلق برأس المال البشري، وتنمية ما يشتمل عليه من قدرات وطاقات من خلال التعليم والتدريب والبحث والتطوير والتثقيف. كما يختص هذا المحور بالعناية بإشباع حاجات الإنسان الأساسية، ووضع هذا الأمر ضمن الأولويات المتقدمة للتخطيط.

(4) **البعد الاجتماعي للاستدامة**.الذي يتصل بتنمية رأس المال الاجتماعي المتمثل في العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس، وتعزيز الثقة فيما بينهم، ومكافحة الممارسات المنطوية على التمييز والإقصاء والتهميش الاجتماعي، وتشجيع الممارسات المعززة للاندماج والتماسك الاجتماعي. كما يختص هذا البعد بتهيئة مناخ داعم للمساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص واتخاذ ما يلزم من سياسات لتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

(5) **البعد السياسي والمؤسسي للاستدامة**. وهو يختص بتقوية رأس المال السياسي والمؤسسي عن طريق بناء القواعد والأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لإقامة نظام ديمقراطي يصون حقوق الإنسان وحرياته، ويوسع نطاق مشاركة المواطنين في التخطيط وصنع القرارات ومتابعة تنفيذها على مستوى الحي والمدينة والقرية والإقليم فضلاً على المستوى القومي، ويدعم قيام مؤسسات المجتمع المدني.

(6) **البعد الخارجي أو العالمي للاستدامة** الناتج عن أن للكثير من القضايا المحلية تشابكات مع المستوى العالمي وتحتاج معالجتها إلى تضافر الجهود سواء مع دول الجنوب أم مع دول الشمال أو مع هاتين المجموعتين سوياً. ويدخل في ذلك قضايا البيئة وقضايا التجارة العالمية وحقوق الملكية الفكرية ونظام النقد الدولي وغيرها من الأمور التي أدرج الكثير منها ضمن أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030. والمستهدف من هذا البعد هو تقوية أواصر الاعتماد الجماعي على الذات ، والتحرر مما تنطوي عليه بعض جوانب العولمة الرأسمالية من استغلال لدول الجنوب ، وتأمين المشاركة الإيجابية والعادلة في مواجهة المشكلات العالمية - لاسيما فيما يتعلق بقضايا البيئة والتغير المناخي.

هذا إذن هو نموذج (أو مقاربة) التنمية المستقلة. وهو نموذج وإن كان على درجة عالية من الجاذبية، إلا أن تطبيقه ليس بالأمر اليسير. ولذا فمن المهم إدراك ما قد يعترض تطبيقه من صعوبات، والإنتباه أيضاً إلى الشروط الواجب توافرها لحسن تطبيقه. وهو ما لا يتسع المجال للخوض فيه الآن.[100] ومهما يكن من أمر فإن ما يواجه تطبيق نموذج التنمية المستقلة من تحديات وصعوبات لهو أهون كثيراً وأقل كلفةً مما يصاحب تطبيق النموذج النيوليبرالي من اضطرابات اقتصادية ومظالم اجتماعية وأضرار بيئية وعلاقات تبعية.

World Economic Forum, "From Linear to Circular – Accelerating a Proven Concept", at www.weforum.org/circular_economy, and https://ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy

[100] - يمكن الرجوع إلى معالجة أوفى لهذه المسائل في كتابي: الاقتصاد المصري....، ***مرجع سبق ذكره***، الفصل االثامن.

وقبل أن نختتم هذا الحديث عن التنمية المستقلة، يتعين الإجابة عن سؤالين ربما يردا على ذهن القارئ. الأول هو: لماذا لم يتم تقديم مقاربة اشتراكية للتنمية؟ والثاني: ما علاقة مقاربة التنمية المستقلة التي حبذتها في هذا الفصل بما قدم في فصول سابقة من مقاربات لتجديد علم الاقتصاد؟

وللإجابة عن السؤال الأول حسبي أن أُذكِر بما سبق أن ألمحت إليه في نهاية القسم الأول من هذا الفصل من أنه بات من المتوافق عليه إلى حد كبير بين الاشتراكيين أن التنمية المستقلة قد تكون خطوة على طريق التحول إلى الاشتراكية، وذلك إذا توافرت الظروف الملائمة لمثل هذا التحول. بعبارة أخرى فإنه ليس من المقطوع به أن تقود التنمية المستقلة إلى بناء مجتمع الاشتراكية. فالتحول من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية مرهون بما يجري في المجتمع من صراع سياسي بين القوى الاجتماعية المختلفة وبمحصلة هذا الصراع التي تتوقف على الأوزان النسبية للقوى الاجتماعية المختلفة، وعلى نمو الوعي العام بضرورة الاشتراكية، وبمدى استعداد القوى صاحبة المصلحة في الاشتراكية في النضال والتضحية في سبيلها. كما أن احتمال الانتقال من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية لا يتوقف على عوامل داخلية كتلك التي سلف ذكرها فحسب، بل إنه يتوقف أيضاً على عوامل خارجية. ومن أهم هذه العوامل الخارجية تطور النظام الرأسمالي وتدخلات القوى الكبرى المدافعة عن نموه وتوسعه. فهذه القوى لا تتورع عن استعمال مختلف الأسلحة ضد الحركات المناوئة للرأسمالية والداعية إلى قيام نظام اقتصادي واجتماعي بديل. ومنها أيضاً اتجاهات تطور حركة النضال من أجل الاشتراكية على الصعيد العالمي.

وهذه العلاقة الاحتمالية بين التنمية المستقلة والتحول إلى الاشتراكية تقوم على فكرتين أساسيتين عرضهما د. فؤاد مرسي بدرجة عالية من الوضوح والدقة. الفكرة الأولى هي أن التنمية بالمعنى الشامل تتضمن تطوير القوى الإنتاجية، وتطوير علاقات الإنتاج، وإقامة هيكل اقتصادي يرتقي بالقوى الإنتاجية، و"تطوير شامل في الأفكار والنظم والمؤسسات الاجتماعية ... يسبق التنمية ويصاحبها ويترتب عليها ويعمق من آثارها". والتنمية بهذا المعنى تربطهاعلاقة وثيقة بالاستقلال الاقتصادي. فعندما " تتخلى النظرية عن وحدة العملية التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، وعندما يفصل التطبيق بين جانبي هذه العملية الواحدة، فيجري السعي للتنمية دون السعي للاستقلال، أو يعنى بالاستقلال دون التنمية، فإن النتيجة هي إقامة رأسمالية متخلفة تطيل عمر أوضاع التبعية للنظام الرأسمالي العالمي". أما الفكرة الثانية فهي أنه "لم تعد هناك وصفة رأسمالية ولا وصفة اشتراكية صالحة لإجراء هذه التنمية الاقتصادية. فالبلدان المتخلفة ليست هي الصف الأول في مدرسة الرأسمالية ... ثم إنها لا تبدأ من الصفر، بل هي قد نمت نمواً مشوهاً. دخلتها الرأسمالية لكنها لم تصبح رأسمالية بعد. كذلك فإن البلدان المتخلفة ليست مؤهلة بعد لبدء طريق الاشتراكية- ومقوماتها الجوهرية لم تتشكل بعد فيها. ومن ثم يجب البحث عن مسار خاص لتنميتها".[101] وهذا الطريق الخاص هو ما أسماه د. فؤاد مرسي "الطريق اللارأسمالي" والذي يسميه غيره من الاشتراكيين "التنمية المعتمدة على الذات والمتمحورة نحوها"،

---

[101]) الاقتباسات من كتاب: فؤاد مرسي، ***التخلف والتنمية- دراسة في التطور الاقتصادي***، دار المستقبل العربي، القاهرة،1982. الصفحات 91 و92 و96 و 89 على الترتيب. ومفهوم الطريق اللارأسمالي مشروح بالتفصيل في ص 234- ص 250.

أو "التنمية المستقلة".[102] وهو طريق ذو علاقة احتمالية - لا حتمية- بقيام مجتمع الاشتراكية، على ما تقدم بيانه.

وفيما يخص الإجابة عن السؤال الثاني، فإنه فضلاً عما أبرزناه فيما تقدم من صلات بين مقاربة التنمية المستقلة وكل من مقاربة التنمية البشرية والتنمية المستدامة، ثمة صلات قوية بين مقاربة التنمية المستقلة وعدد من مقاربات تجديد علم الاقتصاد التي قدمت في الفصول السابقة. منها المقاربة التاريخية والمقاربة الماركسية لفهم أسباب التخلف. فهما يركزان على ربط التخلف بآليات التبعية القديمة (الاستعمار) والحديثة (الهيمنة الاقتصادية والسياسية لدول المركز الرأسمالي من خلال نظام جائر لتقسيم العمل على الصعيد العالمي)، وعلى أن الطريق إلى التنمية يبدأ بكسر علاقات التبعية وتحرير القرار الوطني. كما أن المقاربة التاريخية قد أفادت في التأسيس للتنمية المستقلة من خلال ما أمكن استخلاصه من دروس من الخبرات التنموية للدول الصناعية القديمة والجديدة عبر التاريخ. ومنها المقاربة المؤسسية التي تركز على تحليل أوجه القصور في الإطار المؤسسي للتنمية، وترشدنا إلى أن تخطي ما يفرضه الإطار القائم من قيود تعوق التنمية إنما يستوجب التحول إلى إطار مؤسسي جديد قوامه الدولة التنموية والتخطيط. ومنها المقاربة الاجتماعية، حيث تفهم المسئولية عن التنمية المستقلة على أنها مسئولية مجتمعية، لكل مكون من مكونات المجتمع والدولة نصيب فيها. كما تتجلي الصلة بالمقاربة الاجتماعية في عناية مقاربة التنمية المستقلة بالعدالة الاجتماعية - لاسيما حسن توزيع الدخل والثروة- وفي عنايتها بالتماسك الاجتماعي وبنبذ الإقصاء والتمييز (ضمن البعد الاجتماعي للاستدامة)،وكذلك في توكيدها أن العلة لا تكمن في إنسان الدول النامية، وإنما تكمن في القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط به من كل جانب، وتعرقل انطلاق قدراته وطاقاته الكامنة. ومنها المقاربة الأخلاقية التي تظهر انعكاساتها في الانحياز لغالبية الشعب من الفقراء وذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة، وفي توكيد حقهم في نصيب عادل من الثروة وحقهم في المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات (الديمقراطية التشاركية)، وحقهم في إشباع سائرحاجاتهم الإنسانية. وأخيراً ثمة صلة لمقاربة التمية المستقلة بالمقاربة التكاملية. وهذه الصلة تتجلى في اتساع مفهوم التنمية المستقلة وشموله للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للحياة، ولما يقوم بينها من تشابكات وتغذية متبادلة، كما تتجلى في تبني مفهوم واسع ومتعدد الأبعاد للاستدامة.

وختاماً أرجو أن يكون قد اتضح مما تقدم أنه لا سند من المنطق أو التاريخ لمقولة "لا بديل للنيوليبرالية"، وأن الكثير من الحجج التي تساق لتبرير المقاربة النيوليبرالية ولإقناع الدول النامية بجدواها – لاسيما من جانب مؤسسات بريتون وودز- هي حجج مشكوك في سلامتها. والظاهر مما عرضناه في هذا الفصل أن ساحة الفكر التنموي وسجل الممارسات التنموية عبر التاريخ يكشفان عن الكثير من المقاربات البديلة للمقاربة النيوليبرالية، وإن كانت هذه المقاربات تتباين من حيث مدى ابتعادها عن المقاربة النيوليبرالية أو من حيث احتمال الارتداد إليها بعد فترة من تطبيقها. وقد تناول هذا الفصل البدائل المتاحة بالعرض والتحليل والتقييم، وانتهى إلى ترجيح بديل بعينه، ألا وهو مقاربة التنمية المستقلة، باعتبارها المقاربة الأنسب لظروف الدول النامية واحتياجاتها، والأقدر على تحقيق تنمية إنسانية قابلة للاستدامة.

[102]) أنظر في ذلك: ابراهيم سعد الدين (محرر)، ***مرجع سبق ذكره***، ص 336-337 من مساهمة فوزي منصور في الفصل الخامس، وص 357 من مساهمة ابراهيم سعد الدين في الفصل السادس، و مساهمة إبراهيم العيسوي في الفصل السابع. أنظر أيضاً اسماعيل صبري عبد الله، ***مصر التي نريدها***، دار الشروق، القاهرة، 1992.

استخلاصات و ملاحظات ختامية

مع وفرة الانتقادات التي وجهت للفكر الاقتصادي السائد، ومع كثرة المقاربات البديلة ومحاولات التجديد في علم الاقتصاد، ثمة ثلاثة أسئلة لا بد من طرحها في ختام هذه الدراسة، وهي:

- ما هي أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من جملة الانتقادات والمقاربات التي تناولتها هذه الدراسة والتي يمكن أن تكون ذات فائدة للباحثين الاقتصاديين ولصناع السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والخطط التنموية؟
- هل أدت المقاربات البديلة إلى تبلور علم اقتصاد جديد يمكن أن يحل محل علم الاقتصاد الحالي، وينزع عنه صفة الفكر الاقتصادي السائد أو التيار الرئيسي؟
- أمن الممكن الحديث عن دور ملموس للاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد؟

أولاً

استخلاصات مفيدة للبحث الاقتصادي وصنع السياسات

في ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة من انتقادات للافتراضات والنظريات المهيمنة على الفكر الاقتصادي السائد، واسترشاداً بما قدم من أفكار ومقاربات بديلة لتجديد هذا الفكر وتحسين قدرته على التعامل الناجع مع المشكلات الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، يمكن استخلاص النتائج التالية التي يرجى أن تكون ذات فائدة للاقتصاديين بوجه عام ولصناع السياسات الاقتصادية والتنموية بوجه خاص.

1- <u>فهم السلوك الاقتصادي ونمذجة النظم الاقتصادية</u>

لقد كشف نقد النظريات السائدة بشأن السلوك الاقتصادي على كل من المستوى الجزئي والمستوى الكلي عن عيوب خطيرة فيما تقوم عليه هذه النظريات من مسلمات وافتراضات، ومن ثم فيما تتوصل إليه من نتائج. ونخص بالذكر هنا فرض الإنسان الاقتصادي وفرض الرشادة المتصل به، وفرض العلم الكامل، وفرض التوقعات الرشيدة والسوق الكفء، وفرض سيادة المستهلك، وفرض اليد الخفية وما يترتب عليها من تناغم في مصالح مختلف الفاعلين في السوق أو في النظام الاقتصادي في مجموعه، وفرض ميل الوحدات الاقتصادية الجزئية والنظام الاقتصادي ككل إلى التوازن. وعموماً يعاب على الفكر الاقتصادي السائد الأخذ بدرجة عالية من التجريد عند صياغة النظريات الاقتصادية، والميل إلى تبني افتراضات شديدة التبسيط ونظرة ميكانيكية للعلاقات بين الأطراف المتعاملة في النظام الاقتصادي.

وقد أسهمت المقاربات البديلة في بلورة افتراضات ورؤى أو نظريات أكثر اقتراباً من خصائص السلوك الاقتصادي في الواقع المشاهد. ومن أبرزها المقاربات التي انطلقت من المناهج التجريبية والسلوكية والنفسية

والعصبية، وكذلك المقاربات المرتبطة بمنهجية النظم المعقدة القابلة للتكيف والمقاربات المؤسسة على النظرة البيولوجية لتطور الكائنات الحية والتفاعل بينها.

ومن أهم الأفكار التي صاغتها المقاربات البديلة والتي تساعد على ردم جانب من الفجوة بين النظريات الاقتصادية والواقع الاقتصادي فكرة تأسيس السلوك الاقتصادي على مبدأ الرشادة المحدودة أو المقيدة. ومنها فكرة أن تفضيلات الأفراد ليست محددة سلفاً في كل الأحوال، وأنها تخضع للتغيير ليس مع تغير الظروف فحسب، ولكن نتيجة التأثر بالآخرين أيضاً، كما أن التفضيلات قد لا تخضع دائماً لقاعدة الاتساق. ومنها أن القرارات الاقتصادية عادة ما تتخذ في ضوء معلومات تتسم بالنقص والتوزيع غير المتساوي لحيازتها من جانب المتعاملين في الاقتصاد. ومنها أن السوق لا تقدر على توفير أفضل المعلومات الممكنة من خلال ما تنتجه من أسعار، حيث أن الأسعار لا تعكس كل المعلومات المتاحة بدقة، وكثيراً ما يتطلب القرار السليم الاستعانة بمعلومات غير سعرية. ومنها أن القرارات الاقتصادية لا تتخذ في العادة بناءً على قواعد صارمة، وإنما تتخذ استناداً إلى قواعد تقريبية ، وأنها تخضع لقدر من التجريب ومن ثم التصحيح المتتابع والتعلم من الخبرات التي يمر بها متخذ القرار، لاسيما أن صناعة القرارات الاقتصادية عادة ما تجري في ظروف تتسم بالتعرض للمخاطر أو غياب اليقين. ومنها أن المستهلكين أو المنتجين لا يتخذون قراراتهم في انعزال أو استقلال عن أقرانهم، بل إنهم يتفاعلون مع بعضهم البعض في إطار علاقات تأثير وتأثر، قد تصل إلى حد المحاكاة العمياء على النحو الملاحظ في الأسواق المالية عندما تطغي غريزة القطيع على المتعاملين. ومنها أن الأسواق لا تسير وفق نماذج أو قوانين معروفة بوضوح للمتعاملين فيها أو يمكن معرفتها بسهولة من جانبهم – أو حتى من جانب الاقتصاديين أنفسهم. ومنها أن السمة الغالبة على الأسواق والنظام الاقتصادي هي غياب التوازن وشيوع ظاهرة التغذية المرتدة الإيجابية بمعنى ميل ما قد يقع من انحراف عن الوضع التوازني إلى التضخم في كثير من الأحيان، لا إلى التضاؤل ومن ثم العودة إلى التوازن.

في ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص ثلاث نتائج:

أ- إن الفهم الأدق للسلوك الاقتصادي يقتضي هجر الكثير من الأفكار التقليدية بشأن أهداف وسلوك الأفراد والمنشآت وبشأن القواعد الحاكمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وأنه يستوجب تبني الأفكار التي أفرزتها بعض المقاربات البديلة للنيوكلاسيكية، وإدماجها في نماذج تمثيل السلوك الاقتصادي. ذلك أن السلوك الاقتصادي لوحدات اتخاذ القرار الاقتصادي محكوم بدوافع متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي، والوزن النسبي لكل دافع يختلف من حالة إلى أخرى حسب السياق الذي يتخذ فيه القرار- وهو متغير- وكذلك حسب الحالة المزاجية لمتخذ القرار- وهى متغيرة أيضاً. ولذا فقد تكون هناك حاجة للهبوط بمستوى التجريد عند وضع النظريات، بحيث لا يوضع متخذو القرارات جميعاً في قالب واحد وهو نموذج الرشادة وتعظيم المنفعة أو الربح.

فثمة حاجة للاعتراف بعدم تجانس المتعاملين في الأسواق، وبأنهم لا ينطلقون جميعاً وفي كل الأحوال من مبدأ الرشادة. وليس المقصود هنا تنحية فرض الرشادة تماماً. إذ أنه لو كانت السمة العامة لسلوك الأفراد هي الإيثار- لا الأثرة- ومراعاة الغير- لا الأنانية- ولو كان سلوك الأسواق أخلاقي كما يزعم البعض، ما كنا سنلاحظ ظواهر مثل الميل للجشع والتكالب على جني الأرباح بالمشروع وغير المشروع من السبل. وهذه الظواهر عادةً ما يرافقها أزمات قد تعصف ليس باقتصاد قطر أو عدد قليل من الأقطار فحسب، بل إنها قد تعصف بالنظام الاقتصادي العالمي كله. وكما يفهم من علم النفس وعلم الأعصاب- فضلاً عما توصلت إليه المقاربات التجريبية والسلوكية- فإن البشر كائنات متعددة الأبعاد وعلى درجة عالية من التركيب بما يتجاوز فكرة الإنسان وحيد البعد الأناني الممعن في الفردية والذي لا هم له سوى الاقتناء والاستحواز. ولذا فمن الخطأ التمسك بأنه يمكن صياغة نمط وحيد للسلوك الاقتصادي، ومن الواجب الاعتراف بوجود أنماط متعددة، والسعي

للكشف عنها. ويقيناً فإن هذه مهمة صعبة. كما أنه ثمة حاجة لمراعاة أن المتعاملين في الاقتصاد يتفاعلون سوياً وأن ثمة علاقات تأثير وتأثر بين تصرفاتهم وقراراتهم. ولاشك في أن ترجمة هذه التفاعلات في النماذج الاقتصادية بصورة واقعية تمثل مهمة صعبة أخري. ولكن أحد المعايير المهمة لتقدم علم الاقتصاد هي قدرة الاقتصاديين على التقدم على طريق أداء هاتين المهمتين.

ومما يدعو للتجديد في النظرية الاقتصادية أن أنماطاً جديدة من تنظيم الأعمال وصوراً جديدة للمشروعات أخذت في الظهور وقامت بينها علاقات تشابكية، وأن هذه العلاقات قد تشعبت وتعمقت بفعل التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجديد في نظم التمويل وفي حوكمة الشركات على نحو لم يكن بوسع من وضعوا نظرية المنشأة تصوره. وكذلك الأمر بالنسبة للسلوك الاستهلاكي الذي لا بد وأنه يتأثر بالإعلانات التي يتفنن مصمموها في ملاحقة المستهلك وجذب انتباهه وتكثيف الضغوط عليه لشراء ما يعلن عنه من سلع أو خدمات، وبالانتشار الواسع للانترنت والتجارة الميسرة من خلالها(التجارة الإلكترونية)، وذلك فضلاً على تأثر المستهلك بالكم الضخم من المعلومات الذي أصبح في وسعه الاطلاع عليه من عدد لا يحصى من المواقع الإلكترونية. صحيح أن الإنترنت لا تحقق فرض العلم الكامل، ولكن من الصحيح أيضاً أنها سدت جانباً غير يسير من فجوة المعلومات.

ب-إن النظام الاقتصادي على درجة عالية من التركيب أو التعقد مما يجعل النماذج الشائع تطبيقها غير ملائمة للتعبير عنه. فحتى مع الاستخدام المكثف للرياضيات والإحصاء تظل هذه النماذج على درجة عالية من التجريد والتبسيط،، وبخاصة لانطلاقها من فرض الفاعل أو المتصرف الممثل ولإغفالها الكثير من التفاعلات بين متخذي القرارات، مثل نموذج التوازن العام في صيغته التقليدية أو حتى في صيغته العشوائية الديناميكية. ولذا فإن الأمر يقتضي ولوج باب تصميم نماذج تقوم على محاكاة الاقتصادات الحقيقية باستخدام أساليب النمذجة غير الخطية الديناميكية التي تفسح مجالاً واسعاً للتغيرات الفجائية (نظرية الكارثة) والتي تستوعب فكرة حساسية النظام للتغير في الظروف الابتدائية(نظرية الفوضى)، والتي تسمح أيضاً بالتفاعل بين فاعلين غير متجانسين في الاقتصاد، ومن ثم تتيح الفرصة لانبثاق السلوك على المستوى الكلي بشكل تلقائي من السلوك على المستوى الجزئي. وهذه أيضاً ليست بالمهمة السهلة. فبالرغم مما تنطوي عليه هذه النماذج غير التقليدية من مزايا من الناحية النظرية، فإن تصميمها ليس بالأمر اليسير على الكثيرين من الاقتصاديين الذين لم يتزودوا بالرياضيات العالية المطلوبة لبناء وتشغيل هذه النماذج حتى في صورها الشائعة والتي ما زالت قدرتها على محاكاة الواقع محدودة .

كما يتعين أن تسمح النمذجة الواقعية للاقتصاد بإضافة محتوى اجتماعي مناسب، وذلك تعبيراً عن حقيقة أن السلوك الاقتصادي لا يتم في فراغ، بل إنه يتم في سياق اجتماعي محدد وقابل للتطور. وهذه الحقيقة يجب أن تدعو الاقتصاديين إلى الحذر من التقليد الأعمى للنماذج الخاصة بالظواهر الطبيعية، وبخاصة الظواهر الفيزيائية. فالعلاقات الاقتصادية ليست مجرد علاقة بين كميات مجردة كالعرض والطلب والأسعار، بل إنها في حقيقة الأمر علاقات بين بشر ذوى قدرة على الإدراك والتفكير، وذوي مصالح ومشاعر وعواطف، وذوي انتماءات طبقية تؤثر فيما يتخذونه من قرارات. وهي في ذلك جد مختلفة عن العلاقات الفيزيائية التي تقوم بين جسيمات بلا عقل أو مشاعر أو مصالح. ولا يقصد بذلك استبعاد الإفادة من النماذج الفيزيائية تماماً، حيث أنها يمكن أن تكون مصدراً مهماً من مصادر إلهام الاقتصاديين وهم بصدد تصميم نماذج للظواهر الاقتصادية. وإنما المقصود هو تجنب المحاكاة الميكانيكية للنماذج الفيزيائية استناداً إلى التشابه الشكلي لبعض علاقاتها مع بعض العلاقات الاقتصادية.

ت-أن التوصل إلى فهم سليم للسلوك الاقتصادي الواقعي للأفراد والمنشآت وللنظام الاقتصادي في مجموعه، وبالتالي صياغة نماذج تحاكي هذا السلوك والاستناد إليها في اشتقاق سياسات اقتصادية مناسبة، يظل مرهوناً

بقدرة الاقتصاديين على إحداث تغييرات جوهرية في عدد من النظريات الرئيسية التي أظهرت الدراسة مجافاة افتراضاتها ونتائجها للواقع، بل وللمنطق أحيانا(راجع الجدل حول رأس المال)، مثل نظرية التوزيع ونظرية التجارة الدولية، وذلك إضافة لنظريتي سلوك المستهلك وسلوك المنتج. كما أن الفهم السليم للاقتصادات الحقيقية ولما ينشا داخلها من علاقات بين البشر يستدعي الاستعانة بأفكار من المقاربات القديمة التي جرى تهيشها في غمار هيمنة المقاربة النيوكلاسيكية، وبخاصة المقاربات التاريخية والتطورية والمؤسسية والماركسية والاجتماعية.

2- السوق والدولة والتخطيط

أظهرت الاختبارات التي تعرضت لها نظرية التوقعات الرشيدة ونظرية السوق الكفء أن ثمة بوناً شاسعاً بين افتراضات هاتين النظريتين وبين الأداء الفعلي للأسواق. وقد تبين أن هاتين النظريتين وغيرهما من مرتكزات الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد كاليد الخفية مثلاً، يقوم على تسليم أو اعتقاد أيديولوجي مسبق بكفاءة السوق، وقدرة الأسواق على تصحيح نفسها بنفسها، ومن ثم انتفاء الحاجة لتدخل الحكومات في عمل الأسواق. ولا شك أن تعرض اقتصاد السوق الحر للأزمات يقدم دليلاً دامغاً على خطأ الوثوق في قدرة الأسواق على التصحيح الذاتي لما ينتابها من انحراف أو انفلات، ويعزز مطلب تدخل الدولة لمواجهة ما يعرض للنظام الاقتصادي الرأسمالي من أزمات- وهو المطلب الذي لا يتردد الرأسماليون في إعلانه والإلحاح عليه عندما تقع الأزمات حتى إذا تناقض هذا المسلك مع ما يرددونه من مقولات بشأن فضائل اقتصاد السوق الحر في أوقات الرواج.

وقد تعرض تطبيق فكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة في الدول المتقدمة، وكذلك ما ارتبط به من برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، لانتقادات شديدة، وذلك في ضوء ما أسفر عنه هذا التطبيق من نتائج غير مواتية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية وتوزيع الدخل. وقد قدمت مقاربة اقتصاد المعلومات الناقصة سنداً جديداً لضرورة تدخل الدولة من أجل توفير المعلومات حيث لا توفر الأسواق حوافز كافية للإفصاح عن المعلومات، ومن أجل ضبط الأسواق والحيلولة دون انفلاتها. كما أظهر الأداء الفعلي للاقتصادات الرأسمالية فساد صيغ المقاربة الأخلاقية التي زعمت أن الأسواق أخلاقية وأنها لم تكن لتعمل ما لم تكن تملك هذه الصفة، وكذلك فساد الصيغ التي تزعم مراعاة سلوك الشركات للمسئولية الاجتماعية. فلو أن الأسواق والفاعلين فيها يتصرفون على نحو أخلاقي وعلى نحو مسئول اجتماعياً، ما كان للنظام الرأسمالي أن يعاني ضعف المناعة في مواجهة ما يتعرض له من أزمات متكررة، وما كان له أن يعجزعن التصدي لما يصاحبه من تزايد شديد في التركز في توزيع الدخل.

وهكذا فإنه لا غنى عن دور نشط للدولة. فهذا الدور مطلوب لإصلاح الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بالجانب المعلوماتي وكذلك الجاني التشريعي للحد من التوجهات الاحتكارية، ومن ثم تحسين قدرة الأسواق على العمل، من جهة أولي. كما أنه مطلوب للتعويض عما يعتور الأسواق من قصور يعجزها عن التقويم الذاتي لمساراتها سواء باجراءات الرقابة والضبط أم بإجراءات تستهدف قدراً من التنسيق المسبق، أي التخطيط، من جهة ثانية. ودور الدولة مطلوب- من جهة ثالثة- لمواجهة الآثار الاجتماعية لأداء السوق، لاسيما فيما يتعلق بتضييق الفوارق في توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر. إن هذه التدخلات في عمل الأسواق، وما تنطوي عليه من هجر لليبرالية الاقتصادية الجديدة، قد تحسن من أداء النظام الرأسمالي اقتصادياً واجتماعياً، ولكنها لا تقدم في الحقيقة علاجاً جذرياً لعلل النظام الرأسمالي. فهذه العلل ترجع إلى عيوب هيكلية و تناقضات جوهرية في النظام الرأسمالي لم يفلح تبدل السياسات في علاجها. ومن الأدلة على ذلك تعرض النظام الرأسمالي بين الحين والآخر لأزمات طاحنة يقع عبء حلها بانتظام على عاتق الفقراء وشرائح من الطبقة الوسطى، وعدم

قابلية هذه التدخلات للاستدامة كما تشير الخبرة السابقة مع سياسات دولة الرفاه واقتصاد السوق الاجتماعي مثلاً. ولذا فإن الخلل الهيكلي في أداء الرأسمالية يتطلب علاجاً هيكلياً.

3- المنهج التنموي المناسب

تتراكم الشواهد يوماً بعد يوم على عجز منهج التنمية المرتكز على اقتصاد السوق والقطاع الخاص، وبخاصة في صيغته الليبرالية الجديدة، عن إنجاز التحول التاريخي من التخلف إلى التقدم. وتقدم خبرات دول نامية شتي- من بينها مصر- أدلة قوية على عدم ملاءمة هذا المنهج التنموي، وعلى الحاجة إلى تبني منهج بديل يستلهم قصص النجاح التنموي في دول شرق آسيا، وبخاصة خبرات النمور الآسيوية. كما أن المنهج البديل يجب أن يستوعب نتائج نقد نظريات التنمية ويفيد من المقاربات المطروحة كبديل للمقاربات التقليدية.

ولعل نقطة البدء الصحيحة هنا تتمثل في استيعاب المقاربة التاريخية والمقاربة التطورية، حيث أنهما تؤكدان أهمية السياق التاريخي في فهم الوقائع الاقتصادية، وتشددان على نسبية القوانين الاقتصادية في الزمان والمكان، وتنبهان إلى ضرورة النظرة الكلية والشمولية في تحليل التطورات والسياسات الاقتصادية. فالسياسات التجارية والصناعية لدولة قطعت شوطاً طويلاً على طريق التقدم الاقتصادي والعلمي لا تصلح لدولة لم تزل في أول هذا الطريق ومازال الكثير من صناعاتها وليداً لا قدرة له على خوض غمار منافسة قوية من جانب الصناعات الأجنبية الأكثر تقدماً. والأنسب هنا استدعاء نظرية حماية الصناعات الناشئة وخبرات تطبيق سياسة حماية الإنتاج المحلي ودعم الصادرات في المراحل الأولى للتنمية في الدول الصناعية- قديمها وحديثها. كما ينبغي الاستفادة من الدرس التاريخي الذي يفيد أن النمو هو محرك التجارة، وذلك بالمخالفة للفكر الليبرالي القائل بأن التجارة هي محرك التنمية.

إن الليبراليين الجدد يرون أن وظيفة الدولة في اقتصاد رأسمالي بلغ درجة عالية من التقدم تنحصر في مراقبة السوق وتوفير الخدمات والمرافق والأطر القانونية اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي ولتوجيه دفة الاقتصاد في بعض الأحيان بطرق غير مباشرة، وفي توفير بعض الرعاية الاجتماعية تلطيفاً للآثار السلبية لعمل الأسواق في مجال توزيع الدخل والثروة. وفضلاً على أن هذه الوظيفة غير كافية لمعالجة مشكلات تلك الدول، فإنه ليس من الحكمة محاكاتها في دول مازالت تخطو خطواتها الأولي على طريق التنمية. إذ أن هذه المحاكاة لن يكون لها من نتيجة غير استمرار الدوران في الدائرة الخبيثة للتخلف والتبعية، وهو ما سوف يؤذن بفشل سريع لمسعى التنمية.

وكما يتضح من المقاربات التنموية البديلة، لاسيما مقاربة التنمية المعتمدة على الذات، فإن العبور الآمن من التخلف إلى التقدم يقتضي استنفار الجهود الوطنية للتنمية من خلال حشد أكبر قدر من المدخرات المحلية، وتوجيهها لقنوات الاستثمار في بناء البشر والارتقاء بقدراتهم، وفي تنمية الطاقات الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية على العموم، وفي تسريع وتيرة التصنيع والتنمية الزراعية والريفية على الخصوص. كما أنه يقتضي تفعيل مفهوم الدولة التنموية باضطلاع الدولة بدور نشط، ليس فقط في مجال إصلاح وتنظيم ومراقبة الأسواق وتوفير البنيات التحتية، بل وفي مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام، وفي إطار من التخطيط القومي الشامل.

ولا ينطوي هذا التوجه على استبعاد القطاع الخاص أو آليات السوق. ولكنه يقضي بأن تجري ممارساتهما في إطار المخطط التنموي العام الذي تضعه الدولة في سياق ديمقراطي يكفل مشاركة شعبية حقيقية. وهو ما لن يتأتي إلا إذا اتخذت خطوات جادة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فالديمقراطية لن تعمل لصالح عامة الشعب- وأغلبهم فقراء وذوى دخول منخفضة- إلا إذا قضي على الفوارق الواسعة في توزيع الدخل والثروة. وأخيراً،

من المفيد تعزيز جهود التنمية المعتمدة على القدرات الوطنية بعمل تنموي مشترك مع الدول النامية الأخرى (أي اعتماد جماعي على الذات) ، وذلك لتحسين البيئة الدولية للتنمية والحد من شطط العولمة،من جهة، ولإنجاز مشروعات تنموية مشتركة، من جهة أخرى. وأخيراً، فإن ارتكاز هذا المنهج التنموي على مبدأ الاعتماد على الذات، والديمقراطية التشاركية، وعدالة توزيع الدخل والثروة، يوفر أساساً قوياً لاستدامة التنمية.

ثانياً

علم اقتصاد جديد ؟

الراجح أنه لم يولد بعد علم اقتصاد جديد، بالمعنى الدقيق للعلم الذي من أبرز سماته البناء العلمي المتناسق والمتكامل، وبمعنى تبلور نموذج فكري جديد يتجاوز التعديلات المحدودة في هذا الفرض أو ذاك، أو في هذه النظرية أو تلك، ويتبنى مقاربة كلية أو شمولية تقوم على تعددية مجالات المعرفة وتداخلها في إطار منظومي، مع استعادة النظر إلى علم الاقتصاد على أنه علم للاقتصاد السياسي غير منفصل عن الواقع الاجتماعي، بل يكون متصلاً به اتصالاً عضوياً، ومع التركيز على تطورات المدى الطويل بما يسمح بتضييق نطاق ما درج الفكر السائد على اعتباره من الثوابت، وبما يسمح بتوسيع نطاق ما يدخل في باب المتغيرات. ومما لا شك فيه أن هناك إرهاصات كثيرة تؤذن بظهور مثل هذا العلم. وهذا واضح من الرصيد المعرفي المتمثل في الكثير من المقاربات غير التقليدية التي عرضناها في الجزء الثاني من هذا الكتاب. فهذا الرصيد يتسم بالثراء من حيث جمعه بين مقاربات قديمة لم تزل صالحة للاستدعاء وبين مقاربات جديدة بنيت على منهجيات ونتائج ظهرت في مجالات معرفية شتى. وبالرغم من ضخامة الجهود التي بذلت في تطوير هذه المقاربات، إلا أنه يمكن القول أنها لم تسفر في مجموعها عن علم اقتصاد جديد بقدر ما قدمت الكثير من أحجار البناء التي ستفيد في تشييد العلم الجديد في أجل ربما يطول بعض الشيء. واحتمال طول الأجل يرجع إلى سببين:

السبب الأول هو أن الانشغال بالكثير من المقاربات البديلة، بل والاهتمام بالتعرف عليها، لم يزل محصوراً في جماعات متفرقة ينظر إليها كشوارد أو طيور تغرد خارج السرب. ولم تنجذب بعد إلى هذه المقاربات قطاعات واسعة من الاقتصاديين، ربما لأن بعض هذه المقاربات يتطلب الانفتاح على علوم أخرى كالفيزياء الحديثة وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع، وهو ما يتطلب جهداً ليس بالقليل. كما أن بعض المقاربات البديلة يستخدم تقنيات معقدة قد لا يكون من الميسور التمكن منها من جانب الكثيرين من الاقتصاديين. ولذا فمن الضروري إعادة تصميم برامج الدراسات الاقتصادية في الجامعات بما يؤدى إلى ظهور أجيال جديدة من الاقتصاديين قادرة على الانفتاح على العلوم الطبيعية وتقنياتها، فضلاً عن تمكينها من استيعاب المقاربات غير التقليدية كالمقاربات التطورية والتاريخية والمؤسسية وما إليها من مقاربات ذات صلة بعلوم اجتماعية أخرى غير علم الاقتصاد.

ولا يقل أهمية عن انفتاح دارسي الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الأخرى وعلى العلوم الطبيعية أن ينفتح الدارسون لهذه العلوم على علم الاقتصاد. فلا شك أن تعرف دارسي الهندسة والفيزياء والأحياء والفلسفة والاجتماع – مثلاً- على علم الاقتصاد وتعاطي عدد من مقرراته يمكن أن يفتح الباب لظهور أفكار جديدة تثري الاقتصاد كما تثري العلوم غير الاقتصادية ذاتها، من جهة، ويمكن أن يسهم في بزوغ مقاربات أو مجالات معرفية جديدة، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عدداً غير قليل من مشاهير الاقتصاديين القدماء والمحدثين ومن أصحاب المقاربات الجديدة، إما أنهم زاوجوا بين دراسة الاقتصاد وعلوم أخرى، وإما أنهم لم يكونوا في الأصل من دارسي الاقتصاد ولكنهم تحولوا إلى دراسته بعد اتمام دراستهم لعلوم أخرى. والأمر الذي لا شك فيه هو أن غالبية المبدعين من الاقتصاديين لم يكونوا مجرد اقتصاديين

بالمعنى الفني الضيق، وذلك على ما يظهر في الملحق (1) لهذا الكتاب. وهذه الملاحظات تؤكد أهمية الخروج عن المعيار التقليدي لتقسيم الكليات الجامعية الذي يؤدي إلى تخصص الطلاب في المجال المعرفي لكل كلية دون أن تتاح لهم فرصة التعرف على مجالات معرفية أخري تقدم في الكليات الأخرى. ولا شك في أن فرص الإبداع الناتج عن تلاقح المعارف المختلفة سوف تتزايد إذا تم توسيع مجال الاختيار أمام الطلاب على نحو يمكنهم من المزاوجة بين مقررات تنتمي إلى مجالات معرفية متنوعة، وإذا ما تم تبصيرهم بالمكاسب العلمية والعملية التي يمكن أن تعود عليهم من هذه المزاوجة.

ومهما يكن من أمر، فمن المهم إدراك أن المعرفة الرفيعة عميقة المغزى كثيراً ما تقع في مناطق التقاطع بين المجالات المعرفية المختلفة. ولذا فإن ثمة مكاسب معرفية كبرى يمكن أن تنتج من تعرف الباحثين في مجال معين على جهود نظرائهم العاملين في المجالات القريبة من مجالهم أو حتى البعيدة عنه، لاسيما عندما يكون الموضوع المبحوث واحداً مثل موضوع التفاعلات الاجتماعية الذي يعني به الاقتصاديون مثلما يعنى به الاجتماعيون وعلماء النفس وغيرهم ، وإن تباينت زوايا النظر من فريق إلى آخر.

والسبب الثاني هو أن التحرك نحو بناء علم الاقتصاد جديد يقتضى ضمن ما يقتضى كسر العلاقة التي ترسخت لزمن طويل بين علم الاقتصاد بوضعه الراهن، من جهة، وبين الفكر الرأسمالي والاعتقاد الأصولي في نجاعة اقتصاد السوق، من جهة أخرى. وهذه ليست بالمهمة السهلة. فبالرغم من تكرر الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، وبالرغم من الشواهد الكثيرة على فشل الأسواق، إلا أنه مازال لدى غير قليل من الاقتصاديين اعتقاد بأن هذه الأزمات ليست مستعصية على العلاج عندما تقع، أو أن الاقتصاد الرأسمالي أصبح محصناً ضد الأزمات الكبرى التي يمكن أن تطيح به. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الصراع بين القديم (التيار السائد) والجديد (المقاربات الجديدة) ليس مجرد صراع فكرى بعيد عن الأهواء والمصالح. فكما سبق ذكره في القسم الثالث من الفصل الثاني لم يزل الفكر القديم يستند إلى قوة ونفوذ الشركات الكبرى متعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وقدرتها على توظيف الاقتصاديين وتقديم الكثير من الإغراءات المادية والمعنوية لهم. وفي اعتقادي أن هذا الصراع بين القوة والفكر قد يمر بجولات متعددة، قد تشهد بعضها هزيمة الفكر الصحيح، ولكنها في الغالب هزيمة مؤقتة؛ ففي النهاية لا يصح إلا الصحيح.

ومن المهم تذكر أن التحولات الفكرية الكبرى ليست مجرد منتج لعقل فذ، بل هي في غالب الأحوال نتاج تحولات كبرى في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تغير موازين القوى الطبقية في المجتمع، وتزعزع الثقة في قدرة النظام القائم على تحقيق أهداف مرغوب فيها من جانب أصحاب النفوذ والسلطان، ومن ثم تبرز الحاجة إلى إصلاح النظام القائم أو حلول نظام جديد محله. ومن شأن هذه التحولات الكبرى أن تطلق طاقات الفكر الإنساني وتدفع إلى ظهور أفكار ورؤى ونظريات جديدة، تستدعي بدورها تغيرات في السياسات والممارسات العملية. فما كان لكينز أن يتوصل إلى نظريته في الاقتصاد الكلي إلا لوقوع الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. ولم يكن من المصادفات أن تأتي الكثير من المقاربات غير التقليدية أو تشتد الدعوة لإنتاجها في سياق أزمات ألمت بالنظام الرأسمالي العالمي، مثلما حدث في أعقاب أزمة 2008 التي وإن لم تسفر عن نظريات جديدة ، إلا أنها أدت إلى مبادرات متعددة كإنشاء معهد الفكر الاقتصادي الجديد، وتأسيس جمعيات وشبكات ومجلات جديدة لاحتضان الأفكار غير التقليدية وتنميتها من خلال التفاعل والحوار، وذلك على ما سبق بيانه في الفصل الأول.

وقصارى القول هو أن هدف بناء علم اقتصاد جديد يتسم بالاتساع من حيث النطاق والمضمون، ويتميز بتنوع المنهجيات والجمع بين مقاربات متعددة، كما يتصف بالانفتاح على الحقول المعرفية الأخرى، يبقى هدفاً في انتظار التحقق، وذلك بالرغم مما قطعه الاقتصاديون الخوارج من خطوات مهمة على الطريق

إلى هذا الهدف. وفي ضوء ما تقدم في القسم السابق وفي أجزاء متعددة من هذا الكتاب، نورد فيما يلي أهم الأسس التي نراها ضرورية لبناء علم اقتصاد جديد :

(1) النأي بعلم الاقتصاد عن القيام بدور الظهير الفكري للنظام الرأسمالي، والسند العلمي لاقتصاد السوق الحر. فهذا النوع من التوظيف لعلم الاقتصاد كان وراء الكثير من عيوبه، كما كان سبباً في تدني الثقة في مقولاته وإثارة الشكوك في جدية نظرياته. والتغير المطلوب يقتضي- ضمن ما يقتضي- التعامل مع النظام الاقتصادي كمتغير، لا كمعطاة، وذلك وفقاً للمقاربات التاريخية والتطورية وغيرها.

(2)عدم التطلع إلى أن يكون علم اقتصاد مماثلاً للعلوم الطبيعية في دقتها ورصانتها. فالاقتصاد يعمل في سياق اجتماعي وسياسي معقد، وهو ما يعني أن علم الاقتصاد علم اجتماعي بالضرورة، وأنه ليس في وسع الاقتصادي أن يعزل نفسه تماماً عن الظواهر الاقتصادية التي يبحثها، وذلك على النحو الذي قد يكون ميسوراً للفيزيائي أو للكيميائي مثلاً. إن هذا يستوجب تفادي المفاهيم التي تطمس الطابع الاجتماعي والإنساني للسلوك الاقتصادي. كما يقتضي الأمر إدراك أن الموضوعية لا تتمثل في الاستغراق في تفاصيل فنية معقدة وقياسات كمية لنماذج تقوم على افتراضات مجافية للواقع بصورة صارخة. فهذا قد يؤدي إلى ازدهار "العلموية" أكثر مما يؤدي إلى ازدهار علم الاقتصاد.[1] وينبغي إدراك أن الموضوعية لا تقتضي التجاهل التام للعوامل الذاتية أو القيمية، وإنما تقتضي أن يكشف الباحث عما يتبناه من افتراضات متعلقة بالقيم والتفضيلات الاجتماعية.

(3) توخي الواقعية في صياغة المفاهيم ومسلمات النظريات الاقتصادية وفروضها، وتبني مفاهيم قابلة للملاحظة والقياس. إذ أن النظريات التي تنطوي على مفاهيم غير قابلة للملاحظة والقياس(كمفهوم المنفعة مثلاً) هي نظريات غير قابلة للدحض. كما أن الفروض التي تغالي في تبسيط الواقع تثير الشك في صلاحية ما يبنى عليها من نظريات. ولن تتيسر الواقعية إلا بانفتاح علم الاقتصاد على المقاربات الجديدة التي يطرحها المجددون من الاقتصاديين من جهة، وعلى نتائج البحوث في العلوم الاجتماعية الأخرى وكذلك في العلوم الطبيعية من جهة أخرى. فما جاءت المقاربات الجديدة أو المقاربات القديمة التي أعيد استكشافها إلا من مصدرين: التعرف الدقيق على الواقع وإدراك الهوة التي تفصل بينه وبين الكثير من فروض النظرية الاقتصادية ونتائجها، وانفتاح الاقتصاديين على العلوم غير الاقتصادية أو انفتاح المشتغلين بالعلوم غير الاقتصادية على علم الاقتصاد وقيام شراكات بحثية بين الاقتصاديين وغيرهم من أصحاب العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية.

(4) عدم الإسراف في التجريد عند صياغة النظريات وبناء النماذج للدرجة التي يتعذر معها تطبيق نتائج التحليلات النظرية على الواقع المعقد. وهو ما يستدعي الاقتراب إلى أبعد حد من محاكاة فروض النظرية للواقع واستعمال النماذج الأكثر تعقيداً في تصويره. فمن الضروري التمسك بواقعية الافتراضات وعدم الانسياق وراء مقولات كتلك التي روجها ميلتون فريدمان ومنها مقولة أن واقعية الفروض ليست مهمة طالما أن النظرية تقدم تنبؤات صحيحة. فالواقع أن النظرية الاقتصادية كثيراً ما عجزت عن تقديم تنبؤات صحيحة بسبب قيامها على فروض غير واقعية. ولذا فإن الفصل بين حالة الفروض والقدرة التنبؤية للنظرية أو للنموذج هو أمرغير منطقي ، فضلاً على أنه غير عملي. وفيما يتصل بالنماذج ،ينبغي تجنب الهوس بالنماذج الرياضية ومن الانبهار بنماذج الاقتصاد القياسي. كما ينبغي الإقلاع عن بعض إجراءات القياس

[1]) العلموية: Scientism. ويقصد بها الحفاظ على المظهر العلمي والشكليات العلمية لا على جوهر العلم. والعبارة مقترضة من تقديم أستاذ الفنون الحرة والتربية بجامعة ماستشوستس دونالدو ماسيدو لكتاب باولو فريري: ***تربية الحرية،*** ترجمة أحمد عطية أحمد،معاد نشره في سلسلة علوم اجتماعية بمكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2017، ص 27.الأصل الإنجليزي المترجم عن البرتغالية صدر في 1998 بعنوان: Pedagogy of Freedom

التي تتجاهل ما بين الدول من اختلافات وتتعامل مع بيانات دول شـــتي كما لو كانت بيانات دولة واحدة[2]، والبعد عن تقبل نتائجها بصــــورة أوتوماتيكية، والحرص في التقييم النهائي لنتائجها على مراعاة أثر بعض الظواهر المســـتبعدة منها على الســـلوك الاقتصـــادي للأفراد والمنشـــآت والحكومات كالقوة والنفوذ والقيم والأعراف. وفي الحقيقة أن الخروج من النماذج الكمية باســـتبصـــارات ذات قيمة مرهون بعدم الركون إلى معايير الجودة الرياضـــية أو الإحصـــائية وحدها، بل إنه يتطلب اللجوء أيضـــاً إلى عناصـــر مثل الخبرات التاريخية والمعرفة المباشرة بالواقع، ومثل الحدس الذي قد يكون محصلة لهذين العنصرين.

(5) التركيز على الفحص الدقيق للأســواق وللصــناعات على أرض الواقع لمعرفة ما يجري فيها، وللوقوف على الســـلوك الفعلي للمتعاملين وكيف يتفاعلون مع بعضـــهم البعض. وبعد جمع هذه المعلومات تبدأ عملية التنظير، وليس العكس كما هو الحال مع الاقتصاد النيوكلاسيكي. فالأخير يبدأ بتصور تجريدي لما يحصل في الأسواق، ويضع شروطاً مريحة للتحليل بالرغم من اختلافها البيِّن عن الواقع (مثل شرط تناقص عائد السعة أو ثباته)، ثم يستخرج منها استنتاجات يَزعم توقعها في الواقع. وهذا النهج مغاير لما فعله آدم سميث مؤسس علم الاقتصـاد عندما قدم وصـفاً تفصـيلياً لصـناعة تحويلية بسيطة مثل صـناعة الدبابيس، وانتهى من ذلك إلى صياغة المبد أ الحاكم لزيادة الإنتاجية، وهو التخصص وتقسيم العمل. وهذا أيضاً ما فعله اقتصاديون محدثون مثل أكرلوف الذي كتب ورقته الشهيرة عن "سوق الليمون" استناداً إلى دراسته لسوق السيارات المستعملة ، ومثل آلان كيرمان الذي توصل من خلال فحص "سوق السمك" إلى مواصفات مهمة لسلوك المتعاملين في الأسواق وما يجري بينهم من تفاعلات .

(6) مخاطبة القضـايا الحقيقية التي يواجهها العالم اليوم ضـمن الإطار العام للنظرية الاقتصـادية وعدم الاكتفاء بعزل معالجتها في الفروع المتخصـصـة من علم الاقتصـاد. فلا يجوز ترك قضـايا البيئة مثلاً لفرع متخصـص كاقتصاديات البيئة والاكتفاء بمعالجتها في المقررات الاقتصادية الأساسية على أنها خارجيات يمكن تحويلها إلى داخليات بالضـرائب أو الإعانات. كما لا يجوز استمرار معاملة النظرية الاقتصـادية للموارد الطبيعية كما لو كانت بلا كلفة غير كلفة الصــيانة والإصــلاح. بل ينبغي العمل على إدماج هذه المعالجات في إطار نظرية اقتصادية عامة.

(7) التوسـع في انفتاح برامج الدراسـات الاقتصـادية في الجامعات- سـواء في المرحلة الجامعية الأولى أم في مرحلة الدراســـات العليا- على مجالات معرفية متنوعة تشــمل العلوم الاجتماعية والعلوم الإنســانية والعلوم الطبيعية، وذلك بما يمكن من تخريج أجيال جديدة من الاقتصـــاديين ذوي أفق علمي وثقافي واســع، ويمتلكون ذخيرة قوية من المعارف والمنهجيات. وفضلاً على ذلك ينبغي تشجيع أعداد أكبر من الطلاب والخريجين من أقســام الاقتصــاد على التسـجيل في برامج الدراســات المتكاملة أو التكاملية، وذلك لتقوية الجسـور التي تربط الاقتصاد بالمجالات المعرفية الأخرى.[3] ومن شأن الانفتاح والتكامل المعرفي أن يشكل بنية تحتية قوية لبحوث تسهم في تجديد علم الاقتصاد.

---

[2]) وهو ما يحدث عن تقدير النماذج باستخدام مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية لعدد كبير من الدول ذات خصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة التباين، وهي البيانات التي تسمى panel or longitudinal data .

[3]) الدراسات المتكاملة أو التكاملية: Integrated / integrative studies. وهذا النوع من البرامج الدراسية يقدم في عدد من الجامعات الأمريكية والكندية، حيث يتعاون في تقديمه قسمان أو أكثر من الأقسام العلمية، وحيث يسمح للطلاب بتصميم تشكيلة المقررات التي تتفق مع ميولهم العلمية وأهدافهم من التعلم وذلك بالتشاور مع المرشد العلمي. ويحصل الطالب في نهاية البرنامج على درجة البكالوريوس في الدراسات التكاملية. أنظر:
Wikipedia, Bachelor of Integrated Studies, at https://en.m.wikipedia.org/wiki/Bachelor_of_integrated_studies

ثالثاً

الدور العربي في تجديد علم الاقتصاد

فيما يتعلق بمساهمة الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد، فإن هذه المساهمة تكاد تكون معدومة فيما يتصل بالنظرية الاقتصادية بمعناها الضيق، وهي نادرة ومحدودة فيما يتصل بعلم الاقتصاد بمعناه الواسع، حيث تبرز هذه المساهمة في فرع اقتصاديات التنمية وفرع التكامل الاقتصادي بوجه خاص. وهنا تبرز أسماء اقتصاديين عرب مثل سمير أمين ويوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وإسماعيل صبري عبد الله و فوزي منصور وجلال أمين ورمزي زكي. وربما لا يكون وضع الاقتصاديين العرب في هذا الشأن مختلفاً اختلافاً كبيراً عن غيرهم من اقتصاديي العالم الثالث. وبالطبع هناك مساهمات بارزة لاقتصاديين ينتسبون بحسب الأصل إلى العالم الثالث، ولكن من الصعب تصنيفهم على أنهم من اقتصاديي العالم الثالث نظراً لأن أغلب هذه المساهمات ظهرت خلال إقامتهم الدائمة، أو المؤقتة ولكن لفترات طويلة نسبياً، في الدول المتقدمة، وغالباً في سياق العمل في مؤسسات علمية ومالية غربية، ومن ثم في بيئة علمية مواتية ومريحة. وهذا شأن الكثيرين من الاقتصاديين البارزين الذين تعود أصولهم إلى الهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، ولكنهم صاروا من أهل الغرب بحسب محل الميلاد أو بحسب طول الإقامة في الدول الغربية.

ولكن ما هي أسباب ندرة مساهمات الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد؟ عند الإجابة عن هذا السؤال ، لا بد من تذكر أن المساهمات العربية ضعيفة في كل المجالات العلمية ، وليس في مجال علم الاقتصاد وحده. وهنا نضع أيدينا على <u>السبب الأول</u> وهو تخلف نظم التعليم وضعف إمكانات مؤسسات البحث العلمي وركود المناخ العلمي والثقافي. وهذه جميعاً من سمات حالة التخلف العام للدول العربية. فالبيئة التعليمية والبحثية القائمة – بجوانبها المادية والمعنوية- لا تساعد على تنمية القدرات العلمية، ولا توفر فرصاً تذكر للابتكار والإبداع، بل أنها لا توفر فرصاً تذكر للمتابعة العلمية الجادة وللنقد العلمي الرصين؛ وهما من المقدمات الرئيسية للابتكار والإبداع العلمي .

وثمة <u>سبب ثان</u> من أسباب لندرة مساهمات الاقتصاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد، ألا وهو أن أغلب الاقتصاديين العرب قد تربوا على الفكر التقليدي سواء في الجامعات الغربية أم في الجامعات العربية، وهو ما ولَّد عندهم نوعاً من التبعية الفكرية ورسَّخ لديهم أن ما تعلموه هو العلم الحقيقي الذي لا بديل له. وكما يقول د. جلال أمين "إننا أسرى الأطر الفكرية التي صاغها الغربيون، فنعيد طرح الأسئلة التي طرحوها هم، بينما قد لا تكون هي الأسئلة الأهم من منظور مشكلات بلادنا ومصالحها". ولذلك فالخطوة الرئيسية نحو إبداع اقتصادي عربي هي "تحرير العقل"، ومن أهم شروطه "تحرير الإرادة " أي تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي.[4] زد على ذلك أمراً آخر، ألا وهو أن هناك جانباً مصلحياً قد يدفع الكثيرين من الاقتصاديين إلى التمسك بالفكر الاقتصادي السائد. فهذا هو الفكر المقبول بمنطق السوق، وهو ما يجلب المناصب أو المرتبات الضخمة في الحكومة والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والاستشارية الدولية، في حين أن المتمسكين بفكر الخوارج عموماً واليسار خصوصاً لا تتاح لهم فرصة التمتع بهذه المزايا، بل ويصيبهم قدر كبير من التهميش. ولعل هذا السبب هو ما يولد لدى الكثيرين من الاقتصاديين العرب نوعاً من الحصانة ضد المقاربات الجديدة، بل إنه قد يجعلهم يعزفون عن الإطلاع على هذه المقاربات أصلاً.

---

[4]) أنظر: جلال أمين، ***تنمية أم تبعية اقتصادية وسياسية؟*** ، مطبوعات القاهرة،القاهرة، 1983.

ويضـاف إلى ما تقدم سـبب ثالث يتمثل في انشـغال الاقتصـاديين العرب بالقضـايا التطبيقية عموماً وقضـايا السياسـة الاقتصـادية خصـوصـاً، وهو ما يأتي في الغالب على حساب الاهتمام بالقضـايا النظرية، أي قضـايا العلم الأسـاسـي. وها هنا قد تكون غاية اجتهاد الاقتصـاديين العرب هي المفاضـلة بين ما هو معروض من سياسات بديلة، أكثر من ابتكار مثل هذه السياسات - وهو ما يستلزم عادةً الغوص في بحر النظريات .

وأخيراً ثمة سبب رابع لتفسير غياب أو ضعف المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد، ألا وهو غياب الديمقراطية وافتقار البلاد العربية لزمن طويل إلى أجواء الحرية التي لا تنطلق طاقات الإبداع العلمي في غيابها، لاسيما في الاقتصـاد وغيره من العلوم الاجتماعية. وفي تجربة الاتحاد السـوفييتي السـابق ما يؤكد ذلك. فربما لم يحل غياب الديمقراطية عنه دون إحراز تقدم كبير في العلوم الطبيعية ، ولكنه بالقطع كان من عوامل جمود علم الاقتصاد على الخصوص وتخلف العلوم الاجتماعية على العموم.

لقد انتعشـت الآمال في أن تتغير هذه الأوضـاع إلى ما هو أفضـل، وراجت التوقعات بقرب دخول العرب عصـر العلم الجاد بخطى واثقة، وذلك في أعقاب ما شـهده العالم العربي في مطلع العقد الحالي من ثورات شـعبية اسـتهدفت الخلاص من نظم قامت على الاسـتبداد والفسـاد واسـتمرأت التبعية، وبناء نظم تقوم على الديمقراطية والنزاهة واستقلال الإرادة الوطنية. فهذا هو ما يؤمن ليس فقط النهوض الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسـانية، بل ويوفر أيضـاً مقومات تحرير العقول، ومن ثم مقومات النهضـة العلمية والثقافية. ولئن كانت هذه الثورات قد انتكست بدرجة أو أخرى بعد فترة وجيزة من اندلاعها، فلا يمكن أن يتخذ ذلك ذريعة للاقلاع عن أمل التقدم العلمي أو للاستسلام لواقع التبعية الفكرية والعلمية. فالثورات نادراً ما تنجز بطريقة "الضربة القاضية". وهي عادة كالبحار التي تمر بحالات من الجزر والمد. وطالما لم تختف الأسباب التي استدعت قيام هذه الثورات- وهي فعلاً لم تختف – فإن الأمل في تجددها يظل قائماً؛ وهو ما يبقي أيضـاً على الأمل في النهوض العلمي والثقافي، ومن ثم الأمل في إسـهام أقوى للاقتصـاديين العرب في تجديد علم الاقتصاد.

ولكن تنشيط المساهمات العربية في تجديد علم الاقتصاد ليس مرهوناً فقط بتغيير السياق العام في اتجاه التحرر من التبعية والاستبداد، وفي اتجاه إصلاح التعليم وتطوير بيئة البحث العلمي، وذلك بالرغم من الأهمية الكبرى لهذا العامل. بل إنه يتوقف أيضاً على العوامل ذاتها التي ذكرناها في القسم السابق بشأن التعجيل بظهور علم اقتصاد جديد. وثمة عاملان من بين هذه العوامل يستحقان عناية خاصة. أولهما: التحول إلى نظم تعليم مرنة تسمح للطالب بالانتقال من مجال معرفي إلى آخر، وتمكنه من الجمع بين أكثر من مجال معرفي في إطار برامج للدراسات التكاملية. وثانيهما: تشجيع الحوار العلمي ليس فقط بين الباحثين الاقتصاديين ، بل وفيما بين الطلاب أنفسهم، وفيما بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس في قاعات الدراسة أيضاً، وتوجيه اهتمام أكبر من جانب المجلات العلمية لمراجعات الكتب وللدراسات النقدية.

الملاحق والمراجع

ملحق (1)

في أن غالبية المبدعين من الاقتصاديين لم يكونوا مجرد اقتصاديين

تشير السير الذاتية للاقتصاديين من أصحاب المساهمات المبتكرة أنهم ليسوا مجرد اقتصاديين بالمعنى الفني الضيق. فالظاهر من هذه السير التي يمكن الاطلاع عليها على الكثير منها على موقع Wikipedia، وكذلك بمراجعة بعض كتب تاريخ الفكر الاقتصادي، أن هؤلاء كثيراً ما كانوا يجمعون بين التمكن من الاقتصاد والتمكن من حقل معرفي آخر أو أكثر، أو على الأقل الإحاطة بما أنتجته بعض الحقول غير الاقتصادية من معارف ومنهجيات. وهو ما مكنهم من صياغة نظريات اقتصادية والتوصل إلى مقاربات أو منهجيات تفيد من بعض انجازات هذه الحقول المعرفية . كما أن كثيراً من علماء الاقتصاد المبدعين أصحاب ثقافة موسوعية ، وقد يسهم في توسيع مداركهم وتجاوزهم الحدود الضيقة للتخصص في الاقتصاد الاشتغال بوظائف متعددة والسفر إلى مناطق مختلفة من العالم والعمل فيها. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر طائفة منها في السطور التالية.

فلنبدأ بقادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. وأول ما يسترعي الانتباه هنا أن مؤسس علم الاقتصاد آدم سميث (1723-1790) لم يكن اقتصادياً من البداية. بل إنه دخل مجال الاقتصاد بعد أن درس مقررات عدة في المجال الذي يطلق عليه اليوم العلوم الاجتماعية والإنسانيات، وبعد أن أجاد في حقل الفلسفة الأخلاقية وألف فيها كتاباً مشهوراً وصار أستاذاً لها بجامعة جلاسجو. كما أنه كان من أصحاب المنظور الواسع للاقتصاد، وعالج الكثير من القضايا التي تربط الاقتصاد بالمجتمع والتي هي الآن محل اهتمام الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والفلسفة. أما ديفيد ريكاردو (1772- 1823) الذي انشغل بالتنظير الاقتصادي وبمنهجية علم الاقتصاد، فقد بدأ حياته العملية سمساراً ومضارباً في البورصة، وجنا من هذا النشاط ثروة طائلة. كما أنه انشغل بالعمل السياسي ونجح في حيازة مقعد بالبرلمان البريطاني. وقد تعددت اهتماماته الثقافية لدرجة أنه شارك في تأسيس الجمعية الجيولوجية في انجلترا. وكذلك كان توماس مالتس (1766- 1834). فقد دخل حقل الاقتصاد بعد أن مر بمجال اللاهوت. وكان متفوقاً في الرياضيات وشغوفاً بالأخلاقيات.

وقد تقلب رائد المدرسة التاريخية في الاقتصاد فردريك ليست (1789- 1846) في وظائف حكومية متعددة (محاسب- وكيل وزارة..الخ)، وعمل أستاذاً للإدارة العامة والعلوم السياسية. وكان نشطاً في مجال الدعوة للإصلاحات الإدارية. وبعد هجرته من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية امتلك ضيعة كبيرة وامتهن الزراعة، كما نشط في مجال بناء السكك الحديدية، وعين قنصلاً للولايات المتحدة في لايبزج. وقد اشتغل بالصحافة وكتب مقالات هامة جمعت فيما بعد في كتاب "النظام القومي للاقتصاد السياسي".

ويعود إبداع مؤسس فكر الاشتراكية العلمية (مع رفيق كفاحه فردريك إنجلز) كارل ماركس (1818-1883) في مجال التنظير الاقتصادي –ضمن أشياء أخرى- إلى أنه قد جمع في بوتقة واحدة بين الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والسياسة. فهو لم يكن اقتصادياً فحسب، بل كان بالإضافة إلى ذلك فيلسوفاً وعالم اجتماع وعالم تاريخ وعالم سياسة وكاتباً صحفياً وناشطاً سياسياً وثورياً مبشراً بمستقبل جديد للبشرية.

أما ألفريد مارشال (1842-1924) فقد كان لديه في شبابه ولع شديد بالرياضيات، ولكنه تحول إلى دراسة الفلسفة نتيجة لمرض ألم به، وعني بدراسة الأسس الفلسفية للمعرفة ودور الدين في كل من المعرفة

والمجتمع. كما اهتم بدراسة الأخلاق، وبدأ حياته الأكاديمية بالتدريس في جامعة كمبردج بانجلترا. وقد قاده إعجابه بمدرسة المنفعة الفلسفية إلى دراسة علم الاقتصاد والإجادة في تقديم صياغات محكمة لنظرياته. وكانت لعنايته بوجهات النظر الأخلاقية واهتمامه بقضايا مثل الليبرالية والنقابات وتعليم المرأة والفقر آثار ملحوظة في كتاباته الاقتصادية.

وكان قطب النيوكلاسيكية ليون فالراس (1834-1910) قد بدأ بدراسة هندسة المناجم، وعمل في مهن شديدة التنوع (مدير بنك- صحفي- كاتب روايات رومانسية) قبل أن ينجذب إلى دراسة الاقتصاد. كما أنه كان مهموماً بقضايا الإصلاح الاجتماعي.

وبالرغم من أن ماكس فيبر (1846-1920) هو مؤسس علم الاجتماع الحديث، فإنه كان أيضاً من أصحاب المنظور الواسع للاقتصاد. فقد عني بالترابطات بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، كما عني بدراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة. و يعد فيبر من مؤسسي المقاربة الاجتماعية للاقتصاد، وكان أول من استخدم مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي".

وكان كارل بولانيي (1886- 1964) الذي يعد من الآباء المؤسسين للمقاربة المؤسسية للاقتصاد، والذي ينتسب أيضاً إلى المقاربة التاريخية، والذي تبني النهج التكاملي للدراسات الاقتصادية، من طائفة الموسوعيين. لقد بدأ بدراسة القانون وحاز درجة الدكتوراه في الفلسفة، واشتغل بالسياسة، كما عمل بالصحافة.

وكان جونار ميردال (1898- 1987) اقتصادياً وعالم اجتماع ، كما كان رجل سياسة، وفوق ذلك كله موسوعي الفكر والثقافة. وقد بدأ بدراسة القانون، ونال دكتوراه في الاقتصاد، ولكنه كان حريصاً على مقاربة الاقتصاد من منظور تداخله مع البيئة الاجتماعية والمؤسسية والثقافية. وكذلك كان الحال مع كل من بول باران(1909-1964) وبول سويزي (1910- 2004) ، وإن كان منطلقهما الفكري (الماركسية) مختلفاً عن منطلق ميردال.

وقد بدأ عالم الاقتصاد الرياضي والقياسي تيالنج كوبمانز (1910-1985) بالتخصص في الرياضيات، ثم دخل مجال الفيزياء الرياضية. وكانت له مساهمة مهمة في مجال كيمياء الكم من خلال نظرية تحمل اسمه. وقد تتلمذ على تنبيرجن في مجال الاقتصاد الرياضي، وأنتج مساهمات بارزة في كل من الإحصاء والاقتصاد القياسي .

أما جوزيف شومبيتر (1883-1950) فقد بدأ بدراسة القانون قبل أن يتحول إلى دراسة الاقتصاد ويصبح من أعلام الاقتصاديين على النطاق العالمي. وفي طريقه للإبداع في حقل الاقتصاد شغل وظائف متنوعة منها رئيس بنك وأستاذ جامعي ووزيراً لمالية النمسا في 1919. وكان حريصاً على إدماج التاريخ وعلم الاجتماع في النظريات الاقتصادية. ولذا فإن إسهاماته بارزة في تأسيس المقاربات المؤسسية والتاريخية والتطورية للاقتصاد. وفضلاً على ذلك فإنه كان رئيساً لجمعية الاقتصاد القياسي في 1940-1941. وقد حصل في 1973 على جائزة نوبل في الاقتصاد، كما حصل عليها ثلاثة من تلاميذه وهم بول ساmولسون وروبرت سولو وفيرنون سميث.

وكان جون مينارد كينز (1883- 1946) مؤسس الاقتصاد الكلي الحديث في شبابه متفوقاً في الرياضيات والكلاسيكيات التي تشمل دراسة اللغات والأدب والقانون والفلسفة والتاريخ. وقد حصل على الدرجة الجامعية الأولي في الرياضيات، كما اهتم بدراسة الفلسفة والاقتصاد في مرحلة الدراسات العليا. وبعد مدة عمل خلالها بالهند وألف فيها كتاباً عن إصلاح أحوالها، شغل وظائف عدة بوزارة الخزانة البريطانية . ثم استأنف نشاطه العلمي في مجال الرياضيات، ونشر كتاباً في 1921 عن الاحتمالات كان له فضل كبير في بيان الأسس

الفلسفية والرياضية لنظرية الاحتمالات. وكانت له اهتمامات سياسية منذ أن كان طالباً بجامعة كمبردج، وانتمى إلى الحزب الليبرالي.

وكان جون كينيث جالبريث (1908-2006) اقتصادياً بارزاً صاحب اهتمامات بحقول معرفية متنوعة. فقد تضمنت مؤلفاته أعمالاً تجمع بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة،كما أنه كتب عدداً من الروايات. وقد ترأس الأكاديمية الأمريكية للفنون والآداب بضع سنين. وكان عضواً نشيطاً في الحزب الديمقراطي، وخدم في إدارات كل من روزفيلت وترومان وكينيدي (وعمل سفيراً لأمريكا في الهند في عهد الأخير) وجونسون. وكان في نظرته التركيبية والشمولية للاقتصاد قريباً من نهج الاقتصادي وعالم الاجتماع ثورشتاين فيبلين(1857- 1929) رائد حركتي الاقتصاد المؤسسي والاقتصاد التطوري.

وتعزى الإسهامات العلمية لبول سامولسون (1915- 2009) التي جعلته أول اقتصادي أمريكي يحوز جائزة نوبل في الاقتصاد(في عام 1970) إلى أنه جمع بين الاقتصاد والرياضيات والفيزياء، وإلى تأثره الشديد بالعالم الموسوعي إيدوين ويلسون وبأستاذه موسوعي المعارف أيضاً جوزيف شومبيتر. كما تعزي إلى احتكاكه بالسياسة والاقتصاد الواقعي من خلال عمله مستشاراً اقتصادياً للرئيسين كينيدي وجونسون ولوزارة الخزانة الأمريكية.

ومن علماء الاقتصاد المرموقين الذين جمعوا بين مجالات معرفية متعددة وتبنوا المقاربة متعددة ومتداخلة التخصصات هربرت سايمون. فهو مؤسس المدرسة السلوكية في الاقتصاد وصاحب إسهامات كبري في المدرسة المؤسسية الحديثة (مثل مفهوم الرشادة المقيدة ومفهوم الرضا). وهو يعد من علماء السياسة والاجتماع وعلم النفس(فهو من رواد علم النفس الإدراكي). كما أنه يعد من الآباء المؤسسين لمجالي الذكاء الاصطناعي ومعالجة المعلومات. وتغطي بحوثه مدىً واسعاً من الموضوعات يشمل – إلى جانب الموضوعات الاقتصادية- بحوث العمليات وصنع القرارات وحل المشكلات ونظرية التنظيم والنظم المعقدة والمحاكاة الحاسوبية للاكتشافات العلمية، وموضوعات خاصة بالإدارة العامة والسلوك الإداري وفلسفة العلم. ومما لا شك فيه أن كان لتنوع اهتماماته العلمية وتعدد الروافد الثقافية التي غذت فكره وشكلت طريقته في تناول الظواهر المختلفة فضل كبير فيما اتسم به فهمه للسلوك الاقتصادي من عمق وواقعية.

وكان مؤسس المدرسة المؤسسية الجديدة دوجلاس نورث (1920- 2015) متفوقاً في مرحلة الدراسة في العلوم السياسية والفلسفة والاقتصاد والتاريخ. وهو من الاقتصاديين الذين اشتهروا بالكتابة في مجال التاريخ الاقتصادي. وقد عمل أستاذاً للقانون والحريات بجامعة واشنطون، كما انشغل بقضايا السلم والأمن. وقد نال جائزة نوبل في الاقتصاد في 1993 تقديراً لإسهاماته في تجديد البحث في التاريخ الاقتصادي بتطبيق النظرية الاقتصادية والطرق الكمية من أجل تفسير التغيرات الاقتصادية والمؤسسية.

ومن الحائزين في مطلع هذه الألفية على جائزة نوبل في الاقتصاد دانيال كانيمان (1934-   ) الذي أسهم مع عاموس تفييرسكي (1937- 1996) في تأسيس المقاربتين النفسية والسلوكية للاقتصاد. وهو من علماء النفس البارزين الذي اشتهر بأعماله في مجال سيكولوجيا الحكم على الأمور(judgment) واتخاذ القرارات في ظروف اللايقين، وبمساهماته في مجال الاقتصاد السلوكي التي دحضت مفاهيم الرشادة التقليدية ووضعت أساساً إدراكياً (cognitive) لتفسير الأخطاء البشرية التي تنتج عن التحيزات والأحكام التقريبية والأعراف.

ومن أعلام الاقتصاديين في العصر الحديث أمارتيا سن (1933-   ) الهندي الأصل والفائز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في 1998. إنه صاحب إسهامات معتبرة في اقتصاديات الرفاه ونظرية الاختيار

الاجتماعي والعدل الاقتصادي والاجتماعي والنظرية الاقتصادية للمجاعات، وفي صياغة مقاربة القدرات، وكذلك في مؤشرات قياس الرفاه والتنمية البشرية. ويرجع جانب من تفوقه إلى شغفه بالفلسفة. وهو يشغل حالياً منصب أستاذ الاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد. ويقر سن بأن توسيع نطاق دراسته لتشمل الفلسفة كان عاملاً مهماً في إنجازاته في عدد من المواضيع الاقتصادية ذات الصلة القوية بالفلسفة كنظرية الاختيار الاجتماعي التي تستعمل قدراً كبيراً من المنطق الرياضي وتستند إلى فلسفة الأخلاق.

ومن الاقتصاديين المحدثين أصحاب الإسهامات المرموقة في الاقتصاد عموماً وفي حقل التنمية الاقتصادية خصوصاً، نذكر الكوري ها- جون تشانج (1963-) الأستاذ بجامعة كمبردج بانجلترا. فهو من الاقتصاديين الخوارج واسعي الثقافة ومن أصحاب المنظور الواسع ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الذي تمتزج في مساهماته الاقتصادية المقاربات التاريخية والمؤسسية والاجتماعية.

ونختتم هذه الجولة السريعة بالإشارة إلى اثنين من الاقتصاديين المصريين البارزين. أولهما اسماعيل صبري عبد الله(1924-2006) الذي جمع بين المعرفة الأكاديمية بالاقتصاد وبين المعرفة الموسوعية التي شملت السياسة والاجتماع والثقافة واللغة. كما جمع بين النضال العلمي من أجل تنمية جادة لدول ما كان يعرف بالعالم الثالث من خلال مساهمته في تأسيس منتدى العالم الثالث وقيادته لمكتبه بالقاهرة وعمله في لجنة الجنوب وبين كل من النضال العملي من منطلق ماركسي من أجل إصلاح النظام الاقتصادي- الاجتماعي- السياسي في مصر والدول العربية، والاشتغال بالسياسة حتى صار وزيراً للتخطيط في مصر في أوائل سبعينيات القرن الماضي. وثانيهما سمير أمين (1931-) الذي بدأ بدراسة العلوم السياسية ثم اتجه لدراسة الإحصاء والاقتصاد، وتعمق من منظور ماركسي في دراسة أسباب تخلف الدول ما قبل الرأسمالية التي صارت تعرف الآن بالدول النامية وفي فهم ظاهرتي الاستعمار والتبعية. وقد تعزز ثرائه الثقافي والفكري والمنهجي في تحليل النظام الرأسمالي العالمي واتجاهاته الاحتكارية والإمبريالية وفي نقد "الفيروس الليبرالي" بخبرات متنوعة بالسياسات الاقتصادية العملية وقضايا التخطيط في مصر وعدد كبير من الدول الأفريقية. وقد أسهم في تأسيس منتدى العالم الثالث وتولي قيادة مكتبه في داكار. ولم تنحصر مساهماته في مجال الاقتصاد السياسي، بل إنها امتدت لتشمل قضايا التاريخ العالمي والحداثة والدين والديمقراطية والثقافة.

ملحق (2)

دليل المصطلحات

Adverse selection:ظاهرة اختيار الأسوأ

Aggregation :التجميع

Algorithms:خوارزميات
Alternativity :التبادلية
Anthropology:علم الأنسنة / الأنثروبولوجي
Arbitrage:المراجحة / الموازنة

Artificial Intelligence الذكاء الاصطناعي

Attractor Point :نقطة الانجذاب أو مركز الجذب

Autism :مرض التوحد/ الذاتوية

Autopoiesis :منهجية التكون الذاتي(الاستقرار والتجدد)

Availability bias:الانحياز لما هو قريب زمنياً وسهل المنال من المعلومات
Behavioural Economics : الاقتصاد السلوكي
Behavioural finance:التمويل السلوكي/ سلوكيات التمويل
Behaviourism :السلوكية
Benevolent impulses:الدوافع الخيرة

Bifurcation theory :نظرية التفرع

Biophysical Economics :الاقتصاد الفيزيائي الحيوي

Bounded Rationality : الرشادة المقيدة/المحدودة

CAS: Complex adaptive system :النظم المعقدة القابلة للتكيف

Catastrophe Theory :نظرية الكارثة

Chaos Theory :نظرية الفوضى

Circular and cumulative causation :العلية الدائرية والتراكمية

Cobweb Theorem :نظرية بيت العنكبوت

Cognitive Neuroscience :علم الأعصاب الإدراكي

Cognitive Psychology :علم النفس الإدراكي

Collective consciousness :الوعي الجمعي

Complexity Economics :اقتصاد التعقد

CAS: Complex Adaptive Systems:النظم المعقدة القابلة للتكيف

Complexity Science :علم التعقد

Computer or computational simulation:المحاكاة الكمبيوترية أو الحسابية

Connected scatter plot= CSP:شكل الانتشار المترابط

Cooperative- conflicts household model :نموذج التعاون والصراع داخل الأسرة

Cost- plus financing:التمويل بهامش فوق التكلفة

Creative destruction : التدمير الخلاق

Cusp catastrophe:كارثة النقطة الطرفية أو نقاط التحول

Cybernetics : السيبرنطيقا

Decision nodes :العقد الممثلة للقرارات المحتمل اتخاذها

Decision weights:أوزان قرارية

Deterministic chaos :الفوضى الجبرية أو الحتمية

Development :التطوير/التنمية/ التغيير الإرادي المخطط

Development discourse :خطاب التنمية

Dialectical Materialism:المادية الجدلية/ الديالكتيكية

Discontinuity : الانقطاع

Discourse analysis :تحليل الخطاب

Disembedded economy :الاقتصاد المنفصل عن المجتمع

Dissipative Systems النظم المبددة

Divergence :التباعد

Dynamic Stochastic General Equilibrium Model= DSGE Model :النموذج العشوائي الديناميكي للتوازن العام
Ecological Economic :الاقتصاديات الإيكولوجية

Economic morality:الأخلاقيات الاقتصادية

Economic Surplus : الفائض الاقتصادي
Economics of Happiness :اقتصاد السعادة

Economies of scale : عائد السعة/ وفورات الحجم الكبير

Economies of scope :عائد النطاق الواسع أو وفورات التنوع في المنتجات
Economic Psychology: علم النفس الاقتصادي
Econophysics : الفيزياء الاقتصادية/ المقاربة الفيزيائية للاقتصاد

Economic Sociology :علم الاجتماع الاقتصادي

Embedded economy:الاقتصاد المندمج في المجتمع

Efficiency wage theory :نظرية أجر الكفاءة

Entrepreneur:المنظم/ رائد الأعمال

Efficiency wage theory :نظرية أجر الكفاءة

Empiricism :المنهجية الإمبريقية

Engineering Economics :الاقتصاد الهندسي

Entropy :(الطاقة غير المتاحة لإنجاز شغل مفيد) الإنتروبيا

Ethical Socialism :الاشتراكية الأخلاقية

Ethnomethodology :المنهجية الإثنية

Ethonomics - Ethical Economics :الاقتصاد الأخلاقي/المقاربة الأخلاقية للاقتصاد

Eurythmy: الإيوريثمي(فن الحركات التعبيرية)

Evolution :التطور /التغير التلقائي غير المخطط

Evolutionary Economics :الاقتصاد التطوري
Exergy :الطاقة المتاحة للاستخدام
Experimental Economics : الاقتصاد التجريبي
Fallacy of composition:خطأ التعميم أو التركيب
Feminist Economics :الاقتصاد النسوي
Financialisation :ظاهرة الأمولة أو التمويلية
Firing of action potential:إطلاق فرق الجهد أو جهد الصوديوم
Fold catastrophe :كارثة المطوية أو القرطاس

Fractal geometry :الهندسة التجزيئية / الكسرية أو هندسة التكرار المتغير

Framing :الصياغة الخاصة بالاختيار أو القرار
Free riding الركوب المجاني/الاستفادة دون كلفة من جهد أو مال
Full Spectrum Economics :علم اقتصاد الطيف الكامل
Fully predetermined models :نماذج مسبقة التحديد تماماً
Game theory :نظرية الألعاب أو المباريات
Gender :النوع الاجتماعي
Green Economics :الاقتصاد الأخضر

Gross National Happiness= GNH \:(س.ق.ا.) السعادة القومية الإجمالية

Gross Domestic Product=GDP :(ن.م.ا.) الناتج المحلي الإجمالي

Gross National Product=GNP :(ن.ق.ا.) الناتج القومي الإجمالي

Harmonious household :الأسرة المتناغمة/الخالية من الصراع

Hermeneutics :فلسفة التأويل
Heuristics:الطرق التجريبية أو التقريبية

Heterodox Economists :الاقتصاديون الخوارج
Heterodox Economics :علم اقتصاد الخوارج

Historical Materialism:المادية التاريخية

Holism:المنهج الكلي/ الكلياتي

Homo Economicus :الإنسان الاقتصادي

Homo Islamicus :الإنسان الإسلامي

Homo Reciprocans :الإنسان التبادلي

Homo Socioeconomicus :الإنسان الاقتصادي الاجتماعي أو الإنسان الاجتصادي

Homo Sociologicus :الإنسان الاجتماعي

Homogeneity :خاصية التجانس(رياضيات)

Hybrid equilibrium :التوان المختلط

Inaccessibility:تعذر الوصول إلى/ استيعاب كل الحالات

Increasing returns to scale/Economies of scale :العائد المتزايد للسعة أو وفورات الحجم الكبير

Identity Economics :اقتصاديات الهوية

Indeterminate :غير قابل للتحديد

Indivisibility :عدم القابلية للتقسيم

Imperfect information :عدم اكتمال أو نقص المعلومات

Imperfect Knowledge Economics= IKE:اقتصاديات المعرفة الناقصة
Information asymmetry :عدم تماثل المعلومات أو عدم التكافؤ في حيازة المعلومات

Integral Theory :النظرية التكاملية

Integrated / integrative studies :الدراسات المتكاملة أو التكاملية
Irreversibility :ظاهرة عدم القابلية للانعكاس أو الرجوع
Isomorphism:التماثل الشكلي

Learning by doing :التعلم من الممارسة

Learning by using :ألتعلم من الاستخدام

Leverage ratio : (نسبة الرفع المالي(نسبة الديون إلى حقوق الملكية

Loss aversion : كراهة الخسارة- ومن ثم الميل لتجنبها

Macroscopic behaviour :(السلوك (على المستوى) الكلي (فيزياء

Mainstream Economics :التيار الرئيسي/ السائد في علم الاقتصاد

Means test :(اختبار القدرة المالية (للتأكد من استحقاق الفرد أو الأسرة للدعم مثلاً

Microscopic behaviour :(فيزياء)السلوك (على المستوى) الجزئي

Monetarism :المقاربة النقودية

Monetarists :النقوديون

Money illusion :وهم النقود

Moral Hazard: السلوك الإنتهازي / الطفيلي/غير المسئول أخلاقياً

Moral markets:أسواق أخلاقية

Motivations :الدوافع

Multi-Modality : تعدد حالات التوازن المستقر

Negative feedback :التغذية المرتدة السلبية

Nervous system:الجهاز العصبي
Neuroeconomics:الاقتصاد العصبي
Neuroscience:علم الأعصاب
New Classical Economics:الاقتصاد الكلاسيكي الجديد

New Home Economics = NHE:الاقتصاد المنزلي/الأسري الجديد

New Institutional Economics =NIE :الاقتصاد المؤسسي الجديد
Non- rivalness خاصية الاستهلاك الآني للسلعة العامة من أفراد كُثر
Non- excludability خاصية عدم القدرة على استبعاد الراغبين في استهلاك السلعة العامة
Non equilibrium Economics :اقتصاديات اللاتوازن

Norms : (المعايير التي تشكل مستوىً مستهدفاً تقاس عليها التصرفات)المعايير

Normative :استهدافي

Old Institutional Economics =QIE :الاقتصاد المؤسسي القديم

Opportunistic rent-seeking behaviour :السلوك الانتهازي/الطفيلي

Orientalism :الاستشراق

Over – production :إفراط فى الإنتاج

Path -dependence :الاستمرار على نفس المسار أو سطوة الماضي

Patriarchy :ظاهرة الأبوية

People-Centred Development :التنمية المتمحورة حول الناس

Perception :التصور / الإدراك الحسي

Phenomenology :علم أو فلسفة الظواهر- الظواهراتية

Pooling equilibrium :التوازن التجميعي

Positional goods :سلع المكانة

Positive feedback :التغذية المرتدة االموجبة

Post-Autistic Economics:اقتصاديات ما بعد الشفاء من مرض التوحد

Post- Neoclassical Economics :(علم الاقتصاد ما بعد النيوكلاسيكي(اقتصاد الخوارج

Post- Crash Economics= PCE:اقتصاديات ما بعد الانهيار

Post- Washington Consensus :ما بعد توافق واشنطون

Procedural Rationality :الرشادة الإجرائية

Prospect Theory :نظرية أفق الاختيار

Psychoanalysis:التحليل النفسي

Quantum : الكَم

Quantum theory :نظرية الكَم أو النظرية الكمومية

Random walk theory :نظرية السير العشوائي

Rational Agent :المتصرف الرشيد

Rational Expectations :التوقعات الرشيدة

Regularities :(انتظامية (بمعنى السير وفق قواعد متكررة إلى حد كبير

Representative agent:الفاعل الممثل

Risk aversion:كراهة المخاطرة

Risk seeking:الميل للمخاطرة

Rules of thumb :قواعد تقريبية أو عرفية

Satisficing :ابتغاءالرضا

Satisficing Behaviour :السلوك المؤدي للرضا

Scientific Socialism :الاشتراكية العلمية

Scientism: (العلموية(الحفاظ على مظهر العلم لا على جوهر العلمية

Screening :الفرز

Separating equilibrium :التوازن الإنفصالي

Sequential equilibrium :التوازن التتابعي

Signaling :(التأشير (إرسال إشارة تحمل معلومة ما

Signaling equilibrium :توازن تأشيري

Singularity theory :نظرية التفرد

Social autopoiesis :منهجية التكون الذاتي الاجتماعي

Social economics or Socioeconomics :علم الاقتصاد الاجتماعي

Social enterprises :منشآت الأعمال ذات الطابع الاجتماعي

Social and Solidarity Economy(SSE): الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Social Equilibration of the market : الموازنة الاجتماعية للسوق

Social mood:المزاج الاجتماعي

Social Psychology:علم النفس الاجتماعي

Socionomics :الاجتصاد

Stagnation :الركود

State variables :متغيرات الحالة

Statistical finance :التمويل الإحصائي

Superposition/Additivity :خاصية الجمع أو الإضافة

Supply-Side Economics:اقتصاديات جانب العرض

Structuralism :البنيوية

Swallow-tail catastrophe :كارثة ابتلاع الذيل

Systems theory:نظرية النظم/ الأنساق

Systemic risk :(المخاطر المنظومية (المخاطر التي تنشأ عن خلل في النظام الاقتصادي

Thermodynamics: الديناميكا الحرارية

Thermoeconomics :الاقتصاد الحراري

Time preferences:التفضيلات الزمنية/ عبر الزمن

TINA: There Is No Alternative(to capitalism):(لا بديل (للرأسمالية

Transaction :المعاملة/الصفقة

Trickle-down effect:أثر التساقط

Ultimatum game:لعبة/مبارة الإنذار

Under –consumption :نقص الاستهلاك
Utopian Socialism :الاشتراكية الطوباوية

Welfare state :(دولة الرعاية الاجتماعية (الشائع الإشارة إليها بدولة الرفاه

Well-being: طيب العيش/ حسن الحال

Win -win case: حالة التحسين المتلازم لوضع طرفين

Westernization: التغربن

World view: النظرة الكلية إلى العالم أو الوجود

المـراجع

أولاً- مراجع عربية أو مترجمة إلى العربية

أبوالعيش، إبراهيم، ***سِيكَم وكيف ساهمت في تغيير وجه مصر***، دار الشروق، القاهرة، 2007.

أبوالعينين، سهير، "دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر"، ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*** ، المجلد 2، العدد 1، يونيو 2013.

أرجايل، مايكل، ***سيكولوجية السعادة***، ترجمة فيصل يونس، عالم المعرفة، العدد 175،الكويت،1993.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد 142، الكويت، 1989.

أمين، جلال، ***الماركسية- عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد***، مكتبة وهبة، القاهرة، 1970.

أمين، جلال، ***تنمية أم تبعية اقتصادية وسياسية***، مطبوعات القاهرة،القاهرة، 1983.

أمين، جلال، **فلسفة علم الاقتصاد- بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة، 2008.

أمين، سمير، ***التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظرية التخلف***، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر،بيروت،1978(يمكن تحميله من موقع:www.booksstream.com)

أمين، سمير، وآخرون، ***الاشتراكية واقتصاد السوق***، مكتبة مدبولي، القاهرة،2003.

أورتيزا، إنريك، وآخرون، ***الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،***تقرير التنمية البشرية لعام 1990*** ،مطبعة جامعة أكسفورد، 1990.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،***تقرير التنمية البشرية لعام 2016***،الأمم المتحدة ، 2016.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،***تقرير التنمية البشرية لعام 1990*** ،مطبعة جامعة أكسفورد، 1990.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ***حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي- الجوانب البيئية والسياسات التكنولوجية والسياسات***، ترجمة عبد السلام رضوان، علم المعرفة، العدد 150،الكويت، يونيو 1990.
تشانج، هاـ جون، ***ركل السلم بعيداً، استراتيجيات التنمية والتطور قديماً وحديثاً***، ترجمة سجيني دولارماني وعمر الرفاعي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007. وكانت الطبعة الأولي من الأصل الإنجليزي للكتاب قد صدرت في 2002.
جالبريث، جون كينيث، ***تاريخ الفكر الاقتصادي- الماضي صورة الحاضر***، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000.
جليك، جايمس، ***نظرية الفوضى- علم اللامتوقع***، ترجمة أحمد مغربي، دار الساقي ، بيروت، 2008. الأصل الإنجليزي للكتاب **James Gleick, *Chaos*** منشور في 1987.

سعد الدين، إبراهيم (محرر)، ***مساهمات مصرية حول أزمة النظام الاشتراكي وتطور النظام الرأسمالي واشتراكية المستقبل***، كتاب الأهالي رقم 79، مؤسسة الأهالي، يناير 2008.

سن، أمارتيا، ***التنمية حرية***، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، مايو 2004.

عبد الله، اسماعيل صبري، ***نحو نظام اقتصادي عالمي جديد***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

عبد الله ،اسماعيل صبري، "التنمية المستقلة- محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، في: مجموعة مؤلفين، ***التنمية المستقلة في الوطن العربي***، مركز راسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

عبد الله، اسماعيل صبري، ***مصر التي نريدها***، دار الشروق، القاهرة، 1992.

عبد الله، إبراهيم سعد الدين وإبراهيم العيسوي، "تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة"، في: مجموعة مؤلفين، ***القطاع والقطاع الخاص في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

عبد الله، محمد أمين ومني عبد الرحمن على، ***الجهاز العصبي وعلاقته بالغذاء والتلوث البيئي***، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1999.

على،على عبد القادر ، "ملاحظات حول تدريس علم الاقتصاد من واقع الخبرة الأكاديمية"، ***عمران***، المجلد الأول، العدد 2، خريف 2012.

العنتري، سلوى، ***تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر***، مؤسسة المرأة الجديدة، القاهرة، 2014.

العيسوي، إبراهيم، ***نحو خريطة طبقية لمصر***، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1989.

العيسوي، إبراهيم، "المادية الجدلية"، ***المجلة الاجتماعية القومية***، المجلد 36، العدد الأول، يناير 1989، ص ص 103- 122.
العيسوي، إبراهيم، ***التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها***، دار الشروق، ط 3، القاهرة، 2003.

العيسوي، إبراهيم، **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007 .

العيسوي، إبراهيم، ***هموم اقتصادية مصرية***، ميريت للنشر والمعلوات، القاهرة، 2004 .

العيسوي،إبراهيم، ***أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري***، كتاب الأهالي، رقم 81، مؤسسة الأهالي، القاهرة، ديسمبر 2008.
العيسوى ، إبراهيم وآخرون، ***مستوى المعيشة- المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل، دليل قياس مستوى معيشة المصريين***، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر 2008.

العيسوى، إبراهيم، وآخرون، **آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 226، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2010 .

العيسوي، إبراهيم، ***العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر و بيروت، 2014.
العيسوي، إبراهيم، ***عشر رسائل في الاقتصاد السياسي للتنمية- مع التركيز على الحالة المصرية***، نور للنشر (Noor Publishing- OmniScriptum Publishing Group- Germany-Available through: https://www.morebooks.de)، 2017.

فريري، باولو، ***تربية الحرية***، ترجمة أحمد عطية أحمد، ،معاد نشر ترجمته في سلسلة علوم اجتماعية بمكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2017. الأصل الإنجليزي المترجم عن البرتغالية صدر في 1998 بعنوان: Pedagogy of Freedom

كيجان، جيروم، ***الثقافات الثلاث- العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين***، ترجمة صديق جوهر، عالم المعرفة ، الكويت، العدد 408، يناير 2014.

لانجه، أوسكار، ***الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول- القضايا العامة***، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، 1966.

لاندسبيرج، ستيفن، ***فيلسوف الاقتصاد – الاقتصاد والحياة اليومية***، ترجمة رشا سعد زكي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2008.
لجنة الجنوب، ***التحدي أمام الجنوب***، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 1990.

لينين،ف.، ***الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية***، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960.

مرسي، فؤاد ، ***التخلف والتنمية- دراسة في التطور الاقتصادي***، دار المستقبل العربي، القاهرة،1982.
مرسي، فؤاد، ***الرأسمالية تجدد نفسها***، عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، مارس 1990.

مركز صالح عبد الله كامل، ***القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي***، مرمز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، القاهرة، 1990(?).
موقع الطلاب الأحرار، ***الجزء الرابع من أساسيات الحراريات والموائع- الديناميكا الحرارية***:www-ahrars.com/9333/thermo-outlines

ثانياً- مراجع أجنبية

Akerlof, G., "Writing the "The Market for 'Lemons': A Personal and Interpretive Essay", http:// nobelprize.org
Akerlof : The market for lemons, http://wikisum.com/w/Akerlof
Akerlof, G., and R. Kranton, "Economics and Identity", ***Quarterly Journal of Economics***, vol. CXV, Issue 3,Aug. 2000 pp. 715-753, available at: www.public.econ.duke.edu

Akerlof, G., "The missing motivation in macroeconomics", Draft Presidential Address to the AEA, Chicago, Jan. 2007, downloadable from: www.econ.yale.edu
Albert, E. and B. Xu, ***China's Environmental Crisis***, Council on Foreign Relations, 18 jan. 2016m at https://www.cfr.org/backgrounder/chinas..
Alberti, M., "For U.S. Universities, a failing grade in economics", ***Remapping Debate***, 8 Feb. 2012, at www.remappingdebate.org/sites/all/files...

Almand, M. and M. Lampett," Setting the record straight about socionomics", April 2011, at www.elliottewave.com/wave/socionomics/socionomicsresponse.pdf

Altman, Morris, "Behavioral economics, economic theory, and public policy", n. d., downloadable from www.uq.edu.au/economics/.../Altman

Anchana,A. R., World System Analysis, 24 March 2014, at https://www.slideshare.net/vimal0212/world-system-analysis

Andersen, E. S., ***Schumpeter's Evolutionary Economics***, Anthem Press, London and N. Y., 2009, downloadable from: www.business.aau.dk

Anderson, E., "Beyond Homo Economicus: New Developments in Theories of Social Norms", ***Philosophy and Public Affairs***, vol. 29, no.2, 2000.
Ankarloo, D. and G. Palermo, " Anti- Williamson: A Marxist critique of new institutional economics", ***Cambridge Journal of Economics***, vol. 38, 2004.

Arnsperger,C., 'Spelling- out integral economic science- The Full- Spectrum Project' ,***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 5, no. 3, Spt. 2010, at: www.academia.edu

Arnesperger,C., Book Review – A new economics of cultural cross-fertilization, March 2012, at: https:// integralleadershipreview.cm/6734-book-review-a-new-econ.mics…

Arthur's Contribution to: D. Colander, ***The Complexity Vision : The Teaching of Economics***, Cheltenham , Elgar , 2000.
Baddeley, M., "Rethinking the micro- foundations of macroeconomics: insights from behavioral economics", ***European Journal of Economics and Economic Policy***, 2014, Elgar Online, at www.elgaronline.com/views/journals
Bali, S., "Econophysics, thermodynamics and phynance", ***The Journal of International Social Research***, vol. 4, issue 18, 2011, pp. 379-388. Retrieved from **www.academia.edu**

Ban, Cornel and Kevin Gallagher, "The IMF's Perestroika Moment", ***The Washington Post***, 17 Dec. 2014, at www.washingtonpost.com
Baran, P. and Sweezy, P., ***Monopoly Capital - An Essay on the American Economic and Social Order***, Monthly Review Press, 1966.

Baran, P. and Sweezy, P., "Some theoretical implications", ***Monthly Review***, vol. 64,issue 3, July-August 2012, at www.monthlyreview.com

Beinhocker, E. D., The ***Origin of Wealth: Evolution, Complexity, and the Radical Remaking of Economics***, Boston, Harvard Business School Press, 2006.

Beneria, L., "Towards a greater integration of gender in economics", ***World Development***, vol. 23, no. 11, 1995, at www.hmb.utoronto.ca/HMB3.3....

Bello, Walden, The Post-Washington Consensus. Sept. 2007, at http://fpif.org

Birau, R, "The implications of catastrophe theory for stock market forecasting", ***ARPN Journal of Science and Technology***, vol. 2m July 2013, pp.360-363, at www,ejournalofbusiness.org

Birdsall, N., and Francis Fukuyama, “The Post-Washington Consensus: Development after the crisis”, ***Center for Global Development***, W.P. no. 244,March 2011, at http://www.cgdev.org, also published in: ***Foreign Affairs***, March-April 2011.

Bhutan GNH Index, at: http://www.grossnationalhappiness.com/articles

Bowman, K., “Integral neoclassical economic growth", ***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 3, no. 4, 2008.

Bowman,K., "Integral political economy", ***Journal of Integral Theory and Practice***, vol. 5, no. 3, 2010.

Bragues, G., “Mises’ critique of the social democratic welfare state”, ***The Journal of Prices and Markets***, 2014, at www.pricesandmarkets.org/2014-toronto-austrian-scholars-conference-papers proceedings/mises

Prabakanran, S. and K. Alkhathlan, “The study of markets and prices- The thermodynamics approach***”, Electronic Journal of Theoretical Physics***, vol. 7, no. 24, 2010, pp. 79-92, at www.ejtp.com

Brock, W.A., “Chaos theory”, March 2000, www.ssc.wisc.edu

Broome, John, “Why economics needs ethical theory”, a talk at the British Association for the Advancement of Science, London, 2000, downloadable from www.users.ox.ac.uk

Bryant, J., ***Thermoeconomics; A Thermodynamic Approach to Economics***, 3rd ed., VOCAT Int.,2011, Ch. 3 – downloadable from: www.vocat.co.uk and Ch. 9- downloadable from: https://core.ac.uk

Bryant, J.، “A thermodynamic approach to monetary economics- A revision”, Feb.2010, at www.vocat.co.uk

Business Insider, “Here’s how much it would cost to replace your mom”, 8 May 2013, at www.businessinsider.com/value-of-stay-at-home-moms-2.13-5.

Britannica Online Encyclopedia, Austrian School, at www.britannica.com

Britannica Online Encyclopedia, Historical School of Economics, at http://www.britannica.com

Bayar, L.B. “Chaos theory and its importance and applications in economics”, June 2005, www.cite seerx.ist.psu.edu,

Bello, Walden, The Post-Washington Consensus. Sept. 2007, at http://fpif.org

Berger (ed), ***The Foundations of Non-Equilibrium Economics, The Principle of Circular and Cumulative Causation,*** Routledge, London and New York, 2009, retrieved from https://fernandogueiracosta.wordpress.com

Boyle, W., The laws of thermodynamics and information and economics, at www.academic.pgcc.edu

Burayag, A., “Criticism of World-Systems Theory”, 8 July 2014, at https://prezi.com

Broad, Robin, “Knowledge Management: A case study of the World Bank’s Research Department”, ***Development in Practice***, vol. 17, no. 415, August 2007, available at www.american.edu

Bryant, J., “A thermodynamic approach to economics”, ***Energy Economics***, vol. 4, issue 1,Jan. 1982, pp.36-50.

Camerer, C., "Behavioral economics: Reunifying psychology and economics", Proceegings of the National Academy of Sciences, USA(PNAS), VOL. 96, pp. 10575-10577, Sept. 1999at www.pnas.org/conten

Carvajal, A., Feminist Economics: Stripping Homo Economicus of his male gender, at www.carvajal.ca/documents...

Case, K., R. Fair, and S. Oster***, Principles of Economics***, Pearson Education Inc., New Jersey, 2009.

Case, K**.,** R. Fair, and S. Oster, ***Principles of Economics***, 9th ed., Printice Hall, 2009

Center for Economic and Social Justice, Q & A's on Binary Economics, at www.cesj.org

Chakravarty, S., et al., "Experimental Economics: A Survey", ***Economic and Political Weekly***, vol. XLVI, no. 35, August 2011,at www.faculty.som.yale.edu/shyamsunder/Research..

Chan, H. L., "Will the Beijing Consensus follow the Washington Consensus to oblivion?" ***IPP Review***, 12 April 2016, at www.ippreview.com

Chang, Ha-Joon and Ilene Grabel, ***Reclaiming Development***, Zed Books, 2004.

Chang, Ha-Joon, Economic history of the developed world: Lessons for Africa, 26 Feb. 2009, at www.hajoonchang.net

Chang, Ha- Joon, Understanding the relationship between institutions and economic development- Some key theoretical issues", ***UNU- WIDER , Discussion Paper*** no. 2006/05, 2006.

Chang, Ha-Joon, State-owned enterprises reform, UN-DESA, Policy Notes, New York, 2007, available at: www.hajoonchang.net

Chang, Ha-Joon, ***Economics- The User's Guide***, A Pelican Introduction, Penguin Books, London, 2014.

Charmer, M., "The prospects for Homo economicus", ***Scientific American,*** www.scientificamerican.com .

Chen, S-H and S-P Li, "Econophysics: Bridges over a turbulent current***", International Review of Financial Analysis***, vol. 23, June 2012m pp. 1-10. Retrieved from www.sciencedirect.com and https://arxiv.org/abs

Clark***,*** B., ***Political Economy- A Comparative Approach***, Prager, 2nd ed.,1998.

Clark, D.,"The capability approach : Its development , critiques and recent advances", Global Poverty Research Group (GPRG), Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, U.K., WP 033, Nov. 2005, at http:://www.gprg.org

Clithero, J. et al., ***Foundations of Neuroeconomics: From Philosophy to Practice,*** Plos, Nov.,2008, www.ncbi.nlm.nih.gov;

Coase, R. ,"The New Institutional Economics", ***The American Economic Review***, vol. 88, issue 2, May 1998.

Cobb, K., Biophysical economics: Putting energy at the center, Jan. 2010m at www.resilience.org

Cole***,*** G. D. H., ***The Meaning of Marxism,*** Ann Arbor Paperbacks, The University of Michigan Press, 1948

Colombo, R.J., "Book review : Exposing the myth of homo economicus" – A review of P. Zak, ***Moral Markets : The Critical Role of Values in The Economy,*** Princeton University Press, 2008 ***, Harvard Journal of Law and Public Policy***, vol. 32, no. 2, Spring 2009, pp. 737-766 (www. harvard – jlpp. com)

Connelly, B. et al., "Signaling theory: A review and assessment ", ***Journal of Management***, vol. 37, no.1, Jan. 2011, pp. 39-67, at https://asu.pure.elsevier.com/en/publications/signaling

Cordes, C., The application of evolutionary concepts in evolutionary economics, ***Papers on Economics and Evolution***, no. 1402, Phillipps University, Marburg, Germany, at http://www.uni-marburg.de

Cornia, S. (ed.), ***Growth and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization***, Oxford University Press for UNU – WIDER, 2004.

Coronel, S. and K. Dixit, "Setting the context: The development debate thirty years after What Now", ***Development Dialogue***, no. 47, June 2006.

Coyle, D, "What's the use of economics?", ***Newsletter of the Royal Economic Society***, 1 Oct. 2012, at wwww.res.org.uk/view/art1 Oct 12 Features.html

Cui, L., "China's growing external dependence", ***Finance and Development***, vol. 44, no.3, Sept. 2007.

Cummington, M., Thermodynamics for economists, 2015.Downloadable from: https://markbc.net

Cusack, B., "Oasis of sustainability", ***Business Monthly*** (Journal of the American Chamber of Commerce in Egypt), Jan. 2018.

Davis, J., "Review of Identity Economics by Akerlof and Kranton", ***Economics and Philosophy***, vol. 27, no. 3, Nov. 2011, downloadable from www.epublications.marquette.edu

DellaVigna, S , " Psychology and Economics: Evidence from the field", NBER Working Paper no. 13420, Sept. 2007, at www.nber.org/papers

Diamond, Peter,"Behavioral Economics", ***Journal of Public Economics***, no. 92,2008, pp. 1858-1862, at www.elsevier.com/locate/econbase

Dopfer, K., ***Evolutionary Economics, Papers on Economics and Evolution***, no. 13.8,Max Plank Institute of Economics, Germany,2013, http://papers.econ.mpg.de/discussionpapers/2.13-.8 pdf

Dubner,S., The "identity Economists" answer your questions, May 27, 2010, at: http://freakonomics.com

Dunkley, G. , "Book Review: The Crisis in Economics- The Post-Autistic Economics Movement- The First 6..

Days, edited by Edward Fullbrook", ***Journal of Economics and Social Policy***, vol. 10, issue 2, 2006, at http;//epubs.scu.edu/jesp….

Durlauf, S., "What sh0uld policymakers know about economic complexity?", Santa Fe Institute Working Paper 1997-10-080, www.santafe.edu , and https://pdfs.semanticsscholar.org

Easterlin**,** R., ***Policy Implications of the Sarkozy Report***, at: http://www.aeaweb.org,

Easterlin, R.,: "Well-being, front and center- A note on the Sarkozy Report"**,** ***Population and Development Review***, no. 36, March 2010, obtainable from: www.core.ac.uk/downloads.pdf

Eaton, J., ***Political Economy***, Lawerence and Wishart, London, 1963.
The Economist, "Enron- The real scandal", The ***Economist***, 17 Jan. 2002, at www. Economist.com

Economic Journal, vol.109, no. 453, Feb. 1999 (a collection of articles on experimental economics).

Eisel, S., Between Ideologies: The Social Market Economy, Jan. 2012m at www.kas.de/wf/doc

Elborg-Woytek, K. et al., Women, Work, and the Economy; Macroeconomic gains from gender equity, ***IMF Staff Note***, Sept. 2013, at www.imf.org
El-Issawy, I., "The aid relationship and self- reliant development in Africa", in A. Adedeji and T. Shaw(eds), ***Economic Crisis in Africa: African Perspectives on Development Problems and Potentials***, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado, 1985, pp. 131-153.

Elwell, F. "Wallerstein's World-Systems Theory", at
http://www.faculty.rsu.edu/

Emmerij, L. ,***The Basic Needs Development Strategy***, Background Paper, World Economic and Social Survey, 2010, at www.un.org/bp-wess/zedo_emmerij

Encyclopedia Brittanica, Social Democracy, at https://www.brittanica.com

Esbjorn-Hargens, S., "An Overview of Integral Theory", March 2009, http://integrallife.com/integral-post
Faggini, M. and A. Parziale,"The failure of economic theory- Lessons from chaos theory", ***Modern Economy***, Issue 3, 2012, www.file.scirp.org/journal

Farooq, M. O., "Self - interest , Homo Islamicus and Some Behavioral Assumptions in Islamic Economics and Finance ", Sept . 2006 , www. global webpost. com/ farooq/ islamic.

Feingold, E.R "Homo Economicus, Homo Sociologicus", www. history. ox.ac.uk /ecohist/ notices/ …/ weale - feingold. Pdf

Fiore,A. "Experimental Economics: Some Methodological Notes", ***MPRA Paper*** no. 12498, Jan. 2009, at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12498

Florini, A. (ed), ***The Right to Know: Transparency for an Open World,*** Columbia U.P., N.Y., 2007.

Foss, N., and P. Klein, "Critiques of transaction costs economics: An overview", at www.organizationsandmarkets.files.wordpress.om

Foster, J., From Simplistic to Complex Systems in Economics. Discussion Paper no. 335, Oct. 2004, School of Economics, University of Queensland, Australia. Downloadable from www2.econ.iastate.edu

Frey, B. and A. Stutzer, "Economics and Psychology: From imperialistic to inspired economics", ***Philosophie Economique***, no. 4, 2001/2, at www. brunofrey.com/articles.

Frydman, R. and M. Goldberg, "Macroeconomic theory for a world of imperfect knowledge", ***Capitalism and Society***, vol. 3, issue 3, 2008, www.bpress.com/cas/vol3/issue3/art1.

Frydman, R. and M. Goldberg, "Life after" rational expectations" ?- Imperfect knowledge, behavioral. Insights and the social context", in: www. intereconomics. org/ sites/ inet.civications.net/files/...
Frydman, R., and M. Goldberg, "Change and Expectations in Macroeconomic Models: Recognizing the Limits to Knowability", A paper prepared for the Institute for New Economic Thinking(INET) Plenary Conference, Berlin, 12-15 April 2012, at https://www.intereconomics.org
Foster, J. B., The Political Economy of Joseph Schumpeter- A theory of capitalist development and decline, ***Studies in Political Economy***, vol. 15, Fall 1984, pp. 5-42, also at www.sociology.uoregon.edu/files 12.14/.4/foster

Futurecasts, Review of Stephan Halper's book: The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century, Basic Books, New York, 2010(https://books.google.com.eg, in ***Futurecasts***, vol.12,no.9,Sept. 2010 at www.futurecasts.com/book...

Galeano, G., ***Open Veins of Latin America***, Monthly Review Press, 1973, at www.e-reading.link/bookreader php/14a/87/Open-Veins...

Gallagher, K., "China is too big to fail", ***The Gaurdian***, 2 August, 2010, www.gaurdian.com.

Gerke, C. and C. Lager, "Sraffian Political Economy", *in* ***Encyclopedia of Political Economy,*** Routledge,2...,www.encyclopedia.com.
Georgesco-Roegen, N., "The entropy law and the economic process in retrospect", ***Eastern Economic Journal***, vol.12, no. 1,Jan.-March 1986, at www.college.holycross.edu

Ghai, D. P. et al., ***The Basic Needs Approach to Development***, ILO, Geneva, 1977.
Glimcher, P., "Neuroeconomics", ***Scholarpedia***, Vol. 3, No. 10,2008, at http://www.scholarpedia.org/articles
Glimcher, P. et al.(eds), ***Neuroeconomics- Decision- Making and the Brain***, ch.1, Academic Press, Elsevier, 2009, downloadable from: www.hse.ru/data/2011...Neuroeconomics.pdf.

Gold, N., "Review of Animal Spirits by G. Akerlof and R. shiller", August 27, 2009, at: www.timeshighereducation.com/books...
Gray, J., "We simply do not know!" ***London Review of Books***, 19 Nov. 2009, at www.lrb.co.uk

Griffiths, M.R. and J.R. Lucas, ***Ethical Economics,*** Tuscany, Oxford and Somerset, June 1995.
Groenewegen, J., A. Spithoven and A. Vanden Berg***, Institutional Economics- An Introduction***, Palgrave- Mcmillan, 2010.
N. Gronewold, "Does economics violate the laws of physics?" ***Scientific American***, 23 Oct. 2009, at https://www.scientificamerican.com/articles/...

Gul, F. and W. Pesendorfer, The case for mindless economics. Nov. 2005, downloadable from https://www.princeton.edu

Hahnel, Robin and Erick Olin Wright, ***Alternatives to Capitalism- Proposals for a Democratic Economy***, Dec. 2014, at https://ssc.wisc.edu, and http://www.newleftprogect.org
Halstead, John, "Neither capitalism nor socialism- A third alternative", 24 August 2016, at https://godsandradicals.org
Harnecker, Marta, ***Latin America and Twenty- First Century Socialism- Inventing to Avoid Mistakes***, Special Issue of Monthly Review, vol. 62, no. 3, July-August 2010.

Harrison, G., "Neuroeconomics: A critical reconsideration", and " Neuroeconomics: A rejoinder", ***Economics and Philosophy***, No. 24, downloadable from www.economics-experiments-unimelb.edu.au/papers 5 pdf
Harper, D., "Forces that move stock prices", at:
http://www.investopedia.com
Hart-Landesberg M. and P. Burkett, ***China and Socialism: Market Reforms and Class Struggle***, Monthly Review, vol. 56 , no. 3, July-August 2004.
Hayter, Tresa, ***Aid as Imperialism***, Pelican, London, 1971.

Helliwell, John, Richard Layard, and Jeffry Sacks (eds), ***The World Happiness Report 2017***, Sustainable Development Solutions Network, New York, at: http://worldhappinessreport
https://www.sekem.com,
Hoover, Kevin, Against Psychosis: A Review of Roman Frydman and Michael D. Goldberg's ***Beyond Mechanical Markets, Asset Price Swings, Risk and the Role of the State,*** The Center for the History of Political Economy, Duke University, W.P. no. 2012-02m at https://hope.econ.duke.edu

Horner, J, "Signaling and screening", ***The New Palgrave Dictionary of Economics***, available from: www.dklevine.com/econ504/signaling.pdf

Hudson, R., Introduction to: B. Mandelbrot and R. Hudson, ***The (MIS)Behavior of Markets , A Fractal view of Risk, Ruin and Reward***, Basic Books, New York ,2004.

IMF-IEO, ***IMF Performance in the run- up to the financial and economic crisis***, IMF Surveillance 2004-2007, IMF,2011,at http://www.ieo-imf.org
Ims, K. J., and L. Zsolnai, "Social innovation and social development in Latin America, Egypt, and India", in E. Georges and P. Murphy (ed), ***Ethical Innovation in Business and the Economy***, Edward Elgar Pub., U.k., 2015, pp. 201-204, at www.laszlo-zsolnai.net
INET, About the Institute for New Economic Thinking, www.ineteconomics.org
International Economy, "Are markets rational?", An interview with Roman Frydman, ***The International Economy***, Spring 2008, at www.international-economy.com

Jacobs, G., Human- centered economics, at www.neweconomictheory.org

Jakimowicz, A., “Nonlinear dynamical systems theory and economic complexity”, ***Chaotic Modelling and Simulation*** (CM SIM), No.4, 2013, pp. 657-667, www.cmsim
Jakimovicz, A., “Catastrophe theory and chaos in business cycle theory”, ACTA Physica Polonica A, vol. 117, no, 4, 2010, pp. 640-646, at www.przyrbw1.icm.edu.pl

Jalil, M.M., “Industrial policy in the 21st century: merits, demerits and how can we make it work”, ***Real World Economic Review***, Issue 76, Sept. 2016,retrievable from: http://www.paecon.net

Jo, Tae-Hee (compiler and editor), ***Heterodox Economics Directory***, at http://heterodoxnews.com/hed
Joe, Y. et al., “The evolution of complex systems theory and the advancement of Econophysics methods in the study of stock market crashes”, Dec. 2016. Retrieved from: www.academia.edu

Joffe, M., "Teaching evidence-based economics", ***Newsletter of the Royal Economic Society***, 6 Oct. 2013, www.res.org.uk

Jolly, R., “Employment, basic needs and human development: Elements for a new international paradigm in response to crisis**", *Journal of Human Development and Capabilities*,** vol.11, issue 1, Feb.2010.
Kabeer, K., and L. Natali, Gender Equality and Economic Growth: Is there a win-win? ***IDS Working paper***, vol. 2013, no. 417, Feb. 2013, at www.ids.ac.uk
Kaberger. T. and B. Mansson, “Entropy and economic processes-Physics perspectives”, ***Ecological Economics***, no. 36, 2001 pp. 165-179, at www.elsevier.com/locate/ecoleco

Kahneman, D., “Maps of bounded rationality, Psychology for behavioral economics", ***American Economic Review*,** vol. 93, 2004.

Kahneman, D. and A. Tversky, "Prospect Theory: An Analysis of Decision Under Risk*"*, ***Econometrica***, xlv11, 1979.

Kaletsky, A., “Goodbye Home Economic us", ***Prospect Magazine***, March 26, 2009, www. countercurrents. org.
Khan Academy, The laws of thermodynamics, at
https://www.khanacademy.org/science/biology/energy....

Karakatsanis, G., “A Thermodynamic theory of money”, paper presented to the 12th Biennial ISEE Conference , Rio de Janeiro, 16-19 June,2012, at www.isecoeco.org/conferences/....

Karasek, R. and P. Bryant, “Signaling theory: past, present and future”, ***Academy of Strategic Management Journal***, vol. 11, issue 1. Jan. 2012, at http://www.freepatentonline.com/article
Kengatharan, L. and N. Kengatharan, “The influence of behavioral factors in making investment decisions and performance study on investors of Colombo stock exchange”, ***Asian Journal of Finance and Accounting***, vol. 6, no. 1, 2014, at: www.macrothink.org/ajfa

Keynes, J.M., ***The General Theory of Employment, Interest and Money***, Macmillan, London, 1961, p.VII.
Kirman, Alan, D. Bassett and E. Claveau, “Distinguished economist says economics has gone down a blind alley”, http://evonomics.com/macroeconomics-alan-kirman. . Also published as “The economic entomologist: An interview with Alan Kirman”, ***Erasmus Journal for Philosophy and Economics***, vol. 4, issue 2, Autumn 2011, pp. 42-66, http://ejpe.org
Klein, P., New institutional economics, 1999, at www.citeseerx.ist.psu.ed

Korten, David,”The pursuit of happiness: A new development paradigm”,a paper presented to the Government of Buhtan,25 Jan. 2013, at www.livingeconomiesforum.org
Korten, D., and Rudi Klauss(eds), ***People-Centered Development- Contributions Toward Theory and Planning Frameworks,*** Kumarian Press, Connecticut, 1984, at www.pdf.usaid.gov/pdf-docs..
Korten, D., “ A living earth economy for an ecological civilization”, a talk at the University of Alberta, Canada on 30 Jan 2017, downloadable from: http://ecociv.org

P. Koslowski, The Social Market Economy: Social equilibration of capitalism and consideration of the totality of the economic order- Notes on Alfred Muller- Armack, Ch. 5 of P. Koslowski(ed.), ***The Social Market Economy***, Springer-Verlag, Berlin, 1998, at https://link.springer.com

Krugman, P., "When Zombies Win**", The *New York Times*,** Dec.19.2010.

Krugman, P., "How did economists get it so wrong", New York Times, 2 Sept. 2009, at www.nytimes.com
Kurlantzick, J., "China's model of development and the Beijing Consensus", 29 April 2013,at http://www.Chinausfocus.com/finance-economy/china's.....
Kummel, R., R. Ayres and D. Lindenberger, "Thermodynamic laws, economic methods and the productive power of energy", ***Journal of Non-Equilibrium Thermodynamics***, vol. 35, issue 2, 2010. PDF version available at www.ewi.uni.kkoelin.de

Landreth, H. and D. Colander, ***History of Economic Thought***, 3rd ed., Houghton Mifflin Co., Boston, 1994.

Lange, O., ***Political Economy***, vol. 1, Pergamon Press, Oxford, 1963.
Lallanilla, M., "China's top 6 environmental concerns", LiveScience, 15 May 2013, at https://www.livescience.com
Layard, R., "Why measure subjective well-being?", ***OECD Observer***, no. 290-291,Q1-Q2-2.12,at http://www.oecdobsever.org

Lebowitz, M.**, *Following Marx: Method, Critique, and Crisis,*** Haymarket Books, Chicago, Illinois, 2009.

Lessem, R. and A. Schieffer**, *Integral Economics –Releasing the economic genius of your society,*** Gower Publishing, 2010, at: www.ashgate.com/pdf/Sample_Pages/Hntegral_Economics....

Linder, M., ***Anti- Samuelson***, 2 volumes, Urizen Books, New York, 1977.
Lorenz, H. W., Nonlinear ***Dynamical Economics and Chaotic Motion***, Springer- Verlag, Berlin, 1993, Especially Ch. 7: Catastrophe theory and economic dynamics. Downloadable from: www.download.springer.com
Loungani, P., "The human face of economics", ***Finance and Development***, vol. 48, no. 2, June 2011.
Lopes, C.," Economic growth and inequality: The new Post-Washington Consensus", ***RCCS Annual Review***, Issue no. 4,2012, available at https://www.rccsar.revues.org/426
LSE, "Sequential games with imperfect information", Lecture 10, MA300.2, Game Theory 2, LSE, at www.econ.nyn.edu/user/debraj/courses....

McFadden, D., The ***New Science of Pleasure***, NBER, W.P 18687, 2013, downloadable from: http://www.nber.org/papers/wp18687

Machado, N. M., "Karl Polanyi and the New Economic Sociology: Notes on the concept of (dis)embeddedness", ***RCCS Annual Review*** (Portuguese Journal Revista de Ciencias Sociais), Issue no. 3, 2011, at www.poseidono1.ssrn.com
McMurtery, John- Justin,"Promethus, Trojan Horse or Frankenstein?: The Social and Solidarity Economy as community creation, market wedge, or state monster", paper presented at UNRISD International Conference, Geneva,6-8 May 2013, at www.unrisd.org

Magdoff, H. and P. Sweezy, "Financial instability – where will it all end?" ***Monthly Review,*** vol.61,No. 11, April 2010.

Mandel, E., Marx's Economic Theory, 30 Dec. 203, atwww.internationalviewpoint.org/spip php? Article 283

Mankiw, G., ***Principles of Economics***, 6th ed., South-Western College Publishers, at www.edventure.ntu.edu.sg.../Principles-of- Economics by Mankiw.pdf

Marques, G., "Six core assumptions for a new conceptual framework for economics", ***Real - World Economics Review***, issue no. 70, 2015, at: www.paecon.net/PAE Review/issue 70

Martinas, K., “Non– Equilibrium Economics" in: ***Interdisciplinary Description of Complex Systems*,** vol. 4, no.2, 2006, www. Indecs. eu/2006/indecs 2006 .

McCheney, R. and J. Bellamy Foster, “Capitalism, the absurd system**",** ***Monthly Review*,** vol.62, no.2, June 2010.

McClosky, D. N., “Happyism- The creepy new economics of pleasure”, ***New Republic***, June 2012.
McKinnon, R., “China in Africa- The Washington Consensus versus the Beijing Consensus”, ***International Finance,*** vol. 13, issue 3, winter 2010,pp. 495-506,at www.onlinelibrary.wiley.com
McMurtery, John- Justin,”Promethus, Trojan Horse or Frankenstein?: The Social and Solidarity Economy as community creation, market wedge, or state monster”, paper presented at UNRISD International Conference, Geneva,6-8 May 2013, at www.unrisd.org
Mehic, D., “Social democracy is not enough: A critique of the Nordic Model”, 5 August 2915, at https://hecticdialectics.com

Miliband, R. and M. Liebman, “Beyond social democracy”, ***The Socialist Register***, 1985/1986, pp. 476- 489. Retrieved from: https:// www.marxists.org/archive/miliband/.

Minsky, H., ***The financial instability hypothesis***, The Jerome Levy Economic Institute of Bard College, working paper 74, 1992

Monbiot, G. “Neoliberalism: The ideology at the root of all our problems”, ***The Guardian*** , 15 April 2016, at www.the guardian.com/books/2016/…

Mosteanu, D, et al., “The sustainable development- human development”, 2014,at www.armyacademy.ro/reviste/rev 1-2014.

Myrdal, G., “The meaning and validity of institutional economics”, Ch. 5 of Kurt Dopfer (Ed.), ***Economics in the Future***, Macmillan, London and Basingstoke, 1976.

Myrdal, G**., *Economic Theory and Underdeveloped Regions*,** Methuen, London, 1964.

Nachane, D. M., “Gandian economic thought and its influence on economic policymaking in India”, at www.mercury.ethz.ch/serviceengine/Files

Nathan, A. Review of Stephan Halper’s book: The Beijing Consensus: How China’s Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century, Basic Books, New York, 2010(https://books.google.com.eg) in ***Foreign Affairs***, May 2010, at https://www.foreignaffairs.com/reviews
Naz, F., “Arturo Escobar and the development discourse: An overview”, ***Asian Affairs***, vol. 2, no.3, pp 64-84, July-Sept. 2006.
Nayyar, Deepak, “Rethinking macroeconomic policies for development”, ***Revista de Economia Politica***, vol. 3, no. 3, Sept. 2011, available at www.scielo.br
Nayyar, Deepak and Ha-Joon Chang, “Toward a people-centered approach to development”, in E. Hershberg and C.Thornton (eds), ***The Development Imperative: Toward a People- Centered Approach***, SSRC, New York, 2005, downloadable from www.policyinnovations.org

NEF (The New Economics Foundation), Behavioral Economics: Seven Principles for policy Makers, ***Theoretical New Economics,*** no.1, July 2005 (www.neweconomics.org)
Nelson, J., “Poisoning the well, or how economic theory damages moral imagination”, ***GDAE (Global Development and Environment Institute) W.P.*** 12- 07, Oct. 2012, at www.ase.tufts.edu/gdae/pubs/wp/12-07
Nelson, R. and S. Winter, ***An Evolutionary Theory of Economic Change***, The Belknap Press of Harvard University Press, 1982, downloadable from: www. Inctpped.ie.ufrj.br
Nelson, R, "Where are we now on evolutionary theory of economics and where should we be going?", Center on Capitalism and Society(CCS) Working Paper no. 3, Feb. 2005, at www.capitalism.colombia.edu/files/ccs....

Nelson, R., Economic development from the perspective of evolutionary economic theory, GLOBELICS (The Global Network for Economic Learning, Innovation and Competence Building Systems), W.P. no. 2007-02, at www.dcsh.xoc.uam.mx/eii/globelicswp/wpg.702.pdf

Nelson, R. and D. Consol, "An evolutionary theory of household consumption behavior", ***Journal of Evolutionary Economics***, vol. 2., no. 2, Oct. 2010, pp. 665-687.

Neumayer, E., Human Development and Sustainability, ***Human Development Research Paper*** 2015/05, UNDP, Retrieved from www.hdr.undp.org, Published also in ***Journal of Human Development and Capabilities*** vol. 13, no. 4, 2012.

New World Encyclopedia, Historical School of Economics, at http://www.newworldencyclopedia.org

New Economy Forum, Alternatives to Capitalism, at http://neweconomyforum.org

North, D., ***Institutions, Institutional Change and Economic Performance***, Cambridge U.P., New York 1991.

OECD, ***OECD Guidelines on Measuring Subjective Well-being***, OECD, 2013, at: www.oecd.org

OECD, ***Debate the Issues: Complexity and Policy Making***, OECD Insights, OECD Publishing, June 2017, www.oecd.org/naec/Complexity

O'Hara, P. A., "The economic surplus, disembedded economy, and nurturance gap- The contribution of James Ronald Stanfield to Political Economy", ***Journal of Economic Issues***, vol. XL, no, 2, June 2006, at www.pohara.homestead.com/files/Stanfield,

O'Hara, P. A., "Stanfield's concepts of social and political economy: Introduction", ***Forum for Social Economics***, April 2010, at www.springerlink.com

Okoro Kingsley, N., "Gandhian economic model: A viable option for the new world order", 2009(?), at http://academia.edu

O'Neill, M. and T. Williamson, "Beyond Welfare State- Rawls' residual vision for a better America", ***The Boston Review***, at https://bostobreview.net/us/beyond...

Onis, Z. and F. Sensesm "Rethinking the emerging Post-Washington Consensus", ***Development and Change***, vol. 36, n0. 3, 2005, www.home.ku.ed.tr

Ormerod , P., ***Butterfly Economics : A New General Theory of Social and Economic Behaviour,*** Faber and Faber, London 1998.

Ormerod, P., "Economic Psychology and the Financial Crisis", March 2010, www. paulormerod. com/ papers

Ormerod, P., "Economics, management and Complex systems", Jan. 2009, www.paulormerod.com/papers.

Ormerod , P., ***The Death of Economics ,*** Faber and Faber , London , 1994.

Ormerod, P., "21st Century Economics", 2008, www.paulormerod.com/papers

Ormerod, P., "The state of macro-economic modeling", 2009, www.paulormerod.com/papers

Ormerod, P., ***Why Most Things Fail,*** Faber and Faber, London, 2005.

Osmani, S. R., ***The Capability Approach and Human Development: Some Reflections***, 2016 UN HDR Think Piece, , at www.hdr.undp.org

Ostry, J. D. , et al., Redistribution, Inequality, and Growth, ***IMF Staff Note*** , SDN/14/02, April 2014, at www.imf.org

Overseas Development Institute (ODI), ***Basic Needs***, Briefing Paper, no. 5, ODI, London, Dec. 19780.

Ozveren, E., "Karl Polanyi and return of the "primitive" in institutional economics", ***Journal of Economic Issues***, Sept, 2007, at www.highbeam.com/doc./1g1...
Palmer, T. G., Twenty Myths about Markets", a paper delivered at the Conference on the Institutional Framework for Freedom in Africa, Regional Meeting , Feb. 2007, downloadable from www.tompalmer.com

Pan, H., "The evolution of economic structure under biotechnological progress", www. iemss.org/ iemss 204/pdf.koyoto/...
Park, J.W. and P.J. Zak, "Neuroeconomic studies", ***Analyse und Kritik***, No. 29, 2007,pp. 47-59, at www.analyse-und-kritik.net
PCE, ***Economics, Education, and Unlearning: Economics Education at The University of Mancheste***r,2014, at www.postcrasheconomics.com
Pereima, J.B., "Economics and Complexity", Federal University of Parana, Brazil, March 2015, at www.economia.ufpr.br/Professors/54/Complex...

Perreau, F., "The factors influencing consumer behavior", at: http://theconsumerfactor.com

Phelps, E. S., Economic dynamism and the social market economy- Are they reconcilable?, The 2007 Annual Erhard Lecture, Berlin, at www.colombia.ed

Piketty, T., ***Capital in the Twenty –First Century***, Translated by Arthur Goldhammer, The Belknap Press of Harvard University Press, 2014.

Polley, T.I., "The limits of Minsky's financial instability hypothesis as an explanation of the crisis", **Monthly Review**, vol.61, No. 11, April 2010.

Post- Autistic Economics Network (PAE), A brief history of the Post- Autistic Economics Movement, at www.paecon.net/History/PAE.htm,,
Potts, J., ***Evolutionary Economics- An Introduction to the Foundation of Liberal Economic Philosophy***, April 2003, at www.uq.edu.au/economics/abstracts/324 pdf

Powell, k., "Economy of the Mind", PLos, www.biology.plosjournals.org
Principia Cybernetica Web, "Deterministic chaos", http://pespmc1.vub.ac-be/chaos.html

Puffert, D., "Path Dependence", Economic History (EH) Association, at https://EH.net/encyclopedia/path dependence

Pushnoi, G.S., Application of Method of System Potential in Analysis of EconomicSystem Evolution, (129-3.20041/esp/dev/papers/05.5/05.514.pdf)

Rahmeyer, F., ***From Routine- Based to Knowledge- Based View: Towards an evolutionary theory of the firm***, Institut fur Volkswirtschaftslehre, Article no. 283, May 2006, at: www.web.doc.sub.gwdg.de,

Rahmeyer, F., A ***Neo- Darwinian Foundation of Evolutionary Economics, with an application to the theory of the firm***, Institut fur Volkswirtschaftslehre, Article no. 3.9, Feb. 2010, at: www.web.sub.gwdg.de

Ramo, J.C., The ***Beijing Consensus***, The Foreign Policy Center, London, May 2004, retrievable from www.fpc.org.uk

Reid-Henry, S., "Arturo Escobar: a post-development thinker to be reckoned with", ***The Guardian***, 5 Nov. 2012,at https://www.theguardian.com/global-development

Reinert, Erik, "Neoclassical economics: A trail of economic destruction since the 1970's", ***Real World Economics Review***, Issue no. 60, 2012, at: http://rwer.wordpress.com.

Reinert, Erik, ***How Rich Countries Got Rich and Why Poor Countries Stay Poor,*** Constable, London, 2007.

Rendtorff, J.D., “After the financial crisis: The ethics and economics debate revisited”, ***Iceland E-Journal of Nordic and Mediterranean Studies***, vol. 5, no. 1, 2010, at http://nome.unak.is/nm-marzo-2012
Revised Sociology, People- centered development, 9 Dec.2015, at www.revisedsociology.com

Richter, Barbra, A Review of R. Frydman and M. Goldberg, ***Beyond Mechanical Markets, Asset Price Swings, Risk and the Role of the State,*** at www.eprints.lse.ac.uk

Robertson, James, “People - centered development: Principles for a new civilization”, 1994, at www. livingeconomiesforum.org/1994/07/Robertson…

Robinson, J. and J. Eatwell, ***An Introduction to Economics***, McGraw – Hill, London, Revised edition, 1974.
Rubinstein, A., “Discussion of behavioral economics’, a paper prepared for the 9th World Congress on Advances in Economic Theory and Applications, July 2006, at www.arielrubinstein.tau.ac.il/papers/behavioral-economics.pdf

Rodrik, D., A. Subramanian and F. Trebbi, "Institutions rule: The primacy of institutions over geography and integration in economic development", ***NBER W.P.*** no. 93.5, Oct. 2002, at www.nber.org/papers/W93.5
Rogers, F.H., The global financial crisis and development thinking, ***Policy Research Working Paper*** no. 5353, The World Bank, June 2010, at www.worldbank.org
Rosser, Jr, J. B., “The rise and fall of catastrophe theory applications in economics: Was the baby thrown out with the bathwater?”, Sept. 2004, www.researchgate.net

Sachs, W. (ed.), ***The Development Dictionary- A Guide to Knowledge as Power***, 2nd ed., Zed Books, London, and New York, 2010, downloadable from www.shifter-magazine.com
Samuelson, P. and W. Nordhaus, ***Economics,*** McGraw- Hill, 18th ed., 2005.
Samson, A., ***The Behavioral Economics Guide 2014***, athttp;//www.behavioraleconomics.com
Schieffer, A. and R. Lessem, ***Integral Development- Realizing the transformative potential of individuals , organizations, and societies***, Gower, May, 2014, ch. 24, at www.sekem.com/assets/2.14-integral-development...., and https://ashgate.com/isbn/...

Schneider, S., Homo Economicus – or more the like Homer Simpson? , Deutsche Bank Research, ***Current Issues*** . June 29,2010, www. dbres arch.com

Schneider, G., and J. Shakelford, Ten Principles of Feminist Economics- A modestly proposed antidote, 1998, at www.facstaff.bucknell.edu

Schemmel, C., “How (not) to criticize the welfare state?”, at www.mwpweb.eu/1/51/resources- This article was later published in ***Journal of Applied Philosophy***, vol. 32, no. 4, June 2015.
Schumacher, E. F., ***Small is Beautiful- Economics as if People Mattered,*** Blond and Briggs, London, 1973.

Schwartz, P., "The riddle of Joseph Schumpeter"' at www.econlib.org/library/columns,

Seguino, S., and E. Braunstein, The IMF on Gender and Macro Policy; Feminist Economics Education Recommended, ***Feminist Economics Posts***, 14 Feb. 2014, at www.feministeconomicsposts.iaffe.org

Sergeev, V., The Thermodynamic Approach to the Market Equilibrium, Santa Fe Institute, 2003, at www.santafe.edu

Shayo, M., “A theory of social identity with an application to redistribution”, Social Science Research Network (SSRN), March 2007, at: http://papers.ssrn.com
Shiller, R., "Is Economics a Science?”, The Guardian Economic Blog, Nov. 2013, at wwww.theguardian.com/business/economics-blog

Shiller, R., “Animal spirits depend on trust", The Wall Street Journal, updated 27 Jan. 2008, www.wsj.com/articles
Sibley, A., "Is economics concerned with justice?” Jan. 2010, at www.equilibrium-economicum.net
Siemiatycki, E., “Post-Development at a crossroads: Towards a “Real” development”, ***Undercurrent***, vol. 11, no. 3, 2005, at www.dspace.africaportal.org

Simpson, D., "The rediscovery of classical economics", ***Newsletter of the Royal Economic Society***, 1 July 2013, at www.res.org.uk/views

Skaperdas, S., " Restraining the genuine Homo Economicus : Why the economy cannot be divorced from its governance", ***Social Science Research Center,*** Berlin ,SP ll 2003- .3 ,May 2003.

Smith, M., "Initiatives of change", 2016, at http://www.thelondoneconomic.com/tle-pick/whats-the-alternative-to-capitalism

Smith, V., "Economics in the laboratory", ***Journal of Economic Perspectives***, vol. 8, no. 1,1994, pp. 113-131, at http://www.chapman.edu

Smith, V., "Constructive and ecological rationality in economics", ***American Economic Review*, vol**. 93, 2003.

Smith, V., "Constructive and Ecological Rationality in Economics", Nobel Prize lecture, Dec. 8, 2002, at www. nobelprize. org.

Social Enterprise U.K., ***The State of Social Enterprise Report 2015***, at https://www.socialenterprise.org.uk

Society for Neuroeconomics, www.neuroeconomics.org

Socio-Economic Review-The journal of the Society for the Advancement of Socio – Economics (SASE)
Sollner, F,. "A re-examination of the role of thermodynamics for environmental economics", ***Ecological Economics***, no. 22, 1997, pp. 175-201, at www.cmapsconverted.ihmc.us
Spaulding, W., Behavioral Finance, 2009, at
http://thismatter.com/money/investments/behavioral -finance.htm

Spence, M., "Job market signaling", ***Quarterly Journal of Economics***, vol. 87, no. 3, 1973, pp. 355-374.
Spence, M., "Signaling, screening and information", ch. 10 of S. Rosen (ed.) , ***Studies in Labour Markets***, University of Chicago Pressm1981, downloadable from: www.nbr.org/chapters/c8915.pdf

A. Spillius, Review of Stephan Halper's book: The Beijing Consensus: How China's Authoritarian Model Will Dominate the Twenty-First Century, Basic Books, New York, 2010(https://books.google.com.eg) in ***The Telegraph***, 17 May 2010, at http://www.telegraph.co.uk/culture/bookreviews

Sraffa, P.., ***Production of Commodities by Means of Commodities***, Cambridge University Press, 1960.
Stanfield, J. R. "Some social economic concepts for future research", ***Forum for Social Economics***, vol. 39, 2010, at www.springerlink.com
Stanford Encyclopedia of Philosophy, Philosophy of Economics, Stanford University Center for the Study of Language and Information, at www.plato.stanford.edu/entries/economics.
Stigler, G., "The economics of Information", ***Journal of Political Economy***, No. 69, June 1961
Stigler, G., "Information in the labour market", Journal ***of Political Economy***", No. 70, Oct. 1962.

Stiglitz, J., "More instruments and broader goals: Moving toward the Post-Washington Consensus", ***The 1998 WIDER Annual Lecture***, no. 2, Jan. 7, 1998, WIDER, Helsinki, available at : https://www.wider.unu.edu/publications.

Stiglitz, J., "The contributions of the economics of information to twentieth century economics", **The Quarterly Journal of Economics,** Nov.2000.
Stiglitz, J., "Information and the change in the paradigm in economics", ***Nobel Prize Lecture***, 2001, www.nobelprize.org/economic science/...
J. Stiglitz, "Information", in ***The Concise Encyclopedia of Economics***, http://www.econlib.org

Stiglitz, J., "There is no invisible hand", ***The Guardian***, 20 Dec. 2002, at www.theguardian.com/education

Stiglitz, J. , "The Post-Washington Consensus Consensus", ***The Initiative for Policy Dialogue***, 2004(?), at www.intldept.uoregon.edu

Stiglitz, J., "The current economic crisis and lessons for economic theory", ***Eastern Economic Journal,*** 35, 2009 (www. gsb. columbia.ed/ faculty/ jstiglitz)
Stiglitz, J., Amartya Sen, and Jean-Paul Fitoussi, ***Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress***, 2009, at: www.stigliz-sen-fitoussi.fr
Stiglitz, J. and C. Walsh, ***Principles of Microeconomics***, 4th ed., W.W. Norton & co. July 2006., where Ch. 11 presents an "Introduction to imperfect markets". Available from: www.ppge.ufrgs.br/sergio/stiglitzwalsh11.pdf

Sundar, I., Bioeconomics and Sustainable Development, paper presented to the International Conference on Management and Applied Social Sciences, Dubai, March 2012, at www.psrcenter.org

Tanaka, S., Neuroeconomics: Explaining human decision-making, at www.osaka-u.ac.jp
Thirlwall, P., "A plain man's guide to Kaldor's growth laws", https://link.springer.com/chapter/10.1057
Thompson, D.," The irrational consumer: why economics is dead wrong about how we make choices", The Atlantic, Jan. 2013 at http://www.atlantic.com

Tidsell, C., "Diversity and economic evolution: Failures of competitive economic systems", Contemporary Economic Policy**,** vol.17,1999,www.questia.com/googlescholar.qst

Todaro, M., ***Economics for a Developing World***, Longman, London, 1977.

Tolciu,A., "The economics of social interaction: An interdisciplinary ground for social scientists", ***Forum for Social Economics***, vol. 39, 2009, at www.springerlink.com

Trainer, T., Marxist Theory- A brief introduction. 2010, at https://socialsciences.arts.unsw.tsw/marx.html

Tribe, K., ***Historical Schools of Economics: German and British***, Keele Economic Research Papers, Keele University, Feb. 2002, at www.keele.ac.uk/depts/ec/Kerp

Tsekouras, Y., "Market Functionality and Institutional Reform", ***South – Eastern Europe Journal of Economics***, vol. 2, issue 13, 2009, pp.143-16. , www.asecu.gr/seeje/issue13/....
Turin, D., "The Beijing Consensus: China's alternative development model", Inquiries, vol. 2, no. 1, 2010, at http://www.inquiriesjournal.com/articles

UCL (University College of London), "Econophysics: Entropy and its discontents?", ***Approaches to knowledge***, at https://www.ucl.ac.uk
UN, ***Defining a New Economic Paradigm, The Report of the High- Level Meeting on Well-being and Happiness***,2 April, 2012,UN,New York, at: www.sustainabledevelopment.un.org.
UN, ***A Prehistory of the Millennium Development Goals. Four decades of struggle for development in the UN***, UN Chronicle, vol. XLIV, no. 4, 2007. Downloaded from https://unchronicle.un.org
UN, ***Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development***, UN Sustainable Development Knowledge Platform, 2015, at https://sustainable development.un.org/post2015/ transforming…

UNDP, ***Human Development Report,*** 1990 and 2007/2008.

UNDP, Human ***Development Report 2010 - The Real Wealth of Nations, Pathways to Human Development***, UNDP, 2010.
UNDP, ***Human Development Report 2011: Sustainability and Equity- A Better Future for All***, UNDP, New York,2011.

UNDP et al., ***Making Global Trade Work for People,*** Earthscan Publications, 2003, www. undp. org.

UNRISD, ***Visible Hands: Taking Responsibility for Social Development,*** UNRISD, Geneva, 2000.

UNRISD, "Potential and limits of Social and Solidarity Economy", Project Brief, no. 2, UNRISD, Geneva, Oct.2012, at www.unrisd.org
UNRISD, ***Policy Innovations for Transformative Change - Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Developmen***t, UNRISD. Geneva, Oct. 2016. Retrievable from www.unrisd.org
Ura, K. et al, ***A Short Guide to Gross National Happiness Index***, The Center for Bhutan Studies, 2012, www.bhutanstudies.org.bt
Valero, A. and C. Cuadro, "Thermoeconomic analysis", a chapter in: C. A. Frangopoules, (ed.), ***Exergy, Energy System Analysis***, Vol. 2, UNESCO and EOLSS, at www.eolss.net/sample-chapters/...

Varian, H., "Catastrophe theory and the business cycle", ***Economic Inquiry***, vol. 17, no. 1m 1979, pp. 14-28, www.economistsview.com

Virgil, "Socionomics: The science of history and social prediction", Sept. 2003, at www.planetpreterist.com

Visser, F., "Wilber or Truth? - How to get rid of your Wilber complex", May 2014, at www.integralworid.net/visser62.html

Vlad, S., P. Pascu and N. Morariu, " Chaos models in economics"**,** ***Journal of Computing***, Vol. 2, Issue 1, Jan. 2010, https://arxiv.org,
Waeyenberge, E.V., H. Bargawi and T. McKinley, Standing in the Way of Development- A Critical survey of the IMF's Crisis Response in Low-Income Countries, April 2010, retrieved from: www.eurodad.org

Walker,A.," Utopian Socialism", ***The Socialist Standard***, no. 1134, Feb. 1999, at www.worldsocialism.org

Wallerstein, I., ***World-Systems Analysis- An Introduction***, Duke University Press, Durham, N.C., 2004, Downloadable from www2.warwick.ac.uk/fac/soc/pais/research/….

Warnicke, M., and A. Mayo, Feminist Critiques of Neo-Classical Economics,Capitalism , and the Liberal State, at www.patents2012.files.wordpress.com

Watkins, T., "Kahneman and Tversky Prospect Theory", at www. Sjsu.edu/faculty/Watkins/prospect.htm

Wells, T., "Recovering Adam Smith's ethical economics", ***Real World Economics Review***, Issue no. 68, 2014, downloadable from www.paecon.net

Wells, T., Review of Paul Zak's Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy, at http://www.academia.edu

Wells, T.,"Sen's Capability Approach", ***The Internet Encyclopedia of Philosophy***, downloadable from: www.iep.utm.edu
Wolff, R.D., "Alternatives to capitalism", ***Critical Sociology***, vol. 39, no. 4, 2013, pp. 487-490, at www.journals.sagepub.com
Wolff, R. D., "Yes, there is an alternative to capitalism: Mondragon shows the way", ***The Guardian***, 24 June 2012, at http://www.theguardian.com
WHO, What is gender?, at www.who.int/gender/whatisgender

Wikipedia, Gandhian Economics, at http://en.wikipedia.org/Wiki/ Gandhian_Economics

Wikipedia, George Akerlof**,** http://en.wikipedia.org

Wikipedia, Autism, at www.en.wikipedia.org/wiki/autism

Wikipedia, Criticism of Neoclassical Economics, at

www.en.wikipedia.org/wiki/ Criticism….

Wikipedia, Dissipative Systems, https://en.wikipedia.org/wiki/Dissipative_systems

Wikipedia, Econophysics, http:// en.wikipedia.org/wiki/ Econophysics

Wikipedia, Feminist Economics, at www.en.wikipedia.org/ wiki/Feminist..

Wikipedia, Identity (Social Science), at: https:// en.wikipedia.org /wiki/ Identity_(Social_Science)

Wikipedia, Integral Theory, http:// en.wikipedia.org/wiki/Integral_Theory
Wikipedia, Ken Wilber, http://en.wikipedia.org/wiki/ Ken_Wilber
www.integralrecovery.com/events/fourth-international-integral-theory-conference
Wikipedia, Gender, at www.en.wikipedia.org//wiki/gender
Wikipedia, Laws of Thermodynamics, https://ar.wikipedia.org/wiki/ Laws_of_thermodynamics

Wikipedia, Physics, https://en.m.wikipedia.org/wiki/Physics
Wikipedia, Post-Autistic Economics, at www.en.wikipedia.org/wiki/Post-Autistic_ Economics.

Williams, Zoe, Economics: The User's Guide by Ha-Joon Chang-Review, at http://www.theguardian.com/books/2014...

Williamson, J., "A short history of the Washington Consensus", 2004, retrieved from: www.citeseerx.ist.psu.edu
Williamson, J., "The impact of the financial crisis on development thinking", Max Fry Lecture, delivered at the University of Birmingham, U.K., 13 Oct. 2010, retrieved from www.iie.com,
Williamson, O., "The new institutional economics: Taking stock, looking ahead", ***Journal of Economic Literature***, vol. 38, Sept. 2000, pp. 595-613.

Witt, U. "Germany's Social Market Economy- Between social ethos and rent seeking", ***The Independent Review***, vol. 6, no. 3, Winter 2002, at www.independent.org

World Bank, ***World Development Report 2015, Mind, Society, and Behavio***r, World Bank, Washington, D.C.., 2014.
World Bank, ***An Evaluation of the World Bank Research, 1998-2005***, at: www.siteresources.worldbank.org/DEC/Resource...

World Bank, World Development Indicators Data Base, http://databank.worldbank.org,
World Bank, Poverty data, at: http://povertydata.world bank.org

World Economic Forum, From Linear to Circular – Accelerating a Proven Concept, at www.weforum.org/circular_economy

World Post, "Ha- Joon Chang: Economics is a political argument", Seung-Yoon Lee dialogue with Chang, posted 4 Sept. and updated 18 Dec. 2.14, at http://www.huffingtonpost.com

World Resources Institute, Q & A: What is a "Green Economy"? April 2011, at www.wri.org
Wright, E. O., "Varieties of Marxist conceptions of class", ***Politics and Society***, vol. 9, no, 3, 1980, pp 324-326.
Wright, E. O., "The American class structure", ***American Sociological Review*** vol. 47, no. 6, 1982.
Yorioka, C., ***Evolutionary Economics and Household Behavior***, Institute of Social and Economic Research, Osaka University, Japan, Discussion Paper no. 912, August 2014.

Zak(ed), P., ***Moral Markets: The Critical Role of Values in the Economy***, Princeton University Press, 2008.
Zak, P., Moral Markets- Introduction, downloadable from http://ssrn.com/abstract
Zarikas, V. et al., "Description of the time evolution of a stock market index", ***European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences***, Issue 16, 2009, http://www.researchgate.net

3- مواقع إلكترونية أخرى

www. bpeconomics.org

www.cato.org

www.gruterinstitute.org

www.medicalnewstoday.com

www.en.wikipedia.org/wiki/Information- asymmetry

www.en. wikipedia.org/…/complexity economics

www.en.wikipedia.org/…./catastrophe

www.en. wikipedia. org/wiki/ Socioeconomics,

www. ehow. com/ about 5426494 - define-soci..

www.en.wikipedia.org/wiki/chaos theory

www. ethicaleconomics. org.uk

www.ethonomics . org
www.ineteconomics.org
http://people.exeter.ac.uk/PWebley/dfee/What is.html(What is Economic Psychology)

www.newrepublic.com/articles/politics/magazine

www.physicsonlinebooksblog.com.eg

www .people.exter.ac.uk/SEG Lea/ ecopsygp
http://www.socialmood.net/articles/brief-introduction-to-socionomics, http://www.robertprechter.com/socionomic-theory http://www.socialmood conference.com
http://www.socionomics-vs-socioeconomics

https://en.wikipedia.org/wiki/Utopian_Socialism

www . socionomics .net /Whatis/ default. aspx,

www. .elliottwave. com/…/default.

www. en.wikipedia. org/ wiki/ Robert - Prechter.

https://en.wikipedia.org/wiki/Ethical_Socialism

https://.en .wikipedia. org/ Neuroeconomics

https://en.wilipedia.org/wiki/SEKEM

https://. en. wikipedia. org/wiki/Econophysics.

https://ellenmacarthurfoundation.org/circular-economy

https://en. wikipedia.org/ wiki/ Homo…
https://en.wikipedia.org/wiki/Eurythmy,

https://en.wikipedia.org/Anthroposophy
http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/misbehaving-psychology-meets-economics
https://nasainarabic.net/education/article/view/entropy-and -laws-thermodynamics

http://www.managementstudyguide.com

www. exploratorium. edu/complexity

http://www.structural-scienc.net

www.hup.harvard.edu

www. huppi . com/…/L- homoeconomicus . htm (Myth: Homo Economicus is a valid assumption of human behaviour).

www.ophi.org.uk

www.socialeconomics.org

www.users.ox.uk/jrlucas/ethecon.html

www.websters –online -dictionary.org/.../Histo...,www.newworld encyclopedia.org/…/German…,and www.sjsu.edu/faculty/watkins/gerhist.htm.

www.wikipedia. org/…/behavioral .

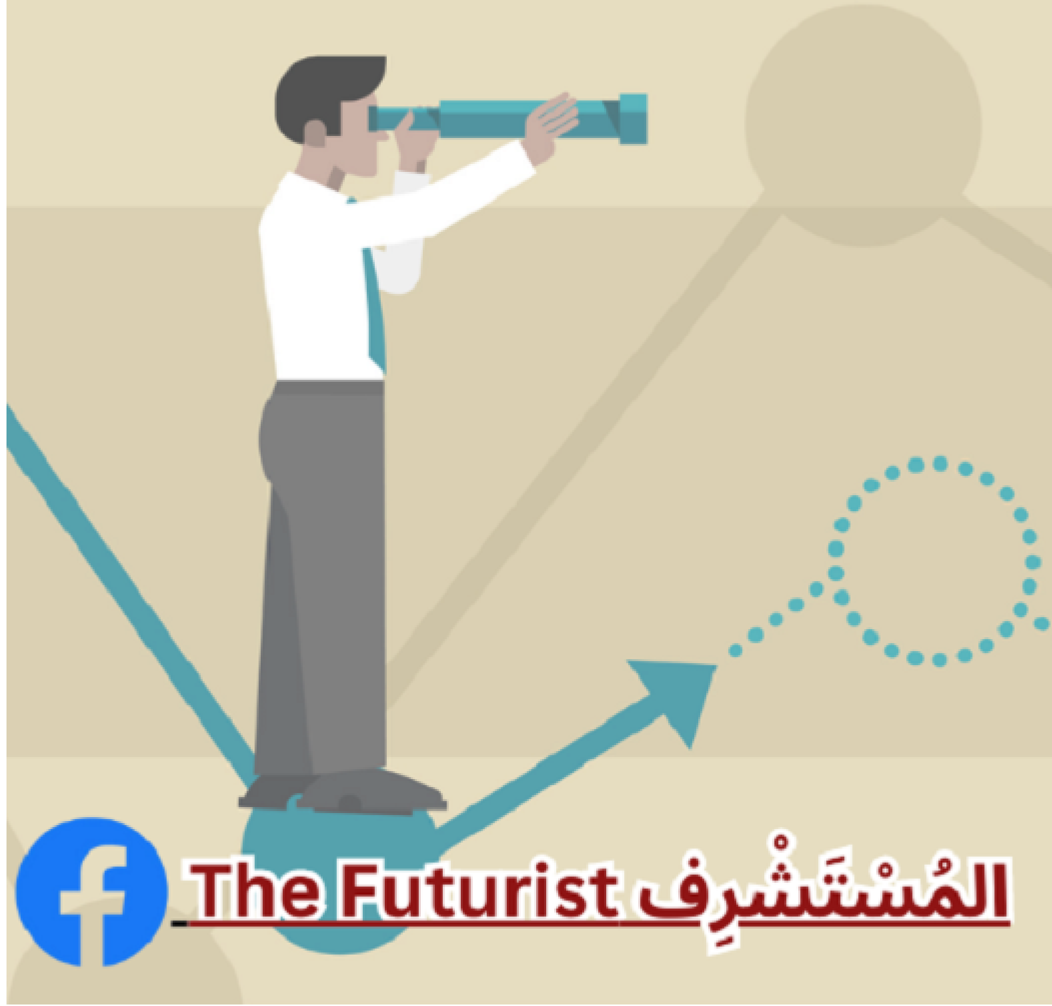
www. wikipedia.org/.../Experimental – econ...

www.wikipedia.org/.../Heckscher- Ohlin ...

تعريف بالمؤلف: د . إبراهيم العيسوى

* أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة.
* ولد فى دمياط بجمهورية مصر العربية فى عام 1941.
* حصل على بكالوريوس تجارة (اقتصاد) من جامعة القاهرة فى عام 1962، وعلى شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة فى عام 1969.
* اشتغل بالتدريس فى جامعة اكسفورد (1969–1972)، وفى كلية الزراعة بجامعة الأزهر (1972–1975) ، وعمل بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام 1975 حتى الآن ، وكان مديراً لمركز الأساليب التخطيطية ثم مديراً لمركز التخطيط العام بالمعهد ، وعضواً بمجلس إدارة المعهد ،وباحثاً رئيسياً لمشروع مصر 2020 بمنتدى العالم الثالث بالقاهرة(1997–2006).
* شغل منصب وكيل المعهد العربى للتخطيط بالكويت من 1991 حتى 1995.
* تولى مسئولية الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية فى السنوات 1995 – 1998.
* من مؤلفاته الكتب التالية: التحليل الاقتصادى الرياضى (1978)؛ القياس والتنبؤ فى الاقتصاد (1978)؛ مستقبل مصر (1983)؛ فى إصلاح ما أفسده الانفتاح (1984)؛ انفجار سكانى أم أزمة تنمية ؟ (1985)؛ الدعم (1986)؛ المأزق والمخرج (1987)؛ نحو خريطة طبقية لمصر (1989)؛ المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح (1989)؛ قياس التبعية فى الوطن العربى (1989)؛ تحرير الاقتصاد ودور الدولة فى تحقيق التنمية فى الوطن العربى (1992)؛ نحو تطوير النماذج التخطيطية فى الوطن العربى (1993)؛ حول مستقبل التخطيط فى الأقطار العربية (1994)؛ نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر (1995)؛ الجات وأخواتها – النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية (طبعة أولى1995، طبعة ثالثه منقحه ومزيدة 2001)؛ الفقر فى مصر (1997)؛ السيناريوهات (1998 و2008)؛ التنمية فى عالم متغير (طبعة أولى . 2000، طبعة ثالثة . 2003)؛ الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020(2000)؛ التجارة الإلكترونية (2003)؛ هموم اقتصادية مصرية (2004)؛ قصة المعونة الأمريكية لمصر (2004)؛ نموذج التنمية المستقلة– البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة2006)؛ الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً(2007)؛ أزمة النظام الرأسمالي والاقتصاد المصري(2008)؛ التنمية في مصر(2009)؛ تجديد علم الاقتصاد(2011)؛ نموذج التنمية المستقلة(2012)؛ العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية(2014)، الانتقال من الضريبة العامة للمبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة(2014 و 2016)، عشر رسائل في الاقتصاد السياسي للتنمية مع التركيز على الحالة المصرية(2017)، وذلك إضافة إلى مجموعة من التقارير والأبحاث فى عدد من الكتب والمجلات العربية والأجنبية.

email : ihelissawy@gmail.com,ibrahimelissawy@yahoo.com


The Futurist المُسْتَشْرِف